

مَوْطَأُ الْأَمْثَلِ مَالِكٍ

المتوفى ١٧٩١ هـ

رواية محمد بن الحسن الشيباني

مع
التعليق للمجيب على موطأ محمد
شرح العلامة عبد الحميد الكوثري

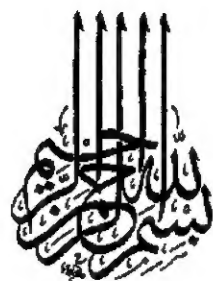
تأليف وتحقيق
الدكتور تقي الدين السديوي

المجلد الثاني

دار الفقه
دمشق

دار السنة والسيرة
بومباي

مَوْطِئُ الْأَعْيُنِ مَالِكٍ
(المجلد الثاني)



الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

HALIMA APARTMENTS, WING/C, F No 201
95, MORLANDROAD
BOMBAY 400008
INDIA
TEL. : 3087942 - 3081917

دار السنة والسيرة
بومبائي

دسوق - هابوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧

بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ - هاتف : ٣١٦-٩٣

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٦ - (باب الوتر)

٢٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي مرة^(١) أنه سأل أبا هريرة: كيف كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قال^(٢): فسكت^(٣)، ثم سألته، فسكت، ثم سألته فقال: إِنَّ شَيْئًا أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ أَصْنَعُ أَنَا، قال: أخبرني، قال: إِذَا صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا خَمْسَ رَكَعَاتٍ^(٤)، ثم أَنَامُ^(٥)، فَإِنْ قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ صَلَّيْتُ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِنْ أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ^(٦) عَلَى وَتَرٍ.

٢٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ^(٧) بِمَكَّةَ وَالسَّمَاءَ مُتَغَيِّمَةً^(٨) فَخَشِيَ الصُّبْحَ^(٩)، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْكَشَفَ الْغَيْمُ، فَرَأَى عَلَيْهِ^(١٠) لَيْلًا، فَشَفَعَ^(١١) بِسَجْدَةٍ ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ،

(١) اسمه يزيد المدني، ثقة، كذا قال الزرقاني. (٢) أي: أبو مرة.

(٣) قوله: فسكت، لعله لما رأى أن تفصيل كيفية وتره ﷺ لا يقتضيه المقام أن يأتي به على وجه التمام، كذا قال القاري.

(٤) قوله: خمس ركعات، ظاهره أنه بتحريمه واحدة اقتداء بما روي أن رسول الله ﷺ فعل كذلك أحياناً، وحمله القاري على الركعتين سنة العشاء وثلاث ركعات الوتر.

(٥) يفيد جواز الوتر قبل النوم لمن لم يتعوّد الانتباه في الليل ولم يثق به.

(٦) لأنني قد أدتيه أول الليل.

(٧) أي: في ليلة من الليالي، ولفظ ذات مقحمة. (٨) أي: محيط بها السحاب.

(٩) أي: طلوعه فيفوت وتره. (١٠) في نسخة: أن عليه.

(١١) قوله: فشفع بسجدة، قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، =

سجدةً، فلما خشي الصُّبح أوتر^(١) بواحدة.

قال محمد: ويقول أبي هريرة نأخذ، لا نرى أن يشفع^(٢) إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحب^(٣)

= فشفعها بأخرى على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات، ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم.

(١) قوله: أوتر بواحدة، رُوي مثله، عن علي وعثمان وابن مسعود وأسامة وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، واختلف فيه، عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص، وهذه مسألة يعرفها أهل العلم بمسألة نقض الوتر^(١)، وخالف في ذلك جماعة: منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام، ثم إن قام صلى ولم يُعد الوتر، وروي مثله عن عمار وعائشة، وكانت تقول: أوتران في ليلة؟ إنكاراً لذلك، قاله ابن عبد البر.

(٢) بأن يضم إلى الوتر ركعة ليصير شفعاً، فينقض وتره كما كان فعله ابن عمر.

(٣) قوله: ما أحب، هذا صريح في جواز الشفع بعد الوتر أخذاً من فعل أبي هريرة وابن عمر، وهو المروي عن أبي بكر أنه قال: أمّا أنا فأنام على وتر، فإن استيقظت صلّيت شفعاً حتى الصباح، وفي «صحيح مسلم» عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام، فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح وحمله النووي على بيان الجواز، وأنه كان يفعله أحياناً

(١) ذهب بعض السلف إلى نقض الوتر، واعلم أن من أوتر من الليل ثم قام للتهجد، فالجمهور على أنه يصلي التهجد ولا يعيد الوتر ولا ينقضه، وإليه ذهب أبو حنيفة، والثوري، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وأبو ثور، وابن المبارك، وبه قال إبراهيم النخعي، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق، وعمار، وسعد بن أبي وقاص، وعائذ بن عمرو، وابن عباس، وأبي هريرة وعائشة، وعلقمة، وطلووس، وأبي مجلز، كما ذكره ابن قدامة في «المغني» ٧٩٩/١.

ولا ينقض^(١) وتره، وهو قول أبي حنيفة^(٢) - رحمه الله - .

٧٧ - (باب الوتر على الدابة)

٢٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار: أن النبي ﷺ أوتر على راحلته .

قال محمد: قد جاء هذا الحديث

= مستدلاً بأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما، عن عائشة مع رواية خلأت من الصحابة شاهدة بأن آخر صلاته ﷺ كان الوتر، وفي «الصحيحين» أحاديث بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وتراً منها حديث: «اجعلوا آخر صلاتكم وتراً»، فكيف يُظنُّ به ﷺ مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يداوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر الليل وإنما معناه هو بيان الجواز انتهى كلامه^(١). ثم قال: وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة وردَّ رواية الركعتين جالساً فليس بصواب، لأن الأحاديث إذا صحَّت وأمكن الجمع بينها تعيَّن ذلك. انتهى.

(١) قوله: لا ينقض، لقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما، قال ابن حجر: إسناده حسن.

(٢) قوله: أبي حنيفة، وقد وافقه في عدم نقض الوتر مالك، والأوزاعي، والشافعي وأحمد، وأبو ثور، وعلقمة وأبومجلز، وطاووس، والنخعي، قاله ابن عبد البر.

(١) انظر شرح مسلم للنووي ٣٩٢/٢ باب صلاة الليل والوتر.

وأما الركعتان بعد الوتر فأنكرهما مالك وقال: لا أصليهما، ولم يثبت فيهما شيء عن أبي حنيفة والشافعي، وقال أحمد: لا أفعله ولا أمتنع من فعله، وذكر النووي الجواز فقط لأجل ورودهما في الحديث. وقال ابن القيم: الصواب أن يقال: إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة وتكمل الوتر، فإن الوتر عبادة مستقلة انظر «فتح الملهم» ٢٩٤/٢.

وجاء^(١) غيره فَأَحَبُّ^(٢) إلينا أن يصلي على راحلته تطوعاً^(٣) ما بدا له، فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض، وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر^(٤)، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا^(٥).

٧٨ - (باب تأخير الوتر)

٢٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم^(٦): أنه سمع عبد الله^(٧) بن عامر بن ربيعة يقول: إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة

(١) قوله: وجاء غيره، وهو أنه ﷺ كان ينزل للوتر كما مر في (باب الصلاة على الدابة في السفر).

(٢) قوله: فأحب إلينا... إلخ، كأنه يشير إلى أن الروايات لما اختلفت في النزول للوتر وعدم نزوله فلاحتياط هو اختيار النزول، وفي هذه العبارة إشارة إلى أنه لا سبيل إلى رد رواية عدم النزول وهجرانه بالكلية ودعوى عدم ثبوت ذلك، وإنما اخترنا ما اخترنا لما ذكرنا.

(٣) من النوافل والسنن.

(٤) قوله: وعبد الله بن عمر، أقول: نسبة ذلك إلى ابن عمر مما يتكلم فيه، فإنه قد ورد عنه النزول وعدم النزول كلاهما، بل ورد عنه الزجر على من نزل للوتر، والاهتداء بأن الاقتداء الكامل بالنبي ﷺ هو في عدم النزول كما مر ذكر ذلك في (باب الصلاة على الدابة)، فالظاهر أن مذهبه جواز النزول وترجيح عدم النزول.

(٥) أي: أهل الكوفة.

(٦) ابن محمد بن أبي بكر.

(٧) هو أبو محمد المدني الصحابي، مات سنة خمس وثمانين، كذا في «الإسعاف» وقد مرُّ بُذِّنْ من حاله.

أو بعد الفجر. يشكّ عبد الرحمن أيّ ذلك (١) قال (٢).

٢٥٤ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن أنه سمع أباہ (٣) يقول:

إنني لأوتر بعد الفجر.

٢٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن

ابن مسعود (٤) أنه كان يقول: ما أبالي لو أقيمت (٥) الصبح (٦) وأنا أوتر.

٢٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الكريم (٧) بن أبي

(١) وإن أتحد المعنى.

(٢) أي: عبد الله بن عامر.

(٣) هو القاسم بن محمد.

(٤) قوله: عن ابن مسعود، المراد به حيث أطلق هو عبد الله بن مسعود بن

غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار علماء

الصحابة، أمّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين، أو في التي بعدها

بالمدينة، كذا في «التقريب» وقد مرّ بُد من ترجمته فيما مرّ.

(٥) لأنه وقت ضروري له.

(٦) في نسخة: الصلاة.

(٧) قوله: عبد الكريم بن أبي المخارق (١)، يسمّى عبد الكريم اثنان، =

(١) المخارق: بضم الميم واسم أبيه قيس، ولعبد الكريم زيادة في أول قيام الليل عند

البخاري، وله ذكر في مقدمة مسلم، وروى له النسائي قليلاً، وروى عنه ابن ماجه في

تفسيره، وأبو داود في مراسيله، والترمذي في حديث «البول قائماً». ومتى أخرج له

البخاري تعليفاً ومسلم متابعة يكون غير مطروح، والطعن فيه إنما هو من قبل حفظه، وقد

ذكر صاحب «تنسيق النظام بشرح مسند الإمام أبي حنيفة» وجوه الاحتجاج به، وبلغها

سبعة وعشرين وجهاً انظر (مقدمة تنسيق النظام ص ٦٥ - ٧٠).

المخارق^(١)، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه رقد^(٢)، ثم استيقظ، فقال لخدمته: انظر ماذا صنع^(٣) الناس، وقد ذهب^(٤) بصره، فذهب^(٥) ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من الصبح، فقام ابن عباس، فأوتر، ثم صلى الصبح^(٦).

٢٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد: أن عبادة^(٧) بن

= أحدهما: ثقة، متفق عليه، أخرج له البخاري ومسلم، وهو ابن مالك الجزري، وكنيته أبوسعد، والآخر ابن أبي المخارق، وكنيته أبوامية، وهو متروك، كذا في «القول المسند في الذب عن مسند أحمد» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وقال في «التمهيد»: هو ضعيف باتفاق أهل الحديث، وكان مؤدب كتاب، حسن السم، غر مالكاً منه سنته، ولم يكن من أهل بلده، فيعرفه، مات سنة ست أو سبع وعشرين ومائة، وقال السيوطي في «مرواة الصعود»: لا يصح على ما انفرد به عبد الكريم بن أبي المخارق الحكم بالوضع لأنه روى عنه مالك، وقد علم من عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، وإن كان غيره قد أطلع على ما يقتضي جرحه. انتهى. واسم أبي المخارق — بضم الميم وكسر الراء — قيس، وقيل: طارق.

(١) اسمه قيس، وقيل: طارق.

(٢) أي: نام.

(٣) أي: هل فرغوا من صلاة الصبح أم لا؟

(٤) أي: صار أعمى، ولذا لم يحضر الجماعة.

(٥) أي: الخادم.

(٦) فيه أن الوتر يصلى بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح.

(٧) قوله: عبادة، بالضم، هو أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، أحد النقباء، شهد العقبتين وشهد بدرًا، وأُخذاً وبيعة الرضوان، والمشاهد كلها، ومات بالشام في خلافة معاوية، كذا في «الإصابة» وغيره.

الصامت كان يَوْمُ يوماً، فَخَرَجَ يوماً للصَّبحِ، فأقام المؤذن الصلاة، فأسكته حتى أوتر^(١) ثم صلى بهم.

قال محمد: أَحَبُّ إلينا أن يوتر قبل أن يطلع الفجر^(٢) ولا يؤخره إلى طلوع الفجر، فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر، ولا يتعمد^(٣) ذلك، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٧٩ - (باب السلام في الوتر^(٤))

٢٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان^(٥) يسلم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر^(٦) ببعض حاجته.

(١) كأنه تذكر بعد خروجه، وأراد الترتيب.

(٢) لحديث: فصلوها - أي الوتر - ما بين العشاء وطلوع الفجر. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

(٣) قوله: ولا يتعمد، وأثار الصحابة الذين أوتروا بعد الطلوع محمولة على أنهم لم يتعمدوا ذلك، بل فاتهم ذلك لوجه من الوجوه، فأدَّوه بعد طلوع الفجر.

(٤) أي: في أثناءه.

(٥) قوله: كان، هذا الأثر وغير ذلك من الآثار التي ذكرناها في ما سبق يضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وفي سنده عمرو بن عبيد، متكلم فيه، ذكره الزيلعي^(١).

(٦) قوله: حتى يأمر ببعض حاجته، ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولاً فلما =

(١) نصب الراية ١٢٢/٢.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا^(١) نأخذ بقول عبد الله ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ولا نرى^(٢) أن يسلم بينهما.

= عرضت له حاجة فصلّى ثم بنى على ما مضى، وهذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلاً، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني، قال: صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا غلام! ارحل لنا، ثم قام فأوتر بركة، وروى الطحاوي عن سالم، عن أبيه، أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوي، ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن المراد بقوله تسليمة أي: التسليم في التشهد، ولا يخفى بعده كذا في «فتح الباري»^(١) وفي دعواه أن ظاهره وصله، وأن رواية سعيد أصرح في ذلك وقفه، بل ظاهر رواية مالك أنه كان عادته فصله، لإتيانه بكان وحرف المضارعة، وحتى الغائية، نعم لو عبر بعين بدل حتى لكان ذلك ظاهراً، وأما رواية سعيد، فمحتملة كذا قاله الزرقاني.

(١) قوله: ولكننا نأخذ بقول عبد الله، قال التقي الشُّمْنِي في «شرح النقاية»: مذهبنا قوي من حيث النظر، لأن الوتر لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو سنة، فإن كان فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً، فثبت أنه ثلاث، وإن كان سنة فلا توجد سنة إلا ولها مثل في الفرض، والفرض لم يوجد فيه الوتر إلا المغرب، وهو ثلاث. وذكر صاحب «التمهيد»، عن جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر منهم بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، منهم عمر وعليّ وابن مسعود وزيد وأبيّ وأنس. انتهى. وذكر البخاري، عن القاسم قال: رأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لو اسع، وأرجو أن لا يكون بشيء منه بأس.

(٢) قوله: ولا نرى أن يسلم بينهما، قد يؤيد ذلك بحديث أخرجه

= ابن عبد البر في «التمهيد»، عن عبد الله بن محمد بن يوسف، نا أحمد بن محمد بن إسماعيل، نا أبي، نا الحسن بن سليمان، نا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، نا عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ نهى عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. ويُجاب عنه بوجوه: أحدها: أن في سنده عثمان، وهو متكلم فيه^(١)، فقد ذكر ابن القطان في كتاب «الوهم والإيهام»: هذا الحديث من جهة ابن عبد البر، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم، والثاني: أنه معارض بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي، عن المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر، فأمره بثلاث، يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، فقال الرجل: إني أخاف أن يقول الناس هي البتراء، فقال ابن عمر: هذه سنة الله ورسوله، فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين، قد وجد من النبي ﷺ، والثالث: أنه معارض بحديث: «فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث، فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر». رواه أبو داود وغيره، وقد مر في (باب الصلاة على الدابة)، والرابع: أن البتراء، فسره ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود كما أخرجه البيهقي في «المعرفة» بسنده، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مولى لسعد بن أبي وقاص، قال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل؟ فقال: يا بُنَيَّ هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، ووتر الليل واحدة، بذلك أمر رسول الله ﷺ، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن الناس يقولون هي البتراء، فقال: يا بُنَيَّ ليست تلك البتراء، إنما البتراء أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم =

(١) قال ابن التركماني: لم يتكلم عليه أحد بشيء فيما علمنا غير العقيلي وكلامه ضعيف. وقد أخرج له الحاكم في «المستدرک». الجوهر النقي ٢٧/٣.

حدثنا أبو جعفر^(١) قال: كان رسولُ الله ﷺ يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة، ثماني^(٢) ركعات تطوعاً وثلاث ركعات^(٣) الوتر، وركعتي الفجر^(٤).

٢٦٠ — قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب^(٥) أني

= في الأخرى، ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتراء^(١).

(١) قوله: حدثنا أبو جعفر، هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو المعروف بالباقر سمي به لأنه تبقر في العلوم أي توسع وتبحر، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره، ولد سنة ٥٦ هـ، ومات بالمدينة سنة ١١٧ هـ^(٢)، كذا ذكره القاري في «سند الأنام شرح مسند الإمام»، وقال: هذا الحديث رواه الشيخان وأبوداود عن عائشة: كان ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر. انتهى.

(٢) هو مقدار تهجد.

(٣) ظاهر هذا وما بعده هو عدم الفصل بالسلام، ولذلك استدل به المؤلف على مدعاه.

(٤) أي: سنة الفجر.

(٥) قوله: ما أحب، يعني لو أعطاني أحد نعمة حمراً بدل ترك الوتر ثلاث ركعات لم أحب أن أتركه.

(١) انظر: السنن الكبرى ٢٦/٣، قال ابن التركماني في سننه ابن إسحاق وسلمة بن الفضل متكلم فيهما، فتاويل ابن عمر ليس بأولى من تفسير البتراء الذي رواه أبو سعيد مرفوعاً وعرفه الناس قاطبةً. فافهم.

(٢) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ١٩٢/٢.

تركبت الوتر بثلاث^(١) وإن^(٢) لي حُمْرَ النَّعَمِ.

٢٦١ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله

المسعودي، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي عبيدة^(٣) قال: قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث ثلاث^(٤) المغرب.

٢٦٢ - قال محمد: حدثنا أبو معاوية^(٥) المكفوف، عن

(١) قوله: بثلاث، ظاهره أنه ثلاث موصولة، وهو المروي عن فعله صريحاً ذكرناه سابقاً، وأخرج الحاكم^(١)، أنه قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، وكان ينهض في الثالثة بالتكبير.

(٢) قوله: وإن لي حُمْرَ النَّعَمِ، الحمر بضم فسكون، جمع أحمر، والنَّعَم، بفتحتن بمعنى الأنعام والدواب، والمراد بها الإبل، والحمر منها أحسن أنواعها، ذكره السيوطي.

(٣) قوله: عن أبي عبيدة، بضم العين هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة، من كبار التابعين، روى عن أبيه، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مُرَّة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ١٨٠ هـ، كذا في «التقريب» و«جامع الأصول».

(٤) التشبيه الكامل إنما يكون إذا لم يكن فصل بين السلام وهو المراد.

(٥) قوله: أبو معاوية المكفوف، أي: الممنوع عنه البصر، يعني الأعمى، وهو محمد بن خازم الضرير الكوفي عَمِي وهو صغير، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، روى عن الأعمش وسفيان، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين مات سنة ١٩٥ هـ، كذا في «التقريب»^(٢) و«الكاشف».

(١) المستدرک ٣٠٤/١.

(٢) ١٥٧/٢.

الأعمش^(١)، عن مالك^(٢) بن الحارث، عن عبد الرحمن^(٣) بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كصلاة المغرب.

٢٦٣ - قال محمد: أخبرنا إسماعيل^(٤) بن إبراهيم، عن

(١) قوله: عن الأعمش، بالفتح من العَمَش، بفتحين، وهو عبارة عن ضعف البصر، وكونه بحيث يجري منه الدمع لمرض، والمشهور به سليمان بن مهران - بالكسر - الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي أصله من طبرستان، وولد بالكوفة، وروى عن أنس، ولم يثبت له منه سماع، وابن أبي أوفى وأبي وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي والنخعي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وشعبة والسفيان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، والنسائي: ثقة ثبت، وابن عمار: ليس في المحدثين أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت أيضاً إلا أن الأعمش أعرف منه بالمسند، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل سنة ١٤٦هـ، وترجمته مطوّلة في «تهذيب التهذيب».

(٢) قوله: عن مالك بن الحارث، قال الذهبي في «الكاشف» مالك بن الحارث السلمي، عن أبي سعيد الخدري وعلقمة النخعي، وعنه منصور والأعمش، ثقة، مات سنة ١٩٤هـ. انتهى.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، نسبة إلى نَخَع، بفتحين، قبيلة، أبو بكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود بن يزيد، وعنه علقمة بن قيس، وعن حذيفة وابن مسعود وأبي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه محمد وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي ومنصور وغيرهم، قال ابن سعد وابن معين والمعجلي والدراقطني: ثقة، مات سنة ٧٣هـ، وقيل سنة ٨٣هـ، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) قوله: إسماعيل بن إبراهيم، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«الميزان» كثيراً بهذا الاسم والنسب، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء. والظاهر أن المذكور

ليث^(١)، عن عطاء^(٢)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: الوتر كصلاة المغرب.

٢٦٤ - قال محمد: أخبرنا يعقوب^(٣) بن إبراهيم، حدثنا حصين^(٤) بن إبراهيم،

= ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي، والنخعي الكوفي ضعّفه البخاري والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يُكتب حديثه، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، وعنه ابن نمير ووکیع وطلق بن غنام وأبو علي الحنفي وغيرهم، فليُحرّر هذا المقام.

(١) قوله: عن ليث، هو ليث بن أبي سليم، بالضم، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في آخر كتاب «الترغيب والترهيب»: فيه خلاف، وقد حدث عنه الناس، وضعّفه يحيى والنسائي، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وقال الدارقطني: كان صاحب سُنّة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فحسب، ووثّقه ابن معين في رواية. انتهى. وقد بسطتُ في ترجمته في رسالتي في بحث الزيارة النبوية «الكلام المبرور في ردّ القول المنصور وردّ المذهب المأثور» المسمّى بـ «السعي المشكور» حين ظن بعض أفاضل عصرنا أن ضعفه بلغ إلى أن لا يُحتجّ به.

(٢) هو ابن أبي رباح المكي أو ابن يسار المدني، وقد وُجد في بعض النسخ كذلك عطاء بن يسار.

(٣) القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة.

(٤) قوله: حصين بن إبراهيم، هكذا في النسخ الحاضرة، ولم أقف على حاله في «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» و«الكاشف» و«جامع الأصول» و«میزان الاعتدال» وغيرهما. وقد مرّت سابقاً في (بحث رفع اليدين) رواية عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، عن حصين بن عبد الرحمن، ومرّ هناك أنه من =

عن ابن مسعود قال^(١): ما أجزأت^(٢) ركعة واحدة قط.

٢٦٥ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي حمزة^(٣)، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة^(٤) قال: أخبرنا عبد الله بن مسعود: أهون^(٥) ما يكون الوتر ثلاث ركعات.

٢٦٦ - قال محمد: أخبرنا سعيد^(٦) بن أبي عروبة، عن

= أعالي شيوخه، فلعله هو، والذي في كتاب «الحجج»، حصين، عن إبراهيم، فيتعين أن الحصين هو السابق، وإبراهيم هو النخعي.

(١) لما سمع سعداً أنه أوتر بركعة كما ذكرنا سابقاً.

(٢) قوله: ما أجزأت^(١)، فيه إشارة إلى التنفل بركعة واحدة باطل، وبه صرح أصحابنا.

(٣) قوله: عن أبي حمزة، ذكر في «تهذيب التهذيب» و«الكاشف» وغيرهما كثيراً من الكوفيين يكتنن بأبي حمزة، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، ولم أدِرْ أن المذكور ههنا من هو منهم، فليحرر.

(٤) ابن قيس النخعي.

(٥) أي: أدنى ما يكون ثلاث ركعات، فلا يجوز الأدنى منه.

(٦) قوله: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، بفتح العين وضم الراء وسكون الواو - اسمه مهران بالكسر - العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النضر البصري، قال ابن معين والنسائي وأبوزرعة: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال مات سنة ١٥٥ هـ، وبقي في اختلاطه خمس سنين، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) نصب الراية ٢٧٨/١، قلت: ومثله لا يقال بالرأي فهو مرفوع حكماً.

كان لا يسلم^(١) في ركعتي الوتر.

(١) قوله: كان لا يسلم في ركعتي الوتر، هذا صريح في إثبات المقصود، وقد أخرجه النسائي، والحاكم^(١) أيضاً، وصححه الحاكم، وفيه رد على من أبطل الوتر بالثلاث أخذاً مما روى الدارقطني - وقال: رواه ثقات - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا توتروا بثلاث، وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب»، ومن المعلوم أن حديث عائشة في عدم السلام في الركعتين مرجح على حديث أبي هريرة بوجوه لا تخفى على ماهر الفن، مع أن حديث أبي هريرة معارض بحديث: «ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعَل» المخرَّج في السنن، وهو من أسباب الترجيح. هذا وقد يستدل على عدم الفصل بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب، و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية ب﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة ب﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين، أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين والطحاوي وغيرهم، فإن ظاهره أن الثالثة متصلة لا منفصلة، وإلاً لقالت: وفي ركعة الوتر، أو في الركعة المفردة، أونحو ذلك. وروى الطحاوي بنحوه من حديث ابن عباس وعلي وعمران بن حصين، لكن وقع في طريق الدارقطني بلفظ: كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بهما ب﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ويقرأ في الوتر ب﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

(١) سنن النسائي ٢٤٨/١، والمستدرک ٢٠٤/١.

٨٠ — (باب (١) سجود (٢) القرآن)

٢٦٧ — أخبرنا مالك، حدثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة: أن أبا هريرة قرأ بهم (٣) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فلما انصرف حدثهم أن رسولَ الله ﷺ سجد فيها (٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله —

(١) قوله: باب سجود القرآن (١)، هي أربع عشرة سجدة معروفة، عند أبي حنيفة والشافعي غير أنه عدَّ الشافعي منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة (ص)، وقال أبو حنيفة: بالعكس هذا هو المشهور، وقال الترمذي: رأى بعض أهل العلم أن يسجد في (ص) وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى. فعلى هذا يكون عند الشافعي وأحمد خمس عشرة سجدة، وهو رواية عن مالك، كذا في «المحلى بحل أسرار الموطأ» للشيخ سلام الله (٢) رحمه الله تعالى.

(٢) هو سنة، أو فضيلة، قولان مشهوران عند مالك، وعند الشافعية سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب.

(٣) قال الباجي: الأظهر أنه كان يصلي، وجاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾.

(٤) قوله: سجد فيها، وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة، وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى ابن القاسم والجمهور عنه أنه لا سجود لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة: لما سجد: لقد سجدت في سورة ما رأيتُ الناس =

(١) شرح الزرقاني ٢/٢٠، وبسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

(٢) هو الشيخ العالم المحدث سلام الله بن شيخ الإسلام بن فخر الدين الدهلوي، أحد كبار العلماء، توفي سنة ١١٢٩ أو ١١٣٣ هـ. انظر نزهة الخواطر: ٧/٢٠٥.

وكان مالك^(١) بن أنس لا يرى^(٢) فيها سجدة.

= يسجدون فيها، فدلّ هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه. ورده ابن عبد البر بما حاصله، أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء بعده^(١).
(١) قوله: مالك، وسلفه في ذلك ابن عمر وابن عباس فإنهما قالا: ليس في المفصل سجدة، أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه».

(٢) قوله: لا يرى فيها سجدة، أي: في سورة «انشقت» بل لا في المفصل مطلقاً، كما صرح به حيث قال: الأمر عندنا أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء، وبه قال الشافعي في القديم، ثم رجع عنه، ذكره البيهقي، وحجّتهم حديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ «والنجم»، فلم يسجد فيها، أخرجه الشيخان وغيرهما. وأجاب الجمهور عنه بأنه لعله تركه في بعض الأحيان لبيان الجواز فإن سجود التلاوة ليس بواجب كما يشهد به قول عمر: من سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه. وقول ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء، أخرجهما البخاري وغيره. هذا على قول من قال باستحباب السجود، أو سنّيته، وأما على رأي من قال بالوجوب كأصحابنا الحنفية، فيجاب عن حديث زيد بأن وجوب السجدة ليس حتماً في الفور، فلعله أخرجه النبي ﷺ ولم يسجد في الفور لبيان ذلك، وليس في الحديث بيان أنه لم يسجد بعد ذلك أيضاً، وقد ثبت سجود النبي ﷺ في سورة النجم، من حديث ابن مسعود عند البخاري وأبي داود والنسائي، ومن حديث ابن عباس عند البخاري والترمذي. ومن حديث أبي هريرة عند البزار والدارقطني بإسناد رجاله ثقات، وثبت السجود في سورة «انشقت» من حديث أبي هريرة عند مالك والبخاري وأبي داود والنسائي وغيرهم. ومن حجة المالكية حديث أم الدرداء قالت: سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل، أخرجه ابن ماجه، وفي سنده متكلم فيه مع أن الإثبات مقدّم على النفي، ومن حجّتهم حديث =

(١) انظر شرح الزرقاني ٢/٢٠، وبسط الكلام في ذلك في أوجز المسالك ٤/١٣٩.

٢٦٨ — أخبرنا مالك، حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة: أن عمر بن الخطاب قرأ بهم^(١) النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ^(٢) سورة أخرى^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن رجل من أهل مصر: أن عمر قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدتين، وقال: إن هذه السورة فضّلت بسجدتين^(٤).

٢٧٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر

= ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل، منذ تحوّل إلى المدينة، وإسناده ليس بقوي^(١) مع ثبوت أن أبا هريرة سجد مع رسول الله ﷺ في سورة ﴿انشقت﴾، وهو أسلم سنة سبع من الهجرة.

(١) أي: في الصلاة.

(٢) ليقع ركوعه عقب قراءة كما هو شأن الركوع.

(٣) روى الطبراني بسند صحيح عن عمر أنه قرأ النجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ ﴿إذا زلزلت﴾.

(٤) قوله: بسجدتين، أولاهما عند قوله تعالى: ﴿إن الله يفعل ما يشاء﴾، وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله: ﴿وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾.

(١) انظر فتح الباري ٢/٥٥٥، ٥٥٦.

رضي الله عنهما: أنه^(١) رآه سجد في سورة الحج سجدتين.

قال محمد^(٢): رُوي هذا عن عمرَ وابنِ عمرَ^(٣) وكان^(٤)

(١) قوله: أنه، هذا مقدّم على ما أخرجه الطحاوي، عن سويد قال: سئل نافع: هل كان ابن عمر يسجد في الحج سجدتين؟ فقال: مات ابن عمر، ولم يقرأها، ولكن كان يسجد في النجم وفي ﴿اقرأ باسم ربك﴾.

(٢) به قال الشافعي وأحمد، ورواه ابن وهب، عن مالك، ولم يقل به مالك في المشهور عنه، ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: عن عمر وابن عمر، وكذا رواه الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدتين. وروى الحاكم على ما ذكره الزيلعي، عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمار بن ياسر وأبي موسى وأبي الدرداء أنهم سجدوا سجدتين. ويؤيده من المرفوع ما أخرجه أبو داود والترمذي عن عتبة، قلت: يا رسول الله ﷺ، أفُضِّلَت سورة الحج بسجدتين؟ قال: نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما، وكذا رواه أحمد والحاكم، وفي سنده ضعف ذكره الترمذي، وأشار إليه الحاكم، وأخرج أبو داود، عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، وفي سنده ضعيف وهو عبد الله بن منين^(١).

(٤) قوله: وكان ابن عباس لا يرى... إلخ، كما أخرجه الطحاوي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج إن الأولى عزيمة، والأخرى تعليم، قال الطحاوي: فيقول ابن عباس تأخذ. انتهى. لكن قد مر أن الحاكم ذكره في من سجد فيها سجدتين، والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه.

(١) انظر نصب الرتبة ٣٠٦/١، وقال في بذل المجهود ٢٠١/٧: وفي سورة الحج سجدتان، إحداهما متفق عليها والثانية اختلف فيها، فالحنفية أنكروها والشافعية أثبتها.

ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة^(١): الأولى، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — .

٨١ — (باب المارّين يدي المصلّي)

٢٧١ — أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر^(٢) مولى عمر^(٣):

أن بسر^(٤) بن سعيد أخبره أن زيد بن خالد الجهني أرسله^(٥) إلى

(١) قوله: واحدة، روى ابن أبي شيبة، عن علي وأبي الدرداء وابن عباس أنهم سجدوا فيه سجدين، وله عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة، وعن ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك كذا في «المحلى» .

(٢) هو سالم بن أبي أمية .

(٣) أي: عمر بن عبيد التيمي .

(٤) قوله: أن بسر بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، بسر — بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة — وفي بعض النسخ منها نسخة الشيخ الدهلوي: بسر بن سعيد، واختاره القاري حيث ضبطه بكسر الباء وسكون الشين المعجمة، والصحيح هو الأول، وهو المذكور في كتب الرجال وشروح موطأ يحيى، وشروح صحيح البخاري وغيرها .

(٥) أي: بسرأ .

(٦) قوله: أرسله... إلخ، قال الحافظ: هكذا روي عن مالك، لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد، وأن المرسل إليه أبو جهيم، وهو بضم الجيم — مصفراً — واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري الصحابي، وتابعه مفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال: عن بسر، قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن =

أبي جُهيم^(١) الأنصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ يقول في
 المارَّ بين يدي المصلِّي^(٢)؟ قال: قال رسول الله ﷺ: لو يَعْلَمُ المارُّ
 بين يدي المصلِّي ماذا^(٣).....

= خالد أسأله، قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عينة مقلوباً، أخرجه
 ابن أبي خيثمة، عن أبيه، عن ابن عينة، ثم قال ابن أبي خيثمة: سئل عنه
 يحيى بن معين، فقال: هو خطأ كذا في «التنوير».

(١) قوله: إلى أبي جهيم، هو عبد الله بن جهيم الأنصاري، روى عنه
 بسر بن سعيد مولى الحضرميين، عن رسول الله ﷺ في المارَّ بين يدي المصلِّي، رواه
 مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن بسر، عن أبي جهيم،
 ولم يسمه، وهو أشهر بكنيته، ويقال: هو ابن أخت أبي بن كعب، ولست أقف
 على نسبه في الأنصار، كذا في «الاستيعاب في أحوال الأصحاب» لابن عبد البر
 رحمه الله.

(٢) قوله: بين يدي المصلِّي، أي: أمامه، بالقرب، واختلف في ضبط
 ذلك، فقيل: إذا مرَّ بينه وبين مقدار سجوده، وقيل بينه وبينه ثلاثة أذرع، وقيل بينه
 وبينه قدر رمية بحجر.

(٣) قوله: ماذا عليه، زاد الكشميهني من رواية البخاري من الإثم، وليس
 هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره، والحديث في «الموطأ» بدونها، وقال
 ابن عبد البر: لم يختلف رواية «الموطأ» على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي
 الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات
 مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت
 حاشية فظنها الكشميهني أصلاً لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، وقد
 عزاها المحب الطبري في «الأحكام» للبخاري وأطلق، فعيب ذلك عليه وعلى
 صاحب العملة في إيهامه أنها في الصحيحين، كذا في «الفتح».

عليه^(١) في ذلك لكان^(٢) أن يقف^(٣) أربعين^(٤) خيراً^(٥) له من أن يمرّ بين يديه، قال^(٧): لا أدري

(١) أي: من الإثم بسبب مروره بين يديه، سدّ مسد المفعولين ليُعلم وقد علق عمله بالاستفهام.

(٢) قوله: لكان... إلخ، جواب (لو) ليس هذا المذكور، بل التقدير لويُعلم ماذا عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيراً.

(٣) أي: وقوفه.

(٤) قوله: أربعين، قال الطحاوي في «مشكل الآثار»: إن المراد أربعين سنة، واستدل بحديث أبي هريرة مرفوعاً: لويُعلم الذي بين يدي أخيه معترضاً، وهو يناجي ربّه لكان أن يقف مكانه مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها، ثم قال: هذا الحديث متأخر عن حديث أبي جهيم، لأن فيه زيادة الوعيد، وذلك لا يكون إلا بعدما أوعدهم بالتخفيف، كذا نقله ابن ملك، وقال الشيخ ابن حجر: ظاهر السياق أنه عين المعدود. لكن الراوي تردد فيه. وما رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة: (لكان أن يقف مائة عام) مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر، لا لخصوص عدد معين، وقال الكرماني: تخصيص الأربعين بالذكر لكون كمال طور الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة، وكذا بلوغ الأشدّ، ويحتمل غير ذلك كذا في «مرقاة المفاتيح». هذا العدد له اعتبار في الشرع كالثلاث والسبع، وقد أفردت في أعداد السبع جزءاً وفي أعداد الأربعين آخر، كذا قال السيوطي في «التنوير».

(٥) قوله: خيراً له، وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة: لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها.

(٦) بالنصب وعند الترمذي بالرفع على أنه الاسم.

(٧) أي: أبو النضر.

قال (١) أربعين يوماً أو أربعين شهراً (٢) أو أربعين سنة .

٢٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن (٣) بن أبي سعيد (٤) الخُدْري، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي (٥) فلا يدع (٦) (٧) أحداً يمرُّ بين يديه فإنَّ أبي (٨) فليقاتله (٩)

(١) أي: بسر بن سعيد.

° (٢) وللبرَّاز من طريق أحمد بن عبدة، عن ابن عينة، عن أبي النضر، لكان أن يقف أربعين خريفاً.

(٣) ثقة، روى له مسلم والأربعة، مات سنة ١١٢ هـ، كذا قال الزرقاني.

(٤) هو سعد بن مالك الأنصاري.

(٥) زاد الشيخان: إلى شيء يستره.

(٦) أي: لا يترك.

(٧) قوله: فلا يدع، لابن أبي شيبه عن ابن مسعود: إنَّ المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته.

(٨) أي: امتنع.

(٩) قوله: فليقاتله، أي: فليدفعه بالقهر، ولا يجوز قتله، كذا قال بعض علمائنا، وقال ابن حجر: فإنَّ أبي إلا بقتله، فليقاتله، وإن أفضى إلى قتاله إياه، ومن ثمَّ جاء في رواية، فإنَّ أبي فليقتله، قال ابن ملك: فإنَّ قتله عملاً بظاهر الحديث، ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية. وفيه دليل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة، وقال القاضي عياض: فإنَّ دفعه بما يجوز فهلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب الدية أو يكون هدراً، فيه مذهبان للعلماء، وهما قولان

فإنما (١) هو شيطان (٢).

٢٧٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن كعب (٣) أنه قال: لو كان يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك كان (٤) أن يخسف به خيراً له (٥).

قال محمد: يُكره (٦) أن يمر الرجل بين يدي المصلي، فإن أراد

= في مذهب مالك: نقله الطيبي كذا في «المرقاة»، وقال الزرقاني: أطلق جماعة من الشافعية أن له قتاله حقيقة، واستبعده في «القبس» وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة، وقال الباجي: يحتمل أن يريد فليلعنه كما قال «قَتَلَ الخَرَّاصُونَ»، ويحتمل أن يريد يؤاخذه على ذلك بعد تمام صلاته ويؤبّخه.

(١) قوله: فإنما هو شيطان، أي فعله فعل شيطان، أو المراد شيطان الإنس، وفي رواية الإسماعيلي: فإن معه الشيطان.

(٢) استنبط منه ابن أبي جمرة بأن المراد بقوله: فليقاتله المدافعة لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسمية ونحوها.

(٣) قوله: كعب، هو كعب بن قانع الحميري، المعروف بكعب الأخبار من مُسلمة أهل الكتاب، قال معاوية: إنه أصدق هؤلاء الذي يحدثون عن الكتاب، مات سنة ٣٢ هـ بحمص، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال الطيبي: المذكور ليس جواباً للو، بل هو دالّ على ما هو جوابها والتقدير لمتنى الخسف.

(٥) قوله: خيراً له، لأن عذاب الدنيا بالخسف أسهل من عذاب الإثم، وهذا يحتمل أن يكون من الكتب السالفة، لأن كعباً من أهل الكتاب، فظاهر هذا كالحديث قبله يدل على منع المرور مطلقاً، ولو لم يجد مسلماً سواه.

(٦) أي: كراهة تحريم.

أن يمرّ بين يديه فليداراً^(١) ما استطاع، ولا يقاتله، فإن قاتله^(٢) كان ما يدخل عليه^(٣) في صلاته من قتاله^(٤) إياه^(٥) أشدّ عليه من ممّر هذا^(٦) بين يديه^(٧)، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري، وليست العامة^(٨) عليها^(٩)، ولكنها على

(١) في نسخة: فليداراً، أي: ليدفع بالإشارة أو بالتسبيح أو نحو ذلك.

(٢) قوله: فإن قاتله... إلخ، يعني أنه ينبغي للمصلّي أن يدفع المارّ، فإن لم يندفع يدفع بأشد من المرة الأولى، ولا يقتله ولا يقاتله، فإنه إن قاتل وقتل فسدت صلاته لارتكاب العمل الكثير، فصار ما دخل على المصلّي من ارتكاب قتاله أشد من مرور المارّ بين يديه، فإن مروره بين يديه لا يفسد صلاته، وإنما يوجب إثم المارّ والنقص في صلاته، فإذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلاته، فيلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى، وهو منهي عنه بالأصول الشرعية، فالمراد بقوله ﷺ: «فليقاتله» هو المبالغة في المدافعة لا القتال الحقيقي المفسد للصلاة، وهذا هو قول عامة العلماء خلافاً لبعض الشافعية.

(٣) أي: على المصلّي.

(٤) أي: المصلّي.

(٥) أي: المارّ.

(٦) أي: المارّ.

(٧) أي: المصلّي.

(٨) أي: عامة الفقهاء.

(٩) أي: على ظاهرها.

ما^(١) وَصَفْتُ لَكَ^(٢)، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — .

٢٧٤ — أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال^(٣): لا يقطع الصلاة شيء.

(١) وهو أن يدفعه ما استطاع.

(٢) في نسخة: ذلك.

(٣) قوله: إنه قال... إلخ، أخرجه الدارقطني، عن ابن عمر مرفوعاً، وسنده ضعيف. وجاء مثله مرفوعاً من حديث أبي سعيد عند أبي داود، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني، وعن جابر عند الطبراني، وأخرج الطحاوي عن علي وعمار: (لا يقطع صلاة المسلم شيء، وادروا ما استطعتم)، وعن علي: (لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب)، وعن حذيفة أنه قال: (لا يقطع صلاتك شيء)، وعن عثمان نحوه، وأخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان مثله، ويعارضها حديث أبي ذر مرفوعاً: «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره، إذا كان بين يديه مثل آخره الرحل، فإنه يقطع صلاته الكلب الأسود والحمار والمرأة». رواه مسلم، وله أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: «تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب» ولأبي داود، عن ابن عباس مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم إلى غير السترة، فإنه يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة».

واختلف العلماء في هذا الباب، فجماعة قالوا بظاهر ما ورد في القطع، ونقل عن أحمد أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من المرأة والحمار شيء. والجمهور على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأجابوا عن معارضة بوجوه: أحدها وهو مسلك الطحاوي ومن تبعه أنه منسوخ لأن ابن عمر من رواه، وقد حكم بعدم قطع شيء، وثانيها: وهو مسلك الشافعي والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لإفساد أصل الصلاة، وثالثها: مسلك أبي داود وغيره أنه إذا تنازع الخبران يعمل بما عمل به الصحابة، وقد ذهب أكثرهم ههنا =

قال محمد: وبه^(١) نأخذ، لا يقطع الصلاة شيء من ما رُبِنَ
يدي المصلِّي، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٢ - (باب ما يُستحبُّ

من التطوع في المسجد عند دخوله)

٢٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عامر^(٢) بن عبد الله بن الزبير، عن
عمرو^(٣) بن سليم الزُرْقِي^(٤)، عن أبي قتادة السُّلَمِي^(٥) أن

= إلى عدم القطع، فليكن هو الراجح^(١)، والكلام طويل مبسوط في موضعه.

(١) وفي نسخة: وبهذا.

(٢) هو أبو الحارث المدني وثقه النسائي ويحيى وأبو حاتم وأحمد. كذا
في «الإسعاف».

(٣) هو ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ، يقال له رؤية، كذا ذكره
الزرقاني.

(٤) قوله: الزرقي، - بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة - نسبة إلى
بني زريق بن عبد حارثة، بطن من الأنصار، ذكره السمعي.

(٥) قوله: السلمي، قال القاري: بضم فسكون. انتهى. وهو خطأ، فإن
السمعي ذكر أولاً السُّلَمِي بفتح السين وسكون اللام، وقال: إنه نسبة إلى الجدِّ،
وذكر المتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمِي بالضم وفتح اللام نسبة إلى سليم، قبيلة من
العرب، وذكر المتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمِي بفتح السين واللام، وقال: نسبة إلى
بني سلمة، حي من الأنصار، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سفر
سفري ونمر نمري وأصحاب الحديث يكسرون اللام، ومنهم أبو قتادة الحارث بن
ربيعي السلمي الأنصاري. انتهى.

(١) وتأول الجمهور ما ورد في ذلك بالنسخ أو بقطع الخشوع، والحديث موقوف، وأخرجه
الدارقطني وأبو داود مرفوعاً بإسناد ضعيف. انظر شرح الزرقاني ١/ ٣١٦.

رسول الله ﷺ قال: إذا (١) دخل (٢) أحدكم المسجد فليصل (٣) ركعتين (٤) قبل أن يجلس (٥).

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وليس بواجب (٦).

(١) قوله: إذا دخل... إلخ، قد ورد الحديث على سبب، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: ما منعك أن تركع؟ قال: رأيتك جالساً، والناس جلوس، فقال: إذا دخل أحدكم... الحديث رواه مسلم.

(٢) خُصَّ منه إذا دخل والإمام يصلي الفرض أو شرع في الإقامة.

(٣) هو أمر ندب بالإجماع سوى أهل الظاهر، فقالوا بالوجوب.

(٤) هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق.

(٥) قوله: قبل أن يجلس، فإن جلس لم يشرع له التدارك، كذا قال جماعة، وفيه نظر لما رواه ابن حبان عن أبي ذر أنه دخل المسجد، فقال النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم، فاركعهما. ترجم عليه ابن حبان في صحيحه: (تحية المسجد لا تفوت بالجلوس)، ومثله في قصة سُلَيْك، وقال المحب الطبري: يحتمل أن يقال وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للندب، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: وليس بواجب، لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالصلاة كذا ذكره الطحاوي. وقال زيد بن أسلم: كان الصحابة يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، وقال: رأيت ابن عمر يفعله، وكذا سالم ابنه، وكان القاسم بن محمد يدخل المسجد فيجلس ولا يصلي، ذكره الزرقاني، والكلام بعد موضع نظر.

٨٣ - (باب الانفتال^(١) في الصلاة)

٢٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى^(٢) بن سعيد، عن محمد^(٣) بن يحيى بن حَبَّان أنه سمعه يحدث عن واسع^(٤) بن حَبَّان^(٥) قال: كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسند^(٦) ظهره إلى القبلة، فلما قضيت^(٧) صلاتي انصرفتُ إليه من قبل^(٨) يثقي الأيسر، فقال: ما منعك أن تتصرف على يمينك؟ قلت: رأيتك وانصرفتُ إليك^(٩)،

(١) أي: الانصراف يميناً وشمالاً.

(٢) الثلاثة في هذا الإسناد تابعيون، لكن قيل: إن لواسع رؤية، كذا قال السيوطي.

(٣) الأنصاري المدني، وثقه النسائي وابن معين وأبوحاتم، مات بالمدينة سنة ١٢١ هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) وثقه أبو زرعة، كذا في «الإسعاف».

(٥) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء، هو ابن منقذ بن عمرو الأنصاري.

(٦) فيه جواز الاستناد إلى الكعبة، لكن لا ينبغي لأحد أن يصلي مواجهاً غيره.

(٧) أتممت.

(٨) بكسر ففتح، بمعنى جهة.

(٩) وكان ابن عمر على شماله.

قال عبد الله : فإنك قد أصبتَ فإن قائلًا (١) يقول : انصرف (٢) على يمينك ، فإذا كنتَ (٣) تصلي انصرف حيث أحبيتَ على يمينك أو يسارك ، ويقول (٤) ناس (٥) : إذا قعدتَ على حاجتك
.....

(١) قوله : فإن قائلًا يقول... إلخ ، كأنه يرد على من ألزم الانصراف عن اليمين مع ثبوت الانصراف في كلا الجانبين عن رسول الله ﷺ ، فيه أن من أصرَّ على مندوب والتزمه التزاماً هجر ما عذاه بآثم ، وقد ثبتَّ الانصراف عن رسول الله في جانب اليمين واليسار من حديث ابن مسعود ، فإنه قال : « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، لقد رأيت رسول الله كثيراً ينصرف عن يساره . وروى مسلم عن أنس ، قال : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه . وجمع النووي بينهما بأن رسول الله ﷺ كان يفعل تارة بهذا وتارة بهذا ، فأخبر كل ما اعتقده أنه الأكثر . وجمع ابن حجر بوجه آخر ، وهو أن يُحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لأن الحجرة النبوية كانت من جهة يساره ، ويُحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ونحوه . وبالجمله الانصراف في كلا الجهتين ثابت ، فالزام اليمين إلزام بما لم يلزمه الشرع ، نعم ، الجمهور استحبوا الانصراف إلى اليمين لكونه أفضل ، وبه صرح كثير من أصحابنا .

(٢) أي : وجوباً .

(٣) هو قول ابن عمر رداً على القائل .

(٤) قوله : ويقول ، يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهي في المصر والصحراء ، وهو مروى عن أبي أبوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي .

(٥) قوله : ويقول ناس... إلخ ، فيه دليل على أن الصحابة كانوا يختلفون في معاني السنن ، فكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على عمومه ، فمن ههنا وقع بينهم الاختلاف ، كذا في «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري» للكرمانى .

فلا تستقبل^(١) القبلة ولا بيت المقدس^(٢)، قال عبد الله^(٣): لقد رقيت^(٤) على ظهر بيت^(٥) لنا^(٦)

(١) قوله: فلا تستقبل القبلة.. إلخ، اختلفوا فيه على أقوال، فمنهم من قال: يجوز استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول في المصر دون الصحراء، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية، والثاني: لا يجوز مطلقاً، وهو مذهب الحنفية أخذاً من حديث أبي أيوب المروي في «سنن أبي داود» وغيره، والثالث: جوازهما مطلقاً، والرابع: عدم جواز الاستقبال مطلقاً، وجواز الاستدبار مطلقاً، كذا ذكره حسين بن الأهدل في رسالته «عدة المنسوخ من الحديث»، وذكر الحازمي أن ممن كره الاستقبال والاستدبار مطلقاً مجاهد وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي، وممن رخص مطلقاً عروة بن الزبير، وحكي عن ربيعة بن عبد الرحمن، وحكي عن ابن المنذر الإباحة مطلقاً لتعارض الأخبار.

(٢) قوله: المقدس، يقال: يفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال، ويقال: بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة لغتان مشهورتان، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي رحمه الله.

(٣) أراد واسع التأكيد بإعادة قوله: قال عبد الله.

(٤) أي: صعدت.

(٥) قوله: بيت لنا، وفي رواية: على ظهر بيتنا، وفي رواية: على ظهر بيت حفصة، أي: أخته كما صرح به في رواية مسلم، ولابن خزيمة: دخلت على حفصة، فصعدت ظهر البيت. وطريق الجمع أن إضافة البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته، كذا في «الفتح».

(٦) وفي رواية البخاري ومسلم: على ظهر بيت أختي، زاد البيهقي: فحانت مني التفاته.

فرأيت^(١) رسول الله ﷺ على حاجته^(٢) مستقبلاً^(٣) بيت المقدس .

قال محمد : ويقول عبد الله بن عمر تأخذ ، ينصرف الرجل إذا

(١) قوله : فرأيت ، وفي رواية ابن خزيمة ، فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه ، وفي رواية له : فرأيتُه يقضي حاجته ، وللحكيم الترمذي بسند صحيح رأيتُه في كنف . وانفَى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً : يحتمل أن يكون رآه في الفضاء ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة له ، فحانت منه التفاتة ، نعم لما اتفقت رؤيته في تلك الحالة من غير قصده أحب أن لا يخلي ذلك من فائدة ، فحفظ هذا الحكم الشرعي .

(٢) قوله : على حاجته ، أخذ أبو حنيفة بظاهر حديث : « لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول » ، فحرّم ذلك في الصحراء والبيان ، وخص آخرون بالصحراء لحديث ابن عمر ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : المختار هو الأول لأننا إذا نظرنا إلى المعاني فالحرمة للقبلة ، فلا يختلف في البيان والصحراء ، وإن نظرنا إلى الآثار ، فحديث أبي أيوب « لا تستقبلوا » الحديث عام ، وحديث ابن عمر لا يعارضه لأربعة أوجه : أحدها أنه قول : وهذا فعل ، ولا معارضة بين القول والفعل ، والثاني : أن الفعل لا صيغة له ، وإنما هو حكاية حال وحكايات الأحوال معرّضة الأعذار ، والأسباب ، والأقوال لا تحتمل ذلك ، والثالث : أن هذا القول شرع منه ، وقعله عادة ، والشرع مقدم على العادة ، والرابع : أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما ستر به . انتهى . وفي الأخيرين نظر ، لأن فعله شرع والتستر عند قضاء الحاجة مطلوب بالإجماع ، وقد اختلف العلماء في علّة النهي على قولين : أحدهما : أن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجن ، فيستقبلهم لفرجه ، والثاني : أن العلّة إكرام القبلة ، قال ابن العربي : هذا التعليل أولى ، ورجّحه النووي أيضاً ، كذا في « زهر الرُّبى على المجتبى » للسيوطي .

(٣) قال أحمد : حديث ابن عمر ناسخ لنهي استقبال بيت المقدس .

سَلَّمَ عَلَى أَيِّ شَقَّةٍ^(١) أَحَبَّ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِالْخِلَاءِ مِنَ الْغَائِطِ
وَالْبَوْلِ بَيْتَ الْمَقْدَسِ^(٢)، إِنَّمَا يُكْرَهُ^(٣)

(١) أي: على جنبه الأيمن أو الأيسر.

(٢) قوله: بيت المقدس، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث معقل بن
أبي معقل^(١) الأسدي، قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين بغائط أو بول،
فقال الخطابي في شرح سنن أبي داود: يحتمل أن يكون ذلك لمعنى الاحترام
لبيت المقدس إذا كان قبله لنا، ويحتمل أن يكون ذلك من أجل استدبار الكعبة،
لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة. انتهى. وقال
أبو إسحاق: إنما نهى عن استقباله بيت المقدس حين كان قبله، ثم نهى عن
استقبال القبلة حين صار قبله، فجمعهما الراوي ظناً منه على أن النهي مستمر،
ونقل الماوردي عن بعض المتقدمين أن المراد بالنهي لأهل المدينة فقط، كذا في
«مرقاة الصعود».

(٣) قوله: إنما يُكْرَهُ، لما أخرجه الستة، عن أبي أيوب مرفوعاً: لا تستقبلوا
القبلة ولا تستدبروها. وأخرج الجماعة إلا البخاري، عن سلمان: نهانا
رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول. وأخرج أبو داود ومسلم وغيرهما، عن
أبي هريرة مرفوعاً: إذا جلس أحدكم إلى حاجته، فلا يستقبل القبلة.
ولا يستدبرها. وأخرج الدارقطني، عن طاووس مرسلاً مرفوعاً: إذا أتى أحدكم
البراز، فليكرم قبله الله، ولا يستقبلها ولا يستدبرها. وأخرج أبو جعفر الطبري في
«تهذيب الآثار» عن عبد الله بن الحسن، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: من جلس
يبول قبالة القبلة، فذكر فتحرف عنها إجلالاً لها، لم يقم من مجلسه حتى يغفر له.

وبهذه الأحاديث أخذ أصحابنا إطلاق كراهة الاستقبال سواء كان في البنيان
أو الصحراء، ورجحوها لكونها قولية، ولكونها ناهية على خبر يدل على الترخص =

(١) في الأصل: «معقل بن الأسدي»، هو معقل بن أبي معقل الأسدي كما في بدل
المجهود: ٢٧/١.

أن يستقبل^(١) بذلك القبلة، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٤ - (باب صلاة المغمي عليه)

٢٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه أُغْمِيَ عليه، ثم أفاق، فلم يقضِ^(٢) الصلاة^(٣).

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ إذا أُغْمِيَ عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أُغْمِيَ عليه يوماً وليلة أو أقلّ قضى^(٥).....

= في ذلك فعلاً، وهو ما أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة، فرأيتُه قبل أن يُقبض بعام يستقبلها في البول.

(١) قوله: أن يستقبل، وأما الاستدبار ففي رواية عن أبي حنيفة لا يكره، وفي رواية عنه يكره وهو الأصح عند صاحب «الهداية» وغيره لورود النهي عنه كالاستقبال^(١).

(٢) قوله: فلم يقضِ، قال مالك: ذلك في ما نرى، والله أعلم، أن الوقت قد ذهب، فأما من أفاق في الوقت فهو يصلي وجوباً، إذ ما به السقوط ما به الإدراك. (٣) أي: الفائتة حال الإغماء.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، وفيه خلاف الشافعي ومالك، فإنهما قالَا بسقوط الصلاة بالإغماء إلا إذا أفاق في الوقت، قلّت أو كثرت، لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُغْمَى عليه فيترك الصلاة؟ فقال: لا شيء من ذلك قضاء إلا أن يفيق في وقت صلاة، فإنه يصليه. وفي سننه الحكم بن عبد الله ضعيف جداً، حتى قال أحمد: أحاديثه موضوعة، ذكره الزيلعي.

(٥) قوله: قضى صلاته، لما روى في كتاب «الآثار»: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم، عن ابن عمر أنه قال: في الذي يُغْمَى عليه يوماً وليلة يقضي. وعلى هذا فما أخرجه مالك محمول على ما أفاق بعد اليوم واليلة.

(١) انظر عمدة القاري ١/٨٢٩، وفتح الباري ١/١٧٣، والمحلى لابن حزم ١/١٩٤.

صلاته^(١).

٢٧٨ — بَلَّغْنَا^(٢) عن عَمَّار بن ياسر: أنه أُغْمِيَ عليه أربع صلوات، ثم أفاق فقضاها^(٣). أخبرنا بذلك أبو معشر^(٤) المدني عن بعض أصحابه^(٥).

٨٥ — (باب صلاة المريض)

٢٧٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر قال: إذا لم يستطع المريض السجود^(٦) أومى برأسه.

(١) لأنه لا خَرَجَ في ذلك.

(٢) قوله: بَلَّغْنَا، أسنده الدارقطني، عن يزيد مولى عمار بن ياسر، أن عمار بن ياسر أُغْمِيَ عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأفاق نصف الليل، فقضاهاً، ومن طريقه رواه البيهقي، وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت، ولو ثبت فمحمول على الاستحباب، قال البيهقي: وعُلِّتْه أن يزيد مولى عَمَّار مجهول والراوي عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدِّي كان يحيى بن معين يضعفه.

(٣) في نسخة: ففَضَى.

(٤) قوله: أبو معشر، اسمه نجيح بن عبد الرحمن السُّنْدِي، بكسر السين وسكون النون، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، فيه ضعف، قال الترمذي: تكلم فيه بعض من قَبَّلَ حفظه وقال أحمد: صدوق، لا يقيم الإسناد، وقال ابن عدي: يُكْتَبُ حديثه مع ضعفه، كذا في «الكاشف» و«التقريب» و«قانون الموضوعات».

(٥) أي: أصحاب عمار.

(٦) بسبب وجع الرأس ونحو ذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا ينبغي (١) له (٢) أن يسجد على عود ولا شيء (٣) يرفع (٤) إليه، ويجعل سجوده (٥) أخفض من ركوعه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٦ - (باب النخامة (٦) في المسجد وما يكره من ذلك)

٢٨٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

(١) قوله: ولا ينبغي له أن يسجد على عود... إلخ، لما أخرجه البزار والبيهقي في «المعرفة»، عن أبي بكر الحنفي، عن سفيان الثوري، نا أبو الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ عاد مريضاً، فرآه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذه فرمى به، وقال: صل على الأرض إن استطعت وإلا فأومِ إيماءً، واجعل سجودك أخفض من ركوعك. ورواه أبو يعلى أيضاً بطريق آخر من حديث جابر والطبراني من حديث ابن عمر. وروى أيضاً من حديثه مرفوعاً: «من استطاع منكم أن يسجد فليسجد، ومن لم يستطع فلا يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه، وليكن ركوعه وسجوده يومئ برأسه». وذكر شراح «الهداية» أنه يكره السجود على شيء مرفوع إليه، فإن فعل ذلك أجزأه لما روى الحسن، عن أمه قالت: رأيت أم سلمة تسجد على وسادة من آدم من رَمَدٍ بها، أخرجه البيهقي، وعن ابن عباس أنه رخص في السجود على الوسادة، ذكره البيهقي، وذكر ابن أبي شيبة، عن أنس أنه كان يسجد على مرفقه.

(٢) بل هو مكروه كما في الأصل.

(٣) أي: وعلى شيء آخر كوسادة ونحوها.

(٤) بصيغة المجهول أو المعلوم.

(٥) أي: إيماء السجود.

(٦) قوله: النخامة، يُقال: تتخَّم وتتخَّع، رمى بالنخامة والنخاعة، بضم أولها، =

أن رسول الله ﷺ رأى بصاقاً^(١) في قبلة^(٢) المسجد فحكه^(٣) (٤)،
ثم أقبل^(٥) على الناس، ، فقال: إذا كان^(٦) أحدكم يصلي فلا^(٧)
ييصق^(٨) قبل وجهه، فإن الله^(٩)

= ما يخرج من الخيشوم والحلقوم. البصاق من الفم والمخاط من الأنف والنجاسة من الأنف.

(١) قوله: بصاقاً، بصاد مهملة وفي لغة بالزاء المعجمة، وأخرى بالسين.
وضُغِفَت، والباء مضمومة في الثلاث: هو ما يسيل من الفم، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) أي: في حائط من جهة قبلة المسجد.

(٣) قوله: فحكه، في رواية أيوب عن نافع، ثم نزل فحكه بيده، وفيه إشعار بأنه رآه حال الخطبة، وبه صرح به في رواية الإسماعيلي: زاد (وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به)، زاد عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب: (فلذلك صنع الزعفران في المساجد)، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) أي: أزاله بيده.

(٥) بوجهه الكريم.

(٦) قوله: إذا كان... إلى آخره، قال الباجي: خص بذلك حال الصلاة لفضيلة تلك الحال ولأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة.

(٧) بالجزم على النهي.

(٨) أي: مطلقاً لا في جدار المسجد ولا في غيره.

(٩) قال ابن عبد البر: هو كلام علي التلعظيم بشأن القبلة. قوله: فإن الله تعالى، قد نزع به المعتزلة القائلون بأن الله في كل مكان، وهو جهل واضح. وهذا التعليل يدل على حرمة البزاق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا، ولا سيما من =

تعالى قَبِلَ^(١) وجهه إذا صَلَّى .

قال محمد: ينبغي له أن لا ييصق تلقاء^(٢) وجهه ولا عن يمينه^(٣) ولييصق تحت رجله اليسرى^(٤) .

٨٧ - (باب الجنب والحائض^(٥) يعرقان في ثوب)

٢٨١ - أخبرنا مالك، حَدَّثَنَا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يَعرَقُ^(٦) في الثوب^(٧) وهو جنب، ثم يصلي فيه .

= المصلي، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان، عن حذيفة مرفوعاً: «من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه»، ولا بن خزيمة، عن ابن عمر مرفوعاً: «يُبْعَث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه»، كذا ذكره الزرقاني .

(١) بكسر القاف وفتح الباء أي قدام وجهه ، قوله : قبل وجهه ، هذا على التشبيه أي كأن الله في مقابل وجهه، وقال النووي : معناه فإن الله قَبِلَ الجهة التي عَظَّمَهَا، وقيل : معناه فإن قِبْلَةَ اللَّهِ قَبِلَ وجهه أو ثوابه أو نحو ذلك .

(٢) أي : طرف وجهه لأنه جهة الكعبة .

(٣) لشرف الملك .

(٤) أو عن يساره إن لم يكن هناك رجل ، بذلك وردت الأخبار والسنن ، قوله : ولييصق، أي إذا كان تحت رجله شيء من ثيابه وإلا فَيُكْرِه فوق أرض المسجد وكذا فوق حصيره .

(٥) حكى النووي الاتفاق على طهارة سؤر الحائض وعرقها .

(٦) بفتح الياء والراء .

(٧) الذي هو لابس، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء .

قال محمد: وبهذا نأخذ لا بأس به ما لم يُصب^(١) الثوب من
المني^(٢)(٣) شيء، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٨٨ - (باب بدء^(٤)) أمر القبلة

وما تُسَخ من قبلة بيت المقدس

٢٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله^(٥) بن دينار، عن

عبدِ الله بن عمر قال: بينما الناسُ في صلاة^(٦)

(١) قوله: ما لم يصب، لما أخرجه الطحاوي وغيره عن معاوية أنه سأل أم حبيبة:
هل كان النبي يصلي في الثوب الذي يضاجعك فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يُصبه
أذى.

(٢) ونحوه من النجاسات.

(٣) فإنه نجس، وأما العرق فليس بنجس^(١).

(٤) بالفتح أي ابتداءه.

(٥) قوله: عبد الله، قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة الرواة إلا

عبد العزيز بن يحيى، فإنه رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، والصحيح
ما في «الموطأ»^(٢).

(٦) قوله: في صلاة الصبح، قال الحافظ^(٣): هذا لا يخالف حديث البراء =

(١) قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، ثبت ذلك عن
ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الفقهاء، كذا في «الأوجز» عن «المنفي» ويسط الكلام
على ذلك العيني فارجع إليه لو شئت، وقال ابن قدامة: سؤر آدمي طاهر سواء كان مسلماً
أو كافراً عند عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن النخعي، أنه كره سؤر الحائض. انظر
الكوكب الدرري ١/١٥٦.

(٢) شرح الزرقاني ١/٣٩٥.

(٣) فتح الباري ١/٥٠٦، ولامع الدراري ١/٥٨٥.

= في «الصحيحين» أنهم كانوا في صلاة العصر لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مندة وغيره، وقيل: عباد بن نَهِيك - بفتح النون وكسر الهاء - ورجح أبو عمر الأول، وقيل: عباد بن نصر الأنصاري، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الخبر وقت الصباح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قُباء، وذلك في حديث ابن عمر.

(١) ولمسلم في صلاة الغداة^(١).

(٢) قوله: رجل، ذكر السعد مسعود بن عمر التفتازاني أنه ابن عمر وأنس، حيث قال في «التلويح حاشية التوضيح» عند قول صدر الشريعة: وأما إخبار الصبي والمعتوه فلا يُقبل منه في الديانات أصلاً... إلى آخره، فإن قيل: إن ابن عمر أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستداروا كهيئاتهم، وكان صبيّاً، قلنا: لو سُلم كونه صبيّاً، فقد روي أنه أخبرهم بذلك أنس، فيحتمل أنهما جاءا جميعاً فأخبراهم. انتهى. قلت: لم أقف لهاتين الروایتين على سند، ولم أطلع له ما يدلّ عليه من كلمات المحدثين، فإنه لم يذكر أحد منهم أن المُخبر بذلك ابن عمر وأنس، بل ذكر بعضهم عباد بن بشر، وبعضهم عباد بن نَهِيك، حكاهما السيوطي في «تنوير الحوالك»^(٢)، جزم بالأول القسطلاني في «إرشاد الساري»، وذكر الحافظ ابن حجر وكفاك به اطلاعاً أن مُخبر أهل قباء لم يسمَّ وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر، ففيه نظر، لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما نقله محفوظاً، فيحتمل أن عباداً أتى بني حارثة أولاً في العصر، ثم توجه إلى أهل قباء وقت الصباح فأعلمهم بالفجر، ومما يدلّ على تعددهما =

(١) أخرجه مسلم في باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم الحديث ١٤.

(٢) ٢٠١/١.

فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد أنزل عليه الليلة (١) قرآن (٢) وقد أمر (٣) أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها (٤)، وكانت وجوههم إلى الشام (٥)

= ما روى مسلم عن أنس أن رجلاً من بني سلمة مرَّ وهم ركوع في صلاة الفجر. انتهى (١).

(١) قوله: الليلة، قال الباجي: أضاف النزول إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم بنزوله قبل ذلك، أو لعله ﷺ أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الليلة.

(٢) بالتنكير لإرادة البعضية، والمراد قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ﴾ الآيات.

(٣) قوله: وقد أمر، وقع في رواية البخاري أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ متوجّهاً إلى الكعبة العصر، وعند ابن سعد: حوّلت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد. والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها في المسجد النبوي العصر، كذا في «فتح الباري».

(٤) قوله: فاستقبلوها، بفتح الموحدة على رواية الأكثر، أي: فتحول أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل أن فاعله النبي ﷺ ومن معه، وضمير وجوههم له أو لأهل قباء، وفي رواية: فاستقبلوها بكسر الموحدة - أمر - ويأتي في ضمير وجوههم الاحتمالان، وعوّده إلى أهل قباء أظهر، ويرجح رواية الكسر رواية البخاري في «التفسير» بلفظ: وقد أمر أن يستقبل القبلة، ألا فاستقبلوها، فدخل حرف الاستفتاح يشعر بأن ما بعده أمر لا خبر، قاله الزرقاني (٢).

(٥) أي: بيت المقدس.

(١) فتح الباري ١/٥٠٦.

(٢) ٣٩٦/١.

فاستداروا^(١) إلى الكعبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو ركعتين^(٢)، ثم عَلِمَ أنه يصلي إلى غير القبلة فليَنحرف^(٣) إلى القبلة

(١) قوله: فاستداروا، وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، قالت فيه: فتحوّل النساء مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلّينا السجدين الباقيتين إلى المسجد الحرام. وتصويره أن الإمام تحوّل من مكانه إلى مؤخر المسجد، لأن من استقبل القبلة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحوّل الإمام تحولت الأرض، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، ويحتمل أنه اغتفر للمصلحة أو لم تتوال الخطأ عند التحويل، بل وقعت مفترقة، وفي الحديث دليل على أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم، واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالفرض لا يلزمه، وفيه قبول خبر الواحد^(١)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي: بعد ما تحرّى فإنه لو صلى بغير تحرّ لم يجز، كذا قالوا^(٢).

(٣) كأهل قباء إذا علموا أنهم يصلّون إلى غير القبلة.

(١) والأوجه أن الخبر كان محتقاً بالقرائن، أفادت القطع عندهم، وهي انتظاره ﷺ من قبل ذلك، فقد ورد أنه يدعو وينظر إلى السماء. أوجز المسالك ٩٦/٤.

(٢) قال الباجي في المنتقى ٣٤٠/١: ظاهر الحديث يدل على أنهم بنوا على ما تقدم من صلاتهم، ولو شرع أحد بصلاته إلى غير القبلة وهو يظنها إلى القبلة ثم تبين له، فإن كان منحرفاً انحرفاً يسيراً رجع إلى القبلة وبني، وإن كان منحرفاً عنها انحرفاً كثيراً استأنف الصلاة، والفرق بينه وبين أهل قباء أنهم افتتحوا الصلاة إلى ما شرع لهم من القبلة، فلمّا طرأ النسخ في نفس العبادة لم يجز إفساد ما تقدّم منها على الصحة. اهـ.

وفي الأوجز ٩٦/٤: لا تفصيل عند الحنفية، ونصح صلاته بكل حال، ومذهب الشافعية الإعادة مطلقاً لمن اجتهد في القبلة فأخطأ، كما في الفتح وغيره.

فِيصَلِّي مَا بَقِيَ وَيَعْتَدُ^(١) بِمَا مَضَى ، وَهُوَ قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ
— رَحِمَهُ اللَّهُ — .

٨٩ — (باب الرجل يصلي بالقوم^(٢))

وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ

٢٨٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي الْحَكِيمِ أَنَّ
سَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ صَلَّى^(٣) الصُّبْحَ ، ثُمَّ
رَكِبَ^(٤) إِلَى الْجُرُفِ^(٥) ، ثُمَّ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ رَأَى فِي ثَوْبِهِ
اِحْتِلَامًا^(٦) ، فَقَالَ : لَقَدْ احْتَلَمْتُ ، وَمَا شَعَرْتُ^(٧) ، وَلَقَدْ سَلَّطَ عَلَيَّ
الْاِحْتِلَامُ مِنْذُ^(٨)

(١) أي : لا يحتاج إلى استئناف الصلاة حتى يجوز أن تقع أربع ركعات
في أربع جهات .

(٢) أي : وهو يظن أنه على طهارة .

(٣) صرح أن صلاته كانت بالناس .

(٤) قوله : ثم ركب إلى الجُرف ، فيه أن الإمام من وَلِيٍّ شَيْئاً من أمور
المسلمين له أن يتعاهد ضيعته وأمور دنياه .

(٥) بضم الجيم والراء وفاء ، قال الرافعي : على ثلاثة أميال من المدينة من
جانب الشام .

(٦) أي : أثره وهو المني .

(٧) بفتحيتين ، أي : علمت .

(٨) قوله : منذ وَلِيْتُ أَمْرَ النَّاسِ ، قال الباجي : يحتمل أن يريد أن ذلك كان
وقتاً لا ابتلاء لمعنى من المعاني ، لم يذكره ، ووقته بما ذكر من ولايته ، ويحتمل أن

وُلِّيتُ أَمْرَ النَّاسِ ثُمَّ غَسَلَ^(١) مَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ،

= شغله بأمر الناس واهتمامه بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء فكثرت عليه الاحتلام، كذا في «التنوير»^(١).

(١) قوله: ثم غسل، في غسل عمر الاحتلام من ثوبه دليل على نجاسة المني لأنه لم يكن ليشغل مع شغل السفر بغسل شيء طاهر. ولم يختلف العلماء في ما عدا المني من كل ما يخرج من الذكر أنه نجس، وفي إجماعهم على ذلك ما يدل على نجاسة المني المختلف فيه، ولولم يكن له علة جامعة إلاً خروجُه مع البول والمذي والودي مخرجاً واحداً لكفى، وأما الرواية المرفوعة فيه: فروى عمرو بن ميمون، عن سليمان بن يسار، عن عائشة: كنت أغسله من ثوب رسول الله^(٢). وروى همام والأسود عنها قالت: كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ^(٣). وحديث همام والأسود أثبت من جهة الإسناد. وأما اختلاف السلف والخلف في نجاسة المني، فروى عن عمر وابن مسعود وجابر بن سمرة: أنهم غسلوه، وأمروا بغسله. ومثله عن ابن عمر وعائشة على اختلافٍ عنهما، وقال مالك: غسل الاحتلام واجب، ولا يجزىء عنده وعند أصحابه في المني وفي سائر النجاسات إلاً الغسل بالماء، ولا يجزىء فيه الفرك. وأما أبو حنيفة وأصحابه، فالمني عندهم نجس، ويجزىء فيه الفرك على أصلهم في النجاسة، وقال الحسن بن حي: تُعاد الصلاة من المني في الجسد وإن قلَّ، ولا تعاد من المني في الثوب، وكان يفتي مع ذلك بفركه عن الثوب. وقال الشافعي: المني طاهر، ويفركه إن كان يابساً، وإن لم يفركه فلا بأس به. وعند أبي ثور، وأحمد، وإسحاق، ودาวود: طاهر كقول الشافعي، ويستحبون غسله رطباً وفركه يابساً، وهو =

(١) ٦٨/١، وانظر المتقى ١٠١/١، وأوجز المسالك ٢٩٥/١.

(٢) أخرجه البخاري ٥٥/١.

(٣) سنن ابن ماجه ٩٩/١.

وَنَضَّحَهُ^(١)، ثم اغتسل ثم قام^(٢) فصلّى الصبح بعدما طلعت الشمس .
قال محمد: وبهذا نأخذ، ونرى^(٣)

= قول ابن عباس وسعد، كذا في «الاستذكار»^(١).

(١) أي: رشّ ما لم يرّ فيه أذى، لأنه شكّ هل أصابه المني أم لا؟ ومن شك في ذلك وجب نضحه تطهيراً للنفس. قوله: ونضحه، لا خلاف بين العلماء في أن النضح في حديث عمر هذا معناه الرشّ وهو عند أهل العلم طهارة لما شك فيه كأنهم جعلوه رافعاً للوسوسة، ندب بعضهم إلى ذلك، وأباه بعضهم، وقال: لا يزيده النضح إلّا شراً، كذا قال ابن عبد البر^(٢).

(٢) قوله: قام، فيه دليل على ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن من رأى في ثوبه أثر احتلام، ولم يتذكّر المنام وقد صلّى فيه قبل ذلك يحمله على آخر نومة نامها، ويعيد ما صلّى بينه وبين آخر نومه، وهو من فروع الحوادث يُضاف إلى أقرب الأوقات.

(٣) قوله: ونرى... إلى آخره، فيه خلاف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين، فقال مالك وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي: لا إعادة على من صلّى خلف من نسيّ الجنبّة وصلّى ثم تذكّر، إنما الإعادة على الإمام فقط، وروى ذلك عن عمر، فإنه لما صلّى الصبح بجماعة، ثم غدا إلى أرضه بالجُرف، فوجد في ثوبه احتلاماً أعاد صلاته، ولم يأمرهم بالإعادة. وروى =

(١) ٣٥٩/١. وذهب الشافعي وأحمد في أصح قوليه وإسحاق إلى أن المني طاهر، وإنما يغسل الثوب منه لأجل النظافة لا للنجاسة، وروى ذلك عن عليّ وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر وعائشة، وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري والأوزاعي، والليث، والحسن بن حي إلى أنه نجس غير أن أبا حنيفة يقول بإجزاء الفرك، ولا يجزئ عندهما إلّا الغسل كحكم سائر النجاسات. هذا ملخص ما في «شرح المهذب» ٥٥٤/٢.

(٢) الاستذكار ٣٦٠/١.

أن من علم^(١) ذلك ممن صَلَّى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر لأن الإمام^(٢) إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

= ابن أبي شيبة عن الحارث، عن عليّ في الجنب يصلي بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون. وروى أحمد عن عثمان صَلَّى بالناس الفجر، فلما ارتفع النهار، فإذا هو بأثر الجنابة، فقال: كبرت، والله، كبرت، فأعاد الصلاة، ولم يأمرهم أن يعيدوا. وبه قال أحمد حكاه الأثرم، وإسحاق وأبو ثور، وأبو داود، والحسن وإبراهيم، وسعيد بن جبير، وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، وروى عبد الرزاق بسند منقطع عن علي رضي الله عنه مثله، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستذكار»^(٣).

(١) وأما من لم يعلم فلا عليه شيء، لأن التكليف بحسب الوسع.

(٢) قوله: لأن الإمام... إلى آخره، تعليل لطيف على مدّعاه بأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المؤتم، لأن الإمام إنما يجعل ليؤتم به، والإمام ضامن لصلاة المقتدي كما ورد به الحديث، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لها بصحتها، وفسادها بفسادها، فإذا صَلَّى الإمام جنباً لم تصح صلاته، لفوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المؤتم، فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتفرّع عليه أنه يلزم الإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وهذا التقرير واضح قويّ إلا أن يدلّ دليل أقوى منه على خلافه.

(١) ٣٦٢/١. وفي أوجز المسالك ٢٩٩/١: واختلف العلماء فيمن صَلَّى خلف جنب أو محدث وهو ناسٍ فلم يعلم هو ولا المأمومون حتى فرغوا من الصلاة، فقال الأئمة الثلاثة: إن صلاة الإمام باطلة وصلاتهم صحيحة، وروي عن علي أنهم يعيدون، وبه قال ابن سيرين والشعبي وأبو حنيفة وأصحابه، كذا في «المغني».

٩٠ - (باب الرجل^(١) يركع دون^(٢) الصف
أو يقرأ^(٣) في ركوعه)

٢٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة^(٤) بن سهل بن حنيف^(٥) أنه قال: دخل^(٦) زيد بن ثابت، فوجد الناس ركوعاً^(٧) فركع^(٨)

(١) أي: ما حكمه؟

(٢) أي: قبل بلوغه إلى الصف.

(٣) أي: يقرأ القرآن في ركوعه وسجوده.

(٤) قوله: أبي أمامة، معدود في الصحابة لأن له رؤية، ولم يسمع، اسمه أسعد، وقيل سعد، مات سنة ١٠٠هـ، وأبوه سهل بن حنيف صحابي شهير من أهل بدر، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) بضم المهملة وفتح النون.

(٦) أي: في المسجد.

(٧) أي: راكعين.

(٨) قوله: فركع ثم دب، قال مالك: بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يدب راکعاً، قال ابن عبد البر: لا أعلم لهما مخالفاً إلا أبا هريرة، فقال: لا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقاله رسول الله ﷺ، واستحبه الشافعي، قال: فإن فعل فلا شيء عليه، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع، ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد^(١).

(١) وقال أحمد وإسحاق: من صلى خلف صف منفرداً فصلاته باطلة. انظر أوجز المسالك ٢١٧/٣.

ثم دب^(١) حتى وصل الصف.

قال محمد: هذا يُجزى^(٢)، وأحب^(٣) إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٢٨٥ - قال محمد ، حدثنا^(٤) المبارك^(٥) بن فضالة ، عن

(١) قوله: ثم دب، دب يدب يدرج في المشي رويداً ولا يسرع، كذا في «مجمع البحار».

(٢) أي: يكفي ولا يفسد الصلاة لأن العمل قليل، قوله: يجرى، أي: يكفي في الأداء لكن بشرط أن لا تقع ثلاث خطوات متوالية في ركن من أركان الصلاة، كذا ذكره بعضهم. وفي الخلاصة: إذا مشى في صلاة إن كان قدر صف واحد لا تفسد، وإن كان قدر صفين بدفعة يفسد، ولو مشى إلى صف، ثم وقف، ثم إلى صف آخر لا تفسد، وفي «الظهرية» المختار أنه إذا كثر تفسد، كذا قال علي الفاري.

(٣) لينال زيادة الثواب بكثرة الخطى وطول الانتظار والاشتراك في الجماعة.

(٤) وفي نسخة: عن.

(٥) قوله: المبارك، هو المبارك بن فضالة - بفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة - أبو فضالة مولى آل الخطاب العدوي البصري، صدوق يَدُلُّس، قال أبو زرعة: إذا قال حدثنا فهو ثقة، روى عن الحسن البصري وبكر المزني، وعنه ابن المبارك وغيره، مات سنة ١٦٦هـ على الصحيح، كذا في «التقريب» و«الكاشف».

الحسن: أن أبا بكر^(١) رضي الله عنه ركع^(٢) دون^(٣) الصف ثم مشى^(٤) حتى وصل الصف، فلما قضى صلاته ذكر^(٥) ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له ﷺ: زادك الله حرصاً^(٦) ولا تعد^(٧).

(١) هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود وأحمد والنسائي. قوله: أن أبا بكر: بسكون الكاف نفع بن الحارث الثقفي - بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء - كذا في «جامع الأصول» لابن الأثير الجزري، وفي «الاستيعاب» اسمه نفع بن مسروح، وقيل: نفع بن الحارث بن كلدة، كان نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ، فأسلم في غلمان من غلمان الطائف، فأعتقهم رسول الله ﷺ وقد عد من مواليه، توفي بالبصرة سنة إحدى وقيل: اثنتين وخمسين.

(٢) ليدرك الركعة.

(٣) أي: قبل أن يصل إليه.

(٤) أي: بخطوتين، أو أكثر غير متوالية.

(٥) على البناء للمفعول، وقيل للمعلوم.

(٦) على الطاعة والمبادرة إلى العبادة^(١).

(٧) قوله: ولا تعد، بفتح التاء وضم العين، من العود، أي: لا تفعل مثل ما فعلته ثانياً، وروي: لا تعد - بسكون العين وضم الدال - من العدو، أي: لا تسرع في المشي إلى الصلاة، وقيل: بضم التاء وكسر العين من الإعادة أي: لا تعد الصلاة التي صليتها، قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الانفراد خلف الصف مكروه، وقال النخعي وحماد بن أبي ليلى ووكيع وأحمد: مبطل. والحديث حجة عليهم، فإن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكر بالإعادة، ومعنى لا تعد: لا تفعل ثانياً =

(١) دعا له رسول الله ﷺ بالحرص على العبادة لأنه محمود، ولكن بحيث يوافق الشرع، فإن الحرص على العبادة بوجه لا يوافق الشرع مذموم ولهذا قال: ولا تعد. بذل المجهود

٣٥١/٤

قال محمد: هكذا نقول: وهو يجرىء وأحب إلينا أن لا يفعل^(١).

٢٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع^(٢) مولى ابن عمر، عن إبراهيم^(٣) بن عبد الله بن حنين^(٤)، عن عبد الله^(٥) بن حنين، عن

= مثل ما فعلت، إن جعل نهياً عن اقتدائه منفرداً وركوعه قبل أن يصل إلى الصف، ولا يدل على فساد الصلاة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى المشي في الصلاة، فإن الخطوة والخطوتين وإن لم يفسد الصلاة لكن الأولى التحرز عنها، كذا في «المروقة»^(١).

(١) قوله: أن لا يفعل، وما روي عن زيد وابن مسعود، أنهما كانا يفعلان ذلك، فإذا أنه لم يبلغهما الخبر الدال على النهي عن ذلك صريحاً، أو حملاً على نهى إرشاد أو نحو ذلك.

(٢) في الإسناد ثلاثة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهو من اللطائف^(٢).

(٣) الهاشمي مولاهم المدني التابعي، قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث روى له الجميع، مات بعد المائة كذا ذكره الزرقاني.

(٤) مصغراً.

(٥) التابعي الثقة المتوفى في إمارة يزيد، روى له الجماعة، كذا ذكره الزرقاني.

(١) ٧٦/٣، وقال القاري: «قد أبعد من قال: ولا تُعَدُّ بضم التاء وكسر العين من الإعادة، أي: لا تعد، وأبعد منه من قال إنه بإسكان العين، وضم الدال من العدو، أي: لا تسرع وكلاهما لا يأتي به رواية.

(٢) شرح الزرقاني ١/١٦٦.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس^(١) القَسِّي وعن لبس^(٢) المَعْصُفِر^(٣) وعن تَخْتُمِ الذَّهَبِ وعن قراءة^(٤) القرآن في الركوع^(٥).

قال محمد: وبهذا نأخذ، تُكره القراءة في الركوع والسجود وهو

(١) قوله: عن لبس القَسِّي، قال الباجي^(١): بفتح القاف وتشديد السين، قال: فسرهُ ابن وهب بأنها ثياب مضلعة، يريد مخططة بالحرير، وكانت تعمل بالقَس، وهو موضع بمصر، يلي الفرما، وفي «النهاية»: هي ثياب من كَتَان مخلوط بالحرير يؤتى بها من مصر نسبت إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تَيْس، يُقال لها القَس، بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل القَسِّي القَزِي، هو ضرب من الإبريسم أبدل الزاء سيناً، كذا في «التنوير»^(٢).

(٢) قوله: وعن لبس المعصفر، أجازهُ قوم من أهل العلم وكرهه^(٣) آخرون ولا حجة عندي لمن أباحه مع ما جاء من نهيه ﷺ عن ذلك، كذا قال ابن عبد البر.

(٣) عُصْفُر - بضم أول وضم فاء - : گِل كاجيره كه بهندي آنرا كسنبه گویند وجامه كه برنك آن سرخ كرده شود آنرا معصفر گویند^(٤) (غياث اللغات).

(٤) قوله: وعن قراءة: إلى آخره، قال الخطابي: لما كان الركوع والسجود وهما في غاية الذل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح، نُهي عن القراءة فيهما.

(٥) رواه معمر عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن حنين فزاد: والسجود.

(١) ١٤٩/١.

(٢) ١٠١/١.

(٣) والنهي للتنزيه على المشهور، وكره مالك الثوب المعصفر للرجال في غير الإحرام. أوجز المسالك ٧٤/١.

(٤) بالفارسية.

قول^(١) أبي حنيفة - رحمه الله - .

٩١ - (باب الرجل يصلي^(٢) وهو يحمل الشيء)

٢٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقى، عن أبي قتادة السلمي: أن رسول الله ﷺ كان يصلي^(٣) وهو حامل^(٤) أمانة^(٥) بنت^(٦).....

(١) بل قول الكل لا خلاف فيه^(١)، ذكره ابن عبد البر.

(٢) جملة حالية.

(٣) قوله: كان يصلي، أخرج الطبراني في «الكبير»، عن عمرو بن سليم الزرقى قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله ﷺ وهو حامل أمانة صلاة الصبح، كذا في «مرواة الصعود».

(٤) لأحمد: على رقبته.

(٥) قوله: أمانة، هي أمانة بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن مناف، وأمها زينب بنت رسول الله، ولدت على عهد رسول الله ﷺ وكان يحبها وكان ربما حملها على عنقه في الصلاة، وتزوجها علي بن أبي طالب بعد فاطمة، فلما قُتل علي تزوجها المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، فولدت له يحيى وهلك عندده، وقيل: لم تلد لأبي ولا للمغيرة، وليس لزيب عقب، كذا في «الاستيعاب».

(٦) الإضافة: بمعنى اللام، فأظهر في المعطوف وهو قوله ولأبي العاص ما هو مقرر في المعطوف عليه.

(١) قال ابن رشد في «بداية المجتهد» اتفق الجمهور على منع قراءة القرآن في الركوع والسجود لحديث علي. قال الطبري: وهو حديث صحيح به أخذ فقهاء الأمصار، وسار قوم من التابعين إلى جواز ذلك وهو مذهب البخاري، لأنه لم يصح الحديث عنده. أنه مختصراً. ثم هي كراهة تنزيه عند أكثر العلماء. أوجز المسالك ٧٥/١.

زينب^(١) بنت رسول الله ﷺ، ولأبي العاص^(٢) بن الربيع، فإذا^(٣) سجد وضعها وإذا^(٤) قام حملها.

(١) قوله: زينب، كانت أكبر بنات رسول الله ﷺ أسلمت وهاجرت حين أبى زوجها أن يُسلم، وتوفيت في حياة رسول الله ﷺ سنة ثمان من الهجرة، كذا في «الاستيعاب».

(٢) قوله: ولأبي العاص بن الربيع، اختلف في اسمه فقيل لقبط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: مهيشم، والأكثر على الأول، أسلم، ورد رسول الله زينب إليه، مات سنة ١٢ هـ، كذا في «الاستيعاب».

(٣) ولمسلم: إذا ركع وضعها. قوله: فإذا سجد وضعها... إلى آخره، اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فروى ابن القاسم، عن مالك أنه كان في النافلة، واستبعده المأزري والقرطبي وعياض لما في مسلم: رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وأمامة على عاتقه. ولأبي داود: بينا نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج إلينا وأمامة على عاتقه، فقام في مصلاه، فقمنا خلفه، فكبر، فكبرنا وهي في مكانها، وقال النووي: ادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه من الخصائص، وبعضهم أنه لضرورة، وكلها دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الأدمي طاهر، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت وإنما فعله رسول الله ﷺ لبيان الجواز^(١)، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) في نسخة: فإذا.

(١) في «التوشيح» للسيوطي: اختلف في هذا الحديث، فقيل: إنه من الخصائص، وقيل: منسوخ، وقيل: خاص بالضرورة، وقيل: محمول على قلة العمل وهو الأصح. أوجز المسالك ٢٨٩/٣.

٩٢ - (باب المرأة تكون بين الرجل يصلي

وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة^(١))

٢٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو النضر^(٢) مولى عمر بن

عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته^(٣)، قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في القبلة^(٤)^(٥)، فإذا سجد غمزني^(٦)، فقبضت رجلي^(٧)، وإذا قام بسطتها^(٨)،

(١) وفي نسخة، أو قاعدة، والمراد بالرجل المصلي، وفي نسخة: زيادة

يصلي، وهو صفة الرجل أو حال منه، وقعت معترضة.

(٢) اسمه سالم بن أبي أمية.

(٣) أي: أبا سلمة.

(٤) أي: في مكان سجوده. (٥) أي: في جهتها.

(٦) أي: طعن بإصبعه في لأقبض رجلي من قبلته. قوله. غمزني، قال

النووي: استدل به من يقول لمس النساء لا ينقض الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم. وقال الزرقاني: فيه دلالة، على أن لمس المرأة بلا لذة لا ينقض الوضوء لأن شأن المصلي عدم اللذة، لا سيما النبي ﷺ، واحتمال الحائل والخصوصية بعيد، فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وعلى أن المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم.

(٧) بشد الياء، مثني.

(٨) قوله: بسطتها^(١)، بالثنية عند أكثر رواة البخاري، ولبعض رواة رجلي،

ولبعضهم بسطتها بالإفراد فيهما.

(١) هكذا في الأصل، والصحيح: «بسطتهما». انظر فتح الباري ١/٤٩٢.

والبيوت^(١) يومئذ ليس فيها مصاييح .

قال محمد : لا بأس^(٢) بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قائمة أو قاعدة بين يديه أو إلى جنبه ، أو تصلي إذا كانت^(٣) تصلي في غير صلاته ، إنما يُكره أن تصلي إلى جنبه أو بين يديه وهما^(٤) في صلاة واحدة^(٥) أو يصليان مع إمام واحد ، فإن كانت^(٦) كذلك فسدت^(٧) صلاته ، وهو^(٨) قول أبي حنيفة — رحمه الله — .

(١) قوله : والبيوت . . . إلى آخره ، قال النووي : أرادت به الاعتذار تقول لو كانت فيها مصاييح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولم أخرجهُ إلى غمزي . وقال ابن عبد البر : قولها يومئذ تريد حينئذ ، إذ المصاييح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام ، وهذا مشهور في لسان العرب ، يُعبّر باليوم عن الحين والوقت كما يُعبّر به عن النهار ، كذا في «التنوير» ، والظاهر أنه بيان لعادتهم في تلك الأوقات أنهم لم يكونوا معتادين بالمصاييح في تمام الليل إلا عند الضرورة .

(٢) المعنى أن محاذاتها لا تضر إذا لم تكن معه في صلاة مشتركة تحريماً وأداءً .

(٣) بأن لم يكونا مشتركين تحريماً وأداءً .

(٤) أي : المرأة والرجل .

(٥) أي : هي مقتضية به .

(٦) أي : محاذاتها .

(٧) قوله : فسدت صلاته ، لقول ابن مسعود : أخروهن من حيث أخرن الله ، أخرجه الطبراني وعبد الرزاق . أفاد ذلك افتراض قيام الرجل أمام المرأة ، فإذا قام إلى جنبها أو خلفها وهما مشتركان في الصلاة فسدت صلاته لأنه ترك ما فرض عليه إذ هو المأمور بالتأخير ، كذا قالوا ، وفي المقام أبحاث وشرائط مذكورة في كتب الفقه .

(٨) وفيه خلاف الشافعي وغيره وهو الاستحسان .

٩٣ - (باب (١) صلاة الخوف (٢))

٢٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان إذا سُئِلَ عن صلاة الخوف قال: يتقدّم (٣) الإمام وطائفة من الناس فيصلّي بهم

(١) قوله: باب صلاة الخوف، أي صفتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة ما لا يحتمل في غيره، ومنعها ابن الماجشون في الحضر تعلقاً بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وأجازها الباقر، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زياد اللؤلؤي وإبراهيم بن عُلَيْة والمزني: لا تُصَلَّى بعد النبي ﷺ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾. واحتجّ عليهم بإجماع الصحابة على فعلها بعده ويقولون: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فمنطوقه مقدّم على ذلك المفهوم، وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده، أي يَبَيِّنُ لهم بفعلك لأنه أوضح من القول، ثم الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم، كذا في «شرح الزرقاني» (١).

(٢) قوله: صلاة الخوف، قيل: إنها شرعت في غزوة ذات الرُّقاع، وهي سنة خمس من الهجرة، وقيل في غزوة بني النضير، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزَّيْلَعِي.

(٣) حيث لا يبلغهم سهام العدو.

(١) ٣٦٩/١. وفي أوجز المسالك ٥/٤ - ١٢ ههنا ثمانية أبحاث لطيفة لا بدّ لطالب الحديث من النظر فيها.

سجدة^(١) وتكون طائفة منهم بينه^(٢) وبين العدو ولم يصلوا^(٣)، فإذا صلى الذين معه سجدة استأخروا^(٤) مكان الذين لم يصلوا ولا يسلّمون^(٥)، ويتقدّم الذين لم يصلوا فيصلّون معه^(٦) سجدة، ثم ينصرف^(٧) الإمام^(٨) وقد صلى^(٩) سجدتين، ثم يقوم كل واحد من الطائفتين فيصلّون^(١٠).....

(١) أي ركعة.

(٢) أي الإمام ومن معه.

(٣) لحرسهم العدو.

(٤) فيكونون في وجه العدو.

(٥) بل يستمرّون في الصلاة.

(٦) أي الإمام.

(٧) من صلاته بالتسليم.

(٨) أي بعد التشهد والسلام.

(٩) هذا في الصبح مطلقاً، وكذا في الرباعية في السفر، وأما في المغرب فيصلّي مع الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة.

(١٠) قوله: فيصلّون لأنفسهم... إلى آخره، قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظهره أنهم أتمّوا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتمّوا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى ولأنّهم ضياع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده، ويرتّبه ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود: ثم سلّم، فقام هؤلاء - أي الطائفة الثانية - فقصّوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا. ورجع أولئك إلى مقامهم، فصلّوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا. وظهره أن الثانية والت بين ركعتيّها ثم أتمّت الأولى بعدها. واختار هذه الصفة أشهب والأوزاعي وأخذ بما في حديث =

لأنفسهم^(١) سجدة^(٢) سجدة، بعد انصراف الإمام، فيكون كلُّ واحدة من الطائفتين قد صلّوا سجدةً. فإن كان خوفاً هو أشدَّ^(٣) من ذلك صلّوا رجلاً قيّماً^(٤) على أقدامهم أو ركباناً^(٥) مستقبلي القبلة^(٦) وغير مستقبليها. قال نافع^(٧): ولا أرى^(٨) عبد الله بن عمر^(٩)

ابن عمر الحنفية، ورجحها ابن عبد البر لقوة إسنادها ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يُتمّ صلاته قبل صلاة إمامه، كذا في «شرح الزرقاني»^(١).

(١) أي وحدهم.

(٢) أي ركعة ركعة.

(٣) من كثرة العدو.

(٤) تفسير لقوله: رجلاً.

(٥) على دوابهم.

(٦) أي عند القدرة على استقبالها، وبه قال الجمهور، لكن قال المالكية لا يصنعون ذلك حتى يخشوا فوات الوقت.

(٧) قوله: قال نافع ولا أرى... إلى آخره، قال ابن عبد البر: هكذا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رفعه، ورواه عن نافع جماعة ولم يشكوا في رفعه، منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى، وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً.

(٨) أي لا أظن.

(٩) أي فهو موقوف في حكم مرفوع.

إِلَّا حَدَّثَهُ^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢)، وهو قول^(٣) أبي حنيفة - رحمه الله - وكان مالك بن أنس لا يأخذ^(٤) به.

(١) في نسخة: يحدثه.

(٢) لقوة إسناده.

(٣) قوله: وهو قول، اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، كذا في «مرقاة المفاتيح».

(٤) قوله: لا يأخذ به، بل كان يأخذ بما أخرجه هو والترمذي وابن ماجه وغيرهم عن سهل بن أبي حثمة: أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة، ويسجد، ثم يقوم فإذا استوى قائماً ثبت، وأتموا لأنفسهم ركعة باقية، ثم يسلمون وينصرفون فيكونون وجاه العدو والإمام قائم، ثم يقبل الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام فيركع بهم الركعة الباقية، ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون، وبه قال الشافعي وأحمد وداود مع تجويزهم الصفة التي في حديث ابن عمر، ذكره الزرقاني. وكان مالك يقول أولاً بما رواه يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلي مع النبي ﷺ في غزوة ذات الرقاع صلاة الخوف، وهو نحو الحديث السابق إلا أن فيه أن النبي ﷺ ثبت جالساً حتى أتمت الطائفة الثانية، ثم سلم بهم، ثم رجع مالك إلى الحديث السابق، ذكره ابن عبد البر. وقد رويت في كيفية صلاة الخوف أخبار مرفوعة وآثار موقوفة على صفات مختلفة حتى ذكر بعضهم أنه ورد ستة عشر نوعاً، وأخذ بكل جماعة من العلماء، وذكر ابن تيمية في «منهاج السنة» وغيره أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف سعة وتخير^(١).

(١) مما ينبغي أن يعلم أن أحداً من أصحاب الكتب المتداولة بأيدينا لم يعتن بتفصيل صور =

٩٤ - (باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة^(١))

٢٩٠ - أخبرنا مالك، حدّثنا أبو حازم^(٢)، عن سهل^(٣) بن سعد الساعدي^(٤)، قال: كان الناس^(٥) يُؤمّرون^(٦) أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراعه^(٧) اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: ولا أعلم إلا

(١) أي في كل قيام ذكر مسنون، وقال محمد: في حال القراءة فقط.

(٢) قوله: أبو حازم، هو سلمة بن دينار الأعرج الزاهد، كان ثقة كثير الحديث، وكان يقصّ في مسجد المدينة، مات بعد سنة ١٤٠، كذا في «الإسعاف».

(٣) آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات سنة ٨٨، وقيل: سنة ٩١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: الساعدي، بكسر العين نسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج قبيلة من الأنصار، ذكره السيوطي في «لبّ اللباب في تحرير الأنساب».

(٥) أي الصحابة.

(٦) أي من جهة النبي ﷺ أو من جهة الخلفاء، قوله: يؤمّرون، قال الحافظ: هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم النبي ﷺ.

(٧) قوله: على ذراعه، أبهم موضعه من الذراع. وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي: «ثم وضع ﷺ يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرُسْغ من =

صلاة الخوف المروية عن رسول الله ﷺ غير أبي داود، فإنه فصل في «سننه» إحدى عشرة صورة بحسب الظاهر وهي تبلغ أكثر منها بإبداء بعض الاحتمالات في بعض الروايات. وهي كلها مقبولة عند كافة العلماء بحسب جوازها، وإنما اختلفوا فيما بينهم فيما هي أولى منها وأفضل، إلا صورتين فإن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - يؤولهما على تقدير ثبوتهما عنه ﷺ أو يحملهما على اختصاصهما به ﷺ... إلخ. بلذ المجهود ٣٢٦/٦.

(١) انظر: آثار السنن للشمس ٦٤/١.

أنه^(١) ينبغي ذلك^(٢).

قال محمد: ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع^(٣) باطن

= الساعد وصححه ابن خزيمة وغيره، وأصله في مسلم، والرُّسْغ بضم الراء وسكون السين ثم غين معجمة: هو المفصل بين الساعد والكف.

(١) أي سهلاً.

(٢) قوله: ينبغي ذلك، بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم أي يرفعه إلى النبي ﷺ. وحكى في «المطالع» أن القعنبى رواه بضم أوله من أنمى وهو غلط؛ وردَّ بأن الزجاج وابن دريد وغيرهما حكوا: نमित الحديث وأنميته، ومن اصطلاح أهل الحديث: إذا قال الراوى: ينبغي، فمراده يرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ وإلا لم يقيده. واعترض الداني في «أطراف الموطأ» فقال: هذا معلول لأنه ظنَّ من أبي حازم، وردَّ بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلم إلى آخره لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي: كنا نؤمر - هكذا - يُصرف إليه، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: أن يضع، به قال الشافعي وأحمد والجمهور، ولم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في «الموطأ» ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، كذا ذكره ابن عبد البر وذكر غيره أنه لم يُرَ الإرسال عن رسول الله ﷺ لا من طريق صحيح ولا من طريق ضعيف، نعم ورد في بعض الروايات: أنه كان يكبر ثم يرسل، وهو محمول على أنه كان يرسل إرسالاً خفيفاً ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء^(١). وعليه يُحمل ما أخرجه ابن أبي شيبة أن ابن الزبير كان إذا صلى أرسل يديه.

(١) جمع الإمام الشافعي رضي الله عنه بين روايات الإرسال والوضع فاختار الإرسال الخفيف بعد التحريمة، ثم الوضع. انظر أوجز المسالك ١٧٣/٣.

كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ^(١) الْيُسْرَى تَحْتَ السَّرَّةِ^(٢)، وَيَرْمِي^(٣) بِيَصْرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

٩٥ - (بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)

٢٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٤)، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزَّرْقِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو حَمِيدٍ^(٥) السَّاعَدِيُّ

(١) قوله: عَلَى رُسْغِهِ الْيُسْرَى، قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَخْبَارُ فِي كَيْفِيَةِ الْوَضْعِ، فَفِي بَعْضِهَا وَرَدَ الْوَضْعُ، وَفِي بَعْضِهَا وَرَدَ الْأَخْذُ، وَفِي بَعْضِهَا الْوَضْعُ عَلَى كَفِّ الْيُسْرَى وَرُسْغِهِ وَسَاعِدِهِ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ مَشَايِخُنَا، فَقِيلَ بِالْوَضْعِ عَلَى كَفِّ الْيُسْرَى وَقِيلَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْأَيْسَرِ، وَالْأَصَحُّ الْوَضْعُ عَلَى الْمَفْصَلِ ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ، وَذَكَرَ أَيْضاً أَنَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِ الْيُسْرَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ الرُّسْغُ وَسَطَ الْكَفِّ، وَاسْتَحْسَنَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَايِخُنَا الْجَمْعَ، بِأَنَّ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَيَحْلُقُ بِالْخَنْصَرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ، وَقِيلَ هَذَا خَارِجٌ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ وَاسِعٌ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

(٢) قوله: تَحْتَ السَّرَّةِ، لَمَّا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: السَّنَةُ وَضَعَ الْكَفَّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السَّرَّةِ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَثَبَتَ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ الْوَضْعِ عَلَى الصَّدْرِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

(٣) أَيُّ يَطَالَعُ.

(٤) أَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

(٥) قوله: أَبُو حَمِيدٍ، اسْمُهُ الْمُنْذَرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذَرِ، أَوْ ابْنُ مَالِكٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَقِيلَ: عَمْرُو، شَهِدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا، وَعَاشَ إِلَى أَوَّلِ سَنَةِ ٦٠، كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْقَانِيُّ.

قال : قالوا^(١) : يا رسول الله ، كيف^(٢) نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما صليت على إبراهيم^(٣) ، وبارك^(٤) على محمد وعلى أزواجه وذريته ،

(١) قوله : قالوا ، قال ابن حجر : وقفت من تعيين باشر السؤال على جماعة : أبي بن كعب في الطبراني ، وبشير بن سعد عند مالك ومسلم ، وزيد بن خزيمة عند النسائي ، وطلحة بن عبيد الله عند الطبراني ، وأبي هريرة عند الشافعي ، وعبد الرحمن بن بشير عند إسماعيل القاضي في «كتاب فضل الصلاة» ، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه ، فإن ثبت تعدد السائل فواضح ، وإن ثبت أنه واحد فالتعبير بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يختص به ، بل يريد نفسه ومن وافقه على ذلك .

(٢) قوله : كيف نصلي عليك ، أي كيف الذي يليق أن نصلي به عليك كما علمتنا السلام لأننا لا نعلم اللفظ اللائق بك^(١) .

(٣) ليحيى : على آل إبراهيم ، قال عبد البر : آل إبراهيم يدخل فيه إبراهيم ، وآل محمد يدخل فيه محمد . ومن هاهنا جاءت الآثار في هذا الباب مرة بإبراهيم ، ومرة بآل إبراهيم .

(٤) قوله : وبارك ، قال العلماء : معنى البركة ههنا الزيادة من الخير والكرامة ، وقيل : بمعنى التطهير والتركية ، وقيل : تكثير الثواب . قال السخاوي : لم يصرح أحد بوجوب قوله : وبارك ، على ما عثرنا عليه ، غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الجملة ، فقال : على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر ،

(١) وأما الصلاة على النبي ﷺ في القعدة الأخيرة من الصلاة ، فاختلف الأئمة في حكمها ، فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأتباعه وأحمد في رواية : إنها سنة ، والشافعي : فريضة ، قاله في «الأم» كما في الفتح ١٥٤/١١ وإليه ذهب أحمد في أحد القولين عنه كما حكاه ابن قدامة في المغني ٥٨٤/١ .

كما باركت^(١) على إبراهيم^(٢). إنك^(٣)

= وظاهر كلام «المغني» من الحنابلة وجوبها في الصلاة، قال المجد الشيرازي:
والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، كذا في «شرح الزرقاني»^(١).

(١) قوله: كما باركت... إلى آخره، قيل: ما وجه تشبيه الصلاة عليه
بالصلاة على إبراهيم وآل إبراهيم، والقاعدة أن المشبه به أفضل، وأجيب عنه
بأجوبة: أحدهما: ما قاله النووي، وحكاه بعض أصحابهم عن الشافعي أن معناه
صلّى على محمد، وتمّ الكلام. ثم استأنف وعلى آل محمد أي وصلّ على
آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم
وآله هم آل محمد لا نفسه، الثاني: أن معناه اجعل لمحمد وآله صلاةً منك كما
جعلتها على إبراهيم وآله، فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. الثالث:
أنه على ظاهره، والمراد اجعل لمحمد وآله صلاةً بمقدار الصلاة التي لإبراهيم
وآله، والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم خلائق لا يُخصّون
من الأنبياء وغيرهم، كذا في «التنوير».

(٢) ليحيى: على آل إبراهيم.

(٣) قوله: إنك حميد مجيد، قال الحلبي: سبب التشبيه أن الملائكة قالت
في بيت إبراهيم: رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت، إنه حميد مجيد، وقد علم
أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكأنه قال أجب دعاء الملائكة الذين
قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبتهما عندما قالوها في الموجودين، ولذا
ختم بما ختم به هذه الآية، وهو قوله: إنك حميد مجيد.

(١) قلت: لكن عدّ في «نيل المآرب» من الأركان قول: اللهم صلّ على محمد، وعدّ من
السنن: الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير وعلى آله والبركة عليه وعليهم والدعاء
بعده، ولم يصرح في المغني بوجوب البركة. أوجز المسالك ٢٢٣/٣.

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم (٣) بن عبد الله المصمري (٤) مولى
عمر بن الخطاب أن محمد (٥) بن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره وهو
عبد الله (٦) بن زيد الذي أرى (٧) النداء في النوم على عهد
رسول الله ﷺ: أن أبا مسعود (٨) أخبره،

(١) فعيل من الحمد بمعنى المحمود.

(٢) بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف.

(٣) بضم النون: ثقة من أواسط التابعين، كذا في «التقريب».

(٤) بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة، صفة له ولأبيه.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه الأنصاري المدني، وثقه
ابن حبان، كذا في «الإسعاف».

(٦) هو صحابي مشهور، مات سنة ٣٢، وقيل استشهد بأحد، كذا في
«تقريب التهذيب».

(٧) بصيغة المجهول من الإراءة، قوله: أرى النداء، وكانت رؤيته في السنة
الأولى بعد بناء المسجد، قال الترمذي عن البخاري: لا نعرف له إلا حديث
الأذان، قلت: وقال ابن عدي: لا نعرف له شيئاً يصح عن النبي ﷺ إلا حديث
الأذان، وهذا مقيد لكلام البخاري، وهو المعتمد، فقد وجدت له أحاديث جمعتها
في جزء، واغترّ الأصبهاني بالأول، وجزم به جماعة فوهموا، هذا ما في «تهذيب
التهذيب» للحافظ ابن حجر.

(٨) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري، مات سنة ٤٠ هـ
أوبعدها، قاله الزرقاني.

فقال: أتاناً^(١) رسول الله ﷺ، فجلس معنا في مجلس ابن عبادة^(٢)، فقال بشير^(٣) بن سعد أبو النعمان: أمرنا^(٤) الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك^(٥)؟ قال: فصمت^(٦) رسول الله ﷺ حتى تمنينا^(٧) أننا لم نسأله^(٨). قال: قولوا^(٩): اللهم^(١٠) صلّ

(١) قوله: أتاناً... إلى آخره، قال الباجي: فيه أن الإمام يخص رؤساء الناس بزيارتهم في مجالسهم تأنيساً لهم.

(٢) في نسخة: سعد بن عبادة، هو سعد بن عبادة بن ذئيم بن حارثة الأنصاري، مات بأرض الشام سنة ١٥هـ، وقيل غير ذلك، كذا في التقريب.

(٣) قوله: بشير بن سعد، هو بشير - بفتح الموحدة - ابن سعد - بسكون العين - ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل بدري والد النعمان بن بشير، استشهد بعين التمر، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١).

(٥) زاد الدارقطني: إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا.

(٦) أي سكت زماناً طويلاً، قوله: فصمت، يحتمل أن يكون سكوت حياء وتواضعاً، ويحتمل أن ينتظروا بأمره الله به من الكلام الذي ذكره.

(٧) أي وددنا.

(٨) أي كرهنا سؤاله مخافة أن يكون كرهه وشق عليه.

(٩) قوله: قولوا، الأمر للوجوب اتفاقاً، فقيل: في العمر مرة واحدة، وقيل في كل تشهد يعقبه سلام، وقيل كلما ذكر.

(١٠) قوله: اللهم صل على محمد، أي عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار =

على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم^(١) وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم. في العالمين إنك حميد^(٢) مجيد. والسلام^(٣) كما قد علمتم^(٤).

قال محمد: كل هذا حسن^(٥).

= دينه وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بإجزال مثوبته وتشفيحه في أمته، ولما كان البشر عاجزاً عن أن يبلغ قدر الواجب له من ذلك شرع لنا أن نحيل أمر ذلك على الله.

(١) وفي بعض النسخ: على آل إبراهيم فقط، وفي بعضها: على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم.

(٢) قوله: إنك حميد مجيد، قال الطيبي: هذا تذييل الكلام السابق وتقرير له على سبيل العموم، أي إنك حميد، فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المتكاثرة والآلاء المتعاقبة المتوالية، مجيد كريم كثير الإحسان إلى جميع عبادك الصالحين. ومن محامدك وإحسانك أن توجه صلواتك وبركاتك على حبيبك نبي الرحمة وآله.

(٣) أي في الشاهد وهو: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

(٤) بفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام.

(٥) قوله: حسن، يشير إلى أنه ليس للصلاة صيغة مخصوصة لا تتعداها إلى غيرها، بل كل ما روي في ذلك عن النبي ﷺ فهو حسن كافٍ لامثال أمر الله واقتداء نبيه، وإن كان في بعضها خصوصية ليست في غيرها.

٢٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد^(٢) بن تميم المازني يقول: سمعت عبد الله^(٣)

(١) طلب الغيث والمطر^(١).

(٢) قوله: عباد بن تميم، هو عباد بن تميم بن غزيرة المازني، روى عن أبيه، وله صحبة، وعن عمه عبد الله بن زيد المازني، وثقه النسائي وغيره، قاله السيوطي.

(٣) هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغيره، واستشهد بالحررة سنة ٦٣، كذا في «تقريب التهذيب».

قوله: عبد الله بن زيد، في «ضياء الساري بشرح صحيح البخاري»: قال أبو عبد الله - أي البخاري - كان ابن عينة سفيان يقول: هو - أي راوي الحديث - عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان الذي أُرِي الأذان في النوم، ولكنه وهم لأن هذا أي راوي حديث الاستسقاء عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، مازن الأنصار، احتراز عن مازن تيم ومازن قيس ومازن صعصعة ومازن شيان وغيرهم. والتقدير: وذلك عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج والصحبة، وافترقا في الجد والبطن الذي من الخزرج.

(١) قال القاري: الاستسقاء في اللغة طلب السقيا، وفي الشرع طلب السقيا للعباد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار أو عدم جري الأنهار (مرقاة المصابيح ٣/٣٣١ وذكر في «الأوجز» وهنا سبعة أبحاث لطيفة، فارجع إليه ٦١/٤).

ابن زيد المازني^(١) يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى^(٢)
فاستسقى^(٣) ونحو^(٤).....

(١) بكسر الزاء نسبة إلى مازن قبيلة.

(٢) أي مصلى العيد.

(٣) قوله: فاستسقى، لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على سبب ذلك ولا على صفته ولا على وقت ذهابه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان، قال: شكوا الناس إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فأمر بمنبر وضع له في المصلى، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر. وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلى، فرقي المنبر. وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني: فحط المطر فسألنا نبي الله ﷺ أن يستسقى لنا ففدا... الحديث. وأفاد ابن حبان أن خروجه^(١) ﷺ إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست، كذا في «الفتح».

(٤) قوله: ونحو رداءه، وقع بيان المراد بذلك عن المسعودي ولفظه:

وقلب رداءه وجعل اليمين على الشمال، زاد ابن ماجه: والشمال على اليمين. وله شاهد أخرجه أبو داود عن عباد بلفظ: فجعل عطافه الأيمن على عاتقه الأيسر والأيسر على الأيمن. وله من طريق آخر: استسقى وعليه خميصة سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها على أعلاها فثقلت عليه، فقلبها على عاتقه. وأخرج الدارقطني والحاكم ورجال ثقات من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن علي بلفظ: حوّل رداءه ليتحول القحط، كذا في «الفتح».

(١) ولا يذهب عليك أن دعاؤه ﷺ في خطبة الجمعة حتى مطروا إلى الجمعة الأخرى كان بعد مرجعه ﷺ من غزوة تبوك، كما ذكره الحافظ في (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) من رواية البيهقي في «الدلائل». انظر لأمع الدراري ١٩٠/٤.

رداءة^(١) حين^(٢) استقبال القبلة .

قال محمد : أما أبو حنيفة — رحمه الله — فكان^(٣) لا يرى^(٤) في الاستسقاء صلاة^(٥) ،

(١) ذكر الواقدي أن طول ردائه كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع ، كذا في «التنوير» .

(٢) عرف بذلك أن التحويل إنما وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء .

(٣) قوله : فكان لا يرى . . . إلى آخره ، ذكر النووي أنه لم يقل سوى أبي حنيفة هذا القول ، وتعقبه العيني بأنه أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليستسقي فصلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي . وروي عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب ليستسقي فما زاد على الاستغفار . انتهى^(١) .

(٤) أي على سبيل الاستئذان لا أنه بدعة عنده ، كما نسبته بعض المتعصبين إليه ، فإن عدم السنّة لا يستلزم البدعة كذا حققه العيني في «البنية» .

(٥) أي مشروعة بجماعة وإن صلّوا فرادى جاز ، وبه قال أبو يوسف في رواية . قوله : صلاة ، وإنما الاستسقاء عنده مجرد دعاء واستغفار من دون صلاة وخطبة لقوله تعالى : ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفّاراً﴾ . يُرسل السماء عليكم منّاراً^(٢) على نزول الغيث بمجرد الاستغفار . وقد روي عن النبي ﷺ أيضاً الدعاء المجرد قولاً وفعلاً ، ففي حديث أنس عند البخاري ومسلم وغيرهما : دخل المسجد رجل يوم الجمعة ورسول الله قائم يخطب ، فاستقبله ، وقال : يا رسول الله ، هلكت المواشي والأموال ، فادع الله يغثنا ، فرفع رسول الله يديه ، ثم قال : اللهم أغثنا . . الحديث ، وفي حديث أبي اللحم : أنه رأى رسول الله ﷺ يستسقي عند =

(١) انظر عمدة القاري ٤٢٩/٣ .

(٢) سورة نوح : الآية ١٠ - ١١ .

وأما^(١) في قولنا فإن الإمام

= أحجار الزيت، أخرجه أبو داود والترمذي. وروى أبو عوانة في «صحيحه» عن عامر بن خارجة: أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ قحط المطر، فقال: اجثوا على الركب، ثم قولوا: يارب، يارب.

(١) قوله: وأما في قولنا، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك والجمهور^(١)، لما روي أن النبي ﷺ خرج ليستسقي، فصلى بالناس ركعتين. ثبت ذلك من حديث ابن عباس أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم، وصححه الترمذي، ومن حديث عباد عن عمه عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومن حديث عائشة أخرجه أبو داود وأبو عوانة وابن حبان والحاكم، ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي والطحاوي. وبه ظهر ضعف قول صاحب الهداية، في تعليل مذهب أبي حنيفة: أن رسول الله استسقى ولم يَرَوْ عنه الصلاة. فإن أراد أنه لم يَرَوْ بالكلية، فهذه الأخبار تكذبه، وإن أراد أنه لم يَرَوْ في بعض الروايات فغير قادح. وأما ما ذكروا أن النبي ﷺ فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة، فليس بشيء، فإنه لا يُنكر ثبوت كليهما مرة هذا ومرة هذا، لكن يُعلم من تتبع الطرق، أنه لما خرج بالناس إلى الصحراء صلى، فتكون الصلاة مسنونة في هذه الحالة بلا ريب، ودعاؤه المجرد كان في غير هذه الصورة^(٢).

(١) الصلاة جائزة عند الإمام أبي حنيفة، وسنة عند صاحبيه، وسنة مؤكدة عند الأئمة الثلاثة. أوجز المسالك ٦٣/٤.

(٢) قال محمد، والأصح أن أبا يوسف معه: يصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية لمحمد: يكبر للزوائد كالعيد. والمشهور عنه خلافه. ثم يخطب بعد ذلك عندهما قائماً على الأرض لا المنبر، ولا خطبة عند أبي حنيفة، والخطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد ثنتان يبدأ هذه الخطبة بالتحميد، وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشغل بالدعاء رافعاً يديه ويقلب الرءاء عند محمد لا عند الإمام، واختلقت الرواية عن أبي يوسف.

يصلي^(١) بالناس ركعتين^(٢) ثم يدعو^(٣) ويحول^(٤) رداءه، فيجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام^(٥).

(١) من دون أذان وإقامة، صرح به في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه.

(٢) يجهر فيهما بالقراءة، كما ورد عند البخاري من حديث عبد الله بن

زيد.

(٣) قوله: ثم يدعو، أي ثم يخطب بعد الصلاة ويدعو مستقبل القبلة، هكذا ورد في مسند أحمد عن عبد الله بن يزيد، وهو المرجح عند الشافعية والمالكية، وفي رواية عائشة وابن عباس ورد تقديم الخطبة على الصلاة واختاره ابن المنذر.

(٤) قوله: ويحول، به قال أبو يوسف والشافعي والجمهور لثبوت ذلك عن صاحب الشرع رحمه الله، وعند أبي حنيفة لا تحويل لعدم ثبوت ذلك في أحاديث الدعاء المجرد.

(٥) قوله: إلا الإمام، لأنه لم يأمر به النبي ﷺ القوم، وفيه خلاف الشافعي ومالك وأحمد أخذوا مما ورد في مسند أحمد: أن القوم أيضاً حولوا أردبتهم مع رسول الله ﷺ، والظاهر أنه اطلع عليه، ولم ينكر عليهم.

وأما عند المالكية فيصلّي الإمام ركعتين جهراً بالقراءة بلا تكبير ويخطب بعدهما على الأرض لا المنبر خطبتين، ويستقبل القبلة بعدهما ويبلغ في الدعاء مستقبلاً للقبلة، قال الزرقاني: وكان الإمام مالك يقول أولاً بتقديم الخطبة على الصلاة، ثم رجع عنه إلى ما في «الموطأ»، واختلف عنه أيضاً في وقت تحويل الرداء، ففي «المدونة»: إذا فرغ من الخطبة، وعنه يحول إذا أشرف على الفراغ، وعنه بين الخطبتين، ويحول الذكور أردبتهم دون النساء.

وأما عند الشافعية يصلي بهم الإمام ركعتين كالعيد، وإذا مضى الثلث من الخطبة الثانية يتوجه إلى القبلة ويحول رداءه عند استقباله القبلة ويدعو، ثم يكمل الخطبة ويحول الذكور أردبتهم.

وأما عند الحنابلة فهي كالعيد وقتاً وصفة، ويخطب خطبة واحدة على الأصح على المنبر.

انظر لامع الداري ٤/ ١٩١ - ١٩٢.

٩٧ - (باب الرجل يصلي

ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه)

٢٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المُجَمَّر أنه سمع

أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم، ثم جلس^(١) في مصلاه لم تزل^(٢) الملائكة^(٣) تصلي^(٤) عليه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه^(٥)، فإن قام من مصلاه، فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل^(٦) في صلاة حتى يصلي.

(١) زاد البخاري ينتظر الصلاة.

(٢) قوله: لم تزل الملائكة، قال ابن بطال: من كان كثير الذنوب وأراد أن يحطها عنه بغير تعب فليهتم بملازمة مكان مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة واستغفارهم فهو مرجو إجابته لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾^(١). وقال المهلب في حديث «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يحدث»: معناه أن الحدث في المسجد خطيئة، يُحرم بها المحدث استغفار الملائكة ودعاءهم المرجو بركته، كذا في «الحياتك في أخبار الملائك» للسيوطي.

(٣) الحَقْظَة، أو السَّيَّارَة، أو أعم من ذلك؟ كلُّ محتمل.

(٤) أي تدعوه قائلين: اللهم... إلى آخره.

(٥) أي بقبول حسناته، زاد ابن ماجه: اللهم تُبَّ عليه.

(٦) أي حكماً باعتبار الثواب^(٢).

(١) سورة الأنبياء: الآية ٢٨.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: وفي الحديث بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً سواء ثبت في مجلسه ذلك في المسجد أو نحو ذلك إلى غيره. انظر فتح الباري ١٣٦/٢. وفي أوجز =

٩٨ - (باب صلاة التطوع^(١) بعد الفريضة)

٢٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ يصلي^(٢) قبل الظهر^(٣) ركعتين^(٤)، وبعدها ركعتين^(٥)،

(١) أراد به السنن المؤكدة^(١).

(٢) في نسخة: كان يصلي.

(٣) قوله: قبل الظهر ركعتين، وفي حديث عائشة: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، رواه البخاري وغيره.

قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد وصف ما رأى، ويحتمل أن ابن عمر نسي من الركعتين.

قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يُحمل على حالين.

(٤) قال ابن جرير: الأربع قبل الظهر كانت في كثير من أحواله، والركعتان قليلها.

(٥) وللمزمذ مرفوعاً: من حافظ على أربع قبل العصر حرّمه الله على النار.

المسالك ١٨٧/٣: فالظاهر أن صلاة الملائكة تختص بالجلوس في مصلاه الذي صلى فيه، وإذا جلس في مجلس آخر يكون في حكم الصلاة باعتبار الأجر، ولكن لا يتشرف بصلاة الملائكة. وهذا يخالف ما تقدم عن الحافظ، وتبعه جماعة من شراح الحديث: أن لفظ «في مصلاه» الذي صلى فيه، خرج مخرج العادة وليس بقيد، فتأمل.

(١) هي عشر ركعات عند الحنابلة وهو المرجح عند الشافعية، وعند الحنفية اثنتا عشرة ركعة، قال في «الدر المختار» وسن مؤكداً أربع قبل الظهر بتسليمة وركعتان قبل الصبح، وبعد الظهر والمغرب والعشاء، وعند المالكية لا توقيت للرواتب ولا تحديد لها، انظر عمدة القاري ٦٦/٣ وفتح الباري ٤٨/٣، وأما الصلاة قبل الصبح يعني ركعتيه رغبة أي رتبها دون السنة وفوق النافلة. أوجز المسالك ٢٤١/٣.

وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته^(١)، وبعد صلاة العشاء ركعتين، وكان لا يصلي^(٢) بعد الجمعة في المسجد حتى ينصرف^(٣)، فيسجد^(٤) سجدة^(٥).

قال محمد: هذا تطوع وهو^(٦) حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب^(٧) الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح^(٨) في هذه الساعة،

(١) يحتمل أن يكون ظرفاً للكل ولما يليه^(١).

(٢) قوله: وكان لا يصلي... إلى آخره، أخرج ابن ماجه عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل في شيء منهن، وزاد الطبراني: وأربعاً بعدها، وسنده وإياه جداً. وروى الطبراني عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً، كذا في «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي.

(٣) من المسجد إلى بيته.

(٤) أي يصلي ركعتين.

(٥) ورد في «مصنف عبد الرزاق» عن ابن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

(٦) أي عمله مسنون مستحب.

(٧) خالد بن زيد.

(٨) لقبول الطاعة.

(١) إن أفضلية أداء النوافل في البيت مطلقاً مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور، وقال مالك والثوري: الأفضل فعل نوافل النهار الراتب في المسجد وراتبة الليل في البيت، كذا في أوجز المسالك ٢٤٥/٣.

فأحبُّ أن يصعدَ لي فيها عمل^(١)، فقال: يا رسولَ الله، أ^(٢) يُفْصَلُ^(٣) بينهنَّ بسلام؟ فقال: لا.

أخبرنا بذلك بُكير بن عامر البجلي^(٤) عن إبراهيم والشَّعبي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

٩٩ - (باب الرجل يَمَسُّ القرآن^(٥))

وهو جنب أو^(٦) على غير طهارة^(٧)

٢٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبدُ الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم قال^(٨):

(١) أي صالح، وفي رواية: خير.

(٢) بهمزة الاستفهام.

(٣) بصيغة المجهول.

(٤) بفتح الأول والثاني، نسبة إلى بجيلة بن أنمار، قبيلة نزلت بالكوفة، قاله السَّمْعاني.

(٥) المراد به المصحف كما في نسخة.

(٦) أو للتنويع للإيماء إلى أن حكم الجنب والمحدث في هذه المسألة سواء، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء.

(٧) في نسخة: وضوء.

(٨) قوله: قال، إن في الكتاب الذي... إلى آخره، قال ابن عبد البر:

لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفةً يستغني بها في شهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول.

إِنَّ فِي الْكِتَابِ^(١) الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْم^(٢): لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ^(٣).

٢٩٧ - ^(٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَسْجُدُ^(٥) الرَّجُلُ وَلَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ.

(١) قَالَ الْبَاجِي: هَذَا أَصْلُ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَحْصِينِهِ فِي الْكُتُبِ.

(٢) بَنُ زَيْدُ بْنُ لُؤْذَانَ، قَوْلُهُ: لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، الْأَنْصَارِيُّ شَهِدَ الْخَنْدُقَ فَمَا بَعْدَهَا، وَكَانَ عَامِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَجْرَانَ، مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.

(٣) أَيُّ مِنَ النَّجَاسَةِ الْكُبْرَى وَالصَّغْرَى، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١).
(٤) فِي نَسْخَةٍ: قَالَ أَخْبَرَنَا.

(٥) قَوْلُهُ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ... إِلَى آخِرِهِ، قَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَيُخَالِفُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَيَهْرِيقُ الْمَاءَ، فَيَقْرَأُ السُّجْدَةَ، فَيَسْجُدُ وَمَا يَتَوَضَّأُ. وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «بَابِ سَجُودِ الْمُشْرِكِينَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ»: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ. وَجَمَعَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّهَارَةِ فِي قَوْلِهِ الطَّهَارَةُ الْكُبْرَى، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِضْطِرَّارِ. وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَيْضاً أَنَّهُ لَمْ يَوَافِقْ ابْنُ عُمَرَ عَلَى جَوَازِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ بِغَيْرِ وَضوءٍ إِلَّا الشَّعْبِيُّ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ^(٢).

(١) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: الْآيَةُ ٧٩.

(٢) أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ السُّجْدَةَ، ثُمَّ يَسْلَمُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَهُوَ يَمْشِي يَوْمِيَّ إِيمَاءً. فَتَحَ الْبَارِي ٥٥٤/٢. وَقَالَ شَيْخُنَا: وَظَاهَرُ تَرْجُمَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ذَهَبَ أَيْضاً إِلَى جَوَازِ السَّجُودِ بِلَا وَضوءٍ. لَامِعُ الدَّرَارِيِّ ٥٠/٤.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — إلا في خصلة^(١) واحدة، لا بأس بقراءة^(٢) القرآن على
غير طهر إلا أن يكون جنباً^(٣).

(١) قوله: إلا في خصلة واحدة، كأنه حمل قول ابن عمر: إلا وهو طاهر،
على الطهارة المطلقة من الصغرى والكبرى، فاستثنى من قوله (وبهذا كله نأخذ)
قراءة القرآن على غير وضوء لثبوت جواز ذلك بالمرفوع والموقوف، فأخرج أصحاب
السنن الأربعة وابن حبان، وصححه الحاكم والترمذي عن علي: كان
رسول الله ﷺ، لا يَحْجُبُهُ أو لا يَحْجُزُهُ عن القرآن شيء ليس الجنابة. وأخرج مالك
أن عمر كان في قوم يقرؤون القرآن، فذهب عمر لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن،
فقال له رجل: تقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال عمر: من أفتاك هذا؟ أمسيمة
الكذاب؟ وورد عن علي أيضاً قراءة القرآن على غير وضوء^(١)، أخرجه الدارقطني
وغیره.

(٢) أي من غير مَسِّه.

(٣) أو من يحدو حدوه في النجاسة الكبرى^(٢).

(١) وأما قراءة المحدث القرآن قال ابن رشد: ذهب الجمهور إلى الجواز، أما من المصحف
فقال الجمهور — منهم الأئمة الأربعة — لا يَمَسُّه إلا طاهر من الحَذَثين لقوله تعالى:
﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾، خلافاً لداود وابن حزم وغيرهما من السلف. انظر الكوكب
الدُّرِّي ١/١٨٦.

(٢) وفي «الكوكب» أيضاً: اتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على أن الجنب والحائض
لا يقرءان القرآن، وقال بعض المبتدعة: يقرأ. وحديث عليّ دليل على ما قلنا، وأما الحائض
ففي قراءتها عن مالك روايتان: إحداهما المنع حملاً على الجنب، ووجه الأخرى أن
الحيض ضرورة يأتي بغير الاختيار ويطول أمرها فلو مُنعت من ذلك لنسيت ما تعلمت
بخلاف الجنب، فإنه تأتي الجنابة باختياره ويمكن إزالتها في الحال وهو أصح. قلت:
وعامة شراح البخاري على أن ميل البخاري إلى الجواز. فتأمل.

١٠٠ - (باب الرجل يجر^(١) ثوبه والمرأة تجر^(٢) ذيلها)

فيعلق^(٣) به قدر^(٤) وما كره^(٥) من ذلك

٢٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرني محمد^(٦) بن عمار بن عامر بن

عمرو بن حزم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أم ولد^(٧) لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها^(٨) سألت أم سلمة

(١) من الجرّ.

(٢) بالفتح (دامن) بالأردية).

(٣) من باب عِلِم، يقال: عَلِقَ الشوك بالثوب تشبث به وتعلق بسببه.

(٤) بفتح القاف والذال المعجمة: ما يُتَقَدَّر به من النجاسات.

(٥) وفي نسخة: وما يكره.

(٦) وثقه ابن معين، ولّيته أبو حاتم، كذا قال السيوطي.

(٧) قوله: عن أم ولد، نقل صاحب «الأزهار» عن «الغوامض» أن اسمها

حميدة^(١)، ذكره السيد، وقال ابن حجر: مرّ أنها مجهولة، ومع ذلك الحديث حسن، وهو غير صحيح إلا أن يُقال إنه حسن لغيره، كذا في «مراجعة المفاتيح».

(٨) قوله: أنها سألت، قد أخرج هذا الحديث أبو داود، وسكت عليه،

والدارمي والترمذي وأحمد أيضاً، ذكره القاري، وقد ذكرته في رسالتي «غاية المقال في ما يتعلق بالنعال» مع ما له وما عليه، وقد طبعت تلك الرسالة في سنة (١٢٨٧ هـ)، ووقع في النسخ المطبوعة: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال

(١) قال الزرقاني: تابعة صغيرة مقبولة، شرح الموطأ ٥٦/١، وذكر الحافظ في التقریب

٥٩٥/٢: حميدة عن أم سلمة، يقال هي أم ولد إبراهيم، مقبولة، من الرابعة.

زوج النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيّل^(١) ذيلي، وأمشي في المكان^(٢) القذر^(٣)، فقالت^(٤).....

= رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده إلى آخره، وهذا غلط وقع من مهتمّي الطبع، والذي في مسودتي بخطي: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيّل ذيلي وأمشي في المكان القذر، فقالت: قال رسول الله ﷺ... إلى آخره، فليُنبه لذلك وليبلغ الشاهد الغائب.

(١) من الإطالة.

(٢) قوله: في المكان القذر، قال النووي: أراد بالقذر نجاسة يابسة.

(٣) أي النجس، وهو بكسر الهمزة في مكان ذي قدر.

(٤) قوله: فقالت... إلى آخره، أفتت أم سلمة في هذه المسألة بمثل ما سمعت من رسول الله ﷺ وهو ما روي أن امرأة من بني عبد الأشهل قال: قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد متنة، فكيف نفعل إذا مُطَرْنَا؟ قالت: فقال: أليس بعدها طريق أطيب منها؟ قالت: بلى، قال: فهذه بهذه، أخرجه أبو داود وسكت عليه. وقد اختلفت أقوال العلماء في هذين الحديثين، فقال الطيبي في «حواشي المشكوة»: الحديثان متقاربان، ونقل الخطّابي^(١) عن أحمد ليس معناه أنه إذا أصابه بول، ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمرّ بالمكان القذر، فيقذره، ثم يمرّ بمكان أطيب فيكون هذا بذلك، وقال مالك في ما روي أن الأرض يطهر بعضها بعضاً: إنما هو أن يطاء الأرض القذرة ثم يطاء الأرض اليابسة النظيفة، فإن بعضها يطهر بعضها، وأما النجاسة مثل البول وغيره يصيب الثوب أو بعض الجسد، فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل إجماعاً. انتهى ملخصاً^(٢) وقال القاري في =

(١) معالم السنن ١/١١٨.

(٢) يستفاد من تفسير مالك وأحمد أن النجاسة الرطبة ذات جرم كالقذر دون الرقيق كالبول لا كما يزعمه النووي عاماً في كل رطوبة، انظر «المجموع» ١/٩٦.

أم سلمة: قال^(١) رسول الله ﷺ: يطهره^(٢) ما بعده.

قال محمد: لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قدر، فيكون أكثر

= «المرفقة» قلت: الحديثان متباعدان لا كما قيل إنهما متقاربان، فإن الأول مطلق قابل لأن يتقيد باليابس، وأما الثاني فصريح في الرطب، وما قاله أحمد ومالك من التأويل لا يشفي الغليل، ولو حمل على أنه من باب طين الشارع وأنه طاهر أو معفو عنه لعموم البلوى لكان له وجه وجيه لكن لا يلائمه قوله: أليس بعدها إلى آخره، فالمخلص ما قاله الخطابي من أن في إسناد الحديثين معاً مقالاً لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بني عبد الأشهل مجهولتان لا يُعرف حالهما في الثقة والعدالة فلا يصح الاستدلال بهما، انتهى، وقال أيضاً: من الغريب قول ابن حجر: وزعم أن جهالة تلك المرأة تقتضي رد حديثها ليس في محله لأنها صحابية وجهالة الصحابة لا تضر لأن الصحابة كلهم عدول فإنه عدول عن الجادة لأنها لو ثبت أنها صحابية لما قيل إنها مجهولة^(١)، انتهى. أقول: هذا عجيب جداً فإن الحديث الثاني عنوانه ينادي على أن تلك المرأة السائلة من رسول الله ﷺ صحابية حيث شافته وسألته بلا واسطة، لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا إنها مجهولة، فهذا لا يقدر في كونها صحابية، ولا يلزم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها ورسمها، وهذا أمر ظاهر لمن له خبرة بالفن، وقد صرح به القاري نفسه في مواضع بأن جهالة الصحابي لا تضر، فكيف يعتقد ههنا المنافاة بين الجهل وبين الصحابية، فظهر أن ما ذكره من المخلص ليس بمخلص، بل المخلص أن يُحمل حديث أم سلمة على القدر اليابس كما حمّله عليه جماعة، والثاني على تنجس النعل والخف ونحو ذلك مما يطهر بالدلك في موضع طاهر إذ ليس فيه تصريح بالذيل.

(١) أي في جواب مثل هذا السؤال.

(٢) أي الذيل.

(١) مرقاة المصابيح ٧٧/٢.

من قدر الدرهم الكبير^(١) المثلقال، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول^(٢) أبي حنيفة - رحمه الله - .

١٠١ - (باب فضل الجهاد^(٣))

٢٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٤)، عن الأعرج^(٥)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: مَثَلُ الْمُجَاهِدِ^(٦) فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٧) كَمَثَلِ^(٨)

(١) أي الذي قدره المثلقال، وهذا في الكثيف، وأما في الرقيق فيقدر بقدر عرض الكف.

(٢) وبه قال الطبري، وأما عند الشافعي وغيره فقليل النجس وكثيره سواء في افتراض الغسل.

(٣) أي المجاهدة في سبيل الله، وهي المحاربة مع الكفار.

(٤) عبد الله بن ذكوان.

(٥) عبد الرحمن بن هرمز.

(٦) زاد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة: والله أعلم بمن يجاهد في سبيله، أي بحال نيته.

(٧) قوله: في سبيل الله، قال الباجي: جميع أعمال البر في سبيل الله إلا أن هذه اللفظة إذا أطلقت في الشرع اقتضت الغزو، والمعنى أن له من الثواب على جهاده مثل ثواب المستديم للصيام والصلاة لا يفتر منهما، وإنما أحال على ثواب الصائم والقائم وإن كنا لا نعرف مقدار ثوابه لما عُرِفَ في الشرع من كثرتِه وقُرِّرَ من عظمتِه.

(٨) قوله: كمثَل... إلى آخره، قال عياض: هذا تفخيم عظيم للجهاد، وفيه أن الفضائل لا تُدْرَكُ بالقياس وإنما هي إحسانٌ من الله لمن شاءه.

الصائم^(١) القانت^(٢) الذي^(٣) لا يَفْتُرُ^(٤) من صيامٍ ولا صلاةٍ حتى يَرْجِعَ^(٥).

٣٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لو دِدْتُ^(٦) أن^(٧) أقاتلَ في سبيل الله، فأقتل^(٨)،

(١) ومن كان كذلك فأجره مستمر، فكذلك المجاهد لا تضيع ساعة من ساعاته.

(٢) أي المصلي، وليحيى: كمثل الصائم القائم الدائم الذي...، ولمسلم: كمثل الصائم القائم القانت بآيات الله، وزاد النسائي: الخاشع الراكع الساجد.

(٣) قوله: الذي لا يفتر، قال البوني: يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً، وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً مصلياً لا يفتر ليلاً ولا نهاراً، ويحتمل أنه أراد التكثير^(١).

(٤) بسكون الفاء وضم التاء أي لا يمل ولا يكسل.

(٥) أي عن غزوة إلى وطنه.

(٦) بكسر الدال الأولى: أي تمنيت، وأحببت.

(٧) في نسخة: إلى.

(٨) قوله: فأقتل ثم أحيى... إلى آخره، في رواية: ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء. قال الطِّيبي: ثم وإن دَلَّت على تراخي الزمان، لكن الحمل على تراخي الرتبة هو الوجه.

استشكل هذا التمني منه ﷺ مع علمه بأنه لا يُقتل، وأجاب ابن التين باحتمال أنه قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، وردَّ بأن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من

(١) قال ابن دقيق العيد: القياس يقتضي أن الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل، لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخماد الكفر ودحضه ففضله بحسب فضل ذلك، قلت: أوباعتبار اختلاف الأحوال والأوقات أوجز المسالك ٢٠١/٨.

ثم أحيى^(١)، فأقتل ثم أحيى، فأقتل. فكان^(٢) أبو هريرة يقول ثلاثاً: أشهد^(٣) لله.

١٠٢ - (باب ما يكون من الموت شهادة^(٤))

رواية ابن المسيب عنه بسماعه منه رضي الله عنه، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن تمنّي الفضل والخير لا يستلزم الوقوع، فقد قال رضي الله عنه: وددت لو أن موسى صبر. وله نظائر، كذا قال الزرقاني.

(١) مبني للمفعول فيها.

(٢) المعنى كان أبو هريرة يقول: أشهد لله ثلاث مرات.

(٣) أي والله لقد قال ذلك.

(٤) قوله: ما يكون من الموت شهادة، قد ورد في الأخبار عدد كثير لمن

يجد ثواب الشهادة، فمن ذلك (١) المقاتل^(١) المجاهد وهو أعلى الشهداء، (٢) والمطعون، (٣) والمبطون، (٤) والغريق، (٥) وصاحب ذات الجنب، (٦) والحريق، (٧) والتي تموت بجمع، (٨) والذي يموت بهدم، (٩) ومن يقصد الشهادة ويعزم عليه ولا يتفق له ذلك كما هو ثابت في حديثي الباب، (١٠) وصاحب السل، أخرجه أحمد من حديث راشد بن خنيس والطبراني من حديث سلمان، (١١) والغريب أي المسافر بأي مرض مات، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي في «الشعب»، من حديث أبي هريرة والدارقطني من حديث ابن عمر والصابوني في «المائتين» من حديث جابر والطبراني من حديث عترة، (١٢) وصاحب الحمي، أخرجه الديلمي من حديث أنس، (١٣) واللديغ، (١٤) والشرقي، (١٥) والذي يفترسه السبع، (١٦) والخار عن دابته، رواها الطبراني من حديث ابن عباس، (١٧) والمتروتي، أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود، (١٨) والميت على فراشه في سبيل الله، رواه مسلم من حديث أبي هريرة، (١٩) والمقتول دون ماله، (٢٠) والمقتول دون دينه، (٢١) والمقتول =

(١) في الأصل القتال، وهو خطأ.

= دون دمه، (٢٢) والمقتول دون أهله، أخرجه أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد، (٢٣) أو دون مظلّمته، أخرجه أحمد من حديث ابن عباس، (٢٤) والميت في السجن وقد حُبِسَ ظلمًا، رواه ابن مندة من حديث عليّ، (٢٥) والميت عشقًا وقد عَفَّ وكنتم، أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس، (٢٦) والميت وهو طالب العلم، أخرجه البزار من حديث أبي ذرّ وأبي هريرة، (٢٧) والمرأة في حملها إلى وضعها إلى فصالها، ماتت بين ذلك، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر، (٢٨) والصابر القائم ببلد وقع به الطاعون، أخرجه أحمد من حديث جابر، (٢٩) والمرابط في سبيل الله، (٣٠) ومن قُتِلَ بأمره الإمام الجائر بالمعروف ونهيه عن المنكر، (٣١) ومن صبر من النساء على الغيرة، أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود، (٣٢) ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة: اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت، أخرجه الطبراني من حديث عائشة، (٣٣) ومن صلّى الضحى وصام ثلاث أيام من الشهر ولم يترك الوتر في السفر ولا الحضر، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٤) والتمسك بالسنة عند فساد الأمة، أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، (٣٥) والتاجر الأمين الصدوق، أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر، (٣٦) ومن دعا في مرضه أربعين مرة: لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ثم مات، أخرجه الحاكم من حديث سعد، (٣٧) وجالب طعام إلى بلد، أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود، (٣٨) والمؤذن المحتسب، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، (٣٩) ومن سعى على امرأته أو ما ملكت يمينه يُقيم فيهم أمر الله ويطعمهم من الحلال، (٤٠) ومن اغتسل بالثلج فأصابه برد، (٤١) ومن صلّى على النبي ﷺ مائة مرة، أخرج الأول ابن أبي شيبة في «المُصَنَّف» عن الحسن، والثاني الطبراني في «الأوسط» من حديث أنس، (٤٢) ومن قال حين يصبح ويمسي: «اللهم إني أشهدك أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، أبوء بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب غيرك» أخرجه الأصبهاني من حديث حذيفة،

٣٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(١) بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن عتيك^(٢) بن الحارث بن عتيك - وهو جد^(٣) عبد الله بن عبد الله بن جابر^(٤) - أنه أخبره أن جابر^(٥) بن عتيك أخبره: أن رسول الله ﷺ جاء يَعُود عبدَ الله^(٦) بنَ ثابت^(٧).....

= (٤٣) ومن قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وقرأ ثلاث آيات من سورة الحشر، أخرجه الترمذي من حديث معقل، (٤٤) ومن مات يوم الجمعة، أخرجه حُمَيد بن منجويه من حديث رجل من الصحابة، (٤٥) ومن طلب الشهادة صادقاً، أخرجه مسلم.

فهذه خمسة وأربعون (٤٥) ورد فيهم أن لهم أجر الشهداء^(١)، وقد ساق الأخبار الواردة فيها السيوطي في رسالته «أبواب السعادة في أسباب الشهادة» مع زيادة.

(١) تابعي مدني أنصاري، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، كذا في «الإسعاف».

(٢) مقبول قاله في «التقريب».

(٣) أبو أمه.

(٤) الأنصاري، المدني.

(٥) صحابي جليل، مات سنة (٦١)، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: عبد الله بن ثابت، هو أوسي، ويقال ظفري، مات في العهد النبوي، وقال الواقدي وابن الكلبي: هو عبد الله بن عبد الله له ولأبيه صحبة، قال الكلبي: دَفَنَهُ ﷺ في قميصه وعاش الأبُّ إلى خلافة عمر، كذا ذكره الزرقاني.

(٧) ابن قيس الأنصاري.

(١) وبلغ إلى قريب من ستين. انظر أوجز المسالك ٢٦٩/٤.

فوجده قد غلب^(١)، فصاح^(٢) به فلم يُجِبْه، فاسترجع^(٣) رسولُ الله ﷺ، وقال: غلبنا^(٤) عليك يا أبا الربيع^(٥) فصاح النسوة^(٦) ويَكِين، فجعل ابن عتيك يُسَكِّتُهُنَّ^(٧)، فقال رسول الله ﷺ: دَعُهُنَّ، فإذا وجب^(٨) فلا تَبْكِيَنَّ^(٩) باكية، قالوا: وما الوجوب^(١٠) يا رسول الله؟ قال: إذا مات، قالت

(١) بصيغة المجهول أي غلبه الألم حتى منعه مجاوبة النبي ﷺ.

(٢) أي رفع صوته في الكلام معه.

(٣) أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

(٤) بصيغة المجهول، وفيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ﴾ إن المخلوق مأسور في قبضه وقضائه.

(٥) قوله: يا أبا الربيع، فيه تكتية الرئيس لمن دونه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء إلا من حُرِّمَ التقوى.

(٦) اسم جمع لا جمع.

(٧) قوله: يُسَكِّتُهُنَّ، لأنه سمع النهي عن النبي ﷺ وحمله على عمومه.

(٨) أي مات، وأصله من وجب الحائط إذا سقط، ووجب الشمس أي غابت.

(٩) قوله: فلا تَبْكِيَنَّ، أي لا ترفع صوتها، أما دمع العين وحزن القلب فالسنة ثابتة بإباحة ذلك في كل وقت، وعليه جماعة العلماء. بكى ﷺ على ابنه إبراهيم، وعلى ابنته، وقال: هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده، ومراً بجزازة يبكى عليها فانتهرهنَّ عمر، فقال: دعهن فإن النفس مصابة، والعين واسعة، والعهد قريب، قاله أبو عمر^(١).

(١٠) الذي أردت بقولك إذا مات.

(١) في الأصل: أبو عمرو، وهو خطأ.

ابنته^(١): والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيداً، فإنك قد كنت
 قضيت^(٢) جَهَارَكَ^(٣)، قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى قد أوقع^(٤)
 أجره^(٥) على قدر^(٦) نيته، وما^(٧) تعدّون الشهادة؟ قالوا: القتل^(٨) في
 سبيل الله، قال رسول الله ﷺ: الشهادة^(٩) سَبْعُ^(١٠) سوى القتل في

(١) أي ابنة المريض.

(٢) أي أنممت.

(٣) بالفتح والكسر ما يُعدُّ الرجل للسفر، والمعنى إنك قد هيأت أسباب
 السفر وزاد الحرب للغزاة.

(٤) أي أوجب ثواب غزوة.

(٥) أي ولو كان هو في بيته.

(٦) قوله: على قدر نيته، قال ابن عبد البر: فيه أن المتجهز للغزو إذا حيل
 بينه وبينه يُكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار بذلك متواترة صحاح.

(٧) استفهام.

(٨) بالنصب على تقدير «نعدّه»، ويرفعه على تقدير «هي».

(٩) زاد ابن ماجه: إن شهداء أمي إذن لقليل.

(١٠) أي الحكمة.

(١١) قال السيوطي: هم أكثر من ذلك وقد جمعهم في جزء فناهز الثلاثين.

قوله: سبيع، اعلم أن الشهيد ثلاثة: شهيد في الدنيا والآخرة، وشهيد في الدنيا
 فقط، وشهيد في الآخرة فقط، فالأول من قاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا،
 والثاني من قاتلهم لغرض من أغراض الدنيا، والثالث هو من ذكر. وسُمِّي الشهيد
 شهيداً لأن روحه شهدت حضرة دار السلام وروح غيره إنما تشهدا يوم القيامة،
 وقيل غير ذلك من وجوه، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي الأجهوري.

سبيل الله : المطعون^(١) شهيد، والغريق^(٢) شهيد، وصاحب^(٣) ذات
الجَنب شهيد، وصاحب الحريق^(٤) شهيد، والذي يموت تحت الهدم
شهيد، والمرأة^(٥) تموت بجمع شهيد،

(١) أي الذي يموت بالطاعون. قوله: المطعون، قال أبو الوليد الباجي في
«شرح الموطأ»: الطاعون مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات بخلاف
المعتاد من أمراض الناس يكون مرضهم واحداً، وقال عياض: أصل الطاعون
القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، فسُمِّيَ طاعوناً لشبهها
بالحلاك بذلك، ولأفكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً. وقال النووي في
«تهذيب الأسماء واللغات»: الطاعون مرض معروف، وهو بشر وورم مؤلم جداً،
يخرج مع لهاب ويسود ما حواليه أو يخضر أو يحمر حمرة بتفسيجية، ويحصل معه خفقان
القلب ويخرج في المراق والآباط غالباً وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد، كذا
في «بذل الماعون في فضل الطاعون» للحافظ ابن حجر.

(٢) قوله: والغريق، أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة: سمعت رسول الله ﷺ
يقول: إن الله وكل ملكاً بقبض الأرواح إلا شهداء البحر، فإنه يتولى قبض
أرواحهم، كذا في «الحبائك في أخبار الملائك» للسيوطي.

(٣) قوله: وصاحب ذات الجنب، هو مرض معروف وهو ورم حار يعرض
في الغشاء المستبطن للأضلاع.

(٤) الذي يُحرق بالنار.

(٥) قوله: والمرأة تموت بجمع، قال ابن عبد البر: هي التي تموت من
الولادة ألقت ولدها أم لا. وقيل: هي التي تموت في النفاس، وولدها في بطنها
لم تلد، وقيل: هي التي تموت عذراء لم تفتض، قال: والقول الثاني أكثر وأشهر،
وقال في «النهاية»: تموت بجمع أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت بكرًا،
والجمع: بالضم بمعنى المجموع، والمعنى أنها ماتت بشيء مجموع فيها غير
منفصل عنها من حمل أو بكاراة، وما اقتصر من الضم هو إحدى اللغات، فقد ذكر

والمبطلون^(١) شهيد.

٣٠٢ - أخبرنا مالك، حدثنا شَمِي^(٢)، عن أبي صالح^(٣)،
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال^(٤): بينما^(٥) رجلٌ يمشي وَجَدَ
غصنَ^(٦) شوكٍ على الطريق،

= في «القاموس» أنه مثلث الجيم مع سكون الميم، كذا في رسالة «الشهداء» لعلي
الأجهوري.

(١) قوله: والمبطلون، قال في «النهاية»: هو الذي يموت بمرض بطنه
كالاستسقاء ونحوه، وفي كتاب «الجنائز» لأبي بكر المروزي عن شيخه شريح أنه
صاحب القولنج، وقال غيره هو صاحب الإسهال، كذا في رسالة «الشهداء»
للأجهوري.

(٢) زاد يحيى: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن.

(٣) قوله: عن أبي صالح، هو ذكوان السَّمَان الزُّبَيَات المدني، قال
أحمد: كان ثقة، أجل الناس، وقال ابن المديني: ثقة، ثبت، مات بالمدينة سنة
١٠١، كذا في «الإسعاف».

(٤) قال ابن عبد البر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد يروها كذلك جماعة من
أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة.

(٥) قوله: بينما، أصله بين، فأشبع الفتحة، فقبل بينا، وزيدت ما فقبل
بينما، وهما ظرفان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى الجملة الاسمية تارةً وإلى
الفعلية أخرى، كذا في «مِرْقاة المفاتيح».

(٦) شاخ درخت خار دار^(١).

(١) بالفارسية.

فَأَخَّرَهُ^(١) فشكر^(٢) الله له فغَفَرَ له، وقال: الشهداء خمسة^(٣): المبطون شهيد، والمطعون شهيد، والغريق، وصاحب الهدم^(٤)، والشهيد في سبيل الله. وقال: لو يعلم^(٥) الناس ما في النداء^(٦) والصف^(٧) الأول ثم لم يجدوا^(٨) إلا أن يَسْتَهْمُوا^(٩).....

(١) أي بَعَّده عنها.

(٢) قوله فشكر الله له: أثنى عليه أو قَبِلَ عمله، أو أظهر ما جازاه به عند ملائكته فغفر له أي بسبب قبوله غفر له.

(٣) هذا العدد وكذا العدد السابق لا مفهوم له.

(٤) الذي يموت تحت الهدم.

(٥) قوله: لو يعلم الناس، وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم، قاله الطيبي.

(٦) أي الأذان كما في رواية، قوله: ما في النداء، زاد أبو الشيخ من طريق الأعرج: من الخير والبركة، وقال الطيبي: أطلق مفعول يعلم، وهو ما يُبين الفضيلة ما هي ليفيد ضرباً من المبالغة.

(٧) قوله: والصف الأول، قال الباجي: اختلف فيه هل هو الذي يلي الإمام، أو المبكر السابق إلى المسجد، قال القرطبي: والصحيح أنه الذي يلي الإمام.

(٨) أي حصول كل منهما لمزاحمة.

(٩) أي يقرعوا، قوله: إلا أن يستهموا، قال الخطابي وغيره: قيل للاقتراع الاستهام لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء، فمن خرج اسمه غلب.

عليه لاسْتَهْمُوا^(١)، ولو يعلمون ما في التهجير^(٢) لاسْتَبَقُوا^(٣) إليه،
ولو يعلمون ما في العَتَمَةِ^(٤) والصبح^(٥) لَأَتَوْهُمَا^(٦) ولو حَبَّوْا^(٧).

(١) قوله: لاسْتَهْمُوا، قد روى سيف بن عمر في كتاب «الفتوح» والطبراني
عن شقيق قال: افتتحنا القادسية صدر النهار، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فتشاح
الناس في الأذان بالقادسية، فاخصموا إلى سعد بن أبي وقاص، فأقرع بينهم،
فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن.

(٢) قوله: ما في التهجير، هو التبكير إلى الصلاة أي صلاة كانت كما قاله
الهروي وغيره، وخصه الخليل بالجمعة، وقال النووي: الصواب هو الأول، وقال
الباجي: التهجير التبكير إلى الصلاة في الهاجرة وذلك لا يكون إلا في الظهر
والجمعة.

(٣) قوله: لاستبقوا، قال ابن أبي جمرة: المراد الاستباق معنى لا حساً لأنَّ
المسابقة على الأقدام حساً تقتضي السرعة في المشي وهو منهى عنه.

(٤) أي العشاء، قوله: ما في العتمة، قال النووي: قد ثبت النهي عن
تسمية العشاء عَتَمَةً، والجواب عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أنه بيان
للجواز، والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العَتَمَةِ ههنا لمصلحة ونفي مفسدة، لأن
العرب تستعمل لفظ العشاء في المغرب، فلو قال ما في العشاء لحملوها على
المغرب وفسد المعنى.

(٥) أي في حضورهما.

(٦) ولم يلتفتوا إلى عذر مانع.

(٧) قوله: ولو حبَّوْا، أي ولو كان الإتيان حبواً - بفتح مهملة وسكون
موحدة - مصدر حباً يحبوا إذا مشى الرجل على يديه وبطنه والصبي مشى على
إسته، وأشرف بصدره.

(أبواب الجنائز^(١))

١ - (باب المرأة تغسل^(٢) زوجها)

٣٠٣ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أسماء^(٤) بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت

(١) قوله: الجنائز، - بفتح الجيم - جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان، وقيل بالكسر النعش، وبالفتح للميت.

(٢) بعد موته.

(٣) قوله: عبد الله، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني قاضي المدينة المتوفى سنة ١٣٥هـ كما ذكره الزرقاني، لا عبد الله بن أبي بكر الصديق كما ظنه القاري.

(٤) قوله: أن أسماء بنت عميس، هي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وأم الفضل زوج العباس، وأخت أخواتهما لأم، وهن تسع، وقيل: عشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله، وعوناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات تزوجها علي، فولدت له يحيى، كذا في «الاستيعاب» وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: من أكبر أنا أو أنت؟ فقال: أنت أكبر مني وأكرم، وأنا أسنُّ منك. وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهماً لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسِّيَر يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سن رسول الله وهو ابن ثلاث وستين سنة.

أبا بكر حين^(١) توفي، فخرجت^(٢) فسألت^(٣) من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يومٌ شديد البرد فهل عليّ^(٤) من غسل؟ قالوا: لا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس^(٥) أن تغسل المرأة^(٦) زوجها إذا توفي، ولا غُسل^(٧)

(١) قوله: حين توفي، ليلة الثلاثاء لثمانٍ بقين من الجمادى الآخرة سنة ١٣ هـ، وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أي من المغتسل.

(٣) أي مستفتية.

(٤) أي يجب عليّ الغُسل من غسل الميت؟

(٥) قوله: لا بأس إلى... آخره، نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على جواز غُسل المرأة زوجها، وإنما اختلفوا في العكس: فمنهم من أجاز، وإليه مال الشافعي ومالك وأحمد وآخرون، ومنهم من منعه، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه، كذا ذكر العيني^(١).

(٦) أي ولو كانت مُحَرمة أو صائمة، كذا ذكره الشُّمْنِي.

(٧) قوله: ولا غسل... إلى آخره، أقول: يحتمل محملين: أحدهما: أن يكون نفيًا للوجوب، والمعنى لا يجب الغسل على من اغتسل، ولا الوضوء. فحينئذٍ لا يكون هذا الكلام نفيًا للاستحباب، وثانيهما: أن يكون نفيًا للمشروعية، فيكون نفيًا للاستحباب أيضًا. والأول أولى، لورود الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً، فإن لم يثبت الوجوب فلا أقل من الندب، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه من =

(١) انظر أوجز المسالك ١٩٩/٤.

= حديث عبد العزيز بن المختار، وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: من غسله الغسل ومن حمّله الوضوء. وروى أبو داود من رواية عمرو بن عمير، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمّله فليتوضأ، وأخرجه أحمد والبيهقي من رواية صالح مولى التوأمة عنه مرفوعاً - وصالح متكلم فيه - وأخرجه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومن رواية أبي بحر البكرائي عبد الرحمن بن عثمان، عن محمد بن عمر، عن أبي سلمة عنه مرفوعاً. وقد اختلف العلماء في هذا الباب فمذهب جمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم: إن عليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك: أستحب الغسل ولا أرى ذلك واجباً، وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وقال إسحاق: لا بد فيه من الوضوء، وروى عن ابن المبارك: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، كذا حكاه الترمذي، وقال الخطّابي في «حواشي سنن أبي داود»: لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب غسل من غسل ميتاً ولا الوضوء من حمّله ولعله أمرٌ ندب. انتهى. وفيه نظر، فقد قال الشافعي: لا غسل عليه إلا أن يثبت حديث أبي هريرة، والخلاف ثابت عند المالكية فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: عليه الغسل، وروى المدنيون وابن عبد الحكم عنه أنه مستحب لا واجب، وهو مشهور مذهبه وصار إلى الوجوب بعض الشافعية أيضاً، كذا ذكره الحافظ ابن حجر والزرقاني وغيرهما. ولما استشكل على القائلين بعدم الوجوب ورود حديث أبي هريرة، وظاهره الوجوب، أجابوا عنه بوجوه:

الأول: أن أبا هريرة تفرد بروايته، وفي قبول خبر الواحد في ما يعم به البلوى كلام، وفيه نظر فإنه مع قطع النظر عما يرد على ما أصّلوه من عدم قبول خبر الواحد في ما يعم به البلوى لا يثبت تفرد أبي هريرة، ففي الباب عن عائشة رواه أحمد والبيهقي، وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال، وضعفه أبوزرعة وأحمد =

= والبخاري، وصححه ابن خزيمة، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، وعن حذيفة ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في «العلل»، وقالوا: إنه لا يثبت، قال ابن حجر: ففيهما الثبوت على طريق المحدثين، ولأف فهو على طريقة الفقهاء قوي، لأن رواته ثقات أخرجه البيهقي من طريق معمر عن أبي إسحاق، عن أبيه، عن حذيفة، وعن أبي سعيد رواه ابن وهب في جامعه، وعن المغيرة رواه أحمد، وعن علي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى عنه قال: لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: إن عمك الشيخ الضال قد مات فقال: انطلق فواره ولا تحدثن حدثاً حتى تأتيني، فانطلقت فواريته، فأمرني فاغتسلت فدعا لي. ووقع عند أبي يعلى في آخره، وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل. وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» بلفظ: لما أخبرت رسول الله بموت أبي طالب بكى، وقال: اذهب فاغسله وكفنه، قال: فعلت ثم أتيت فقال لي: اذهب فاغتسل، وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه، قال ابن حجر: مدار كلام البيهقي على الضعيف، ولا يبين وجه ضعفه. انتهى.

الوجه الثاني: أن جماعة من المحدثين صرحوا بتضعيف طرق أبي هريرة بل صرح بعضهم بأنه لا يثبت في هذا الباب شيء، فنقل الترمذي عن ابن المديني والبخاري أنهما قالوا: لا يصح في الباب شيء، وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، ولو ثبت للزمنا استعماله، وقال ابن المنذر: ليس في الباب حديث يثبت، وقال ابن أبي حاتم في «العلل»: حديث أبي هريرة لا يرفعه الثقات، إنما هو موقوف، وقال الرافعي: لم يصح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً، وفيه نظر، لأن بعض الطرق وإن كانت ضعيفة لكن ضعفها ليس بحيث لا يجبر بكثرة الطرق مع أن بعض طرقها بانفراده حسن أيضاً. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي» بعد نقل كلام الرافعي: قلت: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله طريق آخر، قال عبد الله بن صالح، حدثنا يحيى بن أيوب عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه: من غسل ميتاً فليغتسل،

= ذكره الدارقطني، وقال: فيه نظر. قلت: رواه مؤثقون، وقال ابن دقيق العيد في «الإمام»: لا يخلو إسناده من طرق هذا الحديث من متكلم فيه، وأحسنها رواية سهيل عن أبيه، عن أمي هريرة وهي معلولة، وإن صححها ابن حبان وابن حزم، فقد رواه سفيان عن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة، قلت: إسحاق أخرج له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث، قال: وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو رووه عنه موقوفاً. وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي بتحسينه معترض، وقد قال الذهبي في «مختصر البيهقي»: طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف، بل قدّموا رواية الرفع، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرّج لهذا الحديث مئة وعشرين طريقاً، قلت: ليس ذلك ببعيد. انتهى ملخصاً.

الوجه الثالث: أن الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً منسوخ جزم به أبو داود ونقله عن أحمد، وأيده بعضهم بأن النبي ﷺ لم يأمر النسوة اللواتي^(١) غسّلن ابنته بالغسل، ولو كان واجباً لأمرهن، وفيه نظر لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، بل إذا وُجد ناسخ صريح متأخر وهو مفقود.

الوجه الرابع: وهو أولاً حمل الأمر على الندب، ويؤيده ما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المخزومي من طريق عبد الله بن أحمد قال أبي: كتبت حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل؟ قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث عن أبي هشام المخزومي عن وهيب فاكته عنه، قال الحافظ ابن حجر: هذا إسناده صحيح، وهو أحسن ما جُمع به بين مختلف هذه

(١) في الأصل «التي»، والظاهر ما أثبتناه كما في «التلخيص» ١٠٦/٢.

على من غَسَلَ الميت ولا وضوء إلا^(١) أن يصيبه شيء من ذلك^(٢) الماء فيغسله^(٣).

٢ - (باب ما يُكْفَنُ به الميت)

٣٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزُّهري، عن حميد^(٤) بن عبد الرحمن^(٥)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: الميت يُقَمَّص ويُؤَزَّر^(٦)،

الأحاديث. انتهى. ومما يؤيد صرف الأمر الوارد في حديث أبي هريرة عن الوجوب ما أخرجه البيهقي من طريق الحاكم - وقال ابن حجر: إسناده حسن - عن ابن عباس مرفوعاً: ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسَلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. ويؤيده أيضاً ما رواه أبو منصور البغدادي من طريق محمد بن عمرو بن يحيى، عن عبد الرحمن بن عاتب، عن أبي هريرة: من غسل ميتاً اغتسل ومن حمّله توضأ، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: أرينجس موتى المسلمين وما على رجل لو حمل عوداً. ذكره السيوطي في رسالته «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة» وخلاصة المرام أنه لا سبيل إلى ردِّ حديث أبي هريرة مع كثرة طرقه وشواهد ولا إلى دعوى نسخه بمعارضة الأحاديث الأخرى، بل الأسلم الجمع بحمل الأمر على الندب والاستحباب.

(١) استثناء منقطع.

(٢) أي ماء غسل الميت.

(٣) أي ذلك المكان الذي أصابه ذلك الماء المستعمل احتياطاً.

(٤) الزهري المدني، ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٥، قاله الزرقاني.

(٥) زاد يحيى: بن عوف.

(٦) بصيغة المجهول فيهما، أي يلبس القميص والإزار. قوله:

يقمض، ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الميت يكفن في ثلاث =

وَيُلَفُّ بِالثَّوبِ الثَّالِثِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ كُفِّنَ فِيهِ^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، الإزار يجعل^(٣) لفافة مثل الثوب الآخر أحب^(٤) إلينا من أن يؤزر، ولا يعجبنا أن ينقص^(٥) الميت في

= لفائف، ولا يقتص ولا يؤزر أخذاً من حديث عائشة: كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّيِّدِيُّ وَغَيْرُهُمْ. وَذَهَبَ الْحَنْبَلِيُّ وَالْمَالِكِيُّ إِلَى إِدْخَالِ الْقَمِيصِ فِي الْكُفْنِ أَخْذاً مِمَّا رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصٌ، وَإِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ. وَفِي سَنَدِهِ نَاصِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ حَلَّةً نَجْرَانِيَّةً، وَفِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ مَجْرُوحٌ. وَقَالُوا بَأَنَ مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ إِنَّ الْقَمِيصَ وَالْعِمَامَةَ زَائِدَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَرَدُّ بَأَنِهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَأَوَّلَى مَا يُحْتَجُّ بِهِ لِإِثْبَاتِ الْقَمِيصِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ مَوْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى ابْنَهُ قَمِيصَهُ لِيَكْفَنَهُ فِيهِ بَعْدَ مَا طَلَبَهُ، فَكَفَّنَهُ فِيهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَيُؤَافِقُهُ أَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَخْرُجِ ههنا.

(١) الرداء.

(٢) ولا يتنظر بدفته إلى شيء آخر.

(٣) في نسخة: يجعل.

(٤) قوله: أحب إلينا من أن يؤزر، يعني أن إزار الميت ليس كإزار الحي ولا يؤزر كما يؤزر الحي على ما يفيد ظاهراً أثر ابن عمرو، بل يجعل الإزار كاللفافة، ويُسَطُّ وَيُلَفُّ الميت فيهما.

(٥) قوله: أن ينقص... إلخ، يشير إلى أن النقصان من الثلاثة إلى ثوبين لا بأس به لقول أبي بكر الصديق: اغسلوا ثوبَي هذين، وكفّنوني فيهما. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمَالِكُ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمْ، وَأَخْرَجَ الْأَثَمَةُ السَّيِّدِيُّ فِي حَدِيثِ

كفنه من ثوبين إلا من ضرورة^(١)، وهو قول أبي حنيفة
— رحمه الله — .

٣ — (باب المشي بالجنائز والمشي معها)

٣٠٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن أبا هريرة قال: أسرعوا
بجنائزكم^(٢) فإنما هو خير^(٣) تقدّمونه^(٤) أو شر^(٥) تلقّونه عن رقابكم .
قال محمد: وبهذا نأخذ، السرعة^(٦) بها أحبّ إلينا من الإبطاء،
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= المَحْرَم الذي وقصته راحلته فمات، قال رسول الله: كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ وَلَا تَحْمَرُوا
وَجْهَهُ، الحديث. وأما الزيادة على الثلاثة فعند كثير من أصحابنا والشافعية لا يُكره
بشرط أن يكون وتراً لأن ابن عمر كفن ابناً له في خمسة أثواب: قميص وعمامة
وثلاث لفائف، رواه البيهقي. لكن الأفضل هو الاقتصار على الثلاث ذكره في «ضياء
الساري».

(١) قوله: إلا من ضرورة، لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد
لم يترك إلا بردة^(١)، فكُفّن فيه، أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما.

(٢) أي بتجهيز ميتكم ودفنه أو بالتعجيل في المشي به.

(٣) أي صاحب خير أو أريد به المبالغة.

(٤) وفي بعض النسخ تقدمونه إليه، أي إلى خير فهو خير له.

(٥) أي إلى شرّه في قبره.

(٦) قوله: السرعة، المعتدلة من غير أن يُقضي إلى العُدو، لما أخرجه =

(١) كفاية الثوب الواحد عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة كما صرح به أهل فروعههم،
والجمهور على أن الثوب الواحد ينبغي أن يكون ساتراً لجميع البدن، أوجز المسالك
٢٠٩/٤.

٣٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، قال^(١): كان

أبو داود والترمذي من حديث ابن مسعود قال: سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنائز؟ قال: ما دون الخب^(١) فإن يك خيراً عجّلتموه وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار. ولأبي داود والحاكم من حديث أبي بكرة: لقد رأيتنا مع رسول الله وإنا لنكاد أن نرمل بها رملاً. ولابن ماجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى: عليكم بالقصد في جنائزكم إذا مشيتم. ورواه البيهقي ثم أخرج عنه من قوله: إذا انطلقتم بجنازتي فأسرعوا بالمشي. وقال: هذا يدل على أن المراد كراهة شدة الإسراع.

(١) قوله: قال كان... إلى آخره، قال الحافظ في: «التلخيص الحبير»: روى أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز، قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عينة وهم. وقال الترمذي: أهل الحديث يرون المرسل أصح، قاله ابن المبارك، قال: وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز، قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائز، قال الترمذي: ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عينة، ثم روى عن ابن المبارك أنه قال: أرى ابن جريج أخذه عن ابن عينة وقال النسائي: واصله خطأ، والصواب مرسل، وقال أحمد: نا حجاج قرأت على ابن جريج، نا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم أن ابن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز. وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها، قال عبد الله: قال أبي ما معناه: القائل: وقد كان إلى آخره: هو الزهري، وحديث سالم فعل ابن عمر، واختار البيهقي ترجيح الموصول لأنه من رواية ابن عينة، وهو ثقة، حافظ. وعن ابن المديني قال: قلت لابن عينة: يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث، فقال: حدثني الزهري مراراً لست أحصيته سمعته من فيه عن سالم عن أبيه.

قلت: هذا لا ينفي عنه الوهم لأنه ضبط أنه سمعه عن سالم عن أبيه والأمر =

(١) في الأصل: «الجنب»، وهو خطأ.

رسول الله ﷺ يمشي أمام^(١) الجنازة، والخلفاء^(٢) هلُمَّ جرًّا وابن عمر^(٣).

٣٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا محمد بن المنكدر، عن ربيعة^(٤) بن عبد الله بن هدير^(٥): أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام جنازة زينب^(٦) بنت جحش.

قال محمد: المشي أمامها حسن، والمشي خلفها أفضل^(٧)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= كذلك إلا أن فيه إدراجاً لعل الزهريّ أدمجه أو حدّث به ابن عيينة وفصله لغيره وقد أوضحته في «المدرج» بأنم من هذا.

(١) أي قدّامها لأنه شفيع لها.

(٢) أي واحداً بعد واحد في حين خلافته.

(٣) أي عبد الله بن عمر أيضاً كان يمشي أمامها وكان من أشد الناس أتباعاً للسنة.

(٤) ذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ٩٣، كذا قاله الزرقاني.

(٥) بالتصغير.

(٦) الأسدية أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين عند ابن إسحاق، وقيل إحدى وعشرين وكانت أول أمهات المؤمنين موتاً، قاله الزرقاني.

(٧) قوله: أفضل، اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنازة وخلفها وشمالها وجنوبها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب، الأول (١): التخيير من دون أفضلية مشي على مشي وهو قول الثوريّ وإليه مائل البخاري، ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، وسنده قول أنس: إنما أنتم مشيعون فامشوا بين يديها وخلفها وعن يمينها وشمالها، علّقه البخاري في صحيحه، ووصله =

٤ - (باب الميت لا يُتَّبَعُ بنارٍ

بعد موته أو مَجْمَرَةٍ في جنازته)

٣٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري :

= عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في كتاب «الجناز» له . والثاني (٢) : أن أمام الجنازة أفضل في حق الماشي وخلفها أفضل للراكب، وهو مذهب أحمد ذكره الزيلعي واستدل له بحديث المغيرة مرفوعاً: الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي أمامها قريباً عنها أو عن يمينها أو يسارها. أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم وقال: على شرط البخاري، قال الزيلعي: وفي سنده اضطراب ومته أيضاً، والثالث (٣): مذهب الشافعي ومالك - وهو قول الجمهور قاله ابن حجر - أن المشي أمامها أفضل، والمستند لهم حديث الزهري وغيره، والرابع (٤): مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما وهو أن المشي خلفها أفضل، ويؤيده آثار وأخبار، فأخرج سعيد بن منصور والطحاوي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبزي قال: كنت في جنازة وأبوبكر يمشي أمامها وكذا عمر، وعلي يمشي خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنازة فقال: لقد علما أن المشي خلفها أفضل، إن فضل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ، ولكنهما أحببنا أن يسيرا على الناس. وإسناده حسن، وهو موقوف في حكم المرفوع ذكره ابن حجر في الفتح، وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له: كن خلف الجنازة فإن أمامها للملائكة وخلفها لبني آدم^(١). وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: الجنازة متبوعة وليس معها من تقدمها. وسنده متكلم فيه. وفي الباب آثار وأخبار أخر مبسوطه في «شرح معاني الآثار»، و«نصب الراية».

(١) قال النيموي: إسناده حسن. أوجز المسالك ٢١٢/٤

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ^(١) نَهَى^(٢) أَنْ يُتَّبَعَ بِنَارٍ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ بِمِجْمَرَةٍ^(٣) فِي جَنَازَتِهِ .
قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٥ - (باب القيام للجنازة)

٣٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى^(٤) بن سعيد، عن
واقد^(٥) بن سعد بن معاذ الأنصاري، عن نافع^(٦) بن جبير بن مطعم،
عن معوذ^(٧) بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أَنَّ
رسول الله ﷺ كان^(٨)

(١) كذا أوصى عمران بن حصين وأبو سعيد وأسماء بنت أبي بكر، قال ابن
عبد البر: جاء النهي عن ذلك من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٢) لما فيه من التفاؤل لأنه من فعل النصارى^(١).

(٣) بكسر الميم : المبخرة والمدخنة، وقيل : المجرم كمثير يحذف الهاء ما
يخربه من عود وغيره ، وهو لغة في المجرمة.

(٤) في الإسناد أربعة من التابعين .

(٥) ثقة، روى له مسلم والثلاثة، مات سنة ١٢٠، كذا ذكره الزرقاني، كذا
يسمى أيضاً، قال ابن عبد البر: سائر الرواة يقولون عن واقد بن عمرو بن سعد بن
معاذ.

(٦) ثقة من رجال الجميع، مات سنة ٩٩ ذكره الزرقاني .

(٧) بكسر الواو المشددة.

(٨) قوله : كان يقوم، وأمر بذلك أيضاً كما صح من حديث عامر وأبي سعيد =

(١) انظر: أوجز المسالك ٢١٣/٤

يقوم^(١) في الجنائز، ثم جلس^(٢) بعد.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى^(٣) القيام للجنائز، كان^(٤) هذا شيئاً فترك، وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله.

= وأبي هريرة، وفي الصحيحين عن جابر: مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقمنا، فقلنا: إنها جنازة يهودي فقال: إذا رأيتم الجنائز فقوموا. زاد مسلم: إن الموت فزع، وفي الصحيحين عن سهل بن حنيف قال ﷺ: أليست نفساً؟ وللحاكم عن أنس وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما قمنا للملائكة. ولأحمد وابن حبان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا إعظاماً للذي يقبض النفوس. وأما ما رواه أحمد عن الحسن بن علي: إنما قام رسول الله تأذياً بريح اليهودي، فلا يعارض الأخبار الأولى لأن أسانيد لا تقادم تلك في الصحة، ولأن هذا التعليل فهمه الراوي والتعليل السابق لفظه ﷺ.

(١) أي إذا رآها.

(٢) أي استمر جلوسه بعد ذلك، فلم يكن يقوم لها إلا إذا أراد أن يشيعها أو يصلي عليها.

(٣) أي لا نرى بقاء مشروعته.

(٤) أي القيام للجنائز كان شيئاً مشروعاً فترك.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومالك وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه، ورؤي ذلك عن عليّ والحسن بن عليّ وعلقمة والأسود والنخعي ونافع بن جبير، وقال أحمد: إن قام لم أعبه، وإن لم يقم فلا بأس به، ومذهب جماعة أنه مشروع ليس بمنسوخ، وممن رأى ذلك أبو مسعود وأبو سعيد وسهل بن حنيف وسالم بن عبد الله، كذا ذكره الحازمي في «كتاب الاعتبار»، وذكر ابن حزم وغيره أن الجمع بأن الأمر بالقيام للندب وتركه لبيان الجواز أولى من دعوى النسخ. وردّ بأن الذي فهمه علي هو الترك مطلقاً،

٦ - (باب الصلاة على الميت والدعاء)

٣١٠ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد^(١) المقبري، عن أبيه^(٢):
أنه سأل أبا هريرة كيف يصلي على الجنازة، فقال: أنا لعمر الله^(٣)
أخبرك، أتبعها^(٤) من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحمدت^(٥) الله
وصليت^(٦) على نبيه، ثم قلت^(٧):

ويشهد له حديث عبادة: كان رسول الله ﷺ يقوم للجنازة فمر به جبر من اليهود،
وقال: هكذا نفعل، فقال اجلسوا فخالقوهم. أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا
النسائي، وورد في رواية الطحاوي والحازمي عن علي أن رسول الله ﷺ كان يقوم
لها حين يشبه بأهل الكتاب، فلما نُسِخ ذلك تركه، ونهى عنه^(١). وفي الباب آثار
وأخبار تدل على أن الآخر من فعل رسول الله ﷺ كان هو ترك القيام.

(١) وليحيى: مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه.

(٢) قوله: عن أبيه، اسمه كيسان بن سعيد المقبري المدني أبو سعيد مولى
أم شريك، ثقة، ثبت، مات سنة ١٠٠، وابنه سعيد أبو سعد المقبري المدني،
ثقة، مات في حدود العشرين أو قبلها، أو بعدها، كذا في «التقريب».

(٣) أي حياته.

(٤) بالتشديد وكسر الموحدة ويخفف فيفتح، قوله أتبعها، أي أشيعها من
عند أهلها أو من محلها.

(٥) فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلاتها.

(٦) بعد التكبيرة الثانية.

(٧) بعد الثالثة.

(١) ذهب الجمهور إلى أنه نُسِخ وذهب جماعة من السلف إلى أنه لم ينسخ، الكوكب الدرري
١٩٢/٢.

اللهم، عبدك^(١) وابن عبدك وابن أمتك^(٢)، كان^(٣) يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسولك وأنت أعلم به، إن كان مُحسناً فزِدْ^(٤) في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز^(٥) عنه، اللهم لا تحرمنا^(٦) أجره^(٧) ولا تفتِنَّا^(٨) بعده.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قراءة^(٨) على الجنازة،

(١) أي يا الله هذا عبدك.

(٢) أي جاريتك، والمراد بهما أبواه.

(٣) في دار الدنيا.

(٤) أي زد في ثواب حسنة.

(٥) أي اغفر ما صدر منه.

(٦) أي لاتجعلنا محرومين من مثوباته.

(٧) أي أجر الصلاة عليه وشهود الجنازة، أو أجر المصيبة بموته.

(٨) أي بما يشغلنا عنك.

(٩) قوله: لا قراءة... إلى آخره، أقول: يحتمل أن يكون نفيًا للمشروعية

المطلقة، فيكون إشارة إلى الكراهة وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين حيث قالوا: يكره قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة، وقالوا: لو قرأها بنية الدعاء لا بأس به،

ويحتمل أن يكون نفيًا للزومه، فلا يكون فيه نفي الجواز، وإليه مال حسن

الشرُّبَلَالِي من متأخري أصحابنا حيث صنف رسالة سَمَّاها بـ «النظم المستطاب

لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأَم الكتاب» وردَّ فيها على من ذكر الكراهة بدلائل

شافية وهذا هو الأولى لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فأخرج الشافعي عن

جابر: أن رسول الله ﷺ كَبُرَ على الميت أربعاً قرأ بأَم القرآن بعد التكبيرة الأولى،

ورواه الحاكم من طريقه. وروى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس أن

رسول الله ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب. وفي إسناده إبراهيم بن عثمان =

أبو شيبَةَ الواسطي، وهو ضعيف جداً. وللبخاري والنسائي والترمذي والحاكم وابن حبان: أن ابن عباس قرأ في صلاة الجنازة بفاتحة الكتاب وقال: إنها سنة فهذا يؤيد رواية ابن أبي شيبة، ورواه أبو يعلى وزاد وسورة، قال البيهقي: هذه الزيادة غير محفوظة، ولابن ماجه من حديث أم شريك: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب، وفي سنده ضعف يسير، كذا قال ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الوجيز» للرافعي. وأخرج عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: السنة في صلاة الجنازة أن يكبر، ثم يقرأ بأم القرآن، ثم يصلي على النبي، ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» إسناده صحيح. وروى سعيد بن منصور وابن المنذر: كان ابن مسعود يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب، وعن مجاهد قال: سألت ثمانية عشر صحابياً، فقالوا: يقرأ، رواه الأثرم. ذكره الشُّرْبُلَالِي نقلاً عن أستاذه عن قاسم بن قطلوبغا، وممن كان لا يقرأ الفاتحة أبو هريرة كما يشهد له حديث أبي سعيد المقبري عنه، وابن عمر كما أخرجه مالك عن نافع. ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمُسَوِّد بن مخزومة مشروعاتها، ونقل ابن الضياء في «شرح المجمع» عن ابن بطال أنه نقل عدم القراءة عن علي وعمر وابن عمر وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاؤس وابن المسيب وابن سيرين وابن جبير والشعبي والحكم وغيرهم، وبالعجالة الأمر بين الصحابة مختلف ونفس القراءة ثابت فلا سبيل إلى الحكم بالكراهة بل غاية الأمر أن لا يكون لازماً^(١).

(١) قال شيخنا في لامع الدراري ٤/٤٣٦: تأويل ما روى جابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل البناء لا على سبيل القراءة، وذلك ليس بمكروه عندنا، ويسط فيه الآثار الدالة على ترك القراءة في «الأوجز» فارجع إليه لو شئت التفصيل.

وقال الطحاوي: ولعل من قرأ من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة، وقال ابن الهمام: لا يقرأ الفاتحة إلا بنية البناء، ولم يثبت القراءة عن رسول الله ﷺ، كذا قال القاري في «مفتاح المفاتيح» ٤/٤٧.

وهو قول^(١) أبي حنيفة رحمه الله .

٣١١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا صَلَّى على جنازة سَلَّمَ حتى يُسمع من يليه^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، يسلم عن يمينه ويساره، ويُسمع من يليه، وهو قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله .

٣١٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صَلَّيْتَا^(٤) لوقتتهما^(٥).

قال محمد: وبهذا نأخذ لا بأس بالصلاة على الجنازة في

(١) وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق بلزومها، واختار بعض الشافعية الاستحباب، كذا في «ضياء الساري».

(٢) أي من يَقْرُبُهُ من أهل الصفِّ الأول.

(٣) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك في رواية والأوزاعي وابن سيرين، وكذلك كان يفعل أبو هريرة، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة وابن جبير والنخعي يُسِرُّونه، وبه قال الشافعي ومالك في رواية، كذا قال الزرقاني .

(٤) قال الباجي: أي لوقت الصلاتين المختار، وهو في العصر إلى الاصفرار، وفي الصبح إلى الإسفار.

(٥) قوله: لوقتتهما، مقتضاه أنهما إذا أُخِّرَتَا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليهما، ويبيِّن ذلك ما رواه مالك عن محمد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أُتِيَ بجنازة بعد صلاة الصبح بغُلَس: إمَّا أن تُصَلَّوْا عليها وإمَّا أن تتركوها حتى ترتفع الشمس. فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها، لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها. وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق، كذا في «فتح الباري».

تَيْنِكَ^(١) الساعتين ما لم تطلع^(٢) الشمس، أو تتغير الشمس بصفرة للمغيب^(٣)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

٧ - (باب الصلاة على الجنائز في المسجد)^(٤)

٣١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه قال: ما صَلَّيَ^(٥) على عمر إلا في المسجد^(٦).

(١) أي بعد الصبح وبعد العصر.

(٢) هذا إذا أحضرت الجنائز قبلهما، وأما إذا حضرت عندهما فيجوز الصلاة عليهما.

(٣) أي الغيبوبة والغروب.

(٤) أي المسجد الذي لم يُجعل لصلاتها.

(٥) قوله: ما صَلَّيَ على عمر إلا في المسجد، به أخذ الشافعي^(١) وغيره، ويؤيدهم ما أخرجه ابن أبي شيبة أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن صُهيياً صلى على عمر في المسجد، ووُضعت الجنائز تجاه المنبر. وأخرج مالك في «الموطأ» عن عائشة أنها أمرت أن يَمَرَ عليها بجنائز سعد بن أبي وقاص في المسجد، لتدعوه، فأنكر الناس ذلك عليها، فقالت: ما أسرع الناس؟ ما صَلَّى رسول الله على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد، وفي رواية لمسلم: على ابني بيضاء سهيل وأخيه. وأخرج عبد الرزاق عن هشام بن عروة: أنه رأى رجلاً يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ والله ما صَلَّى على أبي بكر إلا في المسجد.

(٦) أي مسجد المدينة.

(١) وأحمد، وكرهها الحنفية، ومالك في المشهور عنه. الكوكب الدرّي ١٨٧/٢.

قال محمد: لا يُصَلَّى^(١) على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة^(٢). وموضع الجنازة بالمدينة خارج^(٣) من المسجد^(٤) وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنازة فيه.

(١) أي كُرِهَت الصلاة عليها فيه كراهة تحريم في رواية، وتنزيه في رواية وهو أولى.

(٢) قوله: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له. أخرجه أبو داود، ولفظ ابن ماجه: فليس له شيء، وفي سنده صالح مولى التوأمة تكلموا فيه، وعدوا هذا الخبر من تفرداته وغرائبها كما بسطه الزيلعي وغيره، وذكر الطحاوي بعد إخراج حديث عائشة وحديث أبي هريرة ما محصّله: أنه لما اختلفت الأخبار في ذلك رأينا هل يوجد هناك آخر الأمرين فرأينا أن الناس أنكروا على عائشة حين أمرت لإدخال جنازة سعد في المسجد فدل ذلك على أنه صار مرتفعاً منسوخاً وفي المقام أبحاث وأنظار لا يتحملها المقام.

(٣) قوله: خارج من المسجد، قال قاسم بن قطلوبغا في فتاواه بعد نقل كلام محمد هذا: أفاد محمد أن عمل رسول الله كان على خلاف ما وقع من الصلاة على عمر، فيحمل على أنه كان لعذر، وبه قال في «المحيط»، ولفظه: ولا تُقام فيه أي في المسجد غيرها إلا لعذر، وهذا تأويل الصلاة على عمر أنه كان لعذر، وهو خوف الفتنة والصد عن الدفن. انتهى.

(٤) يشير إلى أنه لو جازت الصلاة على الجنازة في المساجد لما احتيج إلى جعل مصلى على جنة لها خارج المسجد.

٨ - (باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه

أو يغسله هل ينقض ذلك وضوءه؟^(١))

٣١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عمرَ حنط^(٢) ابناً^(٣)

لسعيد بن زيد وحَمَلَه^(٤) ثم دخل المسجد^(٥) فصلى ولم يتوضأ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا وضوء^(٦) على من حمل جنازة ولا

من حنط ميتاً أو كَفَّنَه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) أي وضوء الحامل ونحوه.

(٢) قوله: حنط، يقال: حنط الميت بالحنوط تحنيطاً، والحنوط - بفتح

الحاء المهملة فنون - : أخلاط من طيب تُجمع للميت خاصة، كذا قال القاري.

(٣) اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر في «الفتح».

(٤) أي حمل جنازته.

(٥) أي المسجد المعد للجنازة، أو مسجد المدينة وغيرها.

(٦) قوله: لا وضوء... إلى آخره، قال القاري: فما أخرجه أبو داود

وابن ماجه وابن حبان عن أبي هريرة: «من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله

فليتوضأ» محمول على الاحتياط أو على من لا يكون له طهارة ليكون مستعداً

للصلاة. انتهى.

أقول: الاحتمال الثاني مما يردّه صريح ألفاظ بعض الطرق فالأولى هو الحمل

على النذب^(١) كما ذكرناه.

(١) وهذا عند الجمهور منهم الأئمة الثلاثة في المرجح عنهم، وكذلك الحنفية خروجاً عن

المخلاف، الكوكب الدري ١٧٣/٢.

٩ - (باب الرجل تدركه الصلاة

على الجنائزة وهو على غير وضوء^(١))

٣١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يصلي^(٢) الرجل على جنازة إلا وهو^(٣) طاهر^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يصلي على الجنائزة إلا طاهر، فإن فاجأته^(٥) وهو على غير طهور^(٦) تيمم^(٧)، وصلى عليها وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: غير وضوء، اتفقوا على أن من شرط صحة صلاة الجنائزة الطهارة، وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري: تجوز بغير طهارة، كذا ذكره القاري.

(٢) خبر بمعنى النهي، أو نهى على لغة.

(٣) قوله: إلا وهو طاهر، لحديث: لا يقبل الله الصلاة بغير طهور. وسُمِّيَ الصلاة على الجنائزة صلاةً في نحو قوله: صلوا على صاحبكم، وقوله في النجاشي: فصلوا عليه.

(٤) أي من الحدث الأصغر والكبير.

(٥) أي أدركته فجاءة.

(٦) إلا الولي ومن ينتظر له فيها، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي «الهداية»: هو الصحيح، وظاهر الرواية جواز التيمم للولي أيضاً.

(٧) قوله: تيمم، أي إذا خاف فواتها لتوضأ، وبه قال عطاء ومسلم والزهري والنخعي وربيعة والليث، حكاه ابن المنذر. وهي رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي، وسنده ضعيف، وروى عن الحسن البصري أنه سئل عن الرجل في الجنائزة على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ تفوته؟ =

١٠ - (باب الصلاة على الميت بعدما يُدفن)

٣١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب^(١): أن رسول الله ﷺ نعى^(٢) النجاشي^(٣) في اليوم الذي

= قال: يَتِيَمُّ وَيَصَلِّي^(١)، رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد، عن كثير بن شظير عنه، وروى عنه أنه قال: لا يَتِيَمُّ ولا يَصَلِّي إِلَّا على طهر، رواه ابن أبي شيبة عن حفص، عن الأشعث عنه، كذا في «فتح الباري». والحديث المرفوع الذي أشار إليه هو ما أخرجه ابن عدي من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع، عن معافى بن عمران، عن مغيرة بن زياد، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إذا فاجأتك الجنازة وأنت على غير وضوء فتيمم، قال ابن عدي: هذا مرفوعاً غير محفوظ، والحديث موقوف على ابن عباس، وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال أحمد: مغيرة بن زياد ضعيف، حدث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكر، وقد أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي والنسائي في كتاب «الكنى» موقوفاً من قول ابن عباس، ذكره الزُّبَيْلِيُّ.

(١) في نسخة عن أبي هريرة.

(٢) أخبر بموته.

(٣) قوله: نعى النجاشي^(٢)، هو من سادات التابعين أسلم ولم يهاجر، =

(١) قال ابن رشد: اتفق الأكثر على أن من شرطها الطهارة كما اتفق جميعهم على أن من شرطها القبلة، واختلفوا في جواز التيمم لها إذا خيف فواتها، فقال قوم: يَتِيَمُّ وَيَصَلِّي لها إذا خاف الفوات وبه قال أبو حنيفة وسفيان والأوزاعي وجماعة، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يصلي عليها بتيمم، بداية المجتهد ٢٤٣/١.

(٢) واختلفوا في أن النجاشي هذا، هو الذي أرسل إليه رسول الله ﷺ كتابه أو غيره؟ قال ابن القيم: بَعَثَ سِتَّةَ نَفَرٍ في يوم واحد في المحرم سنة سبع فأولهم عمرو بن أمية الضمري بعثه إلى النجاشي فعظم كتاب النبي ﷺ ثم أسلم وصلى عليه النبي ﷺ يوم مات بالمدينة وهو بالحبشة، انظر أوجز المسالك ٢١٧/٤.

مات فيه، فخرج بهم^(١) إلى المصلّى^(٢)، فصَفَّ^(٣) بهم وكَبَّرَ عليه أربع تكبيرات.

= وهاجر المسلمون إليه إلى الحبشة مرتين وهو يحسن إليهم، وأرسل إليه رسول الله عمرو بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعوه فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه تزويجه بأُم حبيبة، فأخذ الكتاب ووضعه على عينيه وأسلم وزوجه أُم حبيبة، وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي ﷺ فصار يُلغز به فيقال: صحابي كثير الحديث أسلم على يد تابعي، كذا في «ضياء الساري». وفي «شرح القاري»: النجاشي بفتح النون وتكسر ويتشديد التحتية في الآخر وتخفف اسم لملك الحبشة كما يقال كسرى وقصر لمن ملك الفرس والروم، وكان اسمه أصحمة، وكان نعيه في رجب سنة تسع.

(١) أي بأصحابه.

(٢) قوله: إلى المصلّى، مكان بيطحان، فقوله في رواية ابن ماجه: فخرج وأصحابه إلى البقيع أي بقيع بطحان، أو المراد بالمصلّى موضع مُعَدَّ للجنازات ببيع الغرقد غير مصلّى العيدين، والأول أظهر قاله الحافظ. وفي الصحيحين عن جابر: قال رسول الله: قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهلّم فصلوا عليه. وللبخاري فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة. ولمسلم: مات عبد الله الصالح أصحمة، كذا في شرح الزرقاني.

(٣) قوله: فصَفَّ بهم، قال الزرقاني: فيه أن للصفوف تأثيراً ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه ﷺ عدد كثير والمصلّى فضاء لا يضيق بهم لو صفوا فيه صفاً واحداً ومع ذلك صفَّهم، وفيه الصلاة على الميت الغائب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر السلف، وقال الحنفية والمالكية: لا تُشرع، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وأنهم قالوا: ذلك خصوصية له ﷺ، قال: ودلائل الخصوصية واضحة لأنه - والله أعلم - أحضر روحه أوفعت جنازته حتى شاهدها، وقول ابن دقيق العيد: يحتاج إلى نقل، تُعَقَّبُ بأن الاحتمال كافٍ في مثل هذا من جهة المانع، ويؤيده =

٣١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره^(١) أن مسكينة^(٢) مَرِضَتْ، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَرَضِهَا، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ الْمَسَاكِينَ وَيَسْأَلُ^(٣) عَنْهُمْ، قَالَ^(٤): فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا مَاتَتْ فَأَذْنُونِي^(٥).....

= ما ذكره الواحدي بلا إسناد عن ابن عباس: كُشِفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ سِرِّيرِ النُّجَاشِيِّ حَتَّى رَأَاهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَلاِبْنَ حَبَّانَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ: فَقَامُوا وَصَفُّوا خَلْفَهُ وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ إِلَّا أَنَّ جَنَازَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ. وَلَأَبِي عَوَّانَةَ عَنْ عِمْرَانَ: فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ وَنَحْنُ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّ الْجَنَازَةَ قُدَّامَنَا. وَأُجِيبَ أَيْضًا بِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالنُّجَاشِيِّ لِإِشَاعَةِ أَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا إِذْ لَمْ يَأْتِ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى مَيْتِ غَائِبٍ غَيْرِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاتِهِ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ فَجَاءَ مِنْ طَرُقٍ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، وَعَلَى تَسْلِيمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْحُجَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ طَرُقِهِ، دُفِعَ بِمَا وَرَدَ أَنَّهُ رُفِعَتْ لَهُ الْحُجُبُ حَتَّى شَاهَدَ جَنَازَتَهُ.

(١) قوله: أخبره، قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في إرسال هذا الحديث، وقد وصله موسى بن محمد بن إبراهيم القرشي عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه، وموسى متروك، وقد روى سفيان بن حسين، عن ابن شهاب، عن أبي أمامة، عن أبيه أخرجه ابن أبي شيبة وهو حديث مسند متصل صحيح، وروي من وجوه كثيرة عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وأنس.

(٢) وفي حديث أبي هريرة: كانت امرأة سوداء تنقي المسجد من الأذى، وفي لفظ: تَقُمُ - مكان تنقي - أخرجه الشيخان وغيرهما.

(٣) لمزيد تواضعه وحسن خلقه.

(٤) أي أبو أمامة.

(٥) أي فأعلموني بموتها أو بحضور جنازتها.

بها^(١)، قال: فأُتي بجنائزتها ليلاً^(٢)، فكرهوا^(٣)، ففكرهوا^(٤) أن يؤذّنوا رسول الله ﷺ بالليل فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبر^(٥) بالذي كان^(٦) من شأنها، فقال رسول الله ﷺ: ألم أمركم أن تؤذّنوني؟ فقالوا^(٧): يا رسول الله كرهنا^(٨) أن نخرجك ليلاً أو^(٩) نوقظك،

(١) بشهود جنازتها والاستغفار لها.

(٢) قوله: ليلاً، لجوازه^(١) وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليعتبر من يحضرها من دون مشقة ولا تكلف.

(٣) ولابن أبي شيبة: فأتوه ليؤذّنوه فوجدوه نائماً وقد ذهب الليل.

(٤) قوله: فكرهوا، إجلالاً له لأنه كان لا يُوقظ لأنه لا يُدرى ما يحدث له في نومه. زاد ابن أبي شيبة: وتخوفوا عليه ظلمة الليل وهوام الأرض.

(٥) لابن أبي شيبة: فلما أصبح سأل عنها.

(٦) أي موتها ودفنها.

(٧) في حديث بريدة عند البيهقي: أن الذي أجابه عن سؤاله أبو بكر.

(٨) قوله: كرهنا... إلى آخره، زاد في حديث عامر بن ربيعة: فقال

رسول الله ﷺ: فلا تفعلوا، ادعوني لجنازكم، أخرجه ابن ماجه. وفي حديث يزيد بن ثابت قال: فلا تفعلوا، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا أذنتموني به فإن صلاتي عليه له رحمة، أخرجه أحمد.

(٩) شك من الراوي.

(١) قال العيني: ذهب الحسن البصري وسعيد بن المسيب وقتادة وأحمد في رواية إلى كراهة دفن الميت بالليل لرواية، وقال ابن حزم: لا يجوز أن يُدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة، وكل من دفن ليلاً منه ﷺ ومن أزواجه وأصحابه رضي الله عنهم، فإنما ذلك لضرورة أوجب ذلك... وذهب النخعي والثوري وعطاء وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الأصح وإسحاق وغيرهم إلى أن دفن الميت بالليل يجوز. اهـ. عمدة القاري ١٥٠/٧.

قال (١): فخرج رسول الله ﷺ حتى صفَّ بالناس على قبرها فصلى على قبرها (٢) فكبر أربع تكبيرات (٣).....

(١) أي أبو أمانة.

(٢) قوله: فصلى على قبرها، قال الإمام أحمد: رُويت الصلاة على القبر من النبي ﷺ من ستة وجوه حسان. قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيده في «تمهيده» من حديث سهل بن حنيف، وأبي هريرة وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت الخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر، وحديث الحصين بن وَخُوح صلاته ﷺ على قبر طلحة بن البراء، وحديث أبي أمانة بن ثعلبة أنه ﷺ رجع من بدر وقد تُوفيت أم أبي أمانة فصلى عليها، وحديث أنس أنه صلى على امرأة بعد ما دُفنت، وهو محتمل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريد عند البيهقي وسماها محجنة.

(٣) قوله: أربع تكبيرات، هو المأثور عن عمر والحسن والحسين وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وصهيب بن سنان وأبي بن كعب والبراء بن عازب وأبي هريرة وعقبة بن عامر، وهو مذهب محمد بن الحنفية والشَّعْبِيّ وعلقمة وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن علي بن حسين والثوري وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وغيرهم. وروي عن ابن مسعود وزيد بن أرقم وحذيفة خمس تكبيرات، وروي عن علي ست تكبيرات، وروي عن زُرَّ بن حبیش سبع، وروي عن أنس وجابر ثلاث تكبيرات، كذا في «الاعتبار» للحازمي - رحمه الله - . وقد اختلفت الأخبار المرفوعة في ذلك والأمر واسع، لكن ثبت من طرق كثيرة أن آخر ما كبر على الجنازة كان أربعاً. ولهذا أخذ به أكثر الصحابة، وروى محمد في «الآثار» عن النخعي أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً وستاً وأربعاً حتى قبض النبي، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر، ثم وُلِّي عمر فقال لهم: إنكم معشر أصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم، والناس حديثو عهد =

قال محمد: وبهذا نأخذ التكبير على الجنابة أربع تكبيرات ولا ينبغي^(١) أن يصلي^(٢) على جنازة قد صلي عليها^(٣)، وليس^(٤)

= بالجاهلية فأجمع رأيهم أن ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي ﷺ فيأخذون به، ويرفضون ما سواه، فنظروا فوجدوا آخر ما كبر أربعاً^(١).

(١) لأن التنفل به غير مشروع.

(٢) أي أحد من آحاد الأمة.

(٣) قوله: قد صلي عليها، سواء كانت المرة الثانية على القبر أو خارجة. وقد اختلفوا في الصلاة على القبر، فقال بجوازها الجمهور، ومنهم الشافعي وأحمد وابن وهب وابن عبد الحكم ومالك في رواية شاذة. والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة والنخعي وجماعة، وعندهم إن دفن قبل الصلاة شرع وإلا فلا، وأجابوا عن الحديث بأنه من خصائص النبي ﷺ، وردّه ابن حبان بأن ترك إنكاره على من صلي معه على القبر دليل على أنه ليس خاصاً به، وتُعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة، كذا قال ابن عبد البر والزرقاني والعيني وغيرهم، والكلام في هذه المسألة، وفي تكرار الصلاة على الجنابة، وفي الصلاة على الغائب موضع أنظار وأبحاث لا يتحملها المقام.

(٤) قوله: وليس... إلى آخره، لما ورد على ما ذكره بأن النبي ﷺ قد صلي على من صلي عليه أجاب بما حاصله: أنه من خصوصيات النبي ﷺ لأن صلاته على أمته بركة وطهور كما يفيد ما ورد في صحيح مسلم وابن حبان، فصلي على القبر ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم. وفي حديث زيد، فإن صلاتي عليه رحمة. وهذا لا يتحقق في غيره كما أنه صلى على النجاشي مع أنه قد صلي عليه في بلده ومع غيبوبة الجنابة. والكلام بعد موضع نظر فإن إثبات الاختصاص أمر عسير، واحتماله وإن =

(١) قال ابن عبد البر: انعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، أوجز المسالك ٢١٤/٤.

النبي ﷺ في هذا كغيره^(١)، ألا يُرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات^(٢) بالحبشة؟! فصلاة رسول الله ﷺ بركة^(٣) وظهور فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

١١ - (باب ما روي أَنَّ الميْتَ يُعَذَّبُ^(٤) بِبِكَاءِ الْحَيِّ)

٣١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه قال: لا تَبْكُوا^(٥) على موتاكم، فَإِنَّ الميْتَ يُعَذَّبُ^(٦) بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

٣١٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٧)، عن أبيه

= كان كافياً في مقام المنع، لكن لا ينفع في مقام تحقيق المذهب^(١).

(١) بل له خصوصيات.

(٢) ولا شك أنه صَلَّى عليه هناك.

(٣) أي كثيرة الخير.

(٤) في القبر.

(٥) أي بطريق النياحة وإلاً فأصل البكاء من الرحمة.

(٦) قوله: يُعَذَّبُ، قال النووي: نَأَوَّلُهُ الجمهور على من أوصى أن يُبْكى عليه ويناح بعد موته، فَفُذَّتْ وَصِيَّتُهُ، وقالت طائفة: معناه أنه يُعَذَّبُ بِسَمَاعِ بَكَاءِ أَهْلِهِ وَيَرَى لَهُمْ، وإليه ذهب جرير، وَرَجَّحَهُ عِيَاضُ، وقالت عائشة: معناه أن الكافر يُعَذَّبُ فِي حَالِ بَكَاءِ أَهْلِهِ بِذَنْبِهِ لَا بِبِكَائِهِ، قال: والصحيح قول الجمهور.

(٧) ابن محمد بن عمر بن حزم.

(١) انظر أوجز المسالك ٢٢٣/٤.

عن عَمْرَةَ^(١) ابنة عبد الرحمن^(٢) أنها أخبرته أنها سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ و^(٣)ذكر^(٤) لها أن عبد الله بن عمر يقول^(٥): إِنَّ المِيتَ^(٦) يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ، فقالت عائشة:

(١) كانت في حجر عائشة، ماتت قبل مائة أو بعدها، كذا قال السيوطي.

(٢) ابن سعد بن زرارة.

(٣) أي والحال أنه قد ذكر لعائشة.

(٤) قوله: وذكر، زاد ابن عوانة أن ابن عمر لما مات رافع بن خديج قال لهم: لا تبكوا عليه، فإن بكاء الحي على الميت عذاب على الميت، قالت عَمْرَةُ: فسألت عائشة عن ذلك فقالت يرحمه الله إنما مر... الحديث^(١).

(٥) أي عن النبي ﷺ كما في الصحيحين من طريق ابن أبي مُليكة عن ابن عمر.

(٦) قوله: إن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ، اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من حمّله على ظاهره، وإليه مال ابن عمر كما رواه عبد الرزاق أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله: إن رافعاً شيخ كبير، لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وهو ظاهر صنيع عمر، حيث منع صهيماً لما قال وأخاه عند إصابته، وقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: إن الميت يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْحَيِّ. ومنهم من أنكره مطلقاً كما روى أبو يعلى عن أبي هريرة والله لأن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدّت امرأته سَفْهاً وجهلاً فبكت عليه أيعذب هذا الشهيد بذنب هذه السفهية؟ وقالت طائفة: إن الباء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله لا بسببه، ولا يخفى ما فيه من التكلف. وقال جمع: إن الحديث ورد في معهود معين كما تدل عليه رواية عمرة عن عائشة، وقال جمع: إنه مختص بالكافر لرواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري وغيره: والله ما حدثت =

(١) انظر عمدة القاري ٨/٨٢ ولامع الدراري ٤/٤٠٩.

يغفر^(١) الله لابن عمر، أما إنه لم يَكْذِبْ^(٢)، ولكنه قد نسي^(٣) أو أخطأ^(٤)، إنما مرُّ رسول الله ﷺ على جنازة^(٥) يُبْكِي عليها، فقال: إنهم لَيُبْكُون عليها، وإنها لَتُعَذَّب^(٦) في قبرها.

قال محمد: وبقول عائشة رضي الله عنها نأخذ^(٧) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٢ — (باب القبر يُتَّخَذُ مسجداً أو يُصَلَّى^(٨) إليه أو يُتَوَسَّدُ)

٣٢٠ — أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب،

= رسول الله ﷺ إن الله ليعَذَّبُ المؤمن يبكاء أهله عليه، ولكن قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء أهله عليه، وقيل: معنى التعذيب توبيخ الملائكة بما يندبه، كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: الميت يعَذَّبُ يبكاء الحي إذا قالت النائحة واعضداه واناصره، جُذِّدَ الميت، وقيل له أنت عضدها، أنت ناصرها. وروى نحوه ابن ماجه والترمذي، وهو قول حسن مفسر، وهناك أقوال أخر مبسوطة في «فتح الباري»، وغيره.

(١) أي يسامحه فيما ذكر.

(٢) أي في نقله.

(٣) أي سبب وروده.

(٤) في تأويله وحمل الحديث على عمومه.

(٥) وليحيى: على يهودية.

(٦) أي بذنبها ولم ينفعها بكاؤهم عليه.

(٧) أي فإنه مطابق لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^(١).

(٨) بأن يكون القبر أمامه.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: قاتل (١) الله اليهود اتخذوا قبور (٢) أنبيائهم مساجد.

٣٢١ - أخبرنا مالك، قال: بلغني (٣) أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يتوسد (٤) عليها

(١) أي قتلهم أو لعنهم أو عاداهم، قوله: قاتل الله، المعنى أنهم كانوا يسجدون إلى قبورهم ويتعبدون في حضورهم، لكن لما كان هذا بظاهره يشابه عبادة الأوثان استحقوا أن يقال قاتلهم الله، وقيل: معناه النهي عن السجود على قبور الأنبياء، وقيل: النهي عن اتخاذها قبلة يصلى إليها.

(٢) قوله: قبور أنبيائهم، ورد في سنن النسائي أن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً، قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً بشأنهم (١) ويجعلونه قبلة يتوجهون إليها في الصلاة ونحوها واتخذوها أوثاناً، لعنهم ومنع المسلمين من ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح لقصد التبرك لا التعظيم له (٢) ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد، كذا في «زهر المجتبى» للسيوطي.

(٣) بلاغه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي، وفي البخاري عن نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور.

(٤) قوله: كان يتوسد عليها، دلّ فعل علي على جوازه إذ لا مهانة فيه للقبر وصاحبه وروى أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً متكياً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب القبر، كذا في «النهاية»، فالنهي للتنزيه، وعمل عليّ محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه الإهانة، كذا قال القاري.

(١) هكذا في الأصل، والصواب: «لشأنهم».

(٢) قلت: قوله لا التعظيم له: يقال اتخاذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له، انظر سبل السلام ١٥٣/١.

ويضطجع^(١) عليها. قال بشر: يعني^(٢) القبور.

(١) قوله: ويضطجع عليها، ورد في صحيح مسلم وغيره عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً: لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها، وعن أبي هريرة مرفوعاً: لأن يقعد أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر. وأخرج أحمد عن عمرو بن حزم مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور. وبهذه الأخبار وأمثالها أخذ الشافعي والجمهور فقالوا بحرمة الجلوس على القبر أو كراهته، ذكره النووي وغيره، وذكر الطحاوي - بعدما أخرج الروايات السابقة - عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن النهي عن الجلوس محمول على الجلوس للتغوط ونحوه وأما لغير ذلك فلا، وآيده بما ساقه بإسناده إلى زيد بن ثابت أنه قال: إنما نهى النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحديث غائط أو بول. ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة نار، ثم أخرج عن عليّ أنه اضطجع على القبر، وعن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور. وهذا التأويل الذي ذكره من حمل أخبار النهي على الجلوس لحديث قد ذكره مالك أيضاً ظناً، وتعقبوه بأنه تأويل ضعيف أو باطل لا دلالة عليه في الحديث، وأجيب بأن ما ذكره قد ثبت عن زيد بن ثابت، والصحابة أعلم بموارد النصوص، والذي يظهر بالنظر الغائر أن أكثر أخبار النهي مطلقة، لا دلالة فيه على فرد، وما نقل عن زيد يخالفه ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم: رأني النبي ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: لا تؤذ صاحب القبر، وسنده صحيح، فإنه صريح في أن العلة للنهي هو تأذي الميت، غاية ما في الباب أن يكون الجلوس لحديث أشد وأغلظ، والجلوس لغيره والتوسّد ونحوه أخف^(١)، وأما فعل عليّ وابن عمر فيحمل على بيان الجواز.

(٢) أي يريد بضمير عليها.

(١) الأولى أن يُحمل من هذه الأحاديث ما فيه التغليظ على الجلوس للحديث فإنه يحرم وما لا تغليظ فيه على الجلوس المطلق فإنه مكروه، وهذا التفصيل حسن، قاله أبو الطيب، كذا في الكوكب الدرّي ١٩٦/٢.

(كتاب الزكاة^(١))

١ - (باب زكاة المال)

٣٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٢) الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول: هذا^(٣) شهر

(١) قوله: الزكاة، هو لغة النماء والتطهير، وشرعاً إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه، وفُرضت بعد الهجرة، فقل: في السنة الثانية، وقيل: في الأولى، وجزم ابن الأثير بأنه في التاسعة، وادعى ابن حزم أنه قبل الهجرة، وفيهما نظر بيته في «فتح الباري»^(١).

(٢) في نسخة: أخبرني.

(٣) قوله: هذا شهر، قيل: الإشارة لرجب وإنه محمول على أنه كان تمام حول المال، لكنه يحتاج إلى نقل، ففي رواية البيهقي عن الزهري: ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله عنه، كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: هذا إشارة إلى أحد الأشهر المعروفة عندهم، أو إلى شهر فرض فيه. انتهى. وفي «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» للمحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الشهير بابن رجب الدمشقي الحنبلي المحدث: قد اعتاد أهل هذه البلاد إخراج الزكاة في شهر رجب، ولا أصل لذلك في السنة ولا عُرف عن أحد من السلف، ولكن روي عن عثمان أنه خطب الناس على المنبر، فقال: إن هذا شهرُ زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، وليزك ما بقي، خرَّجه مالك، وقد قيل: إن ذلك الشهر الذي كانوا يُخرجون فيه زكاتهم^(٢) نُسي =

(١) راجع للتفصيل فتح الباري ٢١١/٣.

(٢) كما في لطائف المعارف ص ١٢٥، وفي الأصل: «زكاته»، وهو تحريف.

زكاتكم، فمن كان عليه دَيْن فليؤدِّ دَيْنَه حتى تحصل ^(١) أموالكم فتؤدوا منها ^(٢) الزكاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان عليه دَيْن وله مال فليدفع دَيْنَه من ماله، فإن بقي بعد ذلك ^(٣) ما ^(٤) تجب فيه الزكاة ففيه زكاة، وتلك ^(٥) مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً، وإن كان الذي

= فلم يُعرف، وقيل: بل كان شهر المحرم لأنه رأس الحول، وقيل: بل كان شهر رمضان لفضله وفضل الصدقة فيه، وروى يزيد الرقاشي عن أنس أن المسلمين كانوا يخرجون زكاتهم في شعبان تقويةً على الاستعداد لرمضان، وفي الإسناد ضعف. انتهى كلامه ملخصاً.

(١) لأن ما قابل الدَّين لا زكاة فيه.

(٢) أي مما يحصل بعد أداء الدَّين.

(٣) أي أداء الدَّين.

(٤) أي بقدر النصاب من الذهب أو الفضة أو غيرهما.

(٥) أي القدر الذي تجب الزكاة فيه، قوله: وتلك مائتا درهم إلى آخره، لما أخرجه أبو داود من طريق عاصم والحارث عن علي مرفوعاً: إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً، وحال الحول، ففيها نصف دينار فما زاد فيحسابه. وفيه الحارث الأعور ضعيف، لكن تابعه عاصم، ووثقه ابن معين والنسائي، فالحديث حسن، ورواه شعبة وسفيان وغيرهما من طريق عاصم موقوفاً على علي، كذا ذكره الزيلعي. وقد ثبت تقدير نصاب الفضة بمائتي درهم من حديث جماعة من الصحابة عند الدارقطني والبرزاق وعبد الرزاق وغيرهم.

بقي أقل من ذلك^(١) بعدما يدفع من ماله الدّين فليست فيه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٣٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٢) بن خُصيفة أنه سأل سليمان^(٣) بن يسار عن رجل له مال وعليه مثله من الدّين أ^(٤) عليه الزكاة؟ فقال: لا .

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول^(٥) أبي حنيفة رحمه الله .

٢ - (باب ما^(٦) يجب فيه الزكاة)

٣٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٧) بن عبد الله بن

(١) أي من القدر الذي يجب فيه الزكاة.

(٢) قوله: يزيد، هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني ثقة من رجال الجميع، وقد يُنسب إلى جده وهو خُصيفة بصيغة التصغير، كذا في التقريب، وغيره.

(٣) أحد الفقهاء.

(٤) بهمزة الاستفهام أي هل يجب عليه؟

(٥) وبه قال الشافعي ومالك، وللشافعي في رواية: أن الدّين لا يمنع الزكاة، ذكره الزرقاني .

(٦) أي ذكر مقداره.

(٧) هو أبو عبد الله الأنصاري المازني، ثقة، مات سنة ١٣٩ كذا في «الإسعاف» قوله: محمد بن عبد الله... إلى آخره، هكذا ليحيى وجماعة من رواة «الموطأ» فنسب محمداً لأبيه وجده لجده لأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وفي رواية التّيسّي عن مالك، عن محمد بن عبد الرحمن بن

عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه^(١)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة^(٢) أَوْسُقٍ من التمر^(٣) صدقة وليس فيما دون خمس^(٤) أواق من الورق^(٥) صدقة، وليس فيما دون خمس ذُود^(٦) من الإبل صدقة.

أبي صعصعة فنسب محمداً إلى جده وجدّه إلى جده، وزعم ابن عبد البر أن حديث محمد عن أبيه خطأ في الإسناد، وإنما هو محفوظ من حديث يحيى بن عمار، عن أبي سعيد مردود بنقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقين محفوظان، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وثقه النسائي، كذا في «الإسعاف».

(٢) قوله: خمسة أَوْسُقٍ، بفتح الألف وضم السين، جمع وُسُقٍ، بفتح الواو أشهر من كسرهما، وأصله في اللغة الحمل، والمراد به ستون صاعاً، قاله السيوطي.

(٣) قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسؤال سائل سأله عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار.

(٤) قوله: خمس أواق، يقال: أواقي، بتشديد الياء وتخفيفها، جمع أَوْقِيَّةٍ بضم الهمزة وتشديد الياء وهي أربعون درهماً، ويقال: أواق بحذف الياء، كذا في «التنوير».

(٥) قوله: من الورق، بكسر الراء وإسكانها وهي ههنا الفضة، مضروبها وغيره، واختلف أهل اللغة في أصله، فقيل يُطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل هو حقيقة للمضروب دراهم، كذا في «التنوير».

(٦) قوله: خمس ذُود، بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، ويقال في الواحد: بعير، هذا قول الأكثر، وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة قال: وهو مختص بالإناث، وقال =

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في
خصلة^(١) واحدة، فإنه^(٢) كان يقول:

= سيبويه: تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث، وحكي فيه الإضافة والتنوين على البدل
من خمس، والأول أشهر وهو كقولك خمس أبعرة وخمسة جمال، وخمس نوق
وخمس نسوة، كذا في «ضياء الساري».

(١) أي مسألة منفردة.

(٢) قوله: فإنه كان يقول... إلى آخره، لا خلاف بينه وبين غيره من الأئمة
في تقدير نصاب الإبل والغنم وغيرهما من السوائم بما ورد في الأحاديث، وكذا في
تقدير نصاب الذهب والفضة، وإنما وقع الخلاف في تقدير نصاب الحبوب والثمار،
فعند الشافعي وأبي يوسف ومحمد والجمهور نصابها خمسة أوسق، فلا شيء في
ما دونها لورود ذلك من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر وعمر بن حزم وغيرهم،
كما أخرجه الطحاوي والبخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، ولعل الحق يدور حوله،
وخالفهم في ذلك جماعة من التابعين، فقالوا: في ما أخرجت الأرض العشر
أو نصف العشر من غير تفصيل بين أن يكون قدر خمسة أوسق أو أقل أو أكثر، منهم
أبو حنيفة، ومنهم عمر بن عبد العزيز فإنه قال: في ما أنبتت الأرض من قليل أو كثير
العشر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة. وأخرج عن مجاهد والنخعي نحوه.
واستدلوا لهم بما أخرجه البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: في ما سقت السماء
والعيون أو كان عشرين^(١) العشر، وفي ما سقي بالانضح نصف العشر. ولفظ
أبي داود: في ما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً^(٢) العشر وفي ما سقي

(١) هو بفتح العين المهملة وفتح الثاء المثناة وكسر الراء وتشديد التحتانية، قال الخطابي: هو
الذي يشرب بعروقه من غير سقي. انظر نيل الأوطار ١٤٩/٢.

(٢) البعل: بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة وروي بضمها. قال في «القاموس»:
البعل الأرض المرتفعة تمطر في السنة مرة. وكل نخل وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء.
نيل الأوطار ١٤٩/٢.

فيما أخرجت^(١) الأرض العُشْرُ من قليل أو كثير، إن كانت تُشْرَبُ
سيحاً^(٢) أو تسقيها السماء، وإن كانت تُشْرَبُ بغير^(٣)
.....

بالسواني أو النضج نصفُ العشر. وفي صحيح مسلم عن جابر مرفوعاً: في ما سقته
الأنهار والغيم العُشْرُ وفي ما سُقي بالسانية نصف العشر. وفي سنن ابن ماجه عن
معاذ: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سُقي
بعلاً العشر، وما سُقي بالدوالي نصف العشر. وأورد بأن هذه الأخبار مبهمة والأولى
مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حملُ المبهم على المفسر، وأجيب عنه
بأنه إذا ورد حديثان متعارضان أحدهما عام والآخر خاص فإن علم تقدم العام على
الخاص خُصَّ بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له في ما تناولا
وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط، وههنا الأخبار الأول
خاصة والثانية عامة ولم يعلم التاريخ فنجعل الثانية مؤخرة ويعمل بها، كذا قرره
السغناقي والزيلي وغيرهما، ومنهم من احتج بما روى أبو مطيع البلخي عن
أبي حنيفة عن أبان بن أبي عيَّاش، عن رجل، عن رسول الله ﷺ قال: في
ما سقت السماء العشر، وفي ما سُقي بنضح أو غرب نصف العشر في قليله وكثيره،
وهو إسناد لا يساوي شيئاً فإن أبان ضعيف جداً، وأبو مطيع قال ابن معين: ليس
بشيء، وقال أحمد: لا ينبغي أن يُروى عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كذا قال
ابن الجوزي في «التحقيق»، وهو كما قال فإن أبا مطيع البلخي واسمه الحكم بن
عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة وإن كان من أجلَّة الفقهاء لكنه مجروح في الرواية
كما بسطته في كتابي «الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

(١) ولو كان من الخضراوات.

(٢) أي العين الجارية على وجه الأرض.

(٣) بفتح العين المعجمة، أي دلو كبير، كذا في «المصباح». وفي معناه

الدلو الصغير.

أو دالية^(١) فنصف عُشر، وهو قول إبراهيم النخعي^(٢) ومجاهد^(٣).

٣ - (باب المال متى تجب فيه الزكاة)

٣٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر^(٤) قال:
لا تجب في مال^(٥) زكاة حتى يحول^(٦) عليه الحول.

(١) أي دولاب تديره البقر أو غيره.

(٢) فإنه قال في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة، أخرجه الطحاوي.

(٣) قوله: ومجاهد، فإنه قال لما سُئل عنه: في ما قل أو كثر العشر أو نصف العشر، أخرجه الطحاوي.

(٤) قوله: عن ابن عمر، قال ابن عبد البر: قد روي هذا مرفوعاً من حديث عائشة. قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه، وفي شرح الزرقاني: أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»، من طريق عبيد الله بن عبد الله عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش، عن عبيد الله، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدارقطني: والصحيح وقفه كما في «الموطأ». وقد أخرجه الدارقطني في «الغرائب» مرفوعاً، وضعفه. وأخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه، وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة. لكن الإجماع عليه أغنى عن إسناده.

(٥) أي من الأموال الزكوية.

(٦) قوله: حتى يحول عليه الحول، روى البيهقي عن أبي بكر وعلي وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روي عن ابن عمر، وروى الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، عبد الرحمن ضعيف، قال الترمذي: والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، إلا أن يكتسب^(١) مالاً فيجمعه^(٢) إلى مالٍ عنده مما يُزكى، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني^(٣) معه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي رحمهما الله تعالى.

= وغيرهما، قال البيهقي: الاعتماد في هذا على الآثار عن أبي بكر وغيره، قلت: حديث عليّ الذي أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي لا بأس بإسناده والآثار تعضده، فتصلح للحجّة، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي» لابن حجر.

(١) أي إذا كان من جنس ما عنده، وإن لم يكن من جنسه يستأنف له الحساب من ذلك الوقت، ولا يجمع، ذكره العيني وغيره.

(٢) أي فيضمّه، قوله: فيجمعه... إلى آخره، وقال الشافعي وأحمد: لا يضم لحديث: من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول، أخرجه الترمذي وغيره. وقال أصحابنا: هو حديث ضعيف وعلى تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الأرباح والأولاد، فعللنا بالمجانسة، فقلنا: إنما أخرج الأولاد والأرباح للمجانسة لا للتولد، فيجب أن يُخرج المُستفاد^(١) إذا كان من جنسه، وهو أدفع للخرج على أصحاب الحرف الذين يجدون كل يوم درهماً فأكثر وأقل، فإن في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً، وهو مدفوع بالنص، كذا قرره ابن الهمام وغيره، وذكر العيني أن مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان وابن عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح وهو قول مالك في السائمة.

(٣) فمن كان عنده مائتا درهم في أول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم مثلاً يضم إلى المائتين، ويُعطى زكاة الكل عند حَوْلان الحول على الأول.

(١) المستفاد على نوعين: الأول أن يكون من جنسه، والثاني أن يكون من غير جنسه كما إذا كان له إبل فاستفاد بقرأ فلا يضم إلى الذي عنده بالاتفاق، والأول على نوعين: أحدهما أن =

٤ - (باب الرجل يكون له الدَّيْن هل عليه فيه زكاة)

٣٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(١) بن عقبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد^(٢) عن مكاتبٍ له قاطعه^(٣) بمالٍ عظيم؟ قال^(٤): قلت: هل فيه زكاة؟ قال القاسم: إن أبا بكر كان^(٥) لا يأخذُ من مالٍ صدقةً حتى يحول عليه الحول، قال القاسم: وكان أبو بكر إذا أعطى الناسَ أعطياتهم^(٦) يسأل^(٧) الرجل هل عندك من مالٍ^(٨) قد وجبت فيه

(١) هو أخو موسى بن عقبة المدني، ثقة، كذا في «التفريب».

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق.

(٣) قوله: قاطعه، قال أبو عمر: معنى مقاطعة المكاتب أخذ مالٍ معجلٍ منه دون ما كوتب عليه ليعجل عتقه^(١).

(٤) أي السائل.

(٥) قوله: كان لا يأخذ... إلى آخره، أي والمقاطعة فائدة لا زكاة فيها حتى يمر عليها عند مستفيدها الحول.

(٦) أي أرزاقهم وعطياتهم^(٢).

(٧) وفي نسخة: سأل.

(٨) بأن كان نصيباً مرَّ عليه الحول.

= يكون المستفاد من الأصل كالأولاد والأرباح فيُضمُّ بالإجماع، والثاني أن يكون مستفاداً بسبب مقصود كالشراء فإنه يضمُّ عندنا. الكوكب الدرّي ١٤/٢.

وانظر البحث الشافعي في البدائع ١٣/٢، والمغني ٤٩٦/٢ وما بعدها.

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٢.

(٢) أعطياتهم جمع عطايا جمع عطية، قاله الزرقاني. وقال الباجي: في اللغة اسم لما يعطيه الإنسان غيره على أي وجه كان إلا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام من بيت المال على سبيل الأرزاق. أوجز المسالك ٢٤٧/٥.

الزكاة؟ إن قال: نَعَمْ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال لا، سَلَّمَ (١) إليه عطاءه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عمر (٢) بن حسين، عن عائشة (٣) بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها (٤) قال: كنت إذا قبضت (٥) عطائي من عثمان بن عفان سألتني هل عندك مالٌ وَجَبَ عليك فيه الزكاة؟ فإن قلت: نَعَمْ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإلاّ دفع (٦) إليّ عطائي.

(١) أي لم يأخذ منه شيئاً كما ليحيى.

(٢) قوله: عمر بن حسين، ثقة، روى له مسلم والترمذي، وهو عمر بن حسين بن عبد الله الجُمَحِي، مولاهم، أبو قدامة المكي، كذا في «التقريب».

(٣) قوله: عائشة، القُرَشِيَّة الجُمَحِيَّة الصحابية هي وأُمها ربيعة بنت سفيان، من المبايعات، كذا في «الاستيعاب».

(٤) قوله: عن أبيها، قدامة بضم القاف ابن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جُمَحٍ القرشي الجُمَحِي، خال عبد الله وحفصة ابني عمر بن الخطاب، هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان بن مظعون وعبد الله بن مظعون، ثم شهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ست وثلاثين، كذا في «الاستيعاب».

(٥) أي أيام خلافته.

(٦) قوله: وإلاّ دفع إليّ عطائي، في سؤاله كأبي بكر وقولهما: وإن قلت: لا إلخ: دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا مخالف لهما إذا كان من جنسه، فإن كان ذهباً عن فضة أو عكسه فمخالف (١).

(١) شرح الزرقاني ٩٧/٢.

٥ - (باب زكاة الحُلِيِّ^(١))

٣٢٨ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه: أن عائشة كانت تلي بنات أخيها^(٢) يتامى في حجرها،

(١) قوله: باب زكاة الحُلِيِّ، اختلفوا فيه، فمذهب مالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي أنه لا زكاة في الحلي، ومذهبنا وجوب الزكاة فيه، وهو مذهب عمر وابن عمر وابن عمرو وأبي موسى وابن جبير وعطاء وعبد الله بن شداد وطاوس وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن يزيد وعلقمة والأسود وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري، وهو قول عائشة وأم سلمة وفاطمة بنت قيس، كذا ذكره العيني. وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: خمسة من الصحابة كانوا لا يَرَوْنَ في الحُلِيِّ زكاة: أنس بن مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء، كذا نقله الزيلعي. أما أثر عائشة^(١) فسيأتي في الكتاب، وحمله أصحابنا على أنها إنما لم تخرج الزكاة من حلي بنات أخيها لأنه لا زكاة في مال الصبي، لا لأنه ليس في الحلي زكاة. وأما أثر ابن عمر فسيأتي في الكتاب أيضاً، وحمله أصحابنا على أنه لا زكاة في مال الصبي، وأما عدم أدائه الزكاة من حلي جواريه فيحمل على أن ابن عمر كان يرى أن المملوك يملك، ولا زكاة عليه. وأما أثر أنس فأخرجه الدارقطني عن علي بن سليمان أنه سأل عن الحلي؟ فقال: ليس فيه زكاة. وأما أثر جابر فأخرجه الشافعي ثم البيهقي عن عمرو بن دينار، قال سمعت ابن خالد يسأل جابراً عن الحلي أفیه زكاة؟ فقال: لا. وأما أثر أسماء فأخرجه الدارقطني أنها كانت تحلي بناتها الذهب ولا تزكّيه.

(٢) بضم الحاء ويُكسّر، فكسر اللام وتشديد الياء. ويفتح الحاء فسكون.

(٣) أي لأبيها محمد بن أبي بكر، قاله الباجي.

(١) وقد ثبت مذهب عائشة رضي الله عنها بخلاف هذا الأثر فإنها رويت عنها مرفوعاً وموقوفاً الزكاة في الحلي، وبسطت الروايات عنها في الأوجز ٢٨١/٥.

لهن^(١) حُلَيٍّ^(٢)، فلا تُخرج من حُلَيَّهنَّ الزكاة.

٣٢٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يُحَلِّي^(٣) بناتِه وجواريه فلا يُخرج من حُلَيَّهنَّ الزكاة.

قال محمد: أمّا ما كان من حُلَيٍّ جوهرٍ ولؤلؤٍ فليست^(٤) فيه الزكاة على كل حال^(٥)، وأمّا ما كان من حُلَيٍّ ذهبٍ أو فضةٍ ففيه^(٦) الزكاة^(٧).

(١) قوله: لهن، قال الباجي: يقتضي ملْكهنَّ له، وإن لم يتصرّفن فيه لكونهن محجورات.

(٢) بفتح فسكون مفرد، وبضم وكسر اللام وتشديد الياء جمع.

(٣) بتشديد اللام يُلْبِسُهُنَّ الحليّ.

(٤) قوله: فليست فيه الزكاة، لأن ما سوى الثَّمَنَيْن من الذهب والفضة وما يُتخذ منهما لا يجب فيه الزكاة إذا لم تكن للتجارة. ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة قال: ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة. وأخرج ابن عدي في «الكامل» عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا زكاة في حجر، وضَعَفَ بعمرُو والكلاعي وقال: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية، وأحاديثه منكورة، وذكر ابن حجر أنه قد تابعه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ومحمد بن عبد الله العزمي عن عمرو بن شعيب، وكلاهما متروكان.

(٥) أي سواء كان للبالغ أو الصبي.

(٦) وأما ما رَوَى عن جابر مرفوعاً: ليس في الحلي زكاة، فباطل، لا أصل له، وإنما هو قول جابر، قاله البيهقي.

(٧) قوله: ففيه الزكاة، لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أُمّت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان =

إلا أن يكون ذلك لیتیم^(١) أو یتیمه لم یئلفاً فلا تكون^(٢)

= غلیظتان من ذهب، فقال لهما: أنعطین زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أیسرک أن یسورک بهما یوم القیامة سواراً من نار؟ قال: فألقتهما إلى رسول الله ﷺ، وقالت: إنهما لله ولرسوله، وإسناده صحیح، قاله ابن القطان، وقال المنذري: لا مقال فیہ. وأخرجه الترمذی من طریق ابن لهیعة عن عمرو بن شعیب عن أبيه عن جده: أتت امرأتان إلى رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: أتؤديان زكاة هذا؟ فقالتا: لا، فقال: أتحبان أن یسوركما الله بسوارین من نار؟ قالتا: لا، قال: فأدیا زكاته، وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني وأم سلمة أخرجه الحاكم وأبو داود والدارقطني والبيهقي، وأسماء أخرجه أحمد، وفاطمة بنت قيس أخرجه الدارقطني، وعبد الله بن مسعود أخرجه الدارقطني. وهي أحاديث متقاربة كلها تفيد وجوب الزكاة في الحلبي، وضَعُفُ بعض طرقها لا يضر إذا حصل التقوي بالضم لا سيما إذا كان بعض الطرق سالماً من القدر، وبسطه في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي^(١).

(١) وكذا إذا كان لغير الیتیم.

(٢) قوله: فلا تكون في مالها زكاة، لأثر ابن عمر وعائشة وغيره، وبه قال أبو وائل وسعيد بن جبیر والنخعي والشعبي والحسن البصري وغيرهم خلافاً للشافعي وأحمد ومالك أخذاً مما روى الترمذی عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: من ولي مالا لیتیم فلیتجرله ولا یترکه حتى تأکله الصدقة. وفي إسناده مقال نبة عليه الترمذی وأحمد، وله طرق أخر عند الدارقطني وغيره ضعيفة، وكذا حديث أنس مرفوعاً: اتجروا في أموال الیتامی لا تأکلها الزكاة، أخرجه الطبرانی في الأوسط، سنده مجروح، وأجاب أصحابنا عنها على تقدير ثبوتها بأن الصدقة محمولة على النفقة^(٢). وللتفصيل موضع آخر.

(١) ٤٠٢/١.

(٢) في الكوكب الدرّي ١٥/٢: تأويله عندنا الإنفاق على نفس الیتیم فإنه قد یُسَمَّى صدقة كما =

في مالِهَا^(١) زكاة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٦ - (باب العُشْرِ^(٢))

٣٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أن عمر كان يأخذ عن النُّبُط^(٣) من الحنطة والزيت نصفَ العُشْرِ، يريد^(٤) أن يكثر الحمل^(٥) إلى المدينة، ويأخذ

(١) في نسخة: مالهما.

(٢) بضمين ويضم واحد: ما يجب فيه العُشْرُ أو نصفه من مال الحربي والذمي.

(٣) بفتح النون. قوله: من النُّبُط^(١)، هو جيل من الناس كانوا يتزلون سواد العراق ثم استعمل في أخلاط الناس وعوامهم، والجمع أنباط، مثل سبب وأسباب، كذا في «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» لأحمد الفيومي.

(٤) أي يقصد عمر. وليحيى: يريد بذلك أي يأخذ النصف ويترك النصف.

(٥) أي المحمول منهما.

قال النبي ﷺ في غير هذا الحديث: «تصدَّق على نفسك» ومن روى ههنا بلفظ الزكاة فرواية بالمعنى عنده مع أن ظاهر «تأكله الصدقة» إحاطة الصدقة كل ماله، وذلك لا يكون في الزكاة، فإنها لا تجب بَعْدُ المال إلى أقل من النصاب وإن لم يكن نصاباً من أول الأمر لم تأكله الصدقة رأساً، وأما إذا أريد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه أو أحد ممن يجب عليه نفقته كان ظاهراً في معناه. اهـ.

(١) قال الباجي: وهم كفار أهل الشام عقد لهم عقد الذمة، أه فكانوا يختلفون إلى المدينة بالحنطة والزيت وغير ذلك من أقوات أهل الشام، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخفف عنهم في الحنطة والزيت، انظر أوجز المسالك ١٠٧/٦.

من القِطْنِيَّة (١) العِشْر (٢).

قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا (٣) فيه للتجارة من قِطْنِيَّةٍ أو غير قِطْنِيَّة نصف العِشْر (٤) في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العِشْر من ذلك كله. وكذلك (٥) أمر عمر بن

(١) قوله: من القِطْنِيَّة، بكسر القاف وسكون الطاء فنون فتحتية مشددة كالعدس والحمص واللوبياء، وفي «التهذيب» القِطْنِيَّة اسم جامع للحبوب التي تُطبخ كالعدس والبقلا واللوبياء والحمصة والأرز والسمسم وغير ذلك، كذا في شرح الفاري.

(٢) على الأصل فيما اتُّجروا فيه.

(٣) المراد به ذهابهم ومجيئهم بقصد التجارة.

(٤) قوله: نصف العِشْر، ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العِشْر إذا اتُّجروا إلى غير بلادهم مما قلَّ أو كثر، ولنا ما روى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج لي كتاباً من عمر: يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم. وروى أبو الحسن القُدُوري في «شرح مختصر الكرخي» أن عمر نصب العِشْر، وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العِشْر ومن الذمي نصف العِشْر، ومن الحربي العِشْر، وكان هذا بمحضر من الصحابة، فكان إجماعاً سكوياً، كذا في «البنية».

(٥) قوله: كذلك، أخرج سعيد بن منصور نا أبو عوانة، وأبو معاوية، عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر على العِشْر وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العِشْر. ومن تجار أهل الذمة نصف العِشْر، ومن تجار المسلمين ربع العِشْر. وأخرج البيهقي عن محمد بن سيرين عن أنس نحو ذلك.

الخطاب زياد بن^(١) حذير وأنس بن مالك حين بعثهما على
عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧ - (باب^(٢) الجزية^(٣))

٣٣١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٤): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ

(١) هو أبو المغيرة الأسدي الكوفي التابعي، سمع عمر وعلياً، وروى عنه
خلقٌ منهم الشعبيُّ، كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: باب الجزية^(١)، قال أبو يوسف في «كتاب الخراج» جميع أهل
الشرك من المجوس وَعَبْدَةُ الْأوثَانِ وَعَبْدَةُ النَّيرانِ والحجارة والصابئين يُؤخذ منهم
الجزية ما خلا أهل الردّة من أهل الإسلام وأهل الْأوثَانِ من العرب والعجم، فإنَّ
الحكم فيهم أن يُعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قُتل الرجال منهم، وسُبي
النساء والصبيان، وليس أهل الشرك من عبدة الْأوثَانِ، وعبدة النَّيرانِ والمجوس مثل
أهل الكتاب في ذبائحتهم ومناكحتهم، حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن
مسلم عن الحسن قال: صالح رسول الله ﷺ مجوس هجر على أن يأخذ منهم
الجزية غيرَ مستجلِّ مناكحة نسائهم ولا أكل ذبائحتهم.

(٣) من جزأت الشيء إذا قسمته، وقيل من الجزاء، قال العلماء: الحكمة
في وضع الجزية أَنَّ الدَّلَّ الذي يلحقهم يحملهم على الإسلام، شُرعت سنة ثمان
وقيل تسع.

(٤) قوله: الزهري، كذا أخرجه مرسلاً ابنُ أبي شيبة من طريق مالك،
وأخرج الدارقطني في غرائب مالك والطبراني من طريقه عن الزهري عن
السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال الدارقطني: لم يصل إسناده غير الحسين بن
أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ.

(١) ارجع إلى أوجز المسالك للتفصيل في هذا ٨١/٦، وأحكام القرآن للجصاص ١٠٠/٣ -
١٠٢.

من مجوس^(١) البحرين الجزية، وأن عمر أخذها من مجوس فارس^(٢)، وأخذها عثمان بن عفان من البربر^(٣).

٣٣٢ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر: أن عَمَرَ ضَرَبَ^(٤) الجزية على أهل^(٥) الْوَرَقِ أربعين^(٦) درهماً، وعلى أهل^(٧) الذهب أربعة دنانير^(٨)، ومع ذلك أرزاق^(٩) المسلمين

(١) قوله: من مجوس البحرين، بلفظ الثنية موضع بين البصرة وعَمَّان، وهو من بلاد نجد، ويُعرب إعراب المشي، ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، قاله الزرقاني.

(٢) لقب قبيلة، ليس بأب ولا أم، وإنما هم أخلاط من تغلب، اصطلحوا على هذا الاسم، كما في «القاموس».

(٣) كجعفر، قوم من أهل المغرب.

(٤) أي عَيَّنَهَا.

(٥) كأهل العراق.

(٦) في كل سنة. قوله: أربعين درهماً... إلى آخره، إليه ذهب مالك فلا يَزَادُ عليه ولا يُنْقَصُ إلا من يضعف عن ذلك، فَيُخَفَّفُ عنه بقدر ما يراه الإمام. وقال الشافعي: أقلها دينار ولا حدٌ لأكثره إلا إذا بذل الأغنياء ديناراً لم يجز قتالهم. وقال أبو حنيفة وأحمد: أقلها على الفقراء والمعتقلين اثنا عشر درهماً أو دينار، وعلى أواسط الناس أربعة وعشرون درهماً، أو ديناران، وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، كذا في «شرح الزرقاني».

(٧) كأهل مصر والشام.

(٨) في كل سنة.

(٩) قوله: أرزاق المسلمين، أي رُفد أبناء السبيل وعَوْنُهُم، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر

وضيافة^(١) ثلاثة أيام .

٣٣٣ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبيه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يُؤتى بنعم^(٢) كثيرة من نعم الجزية . قال مالك : أراه^(٣) تؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم^(٤) .
قال محمد : السنة^(٥) أن تؤخذ الجزية من المجوس

= ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات، وقد جاء ذلك مفسراً أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة مَدَان، ومن الزيت ثلاثة أقساط كل شهر لكل إنسان من أهل الشام والجزيرة، وودك وعسل لا أدري كم هو، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل إنسان كل شهر، وودك وعسل .

(١) بيان لأرزاق المسلمين . قوله : وضيافة ثلاثة أيام، للمجتازين بهم من المسلمين من خبز وشعير وتين وأدام، ومكان يتزلون به يَكُونُونه من الحر والبرد، قاله ابن عبد البر .

(٢) أي دواب كالشاة والبقرة . (٣) أي أظن .

(٤) أي أهل النعم .

(٥) قوله : السنة . . . إلى آخره، أي الطريقة المشروعة من النبي ﷺ وخلفائه أخذ الجزية من المجوس كأهل الكتاب إلا أنه لا يجوز نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم بخلاف أهل الكتاب، لما أخرجه البخاري عن ابن عبدة المكي أنا كتاب عمر قبل موته بسنة : فرّقوا بين كل ذي محرم من المجوس . ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، وفي «الموطأ» برواية يحيى : مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لَسَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول : سُنُوا بهم سنة أهل الكتاب، ورواه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر، =

= وعبد الرزاق في «مصنفه» عن ابن جريج عن جعفر، وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إدريس عن جعفر، وهو حديث منقطع، فإن والد جعفر محمد بن علي لم يلقَ عمر ولا ابنَ عوف، وقد رواه أبو علي الحنفي عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك فقال عن أبيه عن جده أخرجه البزار والدارقطني في غرائب مالك ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي الحنفي وكان ثقة وهو مع ذلك مرسل، فإن جدَّ جعفر علي بن الحسين لم يلقَ عمر، ولا ابنَ عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره، وروى الشافعي في «مسنده» عن سفيان عن سعيد بن المزربان عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل: علامَ تُؤخذ الجزية من المجوس، وإنهم ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد، وقال: يا عدوَّ الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلي، وقد أخذوا الجزية من المجوس، فذهب به إلى القصر، فخرج عليهم علي، وقال: أنا أعلم الناس بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه، وإن ملكهم سكر فوق علي ابنته أو أمه فاطلع عليه بعض أهل مملكته، فلما صحا أرادوا أن يقيموا عليه الحد، فدعا أهل مملكته، فقال: أتعلمون خيراً من دين آدم، وقد كان يُنكح بنيه من بناته، فأنا على دين آدم فبايعوه، وقاتلوا الذي خالفهم، وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب، وفي سننه سعيد بن المزربان مجروح، ذكره ابن الجوزي في «التحقيق». ومن طريق الشافعي رواه البيهقي، وقال: أخطأ سفيان في قوله نصر بن عاصم، وإنما هو عيسى بن عاصم، كذا ذكره الزيلعي، وأخرج الإمام أبو يوسف في كتاب «الخراج» عن نصر بن خليفة أن فروة بن نوفل قال: الحديث نحوه.

(١) قوله: من غيره... إلى آخره، لما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة

عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فمن أسلم قبل منه، ومن لم يُسلم ضربت عليه الجزية غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم. وقيس بن مسلم مختلف فيه، قاله ابن القطان: وروى ابن سعد في «الطبقات» عن محمد الواقدي عن =

أَنْ تُنَكِّحَ نَسَاؤَهُمْ وَلَا تُؤْكَلَ ذَبَائِحُهُمْ، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ، وضرب عمر^(١) الجزية على أهل سواد الكوفة، على المُعَسَّر^(٢) اثنا عشر درهماً وعلى الوسط^(٣) أربعة وعشرين درهماً، وعلى الغني ثمانية وأربعين درهماً. وأما ما ذَكَرَ^(٤) مالك بن أنس من الإبل فإن عمر بن الخطاب لم يأخذ الإبل في جزية علمناها إلا من بني تَغْلِبَ^(٥) فإنه^(٦) أضعف عليهم الصدقة، فجعل ذلك جزيتهم، فأخذ من إبلهم وبقرهم وغنمهم.

= عبد الحكم بن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا عرض عليهم الجزية بأن لا تُنَكِّحَ نَسَاؤَهُمْ وَلَا تُؤْكَلَ ذَبَائِحُهُمْ^(١).

(١) ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار كالإجماع. قوله وضرب، أخرجه ابن أبي شيبة وابن زنجويه في كتاب «الأموال»، والقاسم بن سلام في كتاب «الأموال». وهو المأثور عن عثمان وعلي، ذكره الزيلعي وغيره.

(٢) أي الفقير.

(٣) أي المتوسط.

(٤) أي في إطلاقه بحث.

(٥) بكسر اللام قوم من نصارى العرب أبوا أن يُعْطُوا الجزية فضاعف عمر عليهم الصدقة.

(٦) قوله: فإنه أضعف عليهم... إلى آخره، أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة والقاسم بن سلام في كتاب «الأموال» وأبو يوسف في كتاب «الخراج» وحميد بن زنجويه وعبد الرزاق وغيرهم، كما بسطه الزيلعي.

(١) قال ابن القيم: فلما نزلت آية الجزية أخذها ﷺ من ثلاث طوائف: من المجوس، واليهود، والنصارى، ولم يأخذها من عِبَادِ الأصنام، فقيل: لا يجوز أخذها من كافر غير =

٨ - (باب زكاة الرقيق والخيّل والبراذين^(١))

- ٣٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال: أوفي^(٢) الخيل^(٣) صدقة؟
- ٣٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك^(٤) بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس^(٥) على المسلم^(٦) في عبده ولا في فرسه

(١) بفتح الموحدة، جمع البرذون كبردوس، الفرس الفارسي، وقال المطرزي: البرذون: التركي من الخيل، قاله القاري.

(٢) همزة الاستفهام للإنكار لا للاستفهام.

(٣) وقد صح: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. وقال ﷺ: قد عفوت عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة. أخرجه أبو داود بسند حسن.

(٤) قوله: عن عراك بن مالك، قال السيوطي في «الإسعاف»: عراك بن مالك الغفاري المدني، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وجماعة، وعنه سليمان بن يسار وخيثم وعبد الله ابنا عراك، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، انتهى. وعراك بكسر العين المهملة، وفتح الراء المخففة بعدها ألف بعدها كاف، كذا ضبطه ابن حجر في «التقريب» وابن الأثير في «جامع الأصول» والفتي في «المغني» وغيرهم.

(٥) قال الباجي: هذا نفي، والنفي على الإطلاق يقتضي الاستغراق، قاله القاري.

(٦) قوله: ليس على المسلم... إلى آخره، أخرجه الأئمة الستة في كتبهم =

هؤلاء ومن دان دينهم اقتداءً بأخذه ﷺ وتركه، وقيل: بل تؤخذ من أهل الكتاب وغيرهم من الكفار كعبدة الأصنام من العجم دون العرب، والأول قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته، والثاني: قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى. «أوجز المسالك» ٨٥/٦.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٢) ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة. وأما في قول أبي حنيفة^(٣) رحمه الله: فإذا كانت

ورواه ابن حبان وزاد: إلا صدقة الفطر، ورواه الدارقطني بلفظ: لا صدقة على الرجل في فرسه ولا في عبده إلا زكاة الفطر، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: صدقة، لا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا أن يُشْتَرَوْا للتجارة، وأوجب حماد وأبو حنيفة وزفر الزكاة في الخيل إذا كانت إنثاءً وذكوراً، فإذا انفردت زُكِّيَ إنثاءها لا ذكورها، ثم يُخَيَّرُ بين أن يُخْرَجَ عن كل فرس ديناراً وبين أن يَقُومَها أو يخرج ربع العشر. ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث، واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة فيهما ولو كانا للتجارة، وأجيب بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، فيخص به عموم الحديث، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قال القاري: ووافقه أبو يوسف واختاره الطحاوي. وفي «الينابيع»: عليه الفتوى وهو قول مالك والشافعي.

(٣) قوله: وأما في قول أبي حنيفة... إلى آخره، استدل له بما أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الإصطخري، نا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً: في الخيل السائمة في كل فرس دينار. ويُرَدُّ على هذا الاستدلال بوجهين: أحدهما أن في سنده كلاماً، قال الدارقطني: تفرد به فورك وهو ضعيف جداً، ومنّ دونه ضعفاء. انتهى. وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه. انتهى. وقال ابن القطان: أبو يوسف هو أبو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم. انتهى. فلا يصلح للاحتجاج به في مقابلة الحديث الصحيح النافي للصدقة، لكن فيما قاله ابن القطان نظراً، فإن أبا يوسف وثَّقه ابن حبان وغيره، قاله الزيلعي، وقال العيني: =

= قول ابن القطان لم يصدر عن عقل، وهل يُقال في مثل أبي يوسف إنه مجهول، وهو أول من سُمي بقاضي القضاة، وعلمه شاع في ريع الدنيا وهو إمام ثقة حجة. انتهى. وفي «أنساب السمعاني»: لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في كون أبي يوسف ثقة في الحديث. انتهى. وقد بسطت في ترجمته في «مقدمة الهداية» ثم في «مقدمة السعاية»، شرح شرح الوقاية»، ثم في «النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير» ثم في «الفوائد البهية في تراجم الحنفية». وثانيهما: أنه على تقدير صحته يُحمل على أنه كان في الابتداء، ثم نُسخ بدليل قوله ﷺ: عفوت عن صدقة الخيل. أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، والعمول لا يكون إلا عن حقٍّ لازم، وقد يُستدل لما ذهب إليه أبو حنيفة بأخبار آخر، منها ما في الصحيحين، مرفوعاً في حديث طويل: الخيل ثلاثة: هي لرجل أجرة، ولرجل ستر، ولرجل وزر... الحديث، وفيه فأمّا الذي له ستر فرجل ربطها تعففاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها... الحديث، فإن الحق الثابت على رقاب الحيوانات ليس إلا الزكاة فدل ذلك على وجوبها. وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه يجوز أن يكون ذلك الحق سوى الزكاة، فإنه قد روى ما نا ربيع المؤذن نا أسد نا شريك بن عبد الله بسنده عن عامر، عن فاطمة بنت قيس، عن النبي ﷺ أنه قال: في المال حق سوى الزكاة، وحجة أخرى أنا رأينا أن رسول الله ﷺ ذكر الإبل السائمة، فقال: فيها حق، فسئل: ما هو؟ فقال: إطراقُ فحلها، وإعارةُ دلوها، ومنيحة سمينها، فاحتمل أن يكون هو في الخيل^(١). انتهى ملخصاً. ومنها ما روي أن عمر أخذ الصدقة من الخيل وكذلك عثمان، أخرجه ابن عبد البر والدارقطني وغيرهما، وأجاب عنه الطحاوي بأنه لم يأخذه عمر على أنه حق واجب عليهم، بل لسبب آخر، ثم أخرج بسنده عن حارثة قال: =

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٣١٠. إطراق فحلها أي عارته للضراب، ومنيحة سمينها أي عطية سمينها من المنح وهو إعطاء ذات لبن فقيراً ليشرب لبنها مدة، ثم يردها على صاحبها إذا ذهب دبرها. اهـ.

سائمة^(١) يُطلب نسلها ففيها الزكاة، إن شئت^(٢) في كل فرس دينار، وإن شئت فالقيمة، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول إبراهيم النخعي^(٣).

٣٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه^(٤): أن عمر^(٥) بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من الخيل ولا العسل^(٦) صدقة.

= حجبت مع عمر فأتاه أشراف الشام، فقالوا: إنا أصبنا خيلاً وأموالاً فخذ من أموالنا صدقة، فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ فيهم عليّ، فقالوا: حسن، وعليّ ساكت، فقال عمر: مالك يا أبا الحسن؟ فقال: قد أشاروا عليك ولا بأس بما قالوا إن لم يكن واجباً، وجزية راتبه يؤخذون بها بعدك. فدل ذلك على أنه إنما أخذ على سبيل التطوع بعد ابتغائهم ذلك لا على سبيل أنه شيء واجب، وقد أخبر أنه لم يأخذه رسول الله ولا أبو بكر.

(١) بأن ترعى في أكثر الحول.

(٢) أي أيها السائل.

(٣) كما أخرجه المؤلف في كتاب «الآثار»، عن أبي حنيفة، عن حماد عنه.

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة.

(٥) وأحد الفقهاء والخلفاء من بني أمية.

(٦) قوله: ولا العسل، قد ذهب الأئمة إلى أن لا زكاة في العسل^(١)، وضعف =

(١) يجب العشر في العسل، به قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد. وفي الجديد لا عشر فيه، وعليه مالك، مرقاة المفاتيح ١٥٥/٤.

قال محمد: أما الخيل فهي على ما وصفت^(١) لك، وأما العسل ففيه العُشر^(٢) إذا أصبت منه الشيء الكبير^(٣) خمسة أفراق^(٤) فصاعداً، وأما أبو حنيفة فقال: في قليله وكثيره العشر^(٥)، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه جعل في العسل العشر.

٣٣٧ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن

= أحمد حديث أنه ﷺ أخذ منه العُشر، قال أبو عمر: هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

(١) من أنه ليس فيه صدقة خلافاً لأبي حنيفة.

(٢) قوله: ففيه العشر، لما روى الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: في العسل العشر، في كل عشرة أزق زق. ورواه الطبراني بلفظ: في العسل العشر، في كل عشر قرب قرب، وليس في ما دون ذلك شيء.

وروى العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً: في العسل العشر.

وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم قصة فيها: أن النبي ﷺ أخذ العُشر. وفي أسانيد أكثر هذه الأخبار مقال، وسند بعضها حسن. وللبسط موضع آخر.

(٣) في نسخة: الكثير.

(٤) قال القاري: جمع فرق بالفتح، مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أوستة عشر رطلاً.

(٥) قوله: العشر، أي إذا كان في أرض عشرية أو جبلي، وقال الشافعي: لا شيء في العسل، وقال أبو يوسف: لا شيء في العسل الجبلي، كذا قال القاري.

يسار: أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة^(١) بن الجراح^(٢): خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى^(٣)، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: إن أحببوا^(٤) فخذوها منهم، وارُدُّوها عليهم يعني على فقرائهم، وارزق رقيقهم.

قال محمد: القول في هذا القول الأول^(٥)، وليس في فرس المسلم صدقة ولا في عبده إلا صدقة الفطر^(٦).

٩ - (باب الركاز)^(٧)

٣٣٨ - أخبرنا مالك،

(١) بضم العين، هو عامر بن عبد الله الفهري أمين هذه الأمة، أمره عمر على الشام.

(٢) بالفتح وتشديد الراء^(١).

(٣) فيه أنه كان مقررًا عندهم أن لا زكاة فيه.

(٤) يريد أن هذا تطوع، ومن تطوع بشيء أخذ منه.

(٥) أي عدم وجوب الصدقة في الخيل، وفعل عمر لم يكن على وجه الإلزام والإيجاب.

(٦) فإنه يجب على سيده لأجل عبده.

(٧) قوله: الركاز^(١)، بكسر الراء من الركز، وهو الإثبات في الأرض إما =

(١) وفي الأصل والجيم، وهو تحريف.

(٢) إن في مسائل المعدن والركاز أبحاث واسعة الأذيال بُسِطت في الأوجز ٢٦٣/٥، ولامع الدراري ١٠٤/٥ وما بعدها. وإن الركاز يعم المعدن والكنز عند الحنفية وهو مؤدى قول لمالك والشافعي، وأما عند غير الحنفية فالمشهور عنهم أن الركاز دفين الجاهلية، قال ابن قدامة: هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور.

حدثنا ربيعة^(١) بن أبي عبد الرحمن وغيره^(٢): أن^(٣) رسول الله ﷺ
أَقْطَعَ لِبْلَالَ^(٤) بن الحارث المَزْنِي معادن من معادن القَبْلِيَّة^(٥)، وهو^(٦)

= مخلوقاً، وهو المعدن، أو موضوعاً، وهو الكثر على ما يُقْهَم من «المُغْرَب» وكثير من
كتب اللغة.

(١) قوله: ربيعة... إلى آخره، هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ
التَّيْمِي أبو عثمان، ويقال أبو عبد الرحمن، المدني الفقيه أحد الأعلام المعروف
بربيعة الرأي، قال أحمد: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثَبَّت، مات سنة ١٣٦،
كذا في «الإسعاف».

(٢) بالرفع أي وغير ربيعة من المشايخ.

(٣) قوله: أن، قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جميع رواة «الموطأ»
مرسل، وقد وصله البزار من طريق عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِي عن ربيعة، عن
الحارث بن بلال بن الحارث، عن أبيه، قلت: وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن
يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قاله السيوطي.

(٤) قوله: لبلال... إلى آخره، هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن
قرة بن خلادة بن ثعلبة أبو عبد الرحمن المزني، قدم على النبي ﷺ في وفد مُزَيْنَة
سنة خمس، وكان يحمل لواء مزينة يوم الفتح، ثم سكن البصرة، وتوفي سنة ستين
آخر أيام معاوية رضي الله عنه، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين
علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري.

(٥) قوله: من معادن القَبْلِيَّة، قال ابن الأثير: في «النهاية» منسوب إلى قَبْل،
بفتح القاف والباء، وهي ناحية من الفُرْع، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي
كتاب الأمانة معادن القَبْلِيَّة^(١).

(٦) أي مكان تلك المعادن.

(١) القَبْلِيَّة: بكسر القاف بعدها لام مفتوحة ثم باء. أوجز المسالك ٢٦٥/٥.

من ناحية القُرْع^(١)، فتلك المعادن إلى اليوم لا يُؤخذ منها إلا الزكاة^(٢).

قال محمد: الحديث المعروف^(٣) أن النبي ﷺ قال: في

(١) قوله: من ناحية القُرْع، بضم الفاء والراء كما جزم به السُّهيلي وعبّاض في «المشارك»، وقال في كتابه «التنبيهات»: هكذا قيّده الناس، وحكى عبد الحق عن الأحول إسكان الراء ولم يذكر غيره، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) أراد بها ربع العشر. قوله: إلا الزكاة... إلى آخره، به قال جماعة، وقال الثوري وأبو حنيفة وغيرهما: المعدن كالركاز يؤخذ من قليله وكثيره الخمس.

(٣) قوله: الحديث المعروف، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة: «العجماء جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس» أخرجه مطولاً ومختصراً، وحمله مالك والشافعي وغيرهما على المال المدفون في الأرض، وقالوا: أما المعدن الذي خلقه الله في الأرض فلا تُخمس فيه، بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب، وهو المائثور عن عمر بن عبد العزيز، وصله أبو عبيد في كتاب «الأموال» وعلّقه البخاري في صحيحه. وأما أصحابنا فقالوا: الركاز: يعم المعدن والكنز، ففي كل ذلك الخمس. ويؤيده ما أخرجه البيهقي في «المعرفة» عن حبان بن علي، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: الركاز الذي ينبت بالأرض. وفي عبد الله كلام، وروى أبو يوسف أيضاً عن عبد الله بسنده، عن أبي هريرة مرفوعاً: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت، ذكره البيهقي. وأما حديث بلال بن الحارث المزني في معادن القبلية. فقال أبو عبيد: هو منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك وإنما فيه لا يؤخذ منها إلا الزكاة، وقال النووي: قال الشافعي: ليس هذا مما يُثبت أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن رسول الله ﷺ، قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك، وأما ما أخرجه البيهقي أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة ففي سننه كثير بن عبد الله مجمع على ضعفه ذكره العيني.

الركاز^(١) الخُمُس^(٢)، قيل: يا رسول الله، وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خَلَقَ السموات والأرض في هذه المعادن، ففيها الخمس. وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعامة من فقهاءنا^(٣).

١٠ - (باب صدقة البقر)

٣٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد^(٤) بن قيس، عن

(١) سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً للحسن البصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قاله القاري.

(٢) قوله: في الركاز الخمس، قال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام فقال له: اذهب إلى موضع كذا، فاحفره فإن فيه ركازاً، فخذ به لا خمس عليك فيه، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة رؤياه، وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، وقال: أكثر ما يُنزَل منامه منزلة حديث روي بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث المخرُج في الصحيحين: في الركاز الخمس. قال القاري: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة، فإن حالها أقوى ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إذا كان مخالفاً لشرعه عليه الصلاة والسلام^(١).

(٣) الأكثرين من فقهاءنا أي الكوفيين.

(٤) قوله: حميد، هو أبو صفوان الأعرج القاري، لا بأس به من رجال الجميع، مات سنة ١٣٠، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني.

(١) انظر شرح الزرقاني ١/١٠١.

طاوس^(١): أن^(٢) رسول الله ﷺ بعث^(٣) معاذ بن الجبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً^(٤) ومن كل أربعين مئنة^(٥)،

(١) هو ابن كيسان اليماني، ويقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقبه، تابعي، ثقة، مات سنة ١٠٦، وقيل بعدها، كذا ذكره الزرقاني.

(٢) قوله: أن... إلى آخره، أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن مسروق عن معاذ، وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه بعضهم مرسلاً لم يذكر فيه معاذاً، وهذا أصح. انتهى. ورواه ابن حبان في صحيحه مسنداً، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين، والمرسل الذي أشار إليه الترمذي أخرجه ابن أبي شيبة عن مسروق قال: بعث رسول الله معاذاً إلى اليمن. الحديث.

وقال أبو عمر في «التمهيد»، في باب حميد بن قيس: قد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق: ثنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ. انتهى. وللحديث طرق أخر منها عن أبي وائل، عن معاذ، وهي عند أبي داود والنسائي، ومنها عن إبراهيم النخعي، عن معاذ وهي عند النسائي، ومنها عن طاوس، عن معاذ وهي في «موطأ مالك». قال في الإمام: ورواية إبراهيم عن معاذ منقطعة بلا شك، وكذلك رواية طاوس. وقال الشافعي: طاوس أعلم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه، كذا في «نصب الراية»^(١) للزيلعي رحمه الله.

(٣) أي قاضياً ومعلماً.

(٤) هو ما طعن في السنة الثانية، سُمي به لأنه يتبع أمه.

(٥) هي أنثى المِسن، وهو ما دخل في الثالثة.

(١) ٣٤٦/٢ و٣٤٧.

فَأْتِي بِمَا دُونَ ذَلِكَ^(١)، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً، وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ^(٢) مَعَاذَ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ زَكَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَالتَّبِيعُ الْجَذَعُ^(٣) الْحَوْلِي، إِلَى أَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ^(٤) أَرْبَعِينَ فَفِيهَا مُسِنَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — وَالْعَامَّةُ.

(١) أَيِ مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ.

(٢) أَيِ مِنَ الْيَمَنِ.

(٣) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالدَّالِ الْمَعْجَمَةِ، مَا أَتَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّنَةِ، (الْجَذَعُ) أَيِ إِذَا أَكْمَلَ السَّنَةَ وَشَرَعَ فِي الثَّانِيَةِ.

(٤) قَوْلُهُ: بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ: وَهَكَذَا يُحْسَبُ كُلُّ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ، لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ مَعَاذَ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَصْدَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعاً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ سِتِينَ تَبِيعَانِ، وَمِنْ سَبْعِينَ مُسِنَّةً وَتَبِيعَ، وَمِنْ ثَمَانِينَ مُسِنَّتَانِ، وَمِنْ تِسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَعَةٍ وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَتَبِيعَانِ، وَمِنْ الْعِشْرِ وَمِائَةِ مُسِنَّتَانِ وَتَبِيعَ، وَمِنْ عِشْرِينَ وَمِائَةِ ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ وَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَخْذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئاً إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ مُسِنَّةٌ أَوْ جَذَعاً. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَقِيَّةٍ عَنِ الْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعاً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، قَالُوا: فَالْأَوْقَاصُ؟ قَالَ: مَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا بِشَيْءٍ، وَسَأَلْتُهُ إِذَا قَدِمْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَاذاً قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ، وَيُؤَافِقُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى أَنَّ مَعَاذاً لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ

١١ - (باب الكنز^(١))

٣٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: سئل ابن عمر عن الكنز^(٢)؟ فقال: هو المال^(٣) الذي لا تؤدّي زكّاته.

٣٤١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال^(٤): من كان له مال، ولم يؤدّ زكّاته

له: يا معاذ ما هذا؟ قال: إني لما قدمت على اليمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظمائهم وقالوا هذه تحية الأنبياء، فقال: كذبوا على أنبيائهم، ولو كنت أميراً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. ويخالفه رواية مالك وغيرها من الروايات الصحيحة.

(١) قوله: الكنز، كنز وجد فيه سمة الكفر كنقش صنم ونحوه خمس، وأما ما فيه سمة الإسلام فكاللّقطة، فالمراد بالكنز ههنا ما يضعه صاحبه في الأرض ويدفنه، أو أريد به ما يجمعه مطلقاً، كذا قال القاري.

(٢) المذموم الوارد في القرآن.

(٣) قوله: هو المال... إلى آخره، على هذا التفسير جمهور العلماء وفقهاء الأمصار^(١)، وقد رواه الثوري عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه الطبراني والبيهقي وقال: ليس بمحفوظ، وأخرج ابن مردويه، عن ابن عمر مرفوعاً: كل ما أدّيت زكّاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز، وكل ما لا تؤدّي زكّاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض.

(٤) قوله: قال، موقوفاً ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عنه. رواه البخاري، وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم.

(١) راجع للتفصيل: (فتح الباري): ٢٦٨/٣، وعمدة القاري: ٢٧٥/٤.

مُثْلُ^(١) لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً^(٢) أَقْرَعَ^(٣)، لَهُ زَبَبَتَانِ^(٤) يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ^(٥) فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ^(٦).

١٢ - (بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ)

٣٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ^(٧) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لَخَمْسَةِ: لَغَازٍ^(٨) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِعَامِلٍ^(٩) عَلَيْهَا، أَوْ لَغَارِمٍ^(١٠)، أَوْ لِرَجُلٍ

(١) أَي صُورُ مَالِهِ فِي نَظَرِهِ.

(٢) حَيَّةٌ عَظِيمَةٌ.

(٣) قَوْلُهُ: أَقْرَعَ، بِرَأْسِهِ بَيَاضٌ، وَكَلِمَا أَكْثَرَ سُمُّهُ ابْيَاضَ رَأْسِهِ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. وَفِي «الْفَتْحِ»: الْأَقْرَعُ الَّذِي تَقْرَعُ رَأْسُهُ أَي تَمْعَطُ لكَثْرَةِ سُمِّهِ.

(٤) أَي نَقْطَتَانِ سَوْدَاوَانِ فِي جَانِبَيْ الرَّأْسِ.

(٥) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْكَافِ مَخْفُفًا أَي فَيَتِمَكَّنُ مِنْهُ فَيَأْخُذُهُ وَيَعُضُّهُ.

(٦) قَوْلُهُ: أَنَا كَنْزُكَ، وَابْنُ حَبَانَ: يَتَّبِعُهُ فَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ الَّذِي تَرَكْتَهُ بِعَدْلِكَ، فَلَا يَزَالُ يَتَّبِعُهُ حَتَّى يُلْقِمَهُ يَدَهُ فَيَمْضُغُهَا ثُمَّ يَتَّبِعُهَا^(١) سَائِرَ جَسَدِهِ.

(٧) قَوْلُهُ: أَنَّ، قَالَ السَّيُوطِيُّ: قَدْ وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٨) قَوْلُهُ: لَغَازٍ، وَفِي مَعْنَاهُ مَنْقَطَعُ الْحَاجِّ، وَكَذَا ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمَسَافِرُ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا مَالَ فِي يَدِهِ.

(٩) مَنْ يَبْعَثُهُ الْإِمَامُ لَجْمْعِهَا فَيُعْطَى بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا عَنْهَا.

(١٠) أَي مَدْيُونٌ اسْتَغْرَقَ دَيْنُهُ مَالَهُ، بِحَيْثُ لَا يَفْضُلُ نَصَابُ لَهُ، أَوْ لِصَاحِبِ غَرَامَةٍ مِنْ دَيْنٍ لَزِمَتْهُ.

(١) وَفِي الْأَصْلِ: يَتَّبِعُهُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

اشتراها^(١) بماله أو لرجل له جار^(٢) مسكين تُصَدَّق^(٣) على المسكين فأهدى إلى الغنيّ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، والغازي في سبيل الله إذا كان له عنها^(٤) غنىّ يقدر بغناه على الغزو لم يُستحبّ له أن يأخذ منها شيئاً^(٥) ، وكذلك الغارم إن كان عنده وفاء بذينه وفضل^(٦) تجب فيه الزكاة لم يُستحبّ له أن يأخذ منها شيئاً ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

١٣ - (باب زكاة الفطر)^(٧)

٣٤٣ - أخبرنا مالك ، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة

(١) أي الزكاة من مصرفها .

(٢) قوله : له جار ، خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له .

(٣) بصيغة المجهول .

(٤) أي عن الصدقة .

(٥) قوله : شيئاً ، بل يُستحب له أن لا يأخذ ، وفيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفاية .

(٦) أي زيادة .

(٧) هي واجبة عندنا ، وقيل مستحبة^(١) ، وقدرها نصف صاع من بر وصاع من غيره .

(١) قال العيني : فرض عند مالك والشافعي وأحمد ، وواجبة عند أبي حنيفة ، وسنة في رواية عن مالك ، وعند طائفة من الحنفية ، وقيل : مندوبة ، كانت واجبة ثم نُسخَت . راجع عمدة القاري ٤/٤٦٢ ، وفي ثمانية أبحاث مفيدة . وانظر أوجز المسالك ٦/١١٣ .

الفطر إلى الذي^(١) تُجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة .

قال محمد رحمه الله : وبهذا نأخذ، يُعجبنا^(٢) تعجيل زكاة

(١) هو من نصبه الإمام لقبضها، قوله: إلى الذي تُجمع عنده، قال في «ضياء الساري»: قال البخاري: كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، والمراد بهم الذين نصبهم الإمام لقبضها، وبهذا جزم ابن بطال، وقال ابن التين: معناه من قال أنا فقير من غير أن يتجسس. قال الحافظ: والأول أظهر، وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولمالك في «الموطأ» عن نافع أن ابن عمر: كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تُجمع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين، وأخرجه الشافعي عنه، وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعني تعجيلها قبل الفطر. انتهى. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في «الوكالة» وغيرها عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان... الحديث، وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليالٍ وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يعجلونها.

(٢) ليكون عاملاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ أي أخرج زكاة الفطر وذكّر اسم ربّه أي بالتكبير في طريقه ﴿فَصَلَّى﴾ أي صلاة عيده. قوله: يعجبنا... إلى آخره، لما أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» عن أبي العباس محمد بن يعقوب، نا محمد بن الجهم، نا نصر بن حماد، نا أبو معشر عن نافع، عن ابن عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وحرّ وعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من شعير أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نُخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يَقسّمها قبل أن ينصرف إلى المصلّى، ويقول: أغنّوهم عن الطواف في هذا اليوم. وفي صحيح البخاري، وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدّى قبل خروج الناس إلى الصلاة. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن الحجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال: من =

الفطر^(١) قبل أن يخرج الرجل إلى المصلّى ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

١٤ - (باب صدقة الزيتون)

٣٤٤ - أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب قال : صدقة الزيتون^(٢) العُشر .

وقال محمد : وبهذا نأخذ إذا خرج^(٣) منه خمسة أوسق

= السُّنة أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة^(١) ولا يُخرج حتى يطعم . وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن أبي سعيد الخدري قال : فرض صوم رمضان بعدما حُوِّلَت القِبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة ، وأمر عليه السلام في هذه السنة بركة الفطر ، وأن يخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو مدين من بُر^(٢) ، وأمر بإخراجها قبل الغدوّ إلى الصلاة وقال : أغنوهم يعني المساكين عن الطواف في هذا اليوم .

(١) قال القاري : لقوله تعالى : ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٣) ، ولأن في التأخير آفات .

(٢) الزيتون معروف ، والزيت دهنه .

(٣) قوله : إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً ، فحينئذٍ يجب فيه العشر =

(١) يستحب أداؤها قبل الخروج إلى الصلاة ، وقد اتفق عليه الأربعة كما في «عمدة القاري» .

(٢) بهذا قال أبو حنيفة : نصف صاع من القمح ، أي الحنطة - صاع من التمر والشعير ، وقال الشافعي : صاع من كل شيء في صدقة الفطر ، ومذهب مالك وأحمد وإسحاق مثل مذهب الشافعي في تقديره بالصاع في البُر . انظر أوجز المسالك ١٣٢/٦ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٣٣ .

فصاعداً^(١)، ولا يُلتفت^(٢) في هذا إلى الزيت، إنما يُنظر في هذا إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة - رحمه الله - ففي قليله وكثيره.

= سواء كان الزيت الخارج منه أقل أو أكثر، وأما عند أبي حنيفة ففي كل ما يخرج من الأرض العشر من دون تقدير بخمسة أوسق وقد مر تفصيله، وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني به أي بوجوب العُشر في الزيتون. قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه، والثاني كابن وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه لأنه إدام، لا قوت. انتهى. وأنت تعلم ما فيه^(١) فإن كلام محمد ههنا صريح في وجوب العُشر في الزيتون.

(١) قياساً على ما ورد.

(٢) أي بأن يكون قليلاً أو كثيراً.

(١) قال شيخنا في «الأجزاء» ٤٥/٦: وما حكى الزرقاني (١٣٠/٢) عن صاحب أبي حنيفة لم أجده في كتبنا، بل ذكر الإمام محمد في موطنه حديث الباب، ثم قال: وبهذا نأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يُلتفت في هذا إلى الزيت، وإنما يُنظر إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة ففي قليله وكثيره. انتهى. وهذا صريح في أن محمداً - رحمه الله - قائل بوجوب العُشر في الزيتون.

١ - (أبواب الصيام^(١))

١ - (باب الصوم لرؤية الهلال^(٢) والإفطار لرؤيته)

٣٤٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ ذكر^(٣) رمضان، فقال: لا تصوموا حتى تَرَوْا^(٤) الهلال، ولا تُفطروا حتى تَرَوْه،

(١) قوله: الصيام^(١)، بكسر الصاد، والياء بدل من الواو، وهو والصوم مصدران لصام، وهو ربيع الإيمان لحديث: الصوم نصف الصبر، وحديث: الصبر نصف الإيمان.

(٢) قوله الهلال: قال الأزهري: يُسمَّى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وسبع وعشرين أيضاً وما بين ذلك يسمى قمراً.

(٣) قوله: ذَكَرَ رمضان، فيه إيماء إلى جواز ذكره بدون شهر، قال عياض: هو الصحيح، ومنعه أصحاب مالك لحديث «لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا: شهر رمضان»، أخرجه ابن عديّ وضعفه. وفرّق ابن الباقلاني بأنه إن دلت قرينة على صرفه إلى الشهر كصمنا رمضان جاز، وإلا امتنع كجاء ودخل. وبالفرق قال كثير من الشافعية، قال النووي: والمذهبان فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت فيه نهْي، ولا يصح قولهم إنه اسم الله لأنه جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله توقيفية لا تُطلق إلا بدليل صحيح. ولو ثبت أنه اسم لم يلزم كراهته، كذا قال الزرقاني.

(٤) والمراد به رؤية بعض المسلمين لا كل الناس. قوله: حتى تَرَوْا

الهلال، يجب على الناس كفاية أن يلتصقوا هلال رمضان يوم التاسع والعشرين من

(١) الصوم لغة: الإمساك عن أي شيء كان قولاً كقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ

فَإِنْ غُمَّ (١) عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا (٢) لَهُ .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

= شعبان لأنه قد يكون ناقصاً ، نص عليه الشُّرُكِيُّ فِي «مراقي الفلاح» ، وهذا معنى قول القُدُوري : ينبغي للناس أن يلتمسوا الهلال يوم التاسع والعشرين كما فسره ابن الهمام في «فتح القدير» ، وذلك لما روى عن البخاري عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : الشهر تسع وعشرون ليلةً فلا تصوموا حتى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ . قوله : غُمَّ ، بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم . قوله : أَكْمَلُوا الْعِدَّةَ ، أي عدة شعبان لأن الأصل في الشهر هو البقاء ، وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ . وروى الترمذي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : لا تصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فَإِنْ حَالَتْ دُونَهُ غَيَاةٌ فَأَكْمَلُوا ثَلَاثِينَ يَوْماً . قوله : غَيَاةٌ ، بالتحيتين ، كل ما أظْلَكَ من سحابة أو غيرها . وقد بسطتُ الكلام في رسالتي «القول المشهور في هلال خير الشهور» .

(١) بضم الغين وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه الهلال غيم .

(٢) بضم الدال أي فقدرُوا له تمام العدد ثلاثين كما في رواية أخرى ، أمر :

فأكملوا العدة ثلاثين .

قوله : فاقْدُرُوا لَهُ ، قال النووي : اختلف في معناه ، فقالت طائفة : معناه

ضيقُوا له ، وقْدَرُوهُ تحت السحاب ، وبهذا قال أحمد وغيره ممن يجوزُ صوم ليلة :

= أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِسْيَافًا أو فعلاً كقول النابغة الذبياني :

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ تحت العجاج وأخرى تعلق اللجما
صَامَ الْخَيْلُ إِذَا لَمْ تَعْتَلِفْ ، وهو المشهور . راجع لتفصيله «اللسان» و«عمدة القاري»

. ٢٥٣/٥

٢ - (باب متى يحرم الطعام على الصائم)

٣٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ بِلَالاً يَنَادِي^(١) بِلِيلٍ^(٢) فَكُلُوا^(٣)**

الغيم عن رمضان، وقال ابن شريح وجماعة: معناه قَدَرُوهُ بحساب المنازل. وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه قَدَرُوا له تمام العدد ثلاثين يوماً، كما في الرواية الأخرى.

(١) أي يؤذَن، قوله: ينادي، في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصباح، وهل يُكتفى به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم، وروى الشافعي في القديم عن عمر أنه قال: عَجَّلُوا الأذان بالصبح، بدّلج المدلج، وتخرج العائرة. وصحح في «الروضة» أن وقته من أول نصف الليل الآخر، وهذا هو مذهب أبي يوسف من الحنفية وابن حبيب من المالكية، لكن على هذا يُشكل قول القاسم بن محمد المروئي عند البخاري في «الصيام» لم يكن بين أذانيهما أي أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقى ذا وينزل ذا. ومن ثم اختار السبكي في «شرح المنهاج» أن الوقت الذي يُؤذَن فيه قبل الفجر هو وقت السَّحَر، كذا في «إرشاد الساري».

(٢) قوله: بليل، قال مالك: لم تنزل صلاة الصبح يُنادى لها قبل الفجر، فأما غيرها من الصلوات فإنما لم ترها يُنادى لها إلا بعد أن يحلّ وقتها، قال الكرخي من الحنفية: كان أبو يوسف يقول يقول أبي حنيفة، لا يؤذَن لها حتى أتى المدينة، فرجع إلى قول مالك، وعلم أنه عملهم المتصل. قال الباجي: يظهر لي أنه ليس في الأثر ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر لصلاة الفجر، فإن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثار حجة لمن أثبتته، وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما يبين ذلك.

(٣) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين أن أذان بلال على خلاف ذلك.

واشربوا حتى ينادي^(١) ابنُ أمِّ مكتوم^(٢).

٣٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري^(٣)، عن سالم مثله، قال^(٤): وكان ابنُ أمِّ مكتوم لا يُنادي^(٥) حتى يُقالَ له: قد أصبحت.

قال محمد: كان^(٦) بلالٌ ينادي بليل في شهر رمضان

(١) قوله: حتى ينادي ابنُ أمِّ مكتوم، قد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وعائشة. ورواه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود وسُمرة وصحَّحهما. وفي الباب عن أنس وأبي ذر. وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت حبيب هذا الحديث بلفظ: إن ابن أمِّ مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال. وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله، وقال: إن صح هذا الخبر فيحتمل أن يكون كان الأذان بين بلال وابن أمِّ مكتوم نوباً، فكان بلال إذا كانت نوبته يعني السابقة أذن بليل، وكذلك ابن أمِّ مكتوم، وجزم به ابن حبان أنه ﷺ جعل الأذان بينهما نوباً. وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما على حديث أنيسة بالوهم، وأنه مقلوب، كذا في «تخريج أحاديث الرافعي» لابن حجر.

(٢) فإنه ينادي أول ما يبدأ الصبح.

(٣) لم يُختلف على مالك في الإسناد الأول أنه موصول، وأما هذا فرواه يحيى وأكثر الرواة رسلاً، فوصله المقعبي، فقال: عن سالم عن أبيه، قاله ابن عبد البر.

(٤) عين الطحاوي أن قائله ابن شهاب.

(٥) لكونه أعمى.

(٦) قوله: كان بلال... إلى آخره، أجاب أصحابنا القائلون بعدم جواز الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن الأحاديث المثبتة له بوجوه: الأول: ما أشار إليه ههنا، وهو أن أذان بلال بليل لم يكن للصلاة ليُحكم به بجواز أذان الفجر قبل =

دخول وقته، بل كان لسحور الناس في شهر رمضان خاصّة، وأذان الفجر إنما كان ما يؤذنه ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر. ويعضده رواية مسلم مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال: ينادي ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم. وأخرج الطحاوي عن ابن مسعود مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه ينادي أو يؤذن ليرجع غائبكم أو لينتبه نائمكم. ففي هاتين الروایتين وأمثالها تصريح بأن أذان بلال ليس للصلاة بل لأمر آخر، والثاني: أن بلالاً إنما كان يؤذن بليل لأنه كان في بصره سوء لا يقدر به على تمييز الفجر، ذكره الطحاوي وأيده بما أخرجه عن أنس مرفوعاً: لا يغرنكم أذان بلال فإن في بصره شيئاً، وقال: فدل ذلك على أن بلالاً كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره فأمرهم النبي ﷺ أن لا يعملوا على أذانه إذ كان من عادته الخطأ لضعف بصره^(١). انتهى. وفيه بُعد ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقرّه النبي ﷺ مؤذناً له وعلى تقدير التقرير لم يؤذن له بأذان الصبح. والثالث: المعارضة بأحاديث آخر، منها ما أخرجه أبو داود عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومدّ يده عرضاً. وأخرج الطحاوي والبيهقي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد، وكان لا يؤذن حتى يصبح. وأخرج أبو داود عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام. وفي الباب أخبار آخر مبسطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وغيره، والحق في هذا المقام أنه لا سبيل إلى المعارضة، فإن الأحاديث المثبتة للأذان بليل صحيحة وما عداها مقدوحة كما بسطه الزيلعي وغيره، وتخصيص كونه بربضان فقط ليس بذلك ما لم يثبت بأثر صحيح صريح، وزعم أنه كان للصلاة غير مستند إلى دليل يُعتدّ به، بل الظاهر أن أذان بلال بليل كان لإرجاع القائمين وإيقاظ النائمين، فهو ذكر بصورة الأذان، فافهم فإن الأمر مما يُعرف ويُتكرر.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٨٢-٨٤.

لسحور^(١) الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر،
فلذلك قال رسول الله ﷺ: كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم^(٢).

٣ - (باب من أفطر متعمداً في رمضان)

٣٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن حميد^(٣) بن عبد الرحمن^(٤)، عن أبي هريرة: أن رجلاً^(٥) أفطر في رمضان فأمر^(٦) رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام

(١) بالضم، مصدر بمعنى الأكل وقت السحر، وأما بالفتح فهو اسم لما يؤكل فيه.

(٢) قوله: ابن أم مكتوم، اسمه عمرو، وقيل: الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم قديماً، وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، واسم أمه عاتكة المخزومية، وزعم بعضهم أنه ولد أعمى، فكنت أمه به لاكتنام نور بصره، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) أبو عبد الرحمن المدني، وثقه العجلي وغيره، ومات سنة ٩٥ هـ، وقيل: ١٠٥ هـ، كذا في «الإسعاف».

(٤) أي ابن عوف، كما ليحيى.

(٥) قوله: أن رجلاً، هو سلمان، وقيل سلمة بن صخر البياضي، رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود، وبه جزم عبد الغني، وتُعقَّب بأن سلمة هو المظاهر في رمضان، وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلخالها في القمر.

(٦) في نسخة: أمره. قوله: أفطر في رمضان، قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك ولم يذكر بماذا أفطر، وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: إن رجلاً وقع على امرأته في رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع، فإن الذمة بريئة فلا يثبت شيء فيها إلا =

ستين مسكيناً، قال لا أجد^(١)، فأُتي^(٢) رسول الله ﷺ بِعَرَقٍ^(٣) من تمر، فقال: خذ هذا فتصدّق به، فقال: يا رسول الله، ما أجد أحداً^(٤) أحوَجَ^(٥) إليه مني، قال: كُلْهُ^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا أفطر الرجل متعمداً^(٧) في شهر رمضان بأكلٍ أو شربٍ^(٨)

= بيقين، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل وشرب ونحوهما أيضاً، لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الأكل والجماع فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره^(١).

(١) وفي حديث عائشة قال: تصدّق، فقال يا نبي الله مالي شيء، وما أقدر عليه.

(٢) لم يسمّ الآتي، وللبخاري في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار.

(٣) فسر الزهري في رواية الصحيحين بأنه المكتل (العرق) بفتح العين والراء، وروي بإسكان الراء، وذكر في «المغرب» وغيره أن العرق مكتل يسع ثلاثين صاعاً من تمر وقيل خمسة عشر.

(٤) أي بين لابتي المدينة، كما في رواية.

(٥) أي أفقر إلى أكله.

(٦) قوله: كُلْهُ، احتج به القائل بأنه لا تجب الكفارة، وردّ بأنه أباح له تأخيرها إلى وقت اليُسْر، لا أنه أسقطها عنه جملة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاصّ بهذا الرجل.

(٧) وأما الناسي فلا كفارة عليه ولا قضاء بل يُتَمّ صومه.

(٨) قوله: بأكلٍ أو شربٍ، قد يُستدلّ عليه بإطلاق أفطر في الحديث =

(١) والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمداً. انظر أوجز المسالك ٦٦/٥.

أو جماع^(١) فعلية^(٢) قضاء يوم مكانه، وكفارة الظهار أن^(٣) يعتق رقبة، فإن لم يجد^(٤) فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم^(٥) ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع^(٦) من حنطة أو صاع من تمر أو شعير.

= المذكور ويُنازع بأنه محمول على الجماع. فقد رواه عشرون من حفاظ أصحاب الزهري بذكر الجماع، والأحسن في الاستدلال ما أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة أن رجلاً أكل في رمضان. فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة «الحديث» لكن إسناده ضعيف لضعف أبي معشر راويه عن ابن كعب، والمشهور في الاستدلال حمل النظر على النظر.

(١) أخره مبالغة في استواء أمره مع غيره.

(٢) أي: فعلية شيثان. قوله: فعلية قضاء... إلى آخره، ثبت في رواية أبي داود من حديث أبي هريرة في قصة المُجامع في رمضان، وفي سندها ضعف، وورد أيضاً في رواية مالك عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وفي رواية سعيد بن منصور وغيرهما، ذكره ابن حجر.

(٣) في بعض النسخ: وهي أن.

(٤) قوله: فإن لم يجد... إلى آخره، فيه إشعار بأنه لا ينتقل عن العتق إلى الصيام وكذا عنه إلى الإطعام إلا عند العجز، وبه ورد التصريح في كثير من الروايات، وبه أخذ أصحابنا والشافعي، وقال مالك: هو على التخيير أخذاً بظاهر ما رواه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، قاله الزرقاني.

(٥) في نسخة: فإطعام.

(٦) قوله: نصف صاع، فالمجموع ثلاثون صاعاً من حنطة أو ستون صاعاً من شعير أو تمر وأما قصة العرق الذي كان فيه التمر أقل من ذلك فمحمول على القدر =

٤ - (باب الرجل يطلع له

الفجر في رمضان وهو جنب^(١))

٣٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٢) بن عبد الرحمن بن معمر^(٣)، عن أبي يونس^(٤) مولى عائشة^(٥) أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو^(٦) واقف على الباب وأنا أسمع^(٧): إني أصبحت

= المعجل^(١).

(١) أي والحال أنه يجب عليه الغسل سواء يكون عن احتلام أو جماع أو انقطاع حيض أو نفاس.

(٢) أبو طوالة قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة مات سنة ١٣٤هـ، كذا في «التقريب».

(٣) ابن حزم الأنصاري.

(٤) وثقه ابن حبان، قاله السيوطي، قوله: عن أبي يونس أن رجلاً... إلى آخره، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها عن أبي يونس عن عائشة، وقال الزرقاني: هكذا لجميع رواة الموطأ، كيحيى عند ابن وضاح عن أبي يونس عن عائشة أن رجلاً... إلى آخره، وأرسله عبيد الله بن يحيى عنه، فلم يذكر عن عائشة.

(٥) نادت عائشة - في مسلم - من وراء الباب.

(٦) أي: والحال أن الرجل.

(٧) أي قوله.

(١) قال الحافظ: قد اعتنى به - أي بالحديث المذكور - بعض المتأخرين ممن أدركه شيخنا، فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة. فتح الباري ١٧٢/٣.

جُنُباً وأنا أريد الصوم^(١)، فقال^(٢) رسول الله ﷺ: وأنا^(٣) أصبح^(٤) جنباً، ثم أغتسل^(٥) فأصوم، فقال الرجل^(٦): إِنَّكَ لَسْتَ^(٧) مثلنا، فقد غفر الله لك^(٨) ما تقدّم من ذنبك وما تأخر، فغضب^(٩) رسول الله ﷺ

(١) فهل يصح صيامي؟

(٢) أجابه بالفعل لأنه أبلغ.

(٣) ولك في أسرة.

(٤) أي أحياناً.

(٥) بعد الصبح للصلاة.

(٦) اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه لأن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

(٧) كأن السائل لم يكن ماهراً في قيام المبنى ولا في مقام المعنى وإلا فحقّه أن يقول إنا لسنا مثلك فلا يُقاس حالنا على حالك، كذا قال القاري.

(٨) قوله: فقد غفر الله لك... إلى آخره، أي ستر وحال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب أصلاً، إلا أن الغفر هو الستر، فهو كناية عن العصمة.

(٩) أي لما ظهر من قوله ترك الاقتداء بفعله مع أنه يجب المتابعة لفعله وقوله وتقريره في جميع الأحكام. نعم له خصوصيات معلومة عند العلماء الكرام، لكنه ﷺ حيث دلّه على حكمه بفعله تبيّن أنه ليس من مخصوص حكمه، فغضب لأجله.

قوله: فغضب، لاعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه أخبره بفعله جواباً لسؤاله وذلك أقوى دليل على عدم الاختصاص، أشار إليه ابن العربي. وقال الباجي: قول السائل ذلك وإن كان على معنى الخوف والتوقّي، لكن ظاهره أنه يعتقد فيه ارتكاب ما شاء لأنه غُفر له أو لعله أراد أن الله يحلّ لرسوله ما شاء.

وقال: والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم^(١) لله عز وجل وأعلمكم^(٢) بما أتقي^(٣).

٣٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن^(٤) أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: كنت أنا وأبي^(٥) عند مروان بن الحكم^(٦).....

(١) قوله: أخشاكم، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: فيه إشكال لأن الخوف والخشية حالتان تنشآن عن ملاحظة شدة النعمة الممكن وقوعها بالخائف، وقد دل القاطع على أنه ﷺ غير معذب، فكيف يُتصور منه الخوف؟! فكيف أشد الخوف؟! والجواب أن الذهول جائز عليه فإذا حصل الذهول حصل له الخوف، كذا في «مرقاة الصعود».

(٢) وأعلمكم بما أتقي، قال عياض: فيه وجوب الاقتداء بأفعاله والوقوف عندها إلا ما قام الدليل على اختصاصه به، وهو قول مالك، وأكثر أصحابنا البغداديين، وأكثر أصحاب الشافعي، وقال معظم الشافعية: إنه مندوب، وحملته طائفة على الإباحة.

(٣) أي بما يجب أن أتقي منه من فعل أو ترك أو قول.

(٤) ابن الحارث بن هشام.

(٥) عبد الرحمن المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات سنة ٤٣، كذا ذكره الزرقاني.

(٦) قوله: عند مروان بن الحكم، مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، يقال: له رؤية، فإن ثبت فلا يعرج على من تُكلم فيه، وإلا فقد قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يُتهم في الحديث، وقد روى سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم، =

وهو أمير^(١) المدينة، فذكر^(٢) أن أبا هريرة^(٣) قال: من أصبح جنباً أفطر^(٤)، فقال مروان: أقسمت عليك.....

= فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، كذا في «هدي الساري مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

(١) من جهة معاوية.

(٢) قوله: فذكر، بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم: فذكر له عبد الرحمن، وللبخاري: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن أبا هريرة... إلى آخره.

(٣) قوله: أن أبا هريرة قال، أجمع أهل هذه الأعصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح بن يحيى إبطاله، وكان عليه أبو هريرة، والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه وليس بشيء، وحكي عن طاوس وعروة إن علم بجنبته لا يصح، وإلا يصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري، وحكي عن النخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن بن صالح والحسن البصري يصومه ويقضيه، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته^(١)، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي - رحمه الله - .

(٤) أي بطل صومه، لكنه أمسك وقضى، قوله: أفطر، لحديث الفضل بن عباس في مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، والنسائي عن أبي هريرة: لا ورب هذا البيت، ما أنا قلت من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمداً ورب الكعبة قاله.

(١) اختلف السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمهور وفقهاء الأمصار على الجواز، فصارت المسألة كالإجماعية بعدما كانت كثيرة الاختلاف. انظر لامع الدراري ٣٨٤/٥، وأوجز المسالك ٣٠/٥ - ٤٦، وفتح الملهم ١٢٩/٣.

يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي^(١) المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألهما عن ذلك، قال^(٢): فذهب^(٣) عبد الرحمن^(٤) وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة، فسلمنا^(٥) على عائشة، ثم قال عبد الرحمن: يا أم المؤمنين، كنا عند مروان بن الحكم، فذكر أن أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن، أترغب^(٦) عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: لا^(٧) والله، قالت: فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يُصبح جنباً من

(١) تشية أم.

(٢) أي أبو بكر.

(٣) قوله: فذهب عبد الرحمن، قال الزرقاني: ووقع عند النسائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض، عن عبد الرحمن: أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فلقيت ذكوان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً، قال: فأتيت مروان فحدثته فأرسلني إلى أم سلمة، فأتيتها، فلقيت غلامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك، فذكر مثله. قال الحافظ: في إسناده نظر لأن أبا عياض مجهول، فإن كان محفوظاً فيُجمع بأن كلاً من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبينهما في السؤال، وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلامهما من وراء الحجاب بعد الدخول.

(٤) يعني أباه.

(٥) أي من وراء حجاب.

(٦) الرغبة إذا كانت صلتها به «عن»، يكون معناه الإعراض. أتت بذلك مبالغة في الرد عليه.

(٧) أي لا أرغب عنه. والأصل عدم الاختصاص.

جماع^(١) غير احتلام^(٢)، ثم يصوم ذلك اليوم . قال^(٣) : ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها^(٤) عن ذلك فقالت كما قالت^(٥) عائشة ، فخرجنا حتى جئنا مروان ، فذكر له عبد الرحمن ما قالتا ، فقال^(٦) : أقسمت عليك يا أبا محمد^(٧) لتركبن دابتي^(٨) ، فإنها بالباب^(٩) ، فلتذهبن إلى أبي هريرة ، فإنه^(١٠)

(١) وفي رواية للنسائي : كان يصبح جنباً مني .

(٢) قوله : احتلام ، فيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على الأنبياء ، والأشهر امتناعه ، قالوا : لأنه من تلاعب الشيطان وهم منزّهون عنه ، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد يصبح جنباً من جماع ، ولا يجنب من احتلام لامتناعه منه ويكون قريباً من معنى قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ ، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي . وقال السيوطي : قصدت بذلك المبالغة في الرد ، والمنفي على إطلاقه لا مفهوم له لأنه ﷺ كان لا يحتلم ، إذ الاحتلام من الشيطان ، وهو معصوم منه .

(٣) أبو بكر .

(٤) عبد الرحمن .

(٥) في رواية النسائي : فقالت أم سلمة : كان يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام .

(٦) أي مروان .

(٧) كنية عبد الرحمن .

(٨) أي الخاصة .

(٩) أي واقفة بها .

(١٠) قوله : فإنه بأرضه بالعقيق ، وفي رواية للبخاري : ثم قدّر لنا أن نجتمع

بأرضه بالعقيق^(١)، فلتخبرنه ذلك^(٢)، قال: فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة^(٣) ثم ذكر له ذلك^(٤)، فقال أبو هريرة: لا علم لي^(٥) بذلك، إنما أخبرني^(٦).

= بذِي الحُلَيْفَةِ وكان لأبي هريرة هناك أرض. فظاهره أنهم اجتمعوا من غير قصد، ورواية مالك نص في القصد، فيُحمل قوله: «ثم قَدَّرْنا» على المعنى الأعم من التقدير، لا الاتفاق، ولا تخالف بين قوله بذِي الحليفة وبين قوله بالعقيق لاحتمال أنهما قصداه إلى العقيق، فلم يجداه ثم وجداه بذِي الحليفة وكان له بها أرض أيضاً. وفي رواية معمر عن الزهري، عن أبي بكر، فقال مروان: عزمْتُ عليكما إلَّا ذهبتما إلى أبي هريرة، قال: فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد، والظاهر أن المراد مسجده بالعقيق لا المسجد النبوي، أو يُجمع بأنهما التقيا بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن القصة مجملة، ولم يذكرها، بل شرع فيها ثم لم يتهياً له ذكر تفصيلها، وسماع جواب أبي هريرة إلَّا بعد رجوعه إلى المدينة وإرادة دخول المسجد النبوي، قاله الحافظ.

(١) موضع.

(٢) أي نقلهما المخالفت لقوله.

(٣) وعند البخاري فقال له عبد الرحمن: إني ذاكر لك أمراً، ولولا أن مروان أقسم عليّ لم أذكره لك.

(٤) وفي مسلم: فقال: أهما قائلنا ذلك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ورجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك.

(٥) أي من المصطفى ﷺ بلا واسطة.

(٦) وفي البخاري: فقال: كذلك أخبرني الفضل بن عباس، وهو أعلم أي بما روى. قوله: إنما أخبرني مخبر، لما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره، وهذا متأول رجع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد لأنهما =

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام^(٢) في شهر رمضان، ثم اغتسل بعدما طلع الفجر فلا بأس

أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصبح صومه، وإذا دلّ القرآن وفعل الرسول ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً وجب الجواب عن حديث أبي هريرة، عن الفضل، عن النبي ﷺ، وجوابه من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن الحديث، فإن قيل: كيف يقولون: الاغتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟ فالجواب أنه فعله لبيان الجواز، ويكون في حقه حينئذٍ أفضل لأنه يتضمن البيان للناس، وهذا كما أنه توضأ مرةً مرةً، في بعض الأوقات بياناً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل. والجواب الثاني: أنه لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوع الفجر عالماً فإنه يفطر. والثالث: جواب ابن المنذر في ما رواه البيهقي عنه أن حديث أبي هريرة منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حينما كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرماً، ثم نسخ ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يُفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ، فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، كذا في «شرح صحيح مسلم»^(١) للنووي.

(١) للنسائي: أخبرني أسامة بن زيد، وله أيضاً: أخبرني فلان وفلان، فيحتمل أنه سمعه من الفضل وأسامة فأرسل الحديث أولاً ثم أسنده لما سئل عنه.

(٢) قوله: من غير احتلام، إنما ذكره لأن الدليل الذي سيذكره إنما يدل عليه، لا لأن حكمه مخالف لما نحن فيه، بل حكم الاحتلام والجماع سواء، ويدل =

بذلك، وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، قال الله عز وجل: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ^(١) لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرَّفَثُ^(٢)﴾ إلى نسائكم،

= عليه قوله عليه الصلاة والسلام: ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة والقيء والاحتلام. أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه وابن حبان في «الضعفاء» والدارقطني وابن عدي من حديث أبي سعيد الخدري، والبزار وابن عدي من حديث ابن عباس، والطبراني في «الأوسط» من حديث ثوبان. وفي أسانيده كلام يرتفع بكثرة الطرق، كما بسطه الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» وغيره.

(١) قوله: أحل لكم، أخرج وكيع وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه عن البراء قال: كان أصحاب النبي ﷺ إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار، فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً وكان يعمل في أرضه، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال: هل عندك طعام؟ قالت: لا، ولكن انطلق فاطلب، فغلبت عيناه فنام، وجاءت امرأته، فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فتزلت هذه الآية. وأخرج أحمد وابن جرير وابن المنذر بسند حسن عن كعب: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فنام حرماً عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي ﷺ ذات ليلة وقد سمر عنده، فوجد امرأته قد نامت فأيقظها وأرادها، فقالت: إني نمت، ثم وقع بها، فعدا إلى النبي ﷺ، فأخبره، فأنزل الله ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون﴾^(١) الآية. وفي الباب أخبار كثيرة إن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى «الدر المنثور» للسيوطي.

(٢) أي الجماع، به فسر ابن عباس، أخرجه عنه ابن المنذر وابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم.

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

هَنَ^(١) لباس لكم وأنتم لباسٌ لهَنَ، علم الله أنكم كنتم تختانون^(٢) أنفسكم، فتأب^(٣) عليكم وعفا عنكم^(٤)، فالآن باشروهنَّ^(٥) يعني الجماع ﴿وَابْتَغُوا﴾^(٦) ما كتب الله لكم ﴿يعني﴾^(٧) الولد ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسود﴾ يعني^(٨) حتى يطلع الفجر.....

(١) قوله: هَنَ لباس لكم، أي هَنَ سكن لكم تسكنون إليه في الليل والنهار به فسرهُ ابن عباس، أخرجه عنه الطيالسي.

(٢) أي نبالغون في خيانتها لارتكاب جنائيتها بالجماع بعد صلاة العشاء أو بعد النوم فإنه كان محرماً أولاً، ثم نُسخ.

(٣) أي رجع عليكم بالتخفيف.

(٤) أي ما صدر وما مضى.

(٥) قوله: يعني الجماع، هذا التفسير منقول عن ابن عباس، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي من طرق.

(٦) أي اطلبوا.

(٧) تفسير من الإمام محمد، قوله: يعني الولد، هذا التفسير أيضاً منقول عن ابن عباس أخرجه عنه ابن جرير وابن أبي حاتم، وأخرج عبد بن حميد، عن مجاهد وقتادة والضحاك مثله، وأخرج البخاري في «تاريخه» عن أنس ﴿ما كتب الله لكم﴾: أي ليلة القدر، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: ابتغوا الرخصة التي كتب الله عليكم.

(٨) قوله: يعني حتى يطلع الفجر، كان بعض الصحابة لما نزل قوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسود﴾ إذا أراد الصوم ربط في رجله

فإذا^(١) كان الرجل^(٢) قد رُخص له أن يجامع، ويستغني^(٣) الولد، ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر^(٤) فمتى يكون الغسل إلا بعد طلوع الفجر. فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والعمامة.

٥ - (باب القبلة للصائم^(٥))

٣٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن

= الخيط الأبيض والأسود فلا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له الفرق بينهما، فأنزل الله قوله ﴿من الفجر﴾ ويُن أن المراد من الخيط الأبيض الفجر أي الصبح الصادق، ومن الأسود الليل، كذا أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما^(١).

(١) قوله: فإذا كان... إلى آخره، شروع في وجه دلالة كتاب الله على ما ذكره، وحاصله أن الآية المذكورة أباحت الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر فيكون كلُّ منها مباحاً في آخر جزء من أجزاء الليل متصل بأول جزء الفجر أيضاً بنص هذه الآية، وهو يقتضي بالضرورة أن يقع الغسل - إذا جامع في آخر الجزء - بعد طلوع الفجر، فدلَّ ذلك على أنه لا بأس به.

(٢) الذي يريد الصوم.

(٣) هذا قيد اتفاقي.

(٤) أي لا يتحقق ولا يمكن غسله إلا بعد طلوع الفجر.

(٥) قوله: باب القبلة للصائم^(٢)، اختلف أهل العلم في جواز القبلة

(١) انظر عمدة القاري ٢٩٢/٥.

(٢) لا بأس بالقبلة للصائم إذا أمن على نفسه الجماع مثل الشيوخ، وتكره إذا لم يأمن على نفسه كالشبان، وهذا هو مذهب أبي حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي، وحكاه الخطابي عن مالك، وكرها قوم مطلقاً، وإليه ذهب مالك في المشهور عنه، وأباحها قوم مطلقاً، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وداود. ومنهم من أباحها في النفل ومنعها في الفرض، =

يَسَار^(١): «أَنَّ رَجُلًا^(٢) قَبَّلَ امْرَأَةً وَهُوَ صَائِمٌ،

= للصائم، فرخص عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعائشة فيها، وقال الشافعي: لا بأس بها إذا لم تحرك القبلة شهوته. وقال ابن عباس: يُكره ذلك للشبان، ويرخص فيه للشيوخ، كذا في «الكاشف عن حقائق السنن» للطِّيْبِي رحمه الله.

(١) مرسل عند جميع الرواة، ووصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء، عن رجل من الأنصار.

(٢) قوله: «أَنَّ رَجُلًا... إلى آخره، حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يَقْبَلُ بعض نسائه وهو صائم وكان أَمْلَكَكُمْ لإربه. متفق عليه. وله عندهما ألفاظ، وفي رواية لأبي داود: كان يَقْبَلُنِي وهو صائم، ويمضُ لساني وهو صائم. وفي إسناده أبو يحيى المعرقب، وهو ضعيف وقد وثقه العجلي، ولابن حبان في صحيحه عنها: كان يَقْبَلُ بعض نسائه وهو صائم في الفريضة والتطوع. ثم ساق بإسناده أنه ﷺ كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة، وقال: ليس بين الخبرين تضادٌ لأنه ﷺ كان يملك إربه ونَبَهَ بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله، وترك استعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما رُكِبَ في النساء من الضعف. وفي رواية البخاري: أنه كان رسول الله ﷺ لَيَقْبَلُ بعض أزواجه وهو صائم، ثم ضحكت تعجباً من نفسها حيث ذكرت هذا الحديث الذي يُستحى من ذكره، لكن غلب عليها مصلحة التبليغ، وقيل: ضحكت سروراً منها، وقيل: أرادت أن تنبّه بذلك أنها صاحبة القصة. وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبو داود عن الأغر، عنه: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له وسأله آخر فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب، كذا في «التلخيص الحبير» تخريج أحاديث الشرح الكبير» للمحافظ ابن حجر.

= ومنهم من منعها مطلقاً وذهب إليه طائفة من التابعين، فالأقوال خمسة، وانظر تفصيلها في عمدة القاري ٩/٦. قلت: ما حكى عن أحمد هو رواية عنه، وإلا ففي «الروض المربع» تُكره القبلة. الأوجز ٤٤/٥.

فوجد^(١) من ذلك وَجْداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك^(٢)، فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ، فأخبرتها أم سلمة: أن رسول الله ﷺ كان يُقبَل^(٣) وهو صائم. فرجعت إليه فأخبرته بذلك، فزاده ذلك^(٤) شراً^(٥) فقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يُحل^(٦) الله لرسوله^(٧) ما شاء، فرجعت

(١) قوله: فوجد، أي فاغتم له كثيراً ولم يعدّه امرأ حقيراً، واستحيى أن يسأل رسول الله ﷺ توقيراً.

(٢) أي هل يضرُّ صومه ذلك؟

(٣) قوله: كان يُقبَل، أي بعض أزواجه أو بنفسها كما يُعلم من رواية البخاري عن زينب بنت أم سلمة عنها أنها كانت هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في إناء واحد وكان يُقبَلها وهو صائم. ويخالفه ما أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، نا صالح بن عبد الرحمن، نا عبد الله بن يزيد، نا موسى بن علي: سمعت أبي يقول: ثني أبو قيس مولى عمرو بن العاص قال: بعثني عبد الله بن عمرو إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ فقال: سألها أكان رسول الله يقبل وهو صائم؟ فإن قالت: لا، فقل: إن عائشة تخبر^(١) الناس أنه كان يقبل وهو صائم، فأتيت أم سلمة فأبلغتها السلام عن عبد الله بن عمرو، وقلت: أكان رسول الله يقبل وهو صائم فقالت: لا، فقلت: إن عائشة تخبر الناس أنه كان يقبل، فقالت: لعله لم يكن يتمالك عنها حباً، أما أنا فلا. والذي يظهر أن الاختلاف محمول على اختلاف الأحوال.

(٤) قال الباجي: يعني استدامة الوجد إذا لم تأته بما يقنعه.

(٥) قوله: شراً، أي محنة وبليّة حيث ظن أن أم سلمة أفتت من عندها.

(٦) أي يُبيح. اعتقد أن ذلك من خصائصه.

(٧) كصوم الوصال والزيادة على أربع في النكاح.

(١) في الأصل: «بخبر»، وهو خطأ. انظر شرح معاني الآثار ١/ ٣٤٦ ط الهند.

المرأة إلى أم سلمة، فوجدت عندها رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: ما بال^(١) هذه المرأة؟ فأخبرته^(٢) أم سلمة، فقال: ألا^(٣) أخبرتها أنني أفعل ذلك^(٤)؟ قالت: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يُحلُّ الله لرسوله ما شاء^(٥)، فغضب^(٦) رسول الله ﷺ، وقال^(٧): والله إني لأتقاكم^(٨) الله، وأعلمكم بحدوده.

(١) أي ما شأنها وأي شيء جاء بها.

(٢) أي بأنها تسأل عن القبلة للصائم.

(٣) فيه تنبيه على الإخبار بأفعاله، ويجب عليهن أن يُخبرن بها ليقتدي به الناس.

(٤) قال الباجي: فيه إيجاب العمل بخبر الواحد.

(٥) قال عياض: لأن السائل جَوَّز وقوع النهي عنه منه، لكن لا حرج عليه إذ غُفِرَ له.

(٦) قوله: فغضب، لعل سبب غضبه أن الأصل هو العمل بما ثبت عنه حتى يثبت دليل على تخصيصه.

(٧) قوله: وقال: والله... إلى آخره، قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والشيخ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لسألها لأنه المبيِّن عن الله، وقد أجمعوا على أن القبلة لا تُكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تُؤوِّل إليه، وأجمعوا على أن من قَبَّل وسَلِم فلا شيء عليه. فإن أمدى فكَذلك عند الحنفية والشافعية، وعليه القضاء عند مالك، وعن أحمد يَفْطَر، وإن أمني فسد صومه اتفاقاً.

(٨) فكيف تجوزون^(١) ما نُهيَّ عنه مني؟

(١) في شرح الزرقاني ١٦٢/٢، فكيف تجوزون وقوع ما نُهيَّ عنه مني.

٣٥٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله :

أن عائشة^(١) ابنة طلحة^(٢) أخبرته أنها كانت عند عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ فدخل عليها^(٣) زوجها^(٤) هنالك^(٥) وهو^(٦) عبد الله^(٧) ابن عبد الرحمن ابن أبي بكر^(٨)، فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تَدْنُو^(٩) إلى أهلك تقبلها^(١٠) وتلاعبها؟ قال: أقبلها وأنا صائم؟ قالت^(١١): نعم^(١٢).

(١) القرشية، كانت فائقة الجمال، ثقة، روى لها الستة، كذا ذكره الزُّرقاني.

(٢) أحد العشرة المبشرة.

(٣) أي على عائشة الصديقة.

(٤) أي زوج ابنة طلحة.

(٥) أي وكونها عَمَّتْ سبب ذلك.

(٦) أي زوجها.

(٧) تابعي، روى له الشيخان وغيرهما.

(٨) الصديق.

(٩) أي تقرب.

(١٠) قوله: تقبلها، لعلها قصدت إفادته الحكم وإلا فمعلوم أنه لا يقبلها

بحضور عمته أم المؤمنين، وقال أبو عبد الملك: تريد ما يمنعك إذا دخلتما، ويحتمل أنها شكت لعائشة قِلَّةَ حاجته إلى النساء، وسألها أن تكلمه. فأفتته بذلك، إذ صح عندها ملكه لنفسه، قاله الزُّرقاني.

(١١) هذا حديث موقوف، حكمه مرفوع.

(١٢) قوله: نعم، في هذا دلالة على أنها لا ترى تحريمها ولا أنها من =

قال محمد: لا بأس^(١) بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن

= الخصائص، وأنه لا فرق بين شاب وشيخ، لأن عبد الله كان شاباً، ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الأسود: قلت لعائشة أياشر الصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لإربه. لأن جوابها للأسود بالمنع محمول على من تحرّكت شهوته لأن فيه تعريضاً لإفساد العبادة كما أشعر به قولها: وكان أملككم لإربه، فحاصل ما أشارت إليه إباحة القبلة والمباشرة بغير جماع لمن ملك إربه دون من لا يملكه، أو يحمل النهي على التتزيه، فقد رواه أبو يوسف القاضي بلفظ: سئلت عائشة عن المباشرة للصائم؟ فكرهتها، فلا ينافي الإباحة المستفادة من حديث الباب، ومن قولها: الصائم يحلّ له^(١) كل شيء إلا الجماع. رواه الطحاوي، كذا ذكره الزرقاني.

(١) قوله: لا بأس... إلى آخره، هذا الذي ذكره هو طريق الجمع بين الأخبار والآثار المختلفة، فإن بعضها تدل على الجواز، وبعضها على الامتناع، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ. فمنها حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها، وحديث زيد بن أسلم عن عطاء، المذكورين في الباب، وهما يدلان على الجواز مطلقاً من غير فرق بين الشاب والشيخ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب يدل على المنع مطلقاً، وحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل نساءه وهو صائم المخرّج في الصحيحين وغيرهما يدل على الجواز، وحديث أبي هريرة عند أبي داود نص في الفرق، وقال مالك في «الموطأ»: قال عروة بن الزبير: لم أر القبلة للصائم تدعو إلى خير، وأخرج عن ابن عباس أنه رخص للشيخ وكرهها للشاب، وروى البيهقي بسند صحيح عن عائشة: أنه ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ونهى الشاب وقال: الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه، وأجمع أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن عمر أنه قال: هشت فقبلت وأنا صائم؟ فقلت: يا رسول الله صنعت اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم، قال: أرايت لو مضمت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فمّة، وأخرج مالك أن سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة كانا يرخصان في القبلة للصائم، (١) في الأصل: «لها»، وهو تحريف.

الجماع^(١) فإن خاف أن لا يملك نفسه فالكف أفضل، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعمامة قبلنا.

٣٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٢) عن القبلة^(٣) والمباشرة^(٤) للصائم.

٦ - (باب الحجامة للصائم)

٣٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يحتجم^(٥)

وأخرج الطحاوي أنه سئل سعد: أتباشر وأنت صائم؟ قال: نعم، وأخرج الطحاوي أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن القبلة للصائم، فرخص للشيخ الكبير وكرهها للشاب، وأخرج عنه عن عمر قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فرأيت أنه لا ينظر إليّ، فقلت: يا رسول الله ما شأني؟ فقال: ألسنت الذي تقبل وأنت صائم، فقلت: والذي بعثك بالحق إني لا أقبل بعد هذا. فهذه الأخبار وأمثالها يعلم منها أنه لا كراهة في القبلة للصائم في نفسها، وإنما كرهها من كرهها لخوف ما تؤول إليه، فطريق الجمع أنه إذا ملك نفسه فلا بأس به وإن خاف فالكف أفضل.

(١) وكذا عن إنزال المني.

(٢) قوله: ينهى، أي مطلقاً للشيخ والشاب كليهما كما هو ظاهر العبارة، أو للشاب فقط، كما هو نص رواية الطحاوي، وكذلك روي النهي عن عمر وغيره، فأخرج الطحاوي عن سعيد بن المسيب أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم، وأخرج أيضاً عن زاذان أنه قال عمر: لأن أعض على جمرة أحب إليّ من أن أقبل وأنا صائم، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: يقضي يوماً آخر، وأخرج - بسند فيه أبو يزيد الضبي وقال: هو رجل لا يعرف - عن ميمونة بنت سعد: أنه سئل رسول الله ﷺ عنه؟ فقال: أفطرا جميعاً. وهذا كله محمول على من لا يملك.

(٣) لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

(٤) المراد بالمباشرة المسّ والملامسة والملاعبة والمخالطة.

(٥) إشارة إلى الرخصة.

وهو صائم ثم إنه كان يحتجم^(١) بعد ما تغرب^(٢) الشمس.

٣٥٥ — أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهري: أن سعداً^(٣) وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان.

قال محمد: لا بأس بالحجامة للصائم، وإنما كُرهت^(٤) من أجل الضعف، فإذا أُمن ذلك فلا بأس، وهو قول^(٥) أبي حنيفة — رحمه الله —.

(١) قال الباجي: لما كَبُرَ وَضَعُفُ خَافَ أَنْ تَضْطَرَّهَ الْحِجَامَةُ إِلَى الْفَطْرِ.

(٢) أي احتياطاً وعملاً بالعزيمة.

(٣) أي ابن وقاص.

(٤) أي في بعض الروايات.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين،

فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: إنما كرهنا أو كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف. وأخرج عن حميد قال: مثل أنس عن الحجامة للصائم؟ فقال: ما كنت أرى أن الحجامة تُكره للصائم إلا من الجهد. وأخرج عن ثابت البناني قال: سألت أنس بن مالك هل كتّم تكَرّهون الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف. وأخرج عن ابن عباس أنه قال: إنما كُرهت الحجامة مخافة الضعف. وذكر الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» أنه مذهب سعد والحسين بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأمّ سلمة والشَّعْبِيّ وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبي العالية وإبراهيم النَّخَعِيّ وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الصائم إذا احتجم في رمضان بطل صومه، منهم عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق، واستدلّهم في ذلك بحديث =

= مرفوع: أفطر الحجاج والمحجوم، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث ثوبان، وأبو داود والنسائي وغيرهما من حديث شذاد بن أوس: أنه مرّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم، والترمذي - وقال: حسن صحيح - من حديث رافع بن خديج، والنسائي والحاكم من حديث أبي موسى، والنسائي من حديث معقل بن سنان قال: مرّ عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم في ثمان عشرة خلت من رمضان فقال ذلك، وأيضاً من حديث أسامة بن زيد والحسن بن علي وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، والطبراني من حديث سُمرة وجابر وابن عديّ في «الكامل» من حديث ابن عمر وسعد بن مالك. وله طرق أخر كلها مبسوطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وابن حجر. وأجاب عنها الجمهور بأنه منسوخ لأنه كان زمن الفتح، وقد احتجم رسول الله ﷺ عام حجة الوداع وهو صائم، أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما من حديث ابن عباس. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني بسند فيه ضعف عن أنس قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمرّ به رسول الله، فقال: أفطر هذان. ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة. وكذا ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عنه أن النبي ﷺ احتجم بعد ما قال: أفطر الحاجم والمحجوم، ومنهم من قال: ورود حديث أفطر الحاجم والمحجوم إنما كان لسبب آخر^(١) وهو ما أخرجه العُقيلي في «الضعفاء» وغيره عن ابن مسعود أن النبي ﷺ مرّ على رجلين يحتجم =

(١) قال الطحاوي: ليس فيها (أي في هذه الأحاديث) ما يدل على أن الفطر كان لأجل الحجامة، بل إنما كان ذلك لمعنى آخر وهو أنهما كانا يمتاiban رجلاً، فلذلك قال رسول الله ﷺ ما قال. وليس إفطارهما ذلك كالإفطار بالأكل والشرب والجماع ولكنه حبط أجرهما باغتياهما فصارا بذلك مفطرّين، لأنه إفطار يوجب عليهما القضاء. وهكذا كما قيل الكذب يفطر الصائم ليس يراد به الفطر الذي يوجب القضاء، إنما هو حبوط الأجر بذلك. شرح معاني الآثار ١/٣٤٩.

٣٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة قال: ما رأيت^(١) أبي^(٢) قطُّ احتجم إلا وهو صائم.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

٧ - (باب الصائم يذره^(٣) القيء أو يتقيأ^(٤))

٣٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: من استقاء^(٥) وهو صائم فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء^(٦).

قال محمد: وبه^(٧) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أحدهما الآخر، فاغتاب أحدهما ولم ينكر الآخر فقال رسول الله: أفطر الحاجم والمحجوم. قال ابن مسعود لا للحجامة ولكن للغيبة.

(١) لأنه كان يواصل الصوم، قاله ابن عبد البر.

(٢) أي عروة بن الزبير بن العوام.

(٣) أي يسبقه ويغلبه.

(٤) أي عمداً.

(٥) أي ملأ فيه عند أبي يوسف، ومطلقاً عند محمد.

(٦) أي لا قضاء، ولا كفارة.

(٧) قوله: وبه نأخذ، وبه قال إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد وأبو

يوسف وعامة العلماء، ذكره الطحاوي. ويؤيده قوله ﷺ: من قاء فلا قضاء عليه،

ومن استقاء عمداً فعليه القضاء. أخرجه أصحاب السنن الأربعة والدارمي =

٨- (باب الصوم في السفر)

٣٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان

لا يصوم^(١) في السفر.

= وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حسن غريب، وأخرجه أبو يعلى وأسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة. وفي بعض طرقه مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض. وأما ما ورد أن النبي ﷺ قاء فأفطر، فمعناه: ضعف وكان الصوم تطوعاً فأفطر عمداً، ذكره الطحاوي^(١). وبعضه ما أخرجه ابن ماجه عن فضالة بن عبيد الأنصاري أن النبي ﷺ خرج عليهم في يوم كان يصومه، فدعا بإناء فشرب، فقلنا: يا رسول الله إن هذا يوم كنت تصومه! قال: أجل، ولكني قُتْتُ.

(١) قوله: كان لا يصوم في السفر، لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجزىء، لأن الفطر عزيمة من الله، وبه قال أبوه عمر، وأبو هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وقوم من أهل الظاهر، ورواه أحاديث الباب، قاله ابن عبد البر. واحتجوا لذلك أيضاً بحديث الصحيحين أنه ﷺ كان في سفر - أي في غزوة الفتح كما في الترمذي - فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر - ولفظ مسلم: ليس البر أن تصوموا في السفر - وزاد بعض الرواة: عليكم برخصة الله التي رخص لكم، وروايته على لغة حمير في «مسند أحمد» قال ابن عبد البر: ولا حجة فيه لأنه عام، خرج على سبب، فإن قصر عليه لم تقم به حجة، وإلا حُمِلَ على من حاله مثل حال الرجل وبلغ ذلك المبلغ^(٢).

(١) شرح معاني الآثار ٣٤٨/١. ثم إن كون الشيء غير مفطر وكون الاستقاء مفطر وعليه القضاء هو مذهب الأئمة الأربعة، كما في «عمدة القاري» ٣٦/٦.

(٢) كذا في شرح الزرقاني ١٧٠/٢.

٣٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله^(١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن^(٢) رسول الله ﷺ خرج^(٣) عام فتح مكة في رمضان، فصام^(٤) حتى بلغ الكُدَيْد^(٥) ثم أفطر^(٦) فأفطر الناس معه^(٧) وكان فتح مكة في رمضان، قال: وكانوا^(٨) يأخذون بالأحداث^(٩) فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ.

(١) ابن عتبة بن مسعود.

(٢) قال أبو الحسن القاسبي: هذا من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السنة مقيماً بمكة.

(٣) يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلّون من رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(٤) أي جميع سيره.

(٥) موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل ونحوها وبينها وبين مكة مرحلتان أو ثلاث.

(٦) قوله: ثم أفطر، لأنه بلغه أن الناس شقّ عليهم الصيام، وقيل له: إنما ينظرون في ما فعلت، فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا بإناء من ماء، فوضعه على راحلته ليراه الناس، فشرب فأفطر فناولوه رجلاً بجنبه فشرب، فقيل له يعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة. رواه مسلم والترمذي عن جابر. قال المازري: احتج به مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي أن من بيّت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، وحملوا الحديث على أنه أفطر للتقوي على العدو والمشقة الحاصلة له ولهم.

(٧) أي حتى بلغوا مكة.

(٨) أي الصحابة. قوله: وكانوا، هو قول ابن شهاب كما بيّن في رواية البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر: وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك.

(٩) قوله: بالأحداث فالأحدث، في مسلم عن يونس قال ابن شهاب: وكانوا^(١)

(١) في الأصل: «كان»، وهو خطأ. انظر صحيح مسلم ٧٨٥/٢.

قال محمد: من شاء صام^(١) في السفر، ومن شاء أفطر،
والصوم أفضل^(٢).....

= يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره، ويروونه الناس المحكم، قال عياض: إنما يكون ناسخاً إذا لم يمكن الجمع أو يكون الأحداث من غيره وفي غير هذه القصة، وأما فيها أعني قضية الصوم فليس بناسخ إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا ينعقد كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه.

(١) قوله: من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١)، وقال النبي ﷺ: إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة. أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وعبد بن حميد والبيهقي في سننه وغيرهم. وأخرج عبد بن حميد والدارقطني عن عائشة قالت: كلُّ قد فعل رسول الله، صام وأفطر في السفر. وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال: لا أعيب على من صام ولا من أفطر في السفر. وأخرج مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري وأبوداود عن أنس قال: سافرنا مع رسول الله في رمضان فصام بعضنا، وأفطر بعضنا، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم. وأخرج مسلم والترمذي والنسائي عن أبي سعيد الخدري كنا نسافر مع النبي ﷺ في شهر رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر. وهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بأن حديث «ليس من البر الصيام في السفر» أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم وغيرهم محمول على ما إذا لم يقو وأورث صومه ضعفاً أو مرضاً كما يُعلم من شأن وروده.

(٢) قوله: أفضل لمن قوي عليه، لما أخرج عبد بن حميد عن أبي عياض: خرج النبي ﷺ في رمضان، فتودي في الناس: من شاء صام ومن شاء أفطر، فقل لأبي عياض: كيف فعل رسول الله؟ قال: صام وكان أحقهم بذلك. وورد في =

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

لمن قوي عليه^(١)، وإنما^(٢) بلغنا أن النبي ﷺ أفطرحين سافر إلى مكة لأن الناس شَكُّوا إليه الجهد^(٣) من الصوم، فأفطر لذلك، وقد بلغنا^(٤) أن حمزة الأسلمي^(٥) سأله عن الصوم في السفر، فقال: إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر. فهذا^(٦) نأخذ، وهو قول^(٧) أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٨) من قبلنا.

= حديث أبي سعيد الخدري المتقدم: كانوا يَرَوْنَ أن من وجد قُوَّةً فصام فحسن، ومن وجد ضعفاً فأفطر فحسن.

(١) قال القاري: أي لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١)، وبه قال مالك والشافعي^(٢)، وقال أحمد والأوزاعي: الفطر أفضل مطلقاً لحديث: ليس من البر الصيام في السفر.

(٢) قوله: وإنما بلغنا... إلى آخره، دَفَعْ لما يُتَوَهَّم أنه لو كان الصوم أفضل عند القوة لما أفطر النبي ﷺ في سفر الفتح لأنه كان يستطيع ما لا يستطيعه غيره.

(٣) بفتح الجيم وضمها: المشقة.

(٤) قوله: وقد بلغنا... إلى آخره، هذا البلاغ أخرجه مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه والحاكم بعبارة متقاربة.

(٥) هو ابن عمر بن عويمر أبو صالح المدني، صحابي جليل، مات سنة ٦١ هـ كذا ذكره الزرقاني.

(٦) في بعض النسخ: قال محمد: فهذا.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وكذا أبي يوسف، وبه قال أنس وعائشة وسعيد بن جبير ومجاهد وجابر بن زيد، أخرجه الطحاوي عنهم.

(٨) قوله: والعامة من قبلنا، أي أكثر من مضى من الصحابة والتابعين خلافاً

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٤. (٢) وبه قال أبو حنيفة كما في لامع الدراوي ٤١٥/٥.

٩ - (باب قضاء رمضان هل يُفَرَّق؟) (١)

٣٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يقول (٢): لا يفَرَّق (٣) قضاء رمضان.

٣٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن ابن عباس (٤)

لبعضهم منهم ابن عباس حيث روي عنه أنه قال - لما سُئِلَ عن الصوم في السفر -: يسرو عسر، فخذ بيسر الله. وروى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد أنه قال: الإفطار في السفر العزيمة. ومنهم أبو هريرة حيث أمر رجلاً صام في السفر بالقضاء، أخرجه عبد بن حميد والطحاوي. ومنهم عمر حيث أمر رجلاً صام رمضان في السفر أن يعيد، أخرجه عبد أيضاً. ومنهم ابن عمر حيث قال: لأن أفطر في رمضان أحب إليّ من أن أصوم، أخرجه عبد بن حميد. وأخرج أيضاً عنه أنه سُئِلَ عنه فقال: رخصة نزلت من السماء فإن شئتُ فردّوها. وأخرج أيضاً أنه قال: لو تصدّقت بصدقة فردّت، ألم تكن تغضب؟ إنما هو صدقة تصدق بها الله عليكم. ويوافقهم حديث: الصيام في السفر كالفطر في الحضر. أخرجه ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي سننه كلام، وصحح النسائي وقفه، وعلى تقدير صحته فهو محمول على من لا يقوى.

(١) أي بين الأيام في قضاء الصيام.

(٢) مذهب ابن عمر وجوب تتابع القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشعبي، وبه قال أهل الظاهر. وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه (١).

(٣) إمّا استحباباً أو وجوباً، وكأنه قاسه على أداء رمضان، أولكون القضاء فرضاً كالأداء، فلا ينبغي أن يؤخّر عند قدرته على ترتيبه، كذا قال القاري.

(٤) قوله: أن ابن عباس... إلى آخره، قال ابن عبد البر: لا أدري عن

أخذ ابن شهاب هذا، وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما أجازا تفريق قضاء =

(١) انظر الأرجز ١٢٨/٥.

وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان، قال أحدهما^(١): يُفَرَّقُ^(٢) بينه، وقال الآخر: لا يفرَّق^(٣) بينه.

قال محمد: الجمع بينه أفضل وإن فُرِّقَت^(٤) وأحصيت العِدَّةُ^(٥) فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة — رحمه الله — والعامة^(٦) قبلنا.

= رمضان وقالوا: لا بأس بتفريقه لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وفي «الفتح»: هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، ووصله عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان؟ قال: يقضيه مفزقاً. وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صُمه كيف شئت، ورويناه في فوائد أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري بلفظ: لا يضرك كيف قضيتها، إنما هي عِدَّةٌ من أيام أُخَرَ فأحصه. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا: فرقه إذا أحصيته. انتهى.

(١) زاد يحيى: لا أدري أيهما قال: يفرَّق، ولا أيهما قال: لا يفرَّق.

(٢) أي يجوز أن يفرَّق بين أيام قضاؤه.

(٣) أي بل يجب إيصاله^(١).

(٤) في نسخة: فرقته.

(٥) أي ضبطت العدد، وحفظته لئلا يكون ناقصاً عما هنالك.

(٦) قوله: والعامة قبلنا، أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال: إن شاء تابع، وإن شاء فرَّق، لأن الله يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عنه: صُمه كيف شئت، وقال ابن عمر: صمه كما أفطرته. وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن أنس: أنه سئل عنه؟ فقال: إنما قال الله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فإذا أحصى العِدَّةُ فلا بأس بالتفريق. وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني

(١) هكذا في الأصل، والظاهر «اتصاله».

١٠ - (باب من صام تطوعاً ثم أفطر)

٣٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري: أن عائشة^(١) وحفصة

= والبيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضائه فأحصى العدة وأصنع كيف شئت. وأخرج الدارقطني عن رافع بن خديج قال: أحصى العدة وصم كيف شئت. وكذلك أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن معاذ. وأخرج الدارقطني عن عمرو بن العاص قال: يفرق قضاء رمضان. وأخرج ابن أبي حاتم، عن أبي هريرة أن امرأة سألت كيف تقضي رمضان؟ قال: صومي كيف شئت، فإنما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. وأخرج ابن المنذر والدارقطني والبيهقي في سننه عن عائشة نزلت ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ متابعات﴾ فسقطت متابعات. قال البيهقي: أي نسخت. ويؤيده ما أخرجه الدارقطني، وضعفه عن أبي هريرة مرفوعاً: من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفرقه. وأخرج أيضاً وضعفه عن ابن عمر: سئل النبي ﷺ عن قضاء رمضان؟ فقال: يقضيه أتباعاً وإن فرقه أجزأه. وأخرج الدارقطني وابن أبي شيبة عن محمد بن المنكدر: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: ذلك إليك، أرايت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ قال الدارقطني: إسناده حسن^(١) إلا أنه مرسل. ثم رواه من طريق آخر موصولاً عن جابر مرفوعاً وضعفه.

(١) قوله: أن عائشة... إلى آخره، وصله ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وقال: لا يصح عن مالك إلا المرسل، ووصله النسائي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد ثلاثهم عن الزهري، عن عروة، عن عائشة وقال: هذا خطأ، والصواب عن الزهري مرسل ووصله الترمذي والنسائي أيضاً من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وقال =

(١) سنن الدارقطني ٢٤٤/١، وصححه ابن الجوزي كما في نيل الأوطار ١١٥/٤.

رضي الله عنهما أصبحتا صائمتين متطوعتين^(١)، فأهدي لهما طعام^(٢) فأفطرنا^(٣) عليه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ، قالت عائشة: فقالت حفصة - بدرتني^(٤) بالكلام وكانت ابنة^(٥) أبيها - : يا رسول الله إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين، فأهدي لنا طعام فأفطرنا عليه، فقال لهما رسول الله ﷺ: اقضيا^(٦) يوماً مكانه.

= الترمذي: روى مالك ومعمرو عبيد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري، عن عائشة رسلاً^(١) وهذا أصح، كذا في «التنوير».

(١) أي نافلتين.

(٢) أي شاة، كما في رواية أحمد.

(٣) بأكلهما إياه.

(٤) أي سابقتني وغلبتني.

(٥) قوله: ابنة، أي على خلق والدهما من الجدّة والغلبة، فإنه كان من مظاهر الجلال، وأنا على طينة أبي من الحلم والسكينة، فإنه كان من مظاهر الجمال، قاله القاري.

(٦) قوله: اقضيا يوماً مكانه، ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ومالك، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢) بعمّ الفرض والنفل، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حَرَمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(٣)، وحديث: إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليُجب، =

(١) وقد وصله أبو داود أيضاً في «سننه»، باب من رأى عليه القضاء. انظر بذل المجهود في حل أبي داود ٣٣٦/١١.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٣) سورة الحج: الآية ٣٠.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً ثم أفطر فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - والعمامة^(٢) قبلنا.

١١ - (باب تعجيل الإفطار)

٣٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم بن دينار، عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ قال: لا يزال^(٣) الناس^(٤) بخير^(٥) ما عجلوا الإفطار.

= فإن كان مفطراً فليأكل، وروي: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروي: فإن كان صائماً فلا يأكل، فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، واحتج الآخرون بحديث أم هانئ^(١): دخل عليّ النبي ﷺ وأنا صائمة، فأتي يأناء من لبن فشرب، ثم ناولني فشربت، فقلت: إني كنت صائمة ولكني كرهت أن أردّ سُؤرك، فقال: إن كان من قضاء رمضان، فاقضي يوماً مكانه وإن كان من غيره فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي، وحديث عائشة: دخل عليّ رسول الله ﷺ، فقلت: إنا خبأنا لك خيئاً، فقال: أما إني كنت أريد الصوم لكن قريبه. وأجيب أنهما قضية عين لا عموم له.

(١) قوله: أبي حنيفة، وكذا مالك وأبو ثور وغيرهما، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا قضاء عليه ويُستحب أن لا يُفطر، ذكره الزرقاني.

(٢) منهم ابن عباس وابن عمر أخرجه الطحاوي عنهما.

(٣) لأبي داود من حديث أبي هريرة: لا يزال الذين ظاهراً.

(٤) أي الصائمون من المسلمين.

(٥) أي مصحوبين ببركة في متابعة سنة دون موافقة بدعة. وعين في حديث =

(١) قال الترمذي: حديث أم هانئ في إسناده مقال. وقال المنذري: لا يثبت، وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي، كذا في «بذل المجهود»، نقلًا عن المرقاة ٣٣٦/١١.

قال محمد: تعجيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما^(١)، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعمامة^(٢).

٣٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان^(٣) المغرب حين ينظران الليل الأسود^(٤) قبل أن يفطرا، ثم يفطران^(٥) بعد الصلاة في رمضان.

= أبي هريرة علة ذلك، فقال: لأن اليهود والنصارى يؤخرون، ولابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمتي على سُنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم.

(١) روى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً^(١).

(٢) قوله: والعمامة، أي جمهور علماء أهل السنة خلافاً للشيعة المبتدعة حيث لم يفطروا حتى تشبك^(٢) النجوم.

(٣) أي أولاً.

(٤) أي سواد أوله. قوله: الليل الأسود، أي في أفق المشرق عند الغروب، وهو معنى قوله ﷺ: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم، رواه الشيخان، أي أقبل من جهة الشرق وأدبر من جهة المغرب.

(٥) قوله: ثم يفطران، فكانا يسرعان بصلاة المغرب لأنه مشروع اتفاقاً وليس من تأخير الفطر المكروه، لأنه إنما يُكره تأخيرهُ إلى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر للمبادرة إلى عبادة، قاله الباجي، لكن روى ابن أبي شيبة وغيره

(١) قال ابن عبد البر: أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة، فتح الباري ١٩٩/٤.

(٢) في الأصل: «يشتبك»، وهو خطأ.

قال محمد: وهذا كله واسع، فمن شاء أفطر^(١) قبل الصلاة، ومن شاء أفطر بعدها، وكل ذلك لا بأس^(٢) به.

١٢ - (باب الرجل يفطر قبل المساء^(٣)) ويظن أنه قد أمسى

٣٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في يوم رمضان في يوم غيم^(٤)، ورأى^(٥) أنه قد أمسى أو غابت الشمس^(٦)، فجاءه رجل فقال: يا أمير

= عن أنس قال: ما رأيت رسول الله يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء. وروى عن ابن عباس وطائفة: أنهم كانوا يفطرون قبل الصلاة، كذا قال الزرقاني. وقال القاري: هو إما لبيان الجواز إشعاراً بأن مثل هذا التأخير لا ينافي الأمر بالتعجيل، أو لعدم ما يفطران به عندهم قبل الصلاة، أو لأن الإفطار المتعارف عندهم أن يتعشوا بطعامهم، وهذا ربما يخل بتعجيل المغرب. وأما إذا أمكن الاختصار على نفس الإفطار بأكل تمر، أو شرب قطرة، ثم يصلي ويتعشى، فهذا جمع حسن ووجه مستحسن.

(١) بشرط أن لا يبلغ مبلغ اشتباك النجوم.

(٢) إلا أن الأفضل هو تقديم الفطر^(١) على الصلاة لأنه الموافق لعادة رسول الله وغالب أصحابه.

(٣) أي قبل غروب الشمس.

(٤) بالفتح أي سحاب.

(٥) أي وظن.

(٦) شك من الراوي، وفي نسخة: (و).

(١) وقال الطحاوي: يستحب الإفطار قبل الصلاة، كما في الأوجز ٢٩/٥.

المؤمنين، قد طلعت^(١) الشمس، قال: الخُطْب^(٢) يسير وقد اجتهدنا^(٣).

قال محمد: من أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم علم أنها لم تغب لم يأكل بقية يومه ولم يشرب وعليه قضاؤه^(٤)، وهو قول^(٥) أبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) قوله: قد طلعت الشمس، أي ظهرت يحتمل أنه قصد ليُعْلَمَ الحكم فيه، ويحتمل أنه أخبره ليمسك بقية يومه لأنه يجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الزمان صوم، ثم علم أن يمسك، بخلاف من أبيح له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الأكل بقية صومه، قاله الباجي.

(٢) قال يحيى: (قال مالك: يريد بقوله «الخطب يسير» القضاء فيما نرى وخفة مؤنته ويسارته، يقول: نصوم يوماً مكانه)^(١). الخطب: أي الأمر هين حقيقاً.

(٣) حيث عملنا على حسب ظننا والظن معتبر في الشرع.

(٤) أي ذلك الصوم الذي أفطره.

(٥) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الأئمة الباقية والجمهور لما صرح به في قصة إفطار عمر، فروى ابن أبي شيبة عن حنظلة، قال: شهدت عمر في رمضان وقُرِبَ إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت، ثم ارتقى المؤذن، فقال: يا أمير المؤمنين، والله إن الشمس طالعة لم تغرب، فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يُفطر فيتِمَّ صومه حتى تغرب الشمس، وزاد من طريق آخر: فقال له: إنما بعثناك داعياً ولم نبعثك راعياً، وقد اجتهدنا، وقضاء يوم يسير. ويعضده ما في صحيح البخاري عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: أفطرننا على عهد رسول الله يوم غيم، ثم طلعت الشمس، قيل لهشام: فأمرُوا بالقضاء؟ قال: لا بدُّ من القضاء، وذهب جماعة إلى أنه لا يجب القضاء في هذه الصورة أخذاً مما ورد في بعض طرق قصة :

(١) كذا في موطأ مالك، وفي الأوجز (١١٩/٥) أي يريد كونه يسيراً، وهو كذلك يعني الأمر سهل، لا صعوبة فيه، إذ لا تجب فيه الكفارة كأنه يقول: نصوم يوماً مكانه.

١٣ - (باب الوصال^(١) في الصيام)

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الوصال، فقليل له: إنك^(٣) تواصل، قال: إني لست كهيتكم^(٤) إني أطعم^(٥) وأسقى.

= فطر عمر أنه قال: لا نقضي، لكن قال ابن عبد البر وغيره: هي رواية ضعيفة، والصواب رواية الإثبات^(١).

(١) هو إمساك الليل بالنهار.

(٢) نهى تنزيه، قوله: نهى عن الوصال، وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري، وعبيد الله بن عمر، عن نافع عند مسلم، عن ابن عمر أنه ﷺ واصل، فواصل الناس، فشق عليهم، فنهاهم، فقالوا: يا رسول الله. ولم يسم القائلون، وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين، وفي لفظ فقال رجال من الجميع، وكان القائل واحداً ونُسب إلى الجمع لرضائهم به. وفيه استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى.

(٣) أي فما الحكمة في نهيك لنا عنه.

(٤) أي مشابهاً لكم في صفتكم وحالتكم.

(٥) قوله: إني أطعم وأسقى، لأحمد وابن أبي شبة من طريق الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة: إني أظلل عند ربي فيطعمني ويسقيني، ولإسماعيلي من حديث عائشة: أظلل عند الله يطعمني ويسقيني، ولابن أبي شبة من مرسل الحسن: إني أبيت عند ربي. واختلف في ذلك. فقليل: هو على حقيقته وإنه ﷺ كان يُؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه، وطعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام التكليف، قال ابن المنير: =

(١) قال الحافظ: يرجح الأول أنه لو غمَّ هلال رمضان فأصبحوا مفطرين، ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا. فتح الباري ٢٠٠/٤.

٣٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد^(١)، عن الأعرج^(٢)،

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: إياكم^(٣) والوصال، إياكم والوصال^(٤)، قالوا: إنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست^(٥) كهيتكم، أبيت^(٦) يُطعمني ربي ويسقيني، فاكلفوا^(٧) من الأعمال

= الذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد، وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى، وقال جماعة: هو مجاز عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكانه قال: قوة الأكل الشارب يفيض عليّ بما يسدّ مسدّ الطعام، والمعنى أن الله يخلق من الشبع والرّي ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس بجوع ولا عطش. وجنح ابن القيم إلى أن المراد أنه يشغله بالتفكير في عظمته والتغذّي بمعارفه وقرة العين بمحبّته والاستغراق في مناجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب، قال: وقد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني^(١). انتهى. كذا في «التنوير».

(١) عبد الله بن ذكوان.

(٢) عبد الرحمن بن هرمز.

(٣) كرّر للمبالغة عن نهى الوصال.

(٤) عند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ثلاث مرات.

(٥) إنما لم يقل: لستم كهيتائي تواضعاً.

(٦) أي أُمسي.

(٧) بفتح اللام أي احمِلُوا.

(١) قال شيخنا: هذا المعنى لا ينكره أحد له ذوق بالمحبّة كما قال ابن القيم. لامع الدراري ٣٧٧/٥.

ما لكم^(١) به طاقة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الوصال مكروه، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم، لا يأكل في الليل شيئاً، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - والعامة^(٢).

١٤ - (باب صوم يوم^(٣) عرفة)

٣٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر^(٤)،

(١) قوله: ما لكم به طاقة، أي قدرة وقوة لا يكون سبباً لضعف بنيته، وأما الأنبياء فلهم القوة الإلهية أو الغذاء اللدني فلا يُقاس الصعلوك على الملوك.

(٢) قوله: والعامة، أي جمهور العلماء خلافاً لبعضهم من الصحابة والتابعين، حيث جَوَّزوه^(١) وقالوا: النهي عنه رحمة، فمن قدر عليه فلا حرج، لحديث الصحيحين عن عائشة: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمةً لهم. وأجيب بأن الرحمة لا تمنع النهي، فمن رحمته أنه كره لهم أو حرمه عليهم. وأجاز أحمد وابن وهب وإسحاق الوصال إلى السحر لحديث البخاري عن أبي سعيد مرفوعاً: لا تواصلوا، فأَيْكُمْ أراد الوصال فليواصل إلى السحر. وعارضه ابن عبد البر بحديث الصحيحين: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار^(٢) من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم، فالواصل مخصوص بالنبي ﷺ.

(٣) يوم التاسع من ذي الحجة. (٤) مولى عمر بن عبيد.

(١) اختلف العلماء في حكم الوصال، فذهب أحمد وإسحاق وجماعة من المالكية إلى جوازه إلى السحر، قال الحافظ: هذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره، لأنه في الحقيقة بمنزلة عشاء يؤخره، وقال الموفق: الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين يأكل ولا شرب، مكروه في قول أكثر أهل العلم، والراجح عند الشافعية التحريم، وفي «الدر المختار» مكروه تنزيهاً. انظر لامع الدراري ٣٨٠/٥ وأوجز المسالك ١٠٣/٥.

(٢) في الأصل: «الشمس»، وهو خطأ. تنظر عمدة القاري (٦٤/٦).

عن عمير^(١) مولى^(٢) ابن عباس، عن أم الفضل^(٣) ابنة الحارث: أن ناساً تماروا^(٤) في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة^(٥)، فقال بعضهم: صائم، وقال آخرون: ليس^(٦) بصائم، فأرسلت^(٧) أم الفضل بقَدَح^(٨) من لبن وهو واقف بعرفة فشربه^(٩).

(١) هو ابن عبد الله الهلالي، وثقه النسائي وابن حبان، مات سنة ١٠٤، كذا في «الإسعاف».

(٢) وفي رواية: مولى أم الفضل، ولا منافاة، فهذا باعتبار الأصل والأولان باعتبار المال، كذا ذكره الزُّرقاني.

(٣) زوجة العباس.

(٤) أي تنازعوا، أو تشاكوا، أو اختلفوا.

(٥) أي بعرفات.

(٦) أي لأنه مسافر.

(٧) قوله: فأرسلت، لم يُسمَّ الرسول بذلك، نعم في النسائي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك. وفي الصحيحين عن ميمونة أنها أرسلت فيحمل على التعدد بأن يكون الاختان أرسلتا معاً، أو أرسلتا قَدَحاً واحداً، ونُسب إلى كل منهما لأن ميمونة أرسلت بسؤال أختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال، أو عكسه. وفيه التحيل للاطلاع على الحكم بغير سؤال وفطنة المرسلة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال، لأن ذلك كان في يوم حار بعد الظهيرة، كذا في «شرح الزُّرقاني».

(٨) بفتحين كاسه بزرگ^(١).

(٩) شفقةً على الأمة ورحمةً على العامة. قوله: فشربه، زاد في حديث

(١) بالفارسية.

قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، إنما صومه تطوع^(١).....

ميمونة: والناس ينظرون، وفي رواية أبي نعيم: وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه مفطر، لأن العيان أقوى من الخبر. ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه لأنه الذي اختاره ﷺ لنفسه وللتقوي على عمل الحج، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع، ولذا قال الجمهور: يُستحب فطره للحاج وإن كان قوياً. ثم اختلفوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، وتُعقب بأن فعله المجرد لا يدل على عدم استحباب صومه، إذ قد يتركه لبيان الجواز، وأجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن صوم عرفة بعرفة. وأخذ بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: تطوع، أي ليس بفرض ولا واجب، لكن فيه فضيلة ثابتة، فروى مسلم واللفظ له، وأبو داود من حديث أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة؟ قال: يكفر السنة الماضية والباقية^(١)، وفي رواية الترمذي: صيام يوم عرفة إنني أحتسب على الله أن يكفر السنة التي بعده والسنة التي قبله. وروى ابن ماجه عن قتادة بن النعمان: سمعت رسول الله ﷺ: من صام يوم عرفة غُفر له سنة أمامه وسنة بعده. وروى أحمد، عن عطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يُرَشُّ عليها، فقال لها: أفطري، فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله يقول: إن صوم عرفة يكفر العام الذي قبله، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في كتاب «الترغيب والترهيب»: رواه محتج بهم في الصحيح إلا أن عطاء لم يسمع من عبد الرحمن. وروى أبو يعلى عن سهل بن سعد =

(١) الجمع بينه وبين حديث الباب أن يُحمل على غير الحاج أو على من لم يُضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج. انظر فتح الباري ٢٣٧/٤.

فإن كان (١) إذا صامه يُضَعِّفُهُ ذلك عن الدعاء (٢) في ذلك اليوم فالإفطار أفضل (٣) من الصوم .

= مرفوعاً: من صام يوم عرفة عُفِّرَ له ذنبٌ ستين متابعتين . قال المنذري : رجاله رجال الصحيح . وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: من صام يوم عرفة عُفِّرَ له سنةٌ أمامه وسنةٌ خلفه، ومن صام عاشوراء عُفِّرَ له سنة . وإسناده حسن قاله المنذري . وروى الطبراني في «الأوسط» أيضاً عن سعيد بن جبیر: سأل رجلُ عبدَ الله بن عمر، عن صوم يوم عرفة؟ فقال: كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم ستين . وإسناده حسن قاله المنذري . وروى في «الكبير» بإسناد فيه رشدين بن سعد - وقد ضَعُفَ - عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة؟ فقال: يكفِّرُ السنة التي قبلها والتي بعدها . وروى الطبراني في «الأوسط» والبيهقي عن مسروق أنه دخل على عائشة يوم عرفة، فقال: اسقوني، فقالت: يا غلام اسقيهِ عسلاً، ثم قالت: وما أنت بصائم؟! قال: لا، إني أخاف أن يكون يوم الأضحى، فقالت: إنما ذلك يوم عرفة، يوم يعرف الإمام، أو ما سمعتَ يا مسروق أن رسول الله كان يعدله بألف يوم؟ وإسناده حسن قاله المنذري . وفي رواية البيهقي عنها مرفوعاً: صيام عرفة كصيام ألف يوم . وأخرج أبو سعيد النقاش في «أمالیه» عن ابن عمر مرفوعاً: من صام يوم عرفة عُفِّرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر . قال الحافظ ابن حجر في رسالته «الخصال المكفرة في الذنوب المقدمة والمؤخرة»: قد ثبت في «صحيح مسلم» أنه يكفِّرُ ذنوب السنة الماضية والمستقبلية وذلك المراد من قوله وما تأخر انتهى . وذكر السيوطي في رسالته «فيمن يؤتى أجره مرتين» أن سبب كون صوم عاشوراء كفارة سنة وكون صوم عرفة كفارة ستين أن ذلك من شرع موسى، وهذا سنة النبي ﷺ فضَعُفَ أجره .

(١) أي المحرَّم .

(٢) ونحوه من التلبية والقراءة، وكذا إذا كان الصوم يُسيءُ خُلُقَهُ أو يُتعب مشيه .

(٣) قوله: أفضل، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف كما ذكره الطحاوي وعليه

١٥ - (باب الأيام التي يكره فيها الصوم)

٣٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن سليمان^(١) بن يسار^(٢): أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام^(٣) منى.

٣٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد^(٤) بن عبد الله بن الهاد، عن

= حُمِلَ ما ورد من النهي عن صيام عرفة بعرفة. أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وصححه والطبراني والطحاوي وغيرهم، وأخرج الترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر: حججت مع رسول الله ولم يصم، ومع أبي بكر كذلك، ومع عمر كذلك، ومع عثمان كذلك، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه، وذَكَرَ المنذريُّ أنَّ مالكا والثوريَّ كانا يختاران الفطر بعرفة، وكان الزبير وعائشة يصومان، ورُوي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، وكان عطاء يقول: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء.

(١) قال الزهري: كان من العلماء، وقال الزهري: ثقة مأمون، مات سنة

١٠٧هـ.

(٢) لم يُختلف على مالك في إرساله، قاله أبو عمر، وقد وصله النسائي من طريق سفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر، وهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة.

(٣) أي أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والمعدودات وأيام التشريق.

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، وثقه ابن معين والنسائي، مات سنة ١٣٩هـ، كذا في «الإسعاف».

ولا لغيرها^(١)، لما جاء^(٢) من النهي عن صومها عن النبي ﷺ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من قبلنا. وقال مالك^(٣)...

(١) أي من قرآن وفدية وكفارة وقضاء.

(٢) قوله: لما جاء من النهي، أي من حديث جماعة من الصحابة عند جماعة من الأئمة منهم عبد الله بن حذافة عند النسائي، وابن عباس عند الطبراني، وأبي هريرة عند الدارقطني، وزيد بن خالد الجهنّي عند أبي يعلى الموصلي، ونبيشة وكعب بن مالك عند مسلم، وأم خلدة الأنصارية عند إسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبه وعمرو بن العاص عند مالك والحاكم وابن خزيمة، وعقبة بن عامر ويشر وعلي وغيرهم عند جماعة، وليس فيها تخصيص للمتمتع ولا لغيره، بل في بعضها أن النبي ﷺ بعث منادياً أيام منى ينادي: ألا لا يصومن أحد هذه الأيام. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار»^(١) النهي من حديث علي وسعد بن أبي وقاص وعائشة وعمرو بن العاص وعبد الله بن حذافة وأبي هريرة ويشر بن سحيم وأنس ومعمّر بن عبد الله العدوي وأم الفضل زوجة العباس وغيرهم، ثم قال: فلما ثبت بهذه الآثار النهي عن صيام أيام التشريق وكان ذلك بمنى والحجّ مقيمون بها، وفيهم المتمتعون والقارنون، ولم يستثن منهم متمتعاً دخلوا في هذا النهي أيضاً.

(٣) قوله: وقال مالك... إلى آخره، يُستدلُّ له بظاهر قوله تعالى: ﴿فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحجّ فما استيسر من الهدْي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحجّ وسبعة إذا رجعتم﴾^(٢)، فإنّ ظاهره تجويز الثلاثة في أيام الحج وأيام التشريق داخلة فيها، ويوافقه ما أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عمر في تفسير ثلاثة أيام، قال: يومٌ قبل =

(١) ٣٣٥/١.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

ابن أنس يصومها المتمتع^(١) الذي لا يجد الهدي^(٢) فاته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر.

١٦ - (باب النية في الصوم من الليل)

٣٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر قال: لا يصوم^(٣) إلا من أجمع^(٤) الصيام قبل الفجر.

قال محمد: ومن أجمع أيضاً على الصيام^(٥) قبل نصف

= التروية ويوم عرفة، وإذا فاته صيامها صام أيام منى فإنهم من الحج. وأخرج البخاري وابن جرير والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمتنع لم يجد هدياً. وأخرج ابن جرير ومن بعده عن ابن عمر: رخص رسول الله ﷺ للمتنع إذا لم يجد الهدي ولم يصم حتى فاته أيام العشر أن يصوم أيام التشريق. وأخرج الدارقطني عن عائشة سمعت رسول الله يقول: من لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر ومن لم يكن صام تلك الثلاثة صام أيام منى. وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذه الآثار بأن الموقوف منها لا يوازي المرفوع الناهي والمرفوع منها لا يساوي الناهي العام من حيث السند، والاستنباط من الآية في حيز الخفاء لأن دخول أيام التشريق في أيام الحج في حيز المنع. وفي المقام كلام في المبسوطات.

(١) وكذا القارن.

(٢) في نسخة: إذا.

(٣) أي لا يصح أن يصوم.

(٤) قال الباجي: الإجماع على الصوم وهو العزم عليه والقصد له.

(٥) أي فرضاً كان أو نفلاً، قوله: على الصيام، سواء كان فرضاً أو نفلاً، أما النفل فلما أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة قال لي رسول الله ذات يوم:

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعامّة قبلنا.

= يا عائشة هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: فيني صائم... الحديث، وله ألفاظ عند مسلم. ورواه أبو داود وابن جبران والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قلنا نعم تغدّي، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: لا، قال: فيني إذا صائم. ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: أعندكم شيء؟ قلت: نعم، قال لي: إذا أفطر وقد كنت فرضت الصوم. وذكر البخاري تعليقاً عن أمّ الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فيني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من غداء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقاً، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليمسك بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح.

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإنهم جَوَّزُوا في

النفل النية بعد الطلوع للآثار المذكورة، ولم يجزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يُجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

النهار^(١) فهو^(٢) صائم، وقد روى ذلك^(٣) غير واحد وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعامّة قبلنا.

يا عائشة هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، فقال: فإني صائم... الحديث، وله ألفاظ عند مسلم. ورواه أبو داود وابن جبران والدارقطني بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قلنا نعم تغدّي، وإن قلنا لا، قال: إني صائم. وفي رواية لمسلم والدارقطني: دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: لا، قال: فإني إذا صائم. ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: أعندكم شيء؟ قلت: نعم، قال لي: إذا أفطر وقد كنت فرضت الصوم. وذكر البخاري تعليقاً عن أمّ الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: عندكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فإني صائم يومي هذا. ووصله ابن أبي شيبة، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول هل من غداء؟ فيقولون: لا، فيصوم. وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس وصله الطحاوي، وعن حذيفة وصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقاً، وأما الفرض فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليصم، أي ليمسك بقية يومه، ومن لم يأكل فلا يأكل. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وغيرهم، وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان لولا يظهر فرق بين فرض وفرض.

(١) أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

(٢) فصومه عندنا صحيح.

(٣) أي مضمون ما ذكر.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، خلافاً للشافعي وأصحابه فإنهم جَوَّزوا في

النفل النية بعد الطلوع للآثار المذكورة، ولم يجوّزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: من لم يُجمع من الليل فلا صيام له، وفي رواية: من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له، أخرجه أبو داود والترمذي =

١٧ - (باب المداومة على الصيام)

٣٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن^(١)، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال

= والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وأحمد والدارقطني، واختلف في رفعه ووقفه، وصحح جماعة - منهم الترمذي - وقفه على حفصة، وحمله الطحاوي على ما عدا النقل وصوم رمضان من صوم الكفارات وقضاء شهر رمضان، لثلا يضاد حديث صوم يوم عاشوراء وغيره من الآثار، وذكر في «إرشاد الساري» أنه روى عبد الرزاق عن حذيفة أنه قال: من بدا له الصيام بعدما تزول الشمس فليصم، وإليه ذهب جماعة سواء كان قبل الزوال أو بعده وهو مذهب الحنابلة، وقال مالك: لا يصوم في النافلة إلا أن يبيت، لحديث: لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل، وقياساً على الصلاة إذ فرضها ونفلها سواء في النية^(١).

(١) قوله: عبد الرحمن، هكذا قال أبو النضر ووافقه يحيى بن أبي كثير في الصحيحين، ومحمد بن إبراهيم وزيد بن غياث عند النسائي، ومحمد بن عمرو عند =

(١) قال الموفق: لا يصح الصوم إلا بنية إجماعاً فرضاً كان أو تطوعاً لأنه عبادة محضة، فافتقر إلى النية كالصلاة، ثم إن كان فرضاً كصيام رمضان في أدائه وقضائه والتذرع والكفارة اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة يُجزىء صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار لحديث عاشوراء المتفق عليه، ثم في أي جزء من الليل نوى أجزاءه، ثم فعَل بعد النية ما ينافي الصوم من الأكل والشرب أم لا واشترط بعض أصحاب الشافعي أن لا يأتي بعد النية بمناف للصوم، واشترط بعضهم وجود النية في النصف الأخير من الليل كما اختص به أذان الصبح والدفع من مزدلفة، ولنا عموم قوله ﷺ: «من لم يبيت الصيام من الليل»، وصوم التطوع يجوز بنية من النهار عند إمامنا وأبي حنيفة والشافعي، وقال مالك ودأود: لا يجوز إلا بنية من الليل، ثم في أي وقت من النهار نوى أجزاءه، سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده، وهذا ظاهر كلام أحمد والخرقي، واختار القاضي في «المحرر» أنه لا تجزئه النية بعد الزوال، وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من قولي الشافعي، كذا في لامع الدراري ٣٨٢/٥.

لا يُفطر^(١)، ويُفطر^(٢) حتى يقال لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل^(٣) صيام شهرٍ قطُّ إلا رمضان، وما رأيته في شهرٍ أكثرَ^(٤) صياماً^(٥) منه في شعبان.

الترمذي، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي، ويُحتمل أن أبا سلمة رواه عن كلٍّ منهما، كذا ذكره الزرقاني.

(١) أي بعد ذلك.

(٢) أي أحياناً ويستمرُّ على إفطاره.

(٣) لثلاث يُظنُّ وجوبه.

(٤) بالنصب ثاني مفعولي رأيت.

(٥) بالنصب، وروي بالخفض، قال السهيلي: هو وهم كأنه كتب الألف على لغة من يقف على المنصوب المنون بدون الألف فتوهمه مخفوضاً. قوله: أكثر صياماً منه في شعبان، اختلف في الحكمة في إكثاره الصوم فيه، فقيل: كان يشتغل عن صيام الثلاثة من كل شهر لسفر أو غيره، فيجتمع فيقضيهما فيه، واستدلَّ له بما أخرجه الطبراني بسند ضعيف عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة، فيصوم شعبان، وقيل: كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان لحديث الترمذي: سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان. وأصح منه ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن أسامة قلت: يا رسول الله ﷺ لم أرك ما تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر تُرفع فيه الأعمال إلى الله، فأحبُّ أن يُرفع^(١) إليه عملي وأنا صائم، كذا في «التوشيح شرح صحيح البخاري» للسيوطي.

(١) المراد بالرفع الرفع الخاصّ دون الرفع العام بكرة وعشيّاً. انظر فتح الملهم ١٧٤/٣.

١٨ - (باب صوم يوم عاشوراء^(١))

٣٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد^(٢) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية^(٣) بن أبي سفيان عام^(٤) حج وهو على المنبر^(٥) يقول: يا أهل المدينة،

(١) قوله: عاشوراء، هو بالمدّ على المشهور، وحكي فيه القصر وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن ذكر الموصوف^(١) كذا ذكره القاري.

(٢) قوله: عن حميد، قال الحافظ ابن حجر: هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم، قال الأوزاعي والزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية، المحفوظ رواية الزهري عن حميد، قاله النسائي وغيره.

(٣) هو وأبوه من مُسلمة الفتح، وكان أميراً عشرين سنة وخليفة عشرين سنة، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. قال ابن حجر: ويظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة بعد الحج إلى يوم عاشوراء.

(٥) أي متبر المسجد النبوي.

(١) قال العيني: وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعدّ أسماءهم ثم قال: ومن الأئمة مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحابهم. «عمدة القاري» ١١٦/٦.

أين^(١) علماؤكم^(٢)؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم^(٣):
هذا يوم عاشوراء لم يكتب^(٤) الله عليكم صيامه، أنا صائم، ومن
شاء فليصم، ومن شاء فليفطر^(٥).

قال محمد: صيام يوم عاشوراء كان واجباً^(٦) قبل أن يفترض

(١) قوله: أين علماؤكم؟، قال النووي: الظاهر إنما قال ذلك لما سمع من
يوجهه أو يحرمه أو يكرهه، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب، ولا محرم، وقال
ابن التين: يحتمل أن يريد به استدعاء موافقتهم، أو بلغه أنهم يرون صيامه فرضاً
أو نفلاً، أو يكون للتبليغ، كذا في «عمدة القاري»^(١) شرح صحيح البخاري
للعيبي.

(٢) أي من الصحابة والتابعين.

(٣) أي في حقه.

(٤) أي لم يفرض، قوله: لم يكتب الله... إلى آخره، اتفق العلماء على
أن صوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب، واختلفوا في حكمه أول الإسلام، فقال
أبو حنيفة: كان واجباً، واختلف أصحاب الشافعي على وجهين: أشهرهما: أنه لم
يزل سنة، ولم يك واجباً قط، والثاني: كقول أبي حنيفة، وقال عياض: وكان
بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باقٍ على فرضيته، قال: وانقرض القائلون
بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، كذا في «عمدة القاري».

(٥) قال الحافظ ابن حجر: هو كلمة من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي
في روايته، ذكره السيوطي.

(٦) قوله: كان واجباً^(٢)... إلى آخره، به ورد كثير من الأخبار، فأخرج =

(١) ١٢١/٦.

(٢) ويسط الكلام على هذا الشيخ ابن القيم في «الهدى» وقال: إن رسول الله ﷺ كان يصوم
عاشوراء قبل أن ينزل فرض رمضان، فلما نزل فرض رمضان تركه، فهذا لا يمكن التخلّص =

رمضان ثم نسخه^(١) شهر رمضان، فهو تطوُّعٌ من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة قبلنا.

= الطحاوي عن الربيع بنت معوذ: قد بعث رسول الله ﷺ في الأنصار: من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً، فليتم آخر يومه، فلم نزل نصومه ويصومه صبياننا وهم صغار، وتتخذ لهم اللعبة من العهن، فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة. وأخرج عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان، فلما فرض قال: من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر. وأخرج عن جابر: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عليه، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا. وأخرج عن قيس بن سعد: أمرنا رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء قبل أن يفترض رمضان. فلما نزل رمضان لم نؤمر ولم ننه عنه. وفي الباب أخبار أخر مخرجة في السنن والصحاح، وأما حديث معاوية فأجيب عنه بأن معاوية من مُسلمة الفتح، فإن كان سمع ما سمع فإنما سمع سنة تسع أو عشر، وذلك بعد نسخه برمضان، فإنه كان في السنة الثانية، فلا دلالة له على عدم وجوبه قبل ذلك.

(١) أي افتراضه.

= عنه إلا بأن صيامه كان فرضاً قبل رمضان، فحيث يكون المتروك وجوب صومه لا استحبابه، ويتعين هذا... إلخ. «لامع الدراري» ٥/٣٨٣.

١٩ - (باب^(١) ليلة^(٢) القدر)

٣٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: تحرّوا^(٣) ليلة^(٤) القدر في السبع الأواخر من رمضان.

(١) قوله: باب ليلة القدر^(١)، اختلف العلماء فيها، ف قيل: إنها رُفعت أصلاً ورأساً، قاله الحجاج الوالي الظالم والرافضة، وقيل: إنها دائرة في جميع السنة، وقيل: إنها ليلة النصف من شعبان، وقيل: مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه، ورجحه السُّبكي، وقيل أول ليلة منه، وقيل ليلة النصف، وقيل ست عشرة، وقيل سبع عشرة، وقيل ليلة ثماني عشرة، وقيل: ليلة تسع عشرة، وقيل: مبهمة في العشر الأوسط، وقيل: مبهمة في العشر الأخير، وقيل: مبهمة في السبع الأواخر، وقيل: ليلة الحادي والعشرين، وقيل كذلك إن كان الشهر ناقصاً وإلا فليلة العشرين، وقيل: ليلة اثنتين وعشرين، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وقيل ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أحمد واختاره خلائق، وقيل ليلة ثمان وعشرين، وقيل: ليلة تسع وعشرين، وقيل: ليلة الثلاثين، وقيل: تنتقل في النصف الأخير، وقيل: تنتقل في العشر الأخير كلّها، وقيل: إنها تنتقل في أوتار العشر الأخير، وقيل: تنتقل في السبع الأواخر، وقيل: في أشفاع العشر الأوسط، والعشر الأخير، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تكون دائماً ليلة الجمعة ولا أصل له، كذا في «التنوير»^(٢).

(٢) سُميت بذلك لعظم قدرها لنزول القرآن فيها، ولوصفها بأنها خير من ألف شهر.

(٣) أي اجتهدوا أو التمسوا.

(٤) قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك، ورواه شعبة عن عبد الله بن دينار

بلفظ: تحرّوها ليلة سبع وعشرين.

(١) ذكر شيخنا في الأوجز ١٧٨/٥ سبعة أبحاث لطيفة في هذا الباب: منها اختلافهم في وجه

التسمية بليلة القدر، ومنها: اختصاص هذه الليلة بهذه الأمة عند الجمهور، ومنها:

اختلافهم في سبب هذه العطية الجليلة، ومنها: في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة تبلغ =

(٢) ٣٠٠/١.

٣٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه^(١): أن رسول الله ﷺ قال^(٢): تحرّوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان.

٢٠ - (باب^(٣) الاعتكاف^(٤))

٣٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير،

(١) قال ابن عبد البر: رواه أنس بن عياض أبو ضمرة عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولاً.

(٢) وفي الصحيح عن عائشة: تحرّوا ليلة القدر في وتر العشر الأواخر من رمضان.

(٣) قوله: باب الاعتكاف، قال مالك: فكُتِرَ في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اعتنائهم واتباعهم الأثر فأراهم تركوه لشدة انتهي. قال السيوطي في «التوشيح»: وتمامه أن يُقال: مع اشتغالهم بالكسب لعيالهم والعمل في أراضيهم، فيشقّ عليهم ترك ذلك وملازمتهم للمسجد. انتهى. قلت: هو مع تمامه ليس بتمام، لعدم كونه وجهاً لترك سنة من سنن النبي ﷺ، والأولى أن يُقال إن الاعتكاف في العشر من رمضان وإن كان سنة مؤكدة لكنه على الكفاية لا على العين، وقد كانت أزواج النبي ﷺ بعده يعتكفن فكفى ذلك، وقد حقّقته في رسالتي «الإنصاف في حكم الاعتكاف».

(٤) هو لغة لزوم الشيء وجس النفس عليه خيراً أو شراً، وشرعاً لزوم المسجد للعبادة على وجه مخصوص.

إلى قريب من خمسين قولاً، ومختار أئمة الفقه والسلوك في تعيين هذه الليلة، ومنها: اختلافهم هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن قامها ولم يظهر له شيء، وغيرها.

عن عَمْرَةَ^(١) بنت عبد الرحمن، عن عائشة أنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا اعتكف يُدْني^(٢) إليَّ^(٣) رأسه فأرجله^(٤)، وكان لا يَدْخُلُ البيتَ إلَّا^(٥) لحاجة^(٦) الإنسان.

(١) قوله: عن عمرة، قال ابن عبد البر: كذا رواه جمهور رواة الموطأ، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فلم يذكروا عمرة في هذا الحديث. وكذا لم يذكر عمرة أكثر أصحاب ابن شهاب منهم معمر وسفيان وزباد بن سعد والأوزاعي. انتهى. ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك به، ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري. عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، وقال: هكذا روى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة، والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة. وكذا أخرجه البخاري ومسلم وبقية الستة عن الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، كذا في «التنوير».

(٢) من الإدناء أي يقرب. قوله: يُدْني إليَّ رأسه، فيه أن إخراج البعض لا يجري مجرى الكل، زاد في رواية: وأنا حائض. وفيه أن الحائض طاهرة.

(٣) وأنا في الحُجرة.

(٤) أي فأمشط شعر رأسه.

(٥) قوله: إلَّا لحاجة الإنسان، فسرها الزهري بالبول والغائط، وقد اتفقوا على استثنائهما، واختلفوا في غيرهما من الحاجات مثل عيادة المريض وشهود الجمعة والجنائز، فرآه بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه قال الثوري وابن المبارك، وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، كذا في «عمدة القاري».

(٦) أي الضرورية وهي الغائط والبول والحدث.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يخرج^(١) الرجل إذا اعتكف إلا للغائط أو البول، وأما الطعام والشراب فيكون في مُعْتَكِفِه^(٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٣٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد^(٣)، عن محمد بن إبراهيم^(٤)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري^(٥) قال: كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأوسط^(٦) من شهر^(٧) رمضان، فاعتكف^(٨) عاماً^(٩) حتى إذا كان ليلة

(١) قوله: لا يخرج الرجل، يعني إلى بيته قُرباً أو بُعداً، وأما للوضوء والغسل من دون ضرورة فلا، وكذا في عيادة المريض ونحو ذلك. ويشهد له ما أخرجه أبو داود أن رسول الله ﷺ كان لا يسأل عن المريض إلا ماراً في اعتكافه.

(٢) اسم مفعول أي محل اعتكافه.

(٣) أصله الهادي، حذف الياء وفقاً ووصلاً.

(٤) ابن الحارث التميمي.

(٥) قال ابن عبد البر: هذا أصح حديث يُروى في هذا الباب.

(٦) قوله: الوسط، قال ابن حجر: بضم الواو والسين جمع وَسْطَى، ويُروى بفتح السين مثل كُتِبَ وكُتِبِي، ورواه الباجي بإسكانها على أنها جمع واسط كبازل وبزل. انتهى.

(٧) قوله: من شهر رمضان، فيه مداومته على ذلك. فالاعتكاف فيه سنة مؤكدة لمواظبته عليه، قاله ابن عبد البر. ولعل مراده رمضان لا بقيد الوسط إذ هو لم يداوم عليه.

(٨) كذلك.

(٩) مصدر عام إذا سَبَحَ، فالإنسان يعوم في دنياه على الأرض طول حياته.

إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج^(١) فيها من اعتكافه قال^(٢):
 من كان^(٣) اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت^(٤) هذه
 الليلة^(٥)، ثم أنسيها^(٦)، وقد رأيتني^(٧) من صُبْحَتِهَا^(٨) أسجدُ في ماءٍ
 وطين، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كل وتر^(٩).

(١) أي من عادته أن يخرج. قوله: يخرج فيها، قال ابن حزم: هذه الرواية
 مشككة، فإن ظاهرها أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا
 يكون أول ليالي اعتكافه الآخر ليلة اثنين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر
 الحديث: فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته أثر الماء والطين من
 صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين
 ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق، فكان في هذه
 الرواية تجوزاً أي من الصبح الذي قبلها، كذا في «التنوير».

(٢) وفي رواية الشيخين: فخطبنا صبيحة عشرين.

(٣) أي من أصحابي.

(٤) وفي رواية أريت: بهمزة أوله. قوله وقد رأيت، قال النووي في «شرح
 المذهب» قال القفال: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً، ثم نسي في أول
 ليلة رأى ذلك، لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه أنه قيل له ليلة القدر ليلة
 كذا وكذا، ثم نسي كيف قيل له.

(٥) أي ليلة القدر.

(٦) بصيغة المفعول أي أنسانيها الله لحكمة في إنسانها.

(٧) أي نفسي في تلك الليلة.

(٨) أي في صبحها.

(٩) أي أوتار لياليه، أولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر التاسع

والعشرين.

قال أبو سعيد: فُمطرت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد^(١) سقفه عريشاً^(٢) فَوَكَّفَ^(٣) المسجد. قال أبو سعيد^(٤): فأبصرتُ^(٥) عيناى رسولَ الله ﷺ انصرف^(٦) علينا، وعلى جبهته وأنفه^(٧) أثر الماء والطَّين من صبح^(٨) ليلة إحدى وعشرين.

٣٧٨ - أخبرنا مالك، سألتُ ابنَ شهاب الزَّهري عن الرجل المعتكف يذهب لحاجته تحت سقف^(٩)؟

(١) أي مسجد المدينة.

(٢) أي أنه كان مظلاً بالجريد والخوص محكم البناء بحيث يكف عن المطر.

(٣) أي أقطر الماء من سقفه.

(٤) أي الخدري راوي الحديث.

(٥) أي فرأيت.

(٦) من الصلاة.

(٧) قوله: وأنفه، فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها أساء، قاله مالك، وقال الشافعي: لا يجزيه، وقال أبو حنيفة: إذا سجد على جبهته أو أنفه أجزأه^(١).

(٨) بعد ما فرغ من صلاة الصبح.

(٩) أي خراب صار مزبلة، ويكون حول المسجد.

(١) وفي الهداية: إن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة وقالوا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر، وهو رواية عنه... إلخ، انظر «أوجز المسالك» ١٨٧/٥.

قال: لا بأس بذلك^(١).

قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضي الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت^(٢) أو أن يمر تحت السقف، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل^(١).

(٢) أي بيته.

(١) قال الموفق: لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد تُقام الجماعة فيه، لأن الجماعة واجبة والاعتكاف في غيره يُفْضَى إلى أحد الأمرين: إما ترك الجماعة الواجبة، وإما خروجه إليها، فيتكرر الخروج كثيراً مع إمكان التحرز منه، وذلك منافي للاعتكاف. ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المعتكف رجلاً، لا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً «المغني» ١٨٧/٣.

(كتاب الحج^(١))

١ - (باب المواقيت^(٢))

٣٧٩ - أخبرنا مالك، حَدَّثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (٣): يُهَلُّ (٤) أَهْلُ (٥) الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ (٦)، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ (٧).....

(١) بفتح الحاء والكسر، في اللغة: القصد، وفي الشرع: زيارة أماكن مخصوصة بأفعال مخصوصة.

(٢) جمع للميقات مكان الإحرام. حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل: أي سنة وُقِّت رسول الله المواقيت؟ فقال: عام حج، كذا في «التوشيح».

(٣) وللبخاري: أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهَلُّ؟ فَقَالَ: يَهَلُّ إِلَى آخِرِهِ، بِصِيغَةِ الْخَبَرِ مُرَادًا بِهِ الْأَمْرَ.

(٤) مِنْ أَهْلِ الْمُحَرَّمِ: رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ. وَكُلُّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ فَقَدْ أَهَلَّ، كَذَا فِي «الْمَصْبَاحِ».

(٥) أَي حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا وَمِنْ حَوْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الشَّرْقِ.

(٦) قَوْلُهُ: مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، بَضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ اللَّامِ وَإِسْكَانُ الْيَاءِ الْمُنْثَنَةِ مِنْ تَحْتِ وَيَالْفَاءِ، هُوَ عَلَى نَحْوِ سِتَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ: سَبْعَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ، كَذَا فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: وَمَصْرَ، وَزَادَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَتِهِ: وَالْمَغْرِبَ، وَالْمَصْرِيُّونَ الْآنَ يُحَرِّمُونَ مِنْ رَابِعٍ - بَرَاءٍ وَمَوْحِدَةٍ وَعَيْنٍ مَعْجَمَةٍ - قَرَبَ الْجُحْفَةِ لِكثَرَةِ حُمَاهَا، فَلَا يَنْزِلُهَا أَحَدٌ إِلَّا حُمًّا، كَذَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ.

من الجُحفة^(١)، ويُهَلُّ أهلُ نجد^(٢) من قرن^(٣).

قال ابنُ عمر: ويزعمون^(٤).....

(١) قوله: من الجُحفة، بضم الجيم وإسكان الحاء، قرية كبيرة كانت عامرة، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحل من المدينة، ونحو ثلاث مراحل من مكة، قرية من الهجر بينها وبينه نحو ستة أميال، قال صاحب «المطالع» وغيره: سُمِّيَتْ جحفة لأن السيل اجتفها، وقال أبو الفتح الهمداني: هي فعلة من جحف السيل اجتحف: إذا اقتلع ما يمر به من شجر أو غيره، وهذا من باب العرفة كما تقول عرفت عرفة بالفتح، وما تعرفه عرفة، كذلك جحف السيل جحفة، بالفتح، والمجحوف جحفة، بالضم، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات».

(٢) وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل الشرق. قوله: أهل نجد، كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلى تهامة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: من قرن، بفتح القاف وسكون الراء. وفي حديث ابن عباس في الصحيحين: قرن المنازل. وضبط الجوهرى بفتح الراء، وغلطوه، وبالع النروي فحكى الاتفاق على تخطئه في ذلك وفي نسبة أويس القرني إليه، وإنما هو منسوب إلى قبيلة بني قرن بطن من مراد، لكن حكى عياض أن من سكَّن الراء أراد الجبل، ومن فتح أراد الطريق. والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان، كذا في «شرح الزرقاني».

(٤) قوله: ويزعمون... إلى آخره، للبخاري من طريق الليث عن نافع، عن ابن عمر: لم أفقه هذه من رسول الله ﷺ. وفي «الصحيحين» عن سالم عن أبيه، وزعموا أن النبي ﷺ قال - ولم أسمعه - : ويُهَلُّ أهل اليمن من يلملم. وهو من استعمال الزعم على القول المحقق، وهو يشعر بأن الذي بلغ ذلك ابن عمر جماعة، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في «الصحيحين»، وجابر عند مسلم إلا أنه =

أنه^(١) قال: ويُهَلُّ أهلُ اليمَن من يَلْمَلَم^(٢).

٣٨٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا^(٣) عبد الله بن دينار، أنه قال: قال

= قال: أحسبه رفعه، وعائشة عند النسائي، والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي^(١).

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: من يلملم، بفتح الياء واللامين وإسكان الميم بينهما، ويُقال فيه أَلْمَلِمَ بهمزة، هو على مرحلتين من مكة. وفي «شرح مسلم» لعياض: هو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة، كذا في «تهذيب الأسماء».

(٣) قوله: أخبرنا عبد الله بن دينار... إلى آخره، قال الزرقاني: هذا الحديث تابع فيه مالكا إسماعيل بن جعفر عند مسلم، وسفيان بن عيينة عند البخاري في «الاعتصام». كلاهما عن ابن دينار به، وزاد فذكر العراق فقال أي ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ، ولأحمد عن صدقة فقال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق. وروى الشافعي عن طاوس: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق. وكذا قال مالك في «المدونة» والشافعي في «الأم» فمقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوباً عليه، وإنما أجمع عليه، وبه قطع الغزالي والرافعي في «شرح المسند» والنووي في «شرح مسلم»، ويدل له ما في البخاري: أن أهل العراق أتوا عمر، فوقت لهم ذات عرق، وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في «الشرح الصغير» والنووي في «شرح المذهب» أنه منصوب. وفي مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: ومُهَلَّل أهل العراق ذات عرق، إلا أنه مشكوك في رفعه لأن أبا الزبير قال: سمعت جابراً قال: سمعت أحسبه رفع، لكن قال العراقي: قوله أحسبه أي أظنه والظن في باب الرواية ينتزل منزل اليقين، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه

(١) انظر أوجز المسالك ٢١٧/٦.

عبد الله بن عمر: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يُهَلَّوا^(١) من ذي الحليفة وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن.

قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث^(٢) فسمعتهن من رسول الله ﷺ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وأما أهل اليمن فيُهَلَّون من يلملم.

٣٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر أحرم^(٣) من الفرع^(٤).

٣٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة^(٥) عندي: أن ابن عمر

= من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكّا في رفعه، وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة، وعن الحارث قالا: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، قال الحافظ: فهذا يدل على أن للحديث أصلاً^(١).

(١) وميقات المكي ومن بمعناه للحج الحرم وللعمرة الحل.

(٢) أي المواضع الثلاثة.

(٣) أي مرة.

(٤) قوله: من الفرع، بضم الفاء والراء وبإسكانها، موضع بناحية المدينة، يقال: هي أول قرية مارت إسماعيل وأمه التمر بمكة، قال ابن عبد البر: محمله عند العلماء أنه مر بميقات لا يُريد إحراماً ثم بدا له فأهل منه أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له في الإحرام كما قاله الشافعي وغيره. وقد روى حديث المواقيت ومُحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه ما عليه دم.

(٥) قيل: هو نافع، كذا ذكره الزرقاني.

(١) انظر فتح الباري ٣/٣٨٩ و ٣٩٠.

أحرم^(١) من إيلياء^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيت^(٣) وقتها رسول الله ﷺ
فلا ينبغي^(٤)

(١) قوله: أحرم^(١) من إيلياء، أي عام الحَكَمين، لما افترق أبو موسى وعمر بن العاص من غير اتفاق بدُومة الجندل، فنهض ابن عمر إلى بيت المقدس فأحرم منه كما رواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقيت، فدل على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالاً، لا منع الإحرام قبلها، وأما الكراهة فلعلها أخرى، هي خوف أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته ما يفسد إحرامه. وأما قصيرها فلما فيه من التباس الميقات والتضليل عنه، وهذا مذهب مالك وجماعة من السلف^(٢)؟ فأنكر عمر على عمران بن حصين في إحرامه من البصرة، وأنكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، قال ابن عبد البر: وهذا من هؤلاء - والله أعلم - كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وذهب جماعة إلى جوازه من غير كراهة. وقال به الشافعية، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) بكسر أوله ممدوداً ومخففاً، وقد تُشدَّد الياء الثانية ويُقصر، اسم مدينة بيت المقدس.

(٣) أي أماكن مؤقتة.

(٤) أي لا يحل. قوله: فلا ينبغي لأحد... إلى آخره، لما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تجاوز الميقات إلا بإحرام^(٣).

(١) في جمع الفوائد برواية مالك أن ابن عمر أهل بحجة من إيلياء. أوجز المسالك ٦/٢٢٤.

(٢) قال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وآخرون: الإحرام من المواقيت رخصة. انظر عمدة القاري ٥/١٤١.

(٣) نصب الرابة ١/٤٧٣.

وكذلك أخرجه الطبراني في معجمه وأخرج الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم، وروى إسحاق بن راهويه عنه أنه قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشي أن يرجع إلى الوقت يفوت الحج، فإنه يُحرم ويهريق دماً. وبهذه الأخبار وأمثالها حرم الجمهور المجاوزة عن المواقيت بغير إحرام، لكن الشافعية خصّوه بمن يريد أداء النسك، وأصحابنا عثموا، وذهب عطاء والنخعي إلى عدم وجوب الإحرام من المواقيت، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه، وقال الحسن: يجب على المجاوز العودة إلى الميقات فإن لم يعد حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه بعمره. وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة، قاله ابن عبد البر وغيره.

(١) قوله: أن يجاوزها، وأما تقديم الإحرام عليها فجائز اتفاقاً، حكاه غير واحد. وحكى العيني في «شرح الهداية» أن عند داود الظاهري إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وهو قول شاذ مخالف لفعل السلف وقولهم، فقد أحرم ابن عمر من بيت المقدس، بل ورد في فضله حديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان مرفوعاً: من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام عُفِر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر، ووجب له الجنة. هذا لفظ أبي داود، وفي سنده ضعف يسير، ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث شرح الرافعي»، وذكر القرطبي أن إحرام ابن عمر وابن عباس كان من الشام، وإحرام عمران بن حصين من البصرة وابن مسعود من القادسية، وإحرام علقمة والأسود والشعبي من بيوتهم، وسعيد بن جبير من الكوفة رواه سعيد بن منصور، وأخرج الحاكم في «المستدرک» أنه سئل عليّ عن قوله تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فقال: أن تحرم من ديرة أهلك. وفي الباب آثار كثيرة تشهد بجواز التقديم إلا أن مالكاً وأحمد وإسحاق كرهوه كما ذكره العيني وغيره، وقال أصحابنا: هو أفضل إن آمِن من أن يقع في محذور.

إذا أراد^(١) حجاً أو عمرة إلّا مُحَرَّمًا، فأما إحرام^(٢) عبد الله بن عمر من الفُرْع وهو دون ذي الحليفة إلى

(١) قوله: إذا أراد، هذا القيد غالبى، وإلّا فلا يحل لأحد من الآفاقي أن يجاوز الميقات بلا إحرام إذا أراد دخول الحرم سواء أراد أحد النُسكين أو لم يرد، خلافاً للشافعي. وأما دخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح بغير إحرام، فحكم مخصوص له ولأصحابه في ذلك الوقت، كذا في «شرح القاري».

(٢) قوله: فأما إحرام... إلى آخره، دَفَعُ لما ورد أنه لما لم يُجْزَ مجاوزة المواقيت فكيف جاوز ابن عمر ميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة، وأحرم من الفُرْع، وهو متجاوز عن ذي الحليفة، إلى جانب مكة. وحاصل الدفع أنه لا يحل المجاوزة من هذه المواقيت لمن مرّ بها إلّا مُحَرَّمًا إلّا من كان بين يديه ميقات آخر، فإنه مخير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يُخَيَّرُ لهم بين أن يُحَرِّمُوا من ذي الحليفة وهو ميقاتهم الموقّت وبين أن يحرموا من الجحفة، أو من رابع الذي هو قريب الجحفة لحديث مرفوع مرسل: من أحب أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليفعل. فلا يلزمهم من مجاوزة ذي الحليفة دم، وإن كان الأفضل هو الإحرام منه، وقد يُستدل له بما وقع في رواية البخاري وغيره من حديث ابن عباس بعد ذكر المواقيت: فهنّ لهنّ ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة. واستدل به كثير على أن الشامي إذا مرّ بذى الحليفة لزمه الإحرام منها ولا يؤخره إلى ميقاته الجحفة فإن أخر لزمه دم عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق عليه، ولعله بالنسبة إلى جمهور الشافعية وإلّا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى الجحفة جاز له ذلك، وبه قالت الحنفية^(١) وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(١) وأما مذهب الحنفية في ذلك ما في «البدائع»: من جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز إلّا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول، كذا في بذل المجهود ٣٢٤/٨.

مكة، فإن أمامها^(١) وقت آخر^(٢) وهو الجحفة^(٣) وقد رُخص^(٤) لأهل المدينة أن يُحرموا^(٥) من الجحفة لأنها^(٦) وقت من المواقيت. بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال: من أحب منكم^(٧) أن يستمتع بثيابه^(٨) إلى الجحفة فليفعل. أخبرنا بذلك أبو يوسف، عن إسحاق^(٩) بن راشد، عن محمد^(١٠) بن علي، عن النبي ﷺ.

(١) أي قدامها.

(٢) أي ميقات متأخر آخر.

(٣) الحاصل أن هذا رخصة والإحرام من الميقات الأول عزيمة فلو أحرم من الجحفة فلا شيء عليه عندنا خلافاً للشافعي، كذا في «المرقاة».

(٤) أي بصيغة المجهول أي وقعت الرخصة.

(٥) سواء مروا على ذي الحليفة أم لا.

(٦) أي الواجب أن لا يتجاوزوا عن مطلق الميقات أي عن الميقات الأول.

(٧) خطاب لأهل المدينة.

(٨) أي أن يلبس ثيابه ويؤخر إحرامه إلى الجحفة.

(٩) قوله: عن إسحاق بن راشد، هو أبو سليمان إسحاق بن راشد الحراني، وقيل الرقي مولى بني أمية، وقيل مولى عمر، روى عن الزهري وعبد الله بن حسن بن الحسن بن علي ومحمد بن علي زين العابدين أبي جعفر الباقر وغيرهم، وعنه جماعة، ذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات»، ووثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١٠) أي عن أبي جعفر محمد الباقر ابن زين العابدين علي بن الحسين بن علي، ويسمى هذا السند سلسلة الذهب، قاله القاري.

٢ - (باب الرجل يُحرم في دُبُر^(١) الصلاة

وحيث ينبعث^(٢) به بغيره)

٣٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عمرَ كان يصلي^(٣) في مسجد ذي الحليفة، فإذا انبعثت به راحلته أحرم^(٤).

٣٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى^(٥) بن عُقبة، عن سالم بن عبد الله أنه سمع ابن عمر يقول: يبدأؤكم^(٦)

(١) بضمّتين أي بعد الصلاة.

(٢) والمراد بالانبعاث القيام والباء للتعديّة أي حين يقيمه بغيره.

(٣) ركعتين سنة الإحرام^(١).

(٤) أي نوى ولبى أو جدد نيّته وتلبّيته بناءً على أن الأفضل للمحرم أن يحرم عقيب صلاة سنة الإحرام كما سيأتي من صنيعه ﷺ. قوله: أحرم، أتباعاً لما رآه من فعل المصطفى ﷺ لذلك كما في الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن أبيه: كان ﷺ يركع بذِي الحليفة ركعتين ثم إذا استوت به الناقة قائمةً عند مسجد ذي الحليفة أهل.

(٥) هو مولى آل الزبير، ويقال مولى أم خالد زوجة الزبير، ثقة، توفي سنة ١٤١هـ، كذا في «الكاشف».

(٦) أي مفازتكم، التي فوق علّمي ذي الحليفة لمن صعد الوادي، قاله أبو عبيد البكري، وأضافها إليهم لكونهم كذبوا لسيبها.

(١) عند مسجد ذي الحليفة وأراد بالمسجد مصلى رسول الله ﷺ وليس المراد بالمسجد أن هناك مسجداً بُني قبل ذلك. بذل المجهود ٢٧١/٨.

هذه التي تكذبون^(١) على رسول الله ﷺ فيها، وما أهل^(٢) رسول الله ﷺ إلا من عند.....

(١) أتقولون إنه أحرم منها ولم يحرم منها^(١)!

(٢) للحميدي عن سفيان، عن ابن عينة: والله ما أهل. وقوله: وما أهل... إلى آخره، هذا لفظ مالك، وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة. ولمسلم من طريق آخر بلفظ: كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء؟ قال: البيداء التي تكذبون فيها... إلى آخره، إلا أنه قال: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره. وسيأتي للمصنف - أي البخاري - بلفظ: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة، أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن نافع، عن ابن عمر. وكان ابن عمر ينكر على ابن عباس قوله في روايته في «صحيح البخاري» بلفظ: ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل، فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع، وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس^(٣): عجبني لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله، فذكر الحديث، وفيه: فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه، فأهل بالحج حين فرغ منهما، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل، فأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذاك، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، فلما علا شرف =

(١) ليس المراد بالكذب عمداً، بل إطلاق الكذب عليه لعدم علمهم بابتداء إحرامه ﷺ من المسجد بعد الصلاة.

(٢) حديث ابن عباس وإن ضعفه النووي وغيره، لكن حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم مفسر في الباب، وأقره عليه الذهبي، وقال ابن الهمام: بعدما بسط الكلام: الحق أن الحديث حسن، فزال الإشكال. أوجز المسالك ٢٣٦/٦.

المسجد^(١) مسجد ذي الحليفة.

قال محمد : وبهذا^(٢) نأخذ يحرم الرجل إن شاء في دبر صلاته وإن شاء حين ينبعث به بغيره، وكلُّ حَسَنٍ^(٣) وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= البيداء أهلٌ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فنقل كل واحد ما سمع وإنما كان إهلاله في مُصَلَّاه وأيم الله، ثم أهلٌ ثانياً وثالثاً، كذا في «فتح الباري».

(١) أي بعد فراغه من صلاته.

(٢) أي بما ذكر من الحديثين.

(٣) قوله : وكلُّ حَسَنٍ، والأحسن هو الأول عند أئمتنا الثلاثة كما حكاه الطحاوي خلافاً للمالكية والشافعية، فإن الأفضل عندهم أن يُهَلَّ إذا بعثت به راحلته أو توجّه لطريقه ماشياً^(١)، ذكره في «ضياء الساري».

(١) وكذا جمع بين مذهبيهما الزرقاني ٢٤٤/٢. وفرّق الباجي بينهما فقال : ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يُهَلَّ الراكب إذا استوت به راحلته قائمة، وقال الشافعي : يُهَلَّ إذا أخذت ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة : يُهَلَّ عقيب الصلاة شرح الباجي ٢٠٨/١. وما حكوا من مذهب مالك يابى عنه كلام الدردير إذ صرح بأولوية الإحرام في أول المواثيت إلا في ذي الحليفة ففي مسجدّها، كذا في الأوجز ٢٣٥/٦.

٣ - (باب (١) التلبية (٢))

٣٨٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنَّ تلبية (٣) النبي ﷺ: لبيك (٤) اللهم (٥) لبيك (٦)، لبيك لا شريك لك لبيك، إن

(١) قوله: باب التلبية، قال ابن عبد البر: قال جماعة من العلماء: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، قال الحافظ: هذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفاسيرهم بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد، وأقوى ما فيه ما أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس، قال: لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج، قال: يا رب وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعليّ البلاغ، فنادى إبراهيم: يا أيها الناس كُتِبَ عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من ما بين السماء والأرض، أفلا ترون الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبنون. ومن طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وفيه: فأجابوه في أصلاب الرجال وأرحام النساء، وأول من أجابه أهل اليمن (١).

(٢) مصدر لبي يلبى إذا أجاب بلبى، ومعناه أجبتك إجابة بعد إجابة، على أن التلبية بحذف الزوائد للتكثير.

(٣) أي التي كان يداوم عليها النبي ﷺ ولا ينقص منها.

(٤) اشتقاقه من لبّ بالمكان إذا أقام به ولزمه.

(٥) أي يا الله أجبتك في ما دعوتنا.

(٦) قوله: لبيك، قال القاري: كرهه للتأكيد أو أحدهما في الدنيا والآخرة =

(١) انظر فتح الباري ٤٠٩/٣. وفيه قال ابن المنير في الحاشية: وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفوه على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى.

الحمد^(١) والنعمة^(٢) لك والملك^(٣) لا شريك لك^(٤)، قال^(٥): وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وسعديك^(٦) والخير بيديك^(٧) والرغباء^(٧)

= الأخرى. أو كرهه باعتبار الحاليين المختلفين من الغنى والفقر والنفع والضرر والخير والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عالم الأرواح والآخر في عالم الأشباح.

(١) قوله: إِنَّ، رُوي بكسر الهمزة، وهو الأكثر والأشهر، ويفتحها على أن «إِنَّ» للتعليل.

(٢) أي المنحة مختصة بكرمك وجُودك. قوله: والنعمة، المشهور فيه النصب، وجوز القاضي عياض الرفع على الابتداء. والخبر محذوف، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفاً، تقديره إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك، كذا في «ضياء الساري» شرح «صحيح البخاري».

(٣) قوله: والملك، بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع، قال ابن المنير: قرن الحمد والنعمة، وأفرد الملك، لأن الحمد متعلق بالنعمة، ولهذا يقال: الحمد لله على نعمه، والملك مستقل.

(٤) كرّره للتأكيد.

(٥) أي نافع.

(٦) أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

(٧) في نسخة: بيديك لبيك. قوله: بيديك، أي بتصرفك في الدنيا والأخرى. والاكتفاء بالخير مع أن الخير والشر كلاهما بيديه تأدباً في نسبة الشر إليه أو لأن كل شر لا يكون خالياً عن خير.

(٨) قوله: والرغباء، قال المأزري: يُروى بفتح الراء والمدّ، ويضم الراء مع القصر. قال عياض: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر، ومعناه الطلب والمسألة إلى الله.

إليك والعمل^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ، التلبية^(٢) هي التلبية الأولى التي روي عن النبي ﷺ، وما زدت^(٣) فحسن^(٤)،

(١) أي العمل لك خالصة.

(٢) أي المستنونة.

(٣) قوله: وما زدت، إشارة إلى أنه لا ينقص من التلبية المذكورة المأثورة عن النبي ﷺ، وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين، وعللوه بأنه لم يرو عن النبي ﷺ النقص منه، لكن يخدشه ما في صحيح البخاري ومسند أبي داود الطيالسي عن عائشة قالت: إني لأعلم كيف كان رسول الله يلبي، ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك إن الحمد والنعمة لك.

(٤) قوله: فحسن، فيه إشارة إلى أن تحديد التلبية المأثورة ليس بتحديد إلزامي لا يجوز الزيادة عليه، ولذا ثبت عن جماعة الزيادة، فمنهم ابن عمر كما أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، ومنهم عمر كما في صحيح مسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله يهمل ملياً يقول: ليبيك، الحديث، قال: وكان عمر يهمل بهذا، ويزيد: ليبيك اللهم ليبيك وسعديك، والخير في يديك والرغباء إليك والعمل. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور: كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد: ليبيك مرغوباً ومرهوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن. وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن الأسود بن يزيد أنه كان يزيد في التلبية: ليبيك غفار الذنوب. بل قد ثبت الزيادة على التلبية المذكورة من النبي ﷺ وتقريره عليها، فأخرج النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة: كان من تلبية رسول الله ﷺ ليبيك إله الحق ليبيك. وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» وقال: هو حديث صحيح أخرجه ابن خزيمة والحاكم =

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا.

٤ - (باب متى تُقَطَّع^(٢) التلبية)

٣٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن أبي بكر الثقفي، أنه أخبره أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان^(٤) إلى عرفة: كيف كنتم

= وابن حبان، وأخرج الحافظ أيضاً عن جابر: أהלّ رسول الله ﷺ لبيك اللهم لبيك. فذكرها، قال: والناس يزيدون لبيك ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي يسمع فلا يردّ عليهم شيئاً، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وأصله في مسلم في حديث جابر الطويل.

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الثوري والأوزاعي حكاها الطحاوي وذكر في «فتح الباري» و«ضياء الساري» وغيرهما أن ابن عبد البر حكى عن مالك الكراهة وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم نحوه. وغلطوا، بل لا يكره عنده ولا يُستحب، وحكى البيهقي في «المعرفة» عن الشافعي: لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر غير أن الاختيار عندي أن يُفرد ما روي عن النبي ﷺ، قال ابن حجر: هذا أعدل الوجوه، واحتجّ من كره بما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: لبيك ذا المعارج، فقال: إنه لذو المعارج. ولكننا كنا مع رسول الله لا نقول كذلك أخرجه الطحاوي واختار عدمّ الزيادة وقد مرّ ما يعارضه من حديث جابر.

(٢) أي ينتهي بأن لا يُلبّي بعده في الحج والعمرة.

(٣) الحجازي، الثقة، وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد، ذكره الزرقاني.

(٤) أي ذاهبان.

تصنعون^(١) مع رسول الله ﷺ في هذا اليوم؟ قال: كان يُهَلَّ^(٢) المِهْلُ، فلا يُنْكَرُ عليه^(٣) ويكَبَّرُ^(٤) المكبَّرُ فلا ينكر عليه.

٣٨٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عمر قال: كلُّ ذلك^(٥) قد رأيتُ الناسَ^(٦) يفعلونه، فأما نحن فنكَبِّرُ.

قال محمد: بذلك^(٧) نأخذ على أن التلبية هي الواجبة^(٨) في ذلك اليوم إلا أن التكبير^(٩) لا يُنْكَرُ على حالٍ من الحالات والتلبية لا ينبغي أن تكون إلا في موضعها^(١٠).

(١) أي من جهة التلبية وغيرها من الأذكار.

(٢) أي يلبي الملبّي.

(٣) وفي رواية موسى بن عقبة: لا يعيب أحدنا صاحبه. وفي مسلم عن ابن عمر: غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات منّا الملبّي، ومنّا المكبَّر.

(٤) قوله: ويكَبِّرُ المكبَّرُ... إلى آخره، قال الشيخ وليّ الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة في الغدو من منى إلى عرفات التلبية فقط. وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها^(١).

(٥) أي ما ذكر من التكبير والتلبية.

(٦) أي الصحابة.

(٧) أي بما سبق من استحباب التلبية بعرفات.

(٨) أي الثابتة.

(٩) ونحوه من الأذكار. (١٠) أي في محل التلبية وهو الإحرام.

(١) قال العيني: التكبير المذكور نوع من الذكر أدخله الملبّي في خلال التلبية من غير ترك =

٣٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يَدْعُ^(١) التلبية^(٢) إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت والصفاء^(٣) والمروة، ثم يلبي حتى يغدو^(٤) من منى إلى عرفة، فإذا غدا^(٥) ترك التلبية^(٦).

٣٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن عائشة^(٧).....

(١) أي يترك في إحرام الحج.

(٢) في نسخة: في الحج التلبية.

(٣) أي ويسعى بينهما.

(٤) أي يذهب غداً.

(٥) أي ذهب.

(٦) زاد يحيى: وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم.

(٧) قوله: أن عائشة... إلى آخره، مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت (زالت) الشمس من يوم عرفة قطع التلبية، قال مالك: وذلك (أي فعل علي) الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا (المدينة النبوية). وقال ابن عمر وعائشة وجماعة^(١). وقال الجمهور: يلبي حتى يرمي جمرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة. ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي: يقطعها مع أول حصاة لظاهر قوله: حتى بلغ الجمرة، وقال أحمد وإسحاق يلبي إلى فراغ رميها لرواية أبي داود حديث الفضل: لبى حتى رمى جمرة العقبة، كذا في «شرح الزرقاني».

للتلبية لأن المروي عن الشارع أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جمرة العقبة. انظر: أوجز المسالك ٢٧٣/٦.

(١) هو قول الأوزاعي والليث. لامع الدراري ١٤٦/٥.

كانت ترك التلبية إذا راحت إلى الموقف^(١).

٣٩٠ — أخبرنا مالك، حدثنا علقمة بن أبي علقمة، أن أمه^(٢) أخبرته: أن عائشة كانت تنزل بعرفة بنمرة^(٣)، ثم تحولت^(٤) فنزلت في الأراك^(٥)، فكانت عائشة تهل^(٦) ما كانت في منزلها^(٧) ومن كان معها فإذا ركبت وتوجهت إلى الموقف^(٨) تركت الإهلال^(٩)، وكانت تقيم بمكة بعد الحج^(١٠). فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتي الجحفة^(١١)، فتقيم بها حتى ترى الهلال^(١٢)،

(١) بعرفة بعد الزوال.

(٢) مرجانة مولاة عائشة مقبولة الرواية.

(٣) قوله: بنمرة، أي بموضع يقال له نبرة — بفتح النون وكسر الميم — وكان ذلك عملاً بالسنة حيث كان عليه السلام يضرب له خيمة بها، فينزل قبل زمان الوقوف فيها.

(٤) لأجل دفع المزاحمة.

(٥) موضع بعرفة قرب نمرة.

(٦) أي تلبي بلا رفع صوت. (٧) الموضع الذي نزلت فيه.

(٨) بعرفة.

(٩) التلبية.

(١٠) أي بعد فراغها منه.

(١١) خروجها إلى الجحفة لفضل الإحرام من الميقات والإحرام من التنعيم إنما هو رخصة، والميقات أفضل، قاله أبو عبد الملك.

(١٢) أي هلال المحرم.

فإذا رأت الهلال أهلت^(١) بالعمرة.

قال محمد: من أحرم^(٢) بالحج أو قرَن^(٣) لبي^(٤) حتى يرمي

(١) قوله: أهلت بالعمرة، أي ليكون عمرتها آفاقية فإنها أفضل من أن تكون مكية لا سيما والعمرة المكية لا تصح عند طائفة.

(٢) أي مفرداً.

(٣) أي جمع بين الحج والعمرة.

(٤) قوله: لبي حتى يرمي الجمرة... إلى آخره، أصله ما ورد في البخاري وغيره من رواية الفضل: لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة. وروى ابن المنذر قال ابن حجر في «الفتح»: إسناده صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً قلبت حتى بدء حلك، وبدء حلك أن ترمي الجمرة. وأخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار» عن عكرمة، قال: وقفت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فقلت: يا أبا عبد الله ما هذا؟ فقال: كان أبي يفعل ذلك وأخبرني أبي أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، قال: فرحت إلى ابن عباس فأخبرته، فقال: صدق، أخبرني الفضل أخي أن رسول الله ﷺ حتى رمى، وكان رديقه. ثم أخرج حديث الفضل المذكور بطرق، ثم أخرج أن عبد الله يعني ابن مسعود كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة ولم يسمع الناس يلبن عشيّة عرفة، فقال: أيها الناس أنسيتم؟ والذي نفسي بيده لقد رأيت رسول الله ﷺ حتى رمى جمرة العقبة. ثم أخرج من طريق آخر عن عبد الرحمن ابن يزيد: حججت مع عبد الله، فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي، فقال رجل أعرابي: هذا؟ فقال عبد الله: أنسي الناس أم ضلّوا؟ ثم أخرج بطريق آخر: أن عبد الله ﷺ وهو متوجّه إلى عرفات، فقال أناس: من هذا الأعرابي؟ فقال: أضلّ الناس أم نسوا؟ والله ما زال رسول الله ﷺ حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلط =

الجمرة بأول^(١) حصاة رمي يوم النحر، فعند ذلك^(٢) يقطع التلبية.

ذلك بتهيل وتكبير. ثم أخرج عن ابن عباس: كان أسامة بن زيد يذف رسول الله ﷺ من عرفة إلى المزدلفة. ثم أردف الفضل من مزدلفة إلى منى، فكلاهما قالاً: لم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى يرمي جمرة العقبة. ثم أخرج عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود، فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة، فلما لم يسمعه يلبي صعد إليه الأسود، فقال: ما يمنعك أن تلبي؟ قال: ويلبي الرجل إذا كان في مثل مقامي؟ قال الأسود: نعم، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك، فلبي ابن الزبير. ثم قال الطحاوي: ففي هذه الآثار أن عمر كان يلبي بعرفة وهو على المنبر وأن عبد الله بن الزبير فعل ذلك، ويَعِدُه ابن مسعود. فثبت بفعل من ذكرنا لموافقهم رسول الله ﷺ أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. انتهى.

(١) روى البيهقي من حديث الفضل: فلم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمي جمرة العقبة وكبر مع كل حصاة. قال البيهقي: تكبيره مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة. انتهى.

(٢) قوله: فعند ذلك يقطع التلبية، به قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم إلا أن بعض الشافعية قالوا: يقطعها بعد تمام الرمي، لما روى ابن خزيمة عن الفضل قالت: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمي جمرة العقبة، فكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى، كذا في «فتح الباري» وفيه أيضاً قالت طائفة: يقطعها المحرم إذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة يقطعها إذا راح إلى الموقف، وهو مروى عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي بن أسانيد صحيحة. وبه قال مالك، وقيد بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وأشار الطحاوي إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة محمول =

ومن أحرم بعمره مفردة لبي حتى يستلم^(١) الركن للطواف، بذلك جاءت الآثار عن ابن عباس وغيره وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥ - (باب رفع^(٢) الصوت بالتلبية)

٣٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن عبد الملك^(٤) بن أبي بكر بن الحارث بن هشام أخبره، أن خلاد^(٥) بن السائب الأنصاري

= على أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تُشْرَع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

(١) قوله: حتى يستلم الركن للطواف، هو المروي عن ابن عباس كما أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك بن أبي سليمان: سُئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم. وقال ابن عباس: حين يمسح الحجر. واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر فقال عطاء: إنه قال: إذا دخل الحرم. ويوافقه ما أخرجه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، وأخرج أيضاً عن ابن شهاب: كان عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت. ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين: كان ابن عمر إذا طاف لبي.

(٢) أي للرجال دون النساء، فإن صوتهن عورة إلا أن يكون ضرورة.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) قوله: عبد الملك، هو عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ثقة، مات في خلافة هشام. كذا في «تقريب التهذيب».

(٥) التابعي الثقة، ووهم من زعم أنه صحابي، كذا ذكره الزرقاني.

ثم من بني الحارث^(١) بن الخزرج أخبره، أن أباه^(٢) أخبره^(٣)، أن رسول الله ﷺ قال: أتاني جبرئيل عليه السلام فأمرني^(٤) أن أمر أصحابي أو من معي^(٥) أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال بالتلبية^(٦).

(١) قبيلة من الأنصار.

(٢) هو السائب بن خلاد بن سويد المدني، له صحبة، وعمل على اليمن، مات سنة ٧١ هـ، كذا ذكره الزرقاني.

(٣) قوله: أخبره، قال الزرقاني: هذا الحديث رواه أبو داود عن القعنبى، عن مالك به، وتابعه ابن جريج - كما أفاده المزي - وسفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات وإن اختلف على التابعي في صحابه، فقيل أبوه كما ههنا، وقيل زيد بن خالد، وقيل عن خلاد عن أبيه، عن زيد بن خالد، وقال ابن عبد البر: هذا حديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وأرجو أن رواية مالك أصح.

(٤) أمر ندب^(١) عند الجمهور ووجوب عند الظاهرية.

(٥) قوله: أو من معي، قال الزرقاني: بالشك - في رواية يحيى والشافعي وغيرهما - من الراوي إشارة إلى أن المصطفى قال أحد اللفظين، وتجويز ابن الأثير أن الشك من النبي ﷺ لأنه نوع سهو ولا يعصم عنه ركب متعسف. وفي رواية القعنبى: ومن معي، قال الولي العراقي: إنه زيادة إيضاح وبيان، ويحتمل أن يريد بأصحابه الملازمين له المقيمين معه في بلده وبمن معه غيرهم ممن قدم يحج معه.

(٦) عطف بيان أو المعنى في الإحرام بها.

(١) قال ابن رشد: أوجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية، وهو مستحب عند الجمهور وأجمع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيما حكاه أبو عمر هو أن تسمع نفسها بالقول. «بداية المجتهد» ٣٦٤/١.

قال محمد: وبهذا نأخذ، رفع الصوت بالتلبية^(١) أفضل. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦ - (باب القرآن^(٢) بين الحج والعمرة)

٣٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد^(٣) بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أنَّ^(٤) سليمان بن يسار أخبره: أنَّ رسول الله ﷺ عام حجة^(٥) الوداع كان من أصحابه^(٦) من أهل^(٧) بحج،

(١) من إخفاضه. قوله: أفضل، وعليه كان عمل الصحابة فأخرج البخاري عن أنس: صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرخون بهما، أي بالحج والعمرة جميعاً. وأخرج ابن أبي شيبة - قال ابن حجر: إسناده صحيح - عن بكر بن عبد الله المزني: كنت مع عبد الله بن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين. وأخرج أيضاً بإسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تشج أصواتهم. وفي الباب أخبار كثيرة وآثار شهيرة.

(٢) قوله: القرآن، بكسر أي الجمع بين النُسكين في سفر واحد، وهو أفضل عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، وقال أحمد: التمتع أفضل. وسيأتي تفصيله.

(٣) هو أبو الأسود، ثقة، علامة بالمغازي، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، قاله الزرقاني.

(٤) أرسله سليمان ووصله أبو الأسود عن عروة، عن عائشة.

(٥) سنة عشر من الهجرة.

(٦) وهم أكثرهم.

(٧) أي أحرم، من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية.

ومن (١) أهل بعمره، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة، فحل (٢) من كان أهل بالعمرة، وأما من كان أهل بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا (٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٣٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر

(١) قوله: ومن أهل بعمره، لا يخالف هذا رواية الأسود في الصحيحين عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج. وللبخاري من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: مهلين بالحج ولمسلم عن القاسم، عنها: لا نذكر إلا الحج. وله أيضاً: ملئين بالحج، لأنه يُحمل على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه في ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج، قاله الزرقاني.

(٢) قوله: فحل من كان أهل بالعمرة، لما طافوا وسعوا وحلقوا أو قصر من لم يسق هدياً بإجماع، ومن ساقه عند مالك والشافعي وجماعة قياساً على من لم يسقه، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، لما في مسلم عن عائشة مرفوعاً: من أحرم بعمرة ولم يهد فليتحلل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه. وهو ظاهر في ما قالوه، وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في «الموطأ» والصحيحين عن عائشة مرفوعاً: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، فهذه مفسرة للمحذوف، ذكره الزرقاني.

(٣) أي لم يخرجوا من الإحرام إلا بعد أن حلقوا بمنى في غير الجماع وبعد أن طافوا، في سائر المحظورات.

خرج^(١) في الفتنة^(٢) معتمراً، وقال^(٣): إِنْ صُدْتُ^(٤) عَنْ الْبَيْتِ
صَنَعْنَا^(٥) كَمَا صَنَعْنَا^(٦) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٧): قَالَ^(٨): فَخَرَجَ^(٩)
فَأَهْلُ^(١٠) بِالْعِمْرَةِ وَسَارَ، حَتَّى إِذَا ظَهَرَ^(١١) عَلَى ظَهْرِ الْيَدَاءِ التَّفَتَّ إِلَى

(١) من المدينة.

(٢) قوله: في الفتنة، حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما في الصحيحين
من وجه آخر. وذكر أصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية
ولم يستخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين، فأجمعوا، فبايعوا عبد الله بن الزبير،
وتمَّ له مُلْكُ الحجاز والعراق وخراسان، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحَكَم
فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان، وولي ابنه عبد الملك فمنع الناس الحجَّ
خوفاً من أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج، فقاتل أهل مكة
وحاصروهم حتى غلبهم، وقَتَلَ ابنَ الزبير وصَلَبَهُ، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كذا
ذكره الزرقاني.

(٣) قاله جواباً لقول ولديه عبيد الله وسالم: لا يضررك أن لا تحج العام، إنا
نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما في الصحيحين.

(٤) أي مُنعت عن طوافه.

(٥) أي أنا ومن تبعتني.

(٦) أي نحن الصحابة.

(٧) من التحلُّل حيث منعه من دخول مكة بالحُدُوبية.

(٨) نافع.

(٩) ابن عمر.

(١٠) زاد في رواية جويرية: من ذي الحليفة.

(١١) أي صعد.

أصحابه، وقال: ما أمرهما إلا واحد^(١)، أشهدكم^(٢) أني قد أوجبت^(٣) الحج مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف^(٤) بين الصفا والمروة سبعاً^(٥) سبعاً لم يزد^(٦) عليه،

(١) أي في الصد وعدمه والجمع أفضل فلا وجه لاقتصاري على العمرة المفردة.

(٢) قوله: أشهدكم، لم يكتف بالنية ليعلم من اقتدى به أنه انتقل نظره للقرآن لاستوائهما في حكم الحصر.

(٣) أي أدخلت عليها، وجمعت بينهما.

(٤) قوله: طاف به، طوافاً واحداً لقرانه بعد الوقوف بعرفة، وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكوفيون: على القارن طوافان وسعيان. وأولوا قوله طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الآخر، ولا يخفى ما فيه، ويردّه قوله: ورأى ذلك مجزياً - بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز - كافياً عنه، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) قيد لكل منهما أو للثاني وأطلقه الأول لظهور أمره.

(٦) قوله: لم يزد عليه، أي على الطواف الواحد والسعي الواحد، وفيه حجة للأئمة الثلاثة القائلين بكفاية الطواف الواحد والسعي الواحد للقران، ويوافقهم حديث البخاري وغيره عن عائشة في بيان من حج مع النبي ﷺ: فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى. وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فلنما طافوا طوافاً واحداً. وذكر العيني في «شرح» أنه مذهب عطاء والحسن وطاوس. وقال مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاضي والشعبي والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى =

ورأى ذلك مُجْزِئاً^(١) عنه وأهدى.

٣٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، قال:

= وغيرهم: لا بد للقارن من طوافين وسعين، وحكى ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود. انتهى ملخصاً. وأخرج الطحاوي مستدلاً لمذهب الحنفية عن أبي نصر، قال: أهملت بالحج، فأدركت علياً، فقلت له: إني أهملت بالحج، أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت أهملت بالعمرة، ثم أردت أن تضم إليها الحج ضممته، قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: تصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم بهما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً. وأخرج عن زياد بن مالك، عن علي وعبد الله قالاً: القارن يطوف بطوافين ويسعى بسعين.

(١) قوله: مجزئاً عنه، قال في «إرشاد الساري»: فيه دليل على أن القارن يجزئيه طواف واحد^(١). وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدل لذلك في «فتح القدير» بما رواه النسائي في «سننه الكبرى» عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طُفْتُ مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين، وسعى سعين، وحدثني أن علياً فعل ذلك، وحدثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك. قال العلامة ابن الهمام: وحماد هذا وإن ضعفه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» فلا يتزل حديثه عن درجة الحسن مع أنه روي عن علي

(١) اعلم أن ما ورد من الروايات من قولهم: طاف لها طوافاً واحداً مؤول إجماعاً، فإنه ﷺ طاف أولاً عن قدمه مكة كما في حديث جابر الطويل وغيره ثم طاف بعد رجوعه من منى يوم النحر مع الاختلاف في الروايات في صلاته ﷺ الظهر: أكانت بمكة أو بمنى؟ كما في حديث جابر المذكور وغيره من عدة روايات. فلا يشك أحد فضلاً عن الأئمة من هذين الطوافين، فلا بد من التأويل لكل واحد فيما ورد من لفظ «طوافاً واحداً» فهم يقولون طاف للفرض طوافاً واحداً والطواف الأول كان للقدم، ونحن نقول طاف للجل من الإحرامين طوافاً واحداً، والطواف الأول كان للعمرة. الكوكب الدرّي ١٥٠/٢.

سمعتُ عبد الله بن عمر ودخلنا^(١) عليه قبلَ يومِ التروية^(٢) بيومين أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه^(٣)، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر^(٤) الرأس، فقال: يا أبا عبد الرحمن^(٥) إني ضفرتُ^(٦) رأسي، وأحرمتُ بعمره مفردة، فماذا ترى^(٧)؟ قال ابن عمر: لو كنتُ معك حين أحرمتُ لأمرتكُ^(٨) أن تُهَلَّ بهما جميعاً، فإذا قدمتُ^(٩) طُفَّتْ بالبيت^(١٠) وبالصفاء والمروة وكنتَ على إحرامك، لا تحلُّ من شيء حتى تحلَّ^(١١) منهما جميعاً يوم النحر، وتنحَرَ هذيك^(١٢). وقال

بطرق كثيرة مضعفة ترتقي إلى الحسن غير أنا تركناه واقتصرنا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم. انتهى.

- (١) أي نحن جماعة من التابعين.
- (٢) هو الثامن من ذي الحجة.
- (٣) أي ما يتعلق بمناسك الحج.
- (٤) أي متفرق شعر رأسه لفقد دهنه وعدم مشطه.
- (٥) هو كنية ابن عمر.
- (٦) روي بالتشديد والتخفيف أي جعلته ضفائر، كل ضفيرة على حدة.
- (٧) أي من الحكم.
- (٨) لأن القرآن أفضل من التمتع وكذا من الأفراد.
- (٩) أي مكة بعد فرض إحرامك بهما.
- (١٠) أي للعمرة.
- (١١) بعد أن ترمي الجمرة.
- (١٢) أي للقران.

له^(١) ابن عمر: خُذْ مَا تَطَايِرُ^(٢) مِنْ شَعْرِكَ، وَاهْدِ^(٣)، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَةٌ^(٤) فِي الْبَيْتِ وَمَا هَدْيُهُ^(٥) يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: هَدْيُهُ^(٦) ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ^(٧) هَدِيهِ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ ابْنُ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا أَرَدْنَا الْخُرُوجَ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ لَمْ أَجِدْ^(٨) إِلَّا شَاةً لَكَانَ أَرَى أَنْ أَذْبَحَهَا أَحَبَّ^(٩) إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ^(١٠).

(١) وليحيى: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال ابن عمر: خذ ما تطاير من رأسك واهد.

(٢) أي ما تفرق.

(٣) أي اذبح يوم النحر للتمتع.

(٤) أي من أهل العراق، كما ليحيى.

(٥) أي الواجب عليه.

(٦) أي ما يُطلق عليه الهدى من بعير أو بقرة أو شاة.

(٧) أي في جوابها.

(٨) أجمل الهدى أولاً رجاء أنه يأخذ بالأفضل، فلما اضطرَّ إلى الكلام صرح.

(٩) قوله: أحب... إلى آخره، هذا لا يخالف قوله: ﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً إِمَّا لِأَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ أَوْ لِأَنَّهُ قُبِدَ بَعْدَ الْوُجُودِ، فَمَنْ وَجَدَ الْبَقَرَةَ أَوْ الْبَدَنَةَ فَهُوَ أَفْضَلُ، قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: الصِّيَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الشَّاةِ، لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ عُمَرَ تَفْضِيلَ إِرَاقَةِ الدِّمَاءِ فِي الْحَجِّ عَلَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ.

(١٠) أي بدله ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد الرجوع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، القرآن^(١) أفضل، كما قال عبد الله بن

(١) قوله: القرآن... إلى آخره، اختلفوا في أيها أفضل^(١) بحسب اختلافهم فيما فعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، فمذهب الشافعية والمالكية أن الأفراد أفضل بشرط أن يعتمر من عامه لأنه ﷺ اختاره أولاً، ولأن رواته أخص به ﷺ في هذه الحجة فإن منهم جابر، وهو أحسنهم سيقاً لحجه ﷺ، ومنهم ابن عمر، وقد قال: كنت تحت ناقته يمسنى لأعابها أسمعها يلبي بالحج، وعائشة وقربها منه وأطاعها على باطن أمره وعلايته كله معروف مع فقهاء، وابن عباس وهو بالمحل المعروف من الفقه والفهم الثابت، ورجحه الخطابي أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واظبوا عليه، قال: ولا يُظنُّ بهم المواظبة على ترك الأفضل، وبأنه لم يُنقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقرآن. انتهى. قال الحافظ: وهذا يبنى على أن دم القرآن دم جبران، وقد منعه من رجح القرآن، وقال: إنه دم فضل وثواب كالأضحية، وقال عياض نحو ما قاله الخطابي، وزاد: وقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه ﷺ كان مفرداً، وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فمعتاه أنه أمر به لأنه صرح بقوله: ولولا أن معي الهدي لأحللت، فصح أنه لم يتحلل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي أي وادي العقيق، وقيل له: قل عمرة في حجة. انتهى. قال الحافظ: هذا الجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الوداع بياناً شافياً، ومهذه المحب الطبري تمهيداً بالغاً يطول ذكره، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى =

(١) أي مع الاتفاق على جواز الكل، قال النووي: اختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل، فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القرآن. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القرآن. وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي. شرح مسلم للنووي ٣/٣٠١.

= التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجح رواية من روى القرآن بأمر، وذكر منها: أنه لم يقل عليه السلام في شيء من الروايات أفردت ولا تمتعت، وقال: قرنت، وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال. ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد للتسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جياد، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المُرَني وابن المنذر وأبو إسحاق المُرَوزي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي، وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه بشيء تمناء بقوله: لولا أنني سقت الهدى لأحللت، ولا يتمنى إلا الأفضل وهو قول أحمد في المشهور عنه، وأجيب عنه بأنه إنما تمناء تطيباً لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما اختار الله له واستمر عليه، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء، وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه، وعن أحمد: من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعله عليه السلام، ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمناء، زاد بعض أتباعه: ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلده سفرأ فالأفراد أفضل له، وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، كذا في «فتح الباري» و«ضياء الساري» وغيرهما من شروح صحيح البخاري، ولابن القيم في كتابه «زاد المعاد» في هذني خير العباد كلام نفيس طويل في ترجيح القرآن بنحو عشرين وجهاً فليراجع إليه^(١).

(١) زاد المعاد ١/ ١٧٧.

عمر. فإذا كانت العمرة وقد حضر الحج^(١)، فطاف لها وسعى، فليُقصِّر، ثم ليُحْرِمَ بالحج، فإذا كان يوم النحر حلق وشاة تجزئه، كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن محمد^(٢) بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا: أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام^(٣) حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع^(٤) بالعمرة إلى الحج، فقال الضحاك بن قيس: لا يصنع ذلك^(٥) إلا من جهل^(٦) أمر الله تعالى، فقال سعد بن أبي وقاص: بش ما قلت، قد صنعها^(٧)

(١) أي أشهره بأن وقع طوافه فيه أو أكثره.

(٢) الهاشمي المدني مقبول، قاله الزرقاني.

(٣) قوله: عام حج، كان أول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير. والمراد ههنا الأولى لأن سعداً مات سنة خمس وخمسين على الصحيح، كذا ذكره الزرقاني.

(٤) في نسخة: المتعة.

(٥) أي التمتع.

(٦) قوله: إلا من جهل أمر الله، أي لأنه تعالى قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١) فأمره بالإتمام يقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج، ومنع التحلل، والمتمتع يتحلل.

(٧) أي المتعة اللغوية، وهي الجمع بين الحج والعمرة، وحكم القرآن =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

رسول الله ﷺ، وصنعناها^(١) معه.

= والمتعة واحد قاله القاري. قوله: قد صنعها، قال الزرقاني: وروى الشيخان واللفظ لمسلم عن أبي موسى: كنت أفتي الناس بذلك أي بجواز المتعة في إمارة أبي بكر وعمر، فإني لقائم بالموقف إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين، ما أحدثت في شأن النسك؟ قال: إن تأخذ بكتاب الله، فإن الله قال: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإن تأخذ بسنة نبينا، فإنه لم يحل حتى نحر الهدي، ولمسلم: فقال عمر: قد علمت أن رسول الله ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن تظلموا معرّسين بهن أي النساء بالأراك^(١)، ثم تروحون في الحج تقطر رؤوسهم^(٢) فيبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع، وقال المأزري: قيل: المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج، قال عياض: والظاهر الأول لأنه كان يضرب الناس عليها - كما في مسلم - بناءً على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بالصحابة في سنة حجة الوداع، وقال النووي: المختار هو الثاني، وهو للتنزيه ترغيباً في الأفراد ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة.

(١) قوله: وصنعناها معه، قال القاري: أي المتعة اللغوية أو الشرعية إذ تقدّم أن بعض الصحابة تمتعوا في حجة الوداع، والحاصل أن القرآن وقع منه ﷺ، والتمتع من بعض أصحابه وليحیی: قال: بشئ ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحاك: فإن عمر بن الخطاب قد نهى عنها، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ =

(١) أخرجه مسلم في «باب في نسخ التحلل من الإحرام» ٨٩٦/٢. (معرّسين بهن في الأراك) الضمير يعود إلى النساء للعلم بهن لم يذكرن، ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل وطاء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات. انظر شرح النووي على مسلم ٣/٣٦٠. وقوله في الأراك، هو موضع بعرفة قرب نمرة.

(٢) (تقطر رؤوسهم) أي من مياه الاغتسال المسببة عن الوقاع بعهد قريب، والجملة حال.

قال محمد: القرآن عندنا أفضل من الأفراد^(١) بالحج، وإفراد^(٢) العمرة، فإذا قرن^(٣) طاف بالبيت لعمرة^(٤) وسعى بين الصفا والمروة وطاف بالبيت لحجته، وسعى بين الصفا والمروة، طوافان^(٥) وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد، ثبت ذلك^(٦) بما جاء^(٧) عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال:

وصنعناها معه. والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد.

(١) قوله: من الأفراد بالحج، قال القاري: أي مع إتيان عمرة بعده وإلا فمن المعلوم أن العبادتين خير من عبادة واحدة إجماعاً. فالمعنى أن الجمع بينهما بإحرام أفضل من إتيانهما بإحرامين.

(٢) قوله: وإفراد العمرة، قالها القاري أي من إفراد العمرة في أشهر الحج وإفراد الحج بعدها فيكون متمعاً وإلا فالعمرة سنة عندنا، والحج أفضل منها إجماعاً.

(٣) بين النُسكين.

(٤) أي طواف الفرض لها.

(٥) أي للنسكين.

(٦) أي التعدد.

(٧) مرّ تخريجه.

افصلوا^(١) بين حجكم وعمرتكم، فإنه أتم^(٢) لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج^(٣).

قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج^(٤) ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران^(٥). ولكن القران أفضل من الحج مفرداً والعمرة من مكة، ومن التمتع^(٦) والحج من مكة، لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده^(٧) وإذا تمتع كانت حجته^(٨) مكية^(٩)،

(١) فكره^(١) عمر التمتع لثلاث يترقه الحاج، وكان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق.

(٢) أي لأنه يكون كل في سفر منفرداً بناءً على أن الأجر بقدر المشقة.

(٣) وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة.

(٤) أي في سفر آخر.

(٥) أي في سفر واحد.

(٦) أي من العمرة في أشهر الحج.

(٧) حيث أحرم بهما.

(٨) وعمرته آفاقية. (٩) في نسخة: من مكة.

(١) قل شيخنا: والأوجه عندي أن نهى عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كليهما، والنهي عن الأول كان على التحريم، وهو محمل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك. قال عياض: وما كان عمر لينهى عن التمتع، وإنما كان ينهى ويضرب على الفسخ لاعتقاده هو وغيره أن الفسخ خاص بالصحابة. اهـ. والنهي عن الثاني كان بسبيل الاختيار وهو محمل رواية «الموطأ» وما في معناها، ولما حملوه أيضاً على التحريم فعل بنفسه التمتع لبيان الجواز. انظر لأمع الدراري ١٥٧/٥ - ١٥٨.

وإذا أفرد بالحج كانت عمرته ^(١) مكّية، فالقران أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، والعامّة من فقهاءنا.

٧ - (باب من أهدي هدياً وهو مقيم)

٣٩٧ - أخبرنا مالك ^(٢)، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمرة بنت عبد الرحمن، أخبرته أن ابن زياد ^(٣) بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن ^(٤) ابن عباس قال: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا ^(٥) حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، وَقَدْ بَعَثُ ^(٦) بِهِدِي،

(١) أي إن أتى بها، وسفره ينصرف إلى حجه.

(٢) أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل، ومسلم عن يحيى، الثلاثة عن مالك به.

(٣) وقع عند مسلم أن ابن زياد وهو وهم، نُبّه عليه الغساني ومن تبعه، كذا في «الفتح». قوله أن: زياد بن أبي سفيان، كذا وقع في «الموطأ» وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد، فولدت زياداً على فراشه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده، فاستلحقه معاوية لذلك، وزوّج ابنته بنته، وأمره على أهل العراقيين البصرة والكوفة، ومات في خلافته سنة ثلاث وخمسين، كذا في «فتح الباري».

(٤) بفتح الهمزة وكسرهما.

(٥) أي بهدي كما في نسخة.

(٦) إلى الحرم وأنا مقيم غير محرم.

فاكْتُبِي^(١) إِلَيَّ بِأَمْرِكَ أَوْ مُرِّي صَاحِبَ^(٢) الْهَدْيِ، قَالَتْ عَمْرَةَ: قَالَتْ
عائشة: ليس^(٣) كما قال ابن عباس، أنا قتلت^(٤) قلائد هَدْيِ
رسول الله ﷺ بيدي^(٥) ثم قَلَّدَهَا رسولُ الله ﷺ بيده، وبعث بها^(٦) مع
أبي^(٧)، ثم لم يَحْرُمُ^(٨).....

(١) حتى أعلم أنني كيف أعمل.

(٢) أي الذي أريد أن أرسله ليخبرني، فأو: للتنويع بين الكتابة وبين
الرواية.

(٣) قوله: ليس كما قال ابن عباس، قال الحافظ تبعاً للكرماني: حاصل
اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياساً للتوكيل في أمر
الهدى على المباشرة له، فبيّنت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه
السنة الظاهرة.

(٤) أي من العهن وهو الصوف كما في رواية. قوله: أنا
قتلت، قال ابن المنير: يحتمل أن يكون قولها ذلك بياناً
لحفظها الأمر ومعرفتها به، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه،
وعلم وقت التقليد، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يعلم أحد
أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى. انتهى. وقال ابن التين: أرادت بذلك
علمها بجميع القصة، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام
الذي يليه حجة الوداع لئلا يظن ظاناً أن ذلك كان في أول الإسلام، ثم نسخ،
فأرادت إزالة هذا اللبس.

(٥) يحتمل الأفراد والثنية.

(٦) أي بالهدايا.

(٧) أي أبي بكر حين حج في السنة التاسعة أمير الحاج وأتبعه بعلي.

(٨) وفي رواية مسلم: فأصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي به الحلال من أهله.

على رسول الله شيء^(١) كان أحله الله حتى نحر^(٢) الهدي^(٣).

قال محمد: وبهذا تأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة^(٤) وقد ساق^(٥) بدنة وقلدها^(٦)، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو عمرة. فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء^(٧) حل له، وهو قول^(٨) أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

(١) أي من محظورات الإحرام.

(٢) قوله: حتى نحر، أي أبو بكر وفي بعض النسخ بلفظ المجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس مفعلاً إلى النحر إذ هو باقٍ بعده فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها، قلت: هو غاية للتحريم لا لـ «لم يحرم» أي الحرمة المنتهية إلى التحريم لم تكن وذلك لأنه ردٌ لكلام ابن عباس؟ وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري» للكرماني.

(٣) قوله: حتى نحر الهدي، أي: وانقضى أمره ولم يحرم أفترك إحرامه بعد ذلك أولى، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن يتنفي عند انتفاء الشبهة أولى.

(٤) بقصد أحد النُسكين.

(٥) أي أرسلها قدامه، ومشى وراءها.

(٦) أي والحال أنه قلدها وهذا قيد كمال.

(٧) أي بسبب بعثه هدياً.

(٨) قوله: وهو قول أبي حنيفة، بهذا يُردُّ على الخطابي حيث نقل عن أصحابنا مثل قول ابن عباس، وقد رده الحافظ ابن حجر بأنه خطأ واقتراء عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه، وقد حكى أن مذهبهم أن من ساق الهدي وقصد البيت وقلد وجب عليه الإحرام، وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم أحمد والثوري =

= وإسحاق أن من أراد النسك صار بمجرّد تقليده الهدي محرماً. وأما قول ابن عباس فقد خالفه ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وغيرهم، بل جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقرّ على خلاف ما قاله، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه، وأخرجه البيهقي من طريقه عنه قال: أول من كشف العُمي^(١) عن الناس وبين لهم السُّنة في ذلك عائشة... فذكر الحديث عن عروة وعُمرة عنها، وقال: لمّا بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس. انتهى. وفيه دلالة على أن قوله كان مهجوراً، ومن ثم لم يأخذ أحد من أئمة الأمصار المعروفين به، بل قال ابن التين: خالف ابن عباس جميع الفقهاء في هذا، ولعله رجع عنه لمّا بلغه حديث عائشة، وتعبه ابن حجر^(٢) وغيره بأن ابن عباس لم ينفرد بما قاله، بل وافقه جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر بسنديهما إلى نافع عنه بلفظ: كان إذا بعث بالهدي يمكك عما يمكك عنه المحرم، إلّا أنه لا يلبي. وأخرج ابن أبي شيبة، عن ابن عباس وابن عمر قالا: من قلّد أحرم، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب لواء رسول الله ﷺ أخرجه عنه سعيد بن منصور، ومنهم عمر وعلي فإنهما قالا في الرجل يرسل بدنته أنه يمكك عما يمكك عنه المحرم، رواه ابن أبي شيبة، وحكى ابن المنذر هذا المذهب عن النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرين، وأخرج ابن أبي شيبة مثله عن سعيد بن جبير، ويوافقهم من المرفوع حديث جابر قال: بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه حتى خرج منه. وقال: إني أمرتُ ببُذني التي بعثت بها أن تُقلّد اليوم، وتُشعر على مكان كذا، فلبست قميصي ونسيت، أخرجه عبد الرزاق والبزار والطحاوي، وفي سنده عبد الرحمن بن عطاء ضعيف، قال ابن عبد البر: لا يُحتجّ

(١) في الأصل: الغمي وهو تحريف كما في عمدة القاري ٧١٤/٤، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٤/٥.

(٢) انظر فتح الباري ٥٤٦/٣.

٨ - (باب تقليد البُذْن^(١) وإشعارهم)

٣٩٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة قلَّده^(٢) وأشعره^(٣) بذِي الحَلِيفَةِ، يقلِّده قبل أن يشعره، وذلك^(٤) في مكان واحدٍ وهو مَوْجَّهٌ^(٥) إلى القِبْلة، يقلِّده^(٦) بنعلين،

= بما انفرد به، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه؟! انتهى، ويُحتمل أن يكون سابقاً وحديث عائشة له ناسخاً كذا في «فتح الباري» و«نصب الراية» وغيرهما^(١).

(١) بضم فسكون جمع بَذَنَة بفتحين وهي الإبل والبقر عندنا.

(٢) أي بنعل، أو لحاء شجرة.

(٣) أي أدامه في سنامه ليكون إشعاراً بأنه من شعائر الله فلا يتعرض له أحد.

قوله: وأشعره بذِي الحَلِيفَةِ، لأنه كان من أتبع الناس للمصطفى، وفي الصحيحين: أنه ﷺ قلَّد الهدى وأشعره بذِي الحَلِيفَةِ.

(٤) أي ما ذكر من التقليد والإشعار.

(٥) أي جاعل وجه هديه في حالتي التقليد والإشعار.

(٦) بيان لما أجمله أولاً.

(١) ههنا مسألان ظالماتشبه إحداهما بالأخرى حتى وقع الاشتباه فيهما للخطابي ونحوه من المحققين، أولهما: حكم من بعث بهديه وهو مقيم في بلدته لا يريد النسك، فقد كان فيه خلاف في السلف، لكن انقضى بعد ذلك، واستقر الأمر على أن مجرد بعث الهدى لا يوجب إحراماً، والثانية: من ساق الهدى وأراد النسك أيضاً وهي مختلفة بين الأئمة، قال في «الفتح»: ذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً، حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحاق، قال: وقال أصحاب الرأي: من ساق الهدى وأم البيت ثم قلَّد وجب عليه الإحرام، وقال الجمهور: لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء. اهـ. انظر أوجز المسالك ٢٨٥/٦.

وَيُسْعِرُهُ^(١) مِنْ شِقِّهِ^(٢) الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ^(٣) حَتَّى يُوقَفَ بِهِ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ يُدْفَعُ بِهِ مَعَهُمْ إِذَا دَفَعُوا^(٤)، فَإِذَا قَدِمَ مِنْى مِنْ غَدَاةِ يَوْمِ النَّحْرِ نَحَرَهُ قَبْلَ^(٥) أَنْ يَحْلُقَ أَوْ يَقْصُرَ، وَكَانَ يَنْحَرُ هَدِيَّةً بِيَدِهِ^(٦)

(١) من الإِشْعَارِ: شَقٌّ سَنَامِ الْهَدْيِ.

(٢) أَيِ الْجَانِبِ. قَوْلُهُ: مِنْ شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، فِيهِ أَنَّهُ أَشْعَرُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُشْعِرُ بَدَنَهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَعَاباً مُقَرَّرَةً، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجْهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ أَشْعَرُهَا مِنْ شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، قَالَ الْحَافِظُ: تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَطْعَنُ فِي الْأَيْمَنِ تَارَةً، وَفِي الْأَيْسَرِ أُخْرَى، بِحَسَبِ مَا يَتَهَيَّأُ لَهُ، وَإِلَى الْإِشْعَارِ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَإِلَى الْأَيْسَرِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ^(١)، كَذَا فِي «ضِيَاءِ السَّارِي».

(٣) أَيِ مَعَ ابْنِ عُمَرَ.

(٤) أَيِ إِذَا أَفَاضُوا وَرَجَعُوا.

(٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٢).

(٦) قَوْلُهُ: بِيَدِهِ، لِأَنَّهُ الْمُسْتَحَبُّ وَقَدْ نَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ثَلَاثًا وَسَتِينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ بَعْدَ سَنِيٍّ عَمَرِهِ، وَأَمَرَ عَلِيًّا بِنَحْرِ بَقِيَةِ الْبُذْنِ وَكَانَ كُلُّهَا مَائَةً.

(١) ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي النَّعْمِ الَّتِي تُشْعَرُ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: تُشْعَرُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ مُطْلَقًا، وَعِنْدَ مَالِكٍ فِي الْإِبِلِ قَوْلَانِ: الْمَرْجُوحُ مِنْهُمَا الْإِشْعَارُ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي: التَّقْيِيدُ بِذَاتِ السَّنَامِ، وَفِي الْبَقَرِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ مُطْلَقًا وَالثَّلَاثُ الرَّاجِعُ عَنْهُمْ التَّقْيِيدُ بِذَاتِ السَّنَامِ وَعِنْدَنَا — الْحَتْفِيَّةُ — تُشْعَرُ الْإِبِلُ لَا الْبَقَرُ، وَأَمَّا الْغَنَمُ فَلَا إِشْعَارَ فِيهَا إِجْمَاعًا. وَالْبَسْطُ فِي «الْأَوْجُزِ» ١٩٥/٧، وَ«الْكَوْكَبِ الدَّرِّي» ١٣١/٢.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ١٩٦.

يَصِفُهُنَّ^(١) قِيَامًا، وَيُوجِّهُنَّ^(٢) إِلَى الْقِبْلَةِ ثُمَّ يَأْكُلُ^(٣) وَيُطْعِمُ.

٣٩٩ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ إِذَا وَخَزَ^(٤) فِي سِنَامِ بَدَنَتِهِ وَهُوَ يُشْعِرُهَا، قَالَ^(٥) : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

٤٠٠ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ : أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ^(٦) يُشْعِرُ بَدَنَتَهُ فِي الشَّقِّ الْأَيْسَرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صِعَابًا^(٧) مَقْرُونَةً^(٨)، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَهَا^(٩) أَشْعَرَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُشْعِرَهَا وَجْهَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، قَالَ : فَإِذَا^(١٠) أَشْعَرَهَا قَالَ :

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(١).

(٢) قَوْلُهُ : وَيُوجِّهُنَّ، أَيُّ يَجْعَلُ الْهَدَايَا عِنْدَ نَحْرِهِمْ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ.

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا﴾^(٢).

(٤) قَوْلُهُ : إِذَا وَخَزَ، بِالْخَاءِ وَالزَّاءِ الْمَعْجَمَتَيْنِ أَيُّ طَعَنَ طَعْنَةً غَيْرَ نَافِذَةٍ بِرِمَحٍ أَوْ إِبْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(٥) امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَذَاكُمْ﴾^(٣).

(٦) أَيُّ فِي الْأَكْثَرِ.

(٧) بِكَسْرِ الصَّادِ أَيُّ مُتَصَعِّبَةٍ.

(٨) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ أَيُّ مَقْرُونَةٍ بَعْضُهَا يَبْعُضُ مَقْرَبَةٍ.

(٩) أَيُّ الْبَدَنِ.

(١٠) وَفِي نَسَخَةٍ : وَإِذَا.

(١) سُورَةُ الْحَجِّ : الْآيَةُ ٣٦.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ : الْآيَةُ ٢٨.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ ١٨٥.

بسم الله والله أكبر. وكان^(١) يُشعرها بيده^(٢) وينحرها بيده قياماً.

(١) قوله: وكان يشعرها... إلى آخره، بذلك قال الجمهور من السلف والخلف، وذكر الطحاوي في «اختلاف العلماء» كراهته عن أبي حنيفة، وذهب غيره إلى استحبابه حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا: هو حسن، قال: وقال مالك: يختص الإشعار بمن لها سنام، قال في «الفتح»: وأبعد من منع من الإشعار، واعتلّ باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة فإن النسخ لا يُصار إليه بالاحتمال، بل وقع الإشعار في حجة الدواع، وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان. وقال الخطابي وغيره: اعتلال من كره الإشعار بأنه المثلة مردود، بل هو من باب الكيّ وشن الأذن ليصير علامة، قال: وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي بأنه لم يكره أصل الإشعار، وإنما كره ما يُفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح لا سيما مع الطعن بالشفرة، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يُراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا، في هذا تعقّب على الخطابي حيث قال: لا أعلم أحداً كره الإشعار إلا أبا حنيفة وخالفه صاحبه. انتهى. وذكر الترمذي قال: سمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثلة. فقال له وكيع: أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول: قال إبراهيم، ما أحقك بأن تُحبس. انتهى. وفيه تعقّب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف، قال الحافظ: وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع ويتعيّن الرجوع إلى ما قال الطحاوي فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه، قال: واتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك بالإبل إلا سعيد بن جبير، واتفقوا على أن الغنم لا تُشعر، كذا في «الضياء».

(٢) لأن الأعمال الحسنة أولى أن تكون بلا واسطة إن أمكن وقوعها.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١)، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن^(٢)، والإشعار^(٣) من الجانب الأيسر، إلا أن تكون صعباً مَقْرَنة لا يستطيع^(٤) أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر و^(٥) الأيمن.

٩ - (باب من تطيب قبل أن يحرم)

٤٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن

(١) قوله: وبهذا نأخذ، لم يذكر ههنا موافقة قول أبي حنيفة لأن عنده الإشعار مكروه، نصُّ عليه في «الجامع الصغير» وحمله الطحاوي على أنه كره المبالغة^(١) فيه بحيث يؤدي إلى السراية. وهو محمل حسن. ولولاه لكان قوله مخالفاً للثابت بالأحاديث الصحيحة الصريحة صريحاً. وللقوم في توجيه ما روي عنه كلمات قد فزعنا من دفعها في تعليقاتي على «الهداية» فلا نضيع الوقت بذكرها.

(٢) أي مستحب عند الجمهور.

(٣) أي الأحسن.

(٤) أي صاحبها.

(٥) الواو بمعنى أو.

(٦) قوله: باب من تطيب قبل أن يحرم، اختلفوا فيه فذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته وإنما يحرم ابتداءه للمحرم، وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين: لا يُمنع من التطيب بطيب يبقى له رائحة بعده، كذا قال الزرقاني وغيره. واحتج =

(١) أو هو ردد للعوام إبقاء على الهدايا وخوفاً عما يؤول الأمر إليه من المبالغة فيه والوقوع في المنهي عنه طلباً لما هو نذب فحسب «الكوكب الدرّي» ١٣١/٢.

الخطاب: أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة^(١)، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ فقال معاوية^(٢) بن أبي سفيان: مني

= الجمهور بحديث عائشة كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم، ولجلّه قبل أن يطوف بالبيت. وسيأتي في «باب ما يحرم على الحاج بعد رمي جمره العقبة» وفي رواية للشيخين كإني أنظر إلى ويبص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم. وفي لفظ لمسلم: كإني أنظر إلى ويبص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو يلبي. وفي رواية لهما: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يُحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أرى ويبص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك. وأخرجنا عن محمد بن المثنى قال: سألت ابن عمر عن رجل يتطيب ثم يصبح محرماً، فقال: ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً، لأن أطلّي بقطران أحب إليّ من أن أفعل ذلك، فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله فقالت: إنما طيبت رسول الله ﷺ، فطاف في نسائه، ثم أصبح محرماً. وفي لفظ لهما: كنت أطيّب رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرماً ينضح طيباً. كذا ذكره الزيلعي وغيره. وأجاب عنه المالكية ومن قال بقولهم بوجوه كلها مردودة، منها أنه ﷺ اغتسل بعد ما تطيب لقلوها في رواية: ثم طاف على نسائه، فإن المراد بالطواف الجماع وكان من عادته أن يغتسل عند كل أحد، وردّ بأنه ليس فيه أنه أصابهن، وكان عليه السلام كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة كما في حديث عائشة: قلّ يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا، فيقبل ويلمس دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هو يومها يبيت عندها. ولو سلّم أنه اغتسل فقلوها في رواية: ثم أصبح محرماً ينضح طيباً صريح في بقاء الرائحة، وبه بُرد على من قال إن ذلك الطيب كان لا رائحة له تمسكاً برواية النسائي: بطيب لا يشبه طيبكم. ومنها أن ذلك من خصائصه، وردّ بأنها لا تثبت بالقياس، كذا في «شروح صحيح البخاري».

(١) سمرة بذي الحليفة على ستة أميال من المدينة.

(٢) قوله: معاوية بن أبي سفيان، هو معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أسلم هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند بنت

يا أمير المؤمنين^(١) قال: منك^(٢) لَعَمْرِي^(٣)، قال: يا أمير المؤمنين إنَّ
أم حبيبة^(٤) طَيَّبَتْني. قال^(٥): عَزَمْتُ^(٦) عليك لَتَرْجَعَنَّ فَلَتَغْسِلَنَّ.

٤٠٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا^(٧) الصُّلْتُ بن زُبَيْد، عن غير

عُتْبَةَ بن ربيعة بن عبد شمس يومَ الفتح، وكان هو من المؤلفة قلوبهم، فحسن
إسلامه، وكتب لرسول الله ﷺ، ولما مات يزيدُ أخوه استخلفه على عمله بالشام،
فلما ولي عثمان جمع له الشام جميعه، ولم يزل كذلك إلى أن قُتل عثمان، فانفرد
بالشام، ولم يبايع علياً. وكان وقعة صِفِّين بينه وبين عليٍّ، وقد استقصى ذلك في
«الكامل في التاريخ». ولما قُتل عليٍّ سَلَّمَ الحسن الأمر إلى معاوية فسَلَّمَ الأمر
إليه، وتوفي في النصف من رجب سنة ستين، كذا في «أسد الغابة في معرفة
الصحابة» لابن الأثير الجزري.

(١) زاد عبد الرزاق: فتعَيَّظ عليه عمر.

(٢) لأنك تحب الرفاهية، وكان عمر يسميه كسرى العرب.

(٣) بفتح العين أي لقسمي بعمري.

(٤) قوله: أم حبيبة، زوج النبي ﷺ بنت أبي سفيان، اسمها رمله،
لا خلاف في ذلك إلا عند من شذَّ، توفيت سنة أربع وأربعين، كذا في
«الإسعاف».

(٥) قوله: قال، وفي رواية عبد الرزاق أقسمتُ عليك لترجعن إلى أم حبيبة
فلتغسلنَّ عنك كما طَيَّبْتُكَ، وزاد في رواية أيوب عن نافع عن أسلم: فرجع معاوية
إليها حتى لحقهم ببعض الطريق.

(٦) أي أقسمت عليك.

(٧) قوله: أخبرنا الصلت بن زبيد، هكذا وجد في نسخ هذا الكتاب بالباء
الموحدة وكذا ضبطه القاري أنه بضَمِّ الزاء وفتح الموحدة، لكن الذي في «موطأ» =

واحد^(١) من أهله: أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير^(٢) بن الصلت، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ قال كثير: مِنِّي، لَبَدْتُ^(٣) رأسي وأردت أن أحلق^(٤)، قال عمر: فاذهب إلى شربة^(٥)، فادلك منها رأسك حتى تنقي^(٦). ففعل كثير بن الصلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا أرى^(٧) أن يتطيب المحرم حين

= يحيى: الصلت بن زيد بيائين، وقال الزرقاني في «شرحه»: الصلت بن زيد بضم الزاء وتحتيتين تصغير زيد الكندي، وثقه العجلي وغيره، وكفى برواية مالك عنه. انتهى. وكذا ضبطه ابن الأثير في «جامع الأصول»، وضبط الصلت بالفتح ثم السكون.

(١) أي عن جمع كثير من أقاربه.

(٢) الكندي المدني التابعي الكبير، وُلد في عهد رسول الله ﷺ، ووهب من عده من الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) أي جعلت فيه شيئاً كالصمغ ليجتمع شعره لئلا يتفرق في الإحرام^(١).

(٤) أي بعد فراغ نسكي.

(٥) بالتحريك حويض حول النخلة، كذا في القاموس، أو قال مالك: الشربة: حفيرة تكون عند أصل الشجرة ذكره يحيى في «موطأه».

(٦) من الإنقاء والتنقية أي حتى تنظف من طيبك.

(٧) قوله: لا أرى... إلى آخره، هذا موافق لما اختاره جماعة من الصحابة، منهم عمر حيث أنكر على معاوية وكثير بن الصلت نضح الطيب حال الإحرام، وأنكر أيضاً على البراء بن عازب كما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشير بن =

(١) التليد مندوب عند الشافعية. ولم يذكر الجمهور التليد في مندوبات الإحرام. أوجز المسالك ٢٠٩/٦.

يسار: لما أحرّموا وجد عمر ريح طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال البراء: مني يا أمير المؤمنين، فقال عمر: قد علمنا أن امرأتك عطرة أو عطارة، إنما الحاج الأذفر^(١) الأغبر. ومنهم عثمان كما أخرجه الطحاوي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه: كنت مع عثمان بذئ الحليفة فرأى رجلاً يريد أن يحرم وقد دهن رأسه فأمر به فغسل رأسه بالطين. ومنهم ابن عمر كما مر ذكره. ويوافقهم من المرفوع ما أخرجا عن يعلى بن أمية، قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب وعليه جبة، فقال: كيف ترى في رجل أحرّم بعمره في جبة بعدما تضمخ بطيب؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرك ما تصنع في حجتك. وفي لفظ لهما: وهو متضمخ بالخلق، فقال له: اغسل عنك الصفرة. وفي لفظ للبخاري: واغسل عنك أثر الخلق وأثر الصفرة. وأجاب الجمهور عنه بجوابين، أحدهما: أن طيبه كان من زعفران، وقد نهى عن التزعفر، يدل عليه رواية مسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، كذا ذكره المنذري. وأخرج الطحاوي أولاً عن يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بالجعرانة وعليه جبة وهو معصفر لحيته ورأسه... الحديث، ثم قال: لا حجة فيه وذلك أن التطيب الذي كان على ذلك الرجل إنما كان صفرة وهو خلق وذلك مكروه للرجال لا للإحرام، ولكنه مكروه في نفسه في حال الإحلال والإحرام. ثم أيده بما أخرج من طريق آخر أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لبى بعمره، وعليه جبة، وشيء من خلق فأمره أن ينزع الجبة ويمسح بالخلق. ومن طريق آخر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني أحرمت وعليّ جبتني هذه وعلى جبته خلق والناس يسخرون مني، فقال: اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك هذا الزعفران. ثم أخرج أحاديث النهي عن التزعفر والخلق، ثم قال: فإنما أمر الرجل الذي أمر بغسل طيبه الذي كان عليه في حديث يعلى لأنه لم يكن من طيب الرجال، وليس في ذلك دليل على =

(١) الأذفر: الثتن. مجمع بحار الأنوار ١/١٨٦.

يريد الإحرام إلا أن يتطّيب، ثم يغتسل بعد ذلك. وأما أبو حنيفة فإنه^(١) كان لا يرى به بأساً.

١٠ - (باب من ساق هدياً فعَطِبَ^(٢) في الطريق أو نَذَرَ بَدَنَةً)

٤٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: من ساق بَدَنَةً تطوَّعاً، ثم عَطِبَتْ^(٣) فنحرها

حكم من أراد الإحرام: هل له أن يتطيب بطيب يبقى عليه بعد الإحرام أم لا؟ انتهى، وثانيهما: ما نقل الحازمي في «كتاب الناسخ والمنسوخ» عن الشافعي أن أمر رسول الله ﷺ بغسل الطيب منسوخ لأنه كان في عام الجعرانة وهو سنة ثمان، وحديث عائشة أنها طيّبت رسول الله ﷺ ناسخ له لأنه كان في حجة الوداع. انتهى.

(١) قوله: فإنه كان لا يرى به بأساً، بل كان يقول باستحبابه أخذاً من حديث عائشة وبه قال أكثر الصحابة، قاله المنذري. وأخرج سعيد بن منصور عن عائشة قالت: طيّبتُ أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم. وأخرج الطحاوي عن عبد الرحمن قال: تطيّبتُ حاجاً فرافقني عثمان بن العاص، فلما كان عند الإحرام قال: اغسلوا رؤوسكم بهذا الخطمي الأبيض فوقع في نفسي من ذلك شيء، فقدمت مكة فسألتُ ابن عمر وابن عباس، فابن عمر قال: ما أحسنه، وابن عباس قال: أما أنا فأضْمَخُ به رأسي. وأخرج عن عائشة بنت سعد قالت: كنت أشبع رأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب. وأخرج عن عبد الله بن الزبير: أنه كان يتطّيب بالغالية الجيدة عند الإحرام. وأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنّا نضْمَخُ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نُحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله فلا ينهانا.

(٢) كفرح: هلك، كذا في «المصباح».

(٣) أي قُرِبَ هلاكها.

فَلْيَجْعَلْ قِلَادَتَهَا^(١) ونعلها في دمه^(٢)، ثم يتركها للناس يأكلونها، وليس عليه شيء، فإن هو أكل منها أو أمر بأكلها فعليه الغرم^(٣).

٤٠٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن^(٤) صاحب^(٥) هدي رسول الله ﷺ قال له: كيف نَصْنَعُ بما عَطِبَ^(٦) من الهدى؟ فقال رسول الله ﷺ: أَنْحَرُهَا وَأَلْقِ^(٧) قِلَادَتَهَا^(٨).....

(١) بكسر القاف أي ما قُلِّدَتْ به من لحاء شجرة أو قطعة مزادة.

(٢) أي فليغمسها فيه وليضرب بها صفحة سنامها. وفائدة ذلك إعلام الناس أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء.

(٣) بضم الغين أي الغرامة وهي قيمة ما أكل.

(٤) قوله: أن صاحب هدي... إلى آخره، مرسلٌ صورةٌ لكنه محمول على الوصل لأن عروة ثبت سماعه من ناجية، فقد أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام عن عروة قال: حدثني ناجية، ورواه أبو داود وابن عبد البر من طريق سفيان بن سعيد الثوري والترمذي — وقال: حسن صحيح — والنسائي من رواية عبدة بن سليمان وابن ماجه من رواية وكيع والطحاوي من طريق ابن عيينة وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد خمستهم عن هشام، عن أبيه، عن ناجية، قال في «الإصابة»: ولم يُسَمَّ أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم: الخزاعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، وقد جزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن جندب الأسلمي، كذا ذكره الزرقاني.

(٥) هو ناجية الأسلمي.

(٦) بكسر الطاء أي هلك.

(٧) أي اغمس.

(٨) قال في «المتخب»: قلادة بالكسر (انجه درگرن كتند)^(١).

(١) أي بالفارسية.

أو نعلها^(١) في دمها وخل^(٢) بين الناس وبينها يأكلونها.

٤٠٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: كنت أرى ابنَ عمر^(٣) بن الخطاب يُهدي^(٤) في الحج بدنتين بدنتين^(٥)، وفي العمرة بدنة بدنة، قال: رأيتُه في العمرة يتحرُّ بدنته وهي قائمة في حرف^(٦) دار^(٧).....

(١) قال مالك مرة: أمره بذلك ليعلم أنه هدي فلا يُستباح إلا على الوجه الذي ينبغي.

(٢) قوله: وخل بين الناس... إلى آخره، قال عياض: فما عَطِبَ من هدي التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفقته لنص الحديث، وبه قال مالك والجمهور^(١)، وقالوا: لا بدل عليه لأنه موضع بيان، ولم يبين ﷺ، بخلاف الهدي الواجب إذا عطب قبل مَحَلِّه، فيأكل منه صاحبه والأغنياء لأن صاحبه يضمنه لتعلقه بذمته، قاله الزرقاني.

(٣) هو عبد الله.

(٤) من الإهداء أي يُرسل في حال إحرامه بالحج.

(٥) بال تكرار لإفادة عموم التثنية.

(٦) بالفتح بمعنى الطرف.

(٧) قوله: دار خالد بن أسيد، قال هشام بن الكلبي: أسلم عام الفتح، =

(١) واختلفوا فيما يجب على من أكل منه فقال مالك: إن أكل منه وجب عليه بدله، وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد: عليه قيمة ما أكل. الكوكب الدرّي ١٣٤/٢. وبسط شيخنا في هذه المسألة مذاهب الأئمة الأربعة في الأوجز ٢١٢/٧.

خالد^(١) بن أسيد^(٢) وكان فيها منزله^(٣)، وقال^(٤): لقد رأيته طعن في لَبَّة^(٥) بَدَنَتِهِ حتى خَرَجَتْ^(٦) سِنَّةُ^(٧) الحَرَبَةِ من تحت حَنَكِهَا^(٨).

٤٠٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو جعفر^(٩) القاري^(١٠) أنه رأى

= وأقام بمكة وكان من المؤلفة، قال ابن دريد: كان جزاراً، قيل: إنه فُقد يوم اليمامة، وقيل مات قبله، قاله الزرقاني.

(١) هو أخو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله ﷺ على مكة عام الفتح.

(٢) بفتح الهمزة وكسر السين.

(٣) أي ابن عمر إذا حج أو اعتمر.

(٤) أي ابن دينار.

(٥) بفتح اللام وتشديد الموحدة: المنحرف من الصدر.

(٦) من قوة الطعنة.

(٧) قوله: سِنَّةُ الحَرَبَةِ، هو بالفتح آلة الحرب والعصا، والمراد به ههنا السَّكِين ونحوه مما يُذبح به، وسِنَّةُ الشيء: بكسر السين وتشديد النون (دندانهُ آن)^(١) والمراد به طرفه ورأسه ذو الحدة. والحنك بفتح الحين (زیر زَنُخْدان)^(٢).

(٨) في نسخة: كَتَفَهَا.

(٩) يزيد بن القعقاع.

(١٠) بالهمزة، نسبة إلى قراءة القرآن، لا بتشديد الياء نسبة إلى قارة بطن كما ظنه صاحب «المحلى».

(١) بالفارسية.

(٢) بالفارسية.

عبد الله^(١) بن عياش بن أبي ربيعة أهدي عاماً^(٢) بَدَنْتَيْنِ، إحداهما بُخْتِيَّةٌ^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، كُلُّ هَذِي تَطَوُّعٌ عَطِبَ فِي الطَّرِيقِ^(٤) صَنَعَ كَمَا صَنَعَ وَخَلَّى^(٥) بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ يَأْكُلُونَهُ، وَلَا يَعْجِبُنَا^(٦) أَنْ يَأْكُلَ^(٧) مِنْهُ إِلَّا مِنْ^(٨) كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ^(٩).

(١) قوله: عبد الله بن عياش، بشدّ التحتية وشين معجمة ابن أبي ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي الصحابي ابن الصحابي، وُلِدَ بِالْحَبْشَةِ. وحفظ عن النبي ﷺ، ولم يرو عنه، وروى عن عمر وغيره، وأبوه قديم الإسلام، قاله الزرقاني.

(٢) أَي سَنَةٍ مِنَ السِّنِينَ.

(٣) قوله: بُخْتِيَّةٌ، بضم موخّدة وسكون الخاء المعجمة، فتاء فوقية فتحتية مشدّدة، هِيَ الْأُنْثَى مِنَ الْجَمَالِ، وَالذَّكَرُ الْبُخْتِي، وَهِيَ جَمَالٌ طَوَالَ الْأَعْنَاقِ عَلَى مَا فِي «النهاية».

(٤) أَي قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْحَرَمِ.

(٥) مِنَ التَّخْلِيَةِ.

(٦) أَي لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا.

(٧) أَي صَاحِبَ الْهَدْيِ.

(٨) قوله: إِلَّا مِنْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِ، أَعْلَمَ أَنَّ هَدْيَ التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَ الْحَرَمَ يَجُوزُ لَصَاحِبِهِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْ فَلَا يَجُوزُ لَصَاحِبِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا لغيره مِنَ الْأَغْنِيَاءِ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ فِيهِ بِالْإِرَاقَةِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْحَرَمِ، وَفِي غَيْرِهِ بِالتَّصَدُّقِ.

(٩) أَي مُضْطَرّاً إِلَيْهِ.

٤٠٧ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: كان يقول: الهدي^(١) ما قُلِّدَ أو أُشعر وأوقف به بعرفة.

٤٠٨ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه قال: من نذر بَدَنَةً^(٢) فإنه يقلِّدها نعلًا، ويُسْعِرُها، ثم يسوقها، فينحرها عند البيت أو بمنى يوم النحر ليس له مَحِلٌّ^(٣) دون ذلك، ومن نذر جَزُورًا^(٤) من الإبل أو البقر فإنه يَنَحِرُها حيث^(٥) شاء^(٦).

قال محمد: وهو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه أنهم رَخَّصُوا في نحر البدنة حيث شاء^(٧)، وقال

(١) قوله: الهدي... إلى آخره، في الأثر دليل على استئذان الذهاب بالهدي إلى عرفات كال تقليد والإشعار، وبه قال أبو حنيفة أنه يُسَنُّ ذلك من غير وجوب، كذا في «المحلى بحلي أسرار الموطأ».

(٢) أي من إبل أو بقرة.

(٣) قوله: ليس له محل دون ذلك، لأنه لما عبّر ببدنة علم أنه هدي.

(٤) قوله: جَزُورًا، بفتح الجيم وضم الزاي هو من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى، كذا في «المصباح» اللغوي، فقوله من الإبل والبقر تعميم باعتبار الإطلاق العرفي، قاله القاري.

(٥) أي من الحرم وغيره وافرّق بين نذر البدنة ونذر الجزور بأن الأول خاص بالحرم والثاني عام.

(٦) قوله: حيث شاء، أي في أي مكان لأنه أراد إطعام لحمه مساكين موضعه أو ما نوى من الموضع.

(٧) أي الناذر.

بعضهم: الهَدْيُ^(١) بمكة لأن الله تعالى يقول: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ولم يقل ذلك في الْبَدَنَةِ^(٢) فَالْبَدَنَةُ حيث شاء إلا أن ينوي الحرم فلا ينحرها^(٣) إلا فيه^(٤). وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي ومالك بن أنس.

٤٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٥) عمرو بن عبيد الله الأنصاري أنه سأل سعيد بن المسيّب عن بَدَنَةِ جَعَلَتْهَا^(٦) امرأة عليها، قال: فقال سعيد: الْبُدْنُ من الإبل^(٧) وَمَجْلٌ^(٨) الْبُدْنُ البيت العتيق إلا أن تكون^(٩) سَمَتْ مكاناً^(١٠) من الأرض فلتنحرها حيث سَمَتْ، فإن لم تجد بَدَنَةَ فبقرة^(١١) فإن لم تكن بقرة فَعَشْرٌ من الغنم،

(١) يعني إذا نذرها هدياً فهو مخصوص بمكة وما حولها.

(٢) أي بل أطلقها.

(٣) أي لا يذبحها.

(٤) فإنما الأعمال بالنيات.

(٥) قوله: أخبرني عمرو بن عبيد الله الأنصاري، ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وسَمَّى والده بعبيد، وقال: إنه من بني الحارث بن الخزرج من أهل المدينة، يروي عن ابن عباس، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال.

(٦) أي ألزمتها على نفسها بأن نذرتها.

(٧) أي دون البقر. هو يوافق قول الشافعي.

(٨) بكسر الحاء أي محل ذبحها الذي يحلُّ ذبحه فيه.

(٩) أي المرأة.

(١٠) غير الحرم.

(١١) فإنها تقوم مقامها.

قال^(١): ثم سألت سالمَ بنَ عبد الله فقال: مثل ما قال سعيد بن المسيب غير أنه قال: إن لم تجد بقرة، فسبع من الغنم، قال: ثم جئتُ^(٢) خارجةَ بنَ زيد بن ثابت فسألتُه، فقال مثل ما قال سالم، ثم جئتُ عبدَ الله^(٣) بنَ محمد بنِ عليٍّ^(٤)، فقال مثل ما قال سالم بن عبد الله.

قال محمد: البَدَنُ من الإبل^(٥) والبقر، ولها^(٦) أن تنحرها حيث شاءت إلا أن تنوي الحرم، فلا تنحرها إلا في الحرم ويكون^(٧) هدياً، والبَدَنَةُ من الإبل والبقر تُجزىء^(٨) عن سبعة ولا تجزىء عن أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا.

(١) عمرو بن عبيد الله.

(٢) قوله: ثم جئتُ خارجة بن زيد بن ثابت، هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة من أجلَّة الثقات، مات سنة تسع وتسعين، وقيل: سنة مائة، قاله ابن حبان.

(٣) أبو هاشم المدني، وثقه ابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨، كذا في «الإسعاف».

(٤) ابن أبي طالب.

(٥) أي من كليهما في مذهبنا.

(٦) أي للمرأة النافذة المذكورة.

(٧) أي ويكون بالنية.

(٨) قوله: تجزىء عن سبعة، روى مسلم عن جابر قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة. وبهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم. =

= وعن أبي حنيفة يُشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقرّين بالهَدْي. وعن داود وبعض المالكية: يجوز هذا في هدي التطوُّع دون الواجب. وعن مالك لا يجوز مطلقاً. واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الحديبية حيث كانوا مُخَصَّرِينَ، وبأن أبا جمرة خالفه ثقات أصحاب ابن عباس، فقد رَوَوْا عنه أن ما استيسر من الهدي شاة، وساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم. وقد روى ليث عن طاوس، عن ابن عباس مثل رواية أبي جمرة لكنَّ ليثَ ضعيف. ثم ساق بسنده إلى محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: ما كنت أرى أن دماً واحداً لعلَّه يُجزىء أو يكفي عن أكثر من واحد. وأجاب الحافظ بأن تأويله لحديث جابر بأنه كان في الحديبية لا يدفع الاحتجاج بالحديث أي لثبوت جواز أصل الاشتراك، قال: بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث: فأمرنا رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا حجَّهم إذا أحللتنا أن نُهدي، ويجتمع النفر منا في الهدية. وأقول: بل كيف يصح تأويله بأنه في الحديبية مع قول جابر: خرجنا مُهْلِينَ بالحج، والحديبية إنما كان فيه الإهلال بالعمرة، ثم قال الحافظ: وليس بين رواية أبي جمرة - قال: سألت ابن عباس عن المتعة، فأمرني بها، وسألته عن الهَدْي، فقال: فيها جَزُور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم، رواه البخاري - وبين رواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك، ووافقهم على ذكر الشاة أي وزيادة الثقة مقبولة. قال: وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الردُّ على من زعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر. قال: وأما رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس فمنقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد، ومتى صحَّ عنده النقل بصحة الاشتراك أفتى به أبا جمرة، وبهذا تجتمع الأخبار، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه، وهو أبو جمرة.

وقد روي عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عنه لما بلغته السنَّة، قال الحافظ: وافق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة =

١١ - (باب الرجل يسوقُ بَدَنَةً فيضطرُّ^(١) إلى ركوبها)

٤١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال :
إذا اضطررت إلى بَدَنَتِكَ^(٢) فاركبها ركوباً غير فادح^(٣).

٤١١ - أخبرنا^(٤) مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن
أبي هريرة: أن النبي ﷺ مرَّ على رجل^(٥)

إلاً إحدى الروایتين عن سعيد بن المسيب. فقال: تُجْزَى عن عشرة، وبه قال
إسحاق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية واحتج لذلك في «صحيحه» وقوّاه، كذا
في «ضياء الساري».

(١) بأن عجز عن المشي ولم يجد غيرها. قوله: فيضطرُّ إلى ركوبها،
اختلفوا في ركوب البدنة المُهداة، فقال بعضهم: هو واجب لإطلاق الأمر مع ما فيه
من مخالفة الجاهلية. ورَدَّ هذا بأنه عليه السلام لم يركب هَدْيَه، ولا أمر الناس
بركوب هداياهم. ومنهم من قال: له أن يركبها مطلقاً من غير حاجة، وقال أصحابنا
والشافعية: لا يركبها إلا عند الحاجة كذا في «مرقاة المفاتيح».

(٢) أي إلى ركوبها.

(٣) أي غير مثقل ومؤلم، لقوله ﷺ: اركبها بالمعروف إذا ألجئت إلى
ظهرها.

(٤) قوله: أخبرنا مالك... إلى آخره، رواه البخاري عن عبد الله بن
يوسف، ومسلم عن يحيى، وأبو داود عن القعنبي، والنسائي عن قتيبة الأربعة عن
مالك به، وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عند مسلم، وسفيان الثوري عند ابن ماجه،
كلاهما عن أبي الزناد به.

(٥) قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث، زاد النسائي عن
أنس: وقد جهده المشي، أي وهو عاجز عن مشيه.

يسوق بَدَنَتَهُ^(١)، فقال له : اركبها، فقال : ^(٢)إنها بَدَنَةٌ.....

(١) وعند مسلم : بدنة مقلدة.

(٢) قوله : فقال : إنها بدنة، قيل : الظاهر أن الرجل ظن أنه عليه السلام خفي عليه كونها هدياً، فلذلك قال : إنها بدنة. قال الحافظ : والحق أنه لم يخف ذلك عليه لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته : ويلك. وقال القرطبي : إنما قال له ويلك تأديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه. وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي، ويبلغ حتى قال : ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل. قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عن الرجل أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها، فزجره عن ذلك. وعلى الحالتين فهي إنشاء ورجحه عياض وغيره، قالوا : والأمر ههنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن الامثال، وقيل : كان الرجل أشرف على هلكة من الجهد. وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة : فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب. فعلى هذا هي إخبار، وقيل : هي كلمة تدغم به العرب كلامها، ولا يقصد معناها كقولهم : لا أم لك. واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً أو متطوعاً به، لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف. وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، لكن نقل القسطلاني عن «تنقيح المُنْع» من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عندهم - أن له ركوبها لحاجة ويضمن نقصها كمذهب الحنفية. وجزم النووي بالأول في «الروضة» تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في «شرح المذهب» عن القفال والماوردي، ثم نقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق. وقيد صاحب «الهداية» من الحنفية جواز ركوبها بالاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة. وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة فإذا استراح نزل. وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه. قال الحافظ : ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر =

فقال له بعد مرتين: اركبها ويلك^(١).

٤١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: إذا نتجت^(٢) البَدَنَةُ فليَحْمِلْ^(٣) ولذها معها حتى يُنحر معها، فإن لم يجد^(٤) له محملاً فليَحْمِلْهُ على أمه حتى يُنحر^(٥) معها.

٤١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر^(٦) أو عمر - شك محمد -^(٧) كان يقول: من أهدى بَدَنَةً فَضَلَّتْ^(٨)
.....

الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه، وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدي المنذور. ومذهب سادس: وهو وجوب الركوب نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة. واختلف المُجيزون: هل يحمل المهدي عليها متاعه، فمنعه مالك، وأجازة الجمهور^(١)، كذا في «الضياء».

(١) زجراً له ليعلم أن الضرورات تبيح المحظورات.

(٢) يقال: نتجت الناقة ولداً على البناء للفاعل على معنى ولدت وحملت، كذا في «المصباح المنير».

(٣) صاحب البَدَنَةِ.

(٤) وليحیی: فإن لم يوجَد له محمل حمل على أمه.

(٥) وجوباً.

(٦) في موطأ يحيى عن ابن عمر من غير شك.

(٧) يعني المصنف نفسه.

(٨) أي الطريق.

(١) ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها. انظر فتح الباري ٣/٥٣٨.

أوماتت^(١)، فإن كانت نذراً أبدلها^(٢)، وإن كانت تطوعاً، فإن شاء أبدلها^(٣)، وإن شاء تركها^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ، ومن اضطر^(٥) إلى ركوب بدنته فليركبها فإن نقصها ذلك^(٦) شيئاً تصدق بما نقصها^(٧) وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١٢ - (باب المحرم يقتل قملة^(٨) أو نحوها^(٩))

أو يتنف^(١٠) شعراً

٤١٤ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: المَحْرِمُ لَا يَصْلُحُ^(١١) له أن

(١) قبل بلوغ المَحِلِّ.

(٢) أي بمثلها - في نسخة: بدَّلها -.

(٣) والأوَّل الأوَّلَى.

(٤) أي لم يبدلها.

(٥) بصيغة المجهول.

(٦) أي ركوبها، وحمل متاعه عليه.

(٧) أي بقيمة نقصها.

(٨) قوله: القملة، القمل والقملة بالفتح فالسكون، دويبة تتولد من العرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو شعراً، يقال له بالفارسية (سيش).

(٩) في نسخة: غيرها.

(١٠) وكذا إذا حلق شعراً أو قطع.

(١١) أي لا يحل له.

يَنْتَفَ (١) مِنْ شَعْرِهِ شَيْئاً، وَلَا يَحْلِقُهُ وَلَا يَقْصُرُهُ إِلَّا أَنْ يَصْبِيَهُ أَذَى (٢) مِنْ رَأْسِهِ، فَعَلِيهِ فِدِيَةٌ، كَمَا أَمَرَهُ (٣) اللَّهُ تَعَالَى. وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ وَلَا يَقْتُلَ قَمَلَةً، وَلَا يَطْرَحَهَا مِنْ رَأْسِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا مِنْ جَسَدِهِ (٤) وَلَا مِنْ ثَوْبِهِ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ (٥) وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) التنف (بركندن) (١).

(٢) أي فيحتاج إلى حلق شعره أو قصه.

(٣) قوله: كما أمره الله تعالى، أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (٢) والصيام مفسر بثلاثة أيام، والصدقة بإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك بأدنى ما يُطلق عليه الهدي من غنم أو بقر أو إبل، وأول للتخير، وهذا عند العذر كما تقرّر، وأما عند عدمه فيجب عليه دم مع الإثم (٣).

(٤) جلده.

(٥) وكذا لا يرمي ثوبه في الشمس بقصد قتل القملة.

(١) بالفارسية.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) قال العيني: إذا حلق رأسه أو لبس أو تطيب عامداً من غير ضرورة فقد حكى ابن عبد البر في «الاستذكار» عن أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما وأبي ثور أن عليه دماً لا غير وأنه لا بخير إلا في الضرورة. وقال مالك: بش ما فعل وعليه الفدية، وهو مخير فيها، وقال شيخنا زين الدين وما حكاها عن الشافعي وأصحابه ليس بجيد، بل المعروف عنهم وجوب الفدية كما جزم الرافعي. عمدة القاري ١٥٢/١٠.

١٣ - (باب الحِجَامَةِ^(١) لِلْمُحْرَمِ)

٤١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يقول:

لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر^(٢) إليه^(٣) مما لا بدّ منه^(٤).

قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم^(٥) ولكن لا يحلق

شعرأ. بلغنا^(٦) عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو صائم محرم. وبهذا

نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاءنا.

(١) بالكسر: الاحتجام.

(٢) قوله: أن يضطر، لأنه ﷺ لم يحتجم إلا لضرورة، فإن احتجم لغير

ضرورة حرمت إن لزم منها قلع الشعر، فإن كان في موضع لا شعر فيه فأجازها

الجمهور ولا فدية، وأوجبها الحسن البصري، وكرهها ابن عمر، وبه قال مالك:

لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة أي يكره لأنها قد تؤدّي لضعفه كما كره صوم عرفة

للحاج مع أن الصوم أخف من الحجامة كذا ذكره الزرقاني.

(٣) أي إلى الاحتجام.

(٤) أي مما لا فرار ولا علاج فيه إلا الحجامة.

(٥) إذا خرج الدم لا يضر اتفاقاً، ولهذا جوزوا له الفصد إجماعاً.

(٦) قوله: بلغنا... إلى آخره، أخرجه البخاري وغيره من حديث

ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم، وأخرج مالك عن

سليمان بن يسار رسلاً: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه، وهو يومئذ

بلحى جمل - مكان بطريق مكة - ووصله البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن

بُحينة. ولأبي داود والنسائي والحاكم عن أنس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم

على ظهر القدم من وجع كان به^(١). وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها الكراهة.

(١) قال الحافظ: الجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحمل على التعدّد، أشار إليه =

١٤ - (باب المحرم يُغَطِّي^(١) وجهه)

٤١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٢) بن أبي بكر، أن عبد الله بن عامر بن ربيعة أخبره قال: رأيت^(٣) عثمان بن عفان

(١) من التغطية بمعنى الستر.

(٢) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٣) قوله: رأيت عثمان... إلى آخره، أخرجه مالك أيضاً عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: أخبرني القرافصة بن عمير الحنفي أنه رأى عثمان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم. ويوافقه ما أخرجه الدارقطني في «العلل» عن أبان بن عثمان عن عثمان أن النبي ﷺ كان يخمر وجهه وهو محرم. لكن قال الدارقطني: الصواب أنه موقوف. وبهذا أخذ جماعة من الصحابة ومن بعدهم، منهم الشافعي وغيره. استدل بعضهم له بما أخرجه الشافعي من حديث إبراهيم ابن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في الذي وقص: خمروا وجهه، ولا تخمروا رأسه. وبما أخرجه الدارقطني في «سننه» عن ابن عمر أنه قال: إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها. واستدل أصحابنا بما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن رجلاً أوقصته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ: اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه، ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه، ولا وجهه فإنه يُبعث يوم القيامة ملبياً. ورواه الباقر ولم يذكروا الوجه. قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب «علوم الحديث» ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف في الرواية لإجماع الثقات الأئمة على ذكر الرأس، ورد بأن التصحيف إنما يكون في الحروف المتشابهة، وأي تشابه =

الطبري. اهـ. قلت: بل هو المتعين. أوجز المسالك ٣٤٩/٦. قوله بلحي جمل، وقع في بعض الروايات بالشية وفي بعضها بالإفراد واللام المفتوحة ويجوز كسرهما والمهملة ساكنة، موضع بطريق مكة.

بالعَرَج (١) وهو محرم في يومٍ صائفٍ (٢) قد غطى (٣) وجهه (٤) بقُطيفة (٥)

= بين الوجه والرأس في الحروف، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع بين الرأس والوجه والروايتان عند مسلم؟ ففي لفظ اقتصر على الوجه وفي لفظ جمع بينهما. واستدلوا أيضاً بقول ابن عمر: ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم. هذا كله في الرجل، وأما المرأة، فأخرج البخاري من حديث نافع عن ابن عمر: لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين. ورواه مالك موقوفاً على ابن عمر. وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن النقاب. وأخرج أبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت: كان الرُّكبان يمرُّ بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذونا سدَّلتُ إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناها. وهو محمول على توسط شيء حاجب بين الوجه وبين الجلباب. وفي الباب آثار وأخبار مبسطة في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، و«تخريج أحاديث الرافعي» لابن حجر.

(١) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فجيم، موضع بطريق المدينة.

(٢) أي من أيام الصيف.

(٣) قوله: قد غطى وجهه، قال الزرقاني: إنه كان يرى جائراً. وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر، وبه قال الشافعي. وقال ابن عمر: يحرم تغطية الوجه، وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن، وفيه الفدية على مشهور المذهب، ولا يجوز تغطية الرأس إجماعاً.

(٤) قوله: وجهه، قال الباجي: يحتمل أن يكون فَعَلَ ذلك لحاجة إليه، أي لضرورة دعت إليه، وأن يكون في رأيه مباحاً. وقد خالفه غيره، فقالوا: لا يجوز.

(٥) قوله: بقُطيفة، هي دثار له خُمِل. والذُّثار ما يتدثر به الإنسان أي ما يتلف فيه من كساء أو غيره.

أَرْجُوَان^(١) ثُمَّ أَتَى بِلَحْمٍ صَيْدٍ، فَقَالَ: كُلُوا، قَالُوا: أَلَا تَأْكُلُ؟ قَالَ: لَسْتُ كَهَيَاتِكُمْ، إِنَّمَا صَيْدٌ مِنْ أَجْلِي^(٢).

٤١٧ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: مَا فَوْقَ الذَّقَنِ^(٣) مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يَخْمَرُهُ^(٤) الْمَحْرَمُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٥ — (بَابُ الْمَحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، أَيُغْتَسَلُ؟)^(٥)

٤١٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ^(٦) رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ^(٧).

(١) بَضَمَ الهمزة والجيم: صَوَّفَ أَحْمَرَ أَيْ فِيهِ خُطُوطٌ حَمْرٌ.

(٢) فَالْمَدَارُ عَلَى النَّيَّةِ.

(٣) هُوَ مَجْتَمِعُ لَحْيَيْ الْإِنْسَانِ.

(٤) أَيْ فَلَا يَغْطِيهِ فَإِنَّ الْوَجْهَ فِي حُكْمِ الرَّأْسِ.

(٥) أَيْ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ إِزَالَةِ وَسْخِهِ.

(٦) فَكَانَ يَعْمَلُ بِالْأَفْضَلِ.

(٧) قَوْلُهُ: إِلَّا مِنَ الْإِحْتِلَامِ، وَلَا يَنَافِيهِ مَا سَبَقَ مِنْ غَسْلِهِ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَعَشِيَّةِ عَرَفَةَ، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَغْسِلُ جَسَدَهُ دُونَ رَأْسِهِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: نَحْنُ وَمَالِكٌ لَا نَرَى بِأَسَاءَ أَنْ يَغْسِلَ الْمَحْرَمُ رَأْسَهُ مِنْ غَيْرِ إِحْتِلَامٍ، وَرُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرَمٌ. ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ يَذْهَبُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ السَّنَنُ، وَلَوْ عَلِمَهَا مَا خَالَفَهَا. كَذَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» كَذَا فِي «الْمَحَلِّي».

٤١٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن (١) إبراهيم (٢)

ابن عبد الله بن حنين، عن أبيه: أن عبد الله ابن عباس، والمِسُور (٣) بن مَحْرَمَة تماريا (٤) بالأبواء (٥)، فقال ابن عباس: يَغْسِلُ (٦) المُحْرَم رأسه، وقال (٧) المِسُور: لا.....

(١) قوله: عن إبراهيم... إلى آخره، ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله... إلى آخره. قال ابن عبد البر: لم يتابع أحد من رواة الموطأ يحيى على إدخال نافع بين زيد وإبراهيم، وهو خطأ لا شك فيه، وهو مما يُحفظ من خطأ يحيى في «الموطأ» وغلطه. وأمر ابن وضاح بطرحه (١).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج، وكذا النسائي وابن ماجه، كذا في «إرشاد الساري».

(٣) قوله: المِسُور، بكسر الميم وسكون السين المهملة وخُفَّة الواو، وابن مَحْرَمَة بفتح الميم وسكون المعجمة ابن نوفل القرشي، له ولأبيه صحبة، ذكره في «الإصابة» وغيره.

(٤) أي تشاكًا وتشاحًا وتخالفاً في جواز غسل المحرم وعدمه.

(٥) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمَد: جبل بين مكة والمدينة وعنده بلد يُنسب إليه، كذا في «النهاية».

(٦) أي يجوز له.

(٧) قوله: وقال المِسُور لا، قال الأبي: الظن بهما أنهما لا يختلفان إلا ولكل منهما مستند. قال عياض: ودلّ كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بد من صب الماء، فخاف

(١) قلت: فإسقاطه من النسخ المصرية ليس بصحيح لأنه موجود في رواية يحيى، وإن كان غلطاً في نفسه. وليس في رواية محمد أيضاً. أوجز المسالك ١٦٦/٦.

فأرسله^(١) ابن عباس إلى^(٢) أبي أيوب يسأله^(٣) فوجده يغتسل بين
القرنين^(٤) وهو يُستر^(٥) بثوب، قال: فسَلَّمْتُ عليه^(٦) فقال: من هذا؟
فقلت: أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك ابن عباس

= المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دوابها أو طرحها. وعلم ابن عباس أن
عند أبي أيوب عِلْمٌ ذلك.

(١) أي ابن حنين.

(٢) قوله: إلى، قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول
أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل.

(٣) أي عن حكم الغسل للمُحْرَم.

(٤) قوله: القرنين، ثنية قرن، وهما الخشبتان القائمتان على رأس البئر
وشبههما من البناء ويمد بينهما خشبة يجزّ عليها الحبل المستقى به ويعلو عليها
البكرة، ذكره السيوطي.

(٥) فيه التستر للغسل.

(٦) قوله: فسَلَّمْتُ عليه . . . إلى آخره، قال عياض والنووي وغيرهما: فيه
جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث، وتعقبه
الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه ردّ عليه السلام، بل ظاهره أنه لم يردّ لقوله:
فقال: من هذا؟ بقاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشيء،
فيدل على عكس ما استدل به فإن قيل: الظاهر أنه ردّ السلام وترك ذكره لوضوحه،
وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَاتْفَلَقْ﴾^(١) قلت: لَمَّا
لم يصرح بذكر ردّ السلام احتمال الردّ وعدمه فسقط الاستدلال للجانبين. انتهى.
قال الزرقاني: وفيه وقفة.

(١) سورة الشعراء: الآية ٦٣.

أَسْأَلُكَ^(١) كَيْفَ^(٢) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الثَّوْبِ^(٣) وَطَاطَأَهُ^(٤) حَتَّى بَدَأَ^(٥) لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ^(٦) يَصُبَّ الْمَاءَ عَلَيْهِ: أَصِيبْ^(٧)، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ^(٨) بِيَدِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ، فَقَالَ^(٩):

(١) أَي لَأَن أَسْأَلَ.

(٢) قَوْلُهُ: كَيْفَ كَانَ... إِلَى آخِرِهِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ غَسَلَ رَأْسَ الْمُحْرِمِ، أَنْبَأَهُ أَبُو أَيُّوبَ أَوْ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هَذَا يُشْعِرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِأَصْلِ الْغَسْلِ، وَقَالَ الْقَارِي: فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ التَّرَاجُعُ فِي كَيْفِيَةِ غَسْلِهِ لَكِنَّا تَفِيدُ زِيَادَةَ فِي بَيَانِ جَوَازِ فَعْلِهِ. انْتَهَى. وَفِيهِ مَا فِيهِ.

(٣) أَي السَّاتِرَ لَهُ.

(٤) أَي أَرْخَاهُ وَأَخَّرَهُ وَخَفَّضَهُ.

(٥) أَي ظَهَرَ.

(٦) لَمْ يُسَمِّ فِي رِوَايَةٍ.

(٧) بِضَمِّ الْبَاءِ الْأُولَى، أَي صَبَّهَ.

(٨) وَلِيَحْيِيَ: بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ - أَي بِهِمَا -.

(٩) قَوْلُهُ: فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتَهُ يَفْعَلُ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدٌ: مِنْهَا جَوَازُ

اِغْتِسَالِ الْمُحْرِمِ وَغَسْلِهِ رَأْسَهُ، وَإِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى شَعْرِهِ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِ شَعْرًا. وَمِنْهَا قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَأَنَّ قَبُولَهُ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهَا الرَّجُوعُ إِلَى النَّصِّ وَتَرْكُ الْجَهْدِ وَالْقِيَاسِ عِنْدَ وَجُودِ النَّصِّ. وَمِنْهَا السَّلَامُ عَلَى الْمُتَطَهِّرِ فِي وَضُوءٍ أَوْ غَسْلٍ بِخِلَافِ الْجَالِسِ عَلَى الْحَدَثِ. وَمِنْهَا جَوَازُ الاسْتِعَانَةِ فِي الطَّهَارَةِ وَلَكِنِ الْأُولَى تَرْكُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرِمِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ عَنْ =

هكذا رأيته يفعل^(١).

قال محمد: ويقول أبي أيوب نأخذ^(٢)، لا نرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه^(٣) بالماء. وهل يزيده^(٤) الماء إلا شعثاً^(٥) ١٩.....

الجنابة، بل هو واجب عليه وأما غسله للتبرّد فمذهبنا ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة، ويجوز عند الشافعي غسل رأسه بالسدر والخطمي^(١) بحيث لا ينتف شعراً ولا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، كذا في «شرح صحيح مسلم» للنووي.

(١) أي يغتسل في حال الإحرام. قوله: يفعل، زاد ابن عينة: فرجعت إليهما فأخبرتهما فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً أي لا أجادلُك، كذا في «إرشاد الساري».

(٢) قوله: نأخذ، لأن المَثْبُتَ مقدّمٌ على النافي، ولأن الأصل الجواز حتى يثبت دليل على منعه لثبوت ذلك بكثير من الروايات.

(٣) سواء غسل سائر بدنه أم لا.

(٤) أي لا يزيده إلا شعثاً.

(٥) قوله: إلا شعثاً، قيل فيه إن الشعث — محرّكة — انتشار الشعر وتفرّقه وتغيّره كما يتشعر رأس السواك. ولا شك أن بالماء يحصل الاجتماع والالتصام. انتهى. وفيه نظر، فإن مجرد غسل الرأس دون أن يُنْقِيَه ويصفّيه بالخطمي أو غير =

(١) قال ابن رشد: اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك افتدى، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه. بداية المجتهد ٤٠٣/١.

وقال العيني: إن غسل رأسه بالخطمي والسدر فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك وأبو حنيفة والشافعي وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه الفدية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه. وفي شرح الوجيز: لا يكره الخطمي والسدر، وفي القديم يكره ولكن لا فدية عليه. وبه قال أحمد. انظر: أوجز المسالك ١٧٤/٦.

وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا .

٤٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء^(٢) بن أبي رباح^(٣)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ليعلى بن مُنيّة^(٤) وهو يصبّ^(٥) على عمر ماءً وعمر يغتسل^(٦) : اصبّب^(٧) على رأسي، قال له يعلى :

= ذلك يدخل الغبار في أصول الشعر ويتشرب بعد الجفاف كانتشار أطراف السواك، بل أريد لفقدان التدهين . فلم يزد الماء إلا شعناً .

(١) قوله : وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي، وعن ابن عباس قال : يدخل المحرم الحمام، ذكره البخاري تعليقاً ووصله البيهقي والدارقطني من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال : يدخل المحرم الحمام، وينزع رأسه، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول : أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأوساخكم شيئاً . وحكى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء . وهذا كله في مجرد الغسل، وأما غسله بالخطمي وغيره . فإن الفقهاء يكرهونه . وأوجب مالك والشافعي الفدية عليه، ورخص عطاء ومجاهد لمن لبّد رأسه ذلك، كذا في «عمدة القاري بشرح صحيح البخاري» .

(٢) هو فقيه ثقة فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة ١١٤، كذا ذكره الزرقاني .

(٣) بالفتح اسمه أسلم .

(٤) هي أمه، واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام وهو صحابي، مات سنة بضع وأربعين، قاله الزرقاني .

(٥) أي حال اغتساله .

(٦) أي في حال إحرامه .

(٧) مقولة عمر .

أتريد (١) أن تجعلها (٢) في؟ إن أمرتني صبيبت، قال: اصْبُبْ. فلم يزد (٣)
الماء إلا شعثاً (٤).

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله
والعامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

١٦ - (باب ما يُكره للمحرم أن يلبس من الثياب)

٤٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر (٥): أن
رجلاً (٦) سأل رسول الله ﷺ ماذا يَلْبَسُ (٧) المحرم من الثياب؟ فقال:
لا يَلْبَسُ (٨)

(١) قوله: أتريد أن تجعلها في، قال ابن وهب: معناه إنما أفعله طوعاً لك
لفضلك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: أي الفدية إن مات شيء من
دواب رأسك أو زال شيء من الشعر لزممتي الفدية فإن أمرتني كانت عليك.
(٢) أي هذه الخصلة.

(٣) في نسخة: فلن يزيده.

(٤) فلا ينافي ما ورد من أن الحاج أشعث.

(٥) قال القاري: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة.

(٦) قال الحافظ: لم أقف على اسمه في شيء من الطرق.

(٧) قوله: ماذا يلبس المحرم؟، وعند البخاري: ما نلبس من الثياب إذا
أحرمنا؟ وعند البيهقي: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان. وأشار
نافع إلى مقدم المسجد أي مسجد المدينة. وللبخاري ومسلم عن ابن عباس:
أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات لكن ليس فيه أنه أجاب به السائل فهو محمول على
تعدده.

(٨) قوله: لا يلبس، بالرفع خبر عن الحكم الشرعي، أو بمعنى النهي، =

القُمَصُ^(١) ولا العمامم ولا السراويلات ولا البرانس^(٢) ولا الخفاف^(٣) إلا أحد^(٤) لا يجعد^(٥) نعلين، فيلبس خفّين وليقطعهُما أسفل من الكعيعين^(٦).....

= وبالجزم بمعنى النهي، وفي رواية: لا تلبسوا. وإنما ذكر ما لا يجوز لبسه مع أن السؤال كان عما يجوز لبسه لكون ما لا يلبس منحصراً، فقال: لا يلبس كذا أي يلبس ما سواه. وهذا على رواية مشهورة. وإلا فعند أحمد وابن خزيمة وأبي عوانة: أن رجلاً سأل ما يجنب المحرم من الثياب؟ وهذا الحكم أي عدم جواز لبس المخيط من القميص وغيره مخصوص بالرجال. وأما المرأة فيجوز لها جميع ذلك، قاله ابن المنذر كذا في «فتح الباري».

(١) قوله: القُمَصُ، بضمّتين جمع قميص، ولا العمامم جمع عمامة — بالكسر — ما يُلفّ على الرأس ولا السراويلات جمع سراويل — وهو مفرد — أو جمع سروال.

(٢) قوله: البرانس، بفتح الموحدة وكسر النون جمع البرنس بضم وهو قَنْسُوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة، كذا في «القاموس».

(٣) بالكسر جمع خُفّ.

(٤) بالرفع بدل من فاعل لا يلبس وهو أولى من نصبه استثناء، قاله القاري.

(٥) قوله: لا يجعد نعلين، ظاهره أنه إذا كان قادراً على النعلين لا يلبس الخفّ مقطوعاً، يعني لا يحل له ذلك لما فيه من إتلاف المال من غير ضرورة، وقد صرح بهذا ابن نجيم في «البحر الرائق»، وقال العيني في «البنية» إن وَجَدَ النعلين فلبس الخفّين مقطوعين لا شيء عليه عندنا، وعند مالك يقدي، وكذا عند أحمد، وعن الشافعي قولان. وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي «غاية المقال فيما يتعلّق بالنعال».

(٦) المراد بهما المَفْصِلان اللذان في وسط القدمين من عند معقد الشراك.

ولا تلبسوا^(١) من الثياب شيئاً^(٢) مِّسَّهُ الزَّعْفَرَانُ ولا الْوَرَسَ^(٣).

٤٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يَلْبَسَ المحرمُ ثوباً مصبوغاً بزعفران^(٤) أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فيلبس خُفَّين. وليَقْطَعْهُمَا^(٥) أسفل من الكعبين.

٤٢٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان^(٦)

(١) هذا الحكم عامٌ للرجال والنساء.

(٢) قوله: شيئاً مِّسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، قال الطَّبَّي: نَبَّه بالورس والزعفران على ما في معناهما ممَّا يُقصد به الطيب، فيكره للمحرم الثوب المصبوغ بغير طيب أيضاً.

(٣) بفتح الواو: نبت أصفر يُصبغ به، قاله في «النهاية».

(٤) وفي حكمه العصفور.

(٥) قوله: وليَقْطَعْهُمَا، اتَّفَقَ على وجوب القطع بحيث ينكشف الكعب وعدم جواز لُبْس الساتر له الجمهور، وخالف في ذلك أحمد، وحُكي عن عطاء مثله قال: لأن في قطعهما إفساداً، قال الخطابي: يُشبه أن يكون عطاء لم يبلغ الحديث وما أذن فيه رسول الله ليس بفساد والعجب من أحمد فإنه لا يكاد يخالف سنة تبليغه، وقلَّت سنة لم تبليغه، ويشبه أن يكون ذهب إلى حديث ابن عباس فإن فيه: من لم يجد نعلين فليلبس الخفين من غير ذكر قطع. انتهى. وللحنابلة في تصحيح هذا القول أقوال مردودة بسطها العيني في «عمدة القاري».

(٦) قوله: أنه كان يقول، هذا رواه موقوفاً مالك وعبيد الله العمري وليث وأيوب السخيتاني وموسى بن عقبة كلهم عن نافع كما عند البخاري وأبي داود. وأخرجاه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع السابق، فقال بعد قوله: =

يقول: لا تتقّب^(١) المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين^(٢).

٤٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، أنه سمع أسلم يحدث^(٣) عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة^(٤) بن عبيد الله

= ولا ورس ولا تتقّب، وورد ذلك مفرداً أيضاً مرفوعاً عند أبي داود، وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا الوجه فتسدل عليها الثوب سدلاً خفيفاً تستر به عن أعين الرجال ولا تخمر لما ورد عن عائشة: كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا الركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات، فإذا جاوزنا رفعناه، أخرجه أبو داود وابن ماجه. وعليه يحمل ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر أنها قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قوله: لا تتقّب^(١)، أي لا تلبس النقاب وهو ما يستر الوجه من البرد ونحوه، وهو يحتمل أن يكون نفيّاً أو نهياً إلا إذا جافت بينه وبين وجهها، قاله القاري.

(٢) قوله: القفازين، بضم القاف وتشديد الفاء شيء يتخذه نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها. بالفارسية (دستانه).

(٣) أي يرويه له.

(٤) قوله: طلحة بن عبيد الله، هو أحد العشرة المبشرة: طلحة بن =

(١) جاز لها نقاب لا يمس وجهها، قال في المغني ٣/٣٢٦. فأما إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريباً منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها، روي ذلك عن عثمان وعائشة، وبه قال عطاء ومالك والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن، ولا نعلم فيه خلافاً...، وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافياً عن وجهها... إلخ.

ثوباً مصبوغاً^(١) وهو مُحَرَّم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: يا أمير المؤمنين إنما هو من مَدَر^(٢)، قال إنكم - أيها^(٣) الرَّهْط - أئمة^(٤) يقتدي بكم الناس ولو أنَّ^(٥) رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال^(٦): إن طلحة كان يَلْبَسُ^(٧) الثياب المصبغة في الإحرام.

= عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، يُعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، وهو من السابقين الأولين شهداء أحد وما بعدها، رُوي عنه قال: سَمَّاني رسول الله ﷺ يوم أحد طلحة الخير، ويوم العُسرة طلحة الفياض، ويوم حنين طلحة الجَوَاد. واستشهد في وقعة «الجمل» سنة ست وثلاثين، وله مناقب جمّة ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة».

(١) بغير ورس وزعفران.

(٢) بفتحتيْن أي من طين أحمر وليس فيه طيب.

(٣) خطاب إلى الصحابة.

(٤) من المجتهدين.

(٥) قوله: ولو أنَّ رجلاً، يؤخذ منه أن العلماء يُستحب لهم التجنُّب عن مواضع التُّهم، وأنه ينبغي لهم ترك مباح يُحتمل فيه الفتنة.

(٦) ولم يفرِّق الرأي بين الحلال والحرام، على أن نفس هذا اللون مع قطع النظر عن كونه طيباً لا يليق بالعلماء.

(٧) قوله: كان يلبس... إلى آخره، قال الزرقاني: إنما كره عمر ذلك لثلا

يقتدي به جاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعفر فلا حجة لأبي حنيفة في أن العصفري طيب وفيه الفدية، قاله ابن المنذر. وقد أجاز الجمهور لبس المعصفري للمحرّم. انتهى. وفيه نظر ظاهر فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لثلاً يظن جاهل من لبس الثوب المصبغ بالمَدَر - ولونه أحمر - جواز لبس الأحمر مطلقاً =

قال محمد: يُكره أن يلبس المحرم المشيع^(١) بالعصفر^(٢) والمصبوغ بالورس أو الزعفران، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غسل، فذهب^(٣) ريحه وصار لا ينفض^(٤)، فلا بأس^(٥) بأن يلبسه. ولا ينبغي للمرأة أن

= حتى المعصفر لا لثلا يظن جواز الورس والمعصفر، فإن لون كل منهما أصفر يبعد من رؤيته لون المدر جوازه.

(١) من أشيع الثوب إذا أكثر صبغه.

(٢) بضم العين والفاء: نبت معروف يُصبغ به الثوب صبغاً أحمر، يقال له كسم.

(٣) قوله: فذهب ريحه، يشير إلى أن المنع من المصبوغ بالزعفران والورس إنما هو لريحه لا لنفس اللون، قال العيني في «عمدة القاري»: ظاهر الحديث أنه لا يجوز لبس ما مسّه الزعفران والورس سواء انقطعت رائحته أو لم تنقطع، وفي «الموطأ» أن مالكاً سئل عن ثوب مسّه طيب، ثم ذهب ريح الطيب هل يُحرم فيه؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس، قال: وإنما يُكره لبس المشيعات لأنها تنفضُ وذهب الشافعي إلى أنه إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الريح منه لم يجز استعماله، وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الإحرام، وهو المنقول عن سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والحسن وطاوس وقتادة والنخعي والثوري وأحمد وإسحاق، وقد روى الطحاوي عن فهد عن يحيى بن عبد المجيد عن أبي معاوية، وعن ابن أبي عمران عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا تلبسوا ثوباً مسّه ورس أو زعفران — يعني في الإحرام — إلا أن يكون غسلاً». وهذه الزيادة صحيحة لأن رجاله ثقات.

(٤) بفتح الفاء وتشديد الضاد أيضاً أي لا يتأثر منه الطيب ولا يفوح منه.

(٥) قوله: فلا بأس بأن يلبسه، ظاهره أنه يجوز للرجال لبس المزعفر =

تَتَّقَبَ^(١) فَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَغْطِيَ^(٢) وَجْهَهَا فَلْتَسْدِلْ^(٣) الثَّوْبَ سَدْلًا مِنْ فَوْقَ^(٤) خِمَارِهَا عَلَى وَجْهَهَا، وَتُجَافِيهِ^(٥) عَنْ وَجْهَهَا. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

٤٢٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ قَيْسٍ الْمَكِّي، عَنْ

= وَالْمَعْصُفَرِ، وَحَقَّقَ الْعَيْنِيُّ فِي «شَرْحِ الْبَخَارِيِّ» نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ الزَّيْنِ الْعِرَاقِيِّ وَأَقْرَاهُ أَنَّ لُبْسَ الْمَزْعُفَرِ لَغَيْرِ الْمُحَرَّمِ جَائِزٌ، وَالْمُرَادُ فِي الْتَهْيِ الْوَارِدِ عَنْ تَزْعُفَرِ الرَّجُلِ فِيمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا تَزْعُفَرُ بَدَنِهِ، لَكِنْ أَكْثَرَ كُتُبِ فُقَهَائِنَا نَاصَةٌ عَلَى كِرَاهَةِ الْمَعْصُفَرِ وَالْمَزْعُفَرِ لِلرَّجُلِ غَيْرِ الْمُحَرَّمِ^(١)، فَمَا بِأَلْكَ بِالْمُحَرَّمِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَلْبَسَهُ هَهُنَا لَا بَأْسَ بِهِ لِلْإِحْرَامِ، وَلَا يَضُرُّ لُبْسُهُ لِلْإِحْرَامِ إِذَا ذَهَبَ رِيحُهُ. وَأَمَّا كِرَاهَتُهُ لِنَفْسِ اللَّوْنِ فَهُوَ أَمْرٌ آخَرُ يُعْلَمُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ.

(١) أَيِ تَلْبِيسِ النِّقَابِ.

(٢) لِمُقَابَلَةِ غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(٣) قَوْلُهُ: فَلْتَسْدِلْ الثَّوْبَ، يُقَالُ: سَدَلْتُ الثَّوْبَ أَرَخْتَهُ وَأَرْسَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ جَانِبِيهِ وَإِنْ ضَمَّتَهُمَا فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ التَّلْفِيفِ.

(٤) قَوْلُهُ: مِنْ فَوْقِ خِمَارِهَا، بِالْكَسْرِ مَا يَغْطِي بِهَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا أَيِ تُرْخِي الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسَهُ، وَفَسَّرَهُ الْقَارِي بِقَوْلِهِ: بِكَسْرِ أَوَّلِهَا أَيِ مَا تَغْطِي بِهَا وَجْهَهَا مِنْ خَشَبٍ أَوْ قَصَبٍ. انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لَكُونِهِ تَفْسِيرًا بِمَا لَيْسَ بِتَفْسِيرٍ.

(٥) أَيِ تَبَاعَدِ الثَّوْبِ الْمَسْدُولِ عَنِ الْوَجْهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ الْغَيْرِ الْمُحَرَّمِ.

عطاء بن أبي رباح^(١): أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو
 بِحُتَيْن^(٢) وعلى الأعرابي^(٣) قميصٌ به^(٤) أثرُ صُفرة^(٥)، فقال:
 يا رسول الله إني أهلتُ^(٦) بعمره، فكيف تأمرني أصنع^(٧)؟ فقال
 رسول الله ﷺ: انزع^(٨) قميصك

(١) مرسل وصله البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود من طرق عن
 عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه.

(٢) قوله: بحتين، بالتصغير وإدٍ بالطائف، قال ابن عبد البر: المراد منصرفه
 من غزوة حنين، والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة، ذكره السيوطي. وكانت تلك
 الغزوة سنة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره.

(٣) قوله: الأعرابي، قال الحافظ: لم أقف على اسمه. وفي «تفسير
 الطرطوشي» اسمه عطاء بن أمية، قال ابن فتحون: إن صح هذا فهو أخو يعلى راوي
 الخبر.

(٤) أي بذلك القميص. وفي رواية: جبة.

(٥) أي من زعفران.

(٦) أي أحمرت.

(٧) أي في إحرامها وأعمالها.

(٨) وقوله: انزع قميصك، أي لأنه مخيط لا يحل استعماله في الإحرام ولم
 يأمره بالفدية، فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وأحمد في رواية، وقالوا: من لبس
 في إحرامه ما لا يجوز جاهلاً أو ناسياً، فلا فدية عليه، قال أبو حنيفة وجماعة: يلزمه
 إذا غطى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل الفدية، وفي أقل منه الصدقة.
 وفيه أن المحرم إذا لبس مخيطاً لا يجب عليه شقُّه، بل نزعُه خلافاً للشافعي
 والنخعي والشعبي قالوا: لا ينزعه لثلاً يصير مغطياً رأسه. ونحوه عن علي والحسن
 وأبي قلابة عند أبي شيبة. كذا ذكره العيني.

واغسل هذه الصُّفْرة عنك^(١) وافعل في عمرتك مثل ما تفعل^(٢) في حجك .

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينزع قميصه ويغسل الصفرة التي به^(٣) .

١٧ - (باب ما رُخص للمُحرم أن يَقْتُلَ من الدواب^(٤))

٤٢٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٥) من الدواب.....

(١) قوله: عنك، أي عن بدنك، كذا فسره القاري، وليس بصحيح، بل المعنى عن ثوبك على ما يُستفاد من رواية سعيد بن منصور والبيهقي كما فصله شراح صحيح البخاري. ويُستفاد منه نهي المزعفر للرجال.

(٢) قوله: ما تفعل في حجك، أي من الأفعال المشتركة بين العمرة والحج دون ما يخص بالحج، ودل هذا أن أفعال الحج كانت معلومة عنده.

(٣) أي بيدن المحرم وثوبه.

(٤) جمع دابة: هي ما يدب على الأرض.

(٥) قوله: خمس، مفهومه اختصاص الحكم بهذه الخمسة، لكنه مفهوم عدد، وليس بحجة عند الجمهور، وعلى تقدير اعتباره يحتمل أنه عليه السلام اقتصر عليه في وقت، وبين في وقت آخر أن غير الخمس يشتركه، فقد ورد عند مسلم من حديث عائشة الاقتصار على الأربع من غير ذكر العقرب، وورد عنها عند أبي عوانة في «المستخرج» ست، هذه الخمسة والحية. وأخرج ابن خزيمة وابن المنذر زيادة على الخمسة المذكورة، وهي الذئب والنمر. وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: يَقْتُلُ المحرم الحية والعقرب والسبع العادي والكلب العقور والفأرة. ومن ثم ذهب الجمهور إلى أن الحكم عام في كل مؤذٍ، فليحق =

ليس على المحرم^(١) في قتلهم جُناح^(٢) الغراب^(٣) والفأرة^(٤) والعُقرب،
والجدأة^(٥)، والكلب العقور^(٦).

٤٢٧ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر،
أن رسول الله ﷺ قال: خمس^(٧) من الدواب، من قَتَلَهُنَّ وهو محرم
فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب^(٨) العقور، والغُراب،
والجدأة.

= بالجدأة الصقر والبازي وغيرهما من سباع الطيور، وبالعقرب الزنبور والحية
ونحوها، وبالفأرة ابن عرس، وبالكلب العقور الأسد، والذئب والنمر وغيرها من
سباع البهائم. ومن ثم قيد أصحابنا الغراب بالأبقع وهو الذي يأكل الجيف لا غراب
الزرع لأنه غير مؤذ وقد ورد التقييد بالأبقع في رواية عائشة عند مسلم. والتفصيل
في «شرح صحيح البخاري».

(١) وعلى غير المحرم يتنفي الجُناح بالأولى.

(٢) بالضم أي إثم.

(٣) أي الذي يأكل الجيف وهو الغراب الأبقع.

(٤) يستوي فيها الوحشية والأهلية.

(٥) بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة مقصوراً، على زنة عنبه.

(٦) بفتح العين أي المجنون أو الذي يعرض.

(٧) في رواية خمس فواسق وتسميتها به بكونها مؤذية.

(٨) قوله: والكلب، قال النووي: اختلفوا في المراد به ف قيل: هو الكلب
المعروف خاصة وقيل الذئب وحده. وقال جمهور العلماء: المراد به كل مفترس
عاد غالباً كالنمر والفهد.

٤٢٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل الحيات في الحرم^(١).

٤٢٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٢) قال: بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر^(٣) رسول الله ﷺ بقتل^(٤) الوزغ.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: في الحرم، الذي يحرم فيه الاصطياد. وقتل الحيوانات للمحرم. والحلال كليهما، وذلك لكون الحية مؤذية، وقد وردت الأخبار بجواز قتل الأشياء السابق ذكرها وغيرها من المؤذيات في الحرم، وللمحرم أيضاً في الحل والحرم كليهما. واختلفت الروايات في الأشياء المذكورة، ففي بعضها ورد نفي الجناح عن قتلها للمحرم، وفي بعضها: نفي الجناح عن قتلها في الحرم. وهما حكمان متغايران ثابتان لا يستلزم أحدهما الآخر وقد اشتبه على بعض الفقهاء أحدهما بالآخر، وورد الجمع بهما في «صحيح مسلم» عن ابن عمر مرفوعاً: خمس لا جناح على من قتلها في الحرم والإحرام، كذا حققه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٢) قال العيني في «عمدة القاري»: فيه انقطاع بين الزهري وسعد.

(٣) قوله: أمر، ليس في هذه الرواية جواز القتل للمحرم. ولعل المؤلف استدل بإطلاقه فأورده في هذا الباب.

(٤) قوله: بقتل الوزغ، بفتحيتين جمع وزغة، دويبة معروفة تكون في السقوف والجدران، وكبارها يقال لها سام أبرص. وقد ورد الأمر والوعد بالأجر في قتلها، فمن أم شريك أنها استأمرت النبي ﷺ في قتل الوزغان فأمرها بذلك، أخرجه البخاري ومسلم. وفي «الصحيحين» أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً، وقال: كان ينفخ النار على إبراهيم. وفي «الصحيح» من حديث =

١٨ - (باب الرجل يفوته^(١) حج)

٤٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن سليمان^(٢) بن يسار: أنَّ هَبَّار^(٣) بن الأسود جاء^(٤) يوم النحر، و^(٥) عمر ينحمر^(٦) بُذْنَه،

= أبي هريرة من قتل وزغة في^(١) أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى ومن قتلها في الثالثة فله كذا وكذا حسنة دون الثانية، وعند الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: اقتلوا الوزغة ولو في جوف الكعبة. وفي سننه عمر بن قيس المكي ضعيف. وعند ابن ماجه عن عائشة: أنه كان في بيتها رمح موضوع فقبل لها ما تصنعين بها؟ قالت: أقتل الوزغ، فلاني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن إبراهيم لما ألقى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار غير الوزغ فإنه كان يتفخ عليه النار فأمر عليه السلام بقتله، كذا في «حياة الحيوان» للذميري.

(١) قوله: يفوته، بأن أحرم به، ولم يحصل له الوقوف بعرفة في وقته وهو من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم النحر.

(٢) في رواية البخاري في «التاريخ» عن سليمان عن هَبَّار أنه حدثه.

(٣) قوله: أن هَبَّار، بفتح الهاء وتشديد الباء، آخره راء مهملة: ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي، صحابي شهير أسلم بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة».

(٤) أي بمنى وكان مجيئه للحج من الشام كما ورد في رواية.

(٥) الواو حالية.

(٦) أي بمنى يوم النحر.

(١) في الأصل «من أول ضربة»، وهو تحريف. انظر عمدة القاري ١٠/١٨٦.

فقال: يا أمير المؤمنين أخطأنا^(١) في العِدَّة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف^(٢) بالبيت سبعاً، وبين الصفا والمروة سبعاً، أنت ومن معك^(٣) وانحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا^(٤) أو قصّروا وارجعوا^(٥) فإذا كان قابلاً^(٦) فحجّوا^(٧) واهدوا^(٨)، فمن لم يجد^(٩) فليصم^(١٠) ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم

(١) قوله: أخطأنا في العِدَّة، بكسر العين وتشديد الدال أي تعداد التاريخ والأيام، وكنا نرى بصيغة المجهول: أي نظن أن هذا اليوم الذي وصلنا فيه، يوم عرفة يوم الوقوف بعرفة، فلذا تأخرنا وقد فاتنا الحج فأفتنا فيما نحن فيه.

(٢) كطواف العمرة.

(٣) من المُحرمين بالحج.

(٤) خطاب إلى الجماعة.

(٥) أي إلى الأوطان. وهذا الأمر إباحة، فلو أقام هناك فالحكم واحد.

(٦) أي عام مستقبل.

(٧) قوله: فحجّوا، أي قضاءً عن الحج الذي فاتته وتحلّل^(١) منه بأفعال العمرة سواء كان الحج الذي أحرم به فرضاً أو نفلاً، فإن النفل يلزم بالشروع عندنا.

(٨) أي في ذلك العام.

(٩) أي الهدي.

(١٠) قوله: فليصم، بدل الهدي ثلاثة أيام في الحج أي في أشهره بعد =

(١) وفي «مناسك النووي»: يلزمه أن يتحلل بعمل عمرة، قال ابن حجر: أي اتفاقاً إلا رواية عن مالك فلو أراد البقاء على إحرامه أثم ويجب عليه التحلل فوراً كما نقله ابن الرفعة عن النص، ومتى خالف وبقي محرماً إلى قابل فحج بذلك الإحرام لم يصح حجّه. أوجز المسالك ٢٤٠/٧.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إلا في خصلة^(١) واحدة، لا هدي^(٢) عليهم في قابل ولا صوم. وكذلك^(٣) روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج؟ فقال: يحل^(٤) بعمره

= إحرامه، والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجعت أي فرغتم من الحج بمكة أو بعد الرجوع إلى الوطن، فإن الأمر موسع. واستدل الشافعي ومالك والحسن بن زياد من أصحابنا بهذا الأثر، وقالوا: فأت الحج يتحلل بأفعال العمرة، ويحج من عام قابل، وعليه دم، فإن لم يجد فصوم، ويوافقهم أيضاً ما أخرجه الشافعي والبيهقي عن أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن فاتته فقد فاتته الحج، فليات البيت وليطف به سبعا، ويطوف بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو ليقصر، وإن كان معه هدي فلينحر، ثم يرجع إلى أهله فإن أدركه الحج من قابل فليحج وليهد، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعا إذا رجع إلى أهله. وما أخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء أن النبي ﷺ قال: من لم يُدرك الحج فعليه دم، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل. وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي والعيني.

(١) أي في حكم واحد من الأحكام المذكورة.

(٢) أي ليس بواجب عليهم. وأما على الاستحباب فلا يُنكر وعليه يُحمل ما ورد بأمرة.

(٣) قوله: وكذلك روى الأعمش، يوافقه حديث ابن عباس مرفوعاً: من أدرك عرفات فوقف بها وبالمزدلفة فقد تم حجّه، ومن فاتته عرفات فقد فاتته الحج، فليحلل بعمره، وعليه الحج من قابل. ونحوه من طريق ابن عمر، أخرجهما الدارقطني، وسندهما ضعيف كما بسطه الزيلعي.

(٤) أي يخرج من العمرة بأفعال العمرة.

وعليه الحج من قابلٍ ، ولم يذكر^(١) هدياً ، ثم قال : سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال : مثل^(٢) ما قال عمر .

قال محمد : وبهذا نأخذ ، وكيف^(٣) يكون عليه^(٤) هَدْيًا فإن لم يجد فالصيام وهو^(٥) لم يتمتع في أشهر الحج ؟!

١٩ — (باب الحَلَمَةِ^(٦) والقُرَاد ينزعه المحرم)

٤٣١ — أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر كان

(١) أي عمر فلو كان واجباً لذكره .

(٢) أي من غير ذكر الهدي .

(٣) استبعاد لجوب الهدي أو الصيام عليه وإيماء إلى الاستدلال على عدمه .

(٤) أي على فائت الحج .

(٥) قوله : وهو ، أي والحال أنه لم يتمتع في أشهر الحج ، والهدي إن قدر عليه وصيام العشرة إن لم يقدر عليه خاص بالتمتع ، كما قال الله تعالى : ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة^(١) ولعل من حَكَم بالهدي على فائت الحج قاسه على الْمُحَضَّر ، لكن يبقى الكلام في الصيام .

(٦) قوله : باب الحَلَمَةِ والقُرَاد ينزعه المحرم ، أي يخرج من جسد بعيره حالة إحرامه ، والقُرَاد بالضم كغُرَاب : دويبة تتعلق بالبعير كالقُمَّل للإنسان ، ويقال له أول ما يكون صغيراً : قمقمة ، ثم يصير حمناًة ، ثم يصير قراداً ، ثم يصير حَلَمَة — بفتحين — كذا قال اللُّميري في «حياة الحيوان» ، وقال أيضاً : مذهبنا استحباب =

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

يكره^(١) أن ينزع المُحرم حَلْمَة أو قراداً عن بغيره^(٢).

قال محمد: لا بأس بذلك^(٣)، قول^(٤) عمر بن الخطاب في هذا^(٥) أعجب إلينا من قول ابن عمر.

٤٣٢ — أخبرنا مالك، حدثنا^(٦) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن

= قتل القراد في الإحرام وغيره، وقال العبدري: يجوز عندنا أن يقرد بغيره، وبه قال ابن عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء. وقال مالك: لا يقرده، وقال ابن المنذر: وممن أباح تقريد البعير عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وكرهه ابن عمر ومالك، وروي عن سعيد بن المسيّب أنه قال في المحرم يقتل قرادة: يتصدق بتمرة أو تمرتين، قال ابن المنذر وبالأول أقول. انتهى.

(١) قوله: يكره، لأن تقريده سبب لإهلاكه، قال مالك: ذلك أحب ما سمعت في ذلك.

(٢) وأما عن نفسه فلا يكره لأنه ليس من دواب الإنسان^(١).

(٣) أي بالتقريد من البعير.

(٤) الآتي ذكره.

(٥) أي في هذا الأمر.

(٦) قوله: حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عمر بن الخطاب،

أبو عبد الرحمن العمري المدني ضعفه جماعة، منهم ابن المديني ويحيى بن سعيد وغيرهما، وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبه، توفي بالمدينة سنة ١٧١، =

(١) أما لو ركب القراد على نفسه فلا بأس أن يدفعه لأنه ليس مما يتولد عن الإنسان. أوجز المسالك ٣٨/٧.

ربيعة بن عبد الله بن الهُدَيْر^(١)، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقرِّد^(٢) بعيره بالسُّقْيَا^(٣) وهو مُحْرَمٌ، فيجعلُه^(٤) في طين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس^(٥) به وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= كذا في «تهذيب التهذيب» وقد بسطت الكلام في توثيقه والاحتجاج به في رسالتي «الكلام المبرور في ردّ القول المنصور»، وفي رسالتي «السعي المشكور في الردّ على المذهب المأثور» كلاهما في بحث زيارة قبر النبي ﷺ، والرسالتان المردودتان لبعض أفاضل عصرنا ممن حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وكتب ما كتب. وفي «موطأ يحيى» في هذه الرواية لم يذكر عبد الله العُمَري بل فيه مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي إلى آخره.

(١) بصيغة التصغير.

(٢) من التقريد وهو نزع القراد من البعير.

(٣) بالضم: قرية بين مكة والمدينة.

(٤) أي يُلقِي القراد في الطين^(١).

(٥) قوله: لا بأس به، لأن القراد مؤذية بالطبع وليست بصيد ولا متولدة من بدن الإنسان حتى يحرم إهلاكه.

(١) قال الموفق: وما لا يؤذي بطبعه ولا يؤكل كالرخم والديدان فلا أثر للحرم ولا للإحرام فيه ولا جزاء فيه إن قتله، وبهذا قال الشافعي. وقال مالك: يحرم قتلها وإن قتلها فداها، وإذا وطئ الذباب والنمل تصنق بشيء من الطعام. أوجز المسالك ٣٦/٩.

٢٠ - (باب لبس المنطقة^(١) والهيميان للمحرم)

٤٣٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يكره^(٢)

لبس المنطقة للمحرم.

قال محمد: هذا أيضاً لا بأس به، قد رخص غير واحد^(٣) من

الفقهاء في لبس الهيميان للمحرم، وقال: استوثق^(٤) من نفقتك.

(١) قوله: لبس المنطقة، قال القاري: المنطقة بكسر الميم وفتح الطاء ما

يشد به الوسط، والهيميان - بكسر فسكون - الكيس الذي تجعل فيه النفقة ويشد على الوسط ويشبه تكة السراويل.

(٢) قوله: كان يكره، أي تنزيهاً، قال ابن عبد البر: لم يُنقل كراهته إلا عنه وعنه جوازه. ولا يكره عند فقهاء الأمصار وأجازوا عقده إذا لم يكن إدخال بعضه في بعض، ومنع إسحاق عقده، وكذا عن سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة. وفي «الهداية» و«البنية»: لا بأس بأن يشد في وسطه الهيميان وهو ما يوضع فيه الدراهم والدنانير، وقال مالك: يكره إن كان فيه^(١) نفقة غيره لأنه لا ضرورة له في ذلك. ولنا أنه ليس في معنى لبس المخيط فاستوت به الحالان. قال ابن المنذر: رخص في الهيميان والمنطقة للمحرم ابن عباس وابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور غير أن إسحاق قال: ليس له أن يعقد، بل يدخل السيور بعضها في بعض.

(٣) أي كثير من الفقهاء.

(٤) قوله: استوثق، أي استحفظ واستحكم ما تنفقه في سفرك، وهذا قول

عائشة، ذكره محب الدين الطبري، نقله العيني. وفيه إشارة إلى أن الضرورات تبيح المحظورات، فإن المحظور في الإحرام إنما هو لبس المخيط حقيقة أو حكماً لا شدة.

(١) سقط لفظ «فيه» من الأصل.

٢١ - (باب المحرم يحك^(١) جلده)

٤٣٤ - أخبرنا^(٢) علقمة بن أبي علقمة، عن أمه^(٣) قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تسأل^(٤) عن المحرم، يحك^(٥) جلده؟ فتقول: نعم فليحك^(٦) وليشد^(٧)، ولو ربطت^(٨) يداي^(٩)، ثم لم أجد إلا أن أحك^(١٠) برجلي^(١١) لاحتكت.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(١٢)، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

-
- (١) من الحك (سودن چیزی چیزی)^(١).
 - (٢) قوله: أخبرنا علقمة، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والصحيح أخبرنا مالك أخبرنا علقمة إلى آخره على ما في بعض النسخ الصحيحة^(٢).
 - (٣) اسمها مرجانة.
 - (٤) بصيغة المجهول: أي يسألها الناس.
 - (٥) استفهام بحذف الهمزة، بيان للسؤال.
 - (٦) أي المحرم. والأمر للإباحة.
 - (٧) أي ليألف في الحك.
 - (٨) أي شدت، بصيغة المجهول.
 - (٩) في نسخة: يداي واحتجت.
 - (١٠) تشية رجل بكسر.
 - (١١) أي بجواز الحك بشرط أن يكون برفق، لا ينتف شعراً.

(١) بالفارسية.

(٢) كذا في الأوجز ٣٧/٧.

٢٢ - (باب المحرم يتزوج)

٤٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن نُبَيْه^(١) بن وهب أخِي بني عبد الدار: أن عمرَ بنَ عبيد الله أرسل^(٢) إلى أبانَ بنِ عثمان - و^(٣)أبانَ أمير^(٤) المدينة - وهما^(٥) مُحَرَّمان، فقال^(٦): إني أردتُ أن أنكح^(٧) طلحةَ بنِ عمر ابنةَ شيبَةَ بنِ جبير، وأردتُ^(٨) أن تحضر ذلك، فأنكر عليه^(٩) أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان قال: قال

(١) قوله عن نبیه، هو بضم النون - مصغراً - بن وهب بن عثمان العبدي أخِي بني عبد الدار بن قصيَّ قبيلة أي هو أحد منهم، وهو من صفار التابعين، مات سنة ١٢٦، وشيخه عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي جده معمر صحابي، وهو من التابعين، ذكره ابن حبان في «الثقات» كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) أي نُبَيْهَ الراوي كما في رواية لمسلم.

(٣) الواو حالية وكذا الواو التي بعدها.

(٤) في «موطأ يحيى» وأبان يومئذ أمير الحاج أي من جهة عبد الملك.

(٥) أي عمر وأبان.

(٦) أي عمر.

(٧) قوله: أن أنكح، من الإنكاح، طلحة بن عمر أي ابنه مع ابنة شيبَةَ، اسمها: أمة الحميد بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة العبدي.

(٨) أي قصدتُ وأحببتُ أن تحضر في مجلس العقد. وفيه دلالة على ندب الإيذان لحضور العقد.

(٩) وقال لا أراه إلا عراقياً، كما في رواية مسلم، أي أخذاً بمذهب أهل العراق تاركاً للسنة.

رسول الله ﷺ: لا يَنْكِحُ المحْرَمُ ولا يَخْطُبُ ولا يُنْكَحُ^(١).

٤٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ ولا يَخْطُبُ على نفسه ولا على غيره.

٤٣٧ - أخبرنا مالك، حدثنا^(٢) غطفان بن طريف أخبره: أن

أباه طريفاً تزوج وهو مُحْرَمُ فرد^(٣) عمر بن الخطاب نِكَاحَهُ.

قال محمد: قد جاء في هذا^(٤) اختلاف^(٥)، فأبطل أهل^(٦)

(١) قوله: لا يَنْكِحُ، بفتح أوله، المحرم بحج أو عمرة أي لا يعقد لنفسه ولا يَنْكِحُ بضم أوله أي لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة، ولا يخطب من الخطبة بالكسر، ويحتمل أن يريد خطبة النكاح. والسرف في النهي عن هذه الأمور أنها من أمور العيش الدنيوي والإحرام ينبغي فيه ترك الترفه والتعيش، ولذا نهى عن التطيب ولُبس المخيط ونحو ذلك.

(٢) قوله: حدثنا غطفان، هكذا في النسخ الحاضرة، وفي «موطأ يحيى»: مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المُرِّي أخبره أن أباه... إلى آخره. وأبو غطفان - بفتحات - قيل: اسمه سعد تابعي ثقة، وأبوه طريف ككريم أيضاً من التابعين ونسبته المُرِّي - بضم الميم وكسر الراء المشددة - إلى مُرٍّ، قبيلة، ذكره السُّمَّعاني.

(٣) قوله: فرد نكاحه، ظاهره أنه فسخه بغير طلاق أخذاً بظاهر الحديث وهو قول الشافعية. وعند المالكية يُفسخ بطلقة احتياطاً، ذكره السُّمَّعاني.

(٤) أي في نكاح المُحْرَم.

(٥) أي اختلاف الروايات واختلاف العلماء.

(٦) قوله: أهل المدينة، منهم سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار،

وبه قال الليث والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يجوز للمحرم النكاح، فإن =

المدينة نكاح المحرم، وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه. وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوّج ميمونة بنت الحارث وهو مُحْرَم. فلا نعلم^(١) أحداً ينبغي أن يكون أعلمَ بتزوّج رسول الله ﷺ

= فعل ذلك فهو باطل، وهو قول عمر وابن عمر وعلي وأبان وغيرهم. وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأصحابه. واحتج المانعون بحديث عثمان المذكور سابقاً، وقد رواه الجماعة إلا البخاري وابن حبان وغيرهما. واحتج المجوّزون بحديث ابن عباس قال: تزوّج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم، أخرجه الأئمة الستة وغيرهم، زاد البخاري في رواية: وبني بها وهو حلال وماتت بِسَرَف. وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي الباب عن عائشة أخرجه ابن حبان والبيهقي. قالت: إن النبي ﷺ تزوج وهو محرم. وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة: تزوّج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم. وكذا أخرجه الدارقطني. وأجاب المجوّزون عن حديث المانعين بحمل «لا يَنْكح» على منع الوطء فإن النكاح يُستعمل فيه. وفيه سخافة ظاهرة فإن لا يخطب ولا يَنْكح بالضم آبيان عن هذا التأويل^(١). والكلام في هذا البحث طويل من الطرفين مبسوط في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي وشرح «الهداية» وشرح «صحيح البخاري» للعيني.

(١) قوله: فلا نعلم، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية بأن ابن عباس أعلم بكيفية تزوّج ميمونة، وهو يخبر أنه كان في حالة الإحرام، فروايته مقدّمة على رواية من روى أنها تزوّجها حلالاً، كما أخرجه الطبراني في «معجمه» عن صفية بنت =

(١) قلت: قد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه نكحها بِسَرَف ذاهباً إلى مكة وأنه ﷺ أراد بمكة البناء بها ودعا أهل مكة إلى الوليمة فلم يقبلوها. أفترى أنه ﷺ ورد مكة ولم يحرم بعد؟ فكيف يتصوّر ما قالوا من أنه تزوج وهو حلال؟ انظر الكوكب الدرّي ١٠٤/٢.

.....
شبهة وغيره. وههنا أبحاث يظهر بالتعمق فيها ترجيح قول المانع على ما ذهب إليه المجوزون:

أحدها: وهو أقواها أنه قد روي عن ميمونة وهي صاحب القصة أنها تزوجها رسول الله ﷺ وهو حلال. وفي رواية: تزوجني ونحن حلالان بسرف. وفي رواية: بعد أن رجعنا من مكة، أخرجه أبو داود والترمذي ومسلم وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته.

وثانيها: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يزيد بن الأصم ابن أختها، وهو روى أنه ﷺ تزوجها حلالاً. وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكنهما يتساويان في القرابة، ورواية يزيد أخرجه الطحاوي وغيره.

وثالثها: أن أبا رافع مولى رسول الله أخبر أنه تزوجها وهو حلال وكان سفيراً بينهما، كما أخرجه الترمذي وحسنه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة. ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره.

ورابعها: أن أبا داود أسند عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس وهم في أنه تزوجها وهو محرم.

وخامسها: أنه لا شك أن تزويج ميمونة كان في عمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان ذاهباً إلى مكة فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها فيكون في حالة الإحلال، وابن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يبعد وهمه وقلة حفظه لهذه الواقعة لصغره، وليس فيه حط لشأنه بل بيان لدفع استبعاد وهمه لا سيما إذا خالفه أبو رافع وميمونة.

وسادسها: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله مُحَرَّمًا أي في الحرم فإن المحرم يُستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً، وفيه بُعد، كما يشهد به رواية البخاري: تزوجها وهو محرم وبنى بها وهو حلال.

ميمونة من ابن عباس وهو^(١) ابن أختها، فلا نرى بتزوج المحرم بأساً ولكن لا يُقْبَل^(٢) ولا يمسّ حتى يحلّ^(٣)، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٢٣ - (باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر)

٤٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي: أنه كان يرى البيت^(٤).....

= وسابعا: أنه قد يجيء المحرم بمعنى الداخل في الشهر الحرام فيحتمل أن يكون هو المراد ههنا، وفيه بُعد أيضاً نظراً إلى تقابل الحلال.

وثامنها: أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث القولي مقدّم على الحديث الفعلي، وقد أخذ بهذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوّته وترجيحه على رواية غيره وكون المحرم فيه بمعنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفعل النبوي، وهو مع أنه لا عموم له يُقدّم عليه حديث المنع القولي، والقول بأن التقدّم إنما يكون عند التعارض والتعارض إنما يكون بالتساوي ولا تساوي ههنا كما صدر عن العيني في «عمدة القاري» مما لا يعاب به، فإنه لا شبهه في ثبوت التساوي، والكلام في سند حديث المنع وكذا الكلام في سند روايات يزيد وميمونة وأبي رافع إن كان فهو قليل لا يرتفع به قابلية الاحتجاج به فافهم واستقم.

(١) أي والحال أن ابن عباس ابن أخت ميمونة فإن أمّه أم الفضل أخت لها.

(٢) لأن التقبيل والمس ونحو ذلك من دواعي الجماع، وهو مع دواعيه ممنوع عنه في الإحرام.

(٣) أي يخرج من الإحرام.

(٤) أي الكعبة أي حوله ومطافه.

يخلو^(١) بعد العصر وبعد الصبح ، ما^(٢) يطوف به أحد .

قال محمد : إنما كان يخلو لأنهم كانوا يكرهون الصلاة^(٣) تَيْنَكَ^(٤) الساعتين . والطواف لا بُدَّ له^(٥) من صلاة ركعتين ، فلا بأس^(٦) بأن يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض^(٧) ، كما

(١) قوله : يخلو ، قال الزرقاني : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم ، فسقط قول أبي عمر^(١) أي ابن عبد البر : هذا خبر منكرو ، يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخير الصلاة كمالك وموافقه ، ومن رأى الطواف والصلاة معاً بعدهما .

(٢) نافية .

(٣) لعموم الأحاديث الواردة بذلك كما مر ذكرها .

(٤) أي بعد العصر وبعد الصبح .

(٥) أي وجوباً^(٢) . ويستحب عدم فصل إلا من ضرورة .

(٦) قوله : فلا بأس بأن يطوف ، تصريح بعدم كراهة الطواف في هذه الأوقات التي كُرِهت الصلاة فيها . وتأخير ركعتي الطواف ، فسقط ما قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فإن فعل فلتؤخر الصلاة . انتهى . قال الحافظ ابن حجر : لعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يُكره وإنما تُكره الصلاة .

(٧) أي تذهب حُمرته وهو كالتفسير للارتفاع .

(١) في الأصل أبو عمرو والصواب أبو عمر .

(٢) وفي «المحلى» سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية وهو مذهب الحنابلة . وأوجبهما الحنفية والمالكية . لكن قال الحنفية : تُجبران بدم وهو القول الآخر للشافعي ويجزىء عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد . ولا تجزىء عند المالكية . انظر أوجز المسالك .

صنع^(١) عمر بن الخطاب، أو يصلي^(٢) المغرب. وهو قول^(٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) على ما يأتي.

(٢) قوله: أو يصلي المغرب، أي أو حتى يصلي المغرب في الطواف بعد العصر وإنما قيد بالصلاة لأن النوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب مكروه عندنا لكونه مؤدياً إلى تأخير المغرب، وكذا ركعتا الطواف وإن كانت واجبة لأن إيجابه بفعل العبد لا بإيجاب من الله تعالى. نعم. ينبغي أن تؤدى قبل سنة المغرب لقوتها بالنسبة إليها إلا من ضرورة.

(٣) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري وأبو يوسف ومالك في رواية. واحتجوا بعموم الأخبار الواردة في كراهة الصلاة في هذه الأوقات، وقد وافقهم: أثر عمر حيث صلى بذي طوى، ولم يصل في الفور مع أن الموالة مستحبة. وأثر ابن عمر أخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر: قدم عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. وأخرج ابن المنذر وسعيد بن أبي عروبة عن أيوب قال: كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد الصبح. وأثر جابر قال: كنا نطوف فنمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تطلع الشمس بين قرني شيطان، أخرجه أحمد. وأثر أبي سعيد الخدري أنه طاف بعد الصبح، فجلس حتى طلعت الشمس أخرجه ابن أبي شيبة. وأثر عائشة قالت: إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب أو تطلع. وذهب عطاء وطاوس وعروة والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق إلى جواز ركعتي الطواف في هذه الأوقات، ويوافقهم حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: يا بني عبد مناف، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار، أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وصححه =

٤٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، أنَّ حميد بن عبد الرحمن أخبره، أنَّ عبد الرحمن^(١) أخبره : أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة^(٢) فلما قضى^(٣) طوافه نظَّر^(٤) فلم يرَ الشمس، فركب^(٥)

الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند ضعيف عن مجاهد قال: قدم أبو ذر فأخذ بعضادة باب الكعبة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصلين أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة. وفي المقام أبحاث من الطرفين مبسوبة في «فتح الباري» وعمدة القاري» وقد أطل الكلام في المقام الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ورجَّح جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب من غير كراهة، وكراهتهما في غيرهما من الأوقات المكروهة كوقت الطلوع والغروب والزوال. وروي ذلك عن ابن عمر ومجاهد والنخعي وعطاء. ولعل المنصف المحيط بأبحاث الطرفين يعلم أن هذا هو الأرجح الأصح، وعليه كان عملي في مكة حين تشرَّفتُ مرة ثانية بزيارة الحرمين في السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، ولما طفت طواف الوداع بعد العصر حضرتُ المقام مقام إبراهيم لصلاة ركعتي الطواف فمنعني المطوفون من الحنفية فقلت لهم: الأرجح الجواز في هذا الوقت وهو مختار الطحاوي من أصحابنا، وهو كافٍ لنا، فقالوا: لم نكن مطلعين على ذلك وقد استفدنا منك ذلك.

(١) ابن عبد القاري.

(٢) قيد به احترازاً عن الطواف بين الصفا والمروة.

(٣) أي أتم.

(٤) أي إلى جانب المشرق.

(٥) قاصداً المدينة.

ولم يسبّح^(١) حتى أناخ^(٢) بذِي طُوًى^(٣) فسبّح ركعتين .

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض^(٤). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٢٤ - (باب الحلال^(٥) يذبح الصيد أو يصيده :

هل يأكل المحرم منه أم لا؟)

٤٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن الصَّعْب^(٦) بن جَثَامَة الليثي : أنه أهدى لرسول ﷺ حماراً وحشياً، وهو بالأبواء

(١) أي لم يصل ركعتي الطواف . يقال سبّح بمعنى صلى السُّبْحَة - بالضم - وهي ركعتا النافلة .

(٢) أي أجلس بعيره .

(٣) بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة .

(٤) ليذهب وقت الكراهة .

(٥) أي غير المحرم .

(٦) قوله : عن الصَّعْب ، بالفتح (ابن جَثَامَة) بفتح الجيم وتشديد المثناة ، ابن قيس بن ربيعة الليثي ، من أجلّة الصحابة ، مات في خلافة عثمان على الأصح ، (أنه) أي الصَّعْب أهدى لرسول الله ﷺ (وهو) أي رسول الله ﷺ (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة : جبل بينه وبين الجُحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً (أو) شك من الراوي (بَوْدَان) بفتح الواو وتشديد الدال المهملة موضع قريب من الجُحفة بينهما ثمانية أميال ، كذا قال الزرقاني .

أَوْ بَوْدَانَ، فَرَدَّهُ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ ^(٢) قَالَ ^(٣):
إِنَّا ^(٤) لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا ^(٥) أَنَا حُرْمٌ.

٤٤١ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَحْدُثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَنَّهُ مَرَّ بِهِ ^(٦)
قَوْمٌ ^(٧) مُّحْرَمُونَ بِالرَّبْذَةِ ^(٨) فَاسْتَفْتَوْهُ فِي لَحْمٍ صِيدَ وَجَدُوا أَجَلَةً يَأْكُلُونَهُ،

(١) أَيِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ.

(٢) أَيِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْمَلَالِ بِسَبَبِ عَدَمِ قَبُولِهِ الْهَدِيَّةِ.

(٣) أَيِ مُعْتَذِراً أَوْ كَاشِفاً عَنْ وَجْهِ الرَّدِّ.

(٤) قَوْلُهُ: إِنَّا، بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ، لَمْ نَرُدَّهُ، بَفَتْحِ الدَّالِ رَوَايَةً وَضَمُّهُ قِيَاساً، قَالَ
الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ضَبَطْنَاهُ فِي الرِّوَايَاتِ بِالْفَتْحِ، وَرَدَّهُ
مُحَقِّقُوا أَشْيَاخِنَا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَالُوا: بَضَمَ الدَّالِ، وَكَذَا وَجَدْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ
أَشْيَاخِنَا أَيْضاً، وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا فِي الْمَضَاعِفِ
إِذَا دَخَلَ الْهَاءُ أَنْ يُضَمَّ مَا قَبْلُهَا فِي الْأَمْرِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَجْزُومِ مُرَاعَاةً لِلْوَاوِ الَّتِي
تُوجِبُهَا ضَمَةُ الْهَاءِ، هَذَا فِي الْمَذْكُورِ. وَأَمَّا فِي الْمُؤَنَّثِ مِثْلِ (لَمْ نَرُدُّهَا) فَمَفْتُوحٌ.

(٥) قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَا، بَفَتْحِ الِهْمْزَةِ بِحَذْفِ لَامِ التَّعْلِيلِ أَيِ لَا نَرُدُّهُ لَعَلَّةٍ مِنَ الْعَلَلِ
إِلَّا لِأَنَّا حُرْمٌ بَضْمَتَيْنِ جَمَعَ حَرَامٌ بِمَعْنَى الْمَحْرَمِ، قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ. وَقِيلَ: إِنَّا بِكَسْرِ
أَوَّلِهِ ابْتِدَائِيَّةٌ.

(٦) أَيِ بِأَبِي هُرَيْرَةَ.

(٧) قَوْلُهُ: قَوْمٌ مُحْرَمُونَ، هُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ ذَلِكَ جَاءَ
مِنَ الْبَحْرَيْنِ وَاسْتَقَرَّ بِالرَّبْذَةِ فَطَلَبُوا مِنْهُ الْحَكْمَ فِي لَحْمٍ صِيدَ وَجَدُوا نَاساً مِنْ أَهْلِ
الرَّبْذَةِ يَأْكُلُونَهُ وَهُمْ أَجَلَةٌ — بَفَتْحِ الِهْمْزَةِ وَكَسْرِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ — جَمَعَ الْحَلَالَ
بِمَعْنَى غَيْرِ الْمَحْرَمِ.

(٨) بَفَتْحَاتٍ: قَرْيَةٌ قَرِيبُ الْمَدِينَةِ.

فأفتاهم بأكله، ثم قدم^(١) على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك^(٢)، فقال عمر: بم أفتيتهم^(٣)؟ قال: أفتيتهم بأكله، قال عمر: لو أفتيتهم بغيره لأوجعتك^(٤).

٤٤٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن نافع^(٥) مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: أنه كان مع^(٦) رسول الله ﷺ حتى^(٧) إذا كان ببعض الطريق تخلف^(٨) من أصحاب له مُحرمين، وهو غير

(١) أي أبو هريرة بالمدينة.

(٢) أي عن حكم أكل المحرم لحم صيد وُجد عند الحلال.

(٣) أي بأي شيء أفتيت الذين سألوا عنك.

(٤) قوله: لأوجعتك، أي لو أفتيتهم بالحرمة أو الكراهية لأدبتك وضربتك وأوجعتك بالسلامة على فتواك بخلاف الشريعة. ودل هذا الأثر على جواز أكل المحرم لحم صيد ذبحه الحلال لا بأمر المحرم وإعانتة.

(٥) قوله: عن نافع، هو ابن عباس بموحدة وسين مهملة أو عياش بياء تحتية وشين معجمة: أبو محمد الأقرع المدني، ثقة وهو مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي، وقال ابن حبان: قيل له ذلك للزومه به وإلا فهو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، كذا في «شرح الزرقاني».

(٦) في السفر عام الحديبية كما في رواية للبخاري، وفي رواية عام عمرة القضاء.

(٧) قوله: حتى إذا كان ببعض الطريق، كان ذلك في قرية تُعرف بالقاحة على ثلاثة أميال من المدينة كما صرح به في روايات البخاري وابن حبان. وعند الطحاوي أن ذلك بعُسفان وفيه نظر.

(٨) أي بقي خلفاً متخلفاً عن الرسول ﷺ وأصحابه.

محرم^(١) فرأى حماراً^(٢) وحشياً، فاستوى^(٣) على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه^(٤)، فأبوا فسألهم أن يناولوه رُمحه^(٥)، فأبوا^(٦)،

(١) قوله: وهو غير محرم، استشكل كونه غير محرم مع أنه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير إحرام لا سيما لمن يريد الحج أو العمرة، وأجيب عنه بوجوه ذكرها العيني في «عمدة القاري» وغيره، منها: أنه لم يخرج من المدينة مع رسول الله ﷺ بل بعثه إليه أهلها بعد خروجه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، ورّد بمخالفته صريح بعض الروايات. ومنها: أن رسول الله ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة الساحل، ولقيه في الطريق بعد مجاوزة الميقات، وفي رواية الطحاري: أنه بعثه على الصدقة فلقيه بعسفان وهو غير مُحرم، ويردّه أيضاً ظاهر بعض الروايات. ومنها: ما ذكره القاضي عياض وغيره أن المواقيت لم تكن وُقّت بعد، فإنها عُيّنَت في حجة الوداع. ومنها ما ذكره عليّ القاري أنه لم يُحرم بقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الجحفة فإن المدني مخير بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يحرم من الجحفة.

(٢) قوله: حماراً وحشياً، وهو مقابل الحمار الأهلي، وقد مرّ في باب المتعة حكم الحمار الأهلي، وأنه حرام عند العامة، وفيه خلاف لا يُعتمد به. وأما الحمار الوحشي، ويقال له بالفارسية (گورخر) فحلال بالإجماع وكذا إذا صار أهلياً بوضع عليه الإكاف. وقد ثبت في أخبار متعددة أكل الصحابة بل أكل النبي ﷺ لحمه، كذا في «حياة الحيوان» للذميري، ومختصره «عين الحياة» لتلميذه محمد بن أبي بكر الدماميني.

(٣) أي ركب عليه مستوياً متهيئاً لصيده.

(٤) في رواية فسقط سوطه من يده فسأل أن يعطوه سوطه.

(٥) بالضم.

(٦) قوله: فأبوا، أي أنكروا أو امتنعوا من مناولة السوط والرمح لعلمهم بأن المحرم لا يجوز له الدلالة على الصيد، ولا الإعانة عليه بوجه من الوجوه.

فأخذه^(١) ثم شدّ^(٢) على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ وأبى بعضهم^(٤) فلما أدركوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك^(٥) فقال: إنما^(٦) هي طعمة أطعمكموها الله.

٤٤٣ — أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن كعب الأحبار أقبل^(٧) من الشام في ركب^(٨) مُحرمين^(٩) حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد^(١٠) فأفتاهم كعب بأكله، فلما

(١) أي السوط.

(٢) أي حمل عليه.

(٣) ممن كان مع أبي قتادة.

(٤) قوله: وأبى بعضهم، أي امتنعوا من أكله ظناً منهم أن المحرم لا يجوز له أكل لحم الصيد مطلقاً.

(٥) أي عن هذه الواقعة.

(٦) قوله: إنما هي طعمة، بالضم أي طعام أطعمكموه الله بفضله ورحمته، وفي رواية للبخاري ومسلم: قال: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها، وفي رواية للبخاري: قال رسول الله ﷺ: هل معكم منه شيء؟ فقلت: فناولته العضد فأكلها وهو محرم.

(٧) إلى مكة.

(٨) بالفتح: جمع راكب أي جماعة.

(٩) وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس كما ورد في رواية.

(١٠) أُرصاده حلال.

قدموا^(١) على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك^(٢) له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا: كعب، قال: فإنني أمرته^(٣) عليكم حتى ترجعوا. ثم لما كانوا ببعض الطريق^(٤) - طريق^(٥) مكة - مرّت بهم رجُل^(٦) من جرّاد^(٧)، فأفتاهم^(٨) كعب بأن يأكلوه ويأخذوه فلما قدّموا^(٩) على عمر ذكروا

(١) أي بالمدينة وهي ممّر ركب الشام الذاهبين إلى مكة.

(٢) أي أكلهم لحم الصيد في الإحرام.

(٣) قوله: فإنني أمرته، من التأمير أي جعلته أميراً عليكم لتتقدوا به في سفركم لعلمه وفضله حتى ترجعوا من نسككم.

(٤) أي بين مكة والمدينة.

(٥) بيان لبعض الطريق.

(٦) بكسر الراء: أي قطع وطائفة.

(٧) بالفتح يقال له في الفارسية (ملخ) وهو حلال بالإجماع من غير ذبح.

(٨) قوله: فأفتاهم، هذه الفتوى المذكورة في هذه الرواية مخالفة لما ورد عنه أنه حكّم بالجزاء في قتل الجرّاد كما في رواية مالك على ما يأتي، وفي رواية الشافعي بسند حسن عن عبد الله بن أبي عمار، قال: أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحمار في أناس مُحرمين من البيت المقدس بعمرّة حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجُل من جرّادتين فقتلهما، وكان قد نسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما، فلما قدّمنا المدينة قصّ كعب على عمر فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درهمين، فقال عمر: بخ بخ، درهمان خير من مائة جرّادة. وهذا يثبت أن كعباً رجع عن فتواه بعدم الجزاء، ويحتمل العكس، ولا يُجزم بأحدهما إلا إذا ثبت تأخر أحدهما، فيكون ذلك مرجوعاً إليه، ويمكن أن يكون ذلك الاختلاف للاختلاف في الجرّاد البري والبحري.

(٩) أي بالمدينة بعد الفراغ من النسك.

ذلك له، فقال: ما حملك^(١) على أن تُفْتِيَهُمْ بهذا^(٢)؟ قال: يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده إن^(٣) هو إلا نثرة حوت ينثره في كل عام مرتين.

(١) أي: أي شيء بعثك عليه.

(٢) أي بأكل الجراد وهم محرمون.

(٣) قوله: إن هو، نافية أي ليس هو أي الجراد إلا نثرة حوت - بفتح النون وسكون الثاء المثناة - هو كالعطسة للإنسان يعني هو شيء يخرج من نثرة حوت ينثره بضم الثاء وكسرهما أي يرميه متفرقاً مثل ما يخرج من عطس الإنسان من المخاط في كل عام - أي كل سنة - مرتين. يعني فهو صيد بحري وهو حلال بنص قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(١). قال الدميمري: اختلف أصحابنا وغيرهم في الجراد هل هو صيد بحري أو بري؟ فقيل: بحري لما روى ابن ماجه عن أنس أن النبي ﷺ دعا على الجراد، فقال: اللهم أهلك كبارَه وأفسد صفاره واقطع دابره وخذ بأفواهه عن معاشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال: إن الجراد نثرة الحوت من البحر، وفيه عن أبي هريرة: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقبلنا رجلاً من جراد، فجعلنا نضربُهن بنعالنا وأسواطنا، فقال رسول الله ﷺ: كلوه، فإنه من صيد البحر. والصحيح أنه بري لأن المحرم يجب عليه فيه الجزاء، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء، قال العبدري: وهو قول الكافة من أهل العلم^(٢) إلا أبا سعيد الخدري، وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار. واحتج لهم =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٢) قال العيني في «شرح الهداية»: الصحيح أنه من صيد البر فيجب الجزاء بقتله وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الصحيح المشهور، كذا في «البدل»، قلت: وصرح ذوو فروع الحنابلة أيضاً بالجزاء. الكوكب الدرّي ١٠٨/٢.

٤٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً سأل

عمر بن الخطاب فقال: إني أصبتُ^(١) جرادات بسوطي، فقال: أَطْعِمُ^(٢) قَبِضَةً^(٣) من طعام.^(٤)

٤٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن

الزبير^(٥) بن العوّام كان يتزود^(٦) صفيّف الطّباء في الإحرام.

= بحديث أبي المهزم عن أبي هريرة: أصبنا رجلاً من جراد، فكان الرجل منا يضربه بسوطه وهو محرم، فقيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: إنما هو من صيد البحر، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. واتفقوا على ضعفه بضعف أبي المهزم، اسمه يزيد بن سفيان. انتهى. وقال الدماميني: ذكر بعض الحذاق من المالكية أن الجراد نوعان: بري وبحري، فيترتب على كل حكمه وتتفق الأخبار بذلك.

(١) أي وجدت واصطدت في الإحرام.

(٢) أمر من الإطعام.

(٣) بالفتح ما حمل كف يدك من الطعام.

(٤) أي حنطة أو غيرها.

(٥) قوله: الزبير، هو الزبير بالتصغير ابن العوّام - بتشديد الواو - ابن خويلد

أبو عبد الله، ابن عمه رسول الله ﷺ صفيّة. قال النووي في «التهذيب»: أسلم بعد إسلام أبي بكر بقليل وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بدرًا وأُحُدًا والمشاهد كلها، وقُتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين.

(٦) قوله: كان يتزود، أي يجعله زاداً لسفره في حالة الإحرام. صفيّف

الطّباء، قال القاري: بكسر الظاء جمع الطّبي، والصفيّف - مهملة وفائين بينهما تحتية - ما يصف من اللحم على اللحم يشوى.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صاد^(١) الحلال الصيد

(١) قوله: إذا صاد الحلال الصيد، اختلفوا في أكل المُحرم لحم الصيد الذي صاده حلال على أقوال:

الأول: أنه لا يجوز للمحرم أكل الصيد مطلقاً صاده حلال أو غيره لعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾^(١)، وهو قول ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق، وبه قال طاوس وجابر بن زيد والثوري وإسحاق بن راهويه والشَّعْبِيّ والليث بن سعد ومجاهد، وروي نحوه عن علي. واحتج لهم بما مر من حديث الصَّعْبِ بن جَثَامَةَ حيث امتنع النبي ﷺ من قبول لحم صيده وعلمه بإحرامه وأجاب الجمهور بأنه تركه على التنزه أو علم أنه صيد من أجله. ومعنى قوله: ﴿حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ اصطياده بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾^(٢) وقد ورد في أخبار كثيرة إجازة المحرم في أكل لحم الصيد، بل وأكل النبي ﷺ لحمه في إحرامه.

القول الثاني: إن الصيد الذي صيد لأجل المحرم وإن لم يأمره ولم يُعْنَهُ إذا علم المحرم ذلك حرام عليه، وما ليس كذلك فهو حلال إذا لم يُعْنَهُ، وهو قول عثمان وعطاء والشافعي ومالك وأبي ثور وأحمد وإسحاق في رواية، واحتجوا بحديث صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصاد لكم، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وابن حبان والطبراني وابن عدي والطحاوي من حديث جابر، وفي سنده من تُكَلِّمُ فِيهِ.

القول الثالث: أنه حلال للمحرم صيد له أو لم يُصَدَّ له ما لم يُعْنِ عَلَيْهِ ولم يَدُلَّ عَلَيْهِ، وهو مروي عن عمر وأبي هريرة وكعب الأحبار ومجاهد =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩٥.

فذبحه^(١) فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه إن كان^(٢) صيد من أجله أو لم يُصد من أجله لأن^(٣) الحلال صاده وذبحه، وذلك^(٤) له حلال فخرج من حال الصيد^(٥) وصار لحمًا^(٦) فلا بأس بأن يأكل المحرم منه، وأما الجراد فلا ينبغي للمحرم أن يصيده فإن فعل كفر^(٧)، وتمر^(٨) خير من جرادة: كذلك قال عمر بن الخطاب. وهذا كله قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

= وعطاء في رواية وسعيد بن جبير وبه قال الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه. وحجتهم حديث أبي قتادة فإن فيه: أن النبي ﷺ سألهم هل أحد منكم أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا، حيث اكتفى فيه على الاستفسار عن الإعانة ولم يقل هل صيد لأجلكم، ودعوى كونه منسوخاً بحديث الصعب بسند أن حديث أبي قتادة عام عام الحديث وحديث الصعب عام حجة الوداع لا يُسمع فإنه إنما يُصار إليه عند تعذر الجمع. وأما قوله أو يصد لكم فمعناه يصد لكم بأمركم وإعانتكم. هذا ملخص ما في «عمدة القاري» و«نصب الراية».

(١) أي الحلال وقيد به لأن ذبح المحرم الصيد يُحرّمه عليه وعلى غيره.

(٢) أي سواء صاده الحلال من أجل المحرم أي لإطعامه وهديته إليه بغير أمره وإعانته.

(٣) علة للجلیّة.

(٤) أي الذبح والصيد للحلال حلال فلا يحرم لا عليه ولا على المحرم.

(٥) أي للمحرم.

(٦) كسائر اللحوم التي يجوز أكلها للمحرم.

(٧) أي أدّى الكفارة بما شاء ولو قبضة من طعام أو تمر واحدة.

(٨) قوله: وتمر خير من جرادة، يعني تمر واحدة خير من جرادة قتلها =

٢٥ - (باب الرجل يعتمر في أشهر^(١)) الحج

ثم يرجع إلى أهله^(٢) من غير أن يحج^(٣)

٤٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

المسيب: أن عمر^(٤) بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال، فأذن له، فاعتمر في شوال ثم قفل^(٥) إلى أهله ولم يحج^(٦).

= فيوديتها بدلها، قال العيني في «البنية» قصته أن أهل حمص أصابوا جراداً كثيراً في إحرامهم وجعلوا يتصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر: إن دراهمكم كثيرة، ثمرة خير من جرادة، وروى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سأل عن جرادة قتلها وهو محرم؟ فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك تجد الدراهم، ثمرة خير من جرادة.

(١) أي شوال وذى القعدة وأوائل ذي الحجة.

(٢) أي إلى وطنه.

(٣) أي في تلك السنة.

(٤) هوريب النبي ﷺ أمه أم سلمة أم المؤمنين، وأبو سلمة عبد الله بن

عبد الله الأسدي المخزومي، روى أحاديث عن رسول الله ﷺ، وروى عنه جمع، مات سنة ٨٣، قاله القاري.

(٥) أي رجع من مكة.

(٦) قوله: ولم يحج، قال الزرقاني: فيه دليل على جواز العمرة في أشهر

الحج، وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: كانوا - أي أهل الجاهلية - يَرَوْنَ أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض. قال العلماء: هذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها، ولا بن حبان عن ابن عباس قال: والله ما أعمر =

قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا متعة^(١) عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

٤٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لَأَنْ^(٢) أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، وأهدي أحبَّ إليَّ من أن أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الْحَجِّ.

قال محمد: كلُّ^(٣) هذا حسنٌ واسعٌ^(٤) إن شاء فعل^(٥) وإن شاء

= رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر المشركين، فإن هذا الحي من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون... فذكر نحوه.

(١) قوله: ولا مُتعة، بالضم أي لا يجب عليه دم التمتع لأنه مشروط باجتماع العمرة والحج في أشهر الحج بنص الكتاب.

(٢) قوله: لأن أَعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ، أي في أشهر الحج بأن يكون قارناً. وهو أن يحرم من الميقات بالحج والعمرة معاً، فإذا دخل مكة يعتمر، ولا يخرج من الإحرام إلى أن يحج، أو يكون متمتعاً بأن يحرم من الميقات بالعمرة فيتحلل بأفعال العمرة ويحلق أو يقصر، ثم يحرم بالحج من مكة، وأهدي أي أؤدي هدياً واجباً وهو دم القران والتمتع شكراً لأداء النسكين في سفر واحد في موسم واحد أحبَّ إليَّ من أن أَعْتَمَرَ فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الْحَجِّ وإن كان هو أيضاً جائزاً، وذلك لأن في الاعتماد قبل الحج في أشهر الحج إبطالاً لقول المشركين، ومخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه. وفيه إيماء إلى الرد على من منع من التمتع من الصحابة، فإن قلت: قد منع عنه عمر وعثمان ومعاوية وقولهم أخرى بالقبول، قلت: قد أنكر عليهم في عصرهم أجلّة الصحابة وخالفوهم في فعلها، والحق مع المنكرين.

(٣) قوله: كل هذا، أي مما ذكر من الاعتماد قبل الحج وبعد الحج.

(٤) أي جائز فعله.

(٥) أي ما ذكر من التمتع.

قرن وأهدى فهو^(١) أفضل من ذلك^(٢).

٤٤٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن^(٣) أبيه: أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، إحداهن في شوال واثنین في ذي القعدة.

٢٦ — (باب فضل العمرة في شهر رمضان)

٤٤٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع مولاہ أبا بكر بن عبد الرحمن يقول^(٤): جاءت

(١) أي القرآن أفضل من ذلك لأن فيه جمعاً بين النسكين في إحرام واحد.

(٢) في نسخة: من ذلك كله.

(٣) قوله: عن أبيه، أي عن عروة بن الزبير أن النبي ﷺ: مرسلٌ وصله أبو داود وسعيد بن منصور عن عائشة: لم يعتمر إلا ثلاث عمر، لا يخالف هذا الحصر ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر أربعاً. وعندهما عن أنس أنه اعتمر أربعاً وعمرة الحديبية حيث ردوه من العام القابل، وهي عمرة القضاء وعمرة الجعرانة وعمرة مع حجته، ولأحمد وأبي داود عن عائشة: اعتمر أربع عمر لأنها لم تعد التي في حجته لأنها لم تكن في ذي القعدة، بل في ذي الحجة إحداهن في شوال، هذا مغاير لقولها ولقول أنس عندهما، والجمع أنها وقعت في آخر شوال، وأول ذي القعدة وهذه عمرة الجعرانة، واثنین في ذي القعدة عمرة الحديبية وعمرة القضاء، كذا في «فتح الباري» وغيره.

(٤) قوله: يقول جاءت امرأة، قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواة «الموطأ» وهو مرسل ظاهر، لكنَّ صحَّ سماع أبي بكر عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يُقال لها أم معقل في رواية عبد الرزاق، وفي بعض الروايات تسميتها أم سنان الأنصارية. ورجَّح الحافظ بأنهما قصتان.

امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنت تجهّزت^(١) للحج وأردته، فاعترض^(٢) لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمر في رمضان، فإن^(٣) عمرة فيه كحجة.

٢٧ - (باب المتمتع)

ما يجب عليه من الهدي

٤٥٠ - أخبرنا مالك، حدّثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في أشهر الحجّ في سؤال أوفي ذي القعدة^(٤) أو ذي الحجة^(٥)، فقد استمتع ووجب عليه الهدي^(٦)

(١) قوله: تجهّزت، أي قصدته وهيأت أسباب سفره، قالت لما قال لها النبي ﷺ بعد رجوعه من حجّ الوداع: ما منعك أن تخرجي معنا، كما في «سنن أبي داود».

(٢) أي عرض لي عارض وعاقني عائق وهو مرض الجدري، كذا هو في رواية أبي داود.

(٣) قوله: فإن عمرة فيه كحجة، روي نحوه من حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم، وجابر عند ابن ماجه، وأنس عند ابن عدي، وأبي طليق عند الطبراني، وغيرهم عند غيرهم، قال أبو بكر بن العربي: هذا حديث صحيح، وهو فضل من الله ونعمة، قال ابن الجوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كذا في «عمدة القاري».

(٤) بفتح القاف وكسرهما.

(٥) بالكسر لا غير.

(٦) أدناه شاة.

أو الصيام^(١) إن لم يجد هدياً.

٤٥١ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول: الصيام^(٢) لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ممن لم يجد هدياً ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فإن^(٣) لم يصم صام أيام منى.

٤٥٢ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن

(١) أي ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع^(١).

(٢) أي صيام ثلاثة أيام قبل الحج.

(٣) قوله: فإن لم يصم، أي في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر، وهي السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة صام أيام منى، وهي أيام التشريق التي يقوم الحجاج فيها بمنى أي اليوم الحادي عشر والثاني عشر — وهو يوم النفر الأول — والثالث عشر يوم النفر الثاني، وهذا مذهب عائشة وغيرها من الصحابة، وبه قال مالك وغيره وقال أصحابنا وغيرهم: لا يجوز في أيام منى الصوم مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الصيام.

(١) قال ابن قدامة: ولكل واحد من صوم الثلاثة والسبعة وقتان: وقت جواز وقت استحباب، فأما وقت الثلاثة فوقت الاختيار لها أن يصومها ما بين إحرامه بالحج ويوم عرفة، قال طحاوي: يصوم ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة، وروى ذلك عن عطاء والشعبي ومجاهد والحسن والنخعي وسعيد بن جبير وعلقمة وعمرو بن دينار وأصحاب الرأي وإن صام منها قبل إحرامه بالحج جاز.

وأما وقت جوازها فإذا أحرم بالعمرة وهذا قول أبي حنيفة، وعن أحمد أنه إذا حل من العمرة، وقال مالك والشافعي: لا يجوز إلا بعد إحرام الحج. انظر: المغني ٤٧٦/٣ و٤٧٧.

عبد الله، عن ابن عمر مثل ذلك^(١).

٤٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: من اعتمر في أشهر الحج في^(٢) شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة^(٣)، ثم أقام^(٤) حتى يحجّ^(٥) فهو متمتع قد وجب عليه ما استيسر من الهدي أو^(٦) الصيام إن لم يجد هدياً، ومن رجع^(٧) إلى أهله ثم حج^(٨) فليس بمتمتع.

قال محمد: وبهذا^(٩) كلّه نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

(١) أي مثل قول عائشة رضي الله عنها.

(٢) بيان لأشهر الحج.

(٣) أي العشرة الأولى منها.

(٤) أي بمكة أو حواليتها من غير رجوع إلى أهله.

(٥) أي في تلك السنة.

(٦) عطف على ما قبله.

(٧) أي بعد تمام أفعال عمرته.

(٨) أي في تلك السنة.

(٩) قوله: وبهذا كله، إشارة إلى ما في هذا الأثر الأخير أو إلى جميع ما تقدّم من

الأثار في هذا الباب. وحيث يُستثنى منه حكم صوم أيام منى، وإنما لم يصرّح به اكتفاءً بما ذكره في كتاب الصيام.

٢٨ — (باب (١) الرَّمْلُ بالبيت)

٤٥٤ — أخبرنا مالك، حدثنا جعفر^(٢) بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله الحَرَامِي^(٣): أن رسول الله ﷺ رمل من الحَجَر^(٤) إلى الحَجَر.

(١) قوله: باب الرمل بالبيت، أي في طواف بيت الله، وهو بفتح الراء وسكون الميم، سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وقيل: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه، وانفقوا على كونه مشروعاً، وسببه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قَدِمُوا مكة معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهتهم — أي ضعفتم — حُمَى يشرب، فأمرهم رسولُ الله ﷺ أن يرمِلُوا الأشواط الثلاثة ولم يأمرهم به في جميع الأشواط شفقةً عليهم، أخرج البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم. واختلقوا في أنه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها أم من السنن التي يخيَّر فيها، فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأول، وروى ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود. وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم ومسلم إلى الثاني، وروى ذلك عن ابن عباس. وهذا للرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع لكونه منافياً للستر، كذا في «عمدة القاري».

(٢) قوله: جعفر، هو جعفر الصادق فقيه، صدوق، إمام مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأبوه محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فاضل، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) قوله: الحَرَامِي، بفتح الهاء المهملة نسبة إلى حرام بن كعب الأنصاري جد جابر بن عبد الله، ذكره السمعاني.

(٤) قوله: من الحَجَر، بفتح الحاء، بفتحيتين أي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود يعني في تمام الدورة. وقد رُوي نحوه من حديث ابن عمر عند مسلم والنسائي

قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل ثلاثة^(١) أشواط^(٢) من الحجر إلى الحجر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٢٩ - (باب المكّي وغيره يَحجّ أو يعتمر

هل يجب عليه الرَّمْل)

٤٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أنه رأى عبد الله بن الزبير^(٣).....

وأبي داود وابن ماجه، ومن حديث أبي الطفيل في مسند أحمد، وورد من رواية ابن عباس في الصحيحين في ذكر ابتداء الرمل أنه ﷺ أمرهم أن يرملوا^(٤) في الأشواط الثلاثة ويمشوا بين الركنتين أي الركن اليماني والحجر الأسود. وجمع بأن ما في حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء وما في حديث جابر كان في حجة الوداع فهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ فلزم الأخذ به.

(١) أي في ثلاثة.

(٢) جمع شوط بالفتح وهو عبارة عن دورة واحدة حول الكعبة.

(٣) قوله: أنه رأى عبد الله بن الزبير، هو أبو حبيب، ويقال: أبو بكر عبد الله بن الزبير، أحد العشر المبشرة، الزبير - بالضم - بن العوام الأسدي وُلد أول سنة الهجرة ودعا له رسول الله ﷺ، وبرك عليه، كان كثير الصيام والصلاة، وبويح له بالخلافة سنة أربع وستين في آخر عصر يزيد بن معاوية، واجتمع على =

(١) معنى الرمل: إسراع الخطو من غير وثب. وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم، ولا نعلم فيه بين أهل العلم خلافاً. المغني ٣/٣٧٣.

أحرم بعمره من التَّعْنِيم^(١)، قال^(٢): ثم رأيت^(٣) يسعى^(٤) حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم^(٥) في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وقتله الحجاج الوالي من طرف عبد الملك بن مروان سنة ٧٢. ومن مآثره أنه بنى الكعبة على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، كذا في «جامع الأصول» وغيره.

(١) قوله: من التَّعْنِيم، موضع خارج مكة في الجَلِّ، وإنما أحرم منه اتباعاً لعمرة عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر وتحرم من التَّعْنِيم، واستدل به الجمهور على أن ميقات المكي للعمرة الحل، وخصه بعضهم بالتَّعْنِيم، وذكر الطحاوي أنه ليس بميقاتٍ معيَّن كمواقيت الإحرام، بل ميقات المَعْتَمِر الحَلَّ أي جهة كانت.

(٢) أي عروة بن الزبير.

(٣) أي أخاه عبد الله بن الزبير.

(٤) أي يدور سعيّاً ورملًا.

(٥) من أهل الأفاق^(١).

(١) قال أحمد: ليس على أهل مكة رمل عند البيت ولا بين الصفا والمروة. المغني ٣/٣٧٦

٣٠ - (باب المعتمر أو المعتمرة^(١))

ما يجب عليهما من التقصير والهدي^(٢)

٤٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، أن مولاة لعمرة^(٤) ابنة عبد الرحمن^(٥) يقال لها رُقِيَّة أخبرته^(٦) : أنها كانت^(٧) خرجت^(٨) مع عمرة ابنة عبد الرحمن إلى مكة،

(١) قوله : أو المعتمرة، قال القاري : أوللتنوع وجمع بينهما ليكون نصاً على اتحاد حكمهما إلا أن التقصير يتعين في حق المرأة، ويجوز في حق الرجل، وإن كان الحلق أفضل بالنسبة إليه.

(٢) عطف على المعتمر أو على ما يجب أو على التقصير وهو الأظهر.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري.

(٤) بفتح العين.

(٥) ابن سعد بن زرارة.

(٦) أي عبد الله.

(٧) في نسخة : قالت.

(٨) أي من المدينة.

وفي هامش بذل المجهود ١٤٧/٩ : وفيه أربع مسائل، الأول : حكاه الترمذي عن بعضهم أنه ليس على أهل مكة رمل، وبه قال أحمد، وعند الثلاثة لا فرق في المكّي وغيره. والثاني : الرمل في ثلاثة جوانب كما قاله جمع من التابعين وهو قول للشافعي ضعيف والجمهور منهم الأربعة على الاستيعاب. والثالث : مذهب الجمهور الرمل في الجوانب الأربعة سنة وقال بعضهم : واجب وهو مؤدّي قول مالك إذ قال بوجوب الدم بتركه. الرابع : أنه في طواف القدوم لا غير عند الحنابلة وهو قول للشافعي والصحيح عنده وبه قلنا إنه في كل طواف يعقبه سعي، وقال مالك في طواف القدوم فإن لم يطف للقدوم ففي طواف الزيارة. انظر حجة الوداع :

ص ٧٥.

قالت^(١): فدخلت عَمْرَة مكة يوم التروية^(٢) وأنا معها. قالت: فطافت بالبيت وبين^(٣) الصفا والمروة ثم دخلت^(٤) صُفَّة^(٥) المسجد، فقالت^(٦): أملك^(٧) مِقْصَان^(٨)؟ فقلت: لا، قالت: فالتَمِيسِية^(٩) لي، قالت: فالتمسته حتى جئتُ به^(١٠)، فأخذتُ من

(١) أي رقية.

(٢) قوله: يوم التروية، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، سُمِّيَ به لأن التروية الفكر والتردد، وقد وقع فيه التردد لإبراهيم على نبينا وعليه السلام حين رأى في منامه في ليلة الثامن ذبح ولده في أن هذا المنام رحمانى، أو شيطاني، وحصل له العرفان بأنه رحمانى يوم التاسع، فُسِّمِي عرفة، كذا قيل. وذكر القاري في «شرح منسك رحمة الله السندي» أنه إنما سُمِّيَ به لأنهم كانوا يروون إبلهم فيه، أي يسقونها الماء استعداداً لوقوف يوم عرفة إذ لم يكن في عرفات ماء جارٍ كزماننا.

(٣) أي سعت بين الصفا والمروة.

(٤) أي عَمْرَة.

(٥) قوله: صُفَّة المسجد، قال الزرقاني: بضم الصاد مفرد صُفَّف كعُفْرة وُعُفَر، قال ابن حبيب: مؤخر المسجد، وقيل: سقائف المسجد.

(٦) أي لرقية.

(٧) بهمة استفهام.

(٨) قوله: مِقْصَان، بكسر الميم وفتح القاف والصاد المشددة، قال الجوهري: المقص المقراض، وهما مقصان.

(٩) أي اطلبه لي من عند شخص ههنا.

(١٠) أي بالمقص عند عَمْرَة.

قرون^(١) رأسها، قالت^(٢): فلما كان يوم النحر ذبحت^(٣) شاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ للمعتمر والمعتمة، ينبغي أن يقصر من شعره إذا طاف^(٤) وسعى^(٥)، فإذا كان يوم النحر ذبح^(٦) ما استيسر من الهدي. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى.

٤٥٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً^(٧) كان يقول: ما استيسر^(٨) من الهدي شاة.

(١) قوله: من قرون، جمع قرن أي من صفائر رأسها، قاله الزرقاني. وقال القاري: أي فقطعت من رؤوس شعر رأسها قدر أنملة من جميعها.

(٢) أي رقية.

(٣) قوله: ذبحت شاة، أي ذبحت عمرة يوم العاشر من ذي الحجة بمنى شاة لتمتعها لكونها اعتمرت في أشهر الحج، ثم حلت من إحرامها بتقصير الشعر، ثم أحرمت بالحج وحجت.

(٤) بالبيت.

(٥) بين الصفا والمروة.

(٦) بعد الرمي قبل الحلق.

(٧) ابن أبي طالب.

(٨) قوله: ما استيسر، أي المراد من قوله تعالى: ﴿فمن تمتع بالعمرة إلى

الحج فما استيسر من الهدي﴾^(١) شاة وهو أدناه. وهذا هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، رواه الطبراني وأبو حاتم عنهم بأسانيد صحيحة، ورووا بأسانيد قوية عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ﴿ما استيسر من الهدي﴾ إلا من الإبل والبقر، =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

٤٥٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

ما استيسر من الهدى بغير^(١) أو بقرة.

قال محمد: ويقول عليّ نأخذ، ما استيسر من الهدى شاة. وهو

قول أبي حنيفة^(٢) والعامّة من فقهاءنا.

٣١ — (باب دخول مكة بغير إحرام)

٤٥٩ — أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر اعتمر، ثم

أقبل^(٣) حتى إذا كان بقديد^(٤) جاءه خبر^(٥) من المدينة، فرجع فدخل مكة بغير^(٦) إحرام.

= ووافقه القاسم وطائفة، وقد أخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قال: قال ابن عباس: الهدى شاة، ف قيل له في ذلك؟ أي إنه لا يقع اسم شاة على الهدى، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به؟ ما في الطبي؟ قالوا: شاة. قال: فإن الله يقول: ﴿هَدِيًّا بِالْغَنَةِ﴾ كذا في «ضياء الساري»^(١).

(١) قوله: بغير أو بقرة، محمول على الاستحباب فإنه قد مرّ عنه أنه قال لو لم أجد إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلي من أن أصوم.

(٢) وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية.

(٣) أي من مكة يريد المدينة.

(٤) مصغراً: موضع بين مكة والمدينة قرب مكة.

(٥) أي خبر مانع من توجهه إلى المدينة، وهو خبر وقوع الفتن في المدينة كما صرح به في رواية عبد الرزاق.

(٦) قوله: بغير إحرام، قال الزرقاني: احتج به ابن شهاب والحسن البصري =

(١) وانظر فتح الباري ٣/٥٣٥، وأوجز المسالك ٧/٢٤٨.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان^(١) في المواقيت أو دونها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وُقِّتت فلا بأس أن

= وداود وأتباعه على جواز دخول مكة بلا إحرام، وأبى ذلك الجمهور^(٢). قال ابن وهب عن مالك: لست آخذ بقول ابن شهاب وكرهه، وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من القرب. وقال إسماعيل القاضي: كره الأكثر دخولها بغير إحرام، ورخصوا للحطّابين ومن يكثر دخولهم، ولمن خرج منها يريد بلده ثم بدا له أن يرجع كما صنع ابن عمر، وأما من سافر إليها في تجارة أو غيرها فلا يدخلها إلا محرماً.

(١) قوله: من كان في المواقيت، المقررة للإحرام أي في أنفسها أو دونها أي أسفل منها وأقرب إلى جهة مكة ليس بينه وبين مكة وقت أي ميقات من المواقيت التي وُقِّتت - بصيغة المجهول - أي عُيِّنَتْ، وفيه احتراز عمّن بين ذي الحليفة والجُحفة فإنهم وإن كانوا داخل ميقات ذي الحليفة لكن بينهم وبين مكة ميقات آخر، فلا يجوز لهم مجاوزته بغير إحرام، فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر، وهذا إذا لم يُرد أحد النسكين، وإلا فالإحرام لازم. وأما من كان خلف المواقيت أي في جهة مخالفة لجهة مكة أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة - سواء قصد نسكاً أو لم يقصد - إلا بإحرام لأحد النسكين، وأما إن لم يُرد دخول مكة بل أراد حاجة فيما سواها فلا إحرام عليه بلا خلاف، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بدرأً مارئين بذي الحليفة ولم يحرموا وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال الجمهور. وقال العيني في «عمدة القاري»: وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث والثوري ومالك في رواية، وهو قوله =

(١) إن من أراد أن يدخل مكة يجب أن يدخلها محرماً إذا كان آفاقاً يمرّ على الميقات سواء كان أراد الحج أو العمرة أو لا عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو أشهر القولين عند الشافعية كما في شرح المهذب ١١/٧.

يدخل مكة بغير إحرام وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بإحرام. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة من فقهاءنا.

٣٢ - (باب فضل الحلق^(١)) وما يُجزى^(٢) من التقصير

٤٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: من صَفَرَ^(٣) فليحلق، ولا تُشبهوا بالتليد.

= الصحيح، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد وأبي ثور، وقال الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية، ودأود بن علي وأصحابه من الظاهرية: لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام. انتهى. وقد مرَّ بعض ما يتعلق بهذا البحث غير مرة وسيجيء ذكر ما استدلل به المخالفون مع جوابه إن شاء الله تعالى.

(١) أي حلق الرأس عند التحلل من الإحرام.

(٢) أي يكفي.

(٣) قوله: من صفر، بالضاد المعجمة والفاء^(١)، أي جعل شعر رأسه ضفائر كل ضفيرة على حدة. فليحلق، ظاهره الوجوب. ولا تُشبهوا، بالضم أي تلبسوا علينا. فتفعلوا ما يشبه التليد. وروي بفتح التاء أي لا تشبهوا بالتليد، هو أن يجعل على رأسه قبل الإحرام لزوقاً كالصمغ ونحوه ليتلبّد شعره أي يلتصق ببعضه ببعض، فلا ينتشر ولا يقمل، ولا يصيبه الغبار. وظاهر هذا الأثر أن الحلق واجب عند عمر لمن صَفَرَ. ويجوز القصر لمن لَبَدَ لأنه أشد منه، وفي رواية عنه كما في «موطأ يحيى»: من عَقَصَ رأسه أو صَفَرَ أو لَبَدَ فقد وجب عليه الحلاق. وإنما جعله واجباً لأن هذه الأشياء تقي الشعر من الشعث، فلما أراد حفظ شعره وصَوْنَهُ ألزمه حلقه مبالغة في عقوبته، وإلى هذا ذهب مالك والثوري وأحمد والشافعي في

(١) مخففة ومثقلة، كذا في الأوجز ٣٣٠/٧.

٤٦١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال (١): اللَّهُمَّ ارحمِ المَحْلَقِينَ، قالوا (٢): والمَقْصُرِينَ يا رسولَ الله؟ قال: اللَّهُمَّ ارحمِ المَحْلَقِينَ، قالوا: والمَقْصُرِينَ يا رسولَ الله؟ قال: اللَّهُمَّ ارحمِ المَحْلَقِينَ، قالوا: والمَقْصُرِينَ يا رسولَ الله؟ قال: (٣) والمَقْصُرِينَ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من ضفر فليحلق (٤)، والحلق أفضل

= القديم، وقال في الجديد كالحنفية: لا يتعين الحلق مطلقاً إلا إن نذر أو كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره، كذا في «شرح الزرقاني» والقاري.

(١) قوله: قال، أي في حجة الوداع كما ورد في رواية أحمد وابن أبي شبة ومسلم والبخاري، أو في الحديبية كما ورد عند الطبراني وغيره. ورجح ابن عبد البر الثاني. وقال النووي في الأول: إنه الصحيح المشهور، وجمع القاضي عياض وابن دقيق العيد بوقوعه في الموضعين.

(٢) قوله: قالوا والمقصرين، أي قل: وارحم المقصرين، فإن بعض الأصحاب كانوا عند ذلك مقصرين، فأرادوا شمولهم في دعاء النبي ﷺ، قال الحافظ: لم أقف في شيء من طرقه على الذي تولّى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد.

(٣) قوله: قال والمقصرين، أي في المرة الرابعة بعد مادعا للمحلقين فقط ثلاثاً، وفي معظم الروايات عن مالك الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين في الثالثة، وكذا وقع الاختلاف في رواية غيره في الصحيحين وغيرهما.

(٤) أي استحباباً (١).

(١) وذكر الشيخ في «المسوى» على أثر الباب: وعليه أبو حنيفة، وفي «العالمگیری» لو تعذر الحلق لعارض تعين التقصير أو التقصير لعارض تعين الحلق كان لبه بصمغ فلا يعمل فيه =

من التقصير، والتقصير يُجزى^(١). وهو قول^(٢) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته^(٣) ومن شارب^(٤).
قال محمد: ليس^(٥) هذا بواجب، من شاء فعله. ومن شاء لم يفعل.

(١) قوله: يَجْزَى، أي يكفي، وإذا لم يكن له شعر فَيُمرَّ الموسى على رأسه.
(٢) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال العيني في «عمدة القاري»: قد أجمع العلماء على أن التقصير مجزى في الحج والعمرة معاً إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة، وحكي ذلك عن النخعي عند ابن أبي شيبة.

(٣) أي من طولها وعرضها، إذا زاد على القدر المسنون، وهو قدر القبضة.

(٤) أي أخذ من شارب قصاً ونهكاً، لا حلقاً.

(٥) قوله: ليس هذا بواجب، أي ليس أخذ اللحية والشارب واجباً بل مسنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر اتفاقاً^(١). وفي الأثر إشعار بأن أخذ الشارب هو السنة =

المقراض ومتى نقض تنأثر بعض شعره وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق. أوجز المسالك ٣٣٢/٧.

(١) اختلفوا في ما طال من اللحية على أقوال، الأول: بتركها على حالها ولا يأخذ منها شيئاً وهو مختار الشافعية، ورجحه النووي وهو أحد الوجهين عند الحنابلة. الثاني: كذلك إلا في حج وعمرة فيستحب أخذ شيء منها، قال الحافظ: هو المنصوص عن الشافعي. الثالث: يستحب أخذ ما فحش طولها جداً بدون التحديد بالقبضة، هو مختار الإمام مالك =

٣٣ - (باب المرأة تَقْدُمُ^(١) مَكَّةَ بِحَجٍّ أو بعمره فتحيض قبل قدومها^(٢))
أو بعد ذلك

٤٦٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:
المرأة الحائض التي تهل^(٣) بحجٍّ أو عمره تهل^(٤) بحجتها أو بعمرتها
إذا أرادت، ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى
تَطْهَرُ^(٥)،.....

= دون الحلق كما صرح به في «الهداية» بل قيل: إن الحلق بدعة، وجنح الطحاوي
في «شرح معاني الآثار» إليه، لكن لم يأت بما يفيد التفصيل في شرحه للعيني.

(١) من باب علم يعلم.

(٢) أي قبل دخولها مكة.

(٣) أي تحرم.

(٤) قوله: تهل، أي يجوز لها أن تحرم بالحج أو العمره إذا أرادت ذلك لأن
الحيض وكذا النفاس لا يمتنعان عن جواز إحرامها في أي وقت شاءت فتغتسل
لإحرامها لكن لا تُصلي سُنَّةَ الإحرام، ولا تطوف بالبيت إذا دخلت مكة طواف
العمره أو طواف القدوم، لأن الطهارة شرط في صحة الطواف، ولأن الطواف يكون
بالمسجد الحرام وهي ممنوعة عن دخول كل مسجد، وكذا لا تسعى بين الصفا
والمروة لأنه وإن كان جائزاً بغير طهارة لكنه متوقف على وجود طواف قبله، وإذا
ليس فليس.

(٥) أي بانقطاع الحيض والغسل، وهو بفتح التاء والطاء المشددة وشذَّ الهاء
على حذف إحدى التائين، وفتح التاء وسكون الطاء وضم الهاء.

رحمه الله، ورجحه القاضي عياض. الرابع: يُستحب ما زاد على القبضة وهو مختار الحنفية
انظر: أوجز المسالك ٦/١٥.

وتشهد^(١) المناسك كلها مع الناس غير أنها لا تطوف^(٢) بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب^(٣) المسجد ولا تجل^(٤) حتى تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة.

٤٦٤ - أخبرنا مالك، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة زوج رسول الله ﷺ أنها قالت: قدمت^(٥) مكة و^(٦) أنا حائض ولم أطف^(٧) بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك^(٨) إلى رسول الله ﷺ فقال: افعلي^(٩) ما يفعل الحاج^(١٠) غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري.

(١) قوله: وتشهد المناسك، أي مناسك الحج كلها من الوقوف بعرفة وبمزدلفة ورمي الجمار وغيرها لأنها ليست في المسجد ولا شرط لها الطهارة.

(٢) أي طواف الإفاضة.

(٣) قوله: ولا تقرب المسجد، مبالغة في النهي والغرض نفي الدخول ولو لغير طواف.

(٤) قوله: ولا تجل، أي لا تخرج من الإحرام حتى تطوف طواف العمرة أو طواف الإفاضة وتسعى بعده.

(٥) أي في حجة الوداع.

(٦) الواو الحالية.

(٧) لكون الطواف محرماً في الحيض وكون السعي موقوفاً عليه.

(٨) أي ما وقع لي.

(٩) قوله: افعلي، أي ارفضي عمرتك وأحرمي بالحج وافعلي جميع أفعاله.

(١٠) أي من مناسكه.

٤٦٥ — أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: خرجنا^(١) مع رسول الله ﷺ عام^(٢) حجة الوداع، فأهللنا^(٣) بعمره، ثم قال^(٤) رسول الله ﷺ: من^(٥) كان معه

(١) من المدينة.

(٢) قوله: عام حجة الوداع، وهو عام عشرة من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ مع أصحابه وهي آخر حجته، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع، لأنه ودّع الناس فيها، وقال: خذوا عني مناسككم لعلي لا أحج بعد عامي هذا.

(٣) قوله: فأهللنا بعمره، ظاهره أن عائشة كانت محرمة بالعمرة مفردة، وقد صرح به في رواية عنها عند البخاري وغيره: وكنت ممن أهل بعمره، ومنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج، ومنا من أهل بحج وعمرة. وفي رواية عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا تُرى إلا أنه الحجّ فلما قدمنا مكة تطوّفنا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدي أن يحل أي من الحج بعمل العمرة وهو فسخ الحج، وهذا محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتماد في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، فأمرهم النبي ﷺ — دفعاً لاعتقادهم — بفسخ الحج إلى العمرة، وقيل: إنها كانت أحرمت بالحج أولاً، فلما أمرهم النبي ﷺ بالفسخ فسخت إحرام الحج وأحرمت بالعمرة، والتفصيل في «فتح الباري». والعجب من الفاري أنه قال: إنها كانت مُفردة بالحج بالاتفاق، وكان فسخها بأمر رسول الله ﷺ. انتهى. فإن إحرامها قد اختلفت الروايات فيه اختلافاً كثيراً فإين الاتفاق؟!

(٤) أي بسرف قرب مكة، كما في رواية عند البخاري.

(٥) قوله: من كان معه هدي، بالفتح اسم لما يُهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدي سنة لمريد الحج والعمرة. فليُهلّ، أي ليحرم بالحج والعمرة معاً. ثم لا يُحلّ، بفتح أوله وكسر ثانيه أي لا يخرج من الإحرام. حتى يحلّ منهما، أي الحج والعمرة جميعاً بعد الفراغ من مناسك الحج.

هَذِي فليُهلَّ بالحج والعمرة، ثم لا يحلَّ حتى يحلَّ منهما جميعاً، قالت: فقدِمْتُ مَكَّةَ وأنا حائضٌ^(١) ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوتُ^(٢) ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: انقُضي^(٣) رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة، قالت: ففعلتُ، فلما قضيتُ^(٤) الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم^(٥) فاعتمرْتُ، فقال رسول الله ﷺ: هذه مكان عمرتك،

(١) جملة حالية، وكان ابتداء حيضها بسرف كما في رواية.

(٢) قوله: فشكوت ذلك، أي لما دخل عليها وهي تبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: لا أصلي، وكان شكواها يوم التروية، كما في «صحيح مسلم».

(٣) قوله: انقُضي، بضم القاف وكسر الضاد. رأسك، أي حلِّي ضفر شعره. وامتشطي، أي سرحي شعرك بالمشط. وأهلي، أي بالحج لقرب أيامه. ودعي، أي اتركي العمرة، وظاهره أنها كانت مفردة بالعمرة فنقضت إحرامها، وقضت تلك العمرة بعد أيام الحج حين قالت لرسول الله ﷺ: يرجع الناس بحج وعمرة، وأرجع أنا بحج، ليس معها عمرة، فأمرها النبي ﷺ بالعمرة بالتنعيم، وقال: هذه مكان عمرتك أي هذه العمرة عوض عمرتك السابقة برفع المكان أو نصبه أي مجعولة مكان عمرتك، وقد وقع في هذا الباب روايات مخالفة لهذا دالة على أنها كانت قارئة ولم تنقض إحرام العمرة بل أهلك بالحج، ولما طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال رسول الله ﷺ: قد حلت من حجك وعمرتك، قالت: يا رسول الله إني أجد في نفسي أنني لم أطف بالبيت حتى حججت، فأعمرها بالتنعيم، وهو في «صحيح مسلم» من حديث جابر، لكن لا يخفى أن خبر صاحب القصة عن نفسه أخرى بالقبول من خبر غيره.

(٤) أي أدت.

(٥) موضع قرب مكة.

وطاف الذين حَلُّوا^(١) بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافاً^(٢) آخر بعد أن رجعوا من منى . وأما الذين كانوا جمعوا^(٣) الحج والعمرة فإنما طافوا^(٤) طوافاً واحداً .

قال محمد: وبهذا نأخذ، الحائض تقضي المناسك^(٥) كلها غير أن لا تطوف ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تَطَهَّرَ، فإن كانت أَهْلَتْ^(٦)

(١) أي خرجوا من إحرام العمرة بالحلق أو التقصير وكانوا مُحْرَمِينَ بالعمرة مفردة .

(٢) هو طواف الزيارة للحج .

(٣) أي قرنوا .

(٤) قوله : فإنما طافوا طوافاً واحداً، هذا نص في أنه يكفي الطواف الواحد والسعي الواحد للحج والعمرة كليهما للقارن، ونحوه ما روي عن ابن عمر مرفوعاً : من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعي واحد، أخرجه ابن ماجه والترمذي، وقال : حسن غريب . وفي سنن ابن ماجه عن ابن عباس وجابر وابن عمر أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافاً واحداً لحجبتهم وعمرتهم، ونحوه عند الترمذي والدارقطني عن جابر، وعند الدارقطني عن ابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد، وسند بعضها ضعيف، ويخالف هذا ما أخرجه النسائي عن علي : أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعى سعيين، ونحوه عند الدارقطني عن ابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصين . وفي أسانيدها كلام كما بسطه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، ولأجل هذا الاختلاف اختلف الأئمة . فقال أصحابنا بالتعدد وهو الأقبس، وغيرهم ذهبوا إلى إجزاء التوحد، وقد ذكرنا سابقاً بعض ما يتعلق بهذا المقام فتذكره .

(٥) أي مناسك الحج .

(٦) أي أحرمت .

بعمره^(١) فخافت فوت الحج^(٢) فَلْتَحْرَمَ بالحج، وتقف^(٣) بعرفة، وترفض^(٤) العمرة، فإذا فرغت من حجّها^(٥) قضت العمرة^(٦) كما قضتها^(٧) عائشة، وذبحت^(٨) ما استيسر من الهدي.

بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها^(٩) بقرة، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف^(١٠) طوافين ويسعى سعيّين.

(١) أي منفردة.

(٢) بأن جاء موسم الحج.

(٣) وتؤدي المناسك كلها غير الطواف والسعي.

(٤) أي تركها وتنقض إحرامها^(١).

(٥) في نسخة: حجتها.

(٦) أي بعد الحج.

(٧) بالأمر النبوي.

(٨) أي للتمتع.

(٩) وفي رواية: ذبح عن نسائه، أخرجه البخاري وغيره.

(١٠) طوافاً وسعيّاً للعمرة، وطوافاً وسعيّاً للحج.

(١) وسط في الأوجز ٧٣/٨ الكلام على روايات عائشة رضي الله عنها، وفيه قال الشيخ ابن القيم: فالصواب الذي لا معدل عنه أنها كانت معتمدة ابتداءً كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج. قلت: وبالأول قالت الحنفية، وبالقول الثاني قالت الأئمة الثلاثة.

٣٤ - (باب المرأة تحيض

في حجّها قبل أن تطوف طواف^(١) الزيارة)

٤٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو^(٢) الرجال، أن عُمرة أخبرته:
أن عائشة كانت إذا حجّت ومعها نساء تخاف^(٣) أن تحضنَ قَدَمَتَهُنَّ^(٤)
يوم النحر فأَفَضْنَ^(٥)، فإن حِضْنَ

(١) قوله: طواف الزيارة، هو طواف الحج وهو أحد أركانه ويسمى طواف الإفاضة وطواف الفرض أيضاً، ووقته أيام النحر، أفضلها أولها.

(٢) قوله: أخبرني أبو الرجال، هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الأنصاري، سمع أنس بن مالك وأمه، وعنه الثوري ومالك، من أجلّة الثقات، وأمه عُمرة - بالفتح - بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة كانت في حجر عائشة، وربّتها، وروت عنها كثيراً، وهي من التابعيات المشهورات، وابنها محمد كُنِيَ بأبي الرُّجال بالكسر جمع رجل لأنه كان له عشرة أولاد ذكور، كذا ذكره ابن الأثير وغيره.

(٣) أي تخاف عائشة أن يأتيهن الحيض لقرب أوقاتهن المضادة للحيض.

(٤) قوله: قَدَمَتَهُنَّ، من التقديم أي أرسلتهن قبل جميع الرفقاء وقبل نفسها إلى مكة ليفرغن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج لئلا يلزم التوقف في المراجعة إن جاءهن الحيض قبل الطواف فيلزم انتظار تطهّرهنَّ وطوافهن.

(٥) من الإفاضة أي طفن طواف الإفاضة.

وهذا الاختلاف مبنيّ على اختلاف آخر، وهو أن القارن يأتي بأفعال العمرة مستقلاً وبأفعال الحج مستقلاً عند الحنفية، وأما الأئمة الثلاثة فقالوا: تدخل أفعال العمرة في أفعال الحج. انظر حجة الوداع ص ٦٤.

بعد ذلك^(١) لم تنتظر^(٢)، تنفّر بهن وهن حيض إذا كن قد أفضن .

٤٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله^(٣) بن أبي بكر، أن أباه أخبره عن عمّرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة قالت: قلت

(١) أي بعد طواف الزيارة.

(٢) قوله: لم تنتظر، أي طهارتهن عن الحيض، بل تنفّر بكسر الفاء من النفّر أي ترجع وتسافر إلى المدينة بهن، وهن: أي الحال أنهن حيض بضم الحاء وتشديد الياء المفتوحة جمع حائض، إذا كن قد أفضن أي فرغن من طواف الإفاضة، فلا تنتظر لطوافهنّ الوداع، فإن طواف الوداع ويسمى أيضاً طواف الصّدْر وإن كان واجباً للآفاقي لكنه ساقط وجوبه عن الحيض وأمثالهن لما سيأتي من الخبر المرفوع.

(٣) قوله: حدثنا عبد الله بن أبي بكر، هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. أن أباه هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وقد مرّت ترجمتهما. وهذا الذي ذكرنا مصرّح به في روايات البخاري ومسلم وغيرهما وفي موطأ يحيى، ونص عليه شراح صحيح البخاري: العيني والكرماني وابن حجر والقسطلاني وغيرهم، وشراح صحيح مسلم، وشراح موطأ يحيى وغيرهم. والعجب كل العجب من علي القاري - ولا عجب فإن البشر يخطئ - حيث يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف مع رسول الله ﷺ: فرمي بسهم رماه أبو محجن الثقفي، فمات منه في خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة، وكان أسلم قديماً، أن أباه أي أبا بكر الصديق أخبره عن عمّرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر. انتهى كلامه. فأخطأ في هذه السطور العديدة في مواضع: أحدها: في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر المذكور هو ابن أبي بكر الصديق، ولو لم ينظر موطأ يحيى وصحيح البخاري وغيرهما من الكتب المخرّجة لهذا الحديث، بل تأمل فيما ذكره

يا رسول الله ﷺ : إِنَّ صَفِيَّةَ (١) بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ لَعْلَهَا (٢) تَحْبِسُنَا،
قال : أَلَمْ تَكُن طَافَتْ (٣) مَعَكَ بِالْبَيْتِ ؟ قلن : بلى إِلَّا أَنَهَا لَمْ تَطْفِ

= بنفسه ههنا من حال عبد الله لوضح له خطؤه، فإنه ذكر أن عبد الله بن أبي بكر
الصدِّيق مات سنة إحدى عشرة فهل يقول فاضل ممارس بكتب الحديث والرجال إن
مالكاً صاحب الموطأ الذي وُلِدَ سنة إحدى أو ثلاث أو أربع أو سبع وتسعين يروي
عنه ويقول فيه حدثنا الدالُّ على المشافهة، أو لم يعلم أن مالكاً لو أدرك عبد الله
الذي ذكره لأدرك عمر وعثمان وأبا بكر وعلياً وكثيراً من الصحابة لكون أجلَّة
الصحابة موجودين في ذلك الوقت، فكان مالك من أكابر التابعين، ولم يقل به أحد.
وثانيها : في زعمه أن المراد بأبيه هو أبو بكر الصدِّيق هو مبنيٌّ على الأول.
وثالثها : في زعمه أن عمرة المذكورة في هذه الرواية هي بنت عبد الرحمن بن
أبي بكر، لا والله بل هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة أم أبي
الرجال. ورابعها : في زعمه أن هذا من قبيل رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو مبنيٌّ
على زعمه الثاني.

(١) قوله : إن صَفِيَّةَ، هي أم المؤمنين صفية بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد
ثالثه بنت حُيَيٍّ - بضم الحاء المهملة وفتح الياء التحتانية الأولى وتشديد الأخرى بن
أخطب - بالفتح - ابن سَعِيَةَ - بالفتح - من بني إسرائيل من سبط هارون بن
عمران أخي موسى، قُتِلَ زوجها كنانة في غزوة خيبر حين افتتحها رسول الله ﷺ
سنة سبع، فوقعت في السَّبْيِ فاصطفاهَا رسول الله ﷺ لنفسه وأسلمت فأعتقها
وتزوجها، وكانت وفاته سنة ٥٢، وقبل غير ذلك، كذا ذكره ابن الأثير.

(٢) قوله : لَعْلَهَا تحبسنا، أي تمنعنا من الخروج إلى المدينة لانتظار طهارتها
وطوافها، وظاهر هذه الرواية أن هذا قول عائشة، وعند البخاري وغيره قال
رسول الله ﷺ : لَعْلَهَا تحبسنا، أَلَمْ تَكُن طَافَتْ مَعَكَ؟

(٣) أي طواف الزيارة.

طواف الوداع، قال: فأخْرُجْنِ^(١).

٤٦٨ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره عن أم سُلَيْم^(٢) ابنة مِلْحَانَ قالت: استفتيت^(٣) رسول الله ﷺ فيمن حاضت أو ولدت^(٤) بعدما

(١) أي لا تنتظرن طواف الوداع وفي رواية للبخاري: فأخْرُجِي، خطاباً لَصَفِيَّةَ.

(٢) قوله: عن أم سُلَيْم، بضم السين وفتح اللام بنت مِلْحَانَ بكسر الميم وسكون اللام، اسمها سهلة أَوْرُمَيْلة — مصغراً — أَوْرُمَيْثة — كذلك — أَوْمَلَيْكة — كذلك — أو أنيفة، وهي والدة أنس، وقد مر ذكرها. وذكر ابن عبد البر أن في هذه الرواية انقطاعاً لأن أبا سلمة لم يسمع أم سُلَيْم. وروي أيضاً من حديث هشام عن قتادة، عن عكرمة عنها وهو أيضاً منقطع، وذكر الحافظ في «فتح الباري» أن لهذه الرواية شواهد فعند الطيالسي في مسنده عن هشام الدستوائي عن قتادة، عن عكرمة، قال: اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت يوم النحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت، وقال ابن عباس: تنفر إن شاءت، فقال الأنصار: لا نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا، فقال: سَلُوا صاحبكم أم سُلَيْم، فقالت: حضت بعدما طفت بالبيت، فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفر. وعند مسلم والنسائي والإسماعيلي عن طاوس. قال: كنت مع ابن عباس فقال له زيد: تُفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالطواف؟ فقال: سل فلانة الأنصارية، هل أمرها رسول الله ﷺ بذلك؟ فقال بعدما رجع إليه: ما أراك إلا صدقت. وعند الإسماعيلي، فقال ابن عباس: سل أم سُلَيْم وصواحبها: هل أمرهن بذلك؟

(٣) أي طلبت الفتوى والحكم.

(٤) أي نفست بعدما ولدت.

أَفَاضَتْ^(١) يَوْمَ النَّحْرِ فَأُذِنَ^(٢) لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، أيما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة أو ولدت قبل ذلك فلا تنفِرَنَّ^(٣) حتى تطوف طواف الزيارة^(٤)، وإن كانت طافت طواف الزيارة ثم حاضت أو ولدت فلا بأس^(٥) بأن تنفِرَ^(٦) قبل أن تطوف طواف الصُّدْرِ^(٧). وهو^(٨) قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي طافت طواف النحر.

(٢) قوله: فأذن لها، أي لمن حاضت أو ولدت أو لأم سليم، فإنها كانت استفتت عن حال نفسها، ويدل عليه عبارة موطأ يحيى أن أم سليم استفتت رسول الله ﷺ وحاضت أو ولدت بعدما أفاضت يوم النحر، فأذن لها أن تخرج فخرجت، وبناءً عليه قال الزرقاني: أو ولدت شك من الراوي.

(٣) أي لا تخرجن ولا ترجعن.

(٤) لأن طواف الزيارة أحد أركان الحج فلا يمكن النفر بدونه.

(٥) أي جاز لها ذلك فإن أقامت حتى طافت فهو أفضل.

(٦) أي تسافر.

(٧) بفتح الأول والثاني بمعنى الرجوع وهو طواف الوداع.

(٨) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الجمهور^(١) من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وزوي خلافه عن ابن عمر وزيد وعمر فإنهم أمروا الحائض بالمقام =

(١) قال النووي: هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع. ودليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفية. شرح النووي على صحيح مسلم ٤٦٢/٣.

٣٥ - (باب المرأة تريد الحج أو العمرة

فتلد أو تحيض قبل^(١) أن تُحرم)

٤٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن^(٢) أسماء^(٣) بنت عميس^(٤) وَلَدَتْ^(٥) محمد بن أبي بكر^(٦)

= إلى أن تطوف طواف الصدر. قال ابن المنذر: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد وبقي عمر، فخالفناه لثبوت حديث عائشة^(١).

(١) قوله: قبل أن تحرم، قال القاري: فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من الإرادة تحقيق النية، وكذا لا يكفي عن النية بمجرد قوله: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فإن الدعاء إخبار ولا بد في النية من الإنشاء.

(٢) قوله: أن، هكذا قال القعنبى وابن بكير وابن مهدي وغيرهم من رواة الموطأ، وقال يحيى ومعن وابن القاسم وقتيبة عن أبيه، عن أسماء، وعلى كل حال فهو مرسل لأن القاسم لم يلقَ أسماء، قاله ابن عبد البر. وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن القاسم، عن عائشة، ورواه النسائي وابن ماجه عن القاسم، عن أبي بكر الصديق، كذا ذكره السيوطي.

(٣) زوجة أبي بكر الصديق.

(٤) بصيغة التصغير.

(٥) أي حين سافرت مع النبي ﷺ في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر.

(٦) قوله: محمد بن أبي بكر، يُكنى بأبي القاسم، نشأ بعدما مات أبوه في حجر علي، وشهد معه الجمل والصفين، وكان من نُسَّاك قريش إلا أنه أعان على قتل عثمان، وولاه عثمان بمصر، فأقام بها إلى أن بعث معاوية الجيوش فيهم عمرو بن العاص ومعاوية بن خديج، ووقع القتال فانهزم محمد بن أبي بكر وقتله =

(١) انظر فتح الباري ٣/٥٨٧.

بالبَيْدَاء^(١)، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ:
مُرْهَا فَلَْتَغْتَسِلْ^(٢) ثُمَّ لْتَهَلْ^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ في التُّفَسَاءِ والحائض جميعاً. وهو قول
أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٣٦ - (باب المستحاضة^(٤) في الحجّ)

٤٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن أبا ماعز^(٥)
عبد الله بن سفيان أخيره: أنه كان جالساً مع عبد الله بن عمر، فجاءته
امرأة تستفتيه^(٦) فقالت: إني أقبلتُ^(٧) أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا
كنتُ عند باب المسجد^(٨) أهرقت^(٩)،

: ابن خديج في صَفَر سنة ثمان وثلاثين، كذا في «تحفة المحيّن بمناقب
الخلفاء الراشدين».

(١) قال القاري: هو مقدمة الصحراء بذي الحليفة.

(٢) قوله: فَلَْتَغْتَسِلْ، أي غُسِلَ الإحرام للنظافة لا للطهارة.

(٣) أي لتحرم.

(٤) أي ماذا حكمها؟

(٥) هو من أعيان التابعين.

(٦) أي تطلب الحكم في شأنها.

(٧) قوله: أقبلتُ، أي توجهت وأردت الطواف بالبيت.

(٨) أي المسجد الحرام.

(٩) قوله: أهرقت، أي سال الدم مني، وهو معروف أو مجهول، يُقال أراق =

فرجعت^(١) حتى ذهب ذلك^(٢) عني، ثم أقبلت^(٣) حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقت، فرجعت حتى ذهب ذلك عني، ثم رجعت^(٤) إلى باب المسجد أيضاً، فقال لها ابن عمر: إنما^(٥) ذلك ركضة من الشيطان.....

= الماء يُريقه، وهراقه يُهريقه بفتح الهاء هراقة، وأهرقته إهراقة وإهراقاً بالجمع بين البذل والمبدل منه فإن الهاء في هراق بدل من الهمزة، كذا في «مجمع البحار».

(١) أي إلى البيت.

(٢) أي سيلان الدم.

(٣) أي توجهت إلى المسجد.

(٤) أي مرة ثالثة.

(٥) قوله: إنما ذلك، بكسر الكاف يعني ليس ذلك الدم إلا ركضة من الشيطان، وليس بدم حيض حتى يمنع من الصلاة والطواف ودخول المسجد. وقد ورد كون الاستحاضة من ركضات الشيطان مرفوعاً من حديث حَمْنَةُ بنت جحش عند الترمذي وأبي داود وأحمد، ولا ينافي ذلك ما في صحيح البخاري من حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش من قوله ﷺ: إنما ذلك عرق انفجر، وذلك لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم. وللشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا ذكره القاضي بدر الدين الشُّبْلِي في «آكام المرجان في أخبار الجن»، وقال ابن الأثير في «النهاية»: أصل الركض الضرب بالرجل، ومنه قوله تعالى: «ارْكُضْ بِرِجْلِكَ»^(١)، والمعنى أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً للتلبس عليها في أمر دينها من طهرها وصلاتها.

(١) سورة ص: الآية ٤٢.

فاغتسلي^(١) ثم استتفري^(٢) بثوب ثم طوفي^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه^(٤) المستحاضة فلتتوضأ ولتستتفر

(١) قوله: فاغتسلي، قال القاري: لعل أمرها بالغسل لتقدم حيضها أو لتكمل طهارتها ونظافتها وإلا فالمتحاضة تتوضأ إذا استمر دمها لكل وقت، وأما إذا نسيت عادتتها فيجب عليها لكل صلاة غسل.

(٢) قوله: ثم استتفري، الاستتفار أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحشي قطناً، وتوثق طرفيها بشيء تشده على وسطها، من ثفر الدابة الذي^(١) يجعل تحت ذنبها، كذا في «مجمع البحار» وغيره.

(٣) قوله: ثم طوفي، قال الزرقاني: قال سحنون في كتاب «تفسير الغريب»: سألت ابن نافع: أذلك من المرأة بعدما تلوثت أيام الحيض ثم شكت طول ذلك بها ومعاودته إياها؟ قال: لا، ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت وذهبت ثم رجعت ثم سألت، فرآه ابن عمر من الشيطان. وقال غيره: يحتمل أنها ممن قعدت عن الحيض فلا يكون دم حيض وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه رآها كالمتحاضة والحيض له غاية ينتهي إليها، وقال أبو عمر: وأفاتها ابن عمر فتوى من علم أنه ليس بحيض. وقد رواه جماعة من رواة الموطأ بلفظ إن عجوزاً استفتت... إلى آخره. ودل جوابه أنهما ممن لا تحيض لقوله إنها ركضة من ركضات الشيطان، ولذلك قال لها: طوفي، وإنما يحل الطواف لمن حل له الصلاة، وأما قوله اغتسلي فعلى مذهبه من ندب الاغتسال للطواف لها أنه اغتسال للحيض ولا أنه لازم. انتهى^(٢).

(٤) هذه المرأة مستحاضة لا حائضة.

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

(٢) شرح الزرقاني ٣١٢/٢.

بشوب ثم تطوف وتصنع ما تصنع^(١) الطاهرة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٣٧ - (باب دخول مكة

وما يُستحبّ من الغسل قبل الدخول^(٢))

٤٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا دنا^(٣) من مكة بات^(٤) بذى^(٥) طوى بين^(٦) الثنيتين حتى^(٧) يصبح ثم

(١) من الصلاة والصيام وغير ذلك.

(٢) أي قبل دخول مكة.

(٣) أي قرب.

(٤) أي مكث ليلاً.

(٥) قوله: بذى طوى، مثلث الطاء، والفتح أشهر، مقصور، منون وغير منون، وإد بقرب مكة، يُعرف اليوم ببئر الزاهد، قاله الزرقاني. وقال القاري: هو وإد بقرب مكة على نحو فرسخ يُعرف في وقتنا بالزاهر في طريق التنعيم وينزل فيه أمراء الحاج خروجاً ودخولاً، ومن نونه جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية.

(٦) قوله: بين الثنيتين، كل عقبة في جبل أو طريق يسمّى ثنية بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد الياء التحتية، والثنية التي بأعلى مكة هي التي يُنزل منها إلى المعلى، ومقابر مكة بجانب المحصب، وهي يقال لها الحجون بفتح الحاء وضم الجيم. وقد صح في «صحيح البخاري» وغيره: أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى.

(٧) غاية للبيتوتة.

يصلي الصبح^(١)، ثم يدخل^(٢) من الثنية التي بأعلى مكة، ولا يدخل^(٣) مكة إذا خرج^(٤) حاجاً أو معتمراً حتى يغتسل^(٥) قبل أن يدخل إذا دنا من مكة بذى^(٦) طوى، ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا.

٤٧٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أبا القاسم كان يدخل^(٧) مكة ليلاً وهو معتمر فيطوف بالبيت وبالصفاء

(١) أي بذى طوى.

(٢) أي في النهار اقتداءً بالنبي ﷺ فإنه صح أنه بات بذى طوى ودخل مكة نهاراً.

(٣) أي ابن عمر.

(٤) أي من المدينة.

(٥) قوله: حتى يغتسل، قال ابن المنذر: الغسل لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يُجزئ فيه، وهذا الغسل ليس لكونه مُحَرَّمًا بل هو لحرمه مكة، حتى يُسْتَحَبَّ لمن كان حلالاً أيضاً، وقد اغتسل النبي ﷺ لدخولها يوم الفتح وكان حلالاً، أفاد ذلك الشافعي في «الأم»^(١) كذا في «عمدة القاري».

(٦) متعلق بالاغتسال.

(٧) قوله: كان يدخل مكة ليلاً، اقتداءً بالنبي ﷺ حيث دخل مكة ليلاً حين أحرم بالعمرة من الجعرانة، كما أخرجه النسائي.

(١) وعند المالكية: هذا الغسل للطواف فيُندب لغير حائض ونفساء، وهما لا يدخلان المسجد ويغتسلان للإحرام والوقوف، كما قاله الزرقاني في شرح الموطأ ٢/٢٢٧.

والمروة ويؤخر الحلاق^(١) حتى^(٢) يصبح، ولكنه لا يعود^(٣) إلى البيت فيطوف به^(٤) حتى يحلق، وربما دخل^(٥) المسجد فأوتر^(٦) فيه، ثم انصرف^(٧) فلم يقرب البيت^(٨).

قال محمد: لا بأس بأن يدخل مكة إن^(٩) شاء ليلاً وإن شاء نهاراً، فيطوف ويسعى. ولكنه^(١٠) لا يعجبنا له أن يعود في الطواف

(١) بالكسر أي حلق الرأس.

(٢) غاية للتأخير.

(٣) قوله: لا يعود، ليقع التوالي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً.

(٤) أي مرة ثانية.

(٥) أي في آخر الليل.

(٦) أي صلى الوتر في المسجد الحرام.

(٧) أي عن المسجد.

(٨) أي للطواف والاستلام.

(٩) قوله: إن شاء ليلاً وإن شاء نهاراً، لأن كل ذلك ثبت بفعل النبي ﷺ وأصحابه.

(١٠) قوله: ولكنه، الضمير للشأن، لا يعجبنا من الإعجاب، له أي لا يسُرُّنا ولا يستحب عندنا للدخول بمكة أن يعود في الطواف نقلاً، حتى يحلق رأسه أو يقصر شعر رأسه فيُتم أفعال عمرته، ثم يأتي بالطواف ما شاء، كما فعل متعلق بما فهم من السابق من عدم العود. القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. ويؤيده ما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: قدم رسول الله ﷺ مكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد

حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم، فأما الغسل حين يدخل^(١) فهو حسن^(٢) وليس بواجب.

٣٨ - (باب السعي^(٣) بين الصفا والمروة)

٤٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه

= طوافه حتى رجع من عرفة. ويؤب عليه البخاري «يباب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع»، قال الحافظ في الفتح^(١): هذا ظاهر فيما ترجم لكنه لا يدل على أن الحاج يُمنع من الطواف قبل الوقوف، فلعله ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يحب التخفيف على أمته، وعن مالك أن الحاج لا يتفل بطواف حتى يتم حجّه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد. انتهى.

(١) أي عند دخول مكة.

(٢) أي مستحسن سنة أو مستحب.

(٣) قوله: باب السعي، أي المشي بين الصفا والمروة - بالفتح - هما جبلان بمكة يجب المشي بينهما بعد الطواف في العمرة والحج سبعة أشواط مع سرعة المشي في ما بين الميلين الأخضرين. قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: الصفا مبدأ السعي، وهو مقصور، مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قبيس، وهو الآن إحدى عشرة درجة، وأما المروة فلاطية جداً أي منخفضة، وهي أنف من جبل قعيقعان، وهي درجتان، ومن وقف عليها كان محاذياً للركن العراقي، وتمنعه العمارة من رؤيته، وإذا نزل من الصفا سعى حتى يكون بين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد وبينه نحو ستة أذرع فيسعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد وحذاء دار =

كان إذا طاف^(١) بين الصفا والمروة بدأ بالصفا^(٢) فرقي^(٣) حتى يبدؤ^(٤) له البيت، وكان يكبر^(٥) ثلاث تكبيرات ثم يقول^(٦): لا إله إلا الله

= العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة. انتهى. وفي «شرح جامع الترمذي» للمحافظ زين الدين العراقي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ركن لا يصح إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور عنه وأحمد في أصح الروايتين عنه وإسحاق وأبو ثور لقوله عليه السلام: اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، رواه أحمد والدارقطني والبيهقي. والثاني: أنه واجب يُجبر تركه بدم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك. والثالث: أنه سنة أو مستحب وهو قول ابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية^(١).

(١) أي أراد السعي بينهما.

(٢) قوله: بدأ بالصفا، لحديث ابدأوا بما بدأ الله تعالى: ﴿إِن الصفا والمروة من شعائر الله﴾^(٢). وهذه البداية بالصفا سنة وقيل واجب^(٣).

(٣) بكسر القاف أي صعد على الصفا.

(٤) بضم الدال بعده الواو أي يظهر له البيت فيعائنه ويستقبله وهو مستحب.

(٥) أي يقول الله أكبر ثلاثاً على الصفا.

(٦) أي بعد التكبير.

(١) انظر بذل المجهود ١٧١/٩ وذكر في هامشه: رجح الموق في المغني ٣/٣٨٩ أنه واجب كقولنا، نعم عد صاحب «الروض» السعي من الأركان.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٨.

(٣) قال ابن قدامة: إن الترتيب شرط في السعي وهو أن يبدأ بالصفا، فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط، فإذا صار إلى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لأن النبي ﷺ بدأ بالصفا وقال: «نبدأ بما بدأ الله به» وهذا قول الحسن ومالك والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي، المغني ٣/٣٨٨.

وحده لا شريك له، له المُلْكُ (١) وله الحمد يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، يفعل ذلك (٢) سبع مرات فذلك (٣) إحدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات (٤)، ويدعو فيما بين ذلك، ويسأل (٥) الله تعالى ثم يهبط (٦)، فيمشي (٧) حتى إذا جاء بطن (٨) المسيل سعى (٩) حتى يظهر (١٠) منه، ثم يمشي (١١) حتى يأتي المروة فيرقى (١٢) فيصنع عليها مثل

(١) بضم الميم.

(٢) أي التكبير ثلاثاً مع التهليل المذكور.

(٣) أي مجموع ما ذكر.

(٤) في نسخة: تهليلة.

(٥) قوله: ويسأل الله، عطف تفسيري أو يقال أحدهما بالجنان، وثانيهما باللسان، والمراد أنه كان يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته فيما بين المذكور من المرات السبع.

(٦) بكسر الباء أي ينزل من الصفا.

(٧) أي على هيأته من غير عذو.

(٨) قوله: بطن المسيل، أي بطن الوادي وهو الموضع المنخفض مسيل المياه والأمطار بين الميلين الأخضرين.

(٩) أي أسرع في مشيه.

(١٠) أي يرتفع من المسيل ويخرج منه.

(١١) أي على هيأته.

(١٢) بفتح القاف.

ما صنع^(١) على الصفا، يصنع ذلك^(٢) سبع مرات حتى يفرغ من سعيه. وسمعت^(٣) يدعو على الصفا: اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف^(٤) الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام^(٥) أن لا تنزع^(٦) مني حتى توقاني و^(٧) أنا مسلم.

٤٧٤ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ حين هَبَطَ^(٨) من الصفا مشى حتى إذا انصبَّت^(٩) قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر^(١٠) منه، قال^(١١): وكان يُكَبِّرُ على الصفا والمروة ثلاثاً، ويهْلُلُ واحدة. يفعل ذلك ثلاث مرات.

(١) من التكبير وغيره.

(٢) أي ما ذكر من السعي والمشي بين الصفا والمروة.

(٣) هذا قول نافع يقول: سمعت ابن عمر.

(٤) لا تخلف بالضم، الميعاد أي الوعد.

(٥) في نسخة: إلى الإسلام.

(٦) أي لا تُخْرِج الإسلام مني.

(٧) الواو الحالية.

(٨) بفتح الباء أي نزل.

(٩) أي انحدرت: غارت قدماه في الوادي.

(١٠) أي صعد من بطن الوادي.

(١١) أي جابر بن عبد الله.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صعد^(١) الرجل الصفا كبر^(٢) وهلل ودعا، ثم هبط ماشياً^(٣) حتى يبلغ بطن الوادي، فيسعى^(٤) فيه حتى يخرج منه، ثم يمشي مشياً على هَيْئَتِهِ^(٥) حتى يأتي المروة فيصعد عليها، فيكبر وهلل ويدعو، يصنع ذلك^(٦) بينهما سبعاً، يسعى في بطن الوادي في كل مرة منهما وهو^(٧) قول أبي حنيفة والعامّة.

٣٩ — (باب الطواف بالبيت ركباً^(٨) أو ماشياً)

٤٧٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

(١) قوله: صعد الرجل، قال القاري: وكذا المرأة، ولا يبعد أن يُقال: المرأة لا ينبغي لها أن تصعد لأن مبنى أمرها على الستر.

(٢) أقله مرة من كل واحدة، وأوسطه ثلاث، وأعلى سبع.

(٣) أي إذا لم يكن معذوراً وإلا فراكباً.

(٤) أي يسرع في مشيه.

(٥) قوله: على هَيْئَتِهِ، أي على سكون ووقار، يقال: سار على هَيْئَتِهِ أي عادته في السكون والوقار والرفق، مِنْ امش على هَيْئَتِكَ أي على رِسْلِكَ، ذكره في «النهاية»، قال القاري: هو بكسر الهاء وسكون الياء التحتية وفتح النون وكسر الفوقية.

(٦) أي ما ذكر من المشي والسعي.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال الجمهور خلافاً للطحاوي من الحنفية وبعض الشافعية حيث ذهبوا إلى الذهاب من الصفا إلى المروة، ثم منها إلى الصفا، مجموع ذلك شوط، فيكون الدور عنده أربعة عشر مرة ويردّه الأحاديث الصحيحة^(١).

(٨) قوله: ركباً أو ماشياً، قال القاري: المشي واجب إلا لضرورة فيجوز =

(١) انظر أوجز المسالك ١٥٢/٧.

الأسدي، عن عروة، عن زينب^(١) بنت أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: اشتكيت^(٢) فذكرت^(٣) ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: طوفي من^(٤) وراء الناس و^(٥) أنت راكبة^(٦)، قالت: فطفْتُ^(٧)

= الركوب، فكان الأولى تقديم ماشياً، وقد يقال: قدّم راكباً لورود الحديث الآتي على صفة الركوب. انتهى. والأوجه أن يُقال لَمَّا كان المشي أصلاً والركوب رخصة إذا وقعت ضرورة قُدِّم ذكر الركوب اهتماماً به.

(١) قوله: عن زينب، هي ربيعة النبي ﷺ، أمها أم سلمة أم المؤمنين، وأبوها أبو سلمة عبد الله بن أسد المخزومي الصحابي، كذا في «الاستيعاب» وغيره، ولم تذكر في رواية البخاري بل فيها من طريق يحيى عن هشام عن أبيه عروة عن أم سلمة، وتعبه الدارقطني بأنه منقطع. فإن عروة لم يسمع عن أم سلمة، وردّه الحافظ ابن حجر في «مقدمه فتح الباري» بأن سماعه منها ممكن فإنه أدرك من حياتها ثيفاً وثلاثين سنة.

(٢) أي مرضت.

(٣) قوله: فذكرت ذلك، أي أنها مريضة، وأنها لم تطف لَمَّا أراد رسول الله ﷺ الخروج، وكان ذلك في طواف الوداع، كما ورد في رواية هشام.

(٤) قوله: من وراء الناس، أي من خلفهم متباعدة منهم وهو مستحب للنساء.

(٥) الواو الحالية.

(٦) أي على البعير.

(٧) قوله: قالت فطفْتُ، أي راكبة على بعير، وقد ثبت مثله عن النبي ﷺ أنه طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن بالكسر أي بعضاً، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، وكان ذلك لشكوى عَرَضَتْ له، فلم يقدر على =

ورسول الله ﷺ يصلي^(١) إلى جانب البيت، ويقرأ بالطور^(٢) وكتاب مسطور.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس للمريض وذو العلة^(٣) أن يطوف بالبيت محمولاً^(٤) ولا كفارة عليه^(٥). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامّة من فقهاءنا.

٤٧٦ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن

المشي كما في رواية أبي داود أو ليشرف فيراه الناس ويسألونه كما ورد عن جابر عند مسلم ويحتمل أن يكون كل منهما باعثاً له، ودل هذا كله على جواز الطواف راكباً بعذر، فإن كان بغير عذر جاز بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى أو بكراهة قولان للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المشي^(١) واجب، فإن تركه بغير عذر فعليه دم، وفيه أيضاً جواز إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التلوّث، واستنبط منه طائفة طهارة بول مأكول اللحم ويعره، وتحقيقه في موضع آخر، كذا في «عمدة القاري» وغيره.

(١) أي صلاة الصبح بالجماعة.

(٢) أي بسورة الطور.

(٣) قوله: وذو العلة، بكسر أوله وتشديد ثانيه أي ذي المرض، والعطف تفسيري. وفسر القاري المريض بضعيف البدن، وذا العلة بالأعرج والزمن ومن به وجع الرجل ونحوه.

(٤) أي على إنسان أو دابة.

(٥) أي لا يجب عليه دم لأن الضرورات تبيح المخطورات.

(١) ٦٢٠/٤. ومذهب الشافعي وأحمد: أنه مستحب، وجزم جماعة من الشافعية بكراهة الطواف راكباً من غير عذر كما ذكره العيني.

ابن أبي مُليكة^(١)، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ على امرأة مجذومة^(٢) تطوف بالبيت فقال: يا أمة الله، اقعدي^(٣) في بيتك، ولا تؤذي الناس^(٤). فلما توفي عمر بن الخطاب أتت^(٥)، فقيل لها: هَلْكَ^(٦) الذي كان ينهالك عن الخروج^(٧)، قالت: واللَّهِ لا أُطيعه^(٨) حياً وأعصيه مَيِّتاً.

(١) قوله: عن ابن أبي مُليكة، بالتصغير هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة اسمه زهير النيمي كان ثقة فقيهاً، مات سنة سبع عشر ومائة، قاله الزرقاني.

(٢) أي أصابها مرض الجذام.

(٣) أي اجلسي ولا تطوفي وفي رواية يحيى: لو جلست في بيتك أي لكان خيراً.

(٤) قوله: ولا تؤذي الناس، أي بريح الجذام، قال ابن عبد البر: فيه أنه يُحال بين المجذوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز. وإذا مُنع أكلُ الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فما ظنك بالجذام؟ وهو عند بعض الناس يُعدي وعند جميعهم يؤذي، والآن عمر للمرأة القول بعد أن أخبرها أنها تؤذي لأنه رحمها للبلاء الذي بها، وقد عرف منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يُعدي، وكان يجالس مُعَيِّباً الدُّوسِي ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله. ولعله علم من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته، ألم ترَ إلى أنه لم تخطيء فراسته فيها فاطاعته حياً وميتاً.

(٥) أتت مكة.

(٦) أي مات.

(٧) للطواف.

(٨) لأنه أمر بحق.

٤٠ - (باب استلام^(١) الركن)

٤٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري^(٢)، عن عبيد^(٣) بن جريج، أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن^(٤)، رأيتك تصنع أربعاً^(٥) ما^(٦) رأيت أحداً من أصحابك يصنعها! قال: فما هن^(٧) يا ابن جريج؟ قال: رأيتك لا تَمَسُّ^(٨) من الأركان إلاَّ اليمانيين^(٩)،

(١) قوله: استلام الركن، أي لمس ركن الكعبة، وهي مشتملة على أربعة أركان، في أحدها: الحجر الأسود الذي ينبغي لمسه وتقبيله، وثانيها: الركن اليماني ويستحب لمسه أيضاً، وثالثها ورابعها: الركنان الشاميان وهما بجانب الحطيم.

(٢) بضم الباء وفتحها.

(٣) قوله: عن عبيد، مصغراً، ابن جريج مصغراً التيمي مولا هم المدني من ثقات التابعين، ذكره الحافظ ابن حجر.

(٤) كنية ابن عمر.

(٥) أي أربع خصال.

(٦) قوله: ما رأيت أحداً من أصحابك يصنعها، أي أحداً من أقرانك وأمثالك ممن صحب رسول الله ﷺ، والمراد نفي الرؤية عن الأكثر، وبالغ فيه فقال: ما رأيت أحداً، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل مجموع هذه الخصال الأربعة، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل هذه على سبيل الالتزام كما كان ابن عمر يلتزمها.

(٧) أي تلك الخصال.

(٨) بفتح الميم وتشديد السين أي لا تلمس باليد.

(٩) قوله: اليمانيين، قال السيوطي في «تنوير الحوالك»، بتخفيف الياء لأنَّ =

ورَأَيْتَكَ تَلْبَسُ^(١) النَّعَالَ^(٢) السَّبْتِيَّةَ، ورَأَيْتَكَ تَصْبُغُ^(٣) بِالصُّفْرَةِ، ورَأَيْتَكَ
إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلًا^(٤) النَّاسُ^(٥) إِذَا رَأَوْا.....

= الألف بدل من إحدى يائِي النسب، ولا يُجمع بين البدل والمُبدل منه، وفي لغة قليلة تشديدها على أَنَّ الألف زائدة، والمراد بهما الركن اليماني والذي فيه الحجر الأسود على جهة التغليب.

(١) بفتح الباء.

(٢) قوله: النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، النَّعَال بالكسر جمع نعل، وهو ما يُلبس في الرجل لوقاية القدم، والسَّبْتِيَّة بالكسر منسوب إلى سبت، وهي جلود البقر المدبوعة يُتخذ منها النعال، سُمِّيَتْ بذلك لأن شعرها سُبَّت عنها أي حُلِقَتْ، أو لأنها اُنْسَبَتْ^(١) بالدباغ أي لانت، وكان من عادة العرب لبس النعال من الجلود الغير^(٢) مدبوعة بشعرها، وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره، وكان يلبسها أهل الرفاهية، وقيل: إنه منسوب إلى سوق السَّبْت بالفتح، وقيل: إلى السَّبْت بالضم: نبت يُدبغ به، ويلزم عليهما أن يكون السبتية في الرواية بالفتح أو الضم، ولم يرد في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم إلاَّ الكسر، كذا حققه أحمد بن محمد المقرئ المغربي في كتابه «فتح المتعال في مدح خير النعال» وفُصِّلَتْ ما يتعلق بهذا الحديث في رسالتي «غاية المقال في ما يتعلق بالنعال»، وتعليقاتها المسماة بظفر الأنفال.

(٣) قوله: تَصْبُغُ، أي ثوبَكَ أو شعْرَكَ، وهو بضم الموحدة، وحُكِيَ فتحُها وكسرُها. بِالصُّفْرَةِ بالضم أي اللون الأصفر بالزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة نبت يُصبغ به أصفر.

(٤) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية وأحرموا بالحج.

(٥) أي أكثرهم ممن هو بمكة.

(١) هكذا في الأصل والظاهر اُنْسَبَتْ بالدباغ أي لانت، كما في مجمع البحار ١١/٣.

(٢) هكذا في الأصل، والصواب بدون «ال» كما نبهنا على ذلك سابقاً.

الهِلال^(١) ولم تهَلَّلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ^(٢) يَوْمُ التَّروِيَةِ^(٣) ! قَالَ عَبْدُ اللَّهِ :
أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَمَ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ^(٤) . وَأَمَّا
النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ النِّعَالَ الَّتِي^(٥) لَيْسَ
فِيهَا^(٦) شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ^(٧) فِيهَا ، فَإِنِّي أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا^(٨) . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ

(١) أي هلال ذي الحجة .

(٢) أي يوجد ، فهي تامة وما بعده فاعله ، ويمكن أن يكون ناقصة وما بعده
مفعوله وفاعله ضمير راجع .

(٣) هو الثامن من ذي الحجة .

(٤) قوله : إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، أي الركن اليماني الذي بجهة اليمن والركن الذي
بجهة أكثر بلاد الهند الذي فيه الحجر الأسود ، ولا يستلم الركنين الآخرين ، وهذا
عن النبي ﷺ متفق عليه ، وأما أصحابه فمذهب ابن عمر وعمر وابن عباس وجابر
وأبي هريرة قَصُرُ الاستلام عليهما ، ورُوي عن معاوية وابن الزبير مَسُّ الكل ،
وعلموا بأنه ليس شيء من البيت مهجوراً . والآثار عنهم مخرجة في «مصنف ابن
أبي شيبة» ، و«مسند أحمد» وغيرهما ، وهذا الخلاف قد ارتفع وأجمع مَنْ بعدهم
على أنه لَا يُسْتَلَمُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ .

(٥) هذا تفسير للسبتية .

(٦) في نسخة : لها .

(٧) قوله : يتوضأ فيها ، الظاهر أن معناه يتوضأ ويغسل الرجلين حال كون
النعلين فيهما ولا بأس به إذا كان النعلان طاهرين ، ووصل الماء إلى الرَّجُلِ
بتمامه ، وقال النووي : معناه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان .

(٨) ليحصل الاقتداء به .

فإني رأيت رسولَ الله ﷺ يصبُّغُ^(١) بها فإنا أحبُّ أن أصبِّغَ بها. وأما الإهلال فإني لم أر رسولَ الله ﷺ يَهْلُ حتى^(٢) تنبعث به راحلته.

قال محمد: وهذا^(٣) كُلُّهُ حَسَنٌ، ولا ينبغي أن يستلم من الأركان، إلا الركن اليماني والحَجَر^(٤)، وهما اللذان استلمهما ابن عمر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٤٧٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله^(٥) بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(١) قوله: يصبُّغُ بها، قال الزرقاني: قال المأزري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب والأشبه هو الثاني. قال عياض: هذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن عمر فيها تصفير ابن عمر لحيته واحتجَّ بأنه ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران. رواه أبو داود. وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأنه ﷺ كان يصبُّغُ بها ثوبه حتى عمامته.

(٢) قوله: حتى تنبعث به، أي تستوي قائمة إلى طريقه يعني أن النبي ﷺ: إنما كان يُحرم حين التوجُّه إلى مكة والشروع في الأعمال فقام عليه الإحرام بمكة يوم التروية لأنه يوم التوجُّه إلى منى ويوم الشروع في أفعال الحج، والمراد بانبعاث الراحلة انبعائها به من ذي الحليفة لا من مكة، فإن النبي ﷺ لم يُحرم في حجته من مكة، وقد ذكرنا سابقاً ما يتعلَّق بهذا المقام فتذكَّر.

(٣) أي ما ذكر في هذه الرواية.

(٤) أي الحجر الأسود.

(٥) قوله: أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر، هو أخو القاسم بن محمد من ثقات التابعين قُتل بالحرَّة سنة ٦٣. أخبر هو عبد الله بن عمر بنصب عبد الله على أنه مفعول أخبر، فالمُخْبِر هو عبد الله بن محمد والمُخْبَر له ابن عمر، «عن» متعلَّق بأخبر عائشة: وظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك، فتكون من رواية نافع عن

أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ألم^(١) تَرَيَ أن قومك^(٢) حين بنوا^(٣) الكعبة اقتصروا عن قواعد^(٤) إبراهيم عليه

عبد الله بن محمد، وأخرجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، عن عائشة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر وغيره.

(١) بهزمة الاستفهام وفتح التاء والراء وسكون الياء ويحذف النون للجزم أي ألم تعلمي.

(٢) بكسر الكاف خطاب إلى عائشة وقومها المراد به قريش.

(٣) قوله: حين بنوا الكعبة، أي أرادوا بناءها، وذلك قبل البعثة النبوية بخمس سنين، وكانت الكعبة قبل ذلك مبنية بالرضم^(١) ليس فيها مدر ولم تكن جدرانها مرتفعة، وكان لها بابان فتساقط بناؤها ووصلها الحريق فأرادت قريش تسقيفها ورفع جدرانها، ولم تكن قبل ذلك مسقفة، فبنوا الكعبة وسقفوها بالخشب والحجارة وجعلوا لها باباً واحداً ليدخلوا فيها من شاؤوا ويمنعوا من شاؤوا، وقد كانوا تعاهدوا أن لا يُصرف في بنائها إلا المال الطيب، فجمعوه وشرعوا في بنائها فقصرت بهم النفقة، فأخرجوا قدر الحطيم من الكعبة، ولم يزل ذلك البناء في عهد النبي ﷺ ولم يغيره لأن قريشاً كانوا قريسي عهد بالكفر والجاهلية، فخاف أن يطعنوا عليه يهدم الكعبة من غير ضرورة وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافته وبنائها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتل ابن الزبير لم يرَضَ الحجاج الأمير من عبد الملك بن مروان إبقاء بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين^(٢).

(٤) جمع قاعدة بمعنى الأساس.

(١) الرضم واحدته «رزمة» الصخور العظيمة.

(٢) وانظر أوجز المسالك ٩٣/٧.

السلام؟ قالت: فقلت: يا رسول الله، أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟
قالت: فقال: لولا^(١) حَدَّثَانُ^(٢) قومك بالكفر، قال^(٣): فقال^(٤)
عبد الله بن عمر: لئن^(٥) كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ
ما أرى رسول الله ﷺ ترك^(٦) استلام الركنين اللذين يَلِيَانِ الحجر إلا
أن البيت لم يتمّ على قواعد إبراهيم عليه السلام.

(١) قوله: فقال: لولا... إلى آخره، وفي رواية: لولا أن قومك حديث
عهد بالجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج وألزقته بالأرض، وجعلت
له بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم. واستنبط من الحديث جواز
ترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد منه.

(٢) بالكسر بمعنى الحدوث والقرب.

(٣) أي عبد الله بن محمد.

(٤) حين سمع هذا الحديث.

(٥) قوله: لئن، قال الحافظ ابن حجر والقاضي عياض: ليس هذا شكاً من
ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك والمراد
به التقرير.

(٦) قوله: ترك استلام الركنين، أي لمسهما وتقبيلهما. اللذين يليان أي
يقربان الحجر^(١) بالكسر وهو الحطيم: الموضع الذي أخرجته قریش من الكعبة،
وهما ركنان شاميان. ويُعرف اليوم أحدهما بالركن العراقي والآخر بالشامي، إلا أن
البيت أي الكعبة لم يتم على قواعد إبراهيم فليس الركنان بحسب بناء الخليل
طرفين للكعبة، ولذا ورد أن ابن الزبير لما بنى الكعبة على قواعد الخليل استلم
الأركان كلها.

(١) وهو معروف على هيئة نصف الدائرة وقدره تسع وثلاثون ذراعاً. تنوير الحوالك ص ٢٦٣.

٤١ - (باب الصلاة في الكعبة ودخولها)

٤٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ دخل^(١) الكعبة هو وأسامه^(٢) بن زيد وبلال^(٣) وعثمان^(٤) بن طلحة الحنظلي، فأغلقها^(٥) عليه،

(١) كان ذلك يوم الفتح، كما ورد في رواية البخاري.

(٢) قوله: أسامة، بضم الألف ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الهاشمي مولى رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، قال النبي ﷺ لعائشة: أحبيه فإنني أحبه، أخرجه الترمذي، وولاه إمارة الجيش وفيهم عمر، وعقد له اللواء، توفي بالمدينة أوبوادي القرى سنة ٥٤، وقيل: غير ذلك، ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات».

(٣) قوله: وبلال، هو ابن رباح بالفتح الحنظلي مؤذن رسول الله ﷺ. كان قديماً للإسلام والهجرة، وشهد المشاهد كلها، وله مناقب كثيرة، توفي بدمشق سنة ٢٠، وقيل: سنة ٢١، وقيل بالمدينة وهو غلط، قاله النووي في «التهذيب»، وقد ذكرت قدراً من ترجمته في رسالتي «خير الخبر بأذان خير البشر» وغيره.

(٤) قوله: وعثمان، هو ابن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار، يقال له الحنظلي بفتح الحاء والجيم لحجهم الكعبة، ويُعرفون الآن بالشَّيبِيِّين نسبة إلى شَيْبَةَ بن عثمان بن أبي طلحة ابن عم عثمان المذكور ههنا. وخدمة غلق البيت وفتحه وحفظ مفتاحه لم تزل فيهم، ذكره العيني.

(٥) قوله: فأغلقها، أي الكعبة، والضمير إلى عثمان، وإنما أغلقه لكثرة الناس فخاف أن يزدحموا عليه، أو يصلوا بصلاته فيكون ذلك عندهم من مناسك الحج^(١).

(١) روى ابن أبي شيبة من قول ابن عباس: إن دخول البيت ليس من الحج في شيء. وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج، وردّه بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن محرماً. فتح الباري ٤٦٦/٣.

ومكث^(١) فيها، قال عبد الله^(٢): فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع^(٣) رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى^(٤)، وكان البيت^(٥) يومئذٍ على ستة أعمدة.

قال محمد: وبهذا نأخذ الصلاة في الكعبة حسنة^(٦) جميلة. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) أي توقف فيها زماناً.

(٢) ابن عمر.

(٣) أي في داخل الكعبة.

(٤) قوله: ثم صلى، أي ركعتين نفلاً، وعند مسلم عن أسامة أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة. ولكنه كبر في نواحيه. ووقع عند أبي عوانة عن ابن عمر أنه سأل بلالاً وأسامة - حين خرجا - : هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ فقالا: نعم، وكذا ورد عند أحمد والطبراني. وجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره، وحيث نفى أراد ما في علمه، ويحتمل أن يكون أسامة غاب بعد دخوله، فلم يره يصلي، ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديثه أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة، فكانت آتية بماء في الدلو يضرب به الصوّر. وقال ابن جبان: الأشبه أن يحمل الخبران على دخولين متغايرين: أحدهما يوم الفتح وصلى فيه، والآخر في حجة الوداع، ولم يصل فيه، كذا في «عمدة القاري».

(٥) أي كانت الكعبة في ذلك الزمان مبنية على ستة أعمدة بالفتح وكسر الميم جميع عمود.

(٦) أي مستحبة وفضيلة^(١) وليست من مناسك الحج.

(١) ويقول الحافظ في الفتح ٤٦٦/٢ ما ملخصه: إن صحة النفل والفرض داخل الكعبة قول =

٤٢ — (باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير)

٤٨٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن سليمان بن يسار

أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره^(١) قال^(٢): كان الفضل^(٣) بن عباس رديف^(٤) رسول الله ﷺ، قال: فأتت^(٥)

(١) أي سليمان بن يسار.

(٢) أي ابن عباس.

(٣) قوله: الفضل، هو ابن عباس، أخو عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، شهد حُتَيْناً وحجة الوداع، وخرج إلى الشام بعد وفاة النبي ﷺ، وتوفي بناحية الأردن في طاعون عمّواس سنة ١٨، وقيل: توفي سنة ١٥، وقيل غير ذلك، ذكره ابن الأثير. وهذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس مثل ما ههنا، والأئمة الخمسة من حديث الفضل، فجعله بعضهم من مسند ابن عباس وبعضهم من مسند الفضل، قال الترمذي: سألت محمداً — يعني البخاري — عنه فقال: أصح شيء في هذا الباب ما رواه ابن عباس عن الفضل، ويحتمل أن يكون سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم أرسله، فلم يذكر من سمعه منه.

(٤) قوله: رديف، أي راكباً خلفه على بعير واحد وهو مما لا بأس به، إذا أطاقت الدابة.

(٥) وكان ذلك غداة جمع يوم النحر، كما في رواية للبخاري والنسائي.

الجمهور، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي، وعن ابن عباس عدم الصحة مطلقاً للزوم استدبار بعض الكعبة وقد ورد الأمر باستقبال جميعها، وبه قال بعض المالكية والظاهرية والطبري، ومشهور قول مالك على رأي المازري منع الفرض ووجوب الإعادة، وأطلق الترمذي عنه جواز النقل، فكانه اختلف النقل عنه. اهـ.

امرأة من^(١) خَتَمَ تستفتيه^(٢)، قال: فجعل^(٣) الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، قال: وجعل رسول الله ﷺ يَصْرِف وجه الفضل بيده إلى الشَّقِّ الآخر، فقالت^(٤):

(١) قوله: من خَتَمَ، بفتح الخاء وسكون التاء المثناة وفتح العين: قبيلة مشهورة.

(٢) أي تطلب منه الحكم والفتوى.

(٣) قوله: فجعل، أي طفق وشرع الفضل بن عباس ينظر إلى تلك المرأة، وتنظر تلك المرأة إلى الفضل، وذلك لكون الطبائع مجبولة على النظر إلى الصور الحسنة، وكان الفضل حسناً جميلاً وتلك المرأة شابة جميلة، والأظهر أن ذلك النظر لم يكن عن شهوة بل من المباح الذي رُخِّص فيه إذا أُن من الشهوة، لكن لما خاف النبي ﷺ أن يجر ذلك إلى فتنة صَرَف وجه الفضل بيده الشريفة إلى الشَّقِّ - بالكسر وتشديد القاف - الآخر أي الجانب الآخر الذي ليس فيه ذلك الاحتمال، وقد سئل عنه العباس فقال: لم لَوَيْتُ عُتُقَ ابن عمك؟ فقال: رأيت شاباً وشابة فلم آمَنَ الشيطانَ عليهما، أخرجه الترمذي، وبالع في دفع الفتنة فصرف وجهه بيده فإنَّ الإنكار باليد أقوى من الإنكار باللسان، وبهذا ظهر أنه لا يصح استنباط حرمة مطلق النظر إلى وجه الأجنبية ولو في حالة الأمن من هذه القصة^(١).

(٤) بيان لاستفتائها.

(١) قال الباجي: يحتمل أن تكون قد سدلت على وجهها ثوباً، فإن المحرمة يجوز لها ذلك لمعنى السر، إلا أنه كان يبدو من وجهها ما ينظر إليه الفضل. المنتقى ٢٦٧/٢. وفي فتح الباري ٧٠/٤ عن العياض: لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل خشي عليه أن يؤول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الجلابيب.

وقال الشيخ في «البذل»: وإنما لم يمنعها ولم يأمر بصرف النظر عنه لأن صرف وجه أحدهما يعني عن الآخر، ويحتمل أن يكون ﷺ لم يخف منها الشهوة، كما في الأوجز ٤٨/٧.

يا رسول الله، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكْتُ أَبِي شَيْخاً^(١) كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُ^(٢) عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٣)، وَذَلِكَ^(٤) فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ.

٤٨١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ^(٥)، عَنْ

(١) قوله: شَيْخاً كَبِيراً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ، بضم الباء أي يقعد ويستقر على الراحلة، يعني أن الحج افتراض على أبي حال كونه شَيْخاً كَبِيراً غير قادر على الذهاب لا ماشياً ولا راكباً بأن أسلم في ذلك الحال، أو أسلم قبله وكان فقيراً فحصلت له الاستطاعة الموجبة لافتراض الحج في تلك الحالة.

(٢) بهمزة الاستفهام.

(٣) قوله: قَالَ: نَعَمْ، أي حجي نائبةً عنه، واستنبط من الحديث جواز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس، ولا خلاف في جوازهما إلا ما قال الحسن بن صالح من عدم جواز حج المرأة عن الرجل، وهو غفلة عن السنة، وقالت طائفة: لا يحج أحد عن أحد، روي هذا عن ابن عمر والْقَاسِمِ والنُّخَعِيِّ، وقال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وقالت الحنفية والشافعية بجواز الاستنابة للشيخ الفاني وكذا الحج عن الميت، كذا في «عمدة القاري».

(٤) أي كان هذا الاستفتاء والجواب في حجة الوداع سنة عشر.

(٥) قوله: السَّخْتِيَانِيُّ، نسبة إلى بيع السَّخْتِيَانِ - وهو يفتح السين وسكون الخاء وكسر التاء الفوقانية وتخفيف الياء التحتية، في الآخر نون - جلود الظَّان، كان أيوب يبيعها، فنسب به، كذا في «أنساب السَّمْعَانِي» ومختصره المسمَّى باللباب لابن الأثير الجزري، وأما قول السيوطي في مختصره «لب اللباب» إنه بكسر السين فسبق قلم نَبِّ عليه عبد الله بن سالم البصري المكي.

ابن سيرين^(١)، عن رجل أخبره، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إِنَّ أُمِّي امرأةٌ كبيرةٌ لا نستطيع أن نَحْمِلَهَا^(٢) على بعير، وَإِنْ رِبَطْنَاهَا^(٣) خَفْنَا أنْ تَمُوتَ، أَفَأَحْجُ^(٤) عنها؟ قال: نعم.

٤٨٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ جَعَلَ^(٥) عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْلُغَ^(٦) أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ

(١) قوله: عن ابن سيرين، اسمه محمد، ذكر النووي في «التهذيب» أن أبا سيرين - بكسر السين والراء - كان مولى أنس بن مالك، وله ستة أولاد: محمد ومَعْبِد وأنس ويحيى وحفصة وكريمة وكلهم رواة ثقات من أَجَلَةِ التابعين، وكثيراً ما يطلق ابن سيرين على محمد، هذا أبو بكر البصري الإمام في التفسير والتعبير والحديث والفقه، سمع ابن عمر وأبا هريرة وابن الزبير وغيرهم، ولم يسمع عن ابن عباس فحديثه عنه مرسل، وقد أكثر الأئمة في الثناء عليه، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ.

(٢) أي لا نقدر أن نركبها على الراحلة خوفاً من سقوطها.

(٣) أي شَدَدْنَا بالحبل على البعير خوف السقوط.

(٤) بهمزة استفهام.

(٥) أي نذر وألزم على نفسه.

(٦) قوله: أَنْ لَا يَبْلُغَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ، بفتحين أو يضم الأول وسكون الثاني. الحلب، أي حلب اللبن عن الضرع. فيحلب، بضم اللام وكسره، أي ولده. فيشرب، أي ذلك الولد. ويستقيه^(١)، أي يسقي الولد ذلك اللبن والده إلا حَجَّ بنفسه وحجَّ به أي الولد، قال ابن سيرين: فبلغ رجل من ولده الذي قال أي إلى

(١) في نسخة: يسقيه.

الْحَلَبَ فَيَحْلِبُ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ إِلَّا حَجَّ وَحَجَّ بِهِ، قَالَ: فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ، وَقَدْ كَبِرَ الشَّيْخُ، فَجَاءَ ابْنَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ إِنَّ أَبِي قَدْ كَبِرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَفَأَحْجُ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالحج عن الميت^(١) وعن المرأة والرجل إذا بلغا من الكبر^(٢) ما لا يستطيعان أن يحججا. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى. وقال مالك^(٣) بن أنس: لا أرى أن يحج أحد عن أحد.

مرتبة قال بها ذلك الرجل، وهو أن يقدر على أن يحلب فيشرب ويسقيه. وقد، أي والحال أنه قد كبر - بكسر الباء - الشيخ أي بلغ الوالد من الشيخوخة وبلغ من الكبر إلى حد لا يقدر على إيفاء نذره، فجاء ابنه إلى النبي ﷺ، فأخبره الخبر أي بين له كيفية النذر والكبر، فقال: إن أبي قد كبر وضعف وهو لا يستطيع أي لا يقدر على الحج أفأحج عنه؟ أي نيابة عنه، قال النبي ﷺ: نعم، حُجَّ عنه وأُوفِ بنذره.

(١) قوله: عن الميت، أي نيابة عن الميت فرضاً كان أو نفلاً، فإن كان فرضاً، وأوصى به الميت سقط عنه وإلا يجزىء عنه إن شاء الله، وفي النفل^(١) يصل ثوابه إليه.

(٢) بكسر الأول وفتح الثاني.

(٣) أي سناً لا يقدران الحج بنفسهما.

(٤) صاحب الموطأ.

(١) قال الحافظ: وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي، وعن أحمد روايتان: كذا في فتح الباري ٦٦/٤ وسط شيخنا في الأوجز ٤٢/٩ في بيان الحج عن الغير عشرة أبحاث مفيدة مهمة.

٤٣ - (باب الصلاة بمنى^(١) يوم التروية^(٢))

٤٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان^(٣) يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة.

قال محمد: هكذا السنة^(٤).....

(١) قوله: بمنى، بكسر الميم، تصرف ولا تصرف، وهو موضع معروف من الحرم بين مكة والمزدلفة، حدّها من جهة المشرق بطن السيل إذا هبطت من وادي محسر، ومن جهة المغرب جمرة العقبة، سُمّي به لما يمنى فيه من الدماء أي يُراق ويُصبّ، ذكره النووي في «التهذيب».

(٢) أي اليوم الثامن من ذي الحجة.

(٣) قوله: كان يصلي، أي كان يرحل من مكة بعد صلاة الفجر من اليوم الثامن إلى منى، فيصلّي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح من يوم عرفة، ثم يذهب في اليوم التاسع غداً أي صباحاً إذا طلعت الشمس إلى عرفة بفتحتين، ويقال له عرفات أيضاً. قال النووي: اسم لموضع الوقوف سُمّي بذلك لأن آدم عرف حواء هناك، وقيل: لأن جبريل عرّف إبراهيم المناسك هناك، وجمعت عرفات لأن كلّ حدّ منه يسمّى عرفة، ولهذا كانت مصروفة كقصبات، قال النحويون: ويجوز ترك صرفه بناءً على أنها اسم مفرد لبقعة.

(٤) قوله: هكذا السنة، أي الطريقة المأثورة عن النبي ﷺ وأصحابه، فإنه ثبت أن النبي ﷺ خرج من مكة ضحى من يوم التروية، وغدا إلى عرفات يوم عرفة بعد الطلوع، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد والحاكم وابن خزيمة وغيرهم. وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته ومنهم من قال إنه سنة مؤكدة^(١).

(١) هكذا في فروع الأئمة الأربعة: أوجز المسالك ٣٥٦/٧.

فإن عَجَل^(١) أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٤ - (باب الغسل بعرفة يوم^(٢) عرفة)

٤٨٤ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع : أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة حين يريد أن يروح^(٣) .

قال محمد : هذا^(٤) حسن وليس بواجب .

٤٥ - (باب الدَّفْع^(٥) من عرفة)

٤٨٥ - أخبرنا مالك ، أخبرنا هشام بن عروة ، أن أباه أخبره ،

(١) قوله : فإن عَجَل ، من التَّعَجُّيل . وفي نسخة : تعَجَّل أو تأخر بأن قدم بمنى يوم السابع من ذي الحجة أو بعد صلاة الظهر أو العصر يوم التروية ، وبأن يذهب إلى عرفة قبل طلوع يوم عرفة في ليلة عرفة أو يوم التروية أو يذهب إلى عرفة وقت الضحى يوم عرفة أو بعد الزوال بشرط أن يصل هناك وقت الوقوف فلا بأس أي هو جائز إلا أنه خلاف الأولى ، أو خلاف السنة ، إن شاء الله تعالى ، قال القاري : إنما استثنى احتياطاً لاحتمال أن يكون تأخره عليه السلام في منى كان للنسك وقصد العبادة أو لضرورة قلّة الماء بعرفة أو الاستراحة أو لحوق الجماعة المتأخرة ، وعلى كل تقدير فالأولى هو المتابعة .

(٢) أي اليوم التاسع .

(٣) أي يذهب من مقام نزوله إلى جبل الرحمة وموقف الدعاء .

(٤) قوله : هذا حسن ، أي هذا الغسل مستحب ، وقيل سنة للوقوف وليس من المناسك الواجبة .

(٥) قوله : الدَّفْع ، أي الرجوع من عرفة إلى المزدلفة عند غروب الشمس يوم عرفة .

أنه سمع أسامة بن زيد يُحدِّث عن سَيْرِ^(١) رسول الله ﷺ حين دَفَعَ^(٢) من عَرَفَةَ، فقال: كان^(٣) يَسِيرُ العَنَقَ حتى إذا وَجَدَ فَجْوةً نَصَّ. قال هشام: والنصُّ أَرْفَعُ^(٤) من العَنَقِ.

قال محمد: بَلَّغْنَا^(٥) أنه قال ﷺ: عليكم بالسَّكِينَةِ^(٦) فَإِنَّ الْبِرَّ^(٧)

(١) أي عن كَيْفِيَّتِهِ.

(٢) أي انصرف وذلك في حجة الوداع.

(٣) قوله: كان يسير العَنَقَ، بفتح العين وفتح النون، نوع من السير وهو أدنى المَشْيِ، وسير سهل للدواب من غير إسراع حتى إذا وجد فَجْوةً — بالفتح — ما اتسع من الأرض — وفي بعض الروايات فرجة — نصَّ أي أسرع والنصُّ والنصيص في السير أن لسيار^(١) الدابة سيراً شديداً. قال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة إنما هو لضيق الوقت لأنهم إنما يدفعون عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة ثلاثة أميال وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء في المزدلفة، فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة.

(٤) أي أعلى منه^(٢).

(٥) هذا البلاغ أخرجه البخاري^(٣) وغيره من حديث ابن عباس.

(٦) أي بالطمأنينة في السير.

(٧) بالكسر أي الطاعة والعبادة.

(١) هكذا في الأصل وهو تحريف. الصواب: «أن تساره» كما في الأوجز ٢٩٤/٧.

(٢) قال النووي: هما نوعان من إسراع السير. وفي العنق نوع من الرفق. شرح النووي على مسلم ٤٢٢/٣.

(٣) رقم الحديث ١٦٦٦.

ليس بإيضاع^(١) الإبل وإيجاف^(٢) الخيل . وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله .

٤٦ - (باب بطن محسر^(٣))

٤٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان^(٤) يُحرِّك راحلته في بطن محسر كقذر رمية بحجر .

قال محمد: هذا كله واسع^(٥) إن شئت حرَّكت^(٦)، وإن شئت

(١) أي بإسراعه .

(٢) أي إعدادها .

(٣) قوله: باب بطن، بالفتح . محسر، قال العيني في «البنية شرح الهداية»: بكسر السين المشددة فاعل من حسر بالتشديد لأن فيل أصحاب الفيل^(١) حسر فيه أي أعيى، وهو وادٍ من مزدلفة ومنى، وسمي وادي النار، يقال: إن رجلاً اصطاد فيه، فنزلت ناراً وأحرقت، وحكمة الإسراع فيه لمخالفة النصارى لأنه موقفهم .

(٤) قوله: كان يحرك، أي تحريكاً زائداً ليسرع في بطن محسر كقذر رمية بالكسر بحجر أي مقدار إذا رمي بالحجر فوصل بموضع، وهذا قيل لمخالفة النصارى كما مر، وقيل: لأنه وادٍ عذب به بعض الكفار، فأحب أن يسرع في الخروج منه، وهو أمر مستحب ليس بواجب .

(٥) أي جائز .

(٦) أي الراحلة للإسراع في وادي محسر .

(١) في شرح «الدسوقي» على شرح متن «الخليل»: الحق أن قضية الفيل لم تكن بوادي محسر، بل كانت خارج الحرم، وذكر العيني في عمدة القاري ٦٩١/٤ نقلاً عن الطبري - وهو المحب الطبري - ذلك، ثم قال: قيل هذا غلط لأن الفيل لم يعبر الحرم .

سَرَتْ عَلَى هَيْتِكَ^(١) بَلَّغْنَا^(٢) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي السَّيْرَيْنِ^(٣) جَمِيعاً: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ^(٤). حِينَ أَفَاضَ^(٥) مِنْ عَرَفَةَ، وَحِينَ أَفَاضَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ.

٤٧ - (بَابُ^(٦) الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ)

٤٨٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعاً.

(١) بِالْفَتْحِ أَيِ طَرِيقَتِكَ فِي التَّوَسُّطِ.

(٢) قَوْلُهُ: بَلَّغْنَا، دَلِيلٌ لَكُنْ الْأَمْرَيْنِ جَائِزَيْنِ يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي السَّيْرَيْنِ جَمِيعاً - أَيِ فِي السَّيْرِ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى مُزْدَلِفَةٍ وَفِي السَّيْرِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ إِلَى مَنًى - : عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ فِي الْمَسِيرِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْإِسْرَاعِ. وَفِيهِ أَنَّ السَّكِينَةَ فِي السَّيْرِ الثَّانِي لَا يَنَافِي قَدراً مِنَ الْإِسْرَاعِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مَخْصُصٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَطْلُوقِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ ثَابِتاً بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ وَحْدِهِ، بَلْ ثَبَتَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ الْمَخْرُجِ فِي الصَّحَاحِ^(١).

(٣) فِي نَسَخَةِ: الْمَسِيرَيْنِ.

(٤) بَيَانٌ لِلْسَّيْرَيْنِ.

(٥) أَيِ رَجَعِ.

(٦) قَوْلُهُ: بَابُ الصَّلَاةِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، بَضْمُ الْمِيمِ وَكَسْرُ اللَّامِ: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَنًى =

(١) قَالَ الْمَوْفُوقُ: يَسْتَحِبُّ الْإِسْرَاعَ فِي بَطْنٍ مُحَسَّرٍ وَهُوَ مَا بَيْنَ جَمْعٍ وَمَنًى، فَإِنْ كَانَ مَاشِياً أَسْرَعَ لِإِنَّ كَانَ رَاكِباً حَرَّكَ دَابَّتَهُ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ فِي صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ حَرَّكَ قَلِيلاً. الْمَغْنِيُّ ٤٢٤/٣.

٤٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء^(١) بالمُزْدَلِفَةَ جميعاً.

٤٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عدي^(٢) بن ثابت الأنصاري، عن عبد الله^(٣) بن يزيد الأنصاري الخطمي، عن أبي أيوب^(٤) الأنصاري قال: صلى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمُزْدَلِفَةَ جميعاً^(٥) في حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

= وعرفة ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة، وهما جبلان بين المزدلفة وعرفة، واحده مأزم بكسر الزاء، والحدان خارجان من المزدلفة سُمِّيَ به لآزدلاف الناس أي اقترابهم واجتماعهم بها، وقيل لاجتماع آدم وحواء به، من ثم سُمِّيَ بالجمع أيضاً، ذكره النووي.

(١) ولم يَنْتَقِلْ بينهما.

(٢) هو من ثقات التابعين الكوفيين، وثقه أحمد وغيره، مات سنة ١١٠، كذا في «الإسعاف».

(٣) قوله: عبد الله، هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي، نسبة إلى بني خَطْمَةَ بالفتح بطن من الأنصار، وهو صحابي صغير، ذكره العيني وغيره.

(٤) اسمه خالد بن زيد.

(٥) قوله: جميعاً، زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بن ثابت بهذا الإسناد بإقامة واحدة، والجعفي ضعيف، لكن تقوى بمتابعة محمد، وبه يروى على قول ابن حزم: ليس في حديث أبي أيوب ذِكْرُ أَذَانٍ وإقامة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا يصلي^(١) الرجلُ المغربَ حتى يأتي المَزْدَلِفَةَ، وإن ذهب نصف الليل، فإذا أتاها أذُن وأقام فيصلّي المغرب والعشاء بأذان^(٢) وإقامة واحدة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا.

(١) قوله: لا يصلي، يعني أن تأخير المغرب واجب إلى أن يصل المزدلفة فيجمع بينه وبين العشاء في المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ودخل وقت كراهة العشاء، فلو صلاها في الطريق أو في عرفة أعاد، وهذا أحد القولين، وبه قال بعض المالكية، وقال الشافعية وغيرهم: لو جمع قبل جمع أو جمع بينهما تقديماً في الجمع أجزأ، وفاتت السنّة، والخلاف مبني على أن الجمع بعرفة أو المزدلفة هل هو للنسك أو للسفر، فمن قال بالأول قال بالأول، ومن قال بالثاني قال بالثاني، كما بسطه في «ضياء الساري».

(٢) قوله: بأذان وإقامة واحدة، أي بأذان واحد وإقامة واحدة للأولى فقط، والمرجح هو تعدّد الإقامة لا الأذان كما بسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار». والمسألة مسدسة فيها ستة أقوال كما فصلها في «فتح الباري»^(١) و«عمدة القاري»^(٢): أحدها: الجمع بأذنين وإقامتين، رُوي ذلك عن ابن مسعود عند البخاري، وعن عمر عند الطحاوي، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر، وقال ابن حزم: لم نجده مروياً عن رسول الله ﷺ أي بنص صريح صحيح، وذكر ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه، ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع، وأجيب عنه بأنه اعتمد صنيع عمر وإن كان لم يروه في «الموطأ»، وحمل الطحاوي صنيع =

(١) ٥٢٥/٣.

(٢) ٦٨٧/٤.

٤٨ - (باب ما يَحْرُمُ على الحاج

بعد رمي جِرة العَقَبَة^(١) يوم النحر)

٤٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وعبد الله بن دينار، عن

ابن عمر على أنه أذن للثانية لكون الناس تفرّقوا لعشائهم فأذن ليجمعهم، وبه نقول إذا تفرّق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو لغيره، فأذن، لا بأس به، ويمثله يُجاب عن فعل ابن مسعود. وثانيها: أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال ابن عبد البر: أنا أعجب من الكوفيين أخذوا بما رواه أهل المدينة، وتركوا ما رَوَوْا عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدّلون به أحداً. انتهى. وحجتهم في ذلك حديث جابر أنه ﷺ جمع بأذان وإقامة واحدة أخرجه ابن أبي شيبة، وروى نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني من حديث أبي أيوب كما مر. وثالثها: أن يجمع بأذان واحد وإقامتين، ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وابن عمر عند البخاري، وهو الصحيح من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون من المالكية وابن حزم من الظاهرية والطحاوي من الحنفية وقواه. ورابعها: الجمع بإقامتين فقط من غير أذان، وهو رواية عن أحمد وعن الشافعي، وقال به الثوري وغيره، وهو ظاهر حديث أسامة المروني في صحيح البخاري حيث لم يذكر فيه الأذان، وقد روي عن ابن عمر من فعله كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي، وكأنه رآه من الأمر المتخير فيه. وخامسها: الجمع بالإقامة الواحدة بلا أذان، أخرجه مسلم وأبو داود عن ابن عمر أيضاً وهو المشهور من مذهب أحمد. وسادسها: ترك الأذان والإقامة مطلقاً، أخرجه ابن حزم من فعل ابن عمر أيضاً. هذا كله في جمع التأخير بمزدلفة، وأما جمع التقديم بعرفات ففيه أقوال ثلاثة، الأول: يؤذّن للأولى، ويقيم لها فقط، وبه قال الشافعي. والثاني: يؤذّن للأولى ويقيم لكل منهما، وهو مذهب الحنفية. الثالث: تعدّد الأذان والإقامة كليهما، وهو قول بعض الشافعية. وأرجحها وسطها.

(١) بفتحيتين هو اسم لموضع رمي الجمار في طرف منى إلى جهة مكة، =

عبد الله بن عمر: أَنَّ عمر بن الخطاب خطب^(١) الناس بِعَرَفَةَ فَعَلَّمَهُمْ
أَمْرَ^(٢) الْحَجِّ ، وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ : ثُمَّ^(٣) جِئْتُمْ مِنِّي ، فَمَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(٤) الَّتِي عِنْدَ الْعُقْبَةِ فَقَدْ حَلَّ^(٥) لَهُ مَا حَرَّمَ^(٦) عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ^(٧)
وَالطِّيبَ^(٨) ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّباً حَتَّى يَطُوفَ^(٩) بِالْبَيْتِ .

٤٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ
ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : مَنْ رَمَى
الْجَمْرَةَ^(١٠) ثُمَّ حَلَّقَ أَوْ قَصَّرَ ،

= وفي يوم النحر يكتفى على رمي جمرة العقبة وفيما بعده من الأيام، يرمى في ثلاث
مواضع

(١) اقتداءً بالنبي ﷺ .

(٢) أي مناسكه .

(٣) قوله: ثُمَّ جِئْتُمْ مِنِّي ، أي بعد الرجوع من عرفة والمزدلفة غداة يوم النحر،
وفي رواية يحيى: إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي ، وهكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي
بعضها: إِنْ جِئْتُمْ .

(٤) أي يوم النحر .

(٥) أي بالحلق أو التقصير .

(٦) أي في حالة الإحرام .

(٧) أي مباشرتهن .

(٨) أي استعمال الطيب في بدنه وثيابه .

(٩) قوله: حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، أي طواف الزيارة في يوم النحر أو بعده إلى
الثاني عشر في ذي الحجة .

(١٠) أي يوم النحر .

ونحرم^(١) هَذيأ إن كان معه حلّ له ما حَرُم^(٢) عليه في الحج إلاّ
النِّساء والطَّيب^(٣) حتى يطوف بالبيت.

قال محمد: هذا^(٤) قول عمر وابن عمر. وقد رَوَتْ عائشة

(١) أي ذبحه.

(٢) أي في إحرامه.

(٣) لكونه من مقدّمات الجماع.

(٤) قوله: هذا قول، أي عدم حلّ النساء والطيب قبل طواف الزيارة.
والأول متفق عليه^(١)، والثاني مختلف فيه، فمذهب عمر عدم حلّ الطيب لكونه من
مقدّمات الجماع، وبه قال مالك، ويوافقه قول عبد الله بن الزبير: من سنّة الحج إذا
رمى الجمرة الكبرى حلّ له كل شيء إلاّ النساء والطيب حتّى يزور البيت، أخرجه
الحاكم في «المستدرک» وقال على شرط الشيخين، ولعل هذا الحكم منهم
احتياطي، وإلاّ فقد ثبت عن رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة في أحاديث عديدة حلّ
الطيب كما بسطه الزيلعي في «نصب الراية»، فمن ذلك حديث عائشة الآتي ذكره،
وأخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعاً: إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حلّ له
كل شيء إلاّ النساء، ونحوه أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبة من حديثها، وأبو داود
وأحمد والحاكم من حديث أم سلمة، وأخرج النسائي عن ابن عباس قال: إذا رميت
الجمرة فقد حلّ لكم كل شيء إلاّ النساء، فقال رجل: والطيب؟ قال: أمّا أنا فإنني
رأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك أفطيب^(٢) هو أم لا؟ وزعم بعض المالكية =

(١) أي يحلّ له كل شيء إلاّ النساء وهو قول سالم وطاوس والنخعي وإليه ذهب أبو حنيفة
والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: يحلّ له كل شيء إلاّ النساء والصيد، وفي
«المدونة»: أكره لمن رمى العقبة أن يتطيّب حتى يفيض فإن فعل فلا شيء عليه. عمدة
القاري ٩٣/٥.

(٢) في الأصل: أخطيب، وهو تحريف.

خلاف^(١) ذلك قالت: طَيِّبْتُ رسول الله ﷺ يَدَيَّ هَاتَيْنِ بعدما خلق^(٢) قبل أن يزور^(٣) البيت، فأخذنا بقولها^(٤). وعليه أبو خنيفة^(٥) والعامّة من فقهاءنا.

٤٩٢ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن عائشة أنها^(٦) قالت: كنت أُطَيِّبُ^(٧)

أن عمل أهل المدينة على خلافه، قال العيني: ورُدَّ بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج أدرك ناساً من أهل العلم منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلهم أمروه به. فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يُدعى مع ذلك العمل على خلافه؟!

(١) أي خلاف مذهب عمر وابنه.

(٢) يوم النحر.

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) لكونه متضمناً لبيان الفعل النبوي.

(٥) وهذا قول الجمهور.

(٦) قوله: أنها قالت، قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم في صحته وثبوته، وقد رُوي من وجوه، وقال العيني: أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجهاً.

(٧) قوله: كنت أُطَيِّبُ، قال الحافظ في «فتح الباري»^(١): استُدلَّ به على أن «كان» لا تقتضي التكرار لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرحت في

رسول الله ﷺ لإِحْرَامِهِ^(١) قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحِلِّهِ^(٢) قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ^(٣) بِالْبَيْتِ.
 قال محمد: وبهذا نأخذ في الطيب^(٤) قَبْلَ زِيَارَةِ الْبَيْتِ وَنَدْعُ^(٥)
 ما روى عمر وابن عمر رضي الله تعالى عنهما، وهو قول أبي حنيفة
 والعامة من فقهاءنا.

٤٩ - (باب من أي موضع يُرمى^(٦) الجمار^(٧))

٤٩٣ - أخبرنا مالك، قال: سألت عبد الرحمن بن القاسم:

= رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدلَّ به النووي في «شرح صحيح مسلم»، وتُعقَّبُ بأن المدَّعى تكررهُ إنما هو التَّطِيبُ لا الإِحْرَامَ، ولا مانع من أن يتكرر الطيب لأجل الإِحْرَامِ مع كون الإِحْرَامِ مرة واحدة، ولا يخفى ما فيه، وقال النووي في موضع آخر: إنها لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، وكذا قال الفخر في «المحصول» وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، وقال جماعة من المحققين: إنها تقتضيه ظهوراً وقد تقع قرينة تدل على عدمه.

(١) أي لأجل إحرامه. دل هذا على جواز التطيب عند الإِحْرَامِ وقد اختلفوا فيه وقد مرُّ بنا تفصيله.

(٢) أي خروجه عن الإِحْرَامِ^(١).

(٣) أي يطوف طواف الزيارة.

(٤) أي في جواز استعماله.

(٥) أي نترك.

(٦) بصيغة المجهول.

(٧) قوله: الجمار، بالكسر جمع جَمْرَةٍ بالفتح هي الحصا الصغيرة ثم سميَّ =

(١) أي بعد أن يرمى ويحلُّق.

من أين كان^(١) القاسم بن محمد يرمي جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ؟ قال: من^(٢) حيث تَيْسَّرَ.

قال محمّد: أفضلُ ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حيث ما^(٣) رمى فهو جائز وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

= المواضع التي ترمي الحجار فيها بالجمار، فقليل: جمرة العقبة والجمرة الوسطى والجمرة الكبرى، وسُمّيت جمرة العقبة به لأن العقبة بفتحتين في الأصل الطريق الصعب في الجبل وتلك الجمرة واقعة كذلك، وقيل: سُمّيت تلك المواضع بها لاجتماع الحصى هناك، من تجمّر القوم إذا تجمّعوا، ذكره العيني.

(١) أي من أي مقام.

(٢) قوله: من حيث تَيْسَّرَ، قال القاري: أي من جوانبها علوّها وسفليها. انتهى. وقال الزرقاني: أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يعبّر محلاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو بظهرها لما صح أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي. انتهى. والذي يظهر في معنى هذا الأثر لعموم قوله: من حيث تيسر، أي أمكن وسهل، هو ما ذكره القاري، ولا شبهة أن الرمي من بطن الوادي مندوب وإنما الكلام في الجواز وفيما إذا لم يمكن ذلك، قال في «الهداية» و«البنية»: فيرميها من بطن الوادي أي من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود في الصحيحين والترمذي عن ابن مسعود أنه عليه السلام لما رمى جمرة العقبة جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ورمى من بطن الوادي ولورماها من أعلاها جاز والأول هو السنة فإن عمر رماها من أعلاها للزحام.

(٣) أي من أي موضع رمى جاز^(١).

(١) ذكر في «المحلى» أن كل ذلك واسع لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي. انظر الأرجز ٥١/٨.

٥٠ - (باب تأخير^(١) رمي الحجارة من علة^(٢))

أو من غير علة وما يُكره من ذلك)

٤٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه

أخبره، أن^(٣) أبا البَدَاح بن عاصم بن عدي أَخْبَرَهُ، عن أبيه عاصم بن عدي، عن رسول الله ﷺ: أنه رَخَّصَ لِرِعاء^(٤) الإبل في البيتوتة^(٥) يَرْمُون^(٦) يوم النحر، ثم يرمون من الغد، أو من بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النَّفَر.

(١) أي من أوقاته المقررة.

(٢) بكسر الأول وتشديد الثاني: أي مرض أو ضرورة.

(٣) قوله: أن أبا البَدَاح، بفتح الموحدة والذال المشددة المهملة فالف فحاء مهملة، لا يوقف على اسمه، وكنيته اسمه، وقال الواقدي: أبو البَدَاح لَقَّبَ غلب عليه وكنيته أبو عمرو. انتهى. وكذا قال ابن المديني وابن حبان، وقيل: كنيته أبو بكر، ويقال: اسمه عدي، وهو من ثقات التابعين، مات سنة ١١٧، وقيل سنة ١١٠. ابن عاصم بن عدي أخبره أي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عاصم بن عدي بن الجَدِّ - بفتح الجيم - بن العجلان^(١) بن حارثة القضاعي الأنصاري، هو من الصحابة، شهد أحداً وغيره، وعاش خمسة عشر ومائة، كذا في شرح الزرقاني.

(٤) بالكسر جمع راعي.

(٥) مصدر بات أي في القيام ليلاً يمني اللائق للحجاج أي أباح لهم تركه لضرورتهم.

(٦) قوله: يرمون، هذا بيان للرخصة يعني رخص لهم ترك البيتوتة يمني، =

(١) في الأصل لعجلان والصواب العجلان. شرح الزرقاني ٣٧١/٢.

قال محمد: من جمع رمي يومين في يوم من علة أو غير علة فلا

= وأمرهم أن يرموا يوم النحر بعد طلوع الشمس كما لسائر الحجاج، ثم يرمون، أي إذا رموا يوم النحر أجاز لهم أن يذهبوا من منى، ويقيموا خارجين عنه، ثم يجيئوا في اليوم الحادي عشر، فيرمون من الغد، أي اليوم الحادي عشر أو من بعد الغد أي لا يرموا يوم الحادي عشر بل يدخلوا في منى في اليوم الثاني عشر فيرموا فيه ليومين للحادي عشر قضاء وللثاني عشر أداء، ثم يرمون يوم النفر - بالفتح ثم السكون - أي يوم الانصراف من منى. وهو اليوم الثالث عشر - وهو يوم النفر الثاني ويستحب ذلك. ومن تعجل فنفر في الثاني عشر فلا إثم عليه كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١) وعلى هذا التقرير الذي ذكرنا يكون رخصتهم لأمرين، أحدهما: ترك البيوتة، وثانيهما: جواز جمع رمي يومين في يوم واحد، ويمكن أن يكون المراد بقوله يرمون يوم النحر: رمي يوم النحر في ليلته فيكون رخصة ثالثة، كما أخرج الطبراني عن ابن عباس أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً، وعند الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً وأي ساعة شاؤوا من النهار، ونحوه أخرجه البراز من حديث ابن عمرو. بهذا استند الشافعي في أن أول وقت الرمي يوم النحر بعد نصف ليلته وعندنا وقته بعد طلوع الفجر لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يأمر نساء صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر سواداً ولا يرموا الجمرة إلا مصبحين، أخرجه الطحاوي. وعنه أنه عليه السلام كان يقدم ضعة أهله من المزدلفة بغلس ويأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس، أخرجه الأربعة. وهذا بيان الوقت الأفضل، وما مر من الأحاديث محمول عندنا على رمي الأيام الباقية فإنها جائزة ليلاً، ولو سلمنا أن المراد به ليلة العيد فهو أمر ضروري ثبت رخصة للرعاة والضعفاء فلا يكون حجة لتعيين الوقت، كذا في «البنية».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٣.

كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ ^(١) لَهُ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ حَتَّى الْغَدَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا تَرَكَ ^(٢) ذَلِكَ حَتَّى الْغَدَ فَعَلِيهِ دَمٌ ^(٣) .

٥١ - (بَابُ رَمِي الْجِمَارِ رَاكِبًا)

٤٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ النَّاسُ ^(٤) كَانُوا إِذَا رَمَوْا الْجِمَارَ مَشُورًا ^(٥) ذَاهِبِينَ ^(٦) وَرَاجِعِينَ ^(٧) وَأَوَّلُ ^(٨) مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ .

(١) لَانَهُ خِلَافُ السَّنَةِ .

(٢) أَيُّ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ .

(٣) لِأَنَّ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاجِبٌ عِنْدَهُ خِلَافًا لِهَمَا .

(٤) أَيُّ الصَّحَابَةِ .

(٥) أَيُّ عَلَى أَقْدَامِهِمْ .

(٦) أَيُّ مِنْ مَنَازِلِهِمْ إِلَى الْجِمَارِ .

(٧) إِلَى مَقَامِهِمْ .

(٨) قَوْلُهُ : وَأَوَّلُ مَنْ رَكِبَ مُعَاوِيَةَ ، قِيلَ ذَلِكَ لِعِذْرِهِ بِالسَّمَنِ ، وَعِنْدَ

ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ لَا يَرْكَبُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا ، وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . ثُمَّ الْمُرَادُ بِالرُّكُوبِ هَهُنَا الْمَحْكُومُ بِأَوَّلِيَّتِهِ مِنْ مُعَاوِيَةَ الرُّكُوبِ فِي جَمِيعِ الْجِمَارِ ، أَوِ الرُّكُوبِ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَإِلَّا فَالرُّكُوبُ يَوْمَ النَّحْرِ عِنْدَ جَمْعَةِ الْعَقَبَةِ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا . وَفِي ذَلِكَ مَعَ مَا مَرَّ دَلَالَةٌ لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ مِنْ أَنَّ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ الْأَفْضَلُ فِيهِ الرُّكُوبُ ، وَفِي غَيْرِهِ الْمَشْيُ ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ : الْأَفْضَلُ الْمَشْيُ فِي الْكُلِّ ، وَرَكُوبُ =

قال محمد: الْمَشْيُ أَفْضَلُ وَمَنْ رَكِبَ فَلَا بَأْسَ^(١) بِذَلِكَ.

٥٢ - (يَابِ مَا^(٢)) يَقُولُ عِنْدَ الْجَمَارِ

وَالْوُقُوفِ^(٣) عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ

٤٩٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ^(٤) كُلَّمَا رَمَى الْجَمْرَةَ بِحِصَاةٍ.

قال محمد^(٥): وبهذا نأخذ.

= النبي ﷺ كَانَ لِيَرَاهُ النَّاسُ، فَيَتَعَلَّمُوا مِنْهُ الْمَنَاسِكَ وَيَسْأَلُوهُ^(١) الْمَسَائِلَ. وَالْبَسْطُ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»، وَفِي «الْهَدَايَةِ» وَغَيْرِهِ: كُلُّ رَمِيٍّ بَعْدَهُ رَمِيٌّ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَرْمِيَهُ مَاشِئاً، وَإِلَّا فَيَرْمِيهِ رَاكِباً لِأَنَّ الرَّمِيَّ الَّذِي بَعْدَهُ فِيهِ وَقُوفٌ وَدَعَاءٌ فَيَرْمِي مَاشِئاً لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ.

(١) أَيُّ هُوَ جَائِزٌ^(٢).

(٢) مِنَ الْأَذْكَارِ.

(٣) لِلدَّعَاءِ.

(٤) أَيُّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ.

(٥) فَإِنْ التَّكْبِيرَ عِنْدَ كُلِّ حِصَاةٍ مُسْتَحَبٌّ فَإِنْ تَرَكَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعِنْدَ الثَّوْرِيِّ يُطْعَمُ بِتَرْكِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَسْأَلُوهُ عَنْهُ».

(٢) وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ مَعاً، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْ ذَلِكَ فَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى اسْتِحْبَابِ الرَّمِيِّ مَاشِئاً. وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى اسْتِحْبَابِ الْمَشْيِ فِي رَمِيِّ أَيَّامِ الشَّرِيقِ. وَأَمَّا جَمْرَةُ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ كَيْفَ كَانَ.

قال النووي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْمِي فِي الْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ مَاشِئاً، وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رَاكِباً، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: هُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

٤٩٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان عند^(١) الجمرتين الأوليتين يقف وقوفاً^(٢) طويلاً، يكبر الله ويستبحه ويدعو الله ولا يقف^(٣) عند العقبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

(١) قوله: عند الجمرتين الأوليتين، فيه تغليب والمراد الأولى التي تلي مسجد الخيف والوسطى. وهذا في غير يوم النحر، وأما فيه فلا يرمي إلا جمرة العقبة وليس هناك وقوف، والأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يستحب فيه الوقوف والدعاء لأنه في وسط العبادة، فيأتي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه لأن العبادة قد انتهت، كذا في «الهداية» وغيرها.

(٢) قوله: وقوفاً طويلاً، أي مستقبل القبلة كما في رواية البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا أي القربى من مسجد الخيف بسبع حصيات ويكبر على إثر كل حصاة ثم يقدم^(١) فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأتي ذات الشمال، فيقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، فلا يقف عندها ثم يتصرف. وورد نحوه في رواية للبخاري من فعل النبي ﷺ، قال العيني: اختلفوا في مقدار ما يقف فكان ابن مسعود يقف قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر أنه كان يقف قدر سورة البقرة وعن ابن عباس بقدر قراءة سورة من المثين. ولا توقيف في ذلك عند العلماء وإنما هو ذكر ودعاء.

(٣) لا يوم النحر ولا فيما بعده.

ثلاثة أقوال. ورجح ابن الهمام أدائها ماشياً أولى لأنه أقرب إلى التواضع وخصوصاً في هذا الزمان. انظر: الأوجز ٥٠/٨، والكوكب الدرّي ١٢٩/٢.

(١) هكذا في الأصل. وفي صحيح البخاري: ثم يتقدم. رقم الحديث ١٧٥١ و١٧٥٢، (٤/٥٨٣).

٥٣ - (باب رمي الجمار

قبل الزوال أو بعده^(١))

٤٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تُرمى^(٢) الجمار^(٣) حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر.

قال محمد: وبهذا^(٤) نأخذ.

(١) قوله: أو بعده، قال القاري: أو للتنوع فقبل الزوال يرمي العقبة يوم النحر، وبعده للبقية. انتهى. وفيه أنه ليس لوقت رمي يوم النحر وهو من طلوع الفجر إلى الزوال عند أبي يوسف وإلى غروب الشمس عندهما ذكرٌ فيما بعد ترجمة الباب إلا أن يُقال: قول ابن عمر لا ترمي الجمار حتى تزول الشمس إلى آخره، يدل على أن ابتداء وقت الرمي من الأيام الثلاثة التي بعد النحر هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الزوال دون يوم النحر، فإنَّ الابتداء فيه قبل الزوال يدل عليه التقييد بما بعد يوم النحر، فالأثر المذكور دلٌّ على كلا الأمرين أحدهما بعبارته والآخر بإشارته ويمكن أن يكون الهمزة الاستفهامية محذوفة وأو عاطفة عليه، فالمعنى باب بيان أن رمي الجمار أهو قبل الزوال أو بعده؟

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) أي الحجار الصغار والمراد مواضع الرمي.

(٤) قوله: وبهذا، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لورمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح مع الكراهة عنده خلافاً لهما وهو الأصح^(١).

(١) أما عند الجمهور فالسنة عندهم أن يرمي الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال، ورخص الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال، كذا في فتح الباري ٤/ ٥٨٠ والمغني ٣/ ٤٥٢.

٥٤ - (باب البيوتة^(١)) وراء عقبة منى وما يُكره من ذلك)

٤٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، قال: زعموا^(٢) أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجالاً يُدْخِلُونَ^(٣) الناس من وراء العقبة إلى^(٤) منى. قال نافع: قال عبد الله بن عمر: قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: لا يَبْتَئُ أَحَدٌ من الحاجِّ لِيَالِي منى وراء العقبة. قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي لأحد من الحاجِّ أن يبيت إلاً بمنى لِيَالِي الحجِّ^(٥) فإن فعل فهو^(٦) مكروه ولا كفارة عليه. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) قوله: باب البيوتة^(١)، هي بمنى واجبة عند الجمهور حتى يجب الدم بتركها إلا من ضرورة لحديث: رخص لرعاء الإبل، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه سنة، يُكره تركها ولا يجب شيء به، وهو مذهب أصحابنا.

(٢) أي قالوا أو ذكروا له.

(٣) من الإدخال.

(٤) قوله: إلى منى، وذلك لأن العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة.

(٥) وهي الليالي الثلاثة والاثنتان لمن تعجل بعد ليلة العيد.

(٦) قوله: فهو مكروه، إلا للرعاة للحديث المارّ، وإلا لأهل السقاية لحديث: رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته أي لماء زمزم.

(١) قال الجمهور: لا يبيت أحدٌ لِيَالِي منى في غير منى، غير أن المبيت به واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنهما، وسنة عند أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية. أوجز المسالك ٢٥/٨.

٥٥ - (باب من قدّم نُسكاً^(١) قبل نسك)

٥٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عيسى^(٢) بن

طَلْحَةَ بن عُبَيْد الله أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ وَقَفَ^(٣) للناس عام حَجَّةِ الْوَدَاعِ يسألونه، فَجَاءَ^(٤) رجلاً. فقال: يا رسول الله لم أشعر^(٥) فنحرتُ^(٦) قبل أن أرمي^(٧)، قال: ارم ولا حَرَجَ^(٨)، وقال^(٩) آخر: يا رسول الله،

(١) أي عبادة من عبادات الحج.

(٢) ثقة فاضل، مات سنة ١٠٠، وأبوه من العشرة، قاله الحافظ.

(٣) أي على ناقته عند جمرة العقبة كما في رواية البخاري.

(٤) قوله: فجاء رجلاً، قال الحافظ^(١): لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره: كان الأعراب يسألونه. فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم.

(٥) أي لم أعلم أولم أتعمد.

(٦) أي ذبحت.

(٧) الجمرة في يوم النحر.

(٨) بفتحيتين.

(٩) قوله: وقال آخر، ذكر في هذه الرواية سؤال اثنين عن أمرين، أحدهما تقديم

الذبيح على الرمي، وثانيهما تقديم الحلق على الذبح، زاد في رواية في الصحيحين وأشباه ذلك، وفي رواية لمسلم قال آخر: أفضتُ قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج. فهذا ثالث وهو تقديم طواف الإفاضة على الرمي، وفي رواية لأحمد ذكر

(١) فتح الباري ٣/ ٥٧٠.

= السؤال عن أمر رابع وهو تقديم الحلق قبل الرمي . فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء، وورد الأولان في حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري، وللدارقطني من حديثه أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي مثله، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر عند ابن حبان السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة السؤال عن السعي قبل الطواف . فهذه عدة صور^(١) سُئل عنها النبي ﷺ وأجاب بأنه لا حرج . ولا خلاف في أن الترتيب بتقديم الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم السعي مطلوب، واختلف في وجوبه، فذهب الشافعي وأحمد في رواية والجمهور إلى استنائه^(٢) وأنه لو أُخِلَّ في شيء من ذلك لا يلزم دم استدلالاً بقوله ﷺ: لا حرج، وأوجبه مالك في تقديم الإفاضة على الرمي، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه في الكل ولزوم الدم بتركه، وحمل قوله: لا حرج على نفي الإثم، والكلام طويل مبسوط في شروح صحيح البخاري وشروح الهداية .

(١) انظر فتح الباري ٣/٥٧٣ .

(٢) اعلم أن المسنون يوم النحر أربعة أمور: الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم الإفاضة، وهذا الترتيب هو المسنون عند كافة العلماء، وقد وردت الروايات بهذا الترتيب من فعله ﷺ، والترتيب بين هذه الأربعة سنة عند الشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة، فمن قدم شيئاً من هذه أو أخر فلا دم عليه عندهم لكون الترتيب غير واجب، واستدلوا بما ورد في الروايات من قوله عليه الصلاة والسلام: افعل ولا حرج، وأما عند الإمامين الهمامين أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى فالترتيب في بعضها واجب وفي بعضها سنة، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم، ومن خالف الترتيب المسنون فقد أساء ولا دم عليه، فالترتيب عند مالك بين الرمي والأمور الثلاثة فقط، فلو قدم شيئاً من الأمور الثلاثة على الرمي فعليه دم، وأما في الأمور الثلاثة الباقية فسنة، وأما عند الإمام أبي حنيفة فالترتيب بين الطواف والذبح سنة للمفرد فقط . وأما في غيرهما فالترتيب واجب، سواء كان مفرداً أو غيره، فمن خالف الترتيب الواجب فعليه دم . انظر حجة الوداع ص ١٤٦، وأوجز المسالك ٨/١٤٩ .

لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج. فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ^(١) قُدِّمَ^(٢) ولا أُخِّرَ إلا قال: افعل ولا حرج.

٥٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا أيوب السخثياني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان^(٣) يقول: من^(٤) نسي من نسكه شيئاً - أو ترك - فليهرق دماً. قال أيوب: لا أدري أقال^(٥) ترك أم نسي؟ قال محمد: وبالحديث^(٦) الذي روي عن النبي ﷺ نأخذ أنه

(١) أي يوم النحر.

(٢) صفة لشيء.

(٣) هذا موقف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحو ذلك.

(٤) قوله: من نسي من نسكه، بضمين أي من أعمال حجّه وعمرته شيئاً - أو ترك - شك من أيوب السخثياني هل روى شيخه سعيد لفظ نسي أو ترك. فليهرق، أي يجب عليه أن يذبح ويريق دماً لتركه الواجب، وفي رواية ابن أبي شيبة والطحاوي بسند ضعيف لضعف راويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عنه قال: من قَدِّمَ شيئاً من حجّه أو أخر فليهرق لذلك دماً. ثم أخرج الطحاوي بسند آخر قوي مثله. قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» فهذا ابن عباس يوجب على من قَدِّمَ نسكاً أو أخر دماً، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ أنه ما سئل يومئذ عن شيء قَدِّمَ أو أخر من أمر الحج إلا قال فيه: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة ولكن معنى ذلك على أن الذين فعلوه في حجة النبي عليه السلام كان على الجهل بالحكم فيه^(١).

(٥) أي سعيد. (٦) أي بظاهره الدال على نفي الحرج مطلقاً.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/٢٥٥.

قال: لا حرج^(١) في شيء من ذلك. وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا حرج في شيء من ذلك، ولم ير في شيء من ذلك كفارة إلا في^(٢) خَصْلَةٍ واحدة، الْمُتَمَتِّع والقَارِن إذا حَلَقَ قبل أن يذبح قال^(٣): عليه دم^(٤)، وأما نحن^(٥) فلا نرى عليه شيئاً.

٥٦ - (باب^(٦) جزاء الصيد)

٥٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله:

(١) أي لا في الأخرة بالإثم، ولا في الدنيا بلزوم الجزاء إذا لم يتعمد، وكذا لا حرج في الدنيا عند التعمد.

(٢) قوله: إلا في خصلة، الحصر غير حقيقي لما في «الهداية» وشروحه: من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أخر طواف الزيارة، وقالوا: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح، بخلاف ما إذا ذبح المفرد بالحج قبل الرمي أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء عنده أيضاً لأن النسك لا يتحقق في حقه لعدم وجوب الذبح على المفرد، وأما القارن والمتمتع فعليهما دم واجب فيجب الترتيب بينه وبين غيره.

(٣) أي أبو حنيفة.

(٤) بترك الترتيب الواجب.

(٥) أي أنا وأبو يوسف وغيرهما.

(٦) قوله: باب جزاء الصيد، أي جزاء صيد البر للمحرم، وأما صيد البحر فهو حلال، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ =

أَنَّ(*) عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الضُّبُع^(١)
بَكْبَش^(٢) وفي الغَزَال^(٣) بَعْتَر^(٤)،

= هَذِيًّا بِالْغِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا^(١). واختلفوا في
المثل فعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو أن يُقَوْمَ الصَّيْدُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ
أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي بَرِيَّةٍ، فَيَقَوْمُهُ رَجُلَانِ عَدْلَانِ مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ
بِقِيمِ الصَّيْدِ، ثُمَّ الْقَاتِلُ مُخَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ ابْتَعَ بِهَا هَدِيًّا إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ قِيَمَةَ الْهَدْيِ،
فَيَذْبَحُهُ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ
صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَوَاضَ صَدَقَةِ مَسْكِينٍ يَوْمًا،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَثْلَ الْمَطْلُوقَ هُوَ الْمَثْلُ صَوْرَةً وَمَعْنَى، وَلَا يُمْكِنُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَخُرُوجِ
مَا لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ صَوْرِي فَحَمَلَ عَلَى الْمَثْلِ مَعْنَى، وَهُوَ الْقِيَمَةُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ «مِنَ النَّعْمِ»
بَيَانًا لِمَثْلٍ أَنْ يَتَنَاعَ مِنَ النَّعْمِ مِنْ ذَلِكَ الْقِيَمَةِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ يَجِبُ فِي
الصَّيْدِ النَّظِيرُ فِي مَا لَهُ نَظِيرٌ لِأَنَّ «مِنَ النَّعْمِ» بَيَانٌ لِمَثْلٍ، وَالْقِيَمَةُ لَيْسَتْ مِنَ النَّعْمِ،
وَلِذَلِكَ أَوْجَبَ الصَّحَابَةُ النَّظِيرَ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ لِحَدِيثِ «الضُّبُعُ صَيْدٌ وَفِيهِ شَاةٌ» أَخْرَجَهُ
أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَمَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ تَجِبُ الْقِيَمَةُ فِيهِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُمَا مِثْلَ مَا مَرَّ،
وَالْكَلَامُ مِنَ الطَّرْفَيْنِ مَبْسُوطٌ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَ«النِّهَايَةِ» وَغَيْرِهِمَا^(٢).

(١) بفتح الضاد وضم الباء أو سكونها. بالفارسية (كفتار).

(٢) بالفتح.

(٣) بالفتح: الظبي.

(٤) بالفتح: الأنثى من المعز.

(*) وقد وقع في بعض النسخ «عن» وهو تحريف. والحديث منقطع في رواية يحيى لعدم
الواسطة بين أبي الزبير وعمر.

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) أرجع إلى الأوجز ٩٨/٨.

وفي الأرنب بَعْناق^(١) وفي اليربوع^(٢) بَجْفرة^(٣).
قال محمد: وبهذا كله نأخذ لأن هذا أمثلة^(٤) من النعم.

٥٧ - (باب كفارة^(٥) الأذى)

٥٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الكريم الجَزَرِي^(٦)، عن مجاهد، عن عبد الرحمن^(٧) بن أبي ليلى، عن كعب^(٨) بن عُجْرة:

(١) بالفتح: الأنثى من أولاد المعز.

(٢) بالفتح: الفار الوحشي.

(٣) بالفتح: قيل: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، وقيل: منه ومن الضأن أيضاً.

(٤) أي ما ذكر أمثلة - بالفتح - جمع مثل أي مشابهة ومماثلة حال كونها من النعم بفتحيتين أي الدواب.

(٥) أي كفارة حلق الرأس بسبب أذى في رأسه من كثرة القمل ونحوه.

(٦) بفتحيتين، نسبة إلى جزيرة ابن عمر: اسم موضع.

(٧) هو من المجتهدين التابعين وثقات المحدثين، وسيأتي ذكره في باب القسامة.

(٨) قوله: عن كعب، هو كعب بن عُجْرة - بضم أوله وسكون ثانيه - ابن أمية بن عدي الأنصاري، نزل بالكوفة، ومات بالمدائن سنة ٥١ هـ أو بعدها، روى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومن التابعين ابن أبي ليلى وأبو وائل وغيرهما، قاله ابن الأثير، وقد كان مع رسول الله ﷺ في الحديبية محرماً، فرآه رسول الله والقملة تسقط من رأسه على وجهه فقال: أيؤذيك هوأمك؟ قال: نعم، فأمره أن يحلق، وأنزل الله فيه قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١)، يعني =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

أنه كان مع رسول الله ﷺ مُحَرِّمًا، فَأَذَاهُ^(١) الْقُمَّلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رسول الله ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ^(٢) سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ^(٣) أَوْ نُسْكَ^(٤) شَاةً أَيْ ذَلِكَ فَعَلَّتْ أَجْزَأَ عَنْكَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْعَامَّةُ.

٥٨ — (بَابُ مَنْ قَدَّمَ^(٥) الضَّعْفَةَ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ)

٥٠٤ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ،

= لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا إِلَى حَلْقِهِ لِمَرَضٍ أَوْ لِأَذَى فِي الرَّأْسِ مِنْ هَوَامٍّ أَوْ صَدَاعٍ، فَفِدْيَةُ أَيِّ فَحَلَقَ فَعَلَيْهِ فِدْيَةُ مِنْ صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ صَدَقَةَ ثَلَاثَةِ أَصْعَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، أَوْ نُسْكَ، وَاحِدَتَهَا نُسْكَةٌ أَيْ ذَبِيحَةٌ أَعْلَاهَا بَذَنَةٌ وَوَسْطُهَا بَقَرَةٌ وَأَدْنَاهَا شَاةٌ، كَذَا فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ».

(١) قَوْلُهُ: فَأَذَاهُ الْقُمَّلُ، بِضَمِّ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَاحِدَةٌ قَمْلَةٌ أَوْ بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونُ: دَوْبَةٌ صَغِيرَةٌ تَتَوَلَّدُ مِنَ الْعَرَقِ وَالْوَسْخِ وَالْعَفْوَةِ، ذَكَرَهُ الدِّمَاقِيُّ فِي «عَيْنِ الْحَيَاةِ».

(٢) أَمَرَ مِنَ الْإِطْعَامِ.

(٣) الْمَدُّ — بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ — رِبْعُ الصَّاعِ فَالْغَرَضُ تَصَدَّقَ مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ يَعْنِي نِصْفَ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ.

(٤) بِضَمِّ السِّينِ يَعْنِي أَذْبَحَ.

(٥) قَوْلُهُ: بَابُ مَنْ قَدَّمَ، مِنَ التَّقْدِيمِ، الضَّعْفَةُ — بِفَتْحَتَيْنِ — جَمْعُ ضَعِيفٍ مِثْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّبُوحِ الْكِبَارِ وَالْمَرْضَى. مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ، أَيِ أَرْسَلَهُمْ إِلَى مَنْى مِنْ مَزْدَلْفَةٍ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يَنْفِرَ الْحَجَّاجُ مِنْهَا، وَهُوَ وَقْتُ الْإِسْفَارِ مِنْ يَوْمِ :

عن سالم وعبيد الله^(١) ابني عبد الله بن عمر: أنَّ عبد الله بن عمر كان يُقدِّم^(٢) صبيَّانه من المُزْدَلِفة إلى مِنى حتى^(٣) يُصلُّوا الصبح بمِنى .
قال محمد: لا بأس بأن تُقدِّم^(٤) الضَّعْفَة ويُوغِر^(٥) إليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس . وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا .

العيد، وهو جائز بالإجماع^(١) خوف الزحام عليهم، وقد قدَّم رسول الله ﷺ ضَعْفَة بني هاشم وصبيانهم، منهم ابن عباس ونساؤه وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى يطلع الفجر كما هو ثابت في صحيح البخاري والسنن .

(١) هو من أعلام التابعين، ثقة ثبت، مات قبل أخيه سالم، قاله ابن الأثير.

(٢) أي يرسلهم بالليل قبل نفر الناس .

(٣) قوله: حتى يصلُّوا الصبح بمِنى، في صحيح البخاري عن سالم أن ابن عمر كان يُقدِّم ضَعْفَة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل، فيذكرون الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفَع، فمنهم من يُقدِّم مِنى لصلاة الفجر ومنهم من يُقدِّم بعد ذلك فإذا قدموا رمَوْا الجمرة . وكان ابن عمر يقول: أرخص^(٢) في أولئك رسولُ الله ﷺ .

(٤) مجهول من التقديم وكذا ما بعده، وفي نسخة يقدم ويوغر مبيَّان للفاعل .

(٥) قوله: ويوغر إليهم، قال القاري: بكسر الغين المعجمة من أوغر إليه، هكذا أمره أن لا يفعل ويترك، والمعنى يأمرهم ويؤكد عليهم أن لا يرموا الجمرة =

(١) وفي المغني ٤٢٣/٣، ولا نعلم فيه مخالفاً .

(٢) في نسخة البخاري: أرخص . قال الحافظ: كذا وقع فيه أرخص، وفي بعض الروايات: رخص بالتشديد وهو الأظهر من حيث المعنى . فتح الباري ٥٢٦/٣ .

٥٩ - (باب جلال^(١) البُذْن^(٢))

٥٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ لَا يَشُقُّ^(٣)

جِلَال بُذْنِهِ، وَكَانَ لَا يَجْلُلُهَا^(٤) حَتَّى^(٥) يَغْدُوَ بِهَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ

= حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِيَكُونُوا حَامِلِينَ لِلسَّنةِ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ الرَّمِي بَعْدَ الصُّبْحِ إِجْمَاعًا. وَفِي «عَمْدَةِ الْقَارِي»^(١): جَوَّازُ الرَّمِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيَعْدُ طُلُوعُ الْفَجْرِ لِلَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ قَبْلَ النَّاسِ قَوْلَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالتَّخْفِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عِيَّاضُ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَمِي الْجُمُرَةِ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الرَّمِي يَحِلُّ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَمَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَالتَّخْفِيِّ أَنَّهَا لَا تُرْمَى إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ قَالُوا: فَإِنْ رَمَوْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَجْزَأَتْهُمْ وَقَدْ أَسَاؤُوا، أَوْ قَالَ الْكَاسَانِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَوَّلُ وَقْتِهِ الْمُسْتَحَبُّ مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَآخِرُ وَقْتِهِ آخِرُ النَّهَارِ، كَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى الزَّوَالِ.

(١) قَوْلُهُ: جِلَالٌ، بِالْكَسْرِ جَمْعُ جُلٍّ - بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ - مَا يُجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ لِلْبَذْنَةِ كَالثَوْبِ لِلْإِنْسَانِ يَبْقِيهِ الْبَرْدَ وَالْوَسْخَ.

(٢) قَوْلُهُ: الْبُذْنُ، بِالضَّمِّ جَمْعُ الْبَذْنَةِ بِفَتْحَتَيْنِ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

(٣) قَوْلُهُ: كَانَ لَا يَشُقُّ، أَيُّ لَا يَقْطَعُهَا فِي مَوْضِعٍ لَثْلًا تَفْسُدُ، وَتَكُونُ قَابِلَةً لِأَيِّ انْتِفَاعٍ كَانَ، قَالَ الزَّرْقَانِيُّ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ بَكِيرٍ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ: وَزَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جِلَالُهَا مَخَافَةَ أَنْ يَفْسُدَ الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقَ بِهَا. وَنَقَلَ عِيَّاضُ أَنَّ التَّجْلِيلَ يَكُونُ بَعْدَ الْإِشْعَارِ لَثْلًا يَتَلَطَّخُ بِالدَّمِ وَأَنَّ يَشُقُّ الْجِلَالُ مِنَ السَّنَامِ إِنْ قُلَّتْ قِيَمَتُهَا فَإِنْ كَانَتْ نَفِيسَةً لَمْ تَشُقَّ.

(٤) أَيُّ مِنَ التَّجْلِيلِ أَيُّ لَا يَكْسُوها الْجِلَالُ.

(٥) قَوْلُهُ: حَتَّى يَغْدُوَ بِهَا، أَيُّ يَصْبِحُ بِهَا وَيَذْهَبُ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ، وَفِي =

وكان يُجَلَّلُها بِالْحُلَلِ^(١) وَالْقُبَاطِي وَالْأَنْمَاط، ثُمَّ يَبْعَثُ^(٢) بِجَلَّالِهَا،
فِيكْسُوها^(٣) الْكَعْبَةَ. قَالَ^(٤): فَلَمَّا كُسِيتِ^(٥) الْكَعْبَةُ هَذِهِ الْكِسْوَةُ^(٦)

= رَوَايَةُ ابْنِ الْمُنْذَرِ عَنْ نَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ جُلَلٍ بُذِنَهُ الْأَنْمَاطُ وَالْبُرُودُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ
الْمَدِينَةِ ثُمَّ يَنْزِعُهَا فَيَطْوِيهَا حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَيُلْبِسُهَا إِيَّاهَا حَتَّى يَنْحَرَهَا، ثُمَّ
يَتَصَدَّقُ بِهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَرِيْمَا دَفَعَهَا إِلَى بَنِي شَيْبَةَ^(١).

(١) قَوْلُهُ: بِالْحُلَلِ، جَمْعُ حُلَّةٍ بِالضَّمِّ فَتَشْدِيدُ هِيَ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ،
وَلَا يُسَمَّى حُلَّةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَوْبَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْقُبَاطِي - بِالضَّمِّ - جَمْعُ
الْقُبْطِيِّ - بِالضَّمِّ - ثَوْبٌ رَقِيقٌ مِنْ كَتَّانٍ يُعْمَلُ بِمِصْرَ نَسْبَةً إِلَى الْقِبْطِ بِالْكَسْرِ قَبِيلَةٌ
بِمِصْرَ، وَالضَّمُّ فِي النِّسْبَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَرَقَ بَيْنَ الثِّيَابِ وَبَيْنَ نَسْبَةِ الْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ
يَنْسَبُ بِالْقُبْطِيِّ بِالْكَسْرِ، وَالْأَنْمَاطُ جَمْعُ نَمَاطٍ - بَفَتْحَتَيْنِ - ثَوْبٌ مِنْ صَوْفٍ يُطْرَحُ
عَلَى الْهُودُجِ، وَيَكُونُ مَلُونًا، وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الْبَسْطِ لَهُ خَمَلٌ رَقِيقٌ، كَذَا ذَكَرَهُ
الزُّرْقَانِيُّ وَالْفَارِيُّ.

(٢) إِلَى خِدَامِ الْكَعْبَةِ.

(٣) قَوْلُهُ: فَيَكْسُوها الْكَعْبَةَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لِأَنَّ كِسْوَتَهَا مِنَ الْقَرَبِ
وَكِرَائِمِ الصَّدَقَاتِ، وَكَانَتْ تُكْسَى مِنْ زَمَنِ تَبْعِ الْحَمِيرِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ
كَسَاهَا، فَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ جُلَلٍ يَجْعَلُ بِهَا بَدَنَهُ ثُمَّ يَكْسُوها الْكَعْبَةَ فَيَحْصِلُ عَلَى فَضِيلَتَيْنِ.

(٤) أَيُّ نَافِعٍ.

(٥) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ.

(٦) قَوْلُهُ: هَذِهِ الْكِسْوَةُ، أَيُّ هَذِهِ الْكِسْوَةُ الْمَعْرُوفَةُ، وَلَعَلُّ الْمُرَادِ بِهَا
مَا كَسَاهَا بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ مِنَ الدِّيَاجِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ
تُكْسَى بِالْقُبَاطِيِّ، كَمَا بَسَطَهُ الْعَيْنِيُّ.

(١) انْظُرْ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٣/ ٥٥٠.

أَقْصَرَ^(١) مِنَ الْجَلَالِ.

٥٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ: مَا كَانَ^(٢) ابْنُ عَمْرِو يَصْنَعُ بِجَلَالٍ بُذِنَهُ؟ حَتَّى^(٣) أَقْصَرَ عَنْ تِلْكَ الْكِسْوَةِ. قَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ: كَانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو يَتَصَدَّقُ^(٤) بِهَا.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. يَنْبَغِي^(٥) أَنْ يَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبَدَنِ وَيَخْطُمَهَا^(٦) وَأَنْ لَا يُعْطِيَ الْجَزَارَ^(٧) مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً وَلَا مِنْ لَحُومِهَا. بَلَّغْنَا^(٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ

(١) بفتح الهمزة: صيغة ماضٍ أي ترك ما كان يفعله من بعثها إلى الكعبة لعدم الاحتجاج إليه.

(٢) استفهامية.

(٣) في بعض النسخ: حين. وهو الظاهر.

(٤) أي على الفقراء^(١).

(٥) أي استحباباً.

(٦) قوله: بخطمها، بالضم جمع الخطام بالكسر وهو زمام البعير الذي يجعل في أنفه.

(٧) بضم الجيم وتشديد الزاي المعجمة الذي يذبح الإبل وغيره.

(٨) هذا البلاغ أخرجه الجماعة إلا الترمذي، ذكره الزيلعي.

(١) قال الباجي: إن جلال البدن كانت كسوة الكعبة وكانت أولى بها من غير ذلك فلما كسيت الكعبة رأى أن الصدقة بها أولى من غير ذلك. المتقى ٣١٤/٢.

عنه بهْذِي فَأمر^(١) أَنْ يتصدَّقَ بجلاله وبِخُطْمِهِ وَأَنْ لَا يعْطِيَ^(٢) الجزَّارَ
من خُطْمِهِ وجلاله شيئاً.

٦٠ - (بابُ الْمُحْصَرِّ^(٣))

٥٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن
عبد الله، عن أبيه أنه قال: من أُحْصِرَ^(٤) دون البيت بمرضٍ فإنه
لا يَحِلُّ حتى يطوف بالبيت فهو يتداوى مما اضطر إليه ويفتدي.

(١) قال العيني: الظاهر أنَّ الأمر للاستحباب.

(٢) أي في أجرته. وأما إنَّ كان فقيراً فلا بأس بتصدُّقه عليه.

(٣) قوله: المحصر، اسم مفعول من الإحصار، من أحصره، إذا حبسه وهو
الذي حبس عن إتمام الحج والعمرة بعذر أو مرض أو نحو ذلك.

(٤) قوله: مَنْ أَحْصَرَ، أي مُنِعَ وَحُجِسَ دون البيت، أي قبل وصوله إليه
بمرض ونحوه من غير عدو كافر. فإنه لا يَحِلُّ، بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه
أي لا يخرج من إحرامه حتى يطوف بالبيت ولو امتدَّت الأيام. فهو يتداوى، أي
يعالج. مما اضطرَّ مجهول، إليه، أي باستعمال ما احتيج إليه من محظورات الإحرام
كاللباس والطيب وإزالة الشعر وغير ذلك. ويفتدي، أي يؤدي فدية ما استعمله من
المحظورات وكفارته بعد الفراغ من مناسكه. وحاصله أن الإحصار المذكور في قوله
تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا
رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(١) لا يكون بالمرض. وقد وقع الاختلاف في
الإحصار على أقوال كما بسطه العيني وغيره^(٢)، الأول: أن الإحصار وحكمه الثابت =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٢) فيه عشرة أبحاث بسطها شيخنا في أوجز المسالك، فارجع إليه ٥٠/٨ - ٧٢.

= بالآية وهو أن يذبح الهدى، ويخرج من الإحرام كان مخصوصاً^(١) بالنبي ﷺ وأصحابه، والآية المذكورة نزلت في حصرهم يوم الحديدية حين صدّهم المشركون عن البيت فيختص بمورده، وهذا القول شاذ لا يعتمد عليه، والثاني: أن حكم الحصر عام لكنه لا يكون إلا بالعدو الكافر كما كان في العهد النبوي، ويدل عليه قوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿فَإِذَا أَمْتَمَ فَمَنْ تَمَتَّ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢) أي أمتم من خوف العدو، فلا يكون الإحصار بمرض ونحوه، وهذا مذهب ابن عمر كما دل عليه قوله المذكور ههنا، ومذهب ابن عباس حيث قال: لا حصر إلا حصر العدو، أخرجه ابن أبي حاتم وقال: روى نحوه عن ابن عمر وطاوس، والزهري وزيد بن أسلم، وبه قال الليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، والثالث: أن حكم الإحصار عام زماناً وسبباً فيحصل حكمه بكل حابس من مرض وعدو وكسر رجل وذهاب نفقة ونحوها مما يمنعه المضي إلى البيت، وهذا قول ابن مسعود ورواية عن ابن عباس. وبه قال أصحابنا الحنفية وقالوا: الإحصار في اللغة عام غير مخصوص بالعدو، ونزول تلك الآية في حصر العدو لا يقتضي اختصاصه به، وكذا لفظ الأمن لا يقتضيه فيمكن أن يراد به الأمن من عدو ومرض ونحوه، وعلى تقرير الاختصاص يقال: ورد بحسب تعيين الحادثة والعبرة لعموم اللفظ والعلة لا لخصوص السبب، ويوافقه حديث من كُسِرَ أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وفي رواية من كسر أو عرج أو مرض، ورواه عبد بن حميد، وقال روي نحوه عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وابن المسيب وعروة ومجاهد والنخعي وعطاء وغيرهم وهناك قول رابع محكي عن ابن الزبير وهو: أن المحصر بالمرض والعدو سواء، لا يحل إلا بالطواف وهو قول شاذ، وأرجح الأقوال هو القول الثالث^(٣).

(١) انظر سبل السلام ٢/٢١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) انظر عمدة القاري ١٠/١٤١.

قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه^(١) جعل المحصر بالوجع^(٢) كالمحصر بالعدو، فسئل^(٣) عن رجل اعتمر^(٤) فنَهَشَتْهُ^(٥) حَيَّةٌ فلم يستطع المضي^(٦)، فقال ابن مسعود: ليعث^(٧) بهدي ويواعد^(٨) أصحابه يوم أمار، فإذا نَحَرَ عنه الهدي

(١) أخرجه عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» من طرق عديدة.

(٢) بالفتحتين المرض المؤلم.

(٣) أي ابن مسعود.

(٤) أحرم بالعمرة.

(٥) من النهش وهو لدغ الحية وجرحها.

(٦) أي لم يقدر الذهاب إلى مكة لإتمام العمرة.

(٧) أمر أن يرسل مع بعض أصحابه إلى مكة هدياً.

(٨) قوله: ويواعد، من المواعدة (يوم أمار) بالفتح أي يوم أماره وعلامة تدل على وصولهم إلى مكة وذبحهم الهدي عنه (فإذا نحر) ذبح عنه الهدي بمكة وجاء ذلك اليوم الموعود (حَلَّ) خرج من الإحرام واستعمل محظوراته من الحلق وغيره (وكانت عليه عمرة مكان عمرته) أي عوض عمرته السابقة قضاء عنها، فإنها إن كانت واجبة بالنذر وغيره فظاهر، وإن كانت نفلاً فالنفل بالشروع يلزم كما هو مذهبنا، ودل هذا على أن المحصر يبعث بالهدي إلى مكة، ولا يذبحه حيث أحصر وهو المراد من قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾، وقال الشافعي وغيره^(١): المراد بالمحل مكان الإحصار، وفي المقام كلام طويل لا يليق هنا خوف التطويل.

(١) قال الجمهور: يذبح المحصر الهدي حيث يحل سواء كان من الحل أو الحرم، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا في الحرم. عمدة القاري ١٠/١٤٩.

حَلَّ وكانت عليه عمرة مكان عمرته ، وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من فقهاؤنا .

٦١ - (باب تكفين المحرم^(١))

٥٠٨ - أخبرنا مالك ، أخبرنا نافع أن ابن عمر كَفَّنَ ابنه وإقْدَ بن عبد الله و^(٢) قد مات مُحَرَّمًا بِالْجُحْفَةِ^(٣) ، وَخَمَرَ^(٤) رأسه .

قال محمد : وبهذا نأخذ - وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - : إذا^(٥) مات فقد ذهب الإحرام عنه .

(١) أي إذا مات المحرم في إحرامه .

(٢) الواو حالية .

(٣) بضم الجيم : موضع بين الحرمين ميقات أهل الشام وقد مر ذكره في بحث المواقيت .

(٤) أي غَطَّى رأسه . وفي رواية يحيى : ووجهه وقال لولا أنا حُرُمَ لطيئناه .

(٥) قوله : إذا مات ، يعني أن بالموت تنقطع الأعمال ، فإذا مات ذهب الإحرام منه ، فلا بأس بتخمير وجهه ورأسه كما هو المستنون في سائر الموتى أخذاً من قول النبي ﷺ : خَمُّوا وجوه موتاكم ولا تشبهوا باليهود ، أخرجه الدارقطني بسند صالح . وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية ، فقال مالك بعد رواية هذا الأثر : إنما يعمل الرجل ما دام حيّاً فإذا مات فقد انقضى العمل . انتهى . ويوافقهم حديث : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ، أخرجه ابن ماجه . ويخالفهم ما أخرجه مسلم وغيره أن رجلاً محرماً توفي ، فقال رسول الله : كَفَّنُوهُ في ثوبيه ولا تَغْطُوا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فإنه يُبعث مطيباً يوم القيامة . وفي رواية : ولا تَغْطُوا رأسه ووجهه . وقد مر معنا ذكر هذا :

٦٢ - (باب من أدرك^(١) عرفة^(٢) ليلة^(٣) المزدلفة)

٥٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان

= الحديث في «باب المحرم يُغَطَّى وجهه»، وبه قالت الشافعية وغيرهم^(١). وهو الأرجح نقلاً، وأجاب العيني والزرقاني وغيرهما من الحنفية والمالكية عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لعله عرف بالوحي بقاء إحرامه بعد موته، فهو خاص بذلك الرجل وبأنه واقعة حال لا عموم لها، وبأنه علَّله بقوله: فإنه يُبعث ملبياً، وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصاً به ولا يخفى على المنصف أن هذا كله تعسف، فإن البعث ملبياً ليس بخاص به، بل هو عام في كل محرم حيث ورد: يُبعث كل عبد على ما مات عليه، أخرجه مسلم. وورد من مات على مرتبة من هذه المراتب بُعث عليها يوم القيامة، أخرجه الحاكم. وورد أن المؤذن يُبعث وهو يؤذن، والملبى يُبعث وهو يلبي، أخرجه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب». وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما بسطه السيوطي في «البدور السافرة في أحوال الآخرة». فهذا التعليل لا دلالة له على الاختصاص، وإنما علَّل به لأنه لما حَكَمَ بعدم التخمين المخالف لسنن الموتى نَبَّه على حكمه فيه، وهو أنه يُبعث ملبياً فينبغي إبقاؤه على صورة الملبين. واحتمال الاختصاص بالوحي مجرد احتمال لا يُسمع، وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يصح إذا لم يكن فيه تعليل، وأما إذا وُجد وهو عام فيكون الحكم عاماً، والجواب عن أثر ابن عمر أنه يحتمل أن يكون لم يبلغه الحديث، ويحتمل أن يكون بلغه وحمله على الأولوية وجوز التخمين. ولعل هذا هو الذي لا يتجاوز الحق عنه.

(١) أي وصل إليها.

(٢) في نسخة: عرفات.

(٣) أي في الليلة يقام فيها بمزدلفة، وهي ليلة العيد.

(١) وأحمد وإسحاق وأهل الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، كذا في الأوجز

يقول: مَنْ وقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر^(١) فقد أدرك^(٢) الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

٦٣ - (باب من غربت له الشمس

في النفر^(٣) الأول وهو بمنى)

٥١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان

يقول: من غَرَبَتْ له الشمس من أوسط^(٤) أيام التشريق وهو بمنى

(١) أي فجر العيد.

(٢) قوله: أدرك الحج، أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة، وهذا حُكْمٌ شُرِعَ تسهيلاً، فإن أصل الوقوف هو ما يكون بالنهار يوم عرفة، فإن لم يتيسر له ذلك كفى وقوفه في جزء من أجزاء ليلة العيد بعرفة، وقد قال النبي ﷺ: من أدرك معنا هذه الصلاة أي صلاة الصبح بمزدلفة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه وقضى تَفَتُّه، رواه ابن خزيمة وصححه وابن حبان وأصحاب السنن، وقال أيضاً: الحج عرفة، من أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه، أخرجه أصحاب السنن، وزاد يحيى في موطأه في أثر ابن عمرو: من لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج، وكذا روى نحوه عن عروة. وهذا يدل على أنه لا بد من الوقوف ليلاً أيضاً مع النهار حتى لودفع من عرفة قبل غروب الشمس فاتته الحج وبه قال مالك، بل عنده الوقوف في جزء من الليل أصل، والنهار تبع، وعندنا النهار أصل والليل تبع، كما بسطه العيني في «عمدة القاري».

(٣) أي يوم الانصراف الأول من منى، وهو اليوم الثاني عشر من

ذي الحجة.

(٤) هو يوم الثاني عشر.

لا يَنْفِرَنَّ^(١) حتى يرمي الجمار من الغد^(٢).

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

(١) أي لا يرجعنَّ إلى مكة.

(٢) أي من اليوم الثالث عشر.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، قال القاري: اعلم أن الأفضل أن يقيم ويرمي يوم الرابع وإن لم يقم نفر قبل غروب الشمس، فإن لم ينفِر حتى غربت الشمس يُكره أن ينفِر حتى يرمي في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي لا شيء عليه وقد أساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في «الرقيات» وإليه أشار في الأصل وهو المذكور في المتون، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه إن لم ينفِر قبل الغروب، وليس له أن ينفِر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة^(١)، فوجه الظاهر أن قبل غروب اليوم الثالث يجوز النفر، فكذا بعده بجامع أن كلاً من الوقتين لا يجوز الرمي فيه عن الرابع ووجه رواية أبي حنيفة ومن تبعه أن النفر في اليوم لا في الليل لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٢)، والجواب أن لياليها التالية تابعة لأيامها الماضية. ولذا جاز رمي أيامها في لياليها اتفاقاً.

(١) قال الخرقى: فإن أحب أن يتعجل في يومين خرج قبل غروب الشمس، فإن غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمي من غد بعد الزوال. قال الموفق: فإن غربت قبل خروجه من منى لم ينفر سواء كان ارتحل أو كان مقيماً في منزله لم يجز له الخروج، وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطاوس ومجاهد وأبان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث لأنه لم يدخل اليوم الآخر فجاز له النفر كما قبل الغروب. انظر المغني ٤٥٤/٣، ٤٥٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٠٣.

٦٤ - (باب من نفر^(١) ولم يحلق)

٥١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع : أن عبد الله بن عمر لقي رجلاً من أهله^(٢) يقال^(٣) له المجبر وقد أفاض^(٤) ولم يحلق رأسه ولم يقصر، جهل^(٥) ذلك، فأمره^(٦) عبد الله أن يرجع فيحلق رأسه أو يقصر ثم يرجع إلى البيت، فيفيض .
قال محمد : وبهذا نأخذ .

٦٥ - (باب الرجل يجامع قبل أن يفيض^(٧))

٥١٢ - أخبرنا مالك،

(١) أي من منى إلى مكة .

(٢) أي من أعزته وأقاربه .

(٣) قوله : يقال له المجبر، بصيغة المجهول من التجبير، اسمه عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، فالمجبر ابن أخي عبد الله بن عمر، وقد مرت ترجمته ووجه لقبه في «باب الوضوء من الرعاف» .

(٤) أي طاف طواف الإفاضة .

(٥) قوله : جهل ذلك، أي فعل المجبر ذلك جاهلاً عن هذا الحكم أنه يقدم الحلق أو القصر على الطواف لا عالمًا عامداً .

(٦) قوله : فأمره، أمره بالرجوع إلى منى والحلق أو القصر هناك ثم طواف البيت أمر نذبه مراعاةً للترتيب المسنون، وإلا فيجوز الحلق والقصر في غير منى في الحرم مطلقاً والطواف قبلهما يُعتدُّ به ولا شيء عليه لكنه مكروه .

(٧) قوله : قبل أن يفيض، أي قبل أن يطوف طواف الزيارة وفي نسخة عليها

شرح القاري «باب الرجل يجامع بعرفة قبل أن يفيض» وفسر القاري معنى يفيض =

أخبرنا أبو الزبير^(١) المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أنه سئل عن رجل وقع^(٢) على امرأته قبل أن يفيض^(٣) فأمره أن ينحر بَدَنَةً. قال محمد: وبهذا نأخذ، قال رسول الله ﷺ^(٤): من وقف بعرفة فقد أدرك حجَّه، فمن جامع^(٥)

= يرجع من عرفات أي يجامع بعرفة قبل الرجوع بعد الوقوف. ويخذه أنه ليس في الباب أثر يوافق هذا العنوان إلا أن يُحمل قوله في أثر ابن عباس قبل أن يفيض على الجماع قبل الرجوع من عرفة، فإن الإفاضة تطلق عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾^(١)، لكنه ليس بصحيح فقد وقع في رواية يحيى في هذا الأثر: أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض إلى آخره، وهذا صريح في أن المراد به طواف الإفاضة.

(١) اسمه محمد بن مسلم.

(٢) أي وطأها.

(٣) قوله: قبل أن يفيض، أي بعد الوقوف بعرفة سواء كان جماعه بمنى أو بمكة فحينئذ تم حجُّه لأنه وقع التحلل برمي الجمرات ووقع جماعه بعده وعليه أن يذبح بَدَنَةً بقرًا أو إبلًا.

(٤) أخرجه أصحاب السنن.

(٥) قوله: فمن جامع، تفصيله على ما في «الهداية» وحواشيها أن الجماع قبل الوقوف بعرفة يفسد حجَّه، وعليه أن يمضي فيه ويهدي شاة ويحج من قابل، لما رواه أبو داود في المراسيل والبيهقي أنه سئل رسول الله ﷺ عن رجل جامع امرأته وهما محرمان، فقال: اقضيا نسككما واهديا هدياً. وعند الشافعي تجب بدنة كما في الجماع بعد الوقوف. ولنا إطلاق ما روينا، ولأنه لما وجب القضاء خُفَّت الجنابة. ومن جامع بعد الوقوف بعرفة سواء كان قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجَّه =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٨.

بعدما يقف بعرفة لم يفسد حجّه، ولكن عليه بدنة^(١) لجماعه، وحجّه تامّ، وإذا^(٢) جامع قبل أن يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجّه، وهو قول أبي خنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٦ — (باب تعجيل الإلهال^(٣))

٥١٣ — أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة، ما شأن الناس يأتون

= وعليه بدنة لأثر ابن عباس خلافاً للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر فإنه عنده وعند مالك وأحمد مفسد، هذا إذا جامع قبل الحلق، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء إحرامه في حق النساء، ودون لبس المخيط فخففت الجناية.

(١) أي جزاء لفعله.

(٢) هذا بظاهره مكرر.

(٣) أي الإحرام لمن بمكة.

(٤) قوله: يا أهل مكة، خطاب إلى من بمكة مكياً كان أو آفاقياً. ما شأن الناس أي الآفاقيون يأتون أي يدخلون مكة شعثاً — بالضم فسكون — جمع أشعث: وهو الشعث بفتح أوله وكسر ثانيه، مغبر الرأس متفرق الشعر مشّت الحال يعني يدخلون وهم محرمون من المواقيت مغبروا الرأس لا أثر عليهم للدهن والطيب، والحال يا أهل مكة أنتم مدّهون — بتشديد الدال من الأدهان — أي مستعملو الدهن في الشعر. أهلوأ، أي أحرموا بالحج إذا رأيتم الهلال أي هلال ذي الحجة، وهذا الأمر منه للنذب وقد مر أن ابن عمر كان يحرم يوم التروية ويستحبّه ويتأسّى في ذلك بفعل رسول الله ﷺ، والأمر في ذلك واسع^(١) فمن تعجل فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه. والأفضل هو التعجيل إذا أمن من الوقوع في المحظورات.

(١) انظر المتقى للباقي ٢/٢١٩.

شُعْتًا، وَأَنْتُمْ مُدَّهِنُونَ، أَهْلُوا إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ.

قال محمد: تعجيل الإهلال أفضل من تأخيره إذا ملكت^(١) نفسك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا.

٦٧ - (باب القُفُول^(٢) من الحج أو العمرة)

٥١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا قفل من حجٍّ أو عُمْرَةٍ أو غَزْوَةٍ يُكَبِّرُ^(٣) على كل^(٤) شَرَفٍ من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول^(٥): لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، له المُلْكُ وله الحمد يُحْيِي وَيُمِيتُ وهو على كل

(١) قدرت نفسك وأمنت من الوقوع في المحذور.

(٢) بالضم أي الرجوع إلى وطنه.

(٣) أي يقول: الله أكبر.

(٤) قوله: على كل شرف، قال العيني في «عمدة القاري»: هو بفتحتين المكان العالي، قال الجوهري: جبل مشرف أي عالٍ، وقوله: آييون، أي راجعون إلى الله، وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، يقال آب إلى الشيء أوباً وإياباً أي رجع، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي نحن آييون، وكذا ارتفاع تائبون وما بعده. وقوله: لربنا، إما خاص بقوله ساجدون، وإما عامٌ لسائر الصفات. وقوله: هَزَمَ الأحزاب، هم الطائفة المتفرقة الذين اجتمعوا على رسول الله ﷺ يوم الأحزاب فهزمهم الله بلا مقاتلة ولا إيجاف خيل، وقال عياض: يحتمل أن يريد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، ويحتمل أن يريد به الدعاء أي اللهم افعل ذلك.

(٥) اختار هذا الذكر لكونه جامعاً، ولكونه أفضل ما قاله الأنبياء قبله.

شيءٍ قدير، آيُّون تائبون عابدون ساجدون^(١) لربِّنا حامدون، صدق^(٢) الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده.

٦٨ - (باب^(٣) الصُّدْر)

٥١٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا صَدَرَ^(٤) من الحجِّ أو العُمرة أناخ^(٥) بالبُطحاء الذي^(٦) بذى الحليفة فيصلي بها ويهلل قال^(٧): فكان^(٨) عبد الله بن عمر

(١) أي مصلون أو منقادون.

(٢) قوله: صدق الله وعده، أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين وغلبة أمور اليقين. ونصر عبده أي عبده الخاص المتسحق لكمال العبودية المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾^(١)، وغير ذلك، وهو الرسول ﷺ.

(٣) قوله: باب الصُّدْر، بفتحيتين بمعنى الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿يومئذ يصدر الناس أشتاتاً﴾^(٢).

(٤) أي رجع.

(٥) قوله: أناخ، أي أجلس بعيره، ونزل بالبُطحاء بالفتح الوادي الذي فيه دقاق الحصى الذي بذى الحليفة - ميقات أهل المدينة - فيصلي بها نقلاً أداءً للشكر، ويهلل أي يؤدي التهليل المذكور سابقاً. قال القاري: فيه تنبيه على أنه يُستحبُّ لأهل المدينة أن ينزلوا بذى الحليفة ذهاباً وإياباً وينبغي أن يكون كذا أمر غيرهم ببلدهم.

(٦) احتراز عن البطحاء الذي بين مكة ومنى.

(٧) أي نافع.

(٨) في نسخة: وكان.

(٢) سورة الزلزلة: الآية ٦.

(١) سورة الإسراء: الآية ١.

يفعل (١) ذلك.

٥١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: لا يصدُرَنَّ (٢) أحد (٣) من الحاجِّ حتى يطوف (٤) بالبيت فإنَّ آخرَ النسكِ (٥) الطَّوْفُ بالبيت.

(١) قوله: يفعل ذلك، اقتداءً بالنبي ﷺ فإنه كان كثير الاهتمام بمتابعة النبي عليه السلام ولو في المنذوبات بل المباحات.

(٢) بضَمِّ الدال أي لا يرجعن من مكة.

(٣) أي من أهل الأفاق.

(٤) أي طواف الوداع.

(٥) قوله: فإنَّ آخرَ النسكِ، بضَمِّين أي آخر المناسك المتعلقة بالحج والعمرة هو الطواف بالبيت، قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله: ﴿ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب﴾ (١)، وقال: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ومحل الشعائر (٢) كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق. انتهى. وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالنبي ﷺ حيث قال: لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، أخرجه مسلم ورواه الشافعي وزاد: فإنَّ آخرَ النسكِ الطَّوْفُ بالبيت. وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطَّوْفُ إلَّا أنه خُفِّفَ عن الحائض، وعن هذا قال أئمتنا: إن طواف الصدر واجب يجب بتركه الدم، وبه قال أحمد والحسن ومجاهد والثوري والحكم وحماة، وعن =

(١) سورة الحج: الآية ٣٢.

(٢) ذكر الباجي عن زيد بن أسلم: أن الشعائر ست: الصفا، والمروة، والجمار، والمشعر الحرام، وعرفة، والركن. والحرمان خمس: الكعبة الحرام، والمسجد الحرام، والبلد الحرام، والشهر الحرام، والمحرَّم حتى يَحِلَّ. المتقى للباقي ٢٩٤/٢.

قال محمد: وبهذا نأخذ، طواف الصُّدْر واجبٌ على الحاج^(١) ومن تركه فعليه دم إلا الحائض والنفساء فإنها^(٢) تنفِر^(٣) ولا تطوف إن شاءت^(٤). وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعمامة من فقهاءنا.

٦٩ - (باب المرأة يُكره لها إذا حَلَّت^(٥))

من إحرامها أن تَمَشِطَ حتى تأخذ من شعرها

٥١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: المرأة المُحْرَمَة إذا حَلَّت^(٦) لا تَمَشِطَ حتى تأخذ من شعرها، شعر رأسها^(٧)، وإن كان لها هِذْيٌ لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر^(٨).

= ابن عباس ما يدل عليه، وعند الشافعي في أحد القولين مستحب، وقال مالك: سنة ولا شيء على تاركه، كذا ذكره في «البناء».

(١) وكذا على المعتمر من أهل الآفاق إذا أراد الرجوع.

(٢) أي كل منها.

(٣) أي تسافر.

(٤) إذا اضْطُرَّتْ إلى ذلك، والأوّلَى أن تنفر بعد الطواف.

(٥) قوله: يُكره لها إذا حلت، أي أرادت الخروج من الإحرام، والتحلل أن تَمَشِطَ أي تَسْرَحَ شعرها بالمشط حتى تأخذ من شعرها أي تقصر قدر أنملة فإنَّ القصر متعيّن في حقها والحلق منهيٌّ عنه لها.

(٦) إذا أرادت التحلل.

(٧) بدل من شعرها.

(٨) أي تذبح ذلك الهدي. قال القاري: الترتيب بالنسبة إلى القارن =

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٠ - (باب النزول بالمحْصَب^(١))

٥١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان

= والمتمتع واجب وأما بالنسبة إلى المفرد بالحج فمندوب.

(١) قوله: بالمحْصَب، اسم مفعول من التحصيب، وهو اسم موضع بين مكة ومنى لاجتماع الحصباء أي الحصى فيه بحمل السيل، وهو موضعٌ منهبط بقرب مكة، وهو من الحجون مصعداً في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى إلى حائط حرمان مرتفعاً من بطن الوادي فذلك كله المحْصَب، والحجون الجبل المشرف على مسجد الحرمين بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للتووي، وفي «شرح القاري» هو ما بين الجبل الذي عنده المقبرة والجبل الذي يقابله مصعداً في الجانب الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي، وليست المقبرة من المحْصَب، وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله ﷺ، فنزل فيه رسول الله ﷺ إراءةً لهم لطيف صنع الله، وتكريمه بنصره وفتحه، فذلك سنة كالرمل في الطواف، كذا في «شرح المجمع»، وقال شمس الأئمة السرخسي، في «مبسوطه»: الأصح أن التحصيب سنة أي ولو ساعة، وإلا فالأفضل أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويضجع ضجعة، ثم يدخل مكة على ما ذكره ابن الهمام. وقال الشافعي: ليس بسنة لما في الكتب السنة عن عائشة قالت: إنما نزل رسول الله ﷺ المحْصَب ليكون أسمح لخروجه وليس بسنة فمن شاء تركه ومن شاء لم يتركه. ولنا ما روى مسلم عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة، قال نافع: قد حُصِب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده. أقول: الأظهر أن يُقال: إنه مستحب، وليس بسنة مؤكدة، إذ المحْصَب لا يسع جميع الحجاج، فلا يُقاس على الرمل، أو يُقال: إنها سنة مؤكدة على الكفاية، =

يُصَلِّي^(١) الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحْصَب، ثم يَدْخُلُ^(٢) من الليل فيطوف^(٣) بالبيت.

قال محمد: هذا حسن، ومن ترك النزول بالمحْصَب فلا شيء^(٤) عليه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= ومتعينة على أمراء الحاج، وهذا أمر تركه الناس بالكلية إلا من نزل فيه من أعراب البادية من غير قصد والنية. انتهى. وقال العيني في «عمدة القاري»: قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا نَفَرَ من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحْصَب حتى يهجع ساعة ثم يدخل مكة، وليس بشيء، أي ليس بنسك الحج وإنما فعله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال الحافظ عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين العراقي: فيه نظر لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي ومالك والجمهور وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبه فكانت أسماء وعروة لا يحْصَبان، حكاه ابن عبد البر في «الاستذكار»، وقال ابن بطال: كانت عائشة لا تحْصَب.

(١) أي إذا رجع من منى.

(٢) أي بمكة.

(٣) أي طواف الوداع أو طواف النفل.

(٤) قوله: فلا شيء عليه، أي لا يجب عليه كفارة ولا إثم، وهذا لأنه ليس من مناسك الحج^(١) وهذا هو معنى قول ابن عباس: ليس التحصيب بشيء إنما هو =

(١) قال النووي في «مناسكه»: هذا التحصيب مستحب اقتداءً برسول الله ﷺ وليس هو من مناسك الحج وسننه، وهذا معنى ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ليس بسنة. أوجز المسالك ٢٣/٨.

٧١ - (باب الرجل يحرم^(١) من مكة هل يطوف^(٢) بالبيت)

٥١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أحرم^(٣) من مكة لم يطُف^(٤) بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع^(٥) من منى ولا يسعى^(٦) إلا إذا طاف حول البيت.

منزل نزله رسول الله ﷺ. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والترمذي، وقول عائشة: ليس النزول بالأبطح وهو المحضَّب سنة إنما نزله رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه إذا خرج أي أسهل لتوجهه إلى المدينة. أخرجه مسلم وغيره.

(١) للحج.

(٢) أي بعد الإحرام.

(٣) قوله: كان إذا أحرم من مكة، أي يوم التروية تارة كما مرَّ عنه، ولهلال ذي الحجة تارة اتباعاً بأمر أبيه عمر كما مرَّ، ففي «مصنف عبد الرزاق» عن نافع: أهلك ابن عمر بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن مجاهد قلت لابن عمر: أهلت فينا إهلالاً مختلفاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً وليس كذلك كنا نفعل. قلت: فبأي شيء تأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، كذا ذكره شراح صحيح البخاري.

(٤) أي طواف الإفاضة فإنه بعد الفراغ من مناسك الحج، بل ولا طواف النفل.

(٥) قوله: حتى يرجع إلى منى، قال القاري: الحاصل أنه يختار أن يقع سعي الحج بعد طواف الفرض وإن جُوز تقديم سعي الحج بعد طواف نفل، ثم إنه لا يسعى بعد طواف الإفاضة إذ السعي لا يكرَّر.

(٦) لأنه موقوف على تقدُّم طواف ما.

قال محمد: إن فعل هذا أجزأه^(١)، وإن طاف^(٢) ورمل وسعى قبل أن يخرج^(٣) أجزأه ذلك^(٤)، كل ذلك حسن^(٥) إلا أنا نجب له أن لا يترك الرَّمْل^(٦) بالبيت في الأشواط الثلاثة الأول^(٧) إن عَجَلَ^(٨) أو أخر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧٢ - (باب المحرم^(٩) يحتجم)

٥٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن^(١٠) رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه

(١) أي كفاه بل هذا هو الأولى عند عدم الحرج.

(٢) أي نفلاً بعد إحرام الحج في الطواف.

(٣) أي إلى منى.

(٤) أي عن سعي الحج.

(٥) أي مستحسن إلا أن أحدهما أحسن.

(٦) لأنه سنة مطلقاً.

(٧) بضم أوله وفتح ثانيه أي في الدورات الثلاث الأولى من الدورات

السبع.

(٨) أي سواء عَجَلَ قبل الخروج أو أخر بعد الرجوع.

(٩) قوله: باب المحرم يحتجم، موقع هذا الباب وبعض ما فيه مكرراً من المؤلف فإنه قد مر سابقاً «باب الحجامة للمحرم»، وأورد فيه أثر ابن عمر المذكور ههنا، وذكر فيه احتجام النبي ﷺ وهو محرم صائم بلاغاً. ولعله لذهول أو نسيان، وقد مر منها نبذ مما يتعلق بهذا البحث هناك.

(١٠) قوله: أن، هذا مرسل في «الموطأ»، وقد روي ذلك من حديث جمع من

الصحابة، فعن ابن عباس احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم، أخرجه البخاري ومسلم =

وهو يومئذ محرم بمكان^(١) من طريق مكة يقال له: لَحْيُ جَمَل .

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم، اضْطَرَّ إليه^(٢) أو لم يُضْطَرَّ إلا أنه لا يحلق^(٣) شعراً وهو قول أبي حنيفة.

= وأبو داود والترمذي والنسائي. وعن أنس أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم من وجعٍ كان برأسه، أخرجه ابن عدي. وعن جابر: أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، أخرجه النسائي وابن ماجه. وعن ابن عمر احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم صائم وأعطى الحَجَّام أجره، أخرجه ابن عدي. وعن عبد الله بن بُحَيْنَة: احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم بلَحْيٍ جَمَلٍ في وسط رأسه، أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. وَلَحْيٍ جَمَلٍ - بفتح اللام ويُروى بكسرهما وسكون الحاء المهملة بعدها ياء آخر الحروف، ويفتح الجيم والميم آخره لام - اسم موضع بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى المدينة، وجزم الحازمي وغيره أن ذلك كان في حجة الوداع، ودلَّت هذه الأحاديث على جواز الحجامة للمحرم مطلقاً^(١)، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، رُوي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، كذا في «عمدة القاري».

(١) أي بموضع في طريق مكة.

(٢) أي احتيج إليه إلى حدِّ الاضطرار أولاً.

(٣) فَإِنْ حَلَقَ فعليه فدية.

(١) وقال ابن قدامة: أما الحجامة إذا لم تقطع شعراً فمباحة من غير فدية في قول الجمهور لأنه تداوٍ بإخراج دم فأشبهه الفصد وربط الجرح، وقال مالك: لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان الحسن البصري يرى في الحجامة دماً. المغني ٣/٣٠٥.

٥٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: لا يحتجم^(١) المحرم إلا أن يضطر إليه.

٧٣ - (باب دخول مكة سلاح)

٥٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ دخل مكة^(٢) عام الفتح وعلى رأسه المغفر^(٣) فلما

(١) قوله: لا يحتجم المحرم، أي في موضع له شعر يحتاج إلى قطعه إلا أن يضطر إليه، فحينئذ يفتدي كما علم من قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾^(١)، فلا منافاة بين هذا الحديث وبين ما تقدم، كذا قال القاري: وأراد به إرجاع قول ابن عمر إلى ما ذهب الجمهور إليه، وليس بجيد فإن خلاف ابن عمر في المسألة مشهور أنه لا يجوز الاحتجام مطلقاً إلا عند الاضطرار.

(٢) قوله: أن رسول الله ﷺ، هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وقد قيل: تفرد به مالك عن الزهري من بين أصحابه وليس كذلك فقد رواه ستة عشر نفساً غير مالك عنه في «الحلية» لأبي نعيم ومسند أبي يعلى وكتاب الضعفاء لابن حبان وغيرها، وله طرق أخر أيضاً كما بسطه الحافظ في «فتح الباري».

(٣) أي في سنة فتح مكة وهي سنة ثمان.

(٤) قوله: وعلى رأسه المغفر، بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ثم راء، قال صاحب المحكم: ما يُجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القلنسوة، وقال ابن عبد البر: هو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، وقد زاد بشر بن عمر عن مالك: من حديد، ولا أعلم ذكره غيره أي من رواة الموطأ. وأما خارجه فقد رواه عشرة أخرجه رواياتهم الدارقطني. قال مالك: لم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرمًا، فإنه لم يرو عن أحد أنه تحلل من =

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

نزع^(١) جاءه رجل^(٢) فقال له : ابن خَطْلٍ^(٣) متعلّق بأستار الكعبة ،
قال : اقتلوه .

= إحرامه وهو من الخصائص النبوية عند الجمهور، وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك
لغيره، قال أبو عمر: ولا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري، وروي عن
الشافعي، والمشهور عنه أنها لا تُدخَل إلا بإحرام فإن دخلها أساء ولا شيء عليه
عنده وعند مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمره، ولمسلم وأحمد
وأصحاب السنن عن جابر: دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء
لغير إحرام. ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لإمكان أن المغفر فوق العمامة،
قاله ابن عبد البر. وقيل: لعل العمامة كانت ملفوفة فوق المغفر، وقال القرطبي:
يجوز أن يكون نزع المغفر عند انقياد أهل مكة ولبس العمامة بعده، كذا ذكره
العيني والزرقاني.

(١) أي وضع المغفر عن الرأس.

(٢) قوله: جاءه رجل، هو أبو برزة الأسلمي بفتح الباء وسكون الراء بعده
زاء معجمة، واسمه فضلة بن عبيد، جزم به الكرمانى والفاكهى في «شرح العمدة»،
وقيل: سعيد بن حريث، وقال الحافظ لم يسم.

(٣) قوله: ابن خَطْلٍ، بفتحيتين، قيل: اسمه عبد الله، وكان اسمه في
الجاهلية عبد العزى، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل: غالب بن
عبد الله بن خطل، واسم خطل عبد مناف، وهو لقب له من بني تيم، وكان قد ارتدّ
بعد ما أسلم، وقيل: كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فكان يبدّل ما نزل فيكتب
مكان غفور رحيم غفور ونحو ذلك، ولما ارتدّ لحق بأهل مكة، فلما دخلها
رسول الله ﷺ أبطل دمه، فقال: اقتلوه وإن وجدتموه تحت أستار الكعبة — بالفتح
جمع ستر بالكسر ما يُستر به البيت — فأخبر أنه متعلّق بأستار الكعبة فأمر بقتله فقتل^(١).

(١) قال ابن عبد البر والطبري: إن قتل ابن خطل كان قوداً لقتله المسلم، وقال القاري: بل
كان ارتداداً. أوجز المسالك ١٧٥/٨.

قال محمد: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير^(١) مُحْرَم ولذلك دخل وعلى رأسه المِغْفَر، وقد بلغنا^(٢) أنه حين أحرم من حُتَيْن^(٣) قال: هذه العُمرة لدخولنا مكة بغير إحرام يعني يوم الفَتْح، فكذلك الأمر عندنا: من دخل^(٤) مكة بغير إحرام فلا بدَّ له من أن يخرج فيَهْلُ^(٥) بعمره أو بحجة لدخوله^(٦) مكة بغير إحرام. وهو قول^(٧) أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا.

(١) قوله: غير محرم، لأنها قد أُجِلَّتْ له في ذلك اليوم حتى حل له القتال فيها، ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة فكان ذلك من خصائصه بمن معه، كما بسطه الطحاوي في «شرح معاني الآثار».

(٢) قوله: وقد بلغنا، هذا البلاغ يدل على أنه ﷺ أدّى العمرة التي أحرم بها من الجعرانة حين رجوعه من حُتَيْن وتقسيم غنائمه عوضاً لدخوله مكة بغير إحرام في فتح مكة، والله أعلم بحال نبيه.

(٣) قوله: حُتَيْن، مصغراً اسم موضع وإد بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وكانت فيها غزوة مشهورة مذكورة في القرآن.

(٤) أي من أهل الأفاق.

(٥) أي يحرم.

(٦) أي عوضاً عنه.

(٧) قوله: قول، وبه قال جماعة، وقيد بعضهم بمن أراد الحج أو العمرة وقد مر معنا ما يتعلق بهذا المقام في «باب دخول مكة بغير إحرام» وفي «باب المواقيت».

(كتاب النكاح)^(١)

١ - (باب الرجل تكون عنده نسوة^(٢)) كيف يُقسَّم بينهما

٥٢٣ - أخبرنا مالك،

(١) قوله: كتاب النكاح، هو في اللغة حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، وقيل: مشترك بينهما وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع قاله علي القاري، وقد وردت أحاديث كثيرة ناطقة بفضله والترغيب إليه، وطرق بعضها وإن كانت مما تُكَلَّمُ في روايتها فلا يضر في إثبات المقصود^(١). فأخرج ابن ماجه من حديث عائشة مرفوعاً: النكاح من ستي فمن لم يعمل بسستي فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ومن كان ذا طُول فليتكح، ومن لم يجد فعلية بالصوم، فإن الصوم وجاء له، وفي سنده عيسى بن ميمون ضعيف، وفي الصحيحين من حديث أنس في ضمن حديث: ولكنني أصوم وأفطر وأصلي وأنا من أتزوج، فمن رغب عن سستي فليس مني، وعن أنس مرفوعاً: حُبَّ إليَّ من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرَّة عيني في الصلاة، رواه النسائي وإسناده حسن، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة ثلاث، وهكذا ذكره الغزالي في «الإحياء» ولم يوجد في شيء من طرقه المسندة، كذا قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي».

(٢) قوله: نسوة، المراد بهنَّ الزوجات لأن السَّراري وأمهات الأولاد لا حق لهن في القسمة، كذا قال القاري.

(١) لا خلاف أن النكاح فرض حالة التوفان، حتى إنَّ من ناقت نفسه إلى النساء بحيث لا يمكنه الصبر عنهن وهو قادر على المهر والنفقة ولم يتزوج يَأْثَم، واختلف فيما إذا لم تُتَّقْ نفسه، فقال نفاة القياس مثل داود بن علي الأصبهاني وغيره من أصحاب الظواهر: فرض عين =

حدثنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام، عن أبيه^(٢)^(٣): أن النبي ﷺ حين بنى^(٤) بأم سلمة^(٥) قال لها حين^(٦) أصبحت^(٧) عنده^(٨): ليس بك^(٩) على أهلك^(١٠)

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني.

(٢) أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني.

(٣) قوله: عن أبيه أن النبي... إلى آخره، قال ابن عبد البر: هذا حديث ظاهره الانقطاع وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما صرح به عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، كذا في «تنوير الحوالك».

(٤) أي زفت إليه ودخل عليها.

(٥) هند بنت أبي أمية المخزومية.

(٦) قوله: حين أصبحت عنده، وفي رواية لمسلم: دخل عليها فإذا أراد أن يخرج أخذت بثوبه فقال لها ليس بك... إلى آخره، وفي رواية الحاكم في «المستدرک»: أنها أخذت بثوبه مانعة له من الخروج من بيتها، فقال لها: إن شئت. وهذا يشعر بتقديم التماس أم سلمة لذلك، فخيرها^(١) النبي ﷺ بين التسبيح والتلثيث.

(٧) أي دخلت في الصباح.

(٨) أي في بيته. (٩) يا أم سلمة.

(١٠) قوله: على أهلك، يريد به نفسه ﷺ. يقول ليس علي بك احتقار =

بمنزلة الصوم والصلاة وغيرهما، وقال الشافعي: مباح كالبيع والشرء واختلف أصحابنا فيه، فقال بعضهم: إنه مندوب ومستحب وإليه ذهب الكرخي، وقال بعضهم: فرض كفاية بمنزلة الجهاد وقال بعضهم: واجب... إلخ. يذل المجهود ٤/١٠، نقلاً عن «البدائع».

(١) في الأصل: «خيرها»، وهو خطأ.

هوان^(١)، إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ^(٢) عندهن^(٣)، وإن شئت
ثلثتُ^(٤) عندك ودُرت^(٥)،

= وإذلال بالنسبة إلى باقي الأزواج، فلا أفعل فعلاً يكون فيه هوانك، بل الأمر بيدك
إن شئت سبعتُ عندك وإن شئت ثلثتُ.

(١) قوله: هوان، قال النووي: معناه لا يلحقك هوان ولا يضيع من حقك
شيء بل تأخذه كاملاً، وقال الأبّي: قيل: المراد بالأهل قبيلتها لأن الإعراض
عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم المبالاة بأهلها فالباء على الأول متعلقة
بهوان، وعلى الثاني للسببية أي لا يلحق أهلك بسبك هوان، كذا قال الزرقاني.

(٢) أي أقمتُ عندك سبعاً.

(٣) أي عند بقية الزوجات.

(٤) أي أقمتُ ثلاثاً.

(٥) قوله: ودُرت، ظاهره أن الثلاث حق للجديدة الثيبة فإن معنى درت

الدوران المعتاد وهو القسم يوماً يوماً، فكأنه قال لأم سلمة: وكانت ثيبة إن شئت
سبعتُ عندك فأسبّع عند بقية الأزواج للتسوية، إذ لا حق لك في السبعة، وإن شئت
ثلثتُ عندك فتوفّي حقك، ثم درت على بقية النساء يوماً يوماً بالسوية، وفهم منه
جواز تخيير الثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الجمهور
والشافعي وأحمد كما ذكره النووي وغيره، وقال مالك وأصحابه: لا تُخير بل للبكر
الجديدة سبع وللثيب ثلاث يرون التخيير والقضاء، قال ابن عبد البر: هذا أي
حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس. انتهى.

وأشار به إلى ما في صحيح البخاري عن أنس أنه قال: السنة إذا تزوّج البكر أقام
عندها سبعاً، وإذا تزوّج الثيب أقام عندها ثلاثاً، وفيه أيضاً عنه: من السنة إذا تزوّج
الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وقسم، وإذا تزوّج الثيب على البكر أقام
عندها ثلاثاً ثم قسم. وأخرج ابن ماجه والدارمي وابن خزيمة والإسماعيلي =

قالت^(١): ثلث.

= والدارقطني والبيهقي وابن حبان هذا الحديث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: سَبْعُ
للبكر وثلاث للثيب. واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على
التخيير بأن مالكا رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ لأنه خُصَّ في النكاح بخصائص
فاحتمال الخصوصية مَنع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر لأن مجرد الاحتمال
لا يمنع الاستدلال، وقال أصحابنا الحنفية: لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين
البكر والثيبة، بل يجب القسم على السوية بينهما يوماً يوماً لإطلاق قوله تعالى:
﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(١)، وقوله
تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَآ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢)، وإطلاق ما روى
أصحاب السنن الأربعة عن عائشة: كان رسول الله يقسم ويعدل ويقول: اللهم هذا
قَسَمِي فيما أملك فلا تَلْمَنِي فيما تملك ولا أملك يعني القلب أي زيادة المحبة.
فظاهره أن ما عداه داخل تحت ملكه فتجب السوية فيه، ولما روى أصحاب السنن
وأحمد والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، من كانت له امرأتان، فمال إلى
إحدهما جاء يوم القيمة وشقَّه مائل. فظاهر هذه النصوص يقتضي التسوية من غير
فصل، فإن سَبْعَ عند الجديدة سَبْعَ عند غيرها، وإن ثَلْثَ عندها ثلث عند غيرها،
ولا حق لها في الزيادة بكرة كانت أو ثيباً، كذا قرره ابن الهمام وغيره. وعلى هذا
حملوا حديث أم سلمة، وقالوا: معنى ثُرْتُ: الدوران عند البقية بالثلاث ليحصل
المساواة إلا أنه خلاف الظاهر، وخلاف ما أخرجه النسائي والدارقطني بطريق فيه
الواقدي: أنه قال لأم سلمة: إن شئت أقمْتُ عندك ثلاثاً خالصةً لك، وإن شئت
سَبَعْتُ لك وسَبَعْتُ لنسائي.

(١) قوله: قالت: ثلاث، قال القاضي عياض: اختارت الثلاث مع أخذها

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

قال محمد: وبهذا نأخذ ينبغي أن سَبَّع عندها^(١) أن يُسَبَّع عندهن^(٢) لا يزيد لها عليهن شيئاً وإن ثَلَّثَ عندها أن يُثَلَّثَ^(٣) عندهن، وهو قول^(٤) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

بشبه حرصاً على طول إقامته عندها لأنها رأت أنه إذا سَبَّع لها وسَبَّع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها.

(١) أي الجديدة.

(٢) أي القديمة.

(٣) قوله: أن يَثَلَّثَ عندهن، لعله مبني على حمل الدَّوْر المذكور في الحديث على الدَّوْر بالتثليث، وقد عرفت ما فيه، ولذا قال القاري في شرحه تحت هذا القول: فيه أن ظاهر الحديث السابق أن بعد التثليث هو الدور ولا يفهم منه التثليث عندهن إلا من دليل خارج يحتاج إلى بيانه. انتهى.

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال علي القاري في «المرقاة شرح المشكاة»: عندنا لا فرق بين القديمة والجديدة لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾^(١). وخبر الواحد لا ينسخ الكتاب. انتهى. فأشار إلى بناء الكلام على مسألة أصولية وهي عدم جواز نسخ إطلاق الكتاب القطعي بخبر الأحاد الظني، ففي ما نحن فيه لما ثبت بإطلاق الكتاب وجوب المساواة ومنع الميل إلى إحدى الزوجات مطلقاً أفاد ذلك وجوب المساواة في القديمة والجديدة أيضاً والبكر والثيب أيضاً، فإن فُرِّقَ بينهما بحديث أنس أو أم سلمة وغيرها يلزم إبطال إطلاق الكتاب بالخبر الظني، وأشار في شرحه لهذا الكتاب إلى الإيراد على هذا المسلك حيث قال بعد ذكر ستاد علمائنا بآية: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾ وغيره فيه أنه إذا كان التخصيص قع شرعاً يكون عدلاً فلا منافاة ولا معارضة أصلاً. انتهى.

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

٢ - (باب أدنى^(١)) ما يتزوج الرجل عليه المرأة)

٥٢٤ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد^(٢) الطويل عن أنس بن مالك: أن عبد الرحمن بن^(٣) عوف جاء إلى النبي ﷺ وعليه^(٤) أثر صُفْرة فأخبره^(٥) أنه تزوّج امرأة من الأنصار،

(١) أي أقل مهرها.

(٢) قوله: حميد الطويل، هو حميد بضم الحاء بن أبي حميد أبو عبيدة البصري الطويل، روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه مالك وشعبة والحمّادان والسفيانان وخلق، وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، كذا في «الإسعاف».

(٣) أحد العشرة المبشرة بالجنة المتوفى سنة ٣٢هـ.

(٤) قوله: وعليه أثر صُفْرة^(١)، تعلقت بجلده أو ثوبه من طيب العروس، وهذا أولى ما فُسِّر به، وفي رواية: به ردع من زعفران أي أثره، وليس بداخل في النهي عن تزعفر الرجل لأنه فيما قصد به التشبه بالنساء، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: فأخبره، أي فسأله رسول الله ﷺ، وقال: ما هذا؟ فأخبره. كذا ورد في رواية، وفيه افتقاد الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حالهم، فإنه كان نهى عن التضمخ بالطيب، فأجابه بأنه لم يضمخ به، وإنما تعلق به من العروس. وهذه المرأة التي أخبر أنه تزوّجها لم تسم في الروايات إلا أن الزبير بن بكار جزم بأنها ابنة أبي الحيسر - بفتح المهملتين بينهما تحية ساكنة آخره راء مهملة -

(١) وفي رواية وضر من صُفْرة بفتح الواو والضاد المعجمة آخره راء، هو في الأصل الأثر، وفي أخرى ردغ وردع بمهمات، مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران. والمراد بالصُفْرة صُفْرة خلوق والخلوق طيب يُصنع من زعفران وغيره، قاله الحافظ. انظر الأوجز ٤٣٨/٩.

قال: كم (١) سُقَّتْ إليها؟ قال: وزن (٢) نَوَاة من ذهب، قال: أَوْلِم (٣)

= اسمه أنس بن رافع الأنصاري، وأنها وَلَدَتْ له القاسم وعبد الله، كذا قال الحافظ ابن حجر.

(١) قوله: كم سُقَّتْ إليها، بضم السين من السوق، أي كم أرسلت من المهر مطلقاً، أو المعجل كذا قال القاري. وقال الزرقاني: فيه أنه لا بد في النكاح من المهر، وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير لأن كم موضوعة له، ففيه حجة للمالكية والحنفية في أن أقل الصداق مقدراً (١).

(٢) قوله: وزن نَوَاة من ذهب، قال الخطابي والأكثرون: هي خمسة دراهم من ذهب فالنواة اسم المقدار المعروف عندهم، وقال أحمد بن حنبل: النواة ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد: نواة التمر أي وزنها من ذهب، والأول أظهر وأصح، وقال بعض المالكية: النواة بالمدينة ربع دينار كذا في «شرح الزرقاني»، وفيه أيضاً قال عياض: قيل: زنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع، وأراد قائله أن يحتاج به على أنه أقل الصداق، ولا يصح لقوله من ذهب وذلك أكثر من دينارين، وهذا لم يقله أحد، وهو غفلة من قائله بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم.

(٣) زاد في رواية: قال: فبارك الله لك، أَوْلِم ولو بشاة. قوله: أَوْلِم، أمر ندب عند الجمهور وقيل للوجوب، ووقته على الأشهر بعد الدخول كما يُستنبط من هذا الحديث أيضاً.

(١) قال ابن رشد: اتفقوا على أنه لا حدٌ لأكثره، واختلفوا في أقله، فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المدينة من التابعين لا حدٌ لأقله، وكل ما جاز أن يكون ثمناً وقيمة لشيء جاز أن يكون صداقاً، وقال طائفة بوجوب تحديد أقله، والمشهور من ذلك مذهبان: أحدهما: مذهب مالك لا بد من ربع دينار أو ثلاثة دراهم، ومذهب أبي حنيفة لا بد من عشرة وقيل خمسة وقيل أربعون... إلخ. انظر بداية المجتهد ٢/ ٢٠.

ولو^(١) بشاة.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. أدنى المهر عشرة دراهم ما تُقطع

(١) هو للتقليل.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ أدنى المهر... إلى آخره، لعله حمل النواة على هذا المقدار، وقد ورد بالتقدير بهذا المقدار آثار أخر أكثرها مما تُكَلِّم فيها، فأخرج الدارقطني ثم البيهقي في سنتهما عن داود الأزدي عن الشعبي عن علي قال: لا تُقطع الأيدي في أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: قال ابن حبان: داود ضعيف والشعبي لم يسمع علياً. وأخرجه الدارقطني أيضاً عن جويسر—وهو ضعيف—عن الضحاك، عن التزالي بن سبرة، عن علي، ومن طريق آخر عن الضحاك بسند فيه محمد بن مروان أبو جعفر لا يكاد يعرف. وأخرج الدارقطني والبيهقي عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء بن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم، قال الدارقطني: ابن عبيد متروك الحديث، وأسند البيهقي عن أحمد أنه قال: أحاديث مبشر موضوعة، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن ميسرة عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي يعلى رواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء»، كذا ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، والكلام في هذا الحديث نقضاً وإبراماً كثير، والإنصاف أن هذا الحديث بعد ثبوته لا يدل على التقدير بحيث لا يصح دونه، وفي الأحاديث كثرة دالة على إطلاق المهر، وعدم التقدير بالعشرة وظواهر الآيات تؤيده، وقد أجاب عنها أصحابنا بحملها على المعجل^(١)، فافهم ولا تعجل بالقبول فإنه يرد عليهم نسخ إطلاق الكتاب وتقييده بأخبار الأحاد، وهو خلاف أصولهم.

(١) يحتمل أن يكون معجلاً في المهر لا أصل المهر على ما جرت العادة بتعجيل شيء من المهر قبل الدخول. ويحتمل أن يكون ذلك كله في حال جواز النكاح بغير مهر =

فيه اليد . وهو قول^(١) أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

٣ - (باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمّتها في النكاح)

٥٢٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٢)، عن عبد الرحمن

الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا يَجْمَعُ^(٣) الرجل بين المرأة وعمّتها ولا بين المرأة وخالتها.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو^(٤) قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: قول، وعند مالك أدناه ربع دينار، وعند النُّخعي أربعون ديناراً، وعند الشافعي ما جاز كونه ثمناً جاز كونه مهراً، كذا ذكره ابن الهمام.

(٢) بكسر الزاء وخفة النون عبد الله بن ذكوان.

(٣) أي في نكاح أو ملك يمين، فإن نكحهما معاً بطل نكاحهما، وإن مرتباً بطل نكاح الثانية. قوله: لا يجمع... إلى آخره، الحديث مبسوط في سنن أبي داود والترمذي بلفظ: لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى. والحكمة في تحريم مثل هذا هو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب، فإن الضّرّتين تتحاسدان وينجر البُغض إلى أقرب الناس، والحسد بين الأقارب أشنع، وقد اعتبر النبي ﷺ هذا الأمر في تحريم الجمع بين بنته وبنت غيره حيث حرّم على عليّ رضي الله عنه نكاح بنت أبي جهل على فاطمة، كذا في «حجة الله البالغة».

(٤) قوله: وهو قول أبي حنيفة، وبه قال جمهور العلماء، وشذ طائفة من =

على ما قيل: إن النكاح كان جائزاً بغير مهر إلى أن نهى النبي ﷺ عن الشغار. بذل المجهود ١٣١/١٠.

٥٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع

سعيد بن المسيّب ينهى أن تُنكح المرأة على خالتها أو على عمتها وأن^(١) يطاء الرجل وليدة^(٢) في بطنها جنين لغيره^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا

رحمهم الله تعالى.

= الخوارج حيث جوزت الجمع بين المرأة وعمتها، وغير ذلك سوى الجمع بين الأختين زعماً منهم أن الله حرم الجمع بين الأختين بقوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ﴾^(١)، ثم قال: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ﴾^(٢) فدل ذلك على جواز الجمع بين غيرهما، وأخبار الأحاد لا تخصّص القرآن ولا تنسخه وبالعكس بعض السلف حيث منع من الجمع بين بنتي العم، وبنتي الخالة ونحو ذلك أيضاً، والجمهور على خلافه، كذا قال الزرقاني وغيره.

(١) لثلاثي يسقي بمائه زرع غيره سواء كان من حلال أو حرام، كذا قال القاري. قوله: وأن يطاء، ورد: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض، رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد، قاله الزرقاني. وفيه إشارة إلى جواز نكاح حبلى من غيره، وبه قال جمهور علمائنا بجواز نكاح حبلى من زنا لكن يحرم وطئها ما لم تضع، هذا إذا نكح غير الزاني، وإن نكح الزاني يجوز له وطئها أيضاً لكونه سابقاً بمائه زرع نفسه.

(٢) أي جارية أو أمة.

(٣) أي لغير الواطئ.

(١) سورة النساء الآية ٢٣.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

٤ - (باب الرجل يخطب على خطبة^(١) أخيه^(٢))

٥٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان^(٣)، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخطب^(٤) أحدكم على خطبة أخيه^(٥).

(١) بكسر الحاء: التماس النكاح.

(٢) قوله: أخيه، التعبير به ليوافق عنوان الخبر والتعبير به في الخبر للتحريض على كمال التردد وقطع صور المنافرة أولاً لأن كل المسلمين إخوة إسلاماً.

(٣) قوله: حَبَّان، بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة بن مُنْقِذ بضم الميم وكسر القاف آخره ذال معجمة، كما ضبطه الحافظ عبد الغني في «مشتبه النسبة» وابن ماكولا في «الإكمال» وغيرهما لا بكسر الحاء المهملة كما ظنه القاري.

(٤) قوله: لا يخطب^(١)، برفع الباء خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي، قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركون وإلاً فلا، لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وقال الخطابي: في قوله «أخيه» دليل على أن الأول مسلم، فإن كان يهودياً أو نصرانياً لم يمنع الخطبة على خطبته، وبه قال الأوزاعي، والجمهور على خلافه^(٢). وقالوا: إن ذكر الأخ جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.

(٥) أي إذا توافقوا وأما إذا أبى أهلها فلا بأس، كذا قال القاري.

(١) قال الجمهور: هذا النهي للتحريم، وقال الخطابي: هذا النهي للتأديب وليس نهي تحريم يطل العقد عند أكثر الفقهاء. قال الحافظ: هو عندهم للتحريم، ولا يطل العقد، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع. انظر: بذل المجهود ٧٥/١٠.

(٢) ذهب الجمهور إلى إلحاق الذمي بالمسلم في ذلك، وقال ابن قدامة: إن كان الخاطب الأول ذمياً لم تحرم الخطبة، نص عليه أحمد إذ قال: إنما هو للمسلمين، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو استام على سؤمهم لم يكن داخلًا في ذلك. المغني ٦٠٨/٦.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٥ - (باب الثيب أحق بنفسها من وليها)

٥٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن^(١) ومُجمّع ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء ابنة خذام: أن^(٢) أباهما زوّجها^(٣) وهي^(٤) ثيب، فكرهت

(١) قوله: عن عبد الرحمن، هو أبو محمد المدني ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، يقال: وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، ومات سنة ٩٢ هـ، وأخوه مجمّع على وزن اسم فاعل من التجميع، تابعي كبير مات سنة ٦٠، وأبوهما يزيد بن جارية الأنصاري الأوسي، ذكره ابن سعد في الصحابة، كذا قال الزرقاني. وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: يزيد بن حارثة اليربوعي ابن عامر بن مجمع بن العطف، هو أبو مجمع، وعبد الرحمن شهد خطبة الوداع.

(٢) قوله: أن أباهما، هو خذام بالمعجمة المكسورة والذال المهملة، كما في «الفتح» و«التقريب»، وقال بعضهم: بالذال المعجمة ابن وداعة، ويقال ابن خالد، من أفاضل الصحابة، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: زوّجها، لما تَأَيَّمَتْ من أويس بن قتادة الأنصاري حين قُتِل يوم أحد، كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسلًا، وأخرجه الواقدي عن خنساء نفسها، وسماه بعضهم أنسًا، وقيل اسمه أسير، وإنه مات بيدر.

(٤) قوله: وهي ثيب، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» خنساء بنت خذام ابن وداعة الأنصاري من الأوس أنكحها أبوها وهي كارهة فردّ رسول الله ﷺ نكاحها. واختلفت الأحاديث في حالها في ذلك الوقت، ففي نقل مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمّع عنها أنها كانت ثيبًا، وذكر =

ذلك^(١)، فجاءت رسول الله ﷺ فردّ^(٢) نكاحه.

= ابن المبارك عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكراً، والصحيح نقل مالك في ذلك^(١)، وروى محمد بن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن جدته خنساء قال: وكانت أيماً من رجل فزوجها أبوها رجلاً من بني عوف فخطبت إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وارتفع شأنها إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يلحقها بهوها فتزوجت أبا لبابة.

(١) قوله: ذلك، أي ذلك النكاح، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها، قال ابن حجر: ولم يُعرف اسمه، نعم عند الواقدي أنه من مُزينة وعند ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن عوف.

(٢) قوله: فردّ نكاحه، أي وجعل أمره إليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير: فأنت النبي ﷺ، فقالت: إن أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكت أمري، قال: فلا نكاح له، انكحي من شئت، فرد نكاحه. ونكحت أبا لبابة الأنصاري. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وعلى القول به، لأن من قال لا نكاح إلا بولي. قال: لا يزوّج الثيب وليها إلا بإذنها ومن قال: ليس للولي مع الثيب أمر فهو أولى بالعمل بهذا الحديث. واختلف في بطلانه لورضيت، فقال الشافعي وأحمد ببطلانه، وقال أبو حنيفة لها أن تجيز فيجوز ولا تجيز فيبطل. انتهى ملخصاً. وأما حديث النسائي عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها، فأنت النبي ﷺ ففرّق بينهما فحمله البيهقي على أنه زوجها من غير كفؤ، كذا في شرح الزرقاني.

(١) قال الشيخ في «بذل المجهود» ١١٢/١٠ بعد ما حكى اختلاف الروايات في كونها بكراً أم ثيباً: لا معارضة بينهما حتى يُحتاج إلى الترجيح، فيحتمل أن يكون وقع لها هذه القصة مرتين، مرة وقعت لها حال كونها بكراً ثم وقعت حال كونها ثيباً، وهذا أهون من أن يُردّ الحديث الصحيح بهذا العذر، مع أن القائل بكونها ثيباً هو عبد الرحمن ومجمع ابنا يزيد، والقائلة بكونها بكراً هي خنساء نفسها فلا يرجح قولهما بمقابلة قولها.

قال محمد: لا ينبغي أن تُنكح الثَّيب، ولا البكر إذا بَلَغَتْ^(١) إلا بإذنها فأما إذن البكر فَصَمَّتْهَا^(٢)، وأما إذن الثَّيب فرضاها بلسانها، زَوْجها والذُّها أو غيره^(٣). وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهائنا.

٦ - (باب الرجل يكون عنده أكثر^(٤))

من أربع نسوة فيريد^(٥) أن يتزوّج

٥٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب^(٦)، قال: بلغنا أن

(١) في نسخة: بلغت. وإذا لم تبلغ يجوز نكاح وليها بغير إذنها إلا أن لها خيار الفسخ عند البلوغ إذا كان الناكح غير الأب والجد.

(٢) أي سكوتها. قوله: صممتها، قال القاري: لما أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً: الأيم أحق بنفسها من وليها. والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صممتها، والأيم الثَّيب التي لا زوج لها إذا كانت بالغاً عاقلة.

(٣) من أوليائها حقيقةً أو حكماً.

(٤) قوله: أكثر من أربع نسوة، الأولى أن يحذف الأكثر ليطابق العنوان ما في الباب من الأخبار، فإن الخبر الأول دالٌّ على نهي التزوّج على أكثر من أربع نسوة، والثاني: على منع التزوّج على أربع نسوة، ولأنّ منع التزوّج بعد الأربعة يستلزم المنع منه بعد أكثرها من غير عكس.

(٥) قوله: فيريد أن يتزوّج، أي لواحدة بعد الأربعة، فكان حق العبارة أن يقول: ويريد بالواو عطفاً على «يكون» لا أن يفرّع على كون أكثر من الأربع عنده، والظاهر أنه من النسخ، كذا في شرح القاري، وفيه نظر غير خفي.

(٦) هو الزهري، فالحديث مرسل وهو حجة.

رسول الله ﷺ قال لرجل^(١) من ثقيف^(٢) - وكان عنده عشر نسوة^(٣) - حين^(٤) أسلم الثقفي، فقال له: أمسيكُ منهنَّ أربعاً، وفارق سائرهنَّ. قال محمد: وبهذا نأخذ^(٥). يختار منهنَّ أربعاً أيتهنَّ شاء، ويفارق^(٦) ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربعة الأول جائر، ونكاح من بقي منهنَّ باطل وهو قول إبراهيم النخعي.

(١) قوله: قال لرجل من ثقيف، قال ابن عبد البر في «شرح الموطأ» هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ، وأكثر رواة ابن شهاب، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ قال لغيلان بن سلمة الثقفي حين أسلم فذكره، ووصله معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر، ويقولون إنه من خطأ معمر مما حدث به بالعراق، كذا في «شرح الزرقاني». وفيه أيضاً قد رواه الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدثت عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقفي فذكره.

(٢) قبيلة كبيرة من أهل الطائف والحجاز.

(٣) أي فأسلمنَّ معه قاله الزرقاني.

(٤) ظرف لقال. قوله: حين أسلم الثقفي، وهو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك، أحد وجوه ثقيف ومقدمهم، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وتوفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب».

(٥) وبه قال مالك والشافعي وأحمد كما في «رحمة الأمة».

(٦) قوله: ويفارق ما بقي، قال القاري: لعل مأخذهما قوله «وفارق سائرهن» حيث لم يقل طلقهنَّ، لكن يُشكل بأن عقود الجاهلية قبل الدخول في =

٥٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن الوليد^(١) سأل القاسم وعروة^(٢) وكانت عنده أربع نسوة فأراد أن يبت^(٣) واحدة ويتزوج أخرى، فقالا: نعم، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج. فقال القاسم في مجالس مختلفة.

= الأحكام الإسلامية صحيحة^(١)، والظاهر أن التعبير، بالمفارقة بناءً على فسخ الزيادة بالآية الناسخة لجوازها قبل ذلك وهي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ﴾^(٢) فإن سورة النساء مدنية بالإجماع، فالقول بأن نكاح من بقي منهن باطل موقوف على دليل صح في السماع. نعم بعد ظهور الحكم لو تزوج شخص زيادة على الأربع فلا خلاف في بطلان الزائد وصحة الأقل^(٣).

(١) أي ابن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية.

(٢) حين قدم المدينة.

(٣) قوله: أن يبت، بفتح الياء وكسر الباء الموحدة وتشديد الفوقية، أي =

(١) والظاهر أن كلمة «صحيحة» سقطت في الأصل.

(٢) سورة النساء: الآية ٣.

(٣) قال الموفق: إن الكافر إذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدتهن أو كن كتابيات لم يكن له إمساكنهن كلهن بغير خلاف نعلمه، ولا يملك إمساك أكثر من أربع، فإذا أحب ذلك اختار أربعاً منهن وفارق سائرهن سواء تزوجن في عقد واحد أو في عقود، وسواء اختار الأوائل أو الأواخر، نص عليه أحمد، وبه قال الحسن ومالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي وإسحاق ومحمد بن الحسن. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان تزوجهن في عقد انفسخ نكاح جميعهن وإن كان في عقود فنكاح الأوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع باطل. المغني ٦/٢٢٠.

وفي «البدل» عن الشوكاني: ذهبت العترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوزاعي والزهري وأحد قولي الشافعي إلى أنه لا يقر من أنكحة الكفار إلا ما وافق الإسلام. انظر الأوجز ١٠/٢٢٧، وبذل المجهود ١٠/٣٨٠.

قال محمد: لا يُعجبنا^(١) أن يتزوج خامسة وإن بَتَّ^(٢) طلاق
إحداهن حتى تنقضي عِدَّتُها. لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رَجَمِ
خمس^(٣) نِسْوة حرائر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعمامة من
فقهائنا رحمهم الله.

٧ - (باب ما يوجب الصَّدَاق^(٤))

٥٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال:
إذا دخل الرجل بامرأته وأُرْخِيتِ الستور^(٥) فقد وجب^(٦) الصَّدَاق.

قال محمد: وبهذا^(٧) نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

يطلقها بالبتة ويقطعها عن الرجل، ويتزوج أخرى أي في عِدَّة الأولى، فقالا - أي
كلاهما - : نعم فارق امرأتك بالثلاث، أي طلقها ثلاثاً وتزوج بواحدة،
وأطلق عروة الثلاث. فقال القاسم في مجالس متفرقة ليكون على
وفق السنة. وفي «موطأ يحيى»: مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد وعروة بن
الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق إحداهن البتة، ويتزوج إن
شاء ولا ينتظر أن تنقضي عِدَّتُها، ولو طلقها واحدة أو اثنتين لم يتزوج حتى تنقضي
عِدَّتُها، كذا ذكر القاري.

(١) أي لا يحل عندنا. بل ينتظر إلى أن تنقضي عدتها، وهذا عدة الرجل،
كما بسطه الفقهاء.

(٢) أي بيتونة صغرى أو كبرى.

(٣) كما أنه لا يحل له إلا أربع حقيقة أو حكماً.

(٤) بفتح أوله وكسره من المرأة، كذا قال القاري.

(٥) كناية عن الخلوة الصحيحة وإن لم يكن هناك إرخاء ستور حقيقة.

(٦) أي كل المهر المسمّى أو مهر المثل.

(٧) قوله: وبهذا نأخذ، قال ابن المنذر: وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت =

فقهائنا . وقال مالك بن أنس : إن طَلَّقَهَا بعد ذلك ^(١) لم يكن لها إلا نصف المهر ^(٢) إلا أن يطول مُكْنُئُهَا ^(٣) ويتلذَّذ ^(٤) منها فيجب الصداق .

= وعبد الله بن جابر ومعاذ وقول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: يجب على الزوج إذا طَلَّقَ بعد الخلوة نصف المسمى، وأحمد موافق لأبي حنيفة، ويؤيد مذهبنا قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ ^(١) أي وصل من غير فصل إذ حقيقة الإفضاء الدخول في الفضاء وهو مكان الخلاء، كذا في شرح القاري، وذكر السيوطي في «الدر المنثور»: أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن الأحنس بن قيس أن عمر وعلياً قالا: إذا أرخى ستراً أو أغلق باباً، فلها الصِّدَاق كاملاً، وعليها العِدَّة. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن زرارة بن أوفى قال: قضاء الخلفاء الراشدين أن ^(٢) من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصِّدَاق. وأخرج البيهقي عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من كشف امرأته، فنظر إلى عورتها فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والبيهقي عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته، فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق. وأخرج مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل قال: إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق ^(٣).

(١) أي بعد الخلوة الصحيحة .

(٢) لعدم الجماع .

(٣) أي مع الرجل .

(٤) بلمسها وتقبيلها .

(١) سورة النساء: الآية ٢١ .

(٢) في الأصل «أنه»، وهو تحريف .

(٣) بنفس الخلوة عند الجمهور وبإدعاء المرأة عند المالكية . انظر أوجز المسالك ٣١٤/٩ .

٨ - (باب نكاح الشغار^(١))

٥٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ نهى^(٢) عن الشغار. والشغار أن يُنكح الرجل ابنته على أن

(١) بكسر الشين المعجمة. قوله: نكاح الشغار، هو مأخوذ من قولهم: شغر البلد عن السلطان إذا خلا عنه، سُمِّيَ به لخلوّه عن الصداق أو بعض شرائطه، وقال ثعلب: من قولهم شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول، كان كلاً من الوليين يقول للآخر لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك، كذا قال الزرقاني.

(٢) قوله: نهى عن الشغار^(١)، هذا حديث متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وفي رواية لهما عن عبيد الله بن عمر قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: أن ينكح ابنة الرجل وتنكحه ابنتك بغير صداق وينكح أخت الرجل وتنكحه أختك بغير صداق. وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة: نهى عن الشغار وهو أن يزوّج الرجل ابنته على أن يزوّجه صاحبُ بنته. وفي الباب عن جابر رواه مسلم، وعن أنس رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي، وعن معاوية رواه أبو داود. وقال الشافعي في حديث ابن عمر: لا أدري تفسير الشغار من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو مالك. انتهى. وقال الخطيب في «المدرج»: هو من قول مالك بينه وفصله القعنبي وابن مهدي ومحرز بن عون عنه. انتهى. ورواية البخاري ومسلم من طريق عبيد الله صريح في أنه من نافع، ولذا قال القرطبي في «شرح صحيح مسلم»: إن التفسير في حديث ابن عمر جاء عن نافع وعن مالك وأما حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال، والظاهر أنه من كلام النبي ﷺ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي»، ثم قال: في الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: لا شغار في الإسلام، قالوا: يا رسول الله، وما الشغار؟ قال: نكاح المرأة بالمرأة، لا صداق بينهما. وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه يُستأنس به في هذا المقام.

(١) ذكر شيخنا في أوجز المسالك ٣٤٧/٩ في هذا الحديث عدة مباحث فارجع إليه.

يُنكحه الآخر ابنته^(١) ليس بينهما صداق.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا يكون الصَّدَاق نكاح امرأة^(٣) فإذا تزوّجها^(٤) على أن يكون صَدَاقُهَا أن يزوّجها^(٥) ابنته فالنكاح جائز ولها صداق مثلها من نسائها، لا وَكُس^(٦) ولا شَطَط^(٧). وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أو أخته أو غيرها ممن له ولاية عليها.

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال عياض: لا خلاف في النهي^(١) عن الشغار ابتداءً فإن وقع أمضاه الكوفيون والليث والزهرى وعطاء بصداق المثل، وأبطله مالك والشافعي، كذا في «شرح الزرقاني»، وفي «شرح القاري»: لا يفسد النكاح، ويفسد الشرط عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد روايتان.

(٣) قوله: لا يكون الصداق نكاح امرأة كذا في الأصل، والظاهر أنه وهم ويمكن حمله على القلب. هذا كلام القاري، ولا يخفى وأنه فلان مؤدّى هذه العبارة وقلبها واحد.

(٤) أي امرأة بولاية وليها.

(٥) أي يزوّج هذا المتزوج بنته أو أخته مثلاً بذلك الولي الذي تزوج هو ببنته.

(٦) بفتح وسكون أي لا نقص.

(٧) أي لا زيادة.

(١) أجمع العلماء على أنه منهى عنه، لكن اختلفوا هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ وعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاه الخطّابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد، وقال مالك: يُفسخ قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه قبله لا بعده، وقال جماعة: يصح بمهر المثل وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله. كذا في بدل المجهود ٦٥/١٠.

٩ - (باب نكاح^(١) السر)

٥٣٣ - أخبرنا مالك، عن أبي الزبير^(٢): أن عمر^(٣) أتى^(٤) رجلاً في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر: هذا نكاح السر^(٥) ولا نجيزه ولو كنت^(٦) تقدّمت فيه لرجمت.

(١) قوله: نكاح السر، قال القاري: أي تزويج الخفية. وهو أن يعقد بغير حضور نصاب الشهادة وشرائطه.

(٢) قوله: عن أبي الزبير، هو محمد بن مسلم بن تدّرس الأسدي المكي، روى عن جابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، وعنه مالك وأبو حنيفة وشعبة والسفيانان، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي، مات سنة ١٢٨هـ، كذا في «الإسعاف».

(٣) ابن الخطاب أحد الخلفاء الأربعة.

(٤) بصيغة المجهول.

(٥) أي لا بد في النكاح من الإعلان ولو بحضور شاهدين.

(٦) قوله: ولو كنت تقدّمت، بفتح التاء والقاف والdal، أي سبقت غيري، وفي رواية ابن وضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال على بناء المفعول أي سبقتي غيري، كذا قال الزرقاني. والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالمنع وسبقت بإقامة الحجة على عدم جوازه وشهرت ذلك، ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة^(١).

(١) والأوجه ما في «المحلى» إذ قال: تقدمت ورجمت بزنة المتكلم المعلوم فيهما. يعني لو أعلمت الناس أنه لا يحل نكاح إلا بشاهد وامرأتين حتى تعرفوا لرجمت فيه بعد تقديم من فعله. انظر الأوجز ٣٥٦/٩.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لأن النكاح لا يجوز^(١) في أقل من شاهدين وإنما شهد على هذا الذي رده عمر رجل وامرأة، فهذا نكاح السر لأن الشهادة لم تكمل^(٢) ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل^(٣) وامرأتين كان نكاحاً جائزاً وإن كان سراً^(٤)، وإنما يفسد^(٥) نكاح السر أن يكون بغير شهود، فأما إذا كملت فيه الشهادة فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسروه^(٦).

٥٣٤ — قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان^(٧)،

(١) قوله: لا يجوز في أقل من شاهدين، لورود كثير من الأخبار في ذلك، والكلام في رواة أكثرها لا يضر لحصول القوة للمجموع، فأخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث عائشة مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل. وأخرج الترمذي عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً — وقال: الموقوف أصح —: البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة. وفي الباب من حديث أبي هريرة وعليّ وأنس وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين ذكرها الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية» مع ما لها وما عليها.

(٢) أي لم تتم.

(٣) قوله: أو رجل وامرأتين، فيه خلاف الأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا دخل للنساء في النكاح، وإنما يصح بشهادة عدلين رجلين إلا أن مالكاً أجاز العقد بدون شهادة ثم يشهدان قبل الدخول، وقال: نكاح السر ما أوصى بكتمه. وعند غيره لا يجوز ما لم يشهد عليه، كذا قال الزرقاني.

(٤) أي خفياً، وليس الشرط الإعلان في المجالس والمجامع.

(٥) في نسخة: يفسر.

(٦) أي أهل العقد.

(٧) بفتح الموحدة وخفة الباء.

عن حمّاد^(١)، عن إبراهيم^(٢) أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١٠ - (باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة وأختها في ملك اليمين)

٥٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهْرِيُّ، عن عُبيد الله^(٤) بن عبد الله بن عُتْبَةَ^(٥)، عن أبيه^(٦): أن عمر سُئِلَ عن المرأة وابنتها مما بَلَكَت اليمين أَتَوْطَأُ^(٧) إحداهما بعد الأخرى؟ قال: لا أَحَبُّ^(٨) أَنْ

(١) ابن أبي سليمان لا ابن أبي سلمة كما ظنه القاري.

(٢) النخعي.

(٣) أي في الفسخ.

(٤) بضم العين.

(٥) بضم الأولى وسكون الثانية ابن مسعود.

(٦) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود.

(٧) بهمزة الاستفهام بيان للسؤال. وفي بعض نسخ «موطأ» يحيى بدون

الهمزة.

(٨) قوله: لا أَحَبُّ أَنْ أَجِيزَهُمَا، مأخوذ من الإجازة أي لا أَحَبُّ أَنْ أَجِيزَ الجمع بينهما وطياً. وفي «الموطأ» برواية يحيى: ما أَحَبُّ أَنْ أُخْبِرَهُمَا جميعاً. قال الزرقاني بفتح الهمزة وإسكان الخاء المعجمة وضم الباء الموحدة أي أطأهما، يقال للحراث: خبير، ومنه المخابرة. انتهى.

أَجِيزَهُمَا جَمِيعاً وَنَهَاہُ^(١).

٥٣٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ^(٢) بِنِ ذُوَيْبٍ: أَنَّ رَجُلًا^(٣) سَأَلَ عَثْمَانَ^(٤) عَنِ الْأَخْتَيْنِ مِمَّا مَلَكَتِ الْيَمِينَ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: أَحَلَّتَهُمَا^(٥).....

(١) قوله: ونهاه^(١)، أي نهى عمر السائل عن الجمع بينهما والمعنى أنه لا يطاق واحدة، ما لم يحرم الأخرى بعقدها أو يعتق بعضها أو يتمليك بعضها أو جميعها، كذا قال القاري.

(٢) قوله: قبيصة بن ذؤيب، هو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني، وُلد عام الفتح، وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة. قال الزهري: كان من علماء هذه الأمة، مات بالشام سنة ٨٧، كذا في «الإسعاف».

(٣) ابن عفان أحد الخلفاء الأربعة.

(٤) والجمع بملكة اليمين.

(٥) قوله: أحلتهما آية، قال ابن حبيب: يريد قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢)، حيث عمّ ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(٣). وقال ابن عبد البر: يريد تحليل الوطء بملك اليمين في غير آية، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) نهى تحريم باتفاق العلماء إلا ما روي عن ابن عباس. كذا في الأوجز ٣٧٥/٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٥-٦.

آية وحرمتها آية^(١)، ما كنت^(٢) لأصنع ذلك، ثم خرج^(٣) فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان^(٤) لي من الأمر شيء، ثم أتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالاً. قال ابن شهاب^(٥): أراه^(٦) علياً رضي الله تعالى عنه.

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ لكونه عاماً من النكاح والجمع بملك اليمين.

(٢) قوله: ما كنت لأصنع ذلك، أخبره برأيه بعدما ذكر التعارض بين الأيتين كأنه يشير إلى تقديم الحظر على الإباحة أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل الحكم في النكاح فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطئاً بملك اليمين.

(٣) قوله: ثم خرج، أي ذلك السائل، فلقي علياً فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان رضي الله عنه لم يكن شافياً لعدم جزمه بذلك.

(٤) قوله: لو كان لي من الأمر، أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة ثم جئت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، وأطلعت على ذلك جعلته أي فعله ذلك نكالاً - بالفتح - أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأجريت عليه عقوبة زاجرة عن مثل ذلك. قال ابن عبد البر: لم يقل حدوته حد الزناء لأن المأول ليس بزان إجماعاً، وإن أخطأ إلا ما لا يُعذر بجهله وهذا شبهة قوية، وهي شبهة عثمان وغيره.

(٥) الزهري شيخ مالك.

(٦) قوله: أراه علياً، أي أظن ذلك الصحابي القائل له علي بن أبي طالب وكنى عنه قبيصة لصحبته عبد الملك بن مروان، وبنو أمية تستقل سماع ذكر علي لا سيما ما خالف فيه عثمان، كذا في «شرح الزرقاني»، وقال القاري: لا يبعد أن =

قال محمد: وبهذا^(١) كله نأخذ لا ينبغي^(٢) أن يُجمع بين المرأة وبين ابنتها، ولا بين المرأة وأختها في ملك اليمين. قال عمار بن ياسر^(٣): ما حرّم الله تعالى من الحرائر شيئاً إلاّ وقد حرّم من الإماء مثله إلاّ أن يجمعهن رجل. يعني^(٤).....

= يكون الرجل هو ابن مسعود فإنه سُئل عن الرجل يجمع بين الأختين المملوكتين في الوطي فكرهه.

(١) وبه قال الجمهور.

(٢) أي لا يحل لأحد.

(٣) قوله: قال عمار بن ياسر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كذا قال السيوطي في «الدر المنثور»، وذكر فيه آثاراً أخر منها قول إياس بن عامر: سألت عليّاً أن لي أختين مما ملكت يميني اتخذت إحداهما سُرّةً وولدت لي أولاداً، ثم رغبتُ في الأخرى فما أصنع؟ قال: تعتق التي كنتَ تطأُ ثم تطأُ الأخرى، ثم قال: إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من الحرائر إلاّ العدد، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب، أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار». ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عن عليّ وسُئل عن رجل له أمتان أختان، وطىء إحداهما^(١)، ثم أراد أن يطأُ الأخرى؟ قال: لا، حتى يُخرجها عن ملكه. وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن مسعود أنه سُئل عن الرجل يجمع بين الأختين الأمتين فكرهه، فقيل له: يقول الله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فقال: وبعبرك مما ملكت يمينك. وأخرج ابن المنذر والبيهقي عنه، قال: يحرم من الإماء ما يحرم من الحرائر إلاّ العدد، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عمر نحو ذلك.

(٤) بيان لمراد عمار من قوله: إلاّ أن يجمعهن.

(١) في الأصل: «أحدهما».

بذلك أنه يجمع ما شاء^(١) من الإماء، ولا يحلُّ له فوق أربع حرائر. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

١١ - (باب الرجل يَنْكح المرأة ولا يصل إليها لعلَّة^(٢) بالمرأة أو بالرجل)

٥٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيَّب أنه كان يقول: مَنْ تزَوَّج امرأة فلم^(٣) يستطع أن يمسه فإنه يُضْرَب له أَجَل سَنَةٍ فَإِنْ مَسَّهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بينهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إن

(١) من غير اعتبار عدد ولوتجاوز عن الألف.

(٢) علة الرجل: كالعنة، وعلة المرأة كالرتق^(١)، والمشاركة كالجنون، كذا قال القاري.

(٣) قوله: فلم يستطع أن يمسه، أي يجامعها لمانع به بأن يكون عتيماً، فإنه يُضْرَب له أي يُعَيَّن له أَجَل سنة أي قمرية على الأصح، أما إذا كان مجبوراً فإنه يُفْرَق بطلبها إذا لا فائدة في تأجيله، فإن مَسَّها أي جامعها ولو مرة فبها، وإلَّا فُرِّقَ بينهما أي القاضي إن طلبته وتبين بطلقة. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن محمد، عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى شريح أن يؤجل العَيْن سنة من يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلَّا فخيرها، فإن شاءت أقامت، وإن شاءت فارقت. وروى أيضاً عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة أن العَيْن يؤجل سنة، كذا في «شرح القاري».

(١) الرق أن يكون الفرج مسدوداً يعني أن يكون ملتصقاً لا يدخل الذكر فيه. المغني ٦/٦٥١.

مضت سنة ولم يمسّها خَيْرَت (١) فإن (٢) اختارته فهي زوجته، ولا خيار لها بعد ذلك أبداً. وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة، وإن قال (٣)

(١) بين الافتراق والإقامة معه (١).

(٢) قوله: فإن اختارته فهي زوجته، أي إن اختارته بعد ظهور عتته فهي زوجته من غير طلاق ولا فسخ لأنها أسقطت حقها، ولا يعود الساقط، وإن اختارت نفسها وطلبت التفريق فهو طلاق بائن. به وردت الآثار، فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قضى عمر في العنين أن يؤجل سنة، قال معمر: وبلغني أن التأجيل من يوم تخصصمه. وكذا رواه الدارقطني، وفي رواية ابن أبي شيبة، عن سعيد، عن عمر أنه أجل العنين سنة، وقال: إن أتاها وإلا فرفقوا بينهما، ولها الصداق كاملاً. وروى محمد في كتاب «الآثار» عن أبي حنيفة، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن عمر أن امرأة أته، فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها فأجله حولاً، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خيّرهما، فاختارت نفسها، فرفق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة. وفي الباب آثار عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة والحسن والشعبي والنخعي وغيرهم، ذكرها الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية».

(٣) أي الزوج بعد مضي السنة.

(١) فإن اختارت الفسخ لم يجز إلا بحكم الحاكم لأنه مختلف فيه فلما أن يفسخ وإما أن يرده إليها فتفسخ هي في قول عامة القائلين به، ولا يفسخ حتى تختار الفسخ وتطلبه لأنه لحقها فلا تجبر على استيفائه كالفسخ بالإعسار، فإذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق. وهذا قول الشافعي. وقد أبو حنيفة ومالك والشافعي: يفرق الحاكم بينهما وتكون تطليقة لأنه فرقة لعدم الوطء فكانت طلاقاً كفرقة المولى. المغني ٦/٦٦٩. وفي «المحلى» تبين بطلقة بائنة عند أبي حنيفة ولها كل المهر إن خلا بها ونصفه إن لم يخل بها، وقال الشافعي وأحمد: فسخ، لا يجب المهر ولا المثعة ويجب العدة. كذا في الأوجز ١٠/٢٢٢.

إني قد مَسِسْتُهَا^(١) في السَّنَةِ إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا^(٢) فالقول قوله^(٣) مع يمينه،
وإن كانت بَكَرًا نَظَرَ إِلَيْهَا النِّسَاءُ^(٤)، فَإِنْ قَلَنْ هِيَ بِكَرٍ خَيْرٌ بَعْدَ مَا^(٥)
تُحْلَفُ بِاللَّهِ مَا مَسَّهَا وَإِنْ قَلَنْ هِيَ ثِيْبٌ، فالقول قوله مع يمينه لقد
مَسِسْتُهَا^(٦) وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٣٨ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا مُجَبَّرٌ^(٧)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضُرٌّ^(٨) فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِنْ
شَاءَتْ قَرَّتْ^(٩) وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ.

قال محمد: إذا كان^(١٠) امرأة لا يُحْتَمَلُ خَيْرٌ، فإن شاءت قَرَّتْ
وإن شاءت فارقت، وإلا لا خيار لها إلا في العَيْنِ والمَجْبُوبِ.

(١) أي جامعتها في أثناء السنة.

(٢) أي قبل هذا النزاع.

(٣) أي الزوج.

(٤) أي العارفات بهذه الأحوال.

(٥) لعل هذا اليمين استظهار، قاله القاري.

(٦) بكسر السين الأولى.

(٧) على وزن اسم المفعول من التفعيل^(١).

(٨) أي ضرر آخر كالجذام والبرص وغير ذلك.

(٩) أي بقيت عنده.

(١٠) قوله: إذا كان امرأة لا يحتمل، أي لا يمكنها المقام معه إلا بضررها، =

(١) مجبر لقب، اسمه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأصغر ابن عمر بن الخطاب، وابنه
عبد الرحمن هو شيخ مالك. تعجيل المنفعة ص ٣٩٣.

١٢ - (باب البكر تُستأمر^(١) في نفسها)

٥٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله^(٢) بن الفضل^(٣)، عن نافع بن جُبَيْر^(٤)، عن ابن عباس: أن^(٥) رسول الله ﷺ

= فحينئذٍ تُخَيَّر وإن كان أمراً يُحتمل فلا خيار لها إلا في العَيْنين، وهو من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة أو يصل إلى الثَّيْب دون البكر أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض أو ضعف بكبر سنه أو في خلقته أو لسحر، وكذا المجبوب والمراد به الخصي سواء كان مسلولاً سُلْتُ منه خصيتاه أو موجوداً فهو كالعَيْنين في التأجيل لأن الوطء منه متوقع، بخلاف المجبوب غير المتوقع منه الوطء فإنه لا فائدة في تأجيله. وبالجمله إذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لها الخيار دفعاً للضرر عنها، كذا قال علي القاري وغيره^(١).

(١) أي تُستأذن، إذا كانت عاقلة بالغة.

(٢) قوله: عبد الله، قال الزرقاني: ثقة من رجال الجميع، تابعي صغير من طبقة الزهري، وقال السيوطي: وثقه النسائي وأبو حاتم وابن معين.

(٣) ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

(٤) ابن مُطعم.

(٥) قوله: أن... إلى آخره، أخرجه مسلم وأصحاب السنن الأربعة وأحمد

والشافعي كلهم من طريق مالك، وتابعه زياد بن سعد، عن عبد الله بن الفضل بلفظ: الثَّيْب أحقُّ بنفسها من وليِّها والبكر يستأذنها أبوها، وإذنها صُلماتها. وربما

قال: صممتها إقرارها، رواه مسلم. وقال ابن عبد البر: هذا حديث رفيع رواه عن =

(١) بسط ابن قدامة هذه المسألة في «المغني» ٦/٦٥١، فارجع إليه.

قال: الأيِّم ^(١) أَحَقُّ ^(٢) بنفسها من وليِّها،

= مالك جماعة من الأجلة كشعبة والسفيانين ويحيى القطان، قيل: ورواه أبو حنيفة، ولا يصح.

(١) قوله: الأيِّم، بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة، كل امرأة لا زوج لها صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حكاه الحربي وغيره. واختلفوا في المراد به ههنا، فقال الكوفيون وزفر والشعبي والزهري: المراد ههنا هو المعنى اللغوي ثيبًا كان أو بكرًا بالغة، فعقدها على نفسها جائز، وليس الولي من أركان العقد. وتُعقَّب بأنه لو كان كذلك لما كان لفصل الأيِّم من البكر معنى، وقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء: المراد منه الثيب المتوفى عنها، أو المطلقة لرواية أخرى بلفظ: «الثيب» مكان «الأيِّم»، كذا في «شرح الزرقاني» وغيره.

(٢) قوله: أَحَقُّ بنفسها، لفظة أَحَقُّ للمشاركة أي أن لها في نفسها حقًا ولوليها، وحقها أكد من حقه، كذا قال النووي، وقال عياض: يحتمل أن المراد أَحَقُّ في كل شيء من عقدٍ وغيره، ويحتمل أنها أَحَقُّ بالرضى أن لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر. وفي «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي: احتج الشافعي وأحمد بما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس مرفوعاً: الثيب أَحَقُّ بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها في نفسها، قال ابن الجوزي في «التحقيق»: وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين، ثم خصَّ الثيب بأنها أَحَقُّ من وليها، فلو أن البكر كالثيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لإفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ «الأيِّم» وهو من لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا، قلنا: المراد به الثيب، وقال في «التنقيح»: لا دلالة فيه على أن البكر ليست أَحَقُّ بنفسها إلا من جهة المفهوم، والحنفية لا يقولون به، وعلى تقدير القول به كما هو الصحيح لا حجة فيه على إجبار كل بكر لأنه قد خالفه منطوق، وهو قوله «البكر تُستأذن» والاستيذان منافٍ للإجبار، وإنما وقع التفريق في الحديث بين الثيب والبكر لأن الثيب يخطب إلى نفسها، والبكر يخطب وليها فيستأذنها.

وَالْكَرَّ^(١) تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا^(٢).
 قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذات الأب وغير
 الأب في ذلك سواء.
 ٥٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا قيس^(٣) بن الربيع الأسدي^(٤)،
 عن عبد الكريم^(٥) الجَزَرِي^(٦)،

(١) أي البالغة.

(٢) بالضم أي سكوتها.

(٣) قوله: قيس، هو ثقة، وثقه شعبة وسفيان، وعن ابن عينة ما رأيت
 بالكوفة أجود حديثاً منه، وضعفه وكيع وغيره، قال ابن عون: عامة رواياته مستقيمة
 والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به، مات سنة ١٠٧، وقيل: غير ذلك، كذا
 في «تهذيب التهذيب».

(٤) نسبة إلى أسد بفتححتين: قبيلة.

(٥) قوله: عن عبد الكريم الجَزَرِي، هو عبد الكريم بن مالك الجَزَرِي،
 أبو سعيد الحراني أحد الأثبات، وثقه الأئمة، قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال
 ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث. مات سنة ١٢٧، وهو غير عبد الكريم بن
 أبي المُخَارِق أبو أمية البصري، وهو مختلف فيه، وقد يشبه أحدهما بثنائيهما، كذا
 في «مقدمة فتح الباري» للمحافظ ابن حجر وغيره.

(٦) قوله: الجَزَرِي، بفتح الجيم وفتح الزاء المعجمة نسبة إلى جزيرة
 ابن عمر، موضع عمِّره رجل معروف بابن عمر، وليس هو بعبد الله بن عمر
 الصحابي، وإليها يُنسب ابن الأثير الجَزَرِي مؤلف «النهاية في غريب الحديث»
 و«جامع الأصول»، واسمه مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، وأخوه
 نصر الله المعروف أيضاً بابن الأثير الجَزَرِي مؤلف «المثل السائر في أدب الكاتب
 والشاعر»، وأخوه الآخر المعروف أيضاً بابن الأثير الجَزَرِي مؤلف «أسد الغابة في
 أخبار الصحابة» و«الكامل في التاريخ»، و«مختصر أنساب السمعاني»، وإليها =

عن سعيد بن المسيّب^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: تُسْتَأْذَنُ الْإِبْكَارُ فِي أَنْفُسِهِنَّ ذَوَاتِ الْأَبِ وَغَيْرِ الْأَبِ.

قال محمد: فهذا^(٢) نأخذ.

١٣ - (باب النكاح بغير^(٣) ولي)

٥٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٤) رجل، عن سعيد بن المسيّب

= يُنسب مؤلف «الحصن الحصين» شمس الدين محمد بن محمد الجزري، وقد بسطت في تراجم هؤلاء في «التعليقات السنية على الفوائد البهية في تراجم الحنفية».

وقال السيوطي في «لب الألباب في تحرير الأنساب»: الجزري نسبة إلى عدة بلاد: الموصل، وسنجار، وحران، والرها، والرقعة، ورأس عين، وآمد، وديار بكر، وجزيرة ابن عمر. انتهى. وفي «جامع الأصول»: هو نسبة إلى الجزيرة وهي البلاد التي بين الفرات ودجلة وبها ديار بكر وربيعة.

(١) هذا مرسل.

(٢) قوله: فهذا نأخذ، حاصل مذهب أصحابنا أن تزويج البكر البالغة العاقلة لا يجوز بدون رضاها، وفي غير البالغة يجوز، وعند الشافعي يجوز للأب والجد تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة، وفي الثبينة لا يجوز بدون رضاها، وبه قال مالك في الأب. وهو أشهر الروایتين عن أحمد في الجد، وقال في رواية أخرى: ليس للجد ولاية الإيجاب، كذا قال القاري.

(٣) قوله: بغير ولي، هو العصبية على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرّجَم، الأقرب فالأقرب ثم مَوَلَى الموالاة ثم القاضي، كذا قال القاري.

(٤) في موطأ مالك برواية يحيى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيّب قال... إلخ.

قال: قال عمر بن الخطاب: لا يصلح لامرأة أن تنكح^(١) إلا بإذن وليها^(٢) أو ذي الرأي^(٣) من أهلها أو السلطان.

قال محمد: لا نكاح^(٤) إلا بولي^(٥)، فإن^(٦) تشاجرت^(٧) هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي^(٨) له. فأما^(٩) أبو حنيفة فقال: إذا

(١) بصيغة المجهول قال القاري: ويمكن المعلوم.

(٢) أي الأقرب.

(٣) أي ذي التدبير والعقل الصائب من أهلها ولو كان أبعد.

(٤) قوله: لا نكاح إلا بولي... إلى آخره، لحديث عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له، أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وأبو عوانة والطحاوي والحاكم وابن حبان، وحديث أبي موسى مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي، أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم. وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وزينب أزواج النبي ﷺ وعلي وابن عباس. وقد جمع الدمياطي طرقه في جزء، كذا في «التلخيص الحبير».

(٥) أي ولو المرأة بالغة.

(٦) في نسخة: وإن.

(٧) أي تنازعت المرأة وليها بأن رضيت بنكاح لم يرض به وليها.

(٨) أي حقيقة وحكماً كما في صورة المشاجرة.

(٩) قوله: فأما أبو حنيفة... إلى آخره، أخرج الطحاوي في «شرح معاني

الآثار» حديث عائشة بأسانيده من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: أيما امرأة نكحت... الحديث، ومن طريق =

وضعت^(١) نفسها في كفاءة ولم تُقَصِّر في نفسها في صَدَاق^(٢)،
فالنكاح جائز، ومن حُجَّتِه قول عمر في هذا الحديث: أو ذِي الرَّأْيِ

= الحجاج بن أرطاة عن الزهري وابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر عن الزهري ثم قال: فذهب إلى هذا قوم، فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، وممن قال به أبو يوسف ومحمد، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاءت وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان ينبغي لها أن تضعها، ثم ذكر في حجتهم ما أخرج عن عائشة أنها زوّجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم قال: أمثلي يُصنع به هذا^(٣)؟ فكلمت عائشة المنذر وقالت: ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنتُ أردُ امرأةً قضيتَه فقررت حفصة عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً، ثم علل حديث عائشة السابق، وطرق حديث لا نكاح إلا بولي، وأطال الكلام في ذلك بما أكثره مدفوع، وقال في آخر الباب: وأما النظر في ذلك فإننا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يجوز أمر والديها على بضعها ومالها، فإذا بلغت فكل قد أجمع على أن ما كان من العقد إليه في مالها قد عاد إليها، فكذلك العقد على بضعها يخرج من يده، وهذا هو قول أبي حنيفة إلا أنه كان يقول: إن زوّجت المرأة نفسها من غير كفؤ فلوليها فسخ ذلك وكذلك إن قَصَرَتْ في مهرها بأن تزوّجت بدون مهر مثلها، فلوليها أن يخاصم. وقد كان أبو يوسف يقول: إن بضع المرأة إليها، وإنه ليس للولي أن يعترض عليها في نقصان ما تزوّجت عليه عن مهر مثلها ثم رجع إلى قول محمد. إنه لا نكاح إلا بولي.

(١) أي نكحت من كفؤ.

(٢) أي من مهر مثلها.

(١) هكذا في الأصل، وفي «شرح معاني الآثار» ٥/٢: زاد بعد «هذا»: ويُفتات عليه. (أي إذا تفرد برأيه).

من أهلها. إنه ليس بوليّ، وقد أجاز^(١) نكاحه^(٢) لأنّه إنما أراد أن لا تُقَصَّر^(٣) بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز^(٤).

١٤ - (باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض^(٥) لها صداقاً)

٥٤٢ - أخبرنا مالك، حدّثنا نافع، أن بنتاً لعبيد الله^(٦) بن عمر — وأمها^(٧) ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر — فمات^(٨)، ولم يُسمَّ^(٩) لها صداقاً، فقامت أمها^(١٠) تطلّب^(١١) صداقها؟

(١) أي عمر.

(٢) أي تزويج ذي الرأي.

(٣) من اعتبار الكفاءة وتمام المهر.

(٤) لحصول المقصود.

(٥) أي لا يقدر المهر، ولا يسمّيه عند العقد.

(٦) قوله: لعبيد الله، هو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وُلِدَ في العهد النبوي، وقُتِلَ بصفين مع معاوية سنة ٣٧، وزيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب أسلم قبله واستشهد قبله قاله الزرقاني.

(٧) الجملة حالية معترضة.

(٨) وفي رواية يحيى عن مالك: ولم يدخل بها.

(٩) أي عند النكاح.

(١٠) وهي ابنة زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

(١١) أي وكالة عن بنتها عن أبي زوجها.

فقال ابن عمر: ليس لها صدّاق ولو كان^(١) لها صدّاق لم تُمسِكْه ولم نُظلمها. وأبت أن تقبل ذلك^(٢) فجعلوا بينهم زيد بن ثابت^(٣) فقضى^(٤) أن لا صدّاق لها، ولها الميراث.

(١) أي لو كانت مستحقة لصدّاق شرعاً لأعطيته.

(٢) أي قول ابن عمر.

(٣) أي جعلوا زيدا حكماً لفصل هذه القضية.

(٤) قوله: فقضى أن لا صدّاق لها^(١)، هكذا أخرجه الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي أيضاً، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال في المتوفى عنها زوجها^(٢) ولم يفرض لها صدّاقاً: إن لها الميراث وعليها العدة ولا صدّاق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله. ويخالفه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة أن قوماً أتوا ابن مسعود، فقالوا: إن رجلاً منّا تزوج امرأة ولم يفرض لها صدّاقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: ما سئلتُ عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشدّ من هذه، فأتوا غيري، فاختلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من

(١) والمرجح عند المالكية أن لا صدّاق لها ولها الميراث واجب في مال المتوفى، ولهم قول آخر: إنه يجب الصدّاق بالموت، قال الزرقاني في شرحه ١٢٩/٤: وهو قول شاذ عندنا وقال الموفق: لو مات أحدهما قبل الإصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لها مهر نسائها، أما الميراث فلا خلاف فيه فإن الله تبارك وتعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً، وعقد الزوجية ههنا صحيح ثابت فورث به لدخوله في عموم النص، وأما الصدّاق فإنه يكمل لها مهر نسائها في الصحيح من المذهب، وإليه ذهب ابن مسعود وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وإسحاق، وروي عن عليّ وابن عباس وابن عمر والزهري وربيعه ومالك والأوزاعي: لا مهر لها، وقال أبو حنيفة: كقولنا في المسلمة، وكقولهم في الذميّة، وعن أحمد رواية أخرى: لا يكمل ويتنصف، وللشافعي قولان كالروایتين. المغني ٧٢١/٦.

(٢) في الأصل: «زوجة»، وهو تحريف.

= نسأل إذا لم نسألك وأنت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذا البلد، ولا نجد غيرك؟ فقال: سأقول فيها بجهد رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله بريثان، أرى أن أجعل لها صداقاً كصداق نساها، لا وكس ولا شطط ولها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً، قال: وذلك بسمع من ناس من أشجع، فقاموا منهم معقل بن سنان، فقالوا: نشهد أنك قضيت بمثل الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها: بروع بنت واشق، قال: ما رُئي عبد الله فرح بشيء ما فرح يومئذ إلا بإسلامه، ثم قال: اللهم إن كان صواباً فمملك وحدك لا شريك لك. كذا أورده السيوطي في «الدر المنثور».

(١) قوله: ولسنا نأخذ بهذا، لما ثبت عن رسول الله ﷺ خلافه، ولا حجة بعد قول الرسول بقوله غيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا قول الرسول ﷺ، وقال محيي السنة البغوي في «معالم التنزيل» عند قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١): من حكم الآية أن من تزوج امرأة بالغة برضاها على غير مهر يصح النكاح، وللمرأة مطالبة بأن يفرض لها صداقاً، فإن دخل بها قبل الفرض فلها مهر مثلها، وإن طلقها قبل الفرض والدخول فلها المتعة، وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض فاختلف أهل العلم في أنها هل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها، وهو قول علي وزيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كما لو طلقها قبل الدخول والفرض. وذهب قوم إلى أن لها المهر لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها صداق نساها، لا وكس ولا شطط، فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت :

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

نأخذ بهذا^(١).

٥٤٣ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض^(٢) لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله بن مسعود: لها صداق مثلها من نسائها، لا وكس^(٣) ولا شطط، فلما قضى قال فإن^(٤) يكن صواباً فمن الله^(٥) وإن يكن خطأ فمني^(٦) ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، فقال رجل^(٧) من

= واشق امرأة منا مثل ما قضيت. قال الشافعي: فإن ثبت حديث بروع فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن لم يثبت فلا مهر لها. انتهى. وقال علي القاري في «سند الأنام شرح مسند الإمام»: قال شيخنا رئيس المفسرين في زمانه الشيخ عطية السلمي المكي الشافعي: فقد ثبت حديثها أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وأحمد والحاكم وصححه، وابن أبي شيبة وعبد الرزاق. ولم يتفرد به معقل بن سنان بل قال هو وجماعة من أشجع لابن مسعود: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله. وهو أحد قولي الشافعي، قاله قياساً، ولو ثبت عنده الحديث لما خالف فيه، وهو المرجح عند النووي، والقول الثاني رجحه الرافعي.

(١) أي بحكومة زيد بعدم الصداق، وأما كون الميراث لها فمجمع عليه.

(٢) بكسر الراء أي لم يفدر.

(٣) أي لا نقصان ولا زيادة.

(٤) قوله: فإن يكن، فيه إشارة إلى أن المجتهد يخطئ ويصيب، وأن الخطأ لا ينسب إلى الله تعالى تأديباً.

(٥) أي من توفيقه.

(٦) أي من نفسي ومن وسوسة الشيطان.

(٧) قوله: فقال رجل من جلسائه... إلى آخره، قال الرافعي من علماء =

= الشافعية في «شرح الوجيز»: في راوي هذا الحديث اضطراب قيل عن معقل بن سنان، وقيل عن رجل من بني أشجع، أناس من أشجع، وقيل: غير ذلك، وصححه بعض أصحاب الحديث، وقالوا: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول. انتهى. قال الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديثه»: هذا الذي ذكره الأصل فيه ما ذكره الشافعي في «الأم» قال: قد روي عن النبي ﷺ بأبي هر وامي أنه قضى في بروع بنت واشق، وقد نكحت بغير مهر فمات زوجها، فقضى بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث، فإن كان ثبت عن رسول الله ﷺ فهو أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن كثرت ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ولم أحفظ عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى، وقال البيهقي: قد سُمي فيه معقل بن سنان، هو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما يدل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك. وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح، وروى الحاكم في «المستدرک»، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم يقول: سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع قلتُ به، قال الحاكم: فقال شيخنا أبو عبد الله: لو حضرت الشافعي لقمّت على رؤوس الناس، وقلت قد صح الحديث فقل به. انتهى. وفي «فتح القدير»: لنا أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود في صورة موت الرجل فقال بعد شهر أقول فيه بنفسه فإن يك صواباً فمن الله ورسوله وإن يك خطأً فمن ابن أمّ عبد. وفي رواية ومن الشيطان والله ورسوله بريئان، أرى لها مهر مثل نسائها، لا وكس ولا شطط، فقام رجل يقال له معقل بن سنان وأبو الجراح حامل راية الأشجعيين فقالا: نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة منا يُقال لها بروع بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك هذا، فسرّ ابن مسعود سروراً لم يسر مثله قط بعد إسلامه. هكذا رواه أصحابنا، وروى الترمذي والنسائي وأبو داود

جلسائه: (١) بَلَّغْنَا (٢) أَنَّهُ مَعْقِل (٣) بن سنان الأشجعي، وكان من

= هذا الحديث بلفظ أخصر وهو أن ابن مسعود قال في رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق: إن لها الصداق كاملاً ولها الميراث، وعليها العدة، فقال: معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثله، هذا اللفظ لأبي داود وله روايات أخر بالفاظ، قال البيهقي: جميع روايات هذا الحديث وأسانيدها صحيحة، والذي روي من رد علي (١) رضي الله عنه فلمذهب تفرد به، وهو تحليف الراوي إلا أبا بكر الصديق، ولم ير هذا الرجل ليحلفه، لكنه لم يصح عنه ذلك، وممن أنكر ثبوته عنه الحافظ المنذري. انتهى.

(١) أي من شركاء مجلس ابن مسعود.

(٢) هذا كلام محمد بيان للرجل المبهم.

(٣) قوله: إنه معقل، بكسر القاف وفتح الميم بن سنان بكسر السين، وبروع بكسر الموحدة على المشهور وقيل بفتحها وبسكون الراء وفتح الواو بعدها عين مهملة، وقال بعض اللغويين: كسر الباء خطأ، وقيل: رواه المحدثون بالكسر ولا سبيل إلى دفع الرواية، وأسماء الأعلام لا مجال للقياس فيها، كذا في «شرح القاري» وفي «الاستيعاب»: بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها هلال بن مرة الأشجعي، ولم يفرض صداقاً، فقضى رسول الله ﷺ بمثل صداق نسائها. روى حديثها أبو سنان معقل وجراح الأشجعيان وناس من أشجع، وشهدوا بذلك عند ابن مسعود. وفيه أيضاً: معقل بن سنان الأشجعي يُكنى أبا عبد الرحمن، وقيل =

(١) أما الذي روي عن علي رضي الله عنه فلم يصح ولو صح ما أثر فيه لأن الرواة قد ذكروا عن عمر رضي الله عنه أنه رد حديث قاطمة بنت قيس وهو مشهور. والحديث مذكور في «مسند أبي حنيفة» ووسط في هامشه تخريجه، وقال: رواه الحاكم من وجه صححه على شرط مسلم ومن وجه على شرط الشيخين، ورواه ابن حبان في صحيحه، وحكى الزرقاني عن الإمام مالك بعد ذكر هذا الحديث، قال مالك: ليس عليه العمل. أوجز المسالك ٣٠٥/٩.

أصحاب رسول الله ﷺ، قَضِيَتْ - والذي يُحْلَفُ به^(١) - بقضاء رسول الله ﷺ في بِرْوَع^(٢) بِنْتِ وَاشِقِ الْأَشْجَعِيَّةِ، قال^(٣): ففرح عبد الله قَرَحَةَ^(٤) ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ.

وقال مَرْوَقُ بْنُ الْأَجْدَعِ: لا يكون^(٥) ميراث حتى يكون قبله صَدَاقٌ.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٥ - (باب المرأة تزوج في عِدَّتِها^(٦))

٥٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن

= أبا زيد، وقيل أبا سنان، كان فاضلاً نقياً شأباً، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، ثم أتى المدينة وقتل يوم الحرة.

(١) هو الرب تبارك وتعالى وهي جملة اعتراضية تأكيدية.

(٢) قوله: بروع، اسم زوج بروع هلال بن مرة، ذكره ابن مندة في «معرفة الصحابة» وهو في مسند أحمد أيضاً ذكره ابن حجر في «التلخيص»^(١) الحبير.

(٣) أي إبراهيم النخعي.

(٤) التنوين للتعظيم.

(٥) قوله: لا يكون، أي الميراث. يتفرع على الصداق المتفرع على النكاح حقيقة أو حكماً، والميراث متفق عليه، فينبغي أن يكون الصداق كذلك، كذا قال القاري.

(٦) من زوج آخر.

(١) في الأصل: «تلخيص»، وهو خطأ.

المسيب وسليمان بن يسار، أنهما حَدَّثَا: (١) أَنَّ ابنة (٢) طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَطَلَّقَهَا، فَكَحِتَ فِي عِدَّتِهَا (٣) أَبَا سَعِيدِ بْنِ مُنْبَةَ أَوْ أَبَا الْجَلَّاسِ بْنِ مُنْبَةَ فَضَرِبَهَا (٤) عَمْرًا، وَضَرَبَ (٥)

(١) أي الزهري.

(٢) قوله: أَنَّ ابنة طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، هو أحد العشرة المبشرة كانت تحت رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ نسبة إلى ثَقِيفِ قَبِيلَةٍ، كَذَا قَالَ الْقَارِي فِي «شَرْحِهِ». وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ هِيَ بِنْتُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَهَكَذَا فِي نَسْخٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، وَفِي «مَوْطَأِ يَحْيَى» وَشَرْحِهِ لِلزُّرْقَانِيِّ: مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ أَنَّ طَلِيحَةَ بِنْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيَّةَ لَهَا إِدْرَاكٌ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو (١): كَذَا وَقَعَ الْأَسَدِيَّةُ فِي بَعْضِ نَسْخِ «الْمَوْطَأِ» فِي رِوَايَةِ يَحْيَى وَهُوَ خَطَأٌ وَجَهْلٌ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ تَيْمِيَّةُ أُخْتِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحَدِ الْعَشْرَةِ التَّيْمِيَّةِ، كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدٍ - بَضْمِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ - الثَّقَفِيُّ الطَّائِفِيُّ، ثُمَّ الْمَدَنِيُّ، مَخْضَرُمٌ، فَطَلَّقَهَا إِلَى آخِرِهِ. وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي «اسْتِيعَابِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ» فِي فِصْلِ الصَّحَابِيَّاتِ: طَلِيحَةُ بِنْتُ عُبَيْدِ اللَّهِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَطَلَّقَهَا وَكَحِتَ فِي عِدَّتِهَا، ذَكَرَ اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهَا ابْنَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ. انْتَهَى. فَظَهَرَ أَنَّ الصَّوَابَ فِي عِبَارَةِ الْكِتَابِ أَنَّ طَلِيحَةَ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ... إِلَى آخِرِهِ.

(٣) قوله: فِي عِدَّتِهَا، أَي قَبْلَ انْقِضَائِهَا. أَبَا سَعِيدِ بْنِ مُنْبَةَ بَضْمِ مِيمٍ وَفَتْحِ نُونٍ وَتَشْدِيدِ مَوْحَدَةِ فَهَاءٍ. أَوْ أَبَا الْجَلَّاسِ كَغَرَابٍ، ابْنُ عَمْرٍو بْنُ سُؤَيْدٍ صَحَابِيَّانِ عَلَى مَا فِي «الْقَامُوسِ» بِنْتُ مُنْبَةَ - بَضْمِ مِيمٍ وَفَتْحِ نُونٍ وَتَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ فَتَاءُ تَأْنِيثٍ - وَالشُّكُّ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، كَذَا قَالَ الْقَارِي.

(٤) تعزيراً وتأديباً.

(٥) قوله: وَضَرَبَ، لِأَنَّهُ ارْتَكَبَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَلَا تَعْزَمُوا =

(١) فِي الْأَصْلِ أَبُو عَمْرٍو، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

زَوْجَهَا بِالْمِخْفَقَةِ^(١) ضَرْبَاتٍ^(٢)، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ عُمَرُ: أَيْتُمَا
امْرَأَةً نَكَحْتَ فِي عِدَّتِهَا - وَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجُهَا^(٣) لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا^(٤) - فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَاعْتَدَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ^(٥) الْأَوَّلِ،

= عُقْدَةُ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ^(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيُّ لَا تَنْكِحُوا حَتَّى
تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ. أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ، نَعَمْ قَدْ أَجَازَ اللَّهُ بِالْتَّعْرِيفِ وَإِظْهَارِ قَصْدِ النِّكَاحِ
فِي أَيَّامِ الْعِدَّةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَسْتُمْ
فِي أَنْفُسِكُمْ. عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا
مَعْرُوفًا﴾^(٢) قَالَ الْقَاسِمُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا إِنَّكَ عَلَيَّ
لِكَرِيمَةٍ، وَإِنِّي فَيْكَ رَاغِبٌ وَنَحْوُ هَذَا، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ. وَأَخْرَجَ
وَكَيْعٌ وَالْفَرِّيَابِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ
وَابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّعْرِيفُ أَنْ
يَقُولَ: إِنِّي أُرِيدُ التَّزَوُّجَ وَإِنِّي لِأَحِبُّ امْرَأَةً، ذَكَرَهُ السِّيُوطِيُّ.

(١) قَوْلُهُ: بِالْمِخْفَقَةِ، بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَفَتْحُ الْفَاءِ
وَالْقَافِ، هَكَذَا ضَبَطَ بِالْقَلَمِ فِي نَسْخٍ قَدِيمَةٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هِيَ الدَّرَّةُ الَّتِي يُضْرَبُ
بِهَا، وَفِي «الْقَامُوسِ» كَمِثْلِنَسَةِ أَيُّ عَلَى وَزْنِهَا، قَالَهُ الزَّرْقَانِيُّ.

(٢) أَيُّ مَرَاتٍ عَدِيدَةٍ.

(٣) هِيَ فِي عِدَّتِهَا.

(٤) أَيُّ لَمْ يَجَامِعَهَا.

(٥) قَوْلُهُ: مِنَ الْأَوَّلِ، أَيُّ الْعِدَّةِ الْبَاقِيَةِ مِنْ عِدَّةِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الزَّوْجُ
الثَّانِي فَلَا عِدَّةَ مِنْ تَفْرِيقِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ لَا عِدَّةَ لَهَا.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٣٥.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٣٥.

ثم كان^(١) خاطباً من الخطّاب، وإن كان^(٢) قد دخل بها فُرق بينهما، ثم اعتدّت بقية عدّتها من الأوّل، ثم اعتدّت عدّتها من الآخر^(٣) ثم لم ينكحها^(٤) أبداً. قال^(٥) سعيد بن المسيّب: ولها مهرها^(٦) بما استحلت من فرجها.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

٥٤٥ — أخبرنا^(٧) الحسن بن عُمارة،

(١) قوله: ثم كان خاطباً من الخطّاب، أي ثم كان الزوج الثاني الذي فُرق بينه وبينها خاطباً من الخطّاب، إن شاء يخطب لها ويعقد عقداً جديداً. وفيه إشارة إلى أنه ليس أحقّ بها من غيره، بل هو خاطب من الخطّاب، فتنكح من شاءت.

(٢) أي الزوج الثاني.

(٣) بكسر الخاء يعني المتأخر.

(٤) قوله: ثم لم ينكحها أبداً، لتأيد التحريم^(١) بالوطء في العدة زجراً له وتأديباً وسياسةً في حقهما.

(٥) في «موطأ يحيى»: قال مالك: قال سعيد بن المسيّب... إلى آخره.

(٦) ولا مهر لها في صورة عدم الوطء.

(٧) قوله: أخبرنا الحسن، هو الحسن بن عُمارة — بالضم — البجلي الكوفي =

(١) قال الباجي: فالمشهور من المذهب أنّ التحريم يتأيد، وبه قال ابن حنبل، وروى الشيخ أبو القاسم في تفريعه فيه روايتين: إحداهما أن تحريمه يتأيد على ما قلّمناه، والثانية: أنه زان، وعليه الحدّ ولا يلحق به الولد، وله أن يتزوجها إذا انقضت عدّتها، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. المستقى ٣/٣١٧.

عن الْحَكَم^(١) بن عُيَيْنَةَ، عن مجاهد قال: رجع^(٢) عمر بن الخطاب في التي تتزوّج^(٣) في عِدَّتِها إلى قول علي بن أبي طالب، وذلك^(٤) أن عمر قال: إذا دخل^(٥) بها فُرّق بينهما ولم يجتمعا أبداً،

= أبو محمد قاضي بغداد، روى عن الزهري والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق السبيعي وغيرهم، وعنه السفينان وجماعة، وثقه عيسى بن يونس، وقال: شيخ صالح، لكن جرّحه كثير: منهم النسائي وابن معين وابن المديني وأحمد وشعبة والدارقطني والساجي والجوزجاني وغيرهم بأنه متروك أو ساقط أو لا يُحتج به أو منكر الحديث ونحو ذلك، وقال النضر عن شعبة: أفادني الحسن بن عمار عن الحكم أحاديث فلم يكن لها أصل، مات سنة ١٥٣، كذا في «تهذيب التهذيب» وغيره.

(١) قوله: عن الحكم بن عُيَيْنَةَ، هكذا في النسخ الحاضرة والصحيح على ما في «مستبشبه النسبة» و«تهذيب التهذيب» و«تقريبه» وغيرها أنه الْحَكَم — بفتححتين — بن عُيَيْنَةَ — بضم العين وفتح التاء المثناة الفوقية وبعدها ياء تحتانية مثناة ثم باء موحدة — أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، وثقه ابن عيينة وابن مهدي وأحمد ويحيى بن سعيد والعجلي وابن سعد وغيرهم، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: قال القطان: قال شعبة: الحكم عن مجاهد كتاب إلا ما قال سمعت، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان يدلس، مات سنة ١١٣ أو ١١٤ أو بعده بسنة.

(٢) عن قوله السابق.

(٣) بصيغة المجهول والمعروف.

(٤) بيان للرجوع^(١).

(٥) الزوج الثاني.

(١) أخرج البيهقي في «سننه» بطرق عديدة رجوع عمر رضي الله عنه إلى قول علي رضي الله عنه. انظر الأوجز ٣٦١/٩.

وأخذ^(١) صَدَاقَهَا، فجعل في بيت المال فقال علي كرم الله وجهه: لها صَدَاقُهَا بما استحلَّ^(٢) من فرجها، فإذا انقضت عِدَّتُهَا من الأول تزوّجها^(٣) الآخر إن شاء. فرجع عمر إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٤٦ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم^(٤)، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله^(٥) بن أبي أمية: أن امرأة هلك^(٦) عنها زوجها، فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، ثم تزوّجت حين حلت^(٧) فمكثت^(٨) عند زوجها أربعة أشهر ونصفاً، ثم ولدت ولداً تاماً^(٩)،

(١) أي أخذ عمر صَدَاقَهَا وأدخله في بيت المال زجراً لحرماتها.

(٢) أي استمتع بيضعها.

(٣) قوله: تزوّجها الآخر إن شاء، ولا عِدَّة ثانية بالنسبة إليه، فإن أراد ثالث أن يتزوّجها فلا يجوز حتى تخرج من عِدَّة الثاني أيضاً، كذا قال القاري.

(٤) ابن الحارث التيمي.

(٥) لم أقف على تعيينه وحاله إلى الآن ولعل الله يُحدث بعد ذلك أمراً^(١).

(٦) أي مات. (٧) أي خرجت من العدة.

(٨) أي أقامت ولبثت عند الثاني. (٩) أي غير ناقص الخِلْفَة.

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي أمية انتسب إلى جده فأسلم مع أبيه، هذا هو المرجح عند شيخنا، انظر الأوجز ١٢/١٩٨.

فجاء زوجها^(١) إلى عمر بن الخطاب فدعا عمرُ نساءً من نساء أهل الجاهلية قَدَماء^(٢)، فسألهنَّ عن ذلك، فقالت امرأةٌ منهن: أنا أخبرك^(٣)، أما هذه المرأة هَلَكَ زوجها حين حملت، فأهرقت الدماء^(٤) فَحَشَفَ^(٥) وَلَدُها في بطنها^(٦)، فلما أصابها^(٧) زوجها الذي نكحته وأصاب الولدَ^(٨) الماء^(٩) تحرَّك الولد في بطنها، وكَبِرَ فصَدَّقها عمر بذلك وفرَّق بينهما^(١٠)، وقال عمر: أمَّا^(١١) إنه لم يبلغني عنكما إلا أخيراً^(١٢)، وألحق^(١٣) الولدَ بالأوَّل.

قال محمدٌ: وبهذا نأخذ، الولد وَلَدُ الأوَّل، لأنها جاءت به عند

(١) مستفتياً عما في الباب.

(٢) أي نساء عارفات عاقلات.

(٣) أي بحقيقة الواقعة.

(٤) أي دماء الحيض أو غيره.

(٥) أي ييس لعدم وصول غذائه وهو الدم.

(٦) فلم يتحرك ولم يتبين حملها.

(٧) أي وطئها.

(٨) مفعول مقدَّم.

(٩) أي المني.

(١٠) لوقوع العقد في أثناء العِدَّة لأن عِدَّة الحامل وضع الحمل.

(١١) بالتخفيف حرف تنبيه.

(١٢) أي صلاح وديانة ولو بلغني شرُّ لأقمت التعزير.

(١٣) أي أثبت نَسَبه من الزوج الأوَّل.

الآخر^(١) لأقل من ستة أشهر، فلا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من^(٢) ستة أشهر، فهو ابن الأول، ويفرّق بينهما^(٣) وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها: الأقل مما سُمّي^(٤) لها ومن مهر مثلها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٦ - (باب العزل)^(٥)

٥٤٧ - أخبرنا مالك،

(١) بفتح الخاء والكسر.

(٢) فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالنص.

(٣) سواء دخل بها أو لم يدخل.

(٤) إن سُمّي شيء، وإلا فمهر المثل.

(٥) هو أن يجامع ولا يُنزل في داخل الفرج، بل يُخرج الذكر قبل الإنزال. قوله: باب العزل، قد اختلف فيه فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود، ومنعه ابن عمر وقال: لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لنكّلتُه، وقال: ضرب عمرُ على العزل بعضَ بيّنه، وعند سعيد بن منصور عن ابن المسيّب: أن عمر وعثمان كانا يُنكران العزل، وقال أبو أمامة: ما كنت أرى مسلماً يفعله، وعند أبي عوانة أن علياً كان يكرهه، ونقل ابن عبد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرّة إلا بإذنها، لأن الجماع من حقّها، ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، وتُعقّب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعول عليه عند الحنفية أن حقّها إنما هو في الوطية الواحدة بعد العقد، يستقرُّ بها المهر. واختلفوا في علّة النهي عن العزل، فقليل: لتفويت حق المرأة، وقيل: لمعاندة القدر، ويشهد للأول ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر مرفوعاً: نهى عن العزل عن الحرّة إلا بإذنها، =

أخبرنا سالم^(١) أبو النضر^(٢)، عن

= وفي إسناده ابن لهيعة متكلم فيه، ويشهد للثاني ما أخرجه أحمد والبخاري بإسناد حسن عن أنس جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولدًا وليخلقن الله نفساً هو خالقها. وأخرج مسلم عن جابر: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية وهي خادمتنا وسأيتنا في النخل وأنا أطوف عليها، وأكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قُدِّرَ لها. وفي الباب أخبار كثيرة، كذا في «شرح مسند الإمام الأعظم»^(١) لبعض المتبحرين، وفيه أيضاً قال الحافظ ابن حجر: يتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النطفة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمنع هناك ففي هذه أولى، ومن قال بالجواز يمكنه أن يقول في هذه أيضاً بالجواز، ويمكنه أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطي السبب، ومعالجة السقط بعد السبب. انتهى. وقال ابن الهمام في «فتح القدير»: يباح الإسقاط ما لم يتخلق، وفي «الخانية»: لا أقول: إنه يباح الإسقاط مطلقاً فإنَّ المُحَرَّم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامناً لأنه أصل الصيد، فإذا كان هناك مع الجزاء إثم فلا أقل أن يلحقها إثم وهنا إذا أسقطت من غير عذر. انتهى. وقال في «البحر»: ينبغي الاعتماد عليه لأن له أصلاً صحيحاً يقاس عليه، والظاهر أن هذه المسألة لم تنقل عن أبي حنيفة صريحاً، لذا يعبرون بقالوا. انتهى. قال الحافظ ابن حجر: يلحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله، فقد أفتى بعض المتأخرين من الشافعية بالمنع، وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

(١) ابن أبي أمية.

(٢) مولى عمر بن عبيد الله القرشي.

(١) انظر «تنسيق النظام في مسند الإمام» للشيخ المحدث محمد حسن السنبهلي ص ١٣٤.

عامر^(١) بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه^(٢) كان يَغْزِل.

٥٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم أبو النضر، عن عبد الرحمن^(٣) بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد أبي أيوب: أن أبا أيوب كان يَغْزِل.

٥٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ضُمْرَة بن سعيد المازني، عن الحجاج^(٤) بن عمرو بن غَزِيَّة: أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت،

(١) قوله: عن عامر بن سعد، ابن أبي وقاص الزهري المدني، وثقه ابن حبان، مات سنة ٩٦هـ، ويقال سنة ١٠٣، كذا في «إسعاف المبطل».

(٢) لأنه كان ممن يرى الرخصة فيه، قاله الزرقاني. وقال القاري: عن نسائه أو إمامته، والثاني هو الظاهر.

(٣) قوله: عن عبد الرحمن بن أفلح، هكذا وجدنا في نسخ عديدة، وكذا في نسخة شرح القاري، وفي موطأ مالك برواية يحيى، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن ابن أبي أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري عن أم ولد لأبي أيوب... إلخ. وقال شارحه الزرقاني: هو عمر - بضم العين - بن كثير بن أفلح المدني ثقة. انتهى. ويوافقه قول ابن حجر في «تقريب التهذيب»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب ثقة. انتهى. وقال السيوطي في «الإسعاف»: عمر بن كثير بن أفلح المدني مولى أبي أيوب عن ابن عمر وكعب ونافع وجماعة، وعنه ابن عون ويحيى الأنصاري وغيرهما وثقه النسائي. انتهى.

(٤) قوله: عن الحجاج بن عمرو^(١)، بفتح العين، بن غَزِيَّة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاء وتشديد التحتية، الأنصاري المازني المدني، صحابي، شهد صفين مع علي رضي الله عنه، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) ذكره بعضهم من التابعين وهو من رواة الأربعة. انظر: الأوجز ٢٦٨/١٠.

فجاءه^(١) ابن قَهْد رجل من أهل اليمن، فقال: يا أبا سعيد^(٢)، إن عندي جَوَارِي، ليس نسائي اللاتي^(٣) كُنْ بأعجب إليّ منهنّ، وليس كلهنّ^(٤) يُعْجِبُنِي أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي، أَفَأَعْزِلُ^(٥)؟ قال: قال: أَفْتِهِ^(٦) يا حجاج، قال: قلت: غفر الله لك، إنما تَجْلِسُ^(٧) إليك لتتعلم

(١) قوله: فجاءه ابن قَهْد، بفتح القاف وسكون الهاء فـدال مهملة على ما في «المغني» وقال: كذا جاء في «الموطأ» غير منسوب، وقيل: بقاء إذ لا يُعرف بقاء إلا قيس بن قَهْد، الصحابي رجل من أهل اليمن بدل عن ابن قَهْد، فقال أي ابن قَهْد — لزيد: يا أبا سعيد، إن عندي جوارِي جمع جارية أي إماء ليس نسائي اللاتي كُنْ، أي عندي قبلهن. بأعجب، أي أحسن وأرغب إليّ منهن، وليس كلهن، أي جميع نسائي أو إمائي — وهو الأظهر — يعجبني أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي، كذا في «شرح القاري» وفي «شرح الزرقاني»: ابن قَهْد بفتح القاف ضبطه ابن الحذاء، وجوّز أن يكون قيس بن قَهْد الصحابي قال في «التبصرة»: وفيه بُعد، ولعل وجهه قوله رجل من اليمن، فإن قيساً الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يُقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن.

(٢) هو كنية زيد بن ثابت.

(٣) قوله: اللاتي كن، في نسخة «موطأ يحيى»: أكنْ قال الزرقاني في «شرحه»^(١): بضم الهمزة وكسر الكاف أي أضْمُ إليّ.

(٤) لأنني أحتاج إلى بيع بعضهن ونحو ذلك.

(٥) بهمة الاستفهام.

(٦) لما رأى فيه من قابلية الفتوى.

(٧) يريد أنك أعلم مني فأنت أحق بالإفتاء.

منك، قال: أفْتِيه، قال: قلت (١): هو حرثُك (٢) إن شئتَ عطشْتَهُ وإن شئتَ سقيْتَهُ، قال: وقد كنتُ أسمع (٣) ذلك من زيد، فقال زيد: صدَقَ (٤).

قال محمد: وبهذا (٥) نأخذ.

(١) أي للسائل.

(٢) قوله: هو حرثك، أي بضع إمائك موضع حرثك، فيجوز لك أن تسقيه الماء أو تعزله عن الماء، وكأنه أشار بإطلاق الحرث إلى أن جواز العزل مستتب من الكتاب فإنه تعالى قال في باب وطء النساء ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ (١) فسمى بضع المرأة حرثاً، ومن المعلوم أن الحرث يتخير فيه الإنسان بين أن يسقيه وأن لا يسقيه، فكذاك بضع النساء، ويل: قيل: إن نزول «أنى شئتم» أي كيف شئتم كان لبيان جواز العزل، فأخرج وكيع وابن أبي شيبة وابن منيع وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني والحاكم والضياء في «المختارة» عن زائدة بن عمير قال: سألتُ ابن عباس عن العزل، فقال: إنكم أكثرتم فإن كان قال فيه رسول الله ﷺ فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً فأنا أقول فيه: نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم فإن شئتم فاعزلوا وإن شئتم فلا تفعلوا، وهذا أحد الأقوال الأربعة التي ذكرت في شأن نزول هذه الآية. وقد بسط السيوطي في «الدر المنثور» الكلام فيها.

(٣) أي بهذا الحكم فأفتيت على وفقه.

(٤) تصويماً لإفتاء تلميذه واطمئناناً لقلب سائله.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أحمد ومالك في المسألتين، وقال القاضي

عياض: رأى بعض شيوخنا في زوجة الرجل المملوكة لغيره إذنها أيضاً مع إذن سيده =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

لا نرى بالعزل بأساً عن الأمة^(١)، وأما الحرّة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن^(٢)، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن مولاه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= لحق الزوجية، وقال الباغي: قيل: لا يعزل عنها إلا بإذن أيضاً. وعندى أن هذا صحيح فإن لها بالعقد حقاً في الوطء. وذهب الشافعية إلى كراهة العزل مطلقاً ولهم قول آخر أيضاً.

(١) قوله: عن الأمة، أي عن أمته فإنها مملوكة بجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضاء معتبر شرعاً، وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإماء بخلاف الحرّة فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاه حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بالإذن. وقد ورد الفرق بين الحرّة والأمة مرفوعاً وموقوفاً، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال: تستامر الحرّة وتعزل عن الأمة، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس أنه نهى عن عزل الحرّة إلا بإذن. وروى ابن أبي شيبة عنه أنه كان يعزل عن أمته. وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن الحرّة. وعن عمر مثله. وأخرج ابن ماجه عن عمر مرفوعاً نحوه، كذا ذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير». وقال الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بعد ما ذكر إباحة العزل عن الأمة لا عن الحرّة إلا بإذن، وإن كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل عنها فإن أبا حنيفة ومحمداً وأبا يوسف كانوا يقولون فيما، حدثني به محمد بن العباس عن علي بن معبد، عن محمد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة الإذن في ذلك إلى مولى الأمة، وروى عن أبي يوسف فيما حدثني به ابن أبي عمر أن حدثني محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد أنه قال: الإذن في ذلك إلى الأمة، قال ابن أبي عمران: هذا هو النظر على أصول ما بُني عليه هذا الباب لأنها لو أباحت زوجها ترك جماعة كان ذلك في سعة ولم يكن لمولاه أن يأخذ زوجها به فكذا هذا.

(٢) في نسخة: بإذن.

٥٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يَغْزِلُون عن ولائِهم^(١)؟ لا تأتيني وليدة فيعترف سيِّدُها أنه قد أَلَمَّ^(٢) بها إلا أَلْحَقْتُ به^(٣) ولدها فاعزلوا^(٤) بعد أو اتركوا.

قال محمد: إنما صنع^(٥) هذا^(٦) عمر رضي الله عنه على التهديد للناس أن يُضَيِّعُوا ولائِهم، وهم^(٧) يطؤونهن. قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطىء جارية له، فجاءت بولد، فنفاه، وأن عمر بن الخطاب وطىء جارية له فحملت، فقال: اللَّهُم لا تَلْحَقْ بِأَلِ عمر^(٨)

(١) أي عن إمائهم جمع، وليدة بمعنى الأمة.

(٢) بتشديد الميم من الإلمام أي جامعها.

(٣) أي نَسَبَتْهُ إليه وحكمت بأنه منه وإن لم يعترف به.

(٤) في نسخة: فاعزلوا.

(٥) قوله: إنما صنع... إلخ، يعني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة فإنه جائز عنده وعند غيره، ولا أن كل ما تضعه الأمة الموطوءة من سيدها ملحقٌ بسيدها، وإن لم يدَّعه ولم يعترف به، بل أراد به الزجر والتهديد كراهية أن يُضَيِّعُوا ولائِهم بالعزل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه نفى ولد جارية موطوءة له من نفسه، فإنه يدل على جواز النفي بعد الوطء، وبدليل ما ثبت عن عمر نفسه نفى ولد جاريته الموطوءة.

(٦) أي الحكم المذكور.

(٧) جملة حالية.

(٨) أي أولاده وأقاربه.

من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي، فانتفى^(١) منه عمر. وكان أبو حنيفة يقول إذا حصنها^(٢) ولم يدعها تخرج^(٣)، فجاءت بولد لم يسعه^(٤) فيما بينه^(٥) وبين ربه عز وجل ينتفي منه، فبهذا نأخذ.

٥٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: قال عمر بن الخطاب: ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن^(٦) فيخرجن^{(٧)؟} والله لا تأتيني^(٨) وليدة فيعترف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقت به ولدها فأرسلوهن بعد^(٩) أو أمسكنوهن.

(١) أي تبرأ من أن يكون هو والد له.

(٢) أي حفظ المولى جاريته في بيته ولم يتركها تخرج.

(٣) إلى محل يورث الشبهة.

(٤) أي لم يجز.

(٥) أي ديانة لا قضاء.

(٦) أي يتركونهن.

(٧) من بيوتهن إلى مواضع الشبهة.

(٨) هذا حكم تهديدي لئلا يتركوا تحصين إمائهم موطوءات.

(٩) أي بعد هذا الحكم إن شتم أرسلتم وإن شتم أمسكنكم.

(كتاب الطلاق)

١ - (باب (١) طلاق السنة)

٥٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقرأ^(٢): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

(١) قوله: باب طلاق السنة، أي الطلاق المسنون، ويقال له الطلاق السُّنِّي، والمراد بالمسنون ههنا المباح لأن الطلاق ليس عبادة في نفسها يُثبت له ثواباً، فمعنى المسنون ما ثبت على وجه لا يستوجب عقاباً. نعم يُشَاب إذا وقعت له داعية إلى أن يطلقها عقيب الجماع أو حائضاً أو ثلاث تطليقات، فمنع نفسه إلى الطريق الآخر والواحدة، لكن لا على الطلاق بل على كف نفسه عن ذلك الإيقاع. كذا أفاده ابن الهُمام. وقال القاري: لا يبعد أن يقال: السنة جاءت في اللغة بمعنى الحكم والأمر، فالمراد الطلاق الذي حكم الشارع وأمر أن يقع على وفقه أو السُّنِّي على معناه الشرعي. والطلاق وإن كان مباحاً في نفسه إلا أنه إذا أوقعه على هذا الوجه يكون مثاباً.

(٢) قوله: يقرأ، أي يبدل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِذَّتْهُنَّ﴾^(١)، وفي قراءة لرسول الله ﷺ على ما أخرجه مسلم: ﴿فِي قُبُلِ عِدَّتْهُنَّ﴾^(٢). فاستفاد منه أن الخطاب وإن كان للنبي ﷺ خاصة لكن المراد هو =

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

(٢) قال النووي: هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة، لا تثبت قرأناً بالإجماع ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم. شرح النووي على صحيح مسلم ٦٦٧/٣، كتاب الطلاق، رقم الحديث ١٥.

لَقُبْلُ (١) عِدَّتِهِنَّ ﴿﴾ .

قال محمد: طلاق (٢) السُّنَّةُ أَنْ يُطَلِّقَهَا لَقُبْلُ عِدَّتِهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ حِينَ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ أَنْ يَجَامِعَهَا (٣) . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا .

٥٥٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ (٤) امْرَأَتَهُ (٥)

= وَمِنْ أَمْنٍ بِهِ وَأَنْ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَعِدَّتِهِنَّ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَحْوِ مُسْتَقْبَلٍ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ يُطَلَّقَ فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً، فَإِنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي طَهْرٍ فَقَدْ اسْتَقْبَلَ الْعِدَّةَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ بِمَعْنَى الْحَيْضِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ الطَّهْرُ قَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَعِدَّتِهِنَّ﴾ لَوْ قَدْ عِدَّتِهِنَّ أَوَّلًا عِدَّتِهِنَّ .

(١) بضم القاف والباء وإسكان الباء أي استقبال عدتهن .

(٢) قوله: طلاق السُّنَّةُ . . . إلخ، بيان لما أفادته قراءة ابن عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبَةَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ . وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَلَّى بْنِ مَنصُورٍ، عَنْ شُعَيْبٍ أَنَّ عَطَاءَ الْخُرَاسَانِيَّ حَدَّثَهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ عَمْرٍ، السُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبَلَ الطَّهْرَ، فَتَطْلُقَ لِكُلِّ قُرْءٍ .

(٣) لثلاث يكون عليها حرج من إحصاء العدة فإنه إن طَلَّقَ بعد الجماع يشبهه العدة بالقُرْءِ أو بوضع الحمل .

(٤) تطليقة واحدة كما في رواية مسلم .

(٥) قوله: امْرَأَتَهُ، هي آمنة — بمد الهمزة وكسر الميم — بنت غفار — بكسر

وهي ^(١) حائِضٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسألَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مُرّه ^(٣)

= الغين المعجمة وتخفيف الفاء والراء - أوبنت عمار، وفي مسند أحمد أن اسمها النوار فيمكن أن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار، كذا قال ابن حجر.

(١) جملة حالية معترضة.

(٢) أي عن حكم طلاقه.

(٣) قوله: مُرّه فليراجعها ^(١)، أمر استحباب عند جمع من الحنفية، قال العيني: وبه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب «الهداية»: الأصح أن المراجعة واجب عملاً بحقيقة الأمر، ورفعاً للمعصية بالقدر الممكن. وفي الأمر بالمراجعة إفادة لزوم الطلاق في حالة الحيض وإن كان معصيةً وإلا فلا معنى للرجعة، وهو قول جمهور العلماء: إن الطلاق في حالة الحيض واقع ^(٢)، وإن كان خلاف السنة ومكروهاً. ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين قالوا: طلاق غير السنة غير واقع، ورؤي ذلك عن بعض التابعين، وهو قول شاذ لم يعرج عليه أحد من العلماء. وقد سئل ابن عمر رضي الله تعالى عنه أيعتد بتلك الطلقة؟ قال: نعم، كذا قال ابن عبد البر.

(١) قال الزرقاني: الأمر للوجوب عند مالك وجماعة وصححه صاحب «الهداية» من الحنفية، والمذهب عند الأئمة الثلاثة وفي «المحلى»: ندباً عند الشافعي وأحمد وبعض الحنفية ووجوباً عند مالك والبعض الآخر من الحنفية منهم صاحب «الهداية» ورجحه ابن الهمام، قال: وهو ظاهر عبارة محمد بن الحسن في «المبسوط». أوجز المسالك ١٧٤/١٠.

(٢) وقال الموفق: إن طلقها للبدعة وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر أصابها فيه أثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم، قال ابن المنذر وابن عبد البر: لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال، وحكاه أبو نصر عن ابن عُلَيَّة وهشام بن الحكم والشعبة وحكاه في «المحلى» عن الظاهرية منهم ابن حزم والخوارج والروافض واختاره ابن تيمية وابن القيم، وقالوا: لا يقع طلاقه. أوجز المسالك ١٧٥/١٠، والمغني ١٠٠/٧.

فَلْيَرَا جَعَهَا، ثُمَّ يُمَسِّكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ^(١)، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا^(٢)، فَتِلْكَ^(٣) الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ^(٤) أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

(١) قوله: ثم تحيض ثم تطهر... إلى آخره، هذا نص في أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها، بل في الطهر التالي للحيضة الأخرى وهو قول محمد وأبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي في المشهور عنه ومالك وأحمد، وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها، وهو رواية عن أبي حنيفة^(١)، وجه الأول: أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة كاملة، والفواصل ههنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية، وجه الثاني: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فكأنه لم يطلقها في الحيض. وقد ورد الأمران في قصة طلاق ابن عمر في الكتب الستة، كذا في «الهداية» وشرحها للعيني.

(٢) أي يجامعها.

(٣) قوله: فتلك العدة... إلى آخره، استدل الشافعية ومن وافقهم بهذا اللفظ على أن عدة المطلقة هو ثلاثة أطهار، قالوا: لما أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر، وجعله العدة ونهاه أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة ثبت بذلك أن الأقراء هي الأطهار، وأجاب عنه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» بأنه ليس المراد ههنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء يجب أن يكون العدة التي تعتد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعانين، وههنا حجة أخرى وهي أن عمر هو الذي خاطبه رسول الله ﷺ بهذا القول ولم يكن هذا القول عنده دليلاً على أن القراء في العدة هو الطهر، فإن مذهبه أن القراء هو الحيض.

(٤) أي بقوله فطلقوهن لعدتهن.

(١) وهو وجه للشافعية أيضاً. انظر بذل المجهود ٢٤٨/١٠.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

٢ - (باب طلاق الحرّة^(١) تحت العبد)

٥٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيّب: أن نُفَيْعاً^(٢) مكاتب أم سلمة^(٣) كانت تحت امرأة حرّة، فطلقها تطليقتين، فاستفتى عثمان بن عفّان: فقال: حرّمت^(٤) عليك.

٥٥٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد^(٥)، عن سليمان بن يسار: أن نُفَيْعاً كان عبداً لأم سلمة أو مكاتباً^(٦)، وكانت تحت امرأة حرّة، فطلقها تطليقتين، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان فيسأله عن ذلك، فلقيه عند الدّرج^(٧) وهو آخذ بيد زيد بن ثابت، فسأله^(٨) فابتدراه^(٩) جميعاً فقالوا: حرّمت عليك، حرّمت عليك.

(١) أي الحرّة إذا كانت زوجة لعبد.

(٢) بصيغة التصغير.

(٣) زوجة النبي ﷺ.

(٤) أي حرمة مغلظة لا تحلّ حتى تنكح زوجاً غيره.

(٥) عبد الله بن ذكوان.

(٦) شك من الراوي.

(٧) بفتح الدال والراء والجيم موضع بالمدينة قاله الزرقاني، وقال القاري:

جمع درجة يريد درجة المسجد.

(٨) في نسخة: فسألها.

(٩) أي استقبله بالجواب استعجالاً.

٥٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت حتى تنكح زوجاً غيره، حرّة كانت أو أمة، وعدة الحرّة ثلاثة قروء^(١) وعدة الأمة^(٢) حيضتان.

قال محمد: قد اختلف^(٣) الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا فإنهم^(٤) يقولون:

(١) أي ثلاثة حيض.

(٢) وإن كان زوجها حرّاً لأن العبرة في العدة للمرأة^(١).

(٣) قوله: قد اختلف الناس في هذا، أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في «شرح الهداية»: قال همام وقتادة ومجاهد والحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحماة بن أبي سليمان والحسن بن حي والثوري والنخعي والشعبي: يطلق العبد الحرّة ثلاثاً، وتعتد بثلاثة حيض، ويطلق الحرّ الأمة اثنتين، وتعتد بحيضتين. وعند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: يطلق الحرّ الأمة ثلاثاً، وتعتد بحيضتين، ويطلق العبد الحرّة اثنتين، وتعتد بثلاث حيض، حرّر ذلك الرافعي وصاحب الأنوار وابن حزم عنهم كذا في «البنية شرح الهداية» للعيني، وفيها أيضاً طلاق الأمة ثنتان حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرّة ثلاث حرّاً كان زوجها أو عبداً، وهو قول علي وابن مسعود رواه ابن حزم في «المحلى»، وبه قال سفيان وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال والعدة بالنساء، وبه قال مالك في «الموطأ».

(٤) قوله: فإنهم يقولون... إلخ، استدلووا بقوله ﷺ: طلاق الأمة ثنتان، وقرؤها حيضتان. وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمرو =

(١) هذا مما لا خلاف فيه، أوجز المسالك ٢٠٨/١٠.

= وابن عباس وأما حديث عائشة، فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي عاصم، عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عنها، قال أبو داود في رواية: هذا حديث مجهول، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ومظاهر لا يُعرف له غير هذا الحديث. ونقل الذهبي في «الميزان»: تضعيف مظاهر^(١) عن أبي عاصم النبيل ويحيى بن معين وأبي حاتم والبخاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، وقال الخطّابي في «معالم السنن»: الحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ضعفه. انتهى. وأخرج الحاكم في «المستدرک» هذا الحديث بهذا السند وصححه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه في سننه، عن عمر بن شبيب، نا عبد الله بن عيسى، عن عطية، عن ابن عمر مرفوعاً نحوه، ورواه البزار في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني. وقال: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتجُّ به، ثم أخرجه موقوفاً على ابن عمر من طريق سالم ونافع وقال: هو الصواب. وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم في «المستدرک» حيث قال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن أبي عاصم بسنده، قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر، فقلت: حدثني كما حدثني به ابن جريج، فحدثني مظاهر عن القاسم، عن ابن عباس مرفوعاً: طلاق الأمة ثنتان، وقرؤها حيضتان، قال الحاكم: ومظاهر شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح. فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ثم قال: وقد روي عن ابن عباس ما يعارض هذا. ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن معتب أخبره أن أبا حسن مولى بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس عن مملوك تحته مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم أعتقت بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: نعم، قضى بذلك رسول الله ﷺ. ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدارقطني عن سلم بن سالم، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: إذا كانت الأمة تحت الرجل فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها لم تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره. وأعله =

(١) أجاب الشيخ في «البدل» ٢٦٩/١٠ عن ضعف مظاهر فارجع إليه.

الطلاق بالنساء والعدة بهنَّ لأنَّ^(١) الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدْتِهِنَّ﴾
فإنما الطلاق للعدة فإذا كانت الحرَّة وزوجها عبد فعِدَّتُها ثلاثة قروء
وطلاقها ثلاثة^(٢) تطليقات للعدة^(٣) كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان
الحرَّ تحتَه الأمة^(٤) فعِدَّتُها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان، كما قال
الله عزَّ وجلَّ.

٥٥٧ - قال محمد: أخبرنا^(٥) إبراهيم بن يزيد المكي قال:
سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب:

= الدارقطني بسلم، وقال: كان ابن المبارك يكذبه، وأخرج الشافعي ومن طريقه
البيهقي والدارقطني عن عمر بن الخطاب قال: ينكح العبد امرأتين وتطلق الأمة
تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين، كذا في «نصب الراية» للزيلعي.

(١) قوله: لأنَّ الله... إلخ، توضيحه أن الله تعالى قال: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدْتِهِنَّ﴾
لعدتهنَّ فجعل الطلاق للعدة، ومن المعلوم أن العدة معتبرة بالنساء اتفاقاً، فكذلك
الطلاق فإن كانت المرأة حرة سواء كان زوجها عبداً أو حراً فعِدَّتُها ثلاثة قروء، فيكون
طلاقها أيضاً ثلاثاً، لكل طهر طلاق، وإن كانت أمة سواء كان زوجها حراً أو عبداً
فعِدَّتُها حيضتان، فكذلك الطلاق، وهذا استنباط لطيف وتوجيه شريف.

(٢) حسب عدد العدة.

(٣) في كل قرء طلاق.

(٤) في نسخة: أمة.

(٥) قوله: أخبرنا إبراهيم بن يزيد^(١)، الأموي المكي مولى عمر بن =

(١) إبراهيم بن يزيد: هو الخوزي المكي مولى بني أمية، قال فيه أحمد: «متروك الحديث»
وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن نمير. الجرح
والتعديل لابن أبي حاتم (ص ١٤٦، المجلد الأول، القسم الأول).

الطلاق^(١) بالنساء والعدة بهنَّ. وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣ - (باب ما يُكره للمطلقة المبتوتة

والمتوفى عنها من البيت في غير بيتها)

٥٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول:

لا تبیت المبتوتة^(٢) ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. أما المتوفى عنها فإنها تخرج

= عبد العزيز، روى عن طاوس وعطاء وأبي الزبير وغيرهم، وعنه وكيع وعبد الرزاق والثوري، قال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، قال الدُّولابي: يعني تركوه، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نُسب إلى الضعف، توفي سنة ١٥١، كذا في «تهذيب الكمال».

(١) أي عدده معتبر بهن.

(٢) أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً.

(٣) قوله: وبهذا نأخذ، أي بكون عدة المبتوتة، وكذا المطلقة الرجعية،

والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها، أما المطلقة مبتوتة كانت أَوْ رجعية فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها تخرج نهاراً. أما عدم جواز خروج المطلقة فللقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾^(١)، والفاحشة نفس الخروج قاله النخعي، وقال ابن مسعود: هي الزنا فيخرجن لإقامة الحد، وقال ابن عباس: هي نشوزها أو تكون بدئية اللسان. وأما =

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

بالنهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة^(١) فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= خروج المتوفى عنها نهاراً فلأنه لا نفقة لها، فحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، ولا كذلك المطلقة لأن النفقة حاصلة لها من مال زوجها، كذا في «الهداية» وشرحها «البنية». وذكر في «البنية» أيضاً أن ممن أوجب على المتوفى عنها البيوتة في بيت زوجها عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وابن المسيب والقاسم والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو عبيدة. وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تعتد حيث شاءت، وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية. واستدل عليّ القاري على عدم خروجها بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾^(٢) فإنه دل على عدم خروجها من بيت زوجها، ولما نسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشراً والوصية بقي عدم الخروج على حاله. وذكر الزرقاني أن الليث ومالكاً وجماعة قالوا بجواز خروج المطلقة أيضاً نهاراً لحديث جابر عند مسلم: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا: فزجرها رجل أن تخرج^(٣). فأمرها النبي ﷺ، وقال: بلى جُذِّي نَحْلَكَ فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي معروفاً. ويُجاب عنه بأنه واقعة حال لا عموم لها.

(١) هي المطلقة بالطلاق الرجعي.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٢) قال ابن رسلان: في الحديث دليل لمالك والشافعي وأحمد أن المعتدة تخرج لقضاء الحاجة، وإنما تلزم بالليل وسواء عند مالك رجعية كانت أو بائنة، وقال الشافعي في الرجعية: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، وإنما تخرج نهاراً المبتوتة، وقال أبو حنيفة: ذلك في المتوفى عنها زوجها، وأما المطلقة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً. انتهى. قال صاحب «الهداية»: لأن نفقتها على الزوج بخلاف المتوفى عنها إذ لا نفقة لها. انظر هامش بذل المجهود ٥٦/١١.

٤ - (باب الرجل ^(١) يأذن لعبده في التزويج
هل يجوز طلاق المولى عليه؟)

٥٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ^(٢) يقول: من أذن لعبده في أن ينكح ^(٣) فإنه لا يجوز ^(٤) لامرأته طلاقاً إلا أن يطلقها العبد، فأما ^(٥) أن يأخذ ^(٦) الرجل أمة غلامه، أو أمة وليدته ^(٧) فلا جُنَاحَ ^(٨) عليه.

قال محمد: وبهذا ^(٩) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: الرجل، المراد به الشخص رجلاً كان أو امرأة، وكذا المراد بالمولى المالك.

(٢) قوله: أنه كان يقول من أذن... إلخ، في «موطأ يحيى»: كان يقول من أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيده، لا بيد غيره من الطلاق شيء... إلخ.

(٣) أي يتزوج.

(٤) أي لا يقع عليها طلاق.

(٥) إشارة إلى الفرق بين أمة العبد وزوجته.

(٦) أي يتصرف فيها بالخدمة أو الوطء.

(٧) أي جاريته.

(٨) أي فلا إثم عليه لأن له أخذ مال رقيقه، بل ماله ماله.

(٩) قوله: وبهذا نأخذ، لما ورد: الطلاق بيد من أخذ الساق، أخرجه

الطبراني عن ابن عباس، وروى ابن ماجه والدارقطني عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله سيدي زوجني أمته وهو يريد أن يفرق بيني وبينها =

٥٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عبداً لبعض^(١) ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن سيدي أنكحني جاريته فلانة^(٢) - وكان عمر يعرف الجارية^(٣) - وهو^(٤) يطأها فأرسل^(٥) عمر إلى الرجل^(٦)، فقال: ما فعلت جاريتك^(٧)؟ قال: هي عندي، قال: هل تطأها؟ فأشار إليه بعض من كان عنده، فقال: لا، فقال عمر: أما والله لو اعترفت لجعلتك نكالا. قال محمد: وبهذا نأخذ. لا ينبغي^(٨) إذا زوج الرجل جاريته

= فصعد النبي ﷺ المنبر، فقال: أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده (أمته)^(١) ثم يريد أن يفرق بينهما، إنما الطلاق لمن أخذ الساق، كذا قال القاري.
(١) أي الرجل من قبيلة ثقيف.

(٢) كأنه ذكرها باسمها أو عرفها بوصفها. (٣) جملة معترضة.

(٤) أي والحال أن سيدي يطأ الجارية التي أنكحنيها^(٢).

(٥) أي أرسل رجلاً إليه فطلبه بحضرته واستفسر منه.

(٦) أي سيدها.

(٧) قوله: ما فعلت جاريتك، أي ما صنعت بها وما جرى لها، قال الرجل:

هي عندي أي في ملكي وتصرفي. وقال عمر: هل تطأها أي تعامعها، سأله عنه ليظهر صدق ما قاله عبده أو كذبه. فأشار إليه، أي إلى ذلك الرجل لمنع الإقرار خوفاً من ضرب السياط، بعض من كان عنده، أي بعض حاضري مجلس عمر وذلك لأن الستر في الحدود والتعزيرات وتلقين الإنكار أفضل، فقال ذلك الرجل: لا، فقال عمر: أما والله - أقسم للتأكيد - لو اعترفت أي أقررت عندي بوطئها بعد تزويجها، لجعلتك نكالا أي لأقمت عليك عقوبةً وتعزيراً.

(٨) أي لا يحل ولا يجوز.

(١) في الأصل: «من أمة»، هو تحريف. انظر ابن ماجه ٢٠٨١.

(٢) في الأصل: «أنكحني بها»، وهو خطأ.

عبدَه أن يطأها لأن الطلاق والفرقة^(١) بيد العبد^(٢) إذا زوجه مولاه، وليس لمولاه أن يُفَرِّقَ بينهما بعد أن زوجهَا فإن وطئها^(٣) يُنَدَم^(٤) إليه في ذلك، فإن عاد أدبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس والضرب، ولا يبلغ^(٥) بذلك أربعين سوطاً.

٥ - (باب المرأة تختلع^(٦) من زوجها بأكثر مما أعطها أو أقل)

٥٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن مولاة^(٧) لصفية^(٨) اختلعت من زوجها بكل شيء^(٩) لها. فلم ينكره ابن عمر.

(١) أي الفسخ.

(٢) احتراز عما إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فإن له حيثئذ أن يفسخ^(١).

(٣) أي المولى بعد تزويجها بعبد.

(٤) أي يوبخ عليه ويزجر.

(٥) لأن التعزير يكون أقل من أقل الحدود.

(٦) في نسخة: تخلع.

(٧) أي أمة.

(٨) هي بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر.

(٩) قوله: بشيء، هو الظاهر أنها أعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر أنه

كان أكثر مما أخذته من زوجها، ولما لم ينكر عليها ابن عمر دل على جوازه، مما يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ فإنه يدل بإطلاقه على =

(١) به أخذ مالك وأبو حنيفة والشافعي وسائر فقهاء الحجاز والعراق. المتفق ٩٠/٤.

قال محمد: ما اختلعت به امرأة من زوجها فهو جائز في القضاء^(١) وما تحبُّ له أن يأخذَ أكثرَ مما أعطاهَا وإن جاء^(٢) النشوز من قبلها. فأما إذا جاء النشوز من قبله^(٣) لم تحبَّ^(٤) له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً، وإن أخذ^(٥) فهو جائز في القضاء وهو مكروه له^(٦) فيما بينه وبين الله تعالى. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= جواز الافتداء مطلقاً ولو بكل المال، فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وإن أردتُمْ استبدالَ زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً^(١) يدل على عدم جواز أخذ شيء مما أعطاهَا ولو قليلاً ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز الخلع، قلت: هو محمول على الأخذ جبراً وبغير رضائها.

(١) أي في ظاهر الحكومة الشرعية.

(٢) قوله: وإن جاء النشوز، أي الخلاف والنزاع من قبل الزوجة، وهذا رواية الأصل، وفي «الجامع الصغير»: أن الفضل يطيب له لإطلاق قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ ووجه ما في الأصل ما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: أتردّين عليه حديقته التي أصدقك؟ قالت: نعم وزيادة، قال: أما الزيادة فلا. وأخرج الدارقطني عن عطاء أن النبي ﷺ قال: لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطاهَا، كذا في «شرح القاري».

(٣) أي الزوج.

(٤) أي يكره له.

(٥) برضاء الزوجة.

(٦) لأن الفساد من قبله.

(١) سورة النساء: الآية ٢٠.

٦ - (باب الخلع كم يكون من الطلاق)

٥٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن جُمَهان^(١) مولى الأسلميِّين، عن أم بكر الأسلمية^(٢): أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أَسَيْد^(٣) ثم أتيا عثمان بن عفان في ذلك، فقال: هي تطليقة إلا أن تكون سمّت^(٤) شيئاً فهو على ما سمّت. قال محمد: وبهذا^(٥) نأخذ.....

(١) قوله: عن جُمَهان، بضم أوله، مدني، قديم مقبول قاله ابن حجر في «تقريب التهذيب». وفي «تهذيب التهذيب»: جمهان أبو العلاء، ويقال أبو يعلى مولى الأسلميين يُعَدُّ في أهل المدينة، روى عن عثمان وسعد وأبي هريرة وأم بكرة الأسلمية، وعنه عروة وعمرو بن نبيه ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال علي بن المديني: هو جَدُّ أُمِّي، وكان من السبي في ما أرى. انتهى ملخصاً. وضبط القاري جمهان بفتح الجيم فأخطأ.

(٢) نسبة إلى قبيلة أسلم.

(٣) بالتصغير.

(٤) أي ذكرت شيئاً.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، اختلفوا في أن الخلع تطليقة أم لا؟ فقال أصحابنا:

إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيّب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنّخعي والزُّهري والثوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الجديد، وقالت الظاهرية: تطليقة رجعية، وقال أحمد وإسحاق: فُرقة بغير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم، كذا قال العيني في «شرح الهداية» ومما يشهد للأول ما أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما من حديث عباد بن كثير عن أيوب =

الخلع تطليقة بائنة إلا^(١) أن يكون سَمَى ثلاثاً، أو نواها فيكون ثلاثاً.

٧ - (باب الرجل يقول
إذا نَكَحْتُ^(٢) فلانةً فهي طالق)

٥٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا مُجَبَّر، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نَكَحْتُ فلانةً فهي طالق، فهي طالق، فهي كذلك إذا نَكَحَهَا^(٣)، وإن كان طَلَّقَهَا^(٤) واحدةً أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال^(٥).

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة. ورواه ابن عدي في «الكامل» وأعله بعباد، وأسند عن البخاري قال: تركوه، وعن النسائي أنه متروك الحديث. وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة، كذا أورده الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»: وفي الباب آثار كثيرة مبسوبة في «الدر المثور» وغيره. والمسألة محققة بدلائلها في كتب الأصول.

(١) قوله: إلا أن يكون سَمَى... إلخ، يعني أن الخلع طلاق واحد بائن إلا أن يكون ذكر ثلاثاً أو نوى بالخلع ثلاثاً فهو على ما ذكر وعلى ما نوى.

(٢) أي يعلّق الطلاق بنفس الملك أو بسببه كالترؤج.

(٣) أي يقع الطلاق بمجرد عقدها.

(٤) أي في تعليقه.

(٥) أي يقع ما علّق واحداً كان أو أكثر.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال طائفة من السلف فأخرج ابن أبي شيبة عن =

= سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهرى ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، قالوا: هو كما قال. وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق ولا يقع به الطلاق لما أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا طلاق فيما لا يملك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب، وأخرج ابن ماجه عن المسور بن مخرمة مرفوعاً: لا طلاق قبل النكاح^(١)، وقال الحاكم في «المستدرک»: صح حديث «لا طلاق إلا بعد نكاح» من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وجابر. وأجاب عنه أصحابنا ومن وافقهم بحمله على التنجيز، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة، هو كما قال، فقال له معمر: أو ليس جاء لا طلاق قبل نكاح ولا عتق إلا بعد ملك؟ قال: إنما ذلك أن يقول الرجل امرأة فلان طالق، وعبد فلان حرّ. نعم هناك حديثان صريحان موافقان لما اختاره الشافعي أحدهما: ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، فقال ﷺ: لا طلاق فيما لا يملك. وثانيهما: ما أخرجه أيضاً عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عمّ لي: اعمل لي عملاً حتى أزوّجك بنتي؟ فقلت: إن تزوجتها فهي طالق، ثم بدا لي أن أتزوجها، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: تزوّجها، فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح. فإن صح هذان الحديثان تمّ الكلام إذ لا حكم بعد حكم النبي عليه السلام، لكن لا سبيل =

(١) هذا على نوعين: إما أن ينجز الطلاق، وإما أن يعلّقه بالنكاح، فإن كان الأول فهو متفق على أنه لا يقع الطلاق فيه أصلاً، وإن كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الأئمة، فالجمهور على أنه لا يقع الطلاق فيه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقع الطلاق. بذلك المجهود ٢٧٢/١٠، والبسط في الأوجز ٥٩/١٠.

٥٦٤ - أخبرنا مالك، عن سعيد^(١) بن عمرو بن سليم الزُّرْقِي، عن القاسم بن محمد: أَنَّ رجلاً^(٢) سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إِنِّي قُلْتُ إِنَّ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ فَهِيَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، قال: إِنَّ تَزَوَّجْتَهَا فَلَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تُكْفِّرَ.

قال محمد: وبهذا^(٣) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منها إذا تَزَوَّجَهَا فَلَا^(٤) يقربها حتى يُكْفِّرَ^(٥).

= إلى ذلك، ففي الإسناد الأول أبو خالد الواسطي عمر بن خالد قال فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدارقطني: كَذَّاب، وقال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة: يضع الحديث، وفي الثاني علي بن قرين كذبه يحيى بن معين وغيره، كذا حقيقه الزيلعي في «تخريج أحاديث الهداية»، وقاسم بن قطلوبغا في «فتاواه».

(١) قوله: عن سعيد، بكسر العين بعدها ياء وقيل سعد بن عمرو - بالفتح - ابن سليم الزُّرْقِي بضم السين، والنسبة بضم الزاء وفتح الراء وبالقفاف الأنصاري، وثقه ابن معين وابن حبان، مات سنة ١٣٤هـ. قال ابن عبد البر: ليس له في «الموطأ» غير هذا الحديث، كذا قال الزرقاني والقاري.

(٢) قوله: أَنَّ رجلاً، في «موطأ يحيى» أنه أي سعيد سأل القاسم عن رجل طَلَّق امرأته إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا؟ فقال القاسم^(١): إِنَّ رجلاً... إلخ.

(٣) أي بوقوع الظهار المعلق كالطلاق المعلق.

(٤) في نسخة: ولا.

(٥) أي كفارة الظهار.

(١) قال البيهقي: هذا منقطع، فإن القاسم بن محمد لم يدرك عمر رضي الله عنه. أوجز المسالك ٥٨/١٠.

٨ - (باب المرأة يطلّقها زوجها تطليقةً أو تطليقتين

فتتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول)

٦٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين وتركها^(١) حتى تحلّ، ثم تنكح زوجاً غيره، فيموت^(٢) أو يطلّقها فيتزوجها^(٣) زوجها الأول على كم هي^(٤)؟ قال عمر: هي على ما بقي^(٥) من طلاقها.

قال محمد: وبهذا^(٦) نأخذ. فأما أبو حنيفة، فقال: إذا عادت

(١) بأن خرجت من عدتها.

(٢) أي بعد ما وطئها.

(٣) بعد مضيّ عدّة الثاني.

(٤) هذا محل السؤال: أي المرأة على أي عدد من الطلاق عند الأول.

(٥) أي على ما بقي من الثلاث بعد حط من سبق منه.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يهدم الزوج الثاني ما مضى، ويملك الأول ثلاث تطليقات بحل جديد، كما في صورة التحليل بعد الثلاث. والمسألة مبسّطة في كتب الأصول.

قال القاري: والدليل له ما روى محمد في كتاب «الأثار» عن أبي حنيفة عن حماد ابن أبي سليمان عن سعيد بن جبیر قال: كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود فجاء أعرابي فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها وتزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم مات عنها أو طلقها، ثم نقضت عدتها فأراد الأول أن يتزوجها، على كم هي؟ فالتفت إلى ابن عباس وقال: ما تقول في هذا؟ فقال: يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث وأسأل ابن عمر، قال: فليت ابن عمر فسأله، فقال مثل ما قال ابن عباس.

إلى الأول بعد ما دخل بها^(١) الآخر عادت على طلاق جديد ثلاث
تطبيقات مستقبلات. وفي أصل ابن الصوّاف: وهو قول ابن عباس
وابن عمر رضي الله عنهم.

٩ - (باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها)

٥٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد^(٢) بن سليمان بن زيد بن
ثابت، عن خارجة بن زيد^(٣)، عن زيد بن ثابت: أنه كان جالساً
عنده^(٤)، فأتاه بعض^(٥) بني أبي عتيق وعيناه تَدْمَعَان^(٦)، فقال له:
ما شأنك؟ فقال: ملّكت امرأتي أمرها بيدها ففارقتني، فقال له:
ما حملك على ذلك؟ قال: القدر^(٧)، قال له زيد بن ثابت:
ارتجعها^(٨).....

(١) أي وطئها.

(٢) هو من رجال الجميع ومن الثقات، كذا قال الزرقاني.

(٣) أحد الفقهاء السبعة، من الثقات، مات سنة ١٠٠ أو قبلها، وهو عم
سعيد، قاله الزرقاني.

(٤) أي عند والده زيد.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر
الصدّيق المدني مقبول. روى له البخاري وغيره كما في موطأ يحيى وشرحه.

(٦) بفتح الميم أي تسيلان دمعاً من البكاء.

(٧) أي قدر الله وقضاؤه.

(٨) هذا بناء على مذهبه أنها واحدة رجعية.

إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملك^(١) بها.

قال محمد: هذا عندنا^(٢) على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة. وهو خاطب من الخطاب وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. وقال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت.

٥٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن

(١) أي أحق من غيرك^(١).

(٢) قوله: هذا عندنا، أي الطلاق عندنا على ما نوى الزوج به، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة فلا يراجعها بل يكون خاطباً من الخطاب وينكحها نكاحاً ثانياً وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة. وقال مالك: يقع بالتفويض ثلاث لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار. وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية لأنها أدنى ما يكون من الاختيار، وبه قال أحمد. وفي «الهداية»: أنه يقع طلاق رجعية اعتباراً لما أتت به من صريح الطلاق، فقيل: هذا سهو، وقيل: فيه روايتان، إحداهما: يقع واحدة رجعية والأخرى بائنة، وهذا أصح كما في «شرح الوقاية»، وقال =

(١) قال مالك: لا آخذ بحديث زيد في التملك، ولكنني أرى إذا ملك امرأته أن القضاء ما قضت إلا أن ينكر عليها فيحلف كما قال ابن عمر رضي الله عنهما، ويحتمل قول مالك هذا أن يعلم أن يكون علم مذهب زيد أنها لا تكون إلا واحدة وإن أوقعت أكثر من ذلك على كل، ويحتمل أيضاً أن يكون مالك يريد بذلك أنني لا أقول بظاهر اللفظ على الإطلاق كقوله: فارقنتي، والفراق عند مالك في بعض الروايات عنه يقتضي أكثر من الواحدة، والحديث يحتمل أن يكون ذكر فراقاً على غير لفظ الفراق، وأنها فارقته بطلقة واحدة، ويحتمل أن يكون ملكها طلاقاً واحدة بالتصريح فلا يلزمه ما زادت ولا يلزمه في ذلك يمين، فلذلك قال له: ارتجعها فيكون ذلك موافقاً لقول مالك وإنما كان جزعه على هذا فرقاً من أن تكون واحدة بائنة، وعلم من مخالفتها له أنها إذا ملكت نفسها لم تعد إليه. انظر المستقى ٢٠/٤.

أبيه^(١)، عن عائشة رضي الله عنها: أنها خطبت^(٢) علي^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قربة^(٤) بنت أبي أمية فزوّجته^(٥).....

= عثمان بن عفان وعلي: القضاء ما قضت أي الحكم ما نوت من رجعية أو بائة واحدة أو ثلاثاً لأن الأمر مفوض إليها، ولعل هذا عند إطلاق زوجها فلا ينافي ما تقدم، كذا في «شرح القاري».

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٢) من الخطبة بالكسر أي طلبت النكاح لأخيها عبد الرحمن.

(٣) قوله: علي عبد الرحمن، هو شقيق عائشة: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان، أمهما أم رومان: أسلم في هدنة الحديبية، وكان اسمه عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وله فضائل حسنة، ولا يعرف في الصحابة أربعة كلهم ابن الذي قبله صحبوا النبي وأسلموا إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وابنه عبد الرحمن هذا وابنه أبو عتيق محمد، وكان قد سكن المدينة، وامتنع من بيعة يزيد حين طلبها معاوية، وبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم، فردها وقال: لا أبع ديني بديناري، وخرج إلى مكة ومات فجأة في نومه بمكان اسمه «حبشي» على عشرة أميال من مكة، وحُمل إليها فُدفن في المعلى، وكان ذلك سنة ٥٣ وعليه الأكثر، وقيل: سنة ٥٥، وقيل: سنة ٥٢، كذا في «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير الجزري.

(٤) قوله: قربة، بفتح القاف وكسر الراء وسكون التحتية بعدها باء موحدة فتاء تأنيث، ويقال بالتصغير: هي بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية اخت أم سلمة أم المؤمنين، وكانت موصوفة بالجمال، وقد ولدت من عبد الرحمن عبد الله وأم حكيم وحفصة، ذكره ابن سعد، كذا قال الزرقاني.

(٥) قوله: فزوّجته، قال القاري: بصيغة المجهول، أي زوّجها أهلها إياه =

ثم إنهم^(١) عتبوا^(٢) على^(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر. وقالوا: ^(٤) ما زوجنا إلا عائشة، فأرسلت إلى عبد الرحمن فذكرت^(٥) له ذلك^(٦)، فجعل عبد الرحمن أمرَ قريبةَ بيدها، فاخترته. وقالت^(٧): ما كنت لأختار عليك أحداً، فقَرَّت^(٨) تحته، فلم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها زوجت^(٩) حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر

= أو بالمعلوم أي فصارت عائشة سبباً لتزويجها أياه. انتهى. وفي «موطأ يحيى» فزوجوه وهو أظهر.

(١) أي أولياء قريبة.

(٢) أي غضبوا.

(٣) لأمر فعله، وكان في خُلُقهِ شدة.

(٤) قوله: وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة، أي ما صار سبب تزويجنا إلا هي وما زوجناها إلا لأجل خطبة عائشة واعتماداً عليها.

(٥) حضراً أو غيبة.

(٦) أي عتبهم عليه وشكايتهم لها.

(٧) قوله: وقالت، في رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مُلَيْكَةَ قال: تزوج عبد الرحمن بن أبي بكر قريبةً أختَ أم سلمة، وكان في خُلُقهِ شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حذرتك، قال: فأمرك بيدك، فقالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها.

(٨) أي استقرت ودامت تحت عبد الرحمن ولم يكن مجرد التخيير طلاقاً.

(٩) قوله: أنها زوجت حفصة، هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق،

المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن^(١) غائب بالشام، فلما قدم^(٢) عبد الرحمن قال: ومثلي^(٣) يصنع به هذا ويُفَتَات عليه بيناته؟ فَكَلَّمْتُ^(٤) عائشةَ المنذر بن الزبير، فقال: فَإِنَّ ذَلِكَ^(٥) في يد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: مالي^(٦) رغبة عنه ولكن مثلي ليس يُفَتَات^(٧) عليه بيناته،

= من ثقات التابعيات روى لها مسلم والثلاثة، وزوجها المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي شقيق عبد الله بن الزبير، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين: ذكر الزبير بن بكار أَنَّ المنذر كان عند عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير من بيعه يزيد بن معاوية. فكتب يزيد إلى ابن زياد أن يوجه إليه المنذر فبلغه فهرب إلى مكة فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الحرة، سنة ٦٤، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) جملة معترضة حالية.

(٢) أي من سفره.

(٣) قوله: ومثلي يصنع هذا، أي تزويج بناته بغير أمره، ويفتات^(١) عليه أي يستبدّ برأيه وهو بصيغة المجهول من الافتيات المأخوذ من القوت، قاله القاري.

(٤) أي أخبرته بقول أخيها.

(٥) أي أمرها بيد والدها.

(٦) أي ليس لي إعراض عنه.

(٧) أي لا يفعل شيء بدون أمره.

(١) هكذا في الأصل والصواب يُفَتَات بالفاء كما في الأوجز ٤١/١٠. قال صاحب مجمع البحار ١٨٠/٤. يقال: تقوّت فلان على فلان في كذا وافتات عليه إذا تصرّد برأيه دونه في التصرف فيه وعُدّي بعلى لتصرف معنى التغلب. يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دونك فقد افتات عليك فيه.

وما كنت لأردّ امرأاً قَضَيْتِهِ^(١)، فَقَرَّتْ امرأته تحته ولم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قَضَتْ^(٢) إلا أن يُنكر عليها، فيقول: لم أردْ إلا تطليقة واحدة فَيَحْلِفُ على ذلك، ويكون^(٣) أملاك بها^(٤) في عِدَّتِهَا.

٥٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنه قال: إذا ملك الرجل امرأته أمرها فلم تُفَارِقْهُ وَقَرَّتْ^(٥) عنده فليس ذلك بطلاق.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٦). إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق وإن اختارت^(٧) نفسها فهو على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة

(١) بكسر التاء: خطاب لعائشة.

(٢) واحداً كان أو أكثر.

(٣) في نسخة: فيكون.

(٤) أي أحق بها من غيره.

(٥) أي ثبتت.

(٦) قوله: وبهذا نأخذ^(١) إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق، قد ورد ذلك عن عائشة كما في الصحيحين قالت: خيّرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يقدره علينا شيئاً وفي لفظ لهما: فلم يعد ذلك طلاقاً.

(٧) قوله: وإن اختارت نفسها، أي في ذلك المجلس لما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود ومن =

(١) إليه ذهب الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء خلافاً لبعض السلف. انظر الأوجز ٣٩/١٠.

فهي واحدة^(١) بائنة وإن نوى ثلاثاً فثلاث. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= طريقه أخرجه الطبراني في معجمه عنه قال: إذا ملكها أمرها فنفقاً قبل أن ينقض شيء فلا أمر لها. وفيه انقطاع بين مجاهد وابن مسعود قاله البيهقي. وأخرج عبد الرزاق: أنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: إذا خيّر الرجل امرأته فلم تختّر في مجلسها ذلك فلا خيار لها. وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن المثني ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن جده عبد الله بن عمرو: أن عمر وعثمان قالوا: أيما رجل ملك امرأته أمرها، ثم افترقا من ذلك المجلس: فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة، ونحوه أخرجه عن مجاهد وجابر بن زيد والشّعبي والنخعي وطاوس وعطاء. قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت من المجلس بحديث عائشة وهو في الصحيحين، قال رسول الله ﷺ: إني ذاكرك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستشير أبيك. وهذا غير ظاهر لأنه عليه السلام لم يخيّرهما في إيقاع الطلاق بنفسها وإنما خيّرهما على أنها إن اختارت نفسها أخذت لها طلاقاً، كذا في «تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي.

(١) قوله: فهي واحدة بائنة، هذا قول أكثر أهل العلم والفقهاء من أصحاب النبي ﷺ. وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود فإنهما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة. وروى عنهما أنهما قالوا: واحدة يملك الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء. وروى عن علي أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة. وقال زيد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث. ومذهب أحمد موافق لقول علي رضي الله عنه، ويعارضه صريح حديث عائشة، كذا في «جامع الترمذي». وفيه أيضاً اختلاف أهل العلم في: أمرك بيدك، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود هي واحدة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم، وقال عثمان =

١٠ - (باب الرجل يكون تحته^(١))

أمة فيطلقها ثم يشتريها

٥٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي^(٢)

وزيد بن ثابت: القضاء ما قضت، وقال ابن عمر: إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الزوج وقال: لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحلّف الزوج وكان القول قوله في يمينه. وذهب سفيان وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله، وأما مالك فقال: القضاء ما قضت، وهو قول أحمد، وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر^(١).

(١) أي يكون زوجته أمة لرجل فيطلقها الزوج، ثم يشتريها من مالها.

(٢) قوله: عن أبي عبد الرحمن، قال ابن عبد البر: اختلف في اسم أبي عبد الرحمن شيخ ابن شهاب. فقيل: سليمان بن يسار، وهو بعيد لأنه أجل من أن يستر عنه اسمه، ويكني عنه، وقيل: هو أبو الزناد، وهو أبعد لأنه لم يرو عن زيد بن ثابت ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب، وقيل: هو طاوس وهو أشبه بالصواب، وإنما كتم اسمه مع جلالة لأن طاوساً كان يطعن على بني أمية. ويدعو عليهم في مجالسه، وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم، وقد سُئل مرة في مجلس هشام أتروي عن طاوس؟ فقال للسائل: لو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب ولم يجبه بأنه يروي أو لا يروي. فهذا كله دليل على أن أبا عبد الرحمن في هذا الحديث هو طاوس. انتهى.

(١) إن قالت: اخترت نفسي فواحدة رجعية عند الثلاثة وعند الحنفية واحدة بائة هذا إذا لم تنو أكثر منها، فإن نوت أكثر منها وقع ما نوت عند الثلاثة وعند الحنفية لا تقع إلا واحدة أو ثلاثة. فإن طلقت ثلاثاً وقال الزوج: لم أجعل إليها إلا واحدة فالقضاء ما قضت عند أحمد، وعند الثلاثة أنها تطليقة، لا تقدر أكثر ما نوى الزوج. انظر «هامش بذل المجهود» ٢١٠/١٠.

عبد الرحمن، عن زيد بن ثابت: أنه سئل عن رجل كانت تحته وليدة^(١)، فَأَبَتْ^(٢) طلاقها، ثم اشتراها، أيحل^(٣) أن يمسه؟ فقال: لا يحل له حتى تنكح زوجاً غيره.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٤). وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

١١ - (باب الأمة تكون تحت العبد فَتُعْتَقُ)

٥٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول في الأمة^(٥) تحت العبد فَتُعْتَقُ: إن لها الخيار ما لم يمسه^(٦).

٥٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير: أن زبراء^(٧) مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته أنها كانت تحت عبد،

(١) أي جارية لغيره.

(٢) قوله: فَأَبَتْ طلاقها، من البت، بتشديد التاء، يقال: بت الرجل طلاق زوجته وأبت إذا قطعها من الرجعة، والمراد هنا البيئونة المغلظة كما يفيدته الجواب.

(٣) بهمزة الاستفهام.

(٤) قوله: وبهذا نأخذ، لعموم الآية، وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور خلافاً لبعض السلف أنها تحلّ لعموم ﴿وما ملكت أيمانكم﴾ قال ابن عبد البر: هذا خطأ لأنها لا تبيع الأمهات والأخوات والبنات فكذا سائر المحرمات.

(٥) أي أمة رجل تكون زوجة عبد رجل.

(٦) فإن بوطيها سقط الخيار لوجود الرضا بالقيام معه.

(٧) قوله: عن زبراء، بزاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة فراء مهملة فألف ممدودة، كذا ضبطها ابن الأثير.

وكانت أمة، فَأُعْتِقْتُ، فأرسلت^(١) إليها حفصة وقالت: إني مخبرتك خبراً، وما أحب أن تصنعي شيئاً، إِنَّ أَمْرَكَ بيدك ما لم يمسّك، فإذا مَسَّكَ فليس لك من أمرك شيئاً، قالت^(٢): وَفَارَقْتُهُ.

قال محمد: إذا علمت أن لها خياراً، فأمرها^(٣) بيدها ما دامت

(١) قوله: فأرسلت إليها، أي أرسلت حفصة أم المؤمنين إليها رسولاً، واستدعتها فأتتها فقالت حفصة تعليماً لها: إني مخبرتك خبراً بصيغة اسم الفاعل من الإخبار، وما أحب أن تصنعي شيئاً من المفارقة وغيرها، وهو أن أَمْرَكَ بيدك ولك خيار العتق ما لم يمسّك زوجك، فإن شئت تقرّي معه، وإن شئت تفارقيه، فإن وطبك بطل خيارك.

(٢) قوله: قالت وفارقتُهُ، أي قالت زبراء: فارقت الزوج حين ما سمعت حكم الخيار من حفصة وفي «موطأ يحيى» قالت: فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق، وفارقتُهُ ثلاثاً. قال ابن عبد البر: لا أعلم لابن عمر وحفصة في ذلك الحكم مخالفاً من الصحابة وقد روي في قصة بَريرة مرفوعاً دليل واضح على ما ذهب إليه وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خُيرت بَريرة رأيت زوجها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحيته فكلم الناس له رسول الله ﷺ أن يطلب إليها فقال ﷺ لبريرة: زوجك وأبو ولدك، فقالت: أنا أمرني؟ فقال: إنما أنا شافع، قالت: فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها.

(٣) قوله: فأمرها بيدها، أي لها خيار العتق إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت، سواء كان الزوج حراً أو عبداً عند أصحابنا، وعند الشافعي وغيره لا خيار لها إذا كان الزوج حراً، وقد اختلفت الروايات^(١) في زوج بَريرة حين خيّرهما =

(١) اختلفت الروايات في زوجها حين عتقت هل كان حراً أو عبداً؟ رجح الأئمة الثلاثة رواية كونه عبداً لكونها موافقة لأصلهم، ورجحت الحنفية رواية كونه حراً. وفي البذل: قال =

في مجلسها ما لم تَقُمْ^(١) منه أو تأخذ^(٢) في عمل آخر أو يمسّها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسّها و^(٣) لم تعلم بالعتق أو علمت به^(٤) ولم تعلم أن لها الخيار فإن ذلك لا يُبطل^(٥) خيارها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= رسول الله ﷺ هل كان عبداً أو حراً. ويمثل قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الطحاوي وابن أبي شيبة عن طاوس أنه قال: للامة الخيار إذا أعتقت وإن كانت تحت قرشي. وفي رواية: لها الخيار تحت حرّ وعبد. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: تُخَيَّرُ حراً كان زوجها أو عبداً. وأخرج عن مجاهد قال: تُخَيَّرُ ولو كانت تحت أمير المؤمنين.

(١) فإن القيام من المجلس والشروع في عمل آخر دليل الإعراض.

(٢) أي تشرع.

(٣) الواو حالية.

(٤) أي بالعتق.

(٥) أي المس وغيره حينئذ لا يبطله بل يُبقي خيارها من حين العلم إلى المجلس.

= الشيخ ابن القيم في الهدي: إن حديث عائشة رضي الله عنها رواه ثلاثة: الأسود وعروة والقاسم، فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً، وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان إحداهما أنه كان حراً والثانية أنه كان عبداً، وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان، إحداهما أنه كان حراً، والثانية الشك. انتهى. قلت: الجزم قاضٍ ولا ترجيح لإحدى روايتي عروة للتعارض، فبقيت رواية الأسود سالمة ومعه رواية الجزم لابن القاسم. انظر هامش لامع الداري ٢٧٠/٩. وبذل المجهود ٣٦٢/١٠.

٥٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن طلحة^(٢) بن

(١) قوله: باب طلاق المريض، اختلف فيه على أقوال. الأول: أنه لا يقع طلاقه حكاه ابن حزم عن عثمان. الثاني: يقع وترثه بشرط قيام العدة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيعه بن عبد الرحمن وطاوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحماد بن أبي سليمان وأصحابنا. الثالث: ترثه ما لم تتزوج زوجاً غيره وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. والرابع: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج، وبه قال مالك والليث في رواية عنه. الخامس: ترثه ويرثها، وبه قال الحسن البصري. السادس: إن صح منه ومات من مرض آخر لا ترثه عندنا، وقال الزهري والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق: ترثه إن مات قبل انقضاء عدتها منه. السابع: ترثه ويرثها إذا كان لها حمل أو قصد المضارة وهو قول عروة. الثامن: ترثه وتنقل عدتها إلى عدة الوفاة ما لم تنكح، وبه قال الشعبي. التاسع: تعتد بأبعد الأجلين من ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. العاشر: ترثه قبل الدخول وعليها العدة، وهو قول الحسن وإسحاق وأبي عبيد. الحادي عشر: لا ترثه أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي ثور والجديد للشافعي، وفي القديم عنده الزوج فار وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول مثل قولنا، والثاني مثل قول أحمد، والثالث مثل قول مالك^(١)، كذا ذكره العيني في «البنية شرح الهداية».

(٢) قوله: عن طلحة، هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ثقة، مكثر، فقيه، تابعي، مات سنة ٩٧هـ. وعبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري أحد العشرة المبشرة بالجنة مات سنة ٣٢هـ، كذا قال السيوطي والزرقاني.

(١) قال الموفق: إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك رجعتها في عدتها لم يسقط التوارث بينهما ما دامت في العدة سواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه، وإن طلقها في =

عبد الله بن عوف: أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته^(١) وهو مريض فورثها عثمان منه بعدما^(٢) انقضت عدتها.

٥٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل^(٣)، عن الأعرج^(٤)، عن عثمان بن عفان: أنه ورث^(٥) نساء^(٦) ابن مَكْمَل منه، كان طلق نساءه وهو مريض.

(١) قوله: طلق امرأته، هي تماضر الكلبيّة بضم التاء فميم فألف قضاء معجمة فراء مهملة بنت الأصبع الكلبيّة الصحابيّة، وكان فيها سوء خلق وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء، فطلقها وهو آخر طلاقها، كذا في «موطأ يحيى» وشرحه.

(٢) قوله: بعدما انقضت عدتها، قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق أنها ترثه بعد العدة ما لم تتزوج بزواج آخر والتحقيق أنه ظرف لورثها، فتورثها كان بعد انقضاء عدتها.

(٣) ابن العباس بن عبد المطلب.

(٤) عبد الرحمن بن هرمز.

(٥) من التورث.

(٦) قوله: نساء بن مكمل، بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم اسمه =

الصحة طلاقاً بائناً أو رجعيّاً فبانت بالقضاء عدتها لم يتوارثا إجماعاً.

وإن كان الطلاق في الممرض المخوف ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثته، ولم يرثها إن ماتت، يُروى ذلك عن أبي حنيفة ومالك وهو قول الشافعي القديم، وقوله الجديد: لا ترث مبتوتة، والمشهور عن أحمد أنها ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج، وروى عنه ما يدل على أنها لا ترث بعد العدة. انظر الأوجز ١٠/١٥٥.

قال محمدٌ: يَرِثُهُ ما دُمْنَ في العِدَّةِ فإذا انقضت العِدَّةُ قبل أن يموت فلا ميراثَ لَهُنَّ وكذلك ذكر هُشَيْمٌ^(١) بن بشير عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النَّخْعِي عن شُريح^(٢) أن عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طَلَّق امرأته ثلاثاً و^(٣) هو مريض: أَنْ وَرَّثَهَا^(٤) ما دامت في عِدَّتِها، فإذا انقضت العِدَّة فلا ميراثَ لَهَا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والعامَّة من فقهاءنا.

= عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحارث، ذكره الطبري وعمر بن شبة في الصحابة واستدركه ابن فتحون وقال: أكثر ما يأتي في الروايات ابن مكمل غير مسمى وسماء بعضهم عبد الرحمن وهو وهم، إنما عبد الرحمن ابنه ونساء ابن مكمل اللاتي طلقهن كن ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) قال في «التقريب» هُشَيْمٌ بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الحنفي مات سنة ١٨٣.

(٢) قوله: عن شُريح، مصغراً ابن الحارث بن قيس القاضي أبو أمية الكندي الكوفي، ويقال: شُريح بن شرحبيل من ثقات المخضرمين استقضاء عمر على الكوفة، ثم عليّ فمن بعده استعفى من القضاء قبل موته بسنة زمن الحجاج، وعاش مائة وعشرين سنة، ومات سنة ٧٨ وقيل سنة ٨٠، وثقه ابن معين وغيره، كذا في «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

(٣) الواو حالة.

(٤) أمر من التوريث أي كتب إليه بأن ورث مطلقاً الفأر ما دامت في العِدَّة.

١٣ - (باب المرأة تطلّق أو يموت

عنها زوجها وهي حامل)

٥٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، أن ابنَ عمر سُئل^(١) عن امرأة^(٢) يُتوفّى عنها زوجها؟ قال: إذا وضعت^(٣) فقد حلّت^(٤)، قال رجل من الأنصار^(٥) كان عنده^(٦): إن عمر بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير^(٧) لم يُدفن بعدُ حلّت. قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: سئل... إلخ، كذا رواه الشافعي أيضاً في «مسنده» من طريق مالك، وكذلك رواه عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر عن أيوب عن نافع به، وروى هو وابن أبي شيبه عن ابن عُيينة عن الزهري عن سالم قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك لو وضعت المتوفى عنها زوجها وهو على السرير حلّت، كذا ذكره الزيلعي.

(٢) أي عن عدتها.

(٣) ولو قبل أربعة أشهر وعشراً.

(٤) أي خرجت من العدة.

(٥) تقوية لما أفتى به ابن عمر.

(٦) أي في مجلس ابن عمر.

(٧) أي الميت على نعشه لم يُكفّن ولم يُدفن.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحاملة تنقضي عدتها بوضع الحمل، وروى عن علي وابن عباس أن المتوفى عنها الحاملة تنتظر آخر الأجلين من وضع =

٥٧٧ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا وضعت ما في بطنها^(١) حلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ في الطلاق^(٢) والموت جميعاً، تنقضي عدتها بالولادة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= الحمل وأربعة أشهر وعشراً، وقال عبد الله بن مسعود: أنزلت سورة النساء القصص بعد الطولي، وأراد بالقصص سورة الطلاق التي فيها: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١)، نزلت بعد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾^(٢)، فحمل على النسخ. كذا قال البغوي في «معالم التنزيل»، ومن مستندات الجمهور ما روي أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية مات عنها زوجها، فوضعت الحمل بعد خمسة وعشرين يوماً من موته فأفتاها النبي ﷺ بانقضاء عدتها كما ورد في رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو نص في الباب، ولعله لم يبلغ من خالف ذلك، وقد قال ابن عبد البر وغيره: إن هذا مما أجمع عليه جمهور العلماء من السلف والخلف إلا ما روي عن علي من وجه منقطع أن عدتها آخر الأجلين، ونحوه جاء عن ابن عباس. لكن جاء عنه أيضاً أنه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سبيعة، ويصححه أن أصحابه عكرمة وعطاء وطاوس وغيرهم على أن عدتها الوضع.

(١) ولو كان سقطاً تم بعض خلقته^(٣).

(٢) قوله: في الطلاق والموت جميعاً، هذا الحكم في الطلاق متفق عليه، وفي الموت فيه خلاف غير معتد به كما مر.

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٣) قال مالك في «المدونة»: ما ألقته المرأة من مضغة أو علقة أو شيء يستقين أنه ولد فإنه تنقضي به العدة وتكون به الأمة أم ولد. المستقى للباقي ١٣٣/٤.

٥٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سعيد بن المسيب

(١) قوله: باب الإيلاء، قال عياض في «الإكمال»: الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يُقال آلى يولي إيلاءً، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال: لا أقربك، ولم يقل: والله لم يكن مؤلياً، وقد فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ بالخسم، أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد، وفي مصحف أبي بن كعب ﴿لِلَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» عن حماد. ثم عند أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد: إذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مؤلياً، واشترط مالك أن يكون مضرراً بها أو يكون حالة الغضب، فإن كان للإصلاح لم يكن مؤلياً، ووافقه أحمد. وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي، وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن. وحجة من أطلق بإطلاق قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ﴾ الآية. واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يتقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤلياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الجاهلية السنة فالسنتين، فوقت الله لهم أربعة أشهر وعشراً، فمن كان إيلاؤه أقل فليس بإيلاء، وقال جماعة - منهم الحسن وابن أبي ليلى وعطاء - إنه إن حلف أن يطأها على يوم فصاعداً، ثم لم يطأها إنه يكون مؤلياً. ثم في الإيلاء الشرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة يمين، وإن مضت أربعة أشهر، ولم يفء الجماع ولا بلسان طُلِّقت طليقة بائة عند الحنفية، وبه قال ابن مسعود. أخرجه الطبري عنه وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي: طليقة رجعية. وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المؤلي إذا لم يفء ومضت أربعة أشهر لا يقع بمضي هذه المدة طلاق، بل يوقف حتى يفء أو يطلق. وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن أبي شيبة عن علي، والبخاري عن ابن عمر، وسعيد بن منصور عن =

قال: إذا آلى الرجل من امرأته، ثم فاء^(١) قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء، فإن مضت الأربعة^(٢) الأشهر قبل أن يفيء^(٣) فهي تطلقه وهو أمّلك^(٤) بالرجعة ما لم تنقض عدتها. قال^(٥): وكان مروان يقضي به.

٥٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: أئماً رجل آلى من امرأته فإذا^(٦) مضت الأربعة الأشهر وقف^(٧) حتى يطلق

= عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الدرداء، كذا ذكره بعض الأعلام في «شرح مسند الإمام».

(١) قوله: فاء، أي رجع عن يمينه بأن جامع في أثناء أربعة أشهر وهي مدة الإيلاء للحرّة أو شهرين وهي مدة الإيلاء للأمة.

(٢) أي في الحرّة.

(٣) أي يرجع عن يمينه بالوطء أو ما قام مقامه.

(٤) أي زوجها أحقّ بالرجعة في العدة.

(٥) قوله: قال: وكان، أي قال سعيد بن المسيب: كان مروان بن الحكم يحكم بكونها رجعية، كذا قال القاري. وفي «موطأ يحيى»: مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يُولي من امرأته: إنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه، ولزوجها الرجعة ما دامت في العدة. مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا آلى من امرأته أنها إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها، قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب. انتهى.

(٦) في نسخة: فإنه إذا.

(٧) بصيغة المجهول: أي أمسك^(١).

(١) أي يُحبس عند لحاكم، فأما يطلق وإما يفيء، أي يرجع عن اليمين، ويكفر عن يمينه، =

أويقيء، ولا يقع عليها طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يُوقَفَ.

قال محمد: بلغنا^(١) عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فقد بانت بتطليقة بائنة وهو خاطب^(٢)

(١) قوله: بلغنا عن عمر... إلخ، هذا البلاغ أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طليقة بائنة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فهي أحق بنفسها. وأخرج عبد الرزاق والفريابي وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر. وأخرج عبد بن حميد، عن أيوب قال: قلت لابن جرير: أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة؟ قال: نعم. وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وتعتدُّ بعد ذلك ثلاثة قروء ويخطبها زوجها في عدتها ولا يخطبها غيره، فإذا انقضت عدتها خطبها زوجها وغيره. وأخرج عبد بن حميد عن علي في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتطليقة ولا يخطبها هو ولا غيره إلا بعد العدة، كذا أورده السيوطي في «الدر المثور»، وفيه آثار آخر مبسوطة تدل على أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم.

(٢) أي إن شاء خطبها ونكحها بالعقد الجديد كغيره من الخطاب.

فإن امتنع طلق القاضي، وهو المشهور عن مالك وبه قال الشافعي، وعن مالك رواية: لا يطلق القاضي عنه بل يُجبر على الجماع أو الطلاق ويعزَّر على ذلك إن امتنع، كذا حكاه النووي عن عياض. أوجز المسالك ٤٧/١٠.

من الخُطَّاب وكانوا^(١) لا يَرَوْنَ أن يُوقَفَ بعد الأربعة . وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية : ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ^(٢) أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا^(٤) الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥) ، قال : الفيء الجماع في الأربعة الأشهر، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت بتطبيقه ولا يوقف بعدها . وكان^(٦) عبد الله بن عباس أعلم^(٧) بتفسير القرآن من غيره . وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا .

(١) أي الأصحاب المذكورون .

(٢) أي انتظار .

(٣) قوله : فَإِنْ فَاءُوا^(١) ، أي بالجماع ، كذا أخرجه عبد بن حميد بن علي ، وعبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس ، وابن المنذر عن ابن مسعود . وأخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن مسعود قال : إذا حال بينه وبينها مرض أو سفر أو حبس أو شيء يُعَذَّرُ به فأشهاده فيء .

(٤) أي قصدوا .

(٥) أعاده لطول الفصل ، وفصلاً بين كلامه وكلام الله عز وجل .

(٦) قوله : وكان ، أشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وفتواه على فتوى من أفتى بالوقف أو بالتطبيق الرجعية .

(٧) قوله : أعلم ، بركة دعاء النبي ﷺ : اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْقُرْآنَ وَفَقِّهِهِ فِي الدِّينِ . ومن ثم صار حبر المفسرين ورأس المتبحرين .

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٧ .

١٥ - (باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً
قبل^(١) أن يدخل بها)

٥٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن محمد^(٢) بن إياس بن بكير قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له^(٣) أن ينكحها فجاء يستفتي، قال^(٤): فذهبت معه، فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا: لا ينكحها^(٥) حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: إنما كان طلاقاً إياها^(٦) واحدة. قال ابن عباس: أرسلت^(٧) من يدك ما كان لك من فضل. قال محمد: وبهذا^(٨) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من

(١) قوله: قبل أن يدخل بها، اختلف فيه، فقال أصحابنا: يقع الثلاث، وهو قول أبي هريرة وعلي وعمر وابن عباس وجمهور العلماء، وقال الحسن وعطاء وجابر بن زيد يقع واحدة لأنها تبين بقوله أنت طالق، ولنا أن الثلاث صفة للطلاق الذي أوقعه والموصوف لا يوجد بدون صفته، كذا قال القاري.

(٢) تابعي. ثقة، ووهم من ذكره من الصحابة، قاله الزرقاني.

(٣) أي ظهر له وخطر بباله أن ينكحها.

(٤) أي ابن بكير.

(٥) بصيغة الغيبة أو الخطاب.

(٦) أي لأنها كانت غير مدخولة.

(٧) قوله: أرسلت من يدك، أي كان لك ذلك لو اقتصر على الواحدة والثنتين، فإذا أرسلت الثلاثة جملة واحدة ما بقي لك شيء.

(٨) قوله: وبهذا نأخذ، لظاهر القرآن ولما مر من فتوى أبي هريرة وابن عباس.

فقهائنا لأنه^(١) طَلَّقَهَا ثلاثاً جميعاً، فوقعن عليها جميعاً معاً ولو فرقهن وقعت الأولى خاصة لأنها بانَّت بها قبل أن يتكلم ولا عدة^(٢) عليها فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

١٦ - (باب المرأة يطلِّقها زوجها
فتزوِّجُ*) رجلاً فيطلِّق^(٣) قبل الدخول)

٥٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا المِسُور^(٤) بن رِفاعَةَ القُرْظِي، عن

(١) قوله: لأنه طلقها ثلاثاً جميعاً، أي مجموعاً لا متفرقاً، والوقوع فرع الإيقاع، فإذا أوقع الثلاث دفعة وقعن، ولو فرقهن بأن قال: أنت طالق وطالق وطالق، أو بالتكرير من غير عطف وقعت الأولى خاصة، لأن الواو لمطلق العطف، وليس في آخر الكلام ما يغيِّر أوله من شرط أو استثناء. وقال مالك والشافعي في القديم والأوزاعي والليث بن سعد يطلق ثلاثاً، كذا قال القاري.

(٢) يعني إن كانت له العدة كما للمدخولة تقع عليها الثانية والثالثة، وإذا ليست فليست.

(٣) أي الزوج الآخر.

(٤) قوله: المِسُور، بكسر الميم وإسكان المهملة وفتح الواو، ابن رفاعَةَ بكسر الراء ابن أبي مالك القُرْظِي - بضم القاف وفتح الراء نسبة إلى بني قريظة، المدني تابعي صغير، مقبول، له في «الموطأ» مرفوعاً هذا الحديث الواحد، وليس له رواية في الكتب الستة، وثقه ابن حبان، مات سنة ١٣٨ هـ. عن الزُّبَيْر بن عبد الرحمن بن الزُّبَيْر ابن باطيا القُرْظِي المدني، والزاء في الاسمين مفتوحة والباء مكسورة عند سائر رواة الموطأ عن مالك إلا ابن بكير، فإنه روي عنه ضم الزاء في الأول وفتحها في الثاني، وقال ابن عبد البر: الصحيح فيهما الفتح أي عن مالك، وقال ابن حجر في «الإصابة»: هو بضم الزاء بخلاف جده فإنه بفتحها وكسر الموحدة. أن رفاعَةَ بن سِمَوال، بكسر السين وإسكان الميم القُرْظِي الصحابي كذا =

(*) في نسخة: «فتزوِّجُ».

الزَّيْبِر بن عبد الرحمن بن الزَّيْبِر: أن رفاعة بن سَمُوالٍ طَلَّقَ (١) امرأته تَمِيمَةَ بِنْتَ وهب في عهد (٢) رسول الله ﷺ ثلاثاً، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، فأعرض (٣) عنها، فلم يستطع أن يمسّها، ففارقها (٤) ولم يمسّها، فأراد رفاعة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي طَلَّقَهَا، فذكر ذلك (٥) لرسول الله ﷺ، فنهاه عن تزويجها، وقال: لا تحلُّ لك حتى تذوقَ (٦) العُسَيْلَةَ.

= أرسله أكثر الرواة عن مالك، ووصله ابن وهب عن مالك، وتابعه ابن القاسم وعلي بن زيادة وإبراهيم بن طهمان وعبيد الله بن عبد الحميد كلهم عن مالك، عن المسور، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير، عن أبيه أن رفاعة بن سَمُوالٍ طلق امرأته تَمِيمَةَ بِنْتَ وهب بفتح التاء، وقيل: بضمها، وقيل: اسمها أَمِيمَةُ، وقيل: سَحِيمَةُ، وقيل عائشة بنت وهب القرظية الصحابية ولا أعلم لها غير هذه القصة، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، كان صحابياً وأبوه الزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، كذا قال السيوطي والزرقاني.

(١) أي ثلاث تطليقات كما في رواية الصحيحين وغيرهما.

(٢) أي في زمانه.

(٣) أي لم يقدر على مجامعتها لَعَنَةً.

(٤) أي طَلَّقَهَا قبل الدخول.

(٥) قوله: فذكر ذلك، الظاهر أنه معروف، أي ذكر رفاعة ذلك، ويحتمل أن يكون مجهولاً أي ذكره ذاكر. وفي رواية للبخاري أن المرأة هي التي ذكرت وقالت إنما معه مثل الهُدْبَةِ وأخذت بهدبة من جلبابها شبّهته بذلك لصغر ذكره أو استرخائه.

(٦) قوله: تذوق العُسَيْلَةَ، هو تصغير العسلة، والمراد به الجماع، وأفاد به أن مجرد النكاح الثاني لا يحلل، بل يُشترط معه وطء الزوج الثاني. وقد روى هذا =

قال محمدٌ: وبهذا^(١) نأخذُ، وهو قولُ أبي حنيفةَ والعامّةِ من فقهاءنا لأن الثاني لم يجامعها فلا يحلُّ أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني.

١٧ - (باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها)

٥٨٢ - أخبرنا مالك، حدثنا حميدُ بن قيس المكي الأعرج، عن عمرو^(٢) بن شعيب، عن سعيد بن المسيّب: أن عمر بن الخطاب كان يرُدُّ المتوفّي عنهن أزواجهن من البيداء^(٣) يمنعهن الحج^(٤).

الحديث الذي فيه قصة العسيلة البخاري ومسلم والنسائي وابن جرير والبيهقي والشافعي وابن سعد والبزار والطبراني وأبو داود وغيرهم بالفاظ متقاربة بسطها السيوطي في «الدر المثور».

(١) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، بل قيل لم يخالف فيه أحد إلا سعيد بن المسيّب حيث حكم بكفاية النكاح الثاني للتحليل من غير وطء أخذاً بظاهر القرآن، والأحاديث الواردة في اشتراطه حجة عليه.

(٢) قوله: عن عمرو بن شعيب، هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، وكثيراً ما يأتي في كتب الحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال ابن القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتجُّ به، وقال البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، مات سنة ١١٨، كذا في «إسعاف السيوطي».

(٣) هو طرف ذي الحليفة قريب المدينة.

(٤) في نسخة: من الحج.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تنقضي من طلاق كانت^(١) أو موت.

١٨ - (باب^(٢) المتعة)

٥٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبد الله^(٣) والحسن

(١) العدة^(١).

(٢) قوله: باب المتعة، قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول بحضرة الشهود: متعت نفسك بكذا كذا ويذكر مدة من الزمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح، لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها. قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفتح واحد، لأنه بعده بيسير. قال النووي: إنها أبيحت مرتين وحُرِّمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خير، وحُرِّمت يوم خير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس وحُرِّمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤبداً إلى يوم القيامة.

(٣) قوله: عن عبد الله، هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، وثقه العجلي وابن سعد والنسائي، مات سنة ٩٨هـ، وأخوه الحسن كان

(١) قال الموفق: المعتدة من الوفاة ليس لها أن تخرج إلى الحج ولا إلى غيره، روي ذلك عن عمر وعثمان وبه قال ابن المسيب والقاسم ومالك والشافعي وأبو عبيدة وأصحاب الرأي والثوري، وإن خرجت ومات زوجها في الطريق رجعت إن كانت قرية وإن تباعدت مضت في سفرها. وقال مالك: ترد ما لم تحرم، والصحيح أن البعيدة لا ترد لأنه يضرُّ بها وعليها مشقة ولا بدُّ لها من سفر، ويحدُّ القريب بما لا تقصر فيه الصلاة، وهذا قول أبي حنيفة إلا أنه لا يرى القصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام، فقال: إذا كان بينها وبين مسكنها دون ثلاثة أيام فعليها الرجوع إليه، وإن كان فوق ذلك لزمها المضي إلى مقصدها. وقال الشافعي: إن فارقت النيان فلها الخيار بين الرجوع والنمام. انظر أوجز المسالك ٢٥٢/١٠.

ابنُ محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب جدّهما: أنه^(١) قال لابن عباس: نهى رسول الله ﷺ عن مُتعة النساءِ يومَ خَيْبَر^(٢) وعن أكل^(٣) لحوم الحُمُر الإنسيّة.

= من أفاضل أهل البيت، وأعلم الناس بالاختلاف، وثقة العجلي، وقال الدارقطني: صحيح الحديث، مات سنة ٩٥هـ وقيل: سنة ١٠١هـ وأبوهما محمد المعروف بابن الحنيفة وهي خولة من بني اليمامة زوجة علي رضي الله عنه، وثقة العجلي وغيره، ومات سنة ٧٣ كذا في «إسعاف السيوطي».

(١) قوله: أنه قال لابن عباس، في رواية عبيد الله، عن ابن شهاب بإسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء، فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإن رسول الله نهى عنها.

(٢) قوله: يوم خيبر، هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث. فقال: حُثِن. أخرجه النسائي والدارقطني، وقالوا: وهم فيه القطان، وزعم ابن عبد البر: أن ذكر يوم خيبر غلط، وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير، وقال ابن عيينة، إن تاريخ خيبر في حديث علي: إنما هو في النهي عن لحوم الحُمُر الإنسيّة، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، وتُعَقَّب هذا كله بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال نحو ذلك، وهم حفاظ، ولهذا قال القاضي عياض: تحريمها يوم خيبر صحيح لا شك فيه، كذا في شرح الزرقاني.

(٣) قوله: وعن أكل لحوم الحُمُر، بضمّتين جمع حمار، والإنسيّة رواه الأكثر بفتح الهمزة والنون، وقيل: بكسر الهمزة وهو احتراز عن الوحشية، وقد كان أكل الحمر الأهلية جائزاً، ثم نُسخ، قال كمال الدين الدُميري محمد بن عيسى في كتابه «حياة الحيوان»: يحرم أكله عند أكثر أهل العلم، وإنما رُويت الرخصة عن =

٥٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير: أن خَوْلَةَ^(١) بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة^(٢) بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه، فخرج عمر فزعا^(٣) يجر رداءه، فقال: هذه المتعة لو كنت تقدمت^(٤) فيها لرجمت. قال محمد: المتعة مكروهة^(٥)، فلا ينبغي، فقد^(٦) نهى^(٧) عنها

= ابن عباس، وقال أحمد: كره أكله ستة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ، وأدعى ابن عبد البر الإجماع الآن على تحريمه، ولو بلغ ابن عباس أحاديث النهي الصريحة الصحيحة في تحريمه لما صار إلى غيره.

(١) يقال لها أم شريك السلمية الصحابية زوجة عثمان بن مظعون، ذكره السيوطي.

(٢) أسلم يوم الفتح، وشهد حجة الوداع، ثم إن عمر غربه في الخمر إلى خير، فلحق به رقل فتصّر، فقال: لا أغرب بعده أبدا^(١)، كما ذكره ابن حجر في «الإصابة».

(٣) أي خائفاً بالجملة.

(٤) أي لو تقدمت فيها بالنهي والحكم العام، ثم فعله أحد بعد ذلك لرجمته.

(٥) قوله: مكروهة، أي محرمة فإن عند محمد كل مكروه حرام.

(٦) وفي نسخة: وقد.

= (٧) قوله: فقد نهى عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، أي

(١) وفي أوجز المسالك: لا أغرب بعده أبداً ٣٠٧/٤ ط. الهند.

رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرجمت إنما نضعه^(١) من عمر على التهديد^(٢)، وهذا^(٣) قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= جاء نهيه في أحاديث كثيرة: فعن سيرة قال: قال رسول الله ﷺ وهو قائم بين الركن والباب: أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ألا وإن الله حرّمها إلى يوم القيامة، أخرجه أحمد ومسلم. وعن مسلمة بن الأكوع: رخص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام، ثم نهى بعده. أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم. وأخرج البيهقي عن علي: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والعدّة والميراث نسخ. وعن أبي ذر: إنما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ثم نهى عنها، أخرجه البيهقي. وأخرج الطبراني في الأوسط عن سالم بن عبد الله قال: قيل لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة، فقال: سبحان الله؟ ما أظنه يفعل هذا، قالوا: إنه يأمر به، قال: وهل كان ابن عباس إلا غلاماً صغيراً في عهد رسول الله ﷺ، نهانا رسول الله ﷺ عن المتعة وما كنا مسافحين. وعن عمر أنه خطب حين استُخلف فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنه، أخرجه ابن المنذر والبيهقي. وفي الباب أخبار وأثار كثيرة مبسوطة في «الدر المنثور» وغيره^(١)، ويُعلم من مجموعها أن المتعة أُحلتّ مرات وحُرمت مرات ثم دام التحريم من زمن فتح مكة.

(١) أي نحمله على أنه قال ذلك زجراً لا أنه يرمم فاعلها لأن الحدود تُدرأ بالشبهات.

(٢) ليرتدع الناس عن ذلك.

(٣) قوله: وهذا قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث =

(١) انظر مجمع الزوائد للهيتمي ٢٦٤/٤.

١٩ — (باب الرجل تكون عنده امرأتان
فَيُؤْتَرُ^(١) إحداهما على الأخرى)

٥٨٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن رافع^(٢) بن خديج^(٣): أنه تزوج ابنة^(٤) محمد بن سلمة، فكانت تحته، فتزوج

= والأوزاعي وغيرهم من فقهاء الأمصار، وما نُقِلَ في «الهداية» عن مالك أنه أجاز ذلك فهو سهو تعقبه عليه شُرَاحُها، وقال الخطابي في «المعالم»: كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حُرِّمَ، ولم يبقَ فيه خلاف لأحد إلا بعض الروافض، وكان ابن عباس يجوزه للمضطر ثم أمسك عنه كذا في «البنية». ونسب ابن حزم إلى جابر وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وأبي سعيد الخدري وغيرهم الحكم بتحليلها، وتُعَقَّبُ بأنه لم يصح عنهم ذلك، والمشهور عن ابن عباس هو الحلُّ، لكن ثبت أنه رجع عنه، والقول الفصيل أن من أفتى بحله لم يبلغه أحاديث النهي، فهو معذور في ذلك ولا اعتداد بقول أحد بعد قول رسول الله ﷺ، وقصة إنكار عليّ وابن عمر وابن الزبير على ابن عباس مشهورة مروية في كتب الأئمة^(١).

(١) من الإيثار بمعنى الاختيار أي يفضلها ويحبها.

(٢) صحابي مشهور شهد أحداً وما بعدها، مات في أول سنة ٧٤، ذكره السيوطي.

(٣) بفتح الخاء.

(٤) قوله: ابنة محمد بن سلمة، كذا في نسختين، ولعله محمد بن مسلمة كما في نسختين وهو معدود في الصحابة، مات سنة ٤٦ أو سنة ٤٧ أو غير ذلك، ذكره في «أسد الغابة».

(١) انظر المتقى للباقي ٣/٣٣٤، وأوجز المسالك ٤٠١/٤.

عليها امرأة شابة فآثر^(١) الشابة عليها، فناشدته^(٢) الطلاق فطلّقها واحدة، ثم أمهلها^(٣) حتى إذا كادت^(٤) تحلّ ارتجعها، ثم عاد، فآثر^(٥) الشابة، فناشدته الطلاق، فطلّقها واحدة، ثم أمهلها حتى كادت أن تحلّ ارتجعها، ثم عاد فآثر الشابة، فناشدته الطلاق، فقال:

(١) أي اختار^(١) الشابة في الاستمتاع.

(٢) أي طلبته منه بالمبالغة.

(٣) أي تركها منتظراً قرب العدة.

(٤) أي قاربت أن تخرج من العدة.

(٥) بيان للعود.

(١) أثر: بالمد والفتح، اختار ومال بنفسه إليها، وذكر الباغي: أن الإيثار على أربعة أضرب: أحدها: الإيثار بمعنى المحبة لأحدهما، فهذا لا يملك أحد دفعه ولا الامتناع منه. والثاني: إيثار إحداهما في سعة الإنفاق والكسوة وسعة المسكن، ولكن ذلك بحسب ما تستحقه كل واحدة منهما، لأن لكل واحدة منهما نفقة مثلها ومؤونة مثلها ومسكن مثلها على قدر شرفها وجمالها وشبابها وسماحتها، فهذا الإيثار واجب، ليس للأخرى الاعتراض فيه، ولا للزوج الامتناع منه، ولو امتنع لحكم به عليه.

الثالث: من الإيثار أن يُعطي كل واحدة منهما من النفقة والكسوة ما يجب لها، ثم يؤثر إحداهما بأن يكسوها الخبز والحري والحلي، ففي «العتية» من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك له، فهذا الضرب من الإيثار ليس لمن وفيت حقها أن تمنع الزيادة لضررتها، ولا يجبر عليه الزوج، وإنما له فعله إذا شاء.

الرابع: أن يؤثر إحداهما بنفسه، مثل أن يبيت عند إحداهما أكثر، ويجامعها ويجلس عندها في يوم الأخرى أو ينقص إحداهما من نفقة مثلها ويزيد الأخرى، أو يجري عليها ما يجب لها، فهذا الضرب من الإيثار لا يحل للزوج فعله إلا بإذن المؤثر لها، فإن فعله كان لها الاعتراض فيه والاستعداد عليه. انظر المنتقى ٣/٣٥٣، والأوجز ٩/٤٦٠.

ما شئت^(١) إنما بقيت واحدة، فإن شئت استقررت^(٢) على ما تريد من الأثرة^(٣) وإن شئت طلقتك، قالت: بل أستقر على الأثرة فأمسكها على ذلك، ولم ير رافع أن عليه في ذلك إثماً حين رضيت أن تستقر على الأثرة.

قال محمد: لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ولها أن ترجع^(٤) عنه إذا بدا لها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٠ - (باب^(٥) اللعان)

٥٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا^(٦) نافع، عن ابن عمر: أن

(١) أي أنت مخيرة في أمرك.

(٢) أي أقمت عندنا على ما تريته من اختياري للشابة.

(٣) بفتح الهمزة والثاء، وبالكسر والسكون: بمعنى الاختيار.

(٤) أي عن الرضاء إلى طلب حقها إذا ظهر له ذلك.

(٥) قوله: باب اللعان، بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع عبارة عن كلمات معروفة حجة للمضطر إلى قذف زوجته بالزنا. سُمي به لاشتماله على اللعن. واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتماله^(١) عليهما أيضاً لأن اللعن واقع في جانب الرجل، والغضب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لفظ زاجر فاختص به.

(٦) قوله: أخبرنا نافع، هكذا أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في الصحيحين وغيرهما، وتابعه في شيخه نافع سعيد بن جبير، عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهما بنحوه، كذا قال الزرقاني.

(١) في الأصل: «اشتمالها»، وهو خطأ.

رجلاً^(١) لا عَنْ امرأته في زمان رسول الله ﷺ فانتهى^(٢) من ولدها،
ففرَّق^(٣) رسول الله ﷺ بينهما، وألحق^(٤) الولد بالمرأة.

قال محمد: وبهذا تأخذ. إذا نفى الرجل ولد امرأته ولا عَنْ فرَّق
بينهما، ولزم الولد^(٥) أمه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا
رحمهم الله تعالى.

(١) قوله: أن رجلاً، هو عُوَيمِر العجلاني وزوجته خولة بنت قيس العجلانية
كما ذكره الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»، وقد وقع اللعان في عهد
رسول الله ﷺ من صحابين: أحدهما عويمر بن أبيض - وقيل ابن الحارث -
الأنصاري العجلاني رمى زوجته بشريك بن سحماء، فتلاعنا، وكان ذلك سنة تسع
من الهجرة. وثانيهما: بلال بن أمية بن عامر الأنصاري، وخبرهما مروى في صحيح
البخاري، ومسلم وغيرهما.

(٢) أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه.

(٣) قوله: ففرَّق، قال القاري: فيه تنبيه على أن التفرقة بينهما لا تكون إلا
بتفريق القاضي والحاكم، وقال زُفَر: تقع الفرقة بنفس تلاعنهما، وهو المشهور من
مذهب مالك والمروى عن أحمد^(١).

(٤) قوله: وألحق الولد بالمرأة، أي في النسب والوراثة فيرث ولد الملاعة
منها، وترث منه، ولا وراثة بين الملاعن وبينه، وبه قال جمهور العلماء. وفي
حديث مكحول قال: جعل النبي ﷺ ميراث ولد الملاعة لأمه ولورثتها من بعده
وأخرج الترمذي وحسنه والنسائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم عن واصل مرفوعاً:
تحرز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت فيه.

(٥) فيكون نسبه منها لا منه.

(١) وقال الشافعي: تقع الفرقة بلعان الزوج. الكوكب الدرّي ٢/٢٧٥.

٢١ - (باب متعة^(١) الطلاق)

٥٨٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمس فحسبها^(٢) نصف ما فرض لها.

قال محمد: وبهذا نأخذ^(٣). وليست^(٤) المتعة التي يُجبر عليها

(١) هي ما تُعطى المرأة عند الطلاق تتمتع بها حالاً.

(٢) أي كافيتها نصف مهرها.

(٣) أي بل هي مستحبة جبراً لإيحاش المرأة بالطلاق.

(٤) قوله: وليست المتعة... إلى آخره، المطلقة لا يخلو إما أن تكون مدخولة أو غير مدخولة وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عندنا لقوله تعالى: ﴿ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾^(١). فإن ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل. وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة، بل مستحبة. وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾^(٢)، وفي الصورتين الباقيتين تُستحب المتعة. وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا لغير المدخولة، والمهر غير مسمى، وقال مالك: إنها مستحبة في الجميع، كذا في «البنية» وغيرها.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

صاحبها إلا متعة واحدة؛ هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يفرض^(١) لها، فهذه لها المتعة واجبة، يؤخذ بها في القضاء، وأدنى^(٢) المتعة لباسها في بيتها: الدرع^(٣) والملحفة والخمار. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) أي لم يعين لها مهراً عند العقد.

(٢) قوله: وأدنى المتعة^(١)، التقدير بثلاثة أثواب مروّي عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي، وهي درع وملحفة وخمار، فالدرع بالكسر هو القميص، والخمار ما تغطي به رأسها، والملحفة - بكسر الميم - الملاعة، تلتحف به المرأة، وقال في «المغني»: أعلاها خادم، يُروى ذلك عن ابن عباس وأدناها كسوة تجوز فيها الصلاة، فإن كان فقيراً يمتّعها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه، كذا في «البنية».

(٣) يبراهن زن^(٢).

(١) قال الموفق: إن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره وإعساره، نص عليه أحمد وهو وجه لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر قالوا: معتبرة بحال الزوجة... ثم اختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم، هذا إذا كان موسراً، وإن كان فقيراً متّعها كسوتها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه ونحو ذلك.

قال الثوري والأوزاعي وعطاء ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي قالوا: درع وخمار وملحفة، والرواية الثانية يُرجع إلى تقدير الحاكم وهو أحد قولي الشافعي. انظر أوجز المسالك. ١٦١/١٠.

(٢) بالفارسية.

٢٢ - (باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة)

٥٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن صفية^(١) بنت أبي عبيد اشتكت عينيها وهي حاء^(٢) على عبد الله^(٣) بعد وفاته، فلم تكتحل حتى كادت عيناها أن ترمصا^(٤).

قال محمد: وبهذا نأخذ لا ينبغي أن تكتحل بكحل الزينة ولا تذهن^(٥) ولا تتطيب، فأما^(٦) الذُّرُور ونحوه فلا بأس به، لأن هذا ليس لزينة. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

(١) زوجة عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) قوله: وهي حاء^(١)، يقال حدٌ يحدُّ حداداً، وحداد المرأة ترك الزينة بعد وفاة زوجها.

(٣) قوله: على عبد الله، قال الزرقاني: لا منافاة بينه وبين ما في الصحيحين أن ابن عمر رجع من الحج، فقليل له: إن صفية في السياق، فأسرَعَ السير، وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير لأنها عُوفيت، ثم مات زوجها في حياتها كما ههنا.

(٤) قوله: أن ترمصا، بفتح الميم وبضاد مهملة، من الرمص وهو الوسخ الذي يجمد في موق العين.

(٥) لأن الدهن لا يخلو عن نوع طيب.

(٦) قوله: فأما الذُّرُور، بضم الذال المعجمة هو ما يذرُّ في العين ونحوه للدواء فلا بأس به، قاله القاري.

(١) حاء: بغير هاء لأنه نعت للمؤنث، لا يشركه فيه المذكّر كطالق وحائض. شرح الزرقاني ٢٣٥/٣.

٥٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة أو عائشة أو عنهما^(١) جميعاً: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحَدَّ على ميت فوق ثلث ليالٍ إلا على زوج.

قال محمد: وبهذا نأخذ. ينبغي^(٢) للمرأة أن تُحَدَّ على زوجها

(١) قوله: أو عنهما، عند يحيى: عن حفصة وعائشة، وكذا لأبي مصعب ولابن بكير والقعنبي وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك، كذا في «التنوير».

(٢) قوله: أن رسول الله قال لا يحل لامرأة... إلخ، هذا الحديث روي من رواية جماعة. فأخرج الجماعة إلا الترمذي عن أم عطية مرفوعاً: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحَدَّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل، ولا تمسّ طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار. وأخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن أم حبيبة أنه لما توفي أبوها أبوسفيان دعت بالطيب، ثم مست بعارضيهما، ثم قالت: والله مالي بالطيب حاجة غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد... الحديث. وأخرجه مسلم من حديث حفصة وعائشة وزينب كما بسطه الزيلعي وغيره.

(٣) قوله: ينبغي، أي يجب فإن الإحداد على المعتدة سواء كانت مطلقة مبتوتة بالطلاق الواحد البائن أو الثلاث، وكذا المختلعة فإن الخلع طلاق بائن أو كانت توفي عنها زوجها. ووافقنا في الثانية الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال الشعبي والحسن والحكم بن عيينة بعدم الوجوب، ووافقنا في الأولى الشافعي^(١) في رواية، وأحمد في رواية، وخالفنا في رواية أخرى، كذا ذكره العيني في «البنية».

(١) قال الحافظ: الأصح عند الشافعية أن لا إحداد على المطلقة، أما الرجعية فإلحاداد عليها =

حتى تنقضي عدتها، ولا تتطيب^(١) ولا تدهن لزينة، ولا تكتحل لزينة،
حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٢٢ - (باب^(٢) المرأة تنتقل من منزلها

قبل انقضاء عدتها من موت أو طلاق)

٥٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني^(٣) يحيى بن سعيد، عن

(١) بيان لما ينبغي في الحداد.

(٢) قوله: باب المرأة... إلخ، اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب
عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون، وبه قال أصحابنا للمطلقة المبتوتة النفقة
والسكنى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما النفقة للحامل فلقوله تعالى: ﴿وإن كنَّ
أولاتٍ حملٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حتى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١). وأما غير الحامل فالسكنى
لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٢) والنفقة لأنها محبوسة
عليه، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وحجتهم حديث فاطمة بنت
قيس. وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى لآية دون النفقة لحديث
فاطمة. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى،
وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى^(٣)، كذا ذكره النووي في «شرح
صحيح مسلم».

(٣) في نسخة: أخبرنا.

إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن فقال الجمهور: لا إحداد عليها وقالت الحنفية: عليها
الإحداد، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، والمطلقة قبل الدخول لا إحداد عليها اتفاقاً.
انظر فتح الباري ٤٨٦/٩.

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٣) انظر: أوجز المسالك ١٨٤/١٠.

القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى^(١) بن سعيد بن العاص طلق بنت^(٢) عبد الرحمن^(٣) بن الحكم البتة، فانتقلها^(٤) عبد الرحمن، فأرسلت عائشة^(٥) إلى مروان^(٦) وهو أمير المدينة: أتق الله واردد المرأة إلى بيتها^(٧)، فقال مروان في حديث سليمان: إن عبد الرحمن^(٨) غلبني^(٩)، وقال في حديث القاسم: أو ما بلغك^(١٠) شأن فاطمة بنت قيس؟

(١) قال الزرقاني: تابعي ثقة، مات في حدود سنة ٨٠ هـ.

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: أظنها عمرة.

(٣) هو أخو مروان بن الحكم بن العاص.

(٤) أي نقلها أبوها إلى مكانه.

(٥) أم المؤمنين.

(٦) وهو عم المرأة المطلقة. (٧) أي لتعتد فيه.

(٨) هذا مقول قول مروان في رواية سليمان بن يسار.

(٩) أي لم أقدر على منعها.

(١٠) هذا قول مروان في رواية القاسم، قوله: أو ما بلغك شأن فاطمة؟ هي بنت

قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس كانت من المهاجرات وزوجها أبو عمرو بن حفص بن عمرو بن المغيرة القرشي المخزومي، قيل: اسمه عبد المجيد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، وكان خرج مع علي بن أبي طالب لما بعث رسول الله ﷺ إلى اليمن، فبعث من هناك بتطليقة لفاطمة وكانت آخر تطليقاته، ثم خطبها معاوية وأبو جهم وحذيفة، فاستشارت النبي ﷺ فأشار عليها بأسامة بن زيد، فتزوجت به، كذا ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب». وأشار مروان بشأن فاطمة إلى ما روي عنها أنها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فخاصمته إلى =

قالت عائشة: لا يضررك^(١) أن لا تذكر حديث فاطمة، قال مروان: إن كان بك الشرُّ فَحَسْبُكَ ما بين هذين من الشرِّ.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها

= رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتد في بيت ابن مكتوم، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والطبراني وغيرهم مطولاً ومختصراً. فإن خبرها هذا يدل على أن السكنى والنفقة ليستا بواجبتين إلا للمطلقة الرجعية لا للمطلقة البائنة، بل ورد صريحاً في بعض طرق حديثها عند الطبراني: فقال لها رسول الله ﷺ: اسمعي يا بنت قيس، إنما النفقة للمرأة على زوجها ما كانت عليها رجعة، فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة لها ولا سكنى. وهذه الزيادة إن ثبتت كانت أيضاً في الباب لكنها لم تثبت كما بسطه الزيلعي وغيره.

(١) قوله: لا يضررك أن لا تذكر حديث فاطمة، لأنه لا حجة فيه لأنه كان لعله. وفي البخاري: عابت عائشة على فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش فخيَّف على ناحيتها، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال. ولأبي داود عن سليمان بن يسار: إنما كان ذلك من سوء الخلق، فقال مروان لعائشة: إن كان بك الشرُّ أي إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشرِّ فحسبك، أي يكفيك في جواز انتقال عمرة ما بين هذين أي عمرة ويحيى بن سعيد من الشرِّ المجوز للانتقال، كذا في «شرح الزرقاني».

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، وبه قال جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف. فعن ابن مسعود وعمر قالوا: المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة، أخرجه الطبراني في معجمه عن علي بن عبد العزيز، نا حجاج، نا أبو عوانة، عن سليمان، عن إبراهيم عنهما. وعن جابر قال: قال النبي ﷺ: للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة، أخرجه الدارقطني في «سننه» عن حرب بن أبي العالية، عن =

الذي طَلَّقَهَا فِيهِ زَوْجُهَا طَلَاَقًا بَائِثًا^(١) أو غيره، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدَّتُها. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٩١ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابنة^(٢) سعيد بن زيد بن نفيل طُلِّقَت البتّة، فانتقلت^(٣)، فأنكر ذلك عليها ابن عمر.

٥٩٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا سعد^(٤) بن إسحاق بن كعب بن

= أبي الزبير، عن جابر. قال عبد الحق في «أحكامه»: حرب لا يُحتجُّ به، ضعّفه يحيى بن معين في رواية عنه والأشبه وقفه على جابر. وأخرج الترمذي عن عمر^(١)، أنه كان يجعل لها النفقة والسكنى، كذا في «نصب الراية» وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا المبحث سابقاً.

(١) واحداً كان أو أكثر.

(٢) قوله: أن ابنة سعيد، هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل — بضم النون — العدوي أحد العشرة المبشرة وكانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، لقبه المطرف بسكون الطاء وفتح الراء، كذا قال الزرقاني.

(٣) من بيت طُلِّقَت فيه.

(٤) قوله: أخبرنا سعد، قال السيوطي في «الإسعاف»: وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي المدني حليف الأنصار وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، ومات بعد سنة ١٤٠، وعمتها زينب بنت كعب زوجة أبي سعيد الخدري وثّقها ابن حبان. انتهى. وفي «موطأ يحيى» مالك عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته... إلخ، قال ابن عبد البر: عند أكثر الرواة سعد بسكون العين =

(١) وقد أنكر عمر رضي الله عنه بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه منكر. بذلك المجهود ٣٣/١١.

عُجْرَة، عن عمته زينب ابنة كعب بن عجرة: أن الفُرَيْعَة^(١) بنت مالك بن سنان^(٢) وهي أخت أبي سعيد الخُدْرِي أخبرته^(٣): أنها أتت

= وهو الأشهر، وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، قال الترمذي حسن صحيح، وأحمد وإسحاق بن راهوية وأبو داود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى، وأخرجه الحاكم من طريق سعد بن إسحاق المذكور، ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً ولم يخرجاه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو حديث صحيح محفوظ وهما اثنان سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما وإسحاق بن سعد، وقد رَوَى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري فارتفعت عنهما الجهالة. انتهى. كذا في «نصب الراية». وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» أعلّه عبد الحق في أحكامه تبعاً لابن حزم بجهالة حال زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي، قلت: وذكرها ابن فتحون وابن الأثير في الصحابة. وقد رَوَى عن زينب غير سعد، ففي مسند أحمد من رواية سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب، وكانت تحت أبي سعيد عن أبي سعيد حديث في فضل علي رضي الله عنه. انتهى.

(١) بضم الفاء وفتح الراء، سماها بعض الرواة عند النسائي الفارعة، وعند الطحاوي الفرعة.

قوله: أن الفريعة، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: فريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري، يقال لها الفارعة، شهدت بيعة الرضوان، وأمها حبيبة بنت عبد الله بن سلول روت حديثها زينب بنت كعب بن عجرة في سكنى المتوفى عنها زوجها، استعمله أكثر فقهاء الأمصار.

(٢) بكسر السين.

(٣) قوله: أخبرته، كذا في عدة نسخ من هذا الكتاب، قال القاري: أي =

رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة^(١)، فإن زوجي خرج في طلب أعبد^(٢) له أبقوا^(٣) حتى إذا كان بطرف^(٤) القدوم^(٥) أدركهم، فقتلوه، فقالت: ^(٦)فسألت رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي في بني خُدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة^(٧) فقال: نعم. فخرجت^(٨) حتى إذا كنت بالحجرة دعاني أو^(٩) أمر من دعاني، فدعيت^(١٠) له، فقال: كيف قلت؟ فرددت^(١١) عليه القصة التي ذكرتُ له، فقال: امكثي^(١٢) في بيتك

= أخاها. انتهى. وليس بظاهر فإن هذه القصة روتها زينب عن الفريعة لا عن أبي سعيد والظاهر ما في «الموطأ» ليحيى: أخبرتها أي زينب.

(١) بالضم قبيلة.

(٢) بفتح الهمزة فسكون فضم: جمع العبد.

(٣) بفتح الموحدة أي هربوا.

(٤) بطريق.

(٥) قال ابن الأثير: بالفتح والتشديد: موضع على ستة أميال من المدينة.

(٦) الفريعة.

(٧) أي ولا في نفقة.

(٨) أي بعد قوله عليه السلام: نعم.

(٩) شك من الفريعة.

(١٠) أي نوديت وطلبت عنده.

(١١) أي أعدت عليه ما قتلته سابقاً.

(١٢) أي اسكني.

حتى^(١) يبلغ الكتاب^(٢) أجله، قالت: فاعتددت^(٣) فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان أمر عثمان^(٤) أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته بذلك فاتبعه وقضى به^(٥).

٥٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن ابن المسيّب: أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء،

(١) قوله: حتى يبلغ الكتاب أجله، أي حتى تنقضي العدة وهو اقتباس عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجْلَهُ﴾^(١)، ونظائر الاقتباس في الأخبار كثيرة ولا عبرة لقول من كرهه كما بسطه السبوطي في الإتيان في علوم القرآن.

(٢) يعني المكتوبة أي العدة.

(٣) قوله: فاعتددت... إلخ، قال البغوي: من قال بوجوب السكنى قال: إن أمره ﷺ لفريضة أولى بالرجوع إلى أهلها صار منسوخاً بقوله آخرأ: أمكثي في بيتك، ومن لم يوجب السكنى قال: أمرها بالمكث استحباباً لا وجوباً. انتهى. ولا يخفى أن سياق القصة يقتضي أن الأمر للوجوب. وأما ما أخرجه الدارقطني عن محبوب عن أبي مالك النخعي عن عطاء عن علي أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت، فقال الدارقطني فيه: لم يسنده غير أبي مالك، وهو ضعيف، وقال ابن القطان: ومحبوب بن محرر أيضاً ضعيف وعطاء مخلط وأبو مالك أضعفهم، ذكره الزيلعي.

(٤) أي زمان خلافته.

(٥) أي حكم به عثمان.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

على مَنِ الْكَرَاء^(١)؟ قال: على زوجها، قالوا: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعليها^(٢)، قالوا: فإن لم يكن عندها؟ قال: فعلى الأمير^(٣).

٥٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أنَّ ابن عمر طَلَّق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ، وكان طريقه^(٤) في حجرتها، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار^(٥) البيوت إلى المسجد، كراهة أن يستأذن عليها^(٦) حتى راجعها^(٧).

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي^(٨) للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طَلَّقها فيه زوجها، إن كان الطلاق بائناً أو غير بائن، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عِدَّتُها. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي على من يجب عليه كراء البيت.

(٢) أي فعلى المرأة.

(٣) أي من بيت المال.

(٤) أي طريق ابن عمر إلى المسجد كان من حجرة حفصة.

(٥) بالفتح جمع دُبُر - بضمين - أي من خلف البيت.

(٦) فيه الموافقة للباب، فإنه يدل على أن المطلقة اعتدت في بيت حفصة.

(٧) دل هذا على أن طلاقه كان رجعيًّا.

(٨) قوله: لا ينبغي للمرأة... إلخ، وأما حديث فاطمة بنت قيس أنه طلقها

زوجها ثلاثاً فلم يفرض لها رسول الله ﷺ النفقة والسكنى، فقد أنكر عليها ذلك الخبر جمع من الصحابة، فلم يبق مما يعتمد عليه حق الاعتماد. وقال بعضهم: إن ذلك كان لعذر، وسبب خاص كان بفاطمة لا عام، فأخرج أبو مسلم عن =

٢٤ - (باب عدة أم^(١) الولد)

٥٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا تُوفي عنها سيدها حيضة^(٢).

= أبي إسحاق قال: حدث الشعبي بحديث فاطمة فأخذ الأسود كفاً من حصي، فحصبه به فقال: وبلك تحدّث بمثل هذا، قال عمر: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لا ندري أنها حفظت أم نسيت، وزاد الترمذي فيه: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى، وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: ما لفاطمة خير أن تذكر هذا، يعني قوله لا سكنى ولا نفقة، وفي لفظ للبخاري: قالت: ما لفاطمة ألا تتقي الله؟ وفي لفظ: أن عروة بن الزبير قال: ألم تسمعي من قول فاطمة؟ فقالت عائشة: ليس لها خير، وعند النسائي من طريق ميمون ابن مهران قال: قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب: إن فاطمة بنت قيس طُلّقت فخرجت من بيتها؟ فقال: إنها كانت لسنّة. ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار: أن ذلك كان لسوء الخلُق. وله أيضاً عن هشام عن أبيه: أن فاطمة عابت عليها عائشة أشد العيب وقالت: إنها كانت في مكان وحش فخيف عليها ناحيتها. فلذلك رخص لها النبي ﷺ. وأما قول ابن حزم: إن الراوي أبو الزناد عن هشام ضعيف جداً، فقد تُعقّب فيه بأن من طعن فيه لم يذكر ما يدل على ترك روايته، وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة. وقد رد عليها زوجها أسامة بن زيد أيضاً، وهو الذي تزوجت به باستشارة رسول الله ﷺ، كذا في «شرح مسند الإمام» و«فتح الباري» وغيرهما.

(١) هي الجارية التي ولدت من سيدها، فإنها بعد وفاة سيدها تصبح حرة.

(٢) قوله: حيضة، أي واحدة، وبه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تحض

فشهر عند الشافعي وأشهر عند مالك، وبه قال أحمد. وقال أصحابنا: عدتها عدة

حرة وبه قال علي وابن سيرين وعطاء أخرجه الحاكم كذا قال القاري. ويؤيد الأول =

= ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم، وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرّق بين نساء ورجالهن^(١) - كنّ أمهات أولاد نكحن بعد حيضة أو حيضتين - حتى تعتدن أربعة أشهر وعشرًا، فقال: سبحان الله، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾^(٢) أتراهن من الأزواج^(٣). ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعتقت أن تعتد بثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه بحسن رأيه. وأخرج أيضاً عن علي وعبد الله قالا: ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد. وروى ابن حبان في صحيحة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا علينا سنة نيينا، عدة أم الولد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا. وأخرجه الحاكم في «المستدرک» وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما، كذا ذكره الزيلعي.

(١) في نسخة: أخبرنا.

(٢) بضم العين وتخفيف الميم.

(١) أي ماتوا عنهن فعتقن لذلك. كذا في «الأوجز»: ٢٥٧/١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٣) فكيف يعتدون عدة الأزواج، قال الباجي: وقول القاسم: يقول الله في كتاب... إلخ. إنما يصح أن يحتج به على من يوجب ذلك من الآية ويتعلق بعمومها، فيصح من القاسم أن يمنعه من ذلك، ويقول: إن اسم الأزواج لا يتناول أمهات الأولاد، وإنما يتناول الزوجات. وأما من لم يتعلق بذلك فلا يصح أن يحتج عليه بما قال القاسم لجواز أن يثبت هذا الحكم لهن من غير الآية بقياس أو غير ذلك من أنواع الأدلة ويحتمل أن يكون القاسم يتعلق بدليل الخطاب من الآية المتقى ١٤٠/٤.

عُيِّنَةُ^(١)، عن يحيى^(٢) بن الجَزَّار، عن عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال: عدّة أم الولد ثلاث حيض.

٥٩٧ - أخبرنا مالك، عن ثور^(٣) بن يزيد، عن رجاء^(٤) بن حيوة، أن عمرو بن العاص سئل عن عدّة أم الولد؟ فقال: لا تُلِسُوا^(٥) علينا في ديننا إنْ تكُ^(٦) أمةً فإن عدّتها عدة حُرّة^(٧).

(١) هكذا في النسخ والصحيح: عتيبة.

(٢) قوله: عن يحيى بن الجَزَّار، بفتح الجيم وتشديد الزاي المعجمة، بعد الألف راء مهملة، قال في «التقريب» و«الكاشف»: يحيى بن الجزار العُرَني - بضم المهملة وفتح الراء ثم نون - الكوفي، قيل اسم أبيه زبان - بزاي وموحدة - روى عن علي وعائشة، وعنه الحكم والحسن العرني، ثقة، صدوق رُمي بالغلو في التشيع.

(٣) قوله: عن ثور بن يزيد، بفتح الشاء المثناة وسكون الواو، ابن زياد الكلاعي، ويقال الرجبي أبو خالد الحمصي، روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وغيرهم. وعنه السفينان ومالك وغيرهم، وثقه ابن سعد وأحمد ابن صالح، ودحيم ويحيى بن سعيد ووكيع وغيرهم، مات سنة ٥٥، كذا في «تهذيب التهذيب».

(٤) قوله: عن رجاء، بالفتح، قال في «التقريب»: رجاء بن حيوة - بفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو - الكندي الفلسطيني، ثقة، فقيه، مات سنة ١١٢.

(٥) أي لا تخلطوا علينا أمر شرعنا.

(٦) أي في ابتداء حالها.

(٧) لأنها صارت حرة بعد موت سيدها.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي
والعامة من فقهاءنا.

٢٥ - (باب الخلية والبرية وما يشبه^(١) الطلاق)

٥٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه
كان يقول: الخلية^(٢) والبرية^(٣) ثلاث^(٤) تطليقات كل واحدة منهما.

(١) قوله: وما يشبه الطلاق، أي من نحو بنة وبنته وبناته وحرام وغيرها من كنيات
الطلاق التي لا يقع الطلاق فيها إلا بالنية، وقد اختلف فيه، فقال الشافعي في الجديد:
إن لفظ الطلاق والفراق والسرّاح صريح لورود ذلك في القرآن وما سواه كناية، وقال
في القديم عنه: إن الصريح هو لفظ الطلاق وما يؤدي معناه وما سواه كناية، وقد
رجع جماعة من الشافعية هذا القول وهو قول الحنفية، كذا في «فتح الباري».

(٢) بفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الباء.

(٣) بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الباء التحتانية.

(٤) قوله: ثلاث تطليقات، قال القاري: هذا محمول على ما إذا نوى
الثلاث فأما إذا لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنتين يقع واحدة بائنة، وقال مالك
والشافعي وأحمد: يقع بها رجعي إن لم ينو الثلاث. والمسألة مختلفة بين
الصحابية، فقال عمر وابن مسعود: الواقع رجعي، وقال علي وزيد بن ثابت: الواقع
بها بائن. انتهى. وفي «موطأ يحيى»^(١): قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت =

(١) ٢٩/٢. (يُدَيِّنُ) ببناء المجهول من التدوين أي يوكله إلى دينه ويصدق ديانة فيما بينه
وبين الله. (أُحْلِفَ) من الإفعال (لا يُحْلِفُ) بضم التحتانية وسكون الخاء وكسر اللام. بضم
أولها مضارع من الإخلاء (لا يُبَيِّنُها ولا يُبْرِئُها) بضم أولها مضارع من الإبانة والإبراء. كما
في الأوجز ٢٨/١٠.

٥٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كان رجلٌ تحتَه وليدة^(١) فقال لأهلها: شأنكم^(٢) بها؟ قال القاسم: فرأى^(٣) الناس^(٤) أنها تطليقة.

قال محمد: إذا نوى الرجل بالخَلْيَةِ^(٥) وبالبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة بائن، دخل بامرأته أو لم يدخل. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= خَلْيَةٍ أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها، ويُدَيَّنُ في التي لم يدخل بها واحدة أراد أم ثلاثاً، فإن قال: واحدة أُحْلِفَ على ذلك وكان خاطباً من الخُطَابِ لأنه لا يُخْلِي المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يُبَيِّنُها ولا يُسِرُّها إلا ثلاث تطليقات والتي لم يدخل بها تُخْلِيها وتُبرِّها الواحدة^(١). قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

(١) أي جارية.

(٢) قوله: شأنكم بها، أي الزموها واملكوا شأنها، وهو بمعنى قول الرجل لأهله: الحق بأكملك.

(٣) في نسخة: ورأى.

(٤) أي فقهاء ذلك العصر.

(٥) قوله: بالخَلْيَةِ والبرية، وكذا بقوله: أنت بائن، وبئنة، وبتلة، وحرام، =

(١) فاعل للكل. والمعنى أن هذه الألفاظ تدل على قطع الوصلة والعصمة بينهما، وقطع العصمة لا يتفق في المدخول بها إلا بالثلاث لأن قبلها يقدر الزوج على رجعتها متى شاء فهي باقية على عصمتها فلم تخل عنه ولم تبين ولم تبرأ منه. وغير المدخول بها تبين بواحدة. فإن ادعى ذلك وحلف عليه يُصَدَّقُ قوله لأن اللفظ يحتملها لتحقق البينة حينئذ أيضاً. أوجز المسالك ٢٨/١٠.

٢٦ - (باب الرجل يُؤَلد له

فيغلب عليه^(١) الشَّبه^(٢))

٦٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أنَّ^(٣) رجلاً من أهل البادية أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: إِنَّ امرأتِي ولدت غلاماً أسود^(٤)، فقال

= والحقني بأهلك، وحيلك على غاريك، ولا ملك لي عليك، وفارقتك، وأمرك بيدك، وأنت حرة، وتقتني، وتحمري، وأخرجني، وقومي، وابتغي الأزواج، إلي غير ذلك من ألفاظ الكنايات فإن نوى بها واحدة فواحدة بائنة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى ثنتين فواحدة أيضاً. وقال زفر ومالك والشافعي: يقع ما نوى، وقال أحمد: هو عندي ثلاث، كذا في «الهداية» و«البنية».

(١) أي على الولد.

(٢) بفتحيتين أي مشابهة غيره.

(٣) قوله: أنَّ رجلاً من أهل البادية، قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»: هو ضمضم بن قتادة، رواه عبد الغني في «المبهمات» وابن فتحون من طريقه وأبو موسى في «الذيل». ولم أعرف اسم امرأته، لكن في الرواية الأخرى أنها امرأة من بني عجل، وفي الحديث: أن نسوة من بني عجل تقدمن فأخبرن أنه كان لها جدّة سوداء.

(٤) أي لونه أسود مخالف للون أبويه، زاد في رواية الشيخين: وإني أنكرته^(١).

(١) قال الحافظ ابن حجر: زاد في رواية يونس: وإني أنكرته، أي استنكرته بقلبي، ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان تصريحاً بالنفي لا تعريضاً. انظر بذل المجهود ٤١٩/١٠.

رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانُها؟ قال: حُمْرٌ^(١)، قال: فهل فيها من أورك^(٢)؟ قال: نعم، قال: ^(٣) فيما^(٤) كان ذلك؟ قال: أراه^(٥) نزعه عِرْقُ يا رسول الله، قال: فلعل ابنتك^(٦) نزعه عِرْق.

(١) قوله: حُمْر، بضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر أي هي على لون الحمرة.

(٢) قوله: من أورك، أي آدم، كذا في «المُغرب» يعني أسمر اللون، وقيل: هو ما يكون فيه بياض إلى السواد ولونه يشبه الرماد.

(٣) قوله: قال فيما كان ذلك، وفي نسخة قال: فأُتي له ذلك؟ وفي رواية الصحيحين: فأُتي ترى ذلك جاءها؟ أي من أين جاءها هذا اللون وأبواها ليسا بهذا اللون.

(٤) أي فليَم كان هذا لونه ولون أبويه خلافه.

(٥) قوله: قال أراه، أي أظنه، نزعه عِرْق - بكسر العين وسكون الراء - أي قلعه وأخرجها من ألوان فحلها ولقاحها عرق، ويقال: الأصل يقال فلان له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقها إنما جاء لأنه كان في أصوله البعيدة ما كان بهذا اللون فاختلط لونه، كذا في «شرح المشكاة» للقراري.

(٦) قوله: فلعل ابنتك^(١)، أفاد الحديث عدم جواز نفْي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال.

(١) قال الشوكاني: وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للأب أن ينفي ولده بمجرد كونه مخالفاً له في اللون، وقد حكى القرطبي وابن رشد الإجماع على ذلك، وتعقبهما الحافظ بأن الخلاف في ذلك ثابت عند الشافعية، فقالوا: إن لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنا لم يجز النفي، فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح عندهم، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً. بذل المجهود ٤١٨/١٠.

قال محمد: لا ينبغي للرجل^(١) أن يتنفي^(٢) من ولده بهذا ونحوه.

٢٧ - (بَابُ الْمَرْأَةِ تُسَلِّمُ قَبْلَ زَوْجِهَا)

٦٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أَنَّ أُمَّ حَكِيم^(٣) بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ كَانَتْ تَحْتَ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ^(٤)، وَخَرَجَ^(٥) عِكْرَمَةُ هَارِباً مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ،

(١) هذا متفق عليه.

(٢) في نسخة: ينفي.

(٣) قوله: أم حكيم، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب»: أم حكيم بنت الحارث بن هشام المخزومي زوجة عكرمة، ذكر الواقدي: نا عبد الحميد بن جعفر نا أبي قال: كانت أم حكيم تحت عكرمة فقتل عنها بأجنادين، فاعتدت وتزوجت بعده خالد بن سعيد بن العاص. وعكرمة بكسر العين وإسكان الكاف ابن أبي جهل عمرو بن هشام المخزومي وهو ابن عمها.

(٤) أي فتح مكة.

(٥) قوله: وخرج عكرمة، في رواية ابن مردويه والدارقطني والحاكم عن سعيد بن أبي وقاص: أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أخلصوا فإن آلهتكم لا تغني شيئاً، فقال عكرمة: والله لئن لم ينجيني في البحر إلا الإخلاص فلا ينجيني في البر غيره، اللهم إن لك عهداً عليّ إن عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أضع يدي في يده^(١). وفي رواية البيهقي: أن امرأته قالت: يا رسول الله قد ذهب عكرمة إلى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه، فقال: =

(١) في الأصل: يده في يدي، وهو تحريف.

فارتحلت^(١) أم حكيم حتى قدمت عليه فدعته إلى الإسلام فأسلم،
فقدم على النبي ﷺ، فلما رآه النبي ﷺ وثب^(٢) إليه فرحاً^(٣)
وما عليه رداؤه حتى بايعه^(٤).

قال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام
لم يفرق بينهما حتى يُعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي
امراته^(٥) وإن أبى^(٦) أن يسلم فرق بينهما وكانت فرقتهما تطليقةً بائنة.
وهو قول^(٧) أبي حنيفة وإبراهيم النخعي.

= هو آمن، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة وجاءت أم حكيم تقول:
يا ابن عم، جئتك من عند أبر الناس وأوصل الناس وخير الناس، لا تهلك نفسك،
إني قد استأمنت لك رسول الله، فرجع معها وجعل يطلب جماعها فأبت، وقالت: أنا
مسلمة وأنت كافر، فلما وافى مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: يأتيكم عكرمة
مؤمناً فلا تسبوا أباه، فإن سب الميت يؤذي الحي.

(١) من مكة بإذن رسول الله ﷺ.

(٢) أي قام إليه بسرعة.

(٣) بكسر الراء: صفة مشبهة، أو بفتح الراء: مصدر.

(٤) وقال له مرحباً بالراكب المهاجر.

(٥) أي باقية على ما كانت.

(٦) أي امتنع بعد العرض.

(٧) قوله: وهو قول أبي حنيفة، قال في «الهداية» و«البناية»: إذا أسلمت
المرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امراته وإن أبى
عن الإسلام فرق بينهما، وكان ذلك طلاقاً عند محمد وأبي حنيفة لا فسحاً لأنه

٦٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: انتقلت^(١) حفصة^(٢) بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت^(٣) في الدَّم من الحيضة الثالثة، فذكرت^(٤) ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن، فقالت: صدق عروة^(٥)، وقد جادلها^(٦) فيه ناسٌ، وقالوا: إن الله عز وجل يقول: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فقالت: صدقتم^(٧)، وتدرّون ما الأقراء؟ إنما الأقراء الأطهار^(٨).

= فات الإمساك بالمعروف من جانبه فتعين التسريح بإحسان، فإن طلق وإلا فالقاضي نائب منابه. وإن أسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الإسلام، فإذا أسلمت فهي امرأته وإذا أبت ففرّق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً، وقال أبو يوسف لا يكون طلاقاً في الوجهين^(١).

(١) في «موطأ يحيى»: أنها حفصة أي عائشة نقلت حفصة من بيت العدة.

(٢) زوجة المنذر بن العوام.

(٣) أي شرعت.

(٤) هذا قول ابن شهاب، كذا صرح به في «موطأ يحيى».

(٥) أي فيما روى.

(٦) أي نازع عائشة.

(٧) أي في قراءتكم القرآن.

(٨) قوله: إنما الأقراء الأطهار، هو جمع قرء وكذلك القروء، وهو بفتح =

(١) قد بسط الكلام على ذلك في الأوجز ٤١٥/٩. وذكر فيه عدة مسائل في هذا الباب وإفافية وخلافية. فارجع إليه.

= القاف وضمها لغتان حكاهما القاضي عياض وأشهرهما الفتح، وهو الذي اقتصر عليه أكثر أهل اللغة. واتفقوا على أنه من الأضداد، مشترك بين الحيض والطهر، ولهذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القروء، وكذا ذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» واختلاف الصحابة فيه على قولين، فمنهم من اختار أن القروء في الآية محمول على الطهر فتمضي العدة بمضي ثلاثة أطهار وإن لم تنقض الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: إنما الأقراء الأطهار، أخرجه عنها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير. وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن زيد قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها، وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن عائشة قالت: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن ابن عمر، قال العيني. وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد: كنت أقول بالأطهار، ثم رجعت إلى قول الأكابر^(١). انتهى. وذهب جمع من الصحابة إلى أن القروء هو الحيض، وقد بسط السيوطي رواياتهم في «الدر المنثور»، من ذلك ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن علقمة أن رجلاً طلق امرأته، ثم تركها حتى إذا مضت حيضتان، وأتاها الثالثة وقد قعدت في مغتسلها لتغتسل فأتاها زوجها، وقال: قد راجعتك ثلاثاً، فأتيا عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود: ما تقول فيها؟ قال: أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من الثالثة ويحل لها الصلاة، فقال عمر: وأنا أرى ذلك. وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان بن عفان إلى أبي يسأله عن رجل طلق امرأته، ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة فقال أبي: إني أرى =

(١) قال القاضي: الصحيح عن أحمد أن الأقراء: الحيض، وإليه ذهب أصحابنا ورجع عن قوله بالأطهار. انظر المغني ٤٥٣/٧.

٦٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه كان يقول مثل ذلك^(١).

٦٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من أهل الشام يقال له^(٢) الأحوص طلق امرأته^(٣)، ثم مات حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقالت:

أنه أحق بها ما لم تغتسل. وأخرج البيهقي من طريق الحسن، عن عمر بن عبد الله وأبي موسى قالوا: هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة. قال العيني: وبه قال الخلفاء الأربعة والعبادلة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وعبادة بن الصامت وأبوموسى الأشعري ومعبد الجهني، وهو قول طاوس وعطاء وابن المسيب، وسعيد بن جبير والحسن بن حي وشريك القاضي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وربيعه وأبي عبيدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر. انتهى.

(١) أي كقول عمرة وعائشة.

(٢) قوله: يقال له الأحوص، بالحاء المهملة والصاد المهملة ابن عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ذكر ابن الكلبي والبلاذري: أنه كان عاملاً لمعاوية على البحرين. ومقتضاه أن يكون له صحبة وإنه عمّر لأن أباه مات كافراً، ومن ولده منصور بن عبد الله بن الأحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان، وكان ابنه عبد الله عاملاً أيضاً لمعاوية. وفي رواية ابن عيينة عن الزهري، عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن فلان أو فلان بن الأحوص، قال ابن الحذاء: الأقوى أن القصة للأحوص بن عبد، ويحتمل أن يكون لولده عبد الله، ولم يسم في رواية الزهري، قاله في «الإصابة». وهذا الاحتمال لا يجري في رواية «الموطأ» فإن فيه تصريحاً باسم الأحوص، كذا في «شرح الزرقاني».

(٣) طلبة أو تطليقتين كما في رواية ابن أبي شيبة.

أنا وارثته^(١)، وقال بنوه: لا ترثينه^(٢)، فاخصموا إلى معاوية بن أبي سفيان فسأل معاوية فضالة^(٣) بن عبيد وناساً^(٤) من أهل الشام، فلم يجد عندهم علماً فيه، فكتب إلى^(٥) زيد بن ثابت فكتب إليه زيد بن ثابت أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها، وقد برأت منه وبريء منها^(٦).

٦٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر مثل ذلك.

قال محمد: انقضاء العدة عندنا^(٧) الطهارة من الدم من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها.

(١) أي لأنه مات وأنا في العدة.

(٢) أي لأنك خرجت من العدة. وفي نسخة: لا ترثه.

(٣) قوله: فضالة، بالفتح، ابن عبيد - بالضم - من الصحابة الأنصار شهد أحداً وما بعدها ثم انتقل إلى الشام وسكن بها وكان قاضياً لمعاوية، ومات بدمشق سنة ٥٣، كذا في «الاستيعاب».

(٤) أي وعلماء آخرين.

(٥) أي إلى المدينة.

(٦) أي انقطعت العلاقة بينهما.

(٧) قوله: عندنا، قد عرفت أن المسألة مختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما اختاره أصحابنا من أن المراد بالقرء في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الحيض، وأن انقضاء العدة بالاغتسال من الحيضة الثالثة مرجح لوجوه، منها: أنه موافق لحديث طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان. كما مر ذكره في «باب =

٦٠٦ - أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد^(١) ، عن إبراهيم :
أن رجلاً طلق امرأته تطليقة^(٢) يملك الرجعة ثم تركها حتى

= الحرة تكون تحت العبد» فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض، وإلا لكانت عدة الأمة طهرين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التجزي للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر: لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضاً ونصفاً فعلت، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في «كتاب المعرفة»، ومنها: أن الله تعالى بعدما عمم المطلقات بقوله في سورة البقرة: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾^(١)، قال في سورة الطلاق: ﴿واللأني يئن من المحيض من نسائك إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر﴾^(٢) فذكر فيه مقدار عدة الأنثى، وأشار بذكر المحيض إلى أن المراد بالقروء في الآية السابقة هو الحيض^(٣)، ومنها: أن الطلاق السنّي هو الطلاق في الطهر، فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلاثة قروء، وإن لم يحتسب كان أزيد منها، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿ثلاثة قروء﴾ بخلاف ما إذا حُمِلَ القرء على الحيض فإنه حينئذ لا يبطل مؤدى الثلاثة في الطلاق السنّي. وفي المقام أبحاث طويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول. ومنها: أنه مذهب الخلفاء الأربعة والعبادلة وأكابر الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة.

(١) ابن أبي سليمان.

(٢) أي طلاقاً رجعياً.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) لأن المعهود في لسان الشرع القرء بمعنى الحيض، ولم يعهد في لسانه استعماله بمعنى الطهر في موضع فوجب أن يحمل كلامه على المعهود في لسانه. انظر المغني ٤٥٣/٧.

انقطع دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مُغْتَسَلَهَا^(١) وأدنت^(٢) ماءها، فأتاها^(٣) فقال لها: قد راجعتك، فسألت^(٤) عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيك^(٥)، فقال: أراه^(٦) يا أمير المؤمنين أحق برجعته ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر رضي الله عنه: وأنا أرى ذلك، ثم قال عمر لعبد الله بن مسعود: كُنَيْفٌ^(٧) ملىء علماً.

٦٠٧ — أخبرنا سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: هو^(٨) أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

(١) على المفعول: أي مكان غسلها.

(٢) أي قرّبت إليها ماءها لتغتسل.

(٣) زوجها.

(٤) تلك المرأة.

(٥) لعدم التصريح الصريح بذلك في الكتاب.

(٦) أي أظنه.

(٧) قوله: كُنَيْفٌ ملىء علماً، قال القاري: الكِنْف بكسر الكاف وسكون النون وعاء آلات الراعي. والكُنَيْف — كزبير — لُقّب به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير للمدح والتعظيم على ما في «المغرب» و«المصباح»، ولا يبعد أن يكون للتشبيه، فإن ابن مسعود كان قصيراً جداً، والمعنى بأنه كان صغيراً في المبنى إلا أنه كبير في المعنى.

(٨) أي الزوج أحق بالمرأة للرجعة.

٦٠٨ - أخبرنا عيسى^(١) بن أبي عيسى الخياط المدني^(٢)، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) قوله: عيسى بن أبي عيسى الخياط، قال الذهبي في «الكاشف»: عيسى بن أبي عيسى الخياط، روى عن أبيه والشعبي وعدة، وعنه وكيع وابن أبي فديك وعدة، ضعّفوه، وهو كوفي سكن المدينة، وكان خياطاً، وحنافياً يبيع^(١) الحنطة، مات سنة ١٥١. انتهى. وفي «التقريب»: عيسى بن أبي عيسى الحنات الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه الخياط بالمعجمة والنحائية، وبالموحدة وبالمهملة والنون، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة^(٢)، متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين، وقيل قبل ذلك.

(٢) قوله: المدني، هو والمدني كلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ والقياس حذف الياء، ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتاب «الأنساب المتفقه في الخط المتماثلة في النقط والضبط» بإسناده إلى البخاري أنه قال: المدني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمدني الذي تحول عنها وكان منها، كذا ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم».

(١) في الأصل: «يباع»، وهو خطأ.

(٢) هو كان كوفياً، انتقل إلى المدينة، كان خياطاً ثم ترك ذلك وصار حناتاً ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبط، متروك الحديث. انظر تهذيب التهذيب ٢٢٤/٨.

٢٩ - (باب المرأة

يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة^(١))

فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها)

٦٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن^(٢)

محمد بن يحيى بن حبان: أنه^(٣) كان^(٤) عند جدّه امرأتان

(١) أي طلاقاً رجعيّاً.

(٣) قوله: عن محمد بن يحيى بن حبان، بفتح الحاء المهملة وتشديد

الموحدة، هو مدني ثقة فقيه، قال: كانت عند جدّي حبان بن منقذ بزال معجمة، الأنصاري المازني الصحابي، كذا قال الزرقاني.

(٣) ضمير الشأن.

(٤) قوله: أنه كان عند جدّه . . . إلخ، هذا الأثر في هذا الباب غير موافق

لما عنون به الباب، فإن المقصود في الباب ذكر حكم من ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وفي هذه القصة زوجة حبان لم تكن آيسة ولا كان ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين فإنها إن كانت آيسة فقد مضت عدتها بعد ثلاثة أشهر من وقت الطلاق، فكيف يمكن أن يحكم بتوريثها من حبان، وكان موته عند رأس السنة من وقت الطلاق، بل كانت هي مرضعة عند الطلاق، والمرضعة لا تحيض، فعدتها كانت بالحيض، فما لم تحض لم تخرج من العدة، فلذلك ورثها عثمان. ويوضحه ما أخرجه الشافعي عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته، وهو صحيح، وهي تُرضع ابنته، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، يمنعها الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان، فقلت له: إن المرأة تريد أن ترث، فقال لأهله: احملوني إلى عثمان، فحملوه إليه، فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت، فقال لهما عثمان: ما تريان؟ فقالا: نرى أنها ترثه إن مات، ويرثها إن ماتت، فإنها ليست من القواعد اللاتي^(١) قد يثن من

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

هاشمية^(١) وأنصارية^(٢) فطلق الأنصارية و^(٣) هي تُرضع^(٤)، وكانت لا تحيض^(٥) وهي تُرضع فمرَّبها قريب من سنة، ثم هلك^(٦) زوجها حبان عند رأس السنة، أو قريب من ذلك لم تحض، فقالت: أَنَا أَرِئُهُ مَا لَمْ أَحْضُ^(٧)، فاختصموا^(٨) إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فقضى لها

= المحيض، وليست من الأبقار اللاتي^(١) لم يبلغن المحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله وأخذ ابنته، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة، ثم حاضت حيضة أخرى، ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته، كذا أورده السيوطي في «الدر المثور». ويمكن أن يقال المقصود في الباب ذكر حكم من تأخر أو ارتفع حيضها مطلقاً آيسة كانت أو غير آيسة، وما ذكره في عنوان الباب ليس قيداً احترازياً.

(١) أي من قبيلة بني هاشم.

(٢) أي من قبيلة الأنصار.

(٣) الواو حالية.

(٤) حال آخر.

(٥) أي لأجل الرضاع. (٦) أي مات.

(٧) لأنها لم تبلغ من الإياس، فما دام لم تحض لم تنقض العدة^(٧).

(٨) أي ورثة حبان معها.

(١) في الأصل: «التي»، وهو تحريف.

(٢) قال الباجي: وذلك أن ارتفاع حيض المطلقة يكون لسبب معروف أو غير معروف، فأما ما كان بسبب معروف كالرضاع والمرض فإنها تؤخر للرضاع فإنها لا تعتد إلا بالأقراء طال الوقت أو قصر، وقد احتج القاضي أبو محمد في ذلك بالإجماع. المتفق ٨٧/٤.

بالميراث فلامت الهاشمية عثمان^(١) فقال: هذا عملُ ابنِ عمِّك^(٢) هو أشار^(٣) علينا بذلك، يعني^(٤) علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

٦١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قُسيط^(٥)

ويحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال^(٦) عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيما امرأة طُلِّقَتْ فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رُفِعَتْ^(٧)

(١) في حكمه بالتوريث.

(٢) خطاب إلى الهاشمية.

(٣) أي أشار علينا بهذا الحكم ابنُ عمِّك علي، ولست أنا بمتفرد ومستقل في هذا الرأي.

(٤) أي يريد عثمان بابن عمها علياً.

(٥) مصغراً.

(٦) قوله: قال عمر رضي الله عنه... إلخ، في «موطأ يحيى» وشرحه قال مالك: الأمر عندنا في المطلقة التي ترفع حيضتها أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر بعد التسعة فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض لأنها صارت من ذوات القروء، فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض حيضة ثانية اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل أشهر الثلاثة استكملت عدّة الحيض، وحلّت، فإن لم تحض استكملت ثلاثة أشهر. ولزوجه عليها في ذلك أي مدة الانتظار والاستقبال الرجعة قبل أن تحل لبقاء عدتها إلا أن يكون قد بتّ طلاقها. انتهى. وفيه خلاف لأصحابنا كما بيّنه المصنف بإيراد روايتين من غير طريق مالك.

(٧) بصيغة المجهول.

حيضتها فإنها تنتظر^(١) تسعة أشهر^(٢) فإن استبان بها حملٌ فذلك^(٣) وإلاَّ اعتدَّت^(٤) بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حَلَّت^(٥).

٦١١ — قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد^(٦) عن

(١) لإتيان الحيضة.

(٢) لأنه غالب وضع الحمل.

(٣) أي فلا تحلُّ إلاَّ بوضع الحمل.

(٤) لما أنه علم حينئذٍ أنها آيسة.

(٥) أي خرجت من العدة^(١).

(٦) ابن أبي سليمان.

(١) قال الباجي: التي تحيض في عدتها ثم نرفعها حيضتها تنتظر تسعة أشهر، وهو قول عامة أصحابنا على الإطلاق غير ابن نافع فإنه قال: إن كانت ممن تحيض فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها فإنها تنتظر خمس سنين أقصى أمد الحمل، وإن كانت يائسة من المحيض اعتدَّت بالسنة تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر، قال سحنون: وأصحابنا لا يفرقون بينهما، وما قاله الجمهور أولى لأن التسعة أشهر هي أمد الحمل المعتاد، ثم قال: والمعتدة من الطلاق على ضربين: حائض وغير حائض، وأما الحائض فهي التي قد رأت الحيض ولو مرة في عمرها ثم لم تبلغ سنة الإياس منها. فهذه إذا طلقت فحكمها أن تعتد بالأقراء، فإن لم ترَ حيضاً انتظرت تسعة أشهر، وهذا مذهب عمر رضي الله عنه، وبه قال ابن عباس والحسن البصري، وقال أبو حنيفة والشافعي: تنتظر الحيض أبداً، والدليل على ما نقوله أن هذا إجماع الصحابة لأنه روي عن عمر - رضي الله عنه - وابن عباس وليس في الصحابة مخالف. المنتقى للباجي ١٠٨/٤.

ويقول مالك قال أحمد وقال الشافعي في الجديد: تكون في عدة أبداً حتى تحيض أو تبلغ سن الإياس فتعتد حينئذٍ بثلاثة أشهر، ومذهب أبي حنيفة في ذلك موافق لجديد قول الشافعي. انظر الأوجز ٢٠٨/١٠.

إبراهيم^(١): أن علقمة بن قيس طَلَّقَ امرأته طلاقاً يملك الرجعة فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع حيضها عنها ثمانية^(٢) عشر شهراً، ثم ماتت^(٣) فسأل علقمة عبد الله بن مسعود عن ذلك، فقال: هذه امرأة حبس^(٤) الله عليك ميراثها فكله.

٦١٢ - أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي^(٥): أن علقمة بن قيس سأل ابن عمر^(٦) عن ذلك^(٧) فأمره بأكل^(٨) ميراثها.

قال محمد: فهذا^(٩) أكثر^(١٠) من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها،

(١) ابن يزيد النخعي.

(٢) قوله: ثمانية عشر شهراً، أخرجه البيهقي أيضاً عن علقمة بسند صحيح، وقال فيه: سبعة عشر شهراً أو ثمانية، ذكره ابن حجر في «التلخيص».

(٣) أي المرأة قبل أن تكمل العدة بالحيضة.

(٤) أي أوقفه لك بتطويل العدة.

(٥) اسمه عامر.

(٦) في بعض النسخ: ابن معمر.

(٧) أي عن حكم ما تقدم.

(٨) في نسخة: بأكله.

(٩) أي العدد المذكور في قصة علقمة.

(١٠) قوله: أكثر، يشير به إلى معارضة فتوى عمر بفتوى ابن مسعود وابن عمر، فإن عمر أفتى في مثل ذلك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة أشهر وابن مسعود أفتى بعدم انقضاء العدة، وإن مضت ثمانية عشر شهراً من وقت الطلاق =

فبهذا^(١) نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، لأن^(٢) العدة

= ما لم تحض، وذلك لأنها ليست بآيسة بل ارتفع حيضها بالرضاع أو غيره، فلا تخرج من العدة ما لم تحض.

(١) أي بقول ابن مسعود.

(٢) قوله: لأن العدة... إلخ، توجيه لترجيح فتوى ابن مسعود، وحاصله أن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه لأربعة أقسام، أحدها: العدة للحامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) وثانيها: العدة للآيسة التي آيست لكبرها فارتفع حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الحيض، وهي ثلاثة أشهر، في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمُحِيضِ مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾^(٢). ورابعها: العدة للمطلقة التي تحيض وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٣). وهذه كلها للمطلقة. ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٤). وهذا الذي أفتى به عمر في المطلقة التي ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيزتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد ثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود^(٥).

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٠.

(٥) قال البيهقي: رجع الشافعي في «الجديد» إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه، وحمل كلام عمر على كلام عبد الله، فقال: قد يحتمل قول عمر رضي الله عنه، أن يكون في المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نسائها يتسن من المحيض، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود - رضي الله عنه - وذلك وجه عندنا. انظر: أوجز المسالك ٢٠٨/١٠.

في كتاب الله عز وجل على أربعة أوجه لا خامس لها^(١): للحامل^(٢) حتى تضع، والتي لم^(٣) تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي^(٤) قد يئست من المحيض ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حيض، فهذا الذي ذكرتم^(٥) ليس بعدة الحائض ولا غيرها.

٣٠ - (باب عدة المستحاضة)^(٦)

٦١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب قال: عدة المستحاضة سنة^(٧).

(١) في نسخة: لهن.

(٢) قوله: للحامل حتى تضع، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها.

(٣) قوله: التي لم تبلغ الحيضة، إما لصغرها أو لبلوغها بالسن، فإنها إذا بلغت بالسن بخمس عشرة سنة فعدتها أيضاً بالشهور.

(٤) قوله: والتي قد يئست، أي لكبرها. واختلف في سن الإياس، فقال محمد في الروميات خمس وخمسون سنة، وفي الموليدات ستون سنة، وعن أبي حنيفة من خمس وخمسين إلى ستين، وقال الزعفراني: خمسون سنة، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك، وقيل: سبعون سنة، وقيل غير مقدّر بشيء، بل هو مختلف بحسب اختلاف البلاد والأوقات، كذا في «البنية».

(٥) من الاعتداد ثلاثة أشهر بعد انتظار تسعة أشهر.

(٦) قوله: المستحاضة، التي ترى الدم أكثر من أكثر الحيض أو أكثر من النفاس أو أقل من أقل الحيض.

(٧) قوله: سنة، به قال مالك في رواية، وفي أخرى أنه إن لم تُميّز بين =

قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها^(١) التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، ألا ترى^(٢) أنها تترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس لأنها فيهن حائض؟ فكذاك تعتد بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن^(٣) بانت إن كان ذلك أقل من سنة أو أكثر.

٣١ - (باب الرضاع^(٤))

٦١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان

= الدمين فسنة. وإن ميزت فبالأقراء، ذكره الزرقاني^(١).

(١) قوله: أقرائها، بالفتح أي أيام حيضها التي كانت اعتادت الحيض فيها قبل أن تبلى بالاستحاضة^(٢).

(٢) تأييد لكون العدة بالأيام المعتادة.

(٣) أي من تلك الأيام.

(٤) قوله: باب الرضاع، بفتح الراء وكسرهما لغة، وقال القاضي عياض: =

(١) ٢١٢/٣.

(٢) قال الموفق: في عدة المستحاضة لا تخلو إما أن يكون لها حيض محكوم به بعادة أو تمييز أو لا تكون؟ فإن كان لها حيض محكوم به بذلك فحكمها فيه حكم غير المستحاضة إذا مرت لها ثلاثة قروء فقد انقضت عدتها، قال أحمد: المستحاضة تعتد أيام أقرائها التي كانت تعرف وإن علمت أن لها في كل شهر حيضة ولم تعلم موضعها فعدتها ثلاثة أشهر، وإن شككت في شيء تربصت حتى تستيقن أن القروء الثلاث قد انقضت، وإن كانت مبتدأة لا تمييز لها أو ناسية لا تعرف لها وقتاً ولا تمييزاً فعن أحمد فيها روايتان إحداهما: أن عدتها ثلاثة شهور، والرواية الثانية: تعتد سنة لا تدري ما رفعها وهو قول مالك وإسحاق. اهـ. انظر المغني ٤٦٧/٧.

يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضِعَ^(١) في الصَّغَرِ^(٢).

٦١٥ — أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(٣)، عن
عُمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها،
وإنها سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت^(٤):

= الرضاع والرضاعة بفتح الراء وكسرها فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة،
وهو مصُّ الرضيع من ثدي الأمية في وقت مخصوص وهو يفيد التحريم قليلاً كان
أو كثيراً إذا حصل في مدة الرضاع، كذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر
وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومكحول
والزهري وقتادة وعمرو بن دينار والحكم وحامد والأوزاعي والثوري وابن المبارك
والليث بن سعد ومجاهد والشعبي والنخعي، وقال ابن المنذر: هو قول أكثر
الفقهاء، وقال النووي: هو قول جمهور العلماء وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
في رواية، وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات، وبه قال أحمد في
رواية وإسحاق، وعن أحمد ثلاث، ومدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وقال
أبي يوسف ومحمد: سنتان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال: زفر ثلاث سنين^(١)،
كذا في «البنية».

(١) بصيغة المجهول.

(٢) أي لا يثبت الرضاعة في الكِبَر حكمها.

(٣) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٤) كأنها استبعدت استئذان الأجنبية في بيت حفصة، فأخبرت مريدة
الأطلاع على حقيقة الأمر.

(١) بسط في البذل ٤٢/١٠ في تقدير المدة التي يقتضي الرضاع فيه التحريم تسعة مذاهب
للعلماء فارجع إليه لو شئت التفصيل.

يا رسول الله ، هذا رجل يستأذن في بيتك^(١)، قال رسول الله ﷺ :
أُراه^(٢) فلاناً لعم^(٣) لحفصة من الرضاعة، قالت^(٤) عائشة : يا رسول الله
لو كان عمي فلان من الرضاعة حياً دخل عليّ؟ قال^(٥) : نعم^(٦).

(١) الذي فيه حفصة.

(٢) أي أظنه.

(٣) قوله : لعم لحفصة، تفسير لفلاناً، وكان النبي ﷺ سماه أو ذكره بما
تعرفه، ولم تذكر عائشة اسمه، ولا ما يعرف به في روايتها، وقال الحافظ ابن حجر
في «الفتح»^(١) و«مقدمته» : لم أقف على اسم عم حفصة المذكور في هذه الرواية،
وكذا على اسم عم عائشة المذكور في قوله : لو كان عمي فلاناً حياً، ووهم من
فسره بأخي أبي القيس والد عائشة من الرضاعة، فإن أفلح وإن كان عمها من
الرضاعة لكنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامتنعت، فأمرها رسول الله ﷺ أن
تأذن له، والمذكور ههنا عمها أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة أرضعتها امرأة
واحدة، ويحتمل أنها ظنت أنه مات لبعد عهدها به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن.

(٤) كأنها أرادت استكشاف أن هذا الحكم خاص بعم حفصة أم عام.

(٥) قوله : قال : نعم ، زاد في «موطأ يحيى» بعده : إن الرضاعة تحرم
ما تحرم الولادة، وكذا رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق
مالك. وفي رواية للبخاري ومسلم والنسائي عن عائشة، وأحمد ومسلم والنسائي
والبخاري عن ابن عباس، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ذكره القاري.
(٦) أي كان يجوز أن يدخل عليك^(٢).

(١) فتح الباري ١٤١/٩.

(٢) في رواية يحيى زيادة : «إن الرضاعة تُحرم ما تحرم الولادة»، فإذا أرضعت المرأة رضيعاً
يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب،

٦١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن^(١) سليمان بن يسار، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة^(٢).

٦١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه^(٣)، عن عائشة أنه كان يَدْخُلُ عليها^(٤) من أرضعته أخواتها وبنات أخيها، ولا يدخل عليها من أرضعته نساء^(٥) إختوها.

(١) قوله: عن سليمان، في «موطأ يحيى»: عن سليمان بن يسار، وعن عروة بن الزبير، عن عائشة، قال ابن عبد البر: هذا خطأ من يحيى: أي زيادة الواو، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه، والحديث محفوظ في «الموطأ» وغيره عن سليمان، عن عروة، عن عائشة.

(٢) أي مثل ما يحرم من النسب.

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

(٤) أي في بيتها من غير حجاب.

(٥) قوله: نساء إختوها، لأن المرضع إنما هو المرأة دون الرجل فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين وداود وابن^(١) عليه، كما حكاه ابن عبد البر وقال: حججهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة أفلح وهو ما روى مالك وغيره أن عمها أفلح أخا أبي القعيس والدها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن =

ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه، ولا يحرم عليك أم أختك من الرضاع إذا لم تكن أمك ولا زوجة أبيك. ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب. أوجز المسالك ٢٩٦/١٠.

(١) في الأصل: داود بن علي، سقط الواو بين داود وبين ابن.

٦١٨ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن عمرو^(١) بن الشريد: أن ابن عباس سُئل عن رجل كانت له امرأتان^(٢)، فأرضعت أحدهما غلاماً، والأخرى جارية، فسُئل هل يتزوج الغلام الجارية؟ قال: لا، اللقاح^(٣) واحد.

= له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة، ولم يرضعني الرجل، فقال: تربت يمينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. ومن المعلوم أن العبرة عند قوم برأي الصحابي إذا خالف مرويه. قال ابن عبد البر: ولا حجة لهم في ذلك لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتحجب ممن شاءت، ولكن لم يعلم أنها حجبت عن ذكر إلا بخبر واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد، فوجب علينا العمل بالسنة إذا لا يضر من خالفها. انتهى. وقد نسب المازري إلى عائشة القول بأن لبن الفحل لا يحرم. واستبعده بعضهم مع مشافهة النبي ﷺ إياها في حديث أفلح بأنه يحرم، وقيل: الإسناد إليها صحيح، وكثيراً ما يخالف الصحابي مرويه لدليل قام عنده، فيحتمل أنها فهمت أن ترخصه لها في أفلح لا يقتضي تعميم الحكم في كل ذكر، كذا في شرح الزرقاني^(١). وبه يظهر خطأ القاري حيث كتب تحت قوله نساء إخوتها أي إذا كان لبنهن من غير إخوتها.

(١) قوله: عن عمرو، بفتح العين بن الشريد - بفتح المعجمة - الثفني الطائفي، من ثقات التابعين، قاله الزرقاني وغيره.

(٢) وفي رواية: جارتان.

(٣) قوله: اللقاح واحد، بفتح اللام أي ماء الفحل يعني أن سبب العلوق واحد، كذا قال ابن الأثير في «النهاية»، وفيه إخبار بأن لبن الفحل يُحرم، وبه قال جمهور الصحابة ومن بعدهم، وبه قال أبو حنيفة وتابعوه والأوزاعي وابن جريج =

(١) انظر شرح الزرقاني ٢٤٢/٣، والأوجز ٣٠٤/١٠.

٦١٩ - أخبرنا مالك^(١)، أخبرنا إبراهيم^(٢) بن عُقبة^(٣): أنه سأل سعيد بن المسيّب عن الرضاعة؟ فقال: ما كان في الحَوْلين^(٤) وإن^(٥) كانت مصّة^(٦) واحدة فهي تحرّم^(٧) وما كان بعد الحَوْلين فإنما^(٨) طعام يأكله.

= ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم. وحجتهم حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعيس، وحكي خلافه عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة، ونقله ابن بطال عن عائشة، وبه قال سعيد بن المسيّب والقاسم وسليمان بن يسار وإبراهيم النخعي وأبو قلابة وإياس بن معاوية وغيرهم، ولا يخفى على ذوي العقول أن القول ما قال الرسول ﷺ والبحث مبسوط في شرح «مسند الإمام»^(١) لبعض الأعلام.

(١) وفي بعض النسخ: أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن إبراهيم بن عقبة.

(٢) قال في «الإسعاف»: وثقه أحمد ويحيى والنسائي.

(٣) بضم العين، المديني.

(٤) هو مدة الرضاع.

(٥) في نسخة: ولو.

(٦) أي وإن كانت قطرة واحدة دخلت في جوف الطفل بمصّة واحدة. وقوله: مصّة، في نسخة: قطرة المصّة بفتح الميم وتشديد الصاد.

(٧) من التحريم.

(٨) قوله: فإنما هو طعام يأكله، أي هو في حكم الغذاء لا يحرم شيئاً، =

(١) هو كتاب «تنسيق النظام في مسند الإمام» للعلامة محمد حسن السنهلي ص ١٤٢.

٦٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عقبة: أنه سأل عن عروة بن الزبير فقال له مثل^(١) ما قال سعيد بن المسيّب.

٦٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور^(٢) بن زيد: أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرم.

٦٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، أن سالم بن عبد الله أخبره: أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها

= ولا يثبت حكم الرضاعة، فلا يكون رضاعة الكبير مفيدة بشيء، ويؤيده من الأخبار حديث: «لا رضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم». أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى الهلالي عن أبيه، عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقي من وجه آخر. وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم، عن الزهري قال: سئل ابن عمر وابن عباس عن الرضاع بعد الحولين فقرا: «والوالدات يرضعن أولادهن...»^(١) ولا نرى رضاعاً يحرم بعد الحولين شيئاً. وأخرج ابن جرير من طريق أبي الضحى قال: سمعت ابن عباس يقول: لا رضاع إلا في هذين الحولين، وأخرج الترمذي وصححه عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام. وأخرج ابن عدي والدارقطني والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين، وأخرج الطيالسي والبيهقي عن جابر مرفوعاً: لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام. وأخرجه الطبراني في معجمه وعبد الرزاق عن علي مرفوعاً مثله، كذا ذكره الزيلعي والسيوطي.

(١) من أن ما كان في الحولين يحرم وما لا فلا.

(٢) قوله: ثور بن زيد، الديلي مولا هم، المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٣٥، كذا في «الإسعاف».

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أرسلت^(١) به وهو يُرَضَّعُ إلى أختها أم كلثوم^(٢) بنت أبي بكر، فقالت:
أرضعيه عشر^(٣) رضعات حتى يدخل عليّ، فأرضعتني أم كلثوم بنت
أبي بكر ثلاث رضعات، ثم مَرَضْتُ، فلم تَرْضِعْنِي غير ثلاث
مِرَار^(٤)،

(١) قوله: أرسلت به، أي أرسلت بسالم بن عبد الله بن عمر، والحال أنه
كان يُرَضَّعُ بصيغة المجهول أي كان صغيراً يُرَضَّعُ إلى أختها لترضعه، فيكون لها
محرمًا، فيدخل عليها بعد البلوغ أيضاً.

(٢) قوله: أم كلثوم، بضم الكاف، تابعة، مات أبوها أبو بكر رضي الله عنه
وهي حمل، فوَضَعَتْ بعد وفاته، وقد أرسلت حديثاً فذكرها بسببه ابن منده وابن
السكن في الصحابة فوهما، كذا قال الزرقاني.

(٣) قوله: عشر رضعات، قال السيوطي في «التنوير»^(١): هذه خصوصية
لأزواج النبي ﷺ خاصة دون سائر النساء، قال عبد الرزاق في «مصنفه» عن معمر
أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ رضعات معلومات وليس
لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا، وحديث حفصة الذي
بعده وحيثُ فلا يُحتاج إلى تأويل الباجي. وقوله: لعله لم يظهر لعائشة نسخ العشر
بالخمس إلا بعد هذه القصة. انتهى. قال الزرقاني: وبه يرد إشارة ابن عبد البر إلى
شدوذ رواية نافع هذه بأن أصحاب عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة
والقاسم وعمرة ورووا عنها خمس رضعات، فوهم من روى عنها عشر رضعات لأنه
صح عنها أن الخمس نسخ العشر، ومحال أن تعمل بالمنسوخ، كذا قال، وهذا
سهو لأن نافعاً قال: إن سالماً أخبره عن عائشة، وكل منهما ثقة حجة حافظ وقد
أمكن الجمع بأنها خصوصية للزوجات الشريفة، كما قاله طاوس.

(٤) في نسخة: مرات.

فلم أكن أدخل^(١) على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تُتمَّ^(٢) لي عشر رضعات.

٦٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن صفية^(٣) ابنة أبي عبيد: أنها أخبرته أن حفصة أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة بنت عمر^(٤) ترضعه عشر رضعات ليدخل^(٥) عليها، ففعلت^(٦)، فكان يدخل^(٧) عليها وهو^(٨) يوم أرضعته صغير يُرضع^(٩).

٦٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة قالت^(١٠): كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرَّمْنَ، ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ مما يُقرأ من القرآن.

(١) أي من غير حجاب.

(٢) حتى أكون محرماً لها.

(٣) زوجة مولاة ابن عمر.

(٤) ابن الخطاب.

(٥) أي إذا بلغ.

(٦) أي أرضعته فاطمة عشر رضعات.

(٧) أي على حفصة بعد بلوغه.

(٨) أي كان عاصم حين أرضعته فاطمة صغيراً يُرضع.

(٩) معروف من الرضاعة أو مجهول من الإرضاع.

(١٠) قوله: قالت كان... إلخ، أي كان سابقاً في القرآن هذه الآية: ﴿عشر رضعات معلومات يُحرَّمْنَ﴾ بضم الباء وتشديد الراء المكسورة متلوّة، ثم نُسخن =

٦٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: جاء رجل^(١) إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه^(٢) عند دار القضاء، يسأله عن

= تلك العشرة بخمس معلومات، ونزلت خمس رضعات معلومات يُحرّم من، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس تُتلى في القرآن يعني أن العشر نسخت بخمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ. وبعض الناس لم يبلغه نسخه فصار يتلوه قرآناً، فالعشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمس منسوخة التلاوة فقط كآية الرجم، قال ابن عبد البر: به تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الجوف. وأجيب عنه بأنه لم يثبت قرآناً وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازري: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالآحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كذا في «شرح الزرقاني». وذكر ابن الهمام وغيره ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يُقال بنسخ الخمس أيضاً أو لا؟ على الثاني يلزم ذهاب شيء من القرآن لم يثبته الصحابة ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ التلاوة بقاء حكمه بعده يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن النسخ الأول^(١) يرفعه. وأما ثبوت رجم الزاني مع كون آية منسوخة التلاوة فإجماع الصحابة، وههنا لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفتوا بالتحريم بمضة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأْمَهَاتِكُمُ اللَّاتِي

أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(٢).

(١) قال الزرقاني: لم يسم^(١).

(٢) قوله: وأنا معه، أي مع عبد الله بن عمر عند دار القضاء بالمدينة، وهي =

(١) في الأصل نسخ الدال، والظاهر ما أثبتناه.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(١) قال الباجي: هو أبو عيسى عبد الرحمن بن جبير الأنصاري، سأل ابن عمر عن رضاعة الكبير فأخبره ابن عمر بما عنده في ذلك عن أبيه، قلت: أبو عيسى رجل من أكابر الصحابة =

رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء^(١) رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: كانت لي وليدة^(٢) فكنت أصيبها^(٣)، فعمدت^(٤) امرأتي إليها، فأرضعتها، فدخلت عليها^(٥)، فقالت امرأتي: دونك^(٦)؛ والله قد أرضعتها، قال عمر رضي الله عنه: أوجعها^(٧) وائت جاريتك^(٨) فإنما الرضاعة رضاعة الصغير^(٩).

= دار كانت لعمر بن الخطاب، فلما استشهد كان عليه دين فبيعت لقضاء دينه فسميت دار القضاء، قاله ابن الصلاح، كذا قاله القاري.

(١) قوله: جاء رجل، قال ابن عبد البر: الرجل هو أبو عبس بن جبير الأنصاري ثم الحارثي البصري.

(٢) أي أمة.

(٣) أي أجامعها.

(٤) أي توجهت امرأتي إليها وقصدت أن تحرم علي فأرضعتها.

(٥) أي على امرأتي أو على الأمة.

(٦) أي خذ حذرک منها، فإنها حرمت عليك.

(٧) أي أدب امرأتك.

(٨) أي يحل لك أن تتجامع الجارية.

(٩) يعني رضاعة الكبير لا تحرم.

شهد بذكراً وما بعدها، توفي سنة ٣٤هـ عن سبعين سنة، كما في «التقريب»، ولم يذكروا ابن عمر رضي الله عنه في مشايخه، وفُسر الزرقاني ٢٤٦/٣ حكاية عن أبي عمر الرجل السائل عن عمر بذلك. أوجز المسالك ٣١٤/١٠.

٦٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، وسئل عن رضاعة الكبير؟ فقال: أخبرني^(١) عروة بن الزبير أن^(٢) أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ شهد بدرًا^(٣) وكان تَبَنَّى^(٤) سالمًا^(٥) الذي يُقال له مولى أبي حذيفة.....

(١) قوله: أخبرني عروة، قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه ﷺ، وللقائه سهلة بنت سهيل، وقد وصله جماعة، منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بمعناه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة^(١).

(٢) قوله: أن أبا حذيفة، هو أبو حذيفة بضم الحاء ابن عتبة بضم العين ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، اسمه هاشم، وقيل: هُشم بضم الهاء، كان من فضلاء الصحابة، هاجر الهجرتين وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقُتل يوم اليمامة شهيدًا في عهد أبي بكر رضي الله عنه. وزوجته سهلة بفتح السين بنت سهل بن عمرو القرشية العامرية، ولَدَتْ لأبي حذيفة محمد بن أبي حذيفة، وولدت لشماس بن سعيد بكير بن شماخ، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كذا في «الاستيعاب».

(٣) أي حضر غزوة بدر وغيرها.

(٤) أي جعله متبنيًا.

(٥) قوله: سالمًا، قال البخاري: كان مولى امرأة من الأنصار، قال ابن حبان: يقال لها ليلي ويقال تُبَيِّتة بضم التاء وفتح الباء وسكون الياء بنت يعار =

(١) قال الحافظ بعدما بسط الكلام على طرق الرواية: لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل. انظر: أوجز المسالك ٣٠٨/١٠.

كما كان تبنّى (١) رسول الله زيد^(٢) بن حارثة،

بفتح التحتية ابن زيد بن عبيد، وكانت امرأة أبي حذيفة بن عتبة، وبهذا جزم ابن سعد وقيل: اسمها سلمى، وقال ابن شاهين: سمعت ابن أبي داود يقول: هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت يعار الأنصارية أعتقته سائبة فوالى أبا حذيفة فتبناه أي اتخذناه ابناً وكان مع أبي حذيفة في معركة اليمامة وكان معه لواء المهاجرين وقاتل إلى أن صُرع، فقال: ما فعل أبو حذيفة؟ فقيل: قُتل، فقال: فأصْجِعُونِي بجنبه^(١)، فمات فأرسل عمر ميراثه إلى معتقته ثبثة، فقالت: إنما أعتقته سائبة. فجعله في بيت المال، رواه ابن المبارك، كذا في شرح الزرقاني^(٢).

(١) أي أخذ ابناً.

(٢) قوله: زيد بن حارثة، هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى القرشي نسباً الهاشمي ولأء، مولى رسول الله ﷺ وجّه وأبوجه، كان أمه خرجت به تزور قومها، فأغارت عليهم بنو القين، فأخذوا زيداً، وقدموا به سوق عكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لعتمته خديجة فوهبته للنبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فأعتقه وتبناه، قال ابن عمر رضي الله عنهما: ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادْعُوهم لِأَبَائِهِمْ﴾^(٣) وهاجر إلى المدينة وشهد بدرًا والخندق والحديبية وغيرها، ولم يذكر الله في القرآن من أصحاب النبي ﷺ وغيره من الأنبياء إلا زيداً بقوله: ﴿فلما قضى زيدُ منها وطراً﴾^(٤) الآية، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.

(١) في الأصل بجنبي، وهو تحريف.

(٢) ٢٤٤/٣.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو^(١) يرى^(٢) أنه ابنه أنكحه^(٣) ابنة^(٤) أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي من المهاجرات الأول^(٥) وهي يومئذ من أفضل^(٦) أيامي قريش، فلما أنزل الله تعالى في زيد ما أنزل: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٧) رد كل أحد تبني إلى أبيه، فإن لم يكن يعلم أبوه رد إلى مواليه^(٨). فجاءت سهلة^(٩) بنت سهيل^(١٠) امرأة أبي حذيفة

(١) قوله: وهو يرى أنه ابنه، لأنه كان التبني في الجاهلية وأوائل الإسلام أمراً معتبراً، وكان من تبني رجلاً دعاه الناس إليه وورث ميراثه إلى أن نزل قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ﴾ أي المتبنيين لآبائهم لا لمن تبناه ﴿هو﴾ أي دعاؤهم إلى آبائهم ﴿أقسط﴾ أي أعدل ﴿عند الله﴾، فإن لم تعلموا آباءهم ﴿أي آباءهم الذين هم من مائهم﴾ فإخوانكم ﴿أي فهم إخوانكم في الدين﴾. نزل ذلك في زيد بن حارثة متبني رسول الله ﷺ، فعند ذلك رد كل أحد تبني إلى أبيه ولم ينسب إلى من تبناه ولا حكم بوراثته منه بل من أبيه.

(٢) أي أبو حذيفة يظن أن سالماً المتبني ابنه.

(٣) أعاده لوقوع الفصل.

(٤) قوله: ابنة أخيه، فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وفي رواية يونس وشعيب عن الزهري: هند بنت الوليد، والصواب فاطمة، قاله ابن عبد البر.

(٥) بضم الألف وخفة الواو المفتوحة.

(٦) قوله: من أفضل أيامي قريش، جمع أيام هو من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً.

(٧) بيان لما أنزل. (٩) بفتح السين وسكون الهاء.

(٨) أي نسب إلى مواليه. (١٠) بصيغة التصغير.

وهي^(١) من بني عامر بن لؤيٍّ إلى رسول الله ﷺ فيما بلغنا^(٢)،
فقلت: كنا نرى^(٣) سالماً ولدأ، وكان يدخل عليّ وأنا فُضِّل^(٤) وليس لنا
إلا بيت واحد، فما ترى^(٥) في شأنه؟ فقال لها رسول الله ﷺ: فيما
بلغنا^(٦) أرضعيه^(٧).....

(١) فهي قرشية عامرية، وأبوها صحابي شهير.

(٢) هذا قول الزهري.

(٣) أي نظن أنه ولد للتبني.

(٤) قوله: وأنا فُضِّل، بضم الفاء وسكون الضاد، قال الباجي: أي مكشوفة
الرأس، والصدر وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار عليها، وقيل: متوشحة بثوب على
عاتقها، خالفت بين طرفيها، قال ابن عبد البر: أصحها الثاني.

(٥) قوله: فما ترى في شأنه؟ وفي رواية لمسلم عن القاسم عن عائشة
قالت: إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه، وله من وجه
آخر، قالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه وإنه يدخل علينا،
وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً.

(٦) هذا قول الزهري.

(٧) قوله: أرضعيه خمس رضعات، في رواية يحيى بن سعيد عن
ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر. وفي رواية
لمسلم: قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: قد
علمت أنه رجل كبير. قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قال القاضي عياض:
لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، وهذا حسن، ويحتمل أنه عفا عن
مسة للحاجة كما خُصَّ بالرضاعة مع الكبر. انتهى. وفي رواية ابن سعد عن
الواقدي عن محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة تحلب =

خمس رضعات، فتحرم^(١) بلبنك أو بلبنها، وكانت تراه^(٢) ابناً من الرضاعة، فأخذت^(٣) بذلك^(٤) عائشة^(٥).....

= في مسعط قدر رضعة، فيشربه سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رأسها رخصة من رسول الله ﷺ لسهولة.

(١) قوله: فتحرم، قال القاري: بتشديد الراء المفتوحة أي فصار حراماً بلبنك أي بسبب رضاعتك، والخطاب للمرأة، أو بلبنها شك من الراوي وهو إما التفات في المبنى أو نقل بالمعنى. انتهى. ولا يخفى ما في ضبطه، والظاهر أن تحرم صيغة الحاضر خطاباً إلى سهلة، أي فتحرمه عليك بلبنك هذا إذا كان من التفعيل، ويمكن أن يكون ثلاثياً ويمكن أن يكون على صيغة المجهول، وفي «موطأ يحيى» فيحرم بلبنها.

(٢) أي كانت سهلة تظن سالماً ابناً لها من الرضاعة بعد ما أرضعته.

(٣) أي استدلت به، وعملت بحسبه.

(٤) أي بحكم رسول الله ﷺ في هذه القصة.

(٥) قوله: عائشة، قال النووي في «شرح صحيح مسلم»: قالت عائشة وداود

الظاهري: ثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع إلا برضاع من دون سنتين إلا أبا حنيفة، فقال: سنتين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية سنتين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾^(١) وبالحديث الذي ذكره مسلم: إنما الرضاعة من المجاعة، وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم. انتهى. وذكر ابن عبد البر وغيره أن بقول عائشة قال عطاء والليث =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

فيمَن^(١) تحب أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أم كلثوم^(٢) وبنات أخيه^(٣) يُرَضَّعْنَ من أحَبِّنَ^(٤) أن يدخل عليها، وأبى^(٥) سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحدًا من الناس، وقلن لعائشة: والله ما نرى الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصة^(٦) لها في.....

= وقال أبو بكر ابن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصاً بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك، كما قال لأبي بردة في الجذعة. وفيه ما لا يخفى على صاحب الفطنة.

(١) قوله: فمَن تحب، ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أخذت به في باب الحجاب، وظنت أن رضاعة الكبير أيضاً تحل رفع الحجاب مطلقاً، لا خاصاً بسهولة وسالم، وقيل إنها ظنت بتحريم رضاعة الكبير مطلقاً.

(٢) ابنة أبي بكر الصديق.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر.

(٤) في نسخة: أحبت.

(٥) قوله: وأبى، أي امتنعت بقية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهن بالرضاعة في الكبير، وجعلن هذا الحكم خاصاً بسهولة وسالم، وفي رواية لمسلم عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أنها كانت تقول: أبى سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحدًا بتلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة^(١).

(٦) وقد كان لرسول الله أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام.

(١) انظر: صحيح مسلم، باب حكم رضاعة الكبير، ٣/٦٣٥.

رضاعة سالم وحده من رسول الله ﷺ، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد. فعلى (١) هذا كان رأي أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

٦٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن (٢) سعيد، عن سعيد بن المسيب: أنه سمعه يقول: لا رضاعة إلا في المهد (٣)، ولا رضاعة إلا ما أنبت (٤) اللحم والدم.

قال محمد: لا يُحرم (٥) الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع وإن كان (٦) مصّة واحدة فهي تُحرّم كما قال

(١) قوله: فعلى هذا، أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتدّ ذلك عليه، فقلت: يا رسول الله ﷺ: إنه أخي من الرضاعة، فقال: انظرون إخوانتكن من الرضاعة، فإنما الرضاعة من المجاعة. وفي الباب أخبار آخر قد مرّ بُدّ منها.

(٢) قوله: يحيى بن سعيد، هكذا في بعض النسخ، وهو الصحيح الموافق لما في «موطأ يحيى» وفي بعضها: مالك أخبرنا سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ، وهو غلط واضح فإن مالكا لم يدرك ابن المسيب. وكذا ما في بعضها: مالك أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيب أنه سمعه... إلخ.

(٣) أي في حالة الصغر أي حين يكون الطفل في المهد.

(٤) وهو رضاعة الصغير ما لم يتغذّ.

(٥) بصيغة المعروف الغائب من التحريم.

(٦) قوله: وإن كان مصّة واحدة، وأما حديث عائشة مرفوعاً: لا تحرّم المصّة ولا المصتان، أخرجه ابن حبان ومسلم وغيرهما فهو إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾ أو منسوخ. وعن =

عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يُحَرِّم شيئاً لأن الله عز وجل قال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ^(١) أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾^(٢) فتمام الرضاعة الحولان، فلا رضاعة بعد تمامهما تُحَرِّم^(٣) شيئاً. وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاط^(٤) بستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يُحَرِّم^(٥) ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك^(٦)

= ابن عباس أنه قال: كان ذلك. فأما اليوم، فالرضعة الواحدة تحرم حكاها عنه أبو بكر الرازي ومثله رُوي عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: أحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى، كذا في «البنية».

(١) خبر بمعنى الأمر أي ليرضعن.

(٢) مفهومه ما ذكره تعالى بعده: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾^(١).

(٣) قوله: تحرم شيئاً، وعليه يتفرع أن الزوج لو مصَّ ثدي زوجته ودخل في حلقه لبنها لا تحرم عليه إذا كان كبيراً، بذلك أفتى ابن مسعود، ورجع إليه أبو موسى الأشعري بعد ما أفتى خلافه، كما رواه مالك في «الموطأ» ليحيى.

(٤) قوله: يحتاط، فيه إشارة إلى أنه حكمٌ مبني على الاحتياط وليس أمراً ثابتاً بالنص ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما دليلاً قولهما.

(٥) أي يحرم الرضاع في مدة حولين ونصف حول.

(٦) أي مجموعه.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

ثلاثون شهراً، ولا يُحرّم ما كان بعد ذلك. ونحن^(١) لا نرى^(٢)

(١) يعني به نفسه وأبا يوسف وغيرهما من العلماء.

(٢) قوله: لا نرى . . . إلخ، هذا هو الأصح المفتى به، وقول أبي حنيفة وإن ذكروا في توجيهه أموراً فلا يخلو عن شيء قال ابن الهمام في «فتح القدير»: لهما قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ومدة الحمل أدناه ستة أشهر، فبقي للفصال حولان، وقال ﷺ: لا رضاع بعد حولين، رواه الدارقطني عن ابن عباس يرفعه. وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فجعل التمام بهما ولا مزيد على التمام بهما ولا مزيد على التمام. ولأبي حنيفة هذه الآية ووجهه أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت لكل منهما بكمالها إلا أنه قام المنقصر في أحدهما يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة: الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين، ولو بقدر فلكة مغزل، ومثله لا يقال إلا سماعاً، فبقي مدة الفصال على ظاهره غير أن هذا يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملاً في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين، وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقي والمجازي، ويمكن أن يُستدل به بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ بناءً على أن المراد من الوالدات المطلقات بقرينة ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾^(١) فإن الفائدة في جعلها نفقتها من حيث كونها ظئراً أوجه: منها في اعتباره إيجاب النفقة للزوجة لأن ذلك معلوم بالضرورة قبل البعثة، واللام في ﴿لمن أراد﴾ متعلّق بـيُرضعن أي يرضعن للآباء الذين أرادوا تمام الرضاعة وعليهم كسوتهن ورزقهن بالمعروف أجرة لهن، والحاصل حينئذ يرضعن حولين كاملين لمن أراد من الآباء أن يتم الرضاعة بالأجرة، هذا لا يقتضي أن انتهاء مدة الرضاعة بالحولين، بل مدة استحقاق الأجرة بالإرضاع، ثم يدل على بقائها في الجملة قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ عطفًا بالفاء على يُرضعن =

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

أنه^(١) يُحَرِّمُ، ونرى^(٢) أنه لا يُحَرِّمُ ما كان بعد الحولين. وأما لبن الفحل^(٣) فإننا نراه يُحَرِّمُ، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فالأخ^(٤) من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت الأمان^(٥) مختلفتين إذا كان لبنهما من رجل واحد، كما قال ابن عباس: اللقاح واحد. فهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= حولين، فعلق الفصل بعد الحولين على تراضيهما، وقد يُقال: أين الدليل على انتهائها بستة أشهر بعد الحولين؟ وما ذكر في وجه زيادتها لا يفيد سوى أنه إذا أريد الفطام يحتاج إليها ليتعود فيها غير اللبن قليلاً قليلاً لتعذر نقله دفعة، وأما أنه يجب ذلك بعد الحولين ويكون من تمام مدة التحريم شرعاً فلا، ولا شك أن الشرع لم يحرم إطعامه من غير اللبن قبل الحولين ليلزم منها زيادة مدة التعود عليهما، فجاز أن يعود مع اللبن غيره قبل الحولين بحيث قد استقرت العادة مع انقضائهما، فكان الأصح قولهما، وهو مختار الطحاوي. وقول زفر من ثلاث سنين على هذا أولى بالبطلان، وهو ظاهر، وحينئذ فقله تعالى: ﴿فإن أرادا فصلاً﴾ المراد به قبل الحولين. انتهى. ملخصاً.

(١) أي ما كان بعد الحولين.

(٢) تكرير تأكيد.

(٣) أي الرجل وهو زوج المرضعة الذي لبنها منه.

(٤) تصوير للبن الفحل.

(٥) أي أم الأخ وأم الأخت.

(كتاب الضحايا^(١) وما يُجزىء منها)

٦٢٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبُذْن^(٢) الثَّنيَّ فما فوقه.

٦٢٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ينهى^(٣) عما لم تُسَنَّ^(٤) من الضحايا والبدن.....

(١) قوله: الضحايا، هي جمع ضحية كهدية وهدايا، وأما الأضاحي فهو جمع أضحية، وهي ما يُذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، كذا قال القاري.

(٢) قوله: والبدن، بضم الباء وسكون الدال جمع بَدَنَة محرَّكة بمعنى الإبل والبقر عندنا، فهو تخصيص بعد تعميم، والثَّنيَّ — ككريم — من الإبل ما له خمس سنين وطعن في السادسة، ومن البقر ما له ستان وطعن في الثالثة، ومن الغنم ما له سنة وطعن في الثانية، كذا قال القاري.

(٣) وهو في «موطأ يحيى»: كان يتقي.

(٤) قوله: عما لم تُسَنَّ، قال القاري: بضم التاء وكسر السين وتشديد النون، يقال أسنُّ الإنسان وغيره إذا كبر، وقال الأزهري: ليس معنى إسنان البقر وغيره كبرهما، بل معناه طلوع الأسنان، وفي «شرح الزرقاني»: روي لم تُسَنَّ بكسر السين من السن لأنَّ معروف مذهب ابن عمر أنه لا يُضْحَى إلاَّ بشني المعز والضأن^(١) والإبل والبقر، وروي بفتح السين قال ابن قتيبة وهي التي لم تنبت أسنانها.

(١) قال الزرقاني: لا يجوز عنده الجذع من الضأن وهذا خلاف الآثار المرفوعة وخلاف

وعن التي ^(١) نُقِصَ من خلقها.

٦٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه ضَحَّى ^(٢) مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كَبْشاً فحِجْلاً ^(٣) أقرن ^(٤) ثم أذبحه له ^(٥) يوم الأضحى في مصلى ^(٦) الناس ففعلت ^(٧)، ثم حُمِلَ

(١) أي عن التي نقص من خلقها نقصاناً يوجب نقصان القيمة وتأذي البهيمة.

(٢) بتشديد الحاء أي أراد أن يضحي.

(٣) قوله: فحِجْلاً، أي ذكراً لا أنثى، وفي زيادة ياء النسبة إشارة إلى تحقيق ذكوره وقيل: يحتمل أن يراد به لا خصياً، وقيل: أي قوياً عظيم الجثة.

(٤) أي ذا قرن.

(٥) معطوف على اشترى أي أذبح لابن عمر في مصلى العيد.

(٦) قوله: في مصلى الناس، اتباعاً لما ورد أن النبي ﷺ كان ينحر بالمصلى بعد صلاة العيد.

(٧) قوله: ففعلت، أي فعلت ما أمرت من الشراء والذبح في المصلى، ثم حمل الكبش المذبح إلى ابن عمر فخلق ابن عمر رأسه حين حُمِلَ إليه، والظرفية في قوله حين ذبح مجازية للقرب ويحتمل أن تكون حقيقة، والتجوز في التعقب الحاصل بـثم.

الجمهور. شرح الزرقاني ٧٢/٣.

قال الموفق: ولا يجزىء إلا الجذع من الضأن والثني من غيره، وبهذا قال مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي. المغني ٦٢٢/٦.

إليه، فحلق رأسه حين دُبِح كبشه وكان^(١) مريضاً لم يشهد العيد مع الناس، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يقول: ليس حِلَاقُ^(٢) الرأس بواجب على من ضَحَّى إذا لم يَحُجَّ وَقَدْ فَعَلَهُ^(٣) عبد الله بن عمر.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة^(٤) واحدة، الجَدَع^(٥)

(١) قوله: وكان، أي ابن عمر كان مريضاً في تلك الأيام ولذا لم يشهد صلاة العيد ولم يذبح الأضحية بيده مع أنه الأفضل، بل أَمَرَ نافعاً به.

(٢) بكسر أوله أي حلق شعر الرأس.

(٣) وقد فعله: مقولة نافع. قوله: وقد فعله، الظاهر أن حلقه وقع اتفاقاً أو أراد به التشبه بالحاج استحباباً فلا ينافي نفيه إيجاباً، كذا قال القاري والأظهر أن يقال: إنه صدر اتباعاً لقول رسول الله ﷺ من أراد أن يضحي ورأى هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي، أخرجه مسلم وغيره، فلعل ابن عمر لم يأخذ شعره وأظفاره حتى ضحى فحلق شعره وأخذ أظفاره، وفي الحديث إشارة إلى استحباب التشبه بالصالحين^(١).

(٤) أي في صفة واحدة.

(٥) قوله: الجَدَع من الضأن، هو ذوات الصوف من الغنم التي له ألية، كما =

(١) في «البذل» عن الشوكاني: ذهب سعيد بن المسيب وربيعه وأحمد وإسحاق ودارد وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره، حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي وأصحابه: مكروه كراهة تنزيه، ومذهب الحنفية في ذلك ما في «شرح المنية». وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله ﷺ: إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي... الحديث، محمول على الندب دون الوجوب بالإجماع، فنفي الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن يستلزم الزيادة وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين، فإنه لا يساح ترك قلم الأظفار ونحوه فوق الأربعين. انتهى. أوجز المسالك ٢٣٩/٩.

من الضأن إذا كان (١) عظيماً أجزأ، في الهدى (٢) والأضحية، بذلك (٣)
جاءت الآثار: الخصي (٤) من الأضحية يُجزىء مما يجزىء منه

= في «منح الغفار» وغيره، والجذع بفتح الجيم والذال المعجمة عند أهل اللغة من الشاة ما تمت له سنة وطعنت في الثانية، ومن البقر ابن سنة، ومن الإبل ابن أربع سنين، وفي اصطلاح الفقهاء الجذع من الضأن ما تمت له ستة أشهر، وهو المرجح عند الحنفية، وقال بعضهم: ما تمت سبعة أشهر، وقيل ستة أو سبعة، والتقييد بالضأن لأن الجذع من الإبل والبقر والغنم لا يجزىء، بل لا يجزىء منها إلا الثاني كذا في «الهداية» و«البنية» وغيرهما.

(١) قوله: إذا كان عظيماً، أي عظيم الجثة بحيث لو خلط بالثنايا اشتبه على الناظر من بعيد، كذا فسره صاحب «الهداية» وغيره.

(٢) أي في هدي الحاج وأضحية يوم الأضحى.

(٣) قوله: بذلك، أي بـأجزاء الجذع من الضأن وردت الأخبار، ففي سنن ابن ماجه عن هلال مرفوعاً، يجوز الجذع من الضأن أضحيته. وفي جامع الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: نعمت الأضحية الجذع من الضأن. وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن مجاشع مرفوعاً: أن الجذع يوفي مما يوفي عنه الثاني. وفي صحيح مسلم عن جابر: لا تذبحوا إلا مُسنّة إلا أن يَغْسَرَ عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن. وبهذه الآثار وغيرها قال الجمهور بجواز الجذع من الضأن لا من غيره، وحملوا التقيد المذكور في رواية مسلم على الأفضل، والمعنى: يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مُسنّة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن، وجوزوا الجذع من الضأن مع وجود غيره، وحكى ابن المنذر وغيره عن ابن عمر والزهري أن الجذع لا يجزىء مطلقاً من الضأن كان أو من غيره، وبه قال ابن حزم، وعزاه لجماعة من السلف، كذا في «شرح مسند الإمام» لبعض الأعلام.

(٤) قوله: والخصي، أي مقطوع الخصيتين يجزىء مما يجزىء منه الفحل =

الفحل. وأما الحلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس بواجب على من لم يحجّ^(١) في يوم النحر. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣١ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر لم يكن يُضَحِّي عما في بطن المرأة.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا يُضَحِّي^(٢) عما في بطن المرأة.

١ — (باب ما يُكره من الضحايَا)

٦٣٢ — أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو^(٣) بن الحارث، أن عبيد^(٤) بن فيروز

= أي غير المقطوع لما قد ثبت أن النبي ﷺ ذبح بكبشين موجواين، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم.

(١) وأما الحاج فيجب عليه الحلق والقصر.

(٢) قوله: لا يضحي، أي لا يجب عليه أن يضحي عما في حمل المرأة لأنه لم يخرج إلى الآن إلى دار الأحكام، وأما بعد خروجه من بطن الزوجة فقد اختلف أصحابنا وغيرهم فيه، فمنهم من قال: يجب الأضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار، ومنهم من قال: لا يجب إلا عن نفسه. والمسألة مبسطة في كتب الفقه.

(٣) قوله: أخبرنا عمرو، هو ابن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولاهم أبو أمية المصري، وثقه ابن معين والنسائي وغير واحد، مات سنة ١٤٨، وقيل ١٤٩، كذا في «الإسعاف».

(٤) قوله: أن عبيد بن فيروز، ضبطه القاري بفتح الفاء وسكون الياء وضم الراء وسكون الواو في آخره زاء، وذكر السيوطي أن عبيد بن فيروز أبو الضحاك

أخبره أن البراء^(١) بن عازب سأل^(٢) رسول الله ﷺ : ماذا^(٣) يُتَّقَى من الضحايا؟ فأشار^(٤) بيده، وقال: أربع^(٥) - وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول: يدي أقصر^(٦) من

= الكوفي وثقه النسائي وأبو حاتم، وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن، عن عبيد فسقط لمالك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يُعرف عبيد إلا بهذا الحديث، وروى عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو.

(١) قوله: أن البراء، هو بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وبالمدين، عازب بكسر الزاء المعجمة ابن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي. أول مشاهدته الخندق، نزل الكوفة ومات بها في أيام مصعب بن الزبير سنة ٧٢، كذا في «جامع الأصول».

(٢) هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم أيضاً من طريق عبيد.

(٣) قوله: ماذا يُتَّقَى، أي يُجْتَنَب، قال الباجي: دلّ هذا على أن للضحايا صفات يُتَّقَى بعضها، ولو لم يعلم أنها يُتَّقَى منها شيء لسئل هل يُتَّقَى من الضحايا شيء؟

(٤) في رواية أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ - وهو يشيرُ بأصبعه - ويقول: لا يجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر.

(٥) أي يُتَّقَى أربع^(١).

(٦) أي حقيقة أو فضلاً وشرفاً.

(١) قال الزرقاني: وفي رواية قال: لا يجوز من الضحايا أربع. شرح الزرقاني ٣/٧١، والأوجز ٩/٢٢٧.

يده - وهي العرجاء^(١) البين ظَّلْعُها، والعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقي .

قال محمد: وبهذا نأخذ. فأما العرجاء فإذا مَشَتْ^(٢) على رجلها فهي تجزىء^(٣) وإن كانت لا تمشي لم تجزىء، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر الأكثر^(٤) من نصف البصر أجزأت، وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجزىء، وأما المريضة التي فَسَدَتْ^(٥) لمرضها والعجفاء التي لا تنقي فإنهما لا يجزئان .

(١) قوله: العرجاء، بفتح العين وسكون الراء البين ظَّلْعُها بفتح الظاء وسكون اللام أي عرجها، والعوراء التي ذهبت إحدى عينيه - ويلحق به العمياء بدلالة النص - البين عورها أي الظاهر، فإن كان به مانع حقير لا يمنع الإبصار فلا بأس به، والمريضة البين مرضها أي التي يتبين أثر المرض عليها، وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به الجرباء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم، والعجفاء بفتح العين مؤنث أعجف بمعنى الضعيفة التي لا تنقي - بضم التاء وكسر القاف - أي التي لا ينقي لها، وهو بكسر النون وسكون القاف... إلخ، وقيل: الشحم، كذا قال الزرقاني والعيني .

(٢) أي إلى المرعى أو المذبح .

(٣) قوله: فهي تجزىء، لما يدل عليه قوله عليه السلام البين ظَّلْعُها، وفيه أن ظهور العرج لا يتوقف على أن تصل إلى حد عدم المشي، بل مع المشي إذا لم تقدر على اللحوق بنفسها مع أبناء جنسها فهي عرجاء بين عرجها .

(٤) فإنَّ للأكثر حكم الكل .

(٥) أي تغيَّرت .

٢ - (باب لحوم الأضاحي)

٦٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر^(١)، عن عبد الله^(٢) بن واقد، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث^(٣). قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك^(٤) لعمة بنت عبد الرحمن فقالت: صدق^(٥)، سمعت^(٦) عائشة

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم.

(٢) هو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العمري المدني، وثقه ابن حبان، مات سنة ١١٩، قاله السيوطي.

(٣) قوله: بعد ثلاث، اختلف في أول الثلاثة التي كان الأذخار فيها جائزاً، فقيل: أولها يوم النحر فمن ضحى فيه جاز له أن يمسك يومين بعده، ومن ضحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم يضحى، فلو ضحى من آخر أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثاً بعدها، وحكى البيهقي عن الشافعي قال: كان النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث للتنزيه، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(١) قال المهلب: هو الصحيح لما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: كنا نملح الضحية فنقدم به على النبي ﷺ بالمدينة، فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام وليست بعزيمة، ولكن أراد أن يطعم منه، كذا في «شرح المسند»^(٢).

(٤) أي حديث ابن عمر.

(٥) أي ابن عمر فيما أخبر به، أو عبد الله بن واقد في ما نقله.

(٦) قوله: سمعت عائشة، كأنها أشارت إلى أن خبر النهي الذي رواه =

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

(٢) تنسيق النظام ص ١٩٨.

أم المؤمنين تقول: دف^(١) ناس من أهل البادية حضرة الأضحى^(٢) في زمان رسول الله ﷺ، فقال: ادّخروا^(٣) الثلث وتصدقوا^(٤) بما بقي،

= عبد الله بن واقد عن جده وإن كان صادقاً لكنه منسوخ بدليل خبر عائشة، قال الحازمي في «كتاب الناسخ والمنسوخ» بعدما أخرج أحاديث النهي عن أكل لحم الأضحية فوق ثلاث من طريق ابن عمر وعلي وغيرهما: ممن ذهب إلى هذه الأخبار علي بن أبي طالب وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وخالفهم في ذلك جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورأوا جواز ذلك، وتمسكوا في ذلك بأخبار تدل على نسخ ذلك. انتهى. ثم ذكر أخباراً تدل على النسخ من طريق جابر وأبي بريدة وعائشة، ونقل عن الشافعي أنه قال: حديث علي عن النبي ﷺ في النهي وحديث عبد الله بن واقد متفقان، وفيهما دلالتان أن علياً سمع النهي عن رسول الله ﷺ وأن النهي بلغ عبد الله بن واقد، ودلالة أن الرخصة من النبي ﷺ لم يبلغ علياً ولا عبد الله، ولو بلغتهما ما حدثا بالنهي، والنهي منسوخ.

(١) قوله: دف، بتشديد الفاء وفتح الدال أي جاء، قال أهل اللغة: الدافة قوم يسرون جماعة سيراً ليس بالشديد^(١)، كذا قال ابن حجر.

(٢) أي في وقت الأضحى.

(٣) بتشديد الدال المهملة أي احبسوا اللحوم إلى ثلاث ليال وتصدقوا بما بقي بعد ذلك.

(٤) قوله: وتصدقوا بما بقي، فيه إشارة إلى أن النهي عن الأكل فوق ثلاث كان خاصاً بصاحب الأضحية، فأما من أهدي له أو تصدق عليه فلا، وقد جاء في حديث الزبير عند أحمد وغيره: قلت: يا نبي الله، أرايت قد نهى المسلمون أن =

(١) ودافة الأعراب من يرد منهم المصّر، والمراد ههنا ضعفاء الأعراب للمواساة. وفي «موطأ يحيى» زيادة: يعني بالدافة قوماً مساكين قدموا المدينة - تفسير من بعض الرواة - انظر الزرقاني ١٧٦/٣ والأوجز ٢٥٠/٩.

فلما كان^(١) بعد ذلك قيل^(٢) : يا رسول الله ، لقد كان الناس يتتبعون في ضحاياهم ، يُجْمَلُونَ^(٣) منها الودك^(٤) ويتخذون منها^(٥) الأسقية^(٦) ، قال رسول الله ﷺ : وما ذاك^(٧) ؟ — أو كما^(٨) قال — قالوا : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلث؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما نهيتكم من أجل^(٩) الدافة التي كانت دفت حصرة الأضحى ، فكلوا

= يأكلوا لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدي إلينا؟ قال : أما ما أهدي إليكم فشأنكم .

(١) قوله : فلما كان بعد ذلك ، أي في العام الذي بعد عام النهي كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري ، وورد عند أحمد وغيره ما يدل على أن حكم النسخ صدر أيضاً في حجة الوداع ، ولعله إنما خطب به هنالك ليشيع حكم النسخ ولا يبقى فيه ريب .

(٢) قوله : قيل ، الظاهر أنهم أرادوا توسيع الأمر ، فذكروا له ذلك ، وقيل : إنهم فهموا أن النهي كان بسبب خاص ، وهو الدافة ، وترددوا في أنه هل يختص الحكم به أم صار عاماً؟ فذكروا للنبي ﷺ ما ذكروا ، ففتح النبي ﷺ بالرخصة .

(٣) بالضم وبالجيم : أي يذبيون .

(٤) بفتحيتين : الشحم .

(٥) أي من جلودها .

(٦) جمع سقاء أي القربة .

(٧) أي : ما الذي منعهم من ذلك؟

(٨) شك من الراوي .

(٩) أي من أجل الجماعة التي جاءت إليكم لتوسّعوا عليهم .

وتصدّقوا^(١) وأدّخروا.

٦٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث. ثم قال بعد^(٢) ذلك: كلوا وتزوّدوا وأدّخروا^(٣).

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بالأدّخار بعد ثلاث والتزوّد، وقد رخص^(٤) في ذلك رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه، فقوله الآخر^(٥) ناسخ للأوّل، فلا بأس بالأدّخار والتزوّد من ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن جابر بن عبد الله أخبره: أن رسول الله ﷺ كان ينهى^(٦) عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك: كلوا وأدّخروا وتصدّقوا.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بأن يأكل^(٧) الرجل من

(١) الأمر للاستحباب.

(٢) أي بعد النهي في العام الآخر.

(٣) بتشديد الدال المهملة. والأمر فيه وكذا في التزوّد للإباحة.

(٤) فهو من قبيل نسخ السنة بالسنة.

(٥) أي المتأخر.

(٦) في نسخة: نهى.

(٧) بل يستحب له ذلك كما فعله النبي ﷺ.

أضحيتَه ويدّخر ويتصدّق^(١)، وما نُحِبُّ له أن يتصدّق بأقلّ من الثُّلث وإن تصدّق بأقلّ من ذلك جاز^(٢).

٣ - (باب الرجل يذبح أضحيته

قبل أن يغدوَ^(٣) يوم الأضحى)

٦٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن تميم: أن عويمر^(٤) بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يغدوَ يوم الأضحى، وأنه^(٥) ذكّر ذلك لرسول الله ﷺ،

(١) لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾^(١).

(٢) وكذا لو لم يتصدق بشيء.

(٣) أي قبل أن يذهب صباحاً إلى المصلّى.

(٤) قوله: أن عويمر، هو عويمر - بضم العين وكسر الميم مصغراً - ابن أشقر - بفتح الألف وسكون الشين المعجمة بعدها قاف - بن عوف الأنصاري، وقيل: ابن أشقر بن عدي بن خنساء بن مبدول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار الأنصاري المازني، شهد بدرًا، وروى عنه عباد بن تميم المازني مرسلًا، كذا قال ابن الأثير في «جامع الأصول»، وقال ابن عبد البر في «شرح الموطأ»: لم يختلف عن مالك في هذا الحديث، وظاهره الانقطاع لأن عباداً لم يدرك ذلك الوقت، ولذا زعم ابن معين أنه مرسل، لكن سماع عباد بن تميم ممكن، وقد صرح به في رواية عبد العزيز الدراوردي عن يحيى بن سعيد، عن عباد أن عويمر بن أشقر أخبره.

(٥) قوله: أنه ذكر ذلك، الظاهر أنه معروف والضميران يعودان إلى عويمر أي أن عويمراً ذكر ذبحه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ، فأمره أن يذبح بأخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول، والضمير للشأن.

(١) سورة الحج: الآية ٣٦.

فأمره أن يعود بأضحية^(١) أخرى.

قال محمد: وبهذا^(٢) نأخذ. إذا كان الرجل في مصرٍ يُصَلِّي^(٣)

(١) قوله: بأضحية أخرى، وقع في رواية ابن ماجه وابن حبان أن النبي ﷺ أذن عويمراً أن يضحي بجذع من المعز، وهو محمول على الخصوصية أو على كونه منسوخاً بدليل ما في قصة أبي بردة المروية في الصحاح أن النبي عليه السلام أجاز له بجذعة وقال: لن يجزىء عن أحد بعدك^(١).

(٢) قوله: وبهذا نأخذ، قال شارح المسند: في الحديث أن الأضحية إنما تذبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أولم يذبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها، لكن بعدها أحب وإن أخرّوا صلاة العيد لعذر إلى الغد جاز أن يضحي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه المراعاة إنما هي يوم النحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة، وهذا كله لأهل الأمصار. وأما أهل القرى فيجوز لهم بعد طلوع فجر يوم النحر، ولو قبل طلوع الشمس، وهذا كله مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وقال مالك: وقت ذبح الأضحية إنما يدخل بعد الخطبة والصلاة وذبح الإمام، وقال الشافعي: إذا مضى من يوم النحر بعد طلوع الشمس مقدار ما يُصَلِّي فيه صلاة العيد والخطبتين بعدها، ويستوي في ذلك عنده أهل المصر والبوادي.

(٣) بصيغة المجهول صفة للمصر.

(١) وقد ورد التخصيص لعقبة بن عامر أيضاً، فوُفِّقَ بينهما باحتمال صدورهما في وقت واحد، أو أن خصوصية الأول تُسخت بشيئ الخصوصية للثاني، قيل: ذكر بعضهم أن الذين ثبت لهم رخصة أربعة أو خمسة، لكن ليس التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة بن نيار في الصحيحين وعقبة بن عامر. تنسيق النظام ص ١٩٨. وبسط الشيخ الكلام في الأوجز ٢٤٢/٩، فارجع إليه.

العيد فيه، فذبح قبل أن يصلِّي الإمام فإنما^(١) هي شاة لحم، ولا يجزىء من الأضحية، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية^(٢) أو نحوها من القرى النائية^(٣) عن المصر فإذا ذبح حين يطلع الفجر^(٤) وحين تطلع الشمس أجزأه. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٤ - (باب ما يُجْزَى من الضحايا

عن أكثر من واحد)

٦٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عُمارة^(٥) بن صَيَّاد، أنَّ عطاء بن يسار، أخبره أن أبا أيوب^(٦) صاحب رسول الله ﷺ أخبره قال: كنا نُضَحِّي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه^(٧) وعن أهل بيته، ثم

(١) قوله: فإنما هي شاة لحم، أي: شاة ذبحت لأكل اللحم لا لتقرب النحر، يشير إلى ما ورد عن النبي ﷺ: من صلَّى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم، أخرجه أبو داود وغيره.

(٢) أي صحراء.

(٣) في نسخة: الغائبة أي البعيدة.

(٤) أي فجر يوم النحر الصادق.

(٥) قوله: عُمارة، بضم العين وفتح الميم، هو عُمارة بن عبد الله بن صَيَّاد بفتح الصاد وتشديد الياء الأنصاري، أبو أيوب المدني، وقد يُنسب إلى جدّه صَيَّاد، وأبوه هو الذي قيل عنه إنه الدجال، وثقه ابن معين والنسائي، مات بعد سنة ١٣٠، كذا في «إسعاف السيوطي».

(٦) خالد بن زيد الأنصاري.

(٧) أي عن نفسه.

تباهى^(١) الناس بعد ذلك، فصارت مباهاة^(٢).

قال محمد: كان^(٣) الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة يُضَحِّي بها عن نفسه، فيأكل ويُطعم أهله، فأما شاة واحدة تُذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية^(٤) فهذا لا يجزىء، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

(١) أي تفاخر.

(٢) أي ثم صارت الأضحية مفاخرة يتفاخرون بها ويذبحون لكل نفس واحدة فأكثر.

(٣) قوله: كان الرجل... إلخ، لما كان أثر أبي أيوب دالاً على أن الشاة الواحدة تجزىء عن الرجل وأهل بيته أوّله إلى أنه محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه، ويُطعم اللحم أهل بيته أو يُشركهم في الثواب، فذلك جائز، فأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواجبة فلا، فإن الاشتراك خلاف القياس وإنما جُوز في البقر والإبل لورود النص من طرق متكررة أنهم اشتركوا في عهد رسول الله ﷺ في البقرة والإبل ولا نص في الشاة فيبقى على الأصل، وأما ما أخرجه الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن سعيد عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب بنت حميد إليه، وهو صغير فمسح رأسه ودعا له، قال: كان رسول الله ﷺ يُضَحِّي بالشاة الواحدة عن جميع أهله، قال الحاكم: صحيح الإسناد، فلا يدل على وقوعه عن الجماعة، بل معناه أنه كان يضحي ويجعل ثوابها هبة لأهل بيته، وهذا كما ورد أنه ضحي كَبْشاً عن أمته. وبهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد، كذا ذكره العيني في «البناية شرح الهداية».

(٤) أي في الأضحية الواجبة.

٦٣٨ — أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا^(١) مع^(٢) رسول الله ﷺ بالحديبية^(٣) البدنة^(٤) عن سبعة والبقرة عن سبعة.

قال محمد: وبهذا نأخذ. البدنة والبقرة تُجزئ عن سبعة^(٥) في

(١) أي ذبحنا.

(٢) أي حين حصروا بها ورفضوا إحرام العمرة هناك وذبحوا الهدايا.

(٣) قوله: بالحديبية، بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتخفيف الياء، كذا قال الشافعي وأهل اللغة وبعض أهل الحديث، وقال أكثر المحدثين: بتشديد الياء، وهما وجهان مشهوران، قال صاحب «مطالع الأنوار»: هي قرية، ليست بكبير، وسميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة على نحو مرحلة من مكة، وكان الصحابة الذين بايعوا تحت الشجرة بيعة الرضوان يوم الحديبية ألفاً وأربع مائة، وقيل: ألفاً وخمس مائة، وقيل غير ذلك، كذا في «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.

(٤) قوله: البدنة، يفتح الباء والدال، يُجمع على بُدَن - بضم الدال وسكونها - هي من البقر والإبل، سُميت بذلك لعظم أبدانها، ذكره الدُميري في «حياة الحيوان»، وقال النووي في «التهذيب»: حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه، فالمراد بها البعير ذكراً كان أو أنثى، وأكثر أهل اللغة أطلقوه على الإبل والبقر.

(٥) قوله: عن سبعة، وكذا عن ستة وثلاثة وخمسة بالطريق الأولى، ولا يجوز عن ثمان لحديث جابر في قصة الحديبية، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي لفظ لمسلم: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة، وفي رواية لأبي داود: قال النبي ﷺ: البقر عن سبعة والجَزور عن سبعة، وأما ما أخرجه الحاكم عن جابر: نحرنا يوم الحديبية سبعين بدنة، البدنة عن عشرة، وأخرج الترمذي - وقال: حسن غريب - والنسائي عن ابن عباس قال: كنا مع =

الأضحية والهدي^(١) متفرقين^(٢) كانوا أو مجتمعين من أهل بيت^(٣) واحد أو غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

٥ - (باب الذبائح)

٦٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلاً^(٤).....

= رسول الله في سفر فحضر الأضحى فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي الجوزور عشرة، محمول على الاشتراك في القيمة، لا في التضحية، على أن البيهقي قال: حديث جابر في اشتراكهم في الجوزور سبعة أصح، كذا ذكره ابن حجر في «تخريج أحاديث الهداية» والعيني في «البنية».

(١) قوله: والهدي، أي هدي الحاج المحصر وغيره لحديث جابر فإنه نص فيه، والأضحية بمعناه.

(٢) أي سواء كان السبعة متفرقين من الأجانب أو مجتمعين.

(٣) قوله: من أهل بيت واحد أو غيره، أي من بيوت متعددة، وفيه إشارة إلى الرد على ما حكاه بعض أصحابنا عن مالك أنه جَوَزَ اشتراك أهل بيت واحد وإن زادوا على السبعة ولم يُجَزَّ اشتراك أهل بيتين وإن كانوا أقل. والذي يُفهم من «موطأ يحيى» وشرحه أنه يجوز الاشتراك في البقر والإبل والغنم في الأجر بأن يذبحه أحد منهم ويُشركهم في الأجر، وفي هدي التطوع لا في الأضحية الواجبة والهدي الواجب، وحمل حديث جابر على الاشتراك في الأجر فإن المحصر بعدوا لا يجب عليه عنده هدي فكان الهدي الذي نحروه تطوعاً، لكن لا يخفى على ناظر كتب الحديث أن صريح بعض الأحاديث تردّه.

(٤) قوله: أن رجلاً، أي من الأنصار من بني حارثة كما في «موطأ يحيى»،

قال ابن عبد البر: هو مرسل عند جميع رواة «الموطأ» ووصله أبو العباس محمد بن =

كان يرعى لِقْحَةً^(١) له بأُحْدِ^(٢)، فجاءها^(٣) الموت فذكَاهَا^(٤) بِشِظَاظ^(٥)، فسأل^(٦) رسول الله ﷺ عن أكلها، فقال: لا بأس بها كلوها^(٧).

٦٤٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا^(٨) نافع، عن رجل من الأنصار،

= إسحاق السراج من طريق أيوب، والبخاري من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً . . .

(١) بكسر اللام وفتحها: ناقة ذات لبن، كذا ذكره السيوطي في «التنوير».

(٢) بضمّتين: جبل عظيم بقرب المدينة.

(٣) أي قَرُبَ موتها، وجاءت مقدماته.

(٤) بتشديد الكاف: أي ذبحها.

(٥) قوله: شِظَاظ، بكسر الشين المعجمة وإعجام الظائين: العود المحدّد الطَرَف. وفُسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كذا في «التنوير».

(٦) في رواية: فاتى النبي ﷺ، فسأله فأمره بأكلها.

(٧) أمر إباحة: إشارة إلى إباحة أكل ما ذبح المحدّد.

(٨) قوله: أخبرنا نافع، أي مولى ابن عمر عن رجل من الأنصار إلخ،

روى البخاري هذا الحديث عن المقدمي عن معمر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً بسلع، فأبصرت بشاةٍ موتاً، فكسرت حجراً، فذبحتها فقال كعب لأهله: لا تأكلوا حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، فاتاه أو بعث إليه من سأله، فأمره بأكلها. ثم روى من طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله بن عمر أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً . . . الحديث. وابن كعب المذكور في الرواية =

أَنَّ معاذ بن سعد^(١) أو سعد بن معاذ أخبره: أن جارية^(٢) لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً له بَسْلَع^(٣) فأصيب^(٤) منها شاة، فأدركتها^(٥)، ثم ذبحتها بحجر، فسُئِل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: لا بأس بها كلوها^(٦).

قال محمد: وبهذا نأخذ كل شيء أفرى^(٧) الأوداج وأنهر الدم

= الأولى هو عبد الله بن كعب، جزم به المِزِّي في «الأطراف» ورجح الحافظ ابن حجر أنه عبد الرحمن بن كعب، وقال الدارقطني: رواه الليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله، وقيل فيه عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير، وقد اختلف فيه على نافع وأصحابه، قال الحافظ في «مقدمة فتح الباري»: هو كما قال.

(١) قال الزرقاني: كذا وقع على الشك. وذكر معاذ بن سعد بن مندة وأبو نعيم في الصحابة، قاله في «الإصابة».

(٢) قال ابن حجر في «مقدمة الفتح»: لا يُعرف اسمها.

(٣) بفتح السين وسكون اللام: جبل بالمدينة.

(٤) أي جاءته مقدمات الموت.

(٥) الجارية.

(٦) يُستنبط من الحديث جواز ذبيحة المرأة بلا كراهة.

(٧) قوله: أفرى الأوداج، الإفراء القطع، والأوداج جمع وَدَج — بفتحتين — وهي عروق تحيط بالخلق، والإنهار الإسالة، كذا ذكره العيني، وفي هذا التعبير إشارة إلى ما ورد: «أنهر الدم بما شئت» متفق عليه من حديث عدي، وفي رواية لهما من حديث رافع: ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا. وفي رواية ابن أبي شيبة عن رافع: كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً.

فذبحت به فلا بأس بذلك إلا السنّ والظفر والعظم، فإنه مكروه أن تُذبح^(١) بشيء منه. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: ما ذُبِح^(٢) به إذا بَضِع^(٣) فلا بأس به إذا اضْطُرَّت^(٤) إليه.

قال محمد: وبهذا نأخذ. لا بأس بذلك كلّ على ما فسّرت^(٥)

(١) بصيغة المجهول أو المعروف المخاطب.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) قوله: إذا بَضِع، بفتح الباء وتشديد الضاد وتخفيفها أي قطع.

(٤) قوله: إذا اضْطُرَّت^(١) إليه، بصيغة المجهول المخاطب. الظاهر أنه محمول على ذكاة الاضطرار، فإن ذكاة الاختيار هو قطع الأوداج، وذكاة الضرورة جرح في البدن أينما كان وهو لا يحلّ عند القدرة على ذكاة الاختيار، بل بحالة عدم القدرة عليه، فمعنى قوله ما ذبح به... إلخ: أنّ ما يُذبح به إذا قطع موضعاً من مواضع الحيوان فلا بأس به إذا اضطر إليه، وإن لم يضطر إليه لا يجوز ذلك. وحمله الزرقاني على أن معنى البضع قطع الحلقوم والودجين وأنّ قوله إذا اضْطُرَّت إليه متعلق بتعميم مستفاد من كلمة «ما» أي ما ذبح به إذا قطع الأوداج، وإن كان غير حديد فلا بأس به إذا اضْطُرَّت إليه وإلا فالمستحب الحديد المشحوذ لحديث: وليُحدّ شفرته.

(٥) أي بيّنت سابقاً.

(١) قال صاحب «المحلّى»: بأن لم تجد السكين خرج مخرج الغالب لأن الإنسان لا يعدل من المدينة ونحوها إلى القصب إلا إذا لم يجدها. انتهى. انظر: الأوجز ١٣٦/٩.

لك، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين^(١) فأفرى الأوداج وأنهر الدم أكل^(٢) أيضاً. وذلك^(٣) مكروه، فإن كانا غير منزوعين^(٤) فإنما^(٥) قتلها

(١) أي مفلوعين عن موضعهما.

(٢) قوله: أكل أيضاً، لعموم الأحاديث التي مر ذكرها. ولأن كلاً من السن والظفر وكذا القرن والعظم آلة جارحة تخرج الدم فيحصل ما هو المقصود. وذكر العيني أن حلة أكل ما ذبح بالسن وغيره مذهب مالك^(١) أيضاً. وقال الشافعي وأحمد: المذبوح به ميتة لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً، سأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم. وأما الظفر فمُدى الحبشة» أخرجه الأئمة الستة وهو محمول عندنا على غير المنزوع فإن الحبشة كانوا يفعلون كذلك إظهاراً للجلادة.

(٣) قوله: ذلك، أي ذلك الفعل يعني الذبح بالسن والظفر مكروه، أما السن فلائنه عظم وهو زاد إخواننا من الجن، فيجب الاحتراز عن تنجيسه، ولهذا مُنع عن الاستنجاء به وذلك متصوّر في الذبح وأما الظفر فلائنه فيه تشبهاً بالحبشة.

(٤) بل قائمين في موضعهما.

(٥) قوله: فإنما قتلها قتلاً، قال الطحاوي في «شرح معاني الآثار»: قد روي في هذا عن ابن عباس ما قد حدثنا به سليمان بن شعيب نا الحبيب بن ناصح نا أبو الأشعث عن أبي العطاردي قال: خرجنا حُجَّاجاً فصاد رجل من القوم أرنباً فذبحها بظفره، فأكلوها ولم أكل معهم، فلما قدمنا المدينة سألت ابن عباس، =

(١) قال ابن رشد في البداية ٤٨٤/٢: أجمع العلماء على أن كل ما أنهر الدم وفري الأوداج من حديد أو صخر أو غيره ما أن التذكية به جائزة، واختلفوا في ثلاثة: في السن والظفر والعظم، ولا خلاف في المذهب أن الذكاة بالعظم جائزة إذا أنهر الدم، واختلف في السن والظفر على الأقاويل الثلاثة أعني بالمنع مطلقاً، وبالفارق بين الانفصال والانصال، وبالكراهة لا المنع.

قتلاً^(١) فهي ميتة لا تؤكل . وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٦ - (باب الصيد وما يُكره أكله

من السِّباع^(٢) وغيرها)

٦٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني^(٣)، عن أبي ثعلبة^(٤) الخثني: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع .

٦٤٣ - أخبرنا مالك، حدّثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن

= فقال: لعلك أكلت معهم؟ فقلت: لا . قال: أصبت إنما قتلها خنقاً . أفلا يرى أن ابن عباس قد بين في حديثه هذا المعنى الذي حرّم به أكل ما دُبح بالظفر أنه الخنق لأن ما دُبح به فإنما دُبح بكفّ فهو مخنوق، فدل ذلك على أنه إنما نهى عن الذبح بالظفر المركب في الكف لا المنزوع وكذلك ما نهى عنه مع ذلك من الذبح بالسن فإنما هو على السن المركبة في الفم لأن ذلك يكون عضاً، فإما السنّ المنزوعة فلا . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

(١) أي هو ليس بلذيع شرعي .

(٢) جمع سُبُع يضم الباء وإسكانها: الحيوان المفترس، ذكره الذميري .

(٣) بفتح الخاء نسبة إلى خولان، قبيلة بالشام، اسمه عائذ الله، ذكره السمعاني .

(٤) قوله: عن أبي ثعلبة، هو جرهم، وقيل: جرثوم بن ناشب، وقيل: ابن ناشم، وقيل: اسمه عمرو بن جرثوم، وقيل: غير ذلك، كان ممن بايع تحت الشجرة وأرسله رسول الله ﷺ إلى قومه فأسلموا، ونزل الشام، ومات في زمن معاوية وقيل: في زمن عبد الملك سنة ٧٥، كذا في «الاستيعاب». ونسبته إلى خثين بضم الخاء المعجمة وفتح الشين المعجمة، قبيلة من قضاة، ذكره السمعاني .

عَبِيدَةُ^(١) بن سفيان الحضرمي^(٢)، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

قال محمد: وبهذا نأخذ. يُكره^(٣) أكل كل ذي ناب^(٤) من السَّباع وكل ذي مِخْلَب من الطير، ويُكره من الطير أيضاً^(٥) ما يأكل

(١) بفتح العين ثقة وثقه النسائي والعجلي، كذا في «الإسعاف».

(٢) بفتح الحاء وسكون الضاد نسبة إلى حضرموت من بلاد اليمن، ذكره السمعاني.

(٣) أي يحرم.

(٤) قوله: أكل كل ذي ناب، هو الذي يفترس بأنياه ويعدو كالأسد والذئب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وعن بعض أصحاب مالك مباح، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾^(١)، وكذا لا يجوز ذو مِخْلَب من الطير — بكسر الميم — هو للطائر كالظفر للإنسان كالصقر والشاهين والعقاب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يحرم من الطير شيء، وقد ورد النهي عن أكل ذي ناب من السباع وذي مِخْلَب من الطير من حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والبخاري، وخالد بن الوليد أخرجه أبو داود، وعلي بن أبي طالب أخرجه أحمد في مسنده، وجابر أخرجه الكرخي في «مختصره». وورد من حديث أبي ثعلبة عند الأئمة الستة وأبي هريرة عند مسلم وغيره: النهي عن ذي ناب من السباع، وهذه الروايات حجة على من حكم بخلافها، وألحق أصحابنا بسباع البهائم سباع الطير، كذا في «البنية» للعيني.

(٥) لدخوله في قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٢).

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٥٧.

الْحَيْفَ^(١) مما له مِخْلَب أو ليس له مِخْلَب. وهو قول^(٢) أبي حنيفة
والعامة من فقهاءنا وإبراهيم النخعي.

٧ - (باب أكل الضَّبِّ^(٣))

٦٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن
سهل بن حنيف، عن عبد الله بن عباس، عن خالد^(٤) بن الوليد بن
المغيرة: أنه^(٥) دخل مع رسول الله ﷺ بيتَ ميمونة^(٦) زوج
النبي ﷺ، فَأَتَى بَضْبَ مَحْنُودٍ^(٧) فَأَهْوَى^(٨) إِلَيْهِ رسول الله ﷺ يده،

(١) الْحَيْفُ بكسر الجيم وفتح الياء جمع حيفة.

(٢) قوله: وهو قول، أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنهم يعني
الصحابه كانوا يكرهون ما يأكل الْحَيْف. وعن مجاهد أنه سئل عنه فعافه، ذكره
ابن حجر في «التلخيص».

(٣) بفتح الصاد وتشديد الباء: حيوان معروف برِّي، يقال له سوسمار گوه
باللغة الأردنية.

(٤) قوله: خالد، هو ابن خالة ابن عباس، أبو سفيان المخزومي، أسلم بعد
الحديبية وقبل الفتح، وشهد غزوة مؤتة، مات بحمص سنة ٢١، وقيل: بالمدينة،
كذا في «الإسعاف».

(٥) قال ابن عبد البر: كذا قال يحيى وجماعة من رواة «الموطأ». وقال
ابن بكير عن ابن عباس وخالد: إنهما دخلا مع رسول الله ﷺ.

(٦) هي خالة ابن عباس وخالد.

(٧) بالذال المعجمة أي مشوي.

(٨) أي أمال إليه يده للتناول للأكل.

فقال بعض النسوة اللاتي كنَّ في بيت ميمونة: أَخْبِرُوا^(١) رسولَ الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقلن^(٢): هو ضَبٌّ، فرفع^(٣) يده، فقلت^(٤): أَحرام^(٥) هو؟ قال: لا^(٦)، ولكنه لم يكن بأرض^(٧) قومي، فأجذني أعافه^(٨). قال^(٩): فاجترزته^(٦) فأكلتُ ورسول^(٧) الله ﷺ ينظرُ.

٦٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: نادى رجل رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف ترى^(٨) في أكل الضبِّ؟.....

(١) أي سَمُّوا له ليعرف حِلَّه وحُرْمته.

(٢) قوله: فقلن، منهن ميمونة كما عند الطبراني وبقية النساء لم يسمَّين، كذا ذكره ابن حجر وغيره.

(٣) معرضاً عن أكله.

(٤) هذا قول خالد.

(٥) أي أعرضت عن أكله لحُرْمته؟

(٦) أي ليس بحرام.

(٧) أي مكة وأطرافها.

(٨) بفتح الهمزة أي أجد نفسي أكرهه.

(٩) أي خالد.

(١٠) أي جررته إلى نفسي.

(١١) الواو حالية والغرض منه بيان تقريره عليه السلام على أكله الدالَّ على حله فإنه لو كان حراماً لمُنعه عن أكله.

(١٢) أي ما حكمه؟

قال : لست^(١) بأكله ولا مُحَرَّمه .

قال محمد : قد جاء^(٢) في أكله اختلاف ، فأما نحن فلا نرى أن يؤكل .

(١) أي لا أحرّمه ولكن لا أكله لا لتحريمه بل لما مرّ .

(٢) قوله : قد جاء في أكله اختلاف ، أي وردت في جواز أكله وعدمه أحاديث مختلفة ، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث خالد المذكورين سابقاً يدلان على الحلّ من غير كراهة ، وحديث عائشة وعليّ المذكورين لاحقاً يدلان على النهي والكراهة ، وإذا تعارضت الأخبار في الحلّ وعدمه رجّحت أخبار عدمه^(١) احتياطاً . قال بعض الأعلام في «شرح مسند الإمام»^(٢) : أخرج أبو داود عن عبد الرحمن ابن شبل : أن رسول الله نهى عن أكل لحم الضب . وفي إسناده إسماعيل بن عيَّاش عن ضمضم بن زرعة عن عتبة عن أبي راشد عنه ، قال الحافظ : وحديث^(٣) ابن عيَّاش عن الشاميين مقبولة ، وهؤلاء ثقات شاميون ، ولا يلتفت إلى قول الخطابي : ليس إسناده بذلك وبهذا تمسك أبو حنيفة وأصحابه ، وقالوا بامتناع أكل الضبّ ، وقد وردت أحاديث في أكل الضبّ بعضها تشتمل على النهي لعله المسخ ، وبعضها على أن النبي عليه السلام لم يأكل منه ولم ينه عنه ، فمن الأول : ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حسنة : كنّا عند النبي ﷺ فأسفر ، فنزلنا منزلاً أرضاً كثيرة الضباب فأصبنا ضباً وذبحناه ، فبينما القدر =

(١) قد جمع الشيخ في بذل المجهود ١٢١/١٦ بين هذه الروايات المتعارضة ، وقال : إن رسول الله ﷺ أباحه أولاً ، ولكن ترك أكله تقدراً واعتذر بأنه لم يكن في أرض قومي فأجذني أعافه ، ثم تردّد فيه باحتمال كونه من المسوخات فلم يأمر فيه بشيء ولم ينه عنه ، فكان في حكم الإباحة الأصلية ، ثم بعد ذلك نهى عنه فصار حراماً ، وهذا الوجه أولى لأن فيه تغليب الحظر على الإباحة .

(٢) أي : تنسيق النظام ص ١٩٢ . (٣) في الأصل هكذا . والظاهر أحاديث .

= يغلي إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: إن أمة من بني إسرائيل فُقدت وإني أخاف أن تكون هي، فاكفؤوها، فكفأناها، وفي رواية: وإنا جياع.

ومن الثاني: ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مُضِبة^(١) وإنه عامٌ طعام أهلي، فلم يجبه، فقلنا: عاودهُ فعاودهُ، فلم يجبه ثلاثاً ثم ناداه في الثالثة، وقال: يا أعرابي، إن الله لعن على سبط من بني إسرائيل، فمسخهم دواب يدبّون على الأرض فلا أدري لعل هذا منها، فلست أكلها ولا أنهي عنها. وعند أبي داود والنسائي من حديث ثابت بن دبيعة نحو ذلك. فلما كانت الأحاديث في الضبِّ كما ترى اختلف العلماء في أكله، فمنهم من حرّمه حكاه عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ونقله ابن المنذر عن علي، ومنهم من قال بإباحة أكله، وهو قول الجمهور. وقالوا في الأحاديث التي ورد النهي فيها لعلّة المسخ ليس فيها ما يدل على الجزم بأن الضبّ ممسوخ، وإنما توقف في ذلك وهذا لا يكون إلا قبل أن يُعلم الله نبيّه أن الممسوخ لا ينسل، وبهذا أجاب الطحاوي، ثم أخرج عن ابن مسعود: سئل رسول الله عن القروذ والخنازير وهي ممّا مُسَخ. قال: إن الله لا يُهلك قوماً أو يمسخ قوماً فيجعل لهم نسلاً، فلما عُلم أن الممسوخ لا نسل له وكان ﷺ يستقذره فلا يأكله، ولا يحرمه وأكل على مائدته دل على الإباحة وتكون الكراهة تنزيهية في حق من يتقذره، ورجح الطحاوي إباحة أكله، ونقل الشيخ بيروني زاده في «شرح الموطأ» لمحمد عن العيني أنه قال: الأصح أن الكراهة عند أصحابنا تنزيهية لا تحريرية للأحاديث الصحيحة أنه ليس بحرام^(٢).

(١) قال الحافظ: مُضِبة - بضم أوله وكسر المعجمة - أي كثيرة الضباب. فتشع الباري ٦٦٣/٩.

(٢) قال الحافظ: والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه وجنح بعضهم إلى التحريم:

٦٤٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة: ^(١) أنه أُهْدِيَ لها ضَبٌّ، فأثاها رسولُ الله ﷺ فسألته عن أكله فنهاها عنه، فجاءت ^(٢) سائلة فأرادت ^(٣) أن تُطْعِمَهَا إِيَّاهُ، فقال لها رسول الله ﷺ: أَتُطْعِمِينَهَا ^(٤)؟ مما لا تأكلين؟

٦٤٧ - أخبرنا عبد الجبار ^(٥)، عن ابن عباس الهمداني، عن

(١) قوله: عن عائشة، هذه الرواية منقطعة، فإن النخعي لم يسمع من عائشة شيئاً كما ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وقد وجدنا هذا الحديث في «مسند الإمام أبي حنيفة» الذي جمعه الحصفكي، وفي «مسنده» الذي جمعه الخوارزمي هكذا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكذا أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ونقل عن محمد أنه احتج بهذا الحديث على كراهة أكل الضب، وقال: قد دلَّ ذلك على أن رسول الله ﷺ كره لنفسه ولغيره أكل الضب، فبذلك نأخذ، ثم أجاب عنه الطحاوي بقوله: قيل له: ما في هذا دليل على ما ذكرت، فقد يجوز أن يكون كره أن تُطْعِمَهُ السائل لأنها إنما فعلت ذلك من أجل أنها عافته، ولولا أنها عافته لما أطعمته إياه، فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من خير الطعام كما قد روي أنه نهى عن أن يُتَصَدَّقَ بالتمر الرديء.

(٢) بصيغة المجهول.

(٣) في رواية الطحاوي: فجاء سائل.

(٤) أي عائشة.

(٥) من باب الإطعام مع همزة الاستفهام للزجر واللام.

(٦) قوله: أخبرنا عبد الجبار عن ابن عباس الهمداني، بالفتح نسبة إلى همدان، =

ويبدو أن الطحاوي أيضاً فهم عن محمد أن الكراهية فيه للتحريم. انظر فتح الباري ٦٦٦/٩.

= قبيلة - عن عزيز - على وزن فعيل بزائتين معجمتين بينهما ياء تحتية مثناة أولها عين مهملة - بن مرثد - بفتح الميم والثاء المثناة بينهما راء مهملة ساكنة - عن الحارث عن علي بن أبي طالب إلخ، هكذا وجدنا العبارة في كثير من النسخ وفي بعضها عن أبي عباس مكان عن ابن عباس، وفي بعضها مكانه عن ابن عباس بتشديد الياء المشاة التحتية بعد العين المهملة آخره شين معجمة، والذي أظن أن هذا كله تصحيف، والصحيح عبد الجبار ابن عباس الهمداني قال في «تهذيب التهذيب» عبد الجبار بن العباس الشبامي الهمداني الكوفي، وشبام جبل باليمن، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وقيس بن وهب وعون وعثمان بن المغيرة الثقفي وعريب بن مرثد المَشْرِقي وعدة، وعنه ابن المبارك وإسماعيل بن محمد بن جحادة ومسلم بن قتيبة وإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي. وأبو أحمد الزبيري والحسن بن صالح ووکیع وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أن لا يكون به بأس وكان يتشيع، وقال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال البزار: أحاديثه مستقيمة، وقال العجلي: صويلح، لا بأس به. انتهى ملخصاً. وفي «أنساب السمعاني» بعد ذكر أن الشبامي نسبة إلى شبام بلدة باليمن - بكسر الشين المعجمة بعدها ياء موحدة - المشهور بالنسبة إليها عبد الجبار بن عباس الشبامي الهمداني من أهل الكوفة، يروي عن عون بن أبي جحيفة وعطاء بن السائب، وروى عنه ابن أبي زائدة والكوفيون، كان غالباً في التشيع. انتهى. وفيه أيضاً بعد ما ذكر المَشْرِقي وضبطه بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الراء المهملة في آخره قاف، نسبة إلى مشرق بطن من همدان، والمشهور بالنسبة إليه عريب بن مرثد المَشْرِقي الهمداني، يروي المقاطيع، روى عنه عبد الجبار بن العباس الشبامي. انتهى ملخصاً. ومنه يُعلم أن شيخ عبد الجبار اسمه عريب لا عزيز فليحذر هذا المقام: وأما الحارث فهو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وعنه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح وجماعة، كذَّبه الشعبي على ما أخرجه =

عزیز بن مرثد، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :
أنه نهى عن أكل الضَّبِّ والضُّعِ (١).

قال محمدٌ: فتركه أحب إلينا. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى .

مسلم في «مقدمة صحيحه» وأبو إسحاق وعلي بن المديني وغيرهم، ووثقه
يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث، مات
سنة ٦٥هـ، وقال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه
وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب؟
قال: لم يكن يكذب في الحديث وإنما كان كذبه في رأيه. وقال الذهبي: النسائي
مع تعنته في الرجال قد احتج به والجمهور على توهينه مع روايتهم لحديثه في
الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في حكاياته لا في
الحديث، كذا في «تهذيب التهذيب».

(١) قوله: والضَّبُّ، هو كالسَّبُعِ وزناً ويقال له كفتار (بالفارسية) وهو حلال
عند الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكرهه مالك، والمكروه عنده ما يَأْتُمُّ أكله
ولا يُقَطَّعُ بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يحل أكله، وبه قال سعيد بن المسيب
والثوري محتجّين بأنه ذوناب (١) كذا ذكره الدُّميري، وقد ورد النهي عن أكله في
روايات عديدة أخرجه الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم
كما بسطه العيني في «البنية» مع الجواب عما استدلل به المخالفون.

(١) إن الضَّبَّ سبع ذوناب، وذهب الجمهور إلى التحريم لتحريم كل ذي ناب من السباع،
ولحديث الترمذي من رواية خزيمة بن جزء. انظر الكوكب الدرّي ١٠/٣ وبذل المجهود
١٢٨/١٦.

٨ - (باب ما لَفَظَه ^(١) البحرُ

من السَّمَك الطَّافِي ^(٢) وغيره)

٦٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عبد الرحمن ^(٣) بن

أبي هريرة سأل عبدَ اللَّهِ بنَ عمرَ عَمَّا لَفَظَه ^(٤) البحرُ؟ فنهاه عنه، ثم انقلب ^(٥) فدعا بمصحفٍ فقرأ:

(١) أي رماه على الساحل ونحوه.

(٢) قوله: الطافي، يقال: طفا الشيء فوق الماء يطفو طفواً إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء ويعلو على الماء ولا يرسب، كذا في «المغرب» وغيره.

(٣) قوله: أن عبد الرحمن، قال القاري: قيل ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في «الموطأ». انتهى. وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

(٤) قوله: عما لفظه البحر، أي رماه البحر على الساحل، من أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ^(١) وإطلاق اللفظ على الملفوظ لأنه مرمي من الفم.

(٥) قوله: ثم انقلب، أي انصرف إلى بيته، ورجع إلى أهله كما يُعلم مما ذكره السيوطي في «الدر المنثور»: أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن عساكر عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل ابنَ عمرَ عن حيتان ألقاها البحرُ؟ فقال: أُمَيَّةٌ هي؟ قال: نعم، فنهاه، فلما رجع عبد الله إلى أهله أخذ المصحف فقرأ سورة المائدة فأتى على هذه الآية ﴿وَوُطِئَتِ بِهِنَّ﴾ فقال: طعامه هو الذي ألقاه فألحقه، فمره بأكله. انتهى. وبه يظهر ما في كلام القاري حيث فسر انقلب بقوله أي رجع عن قوله. انتهى.

(١) سورة ق: الآية ١٨.

﴿أَجَلٌ لَكُمْ^(١) صَيْدُ^(٢) الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(٣)، قال نافع: فارسلني إليه^(٤) أن^(٥) ليس به بأس فكله.

قال محمد: ويقول ابن عمر الآخر^(٦) نأخذ. لا بأس بما لفظه البحر وبما حَسَرَ^(٧) عنه الماء إنما^(٨) يُكره من ذلك الطافي. وهو

(١) الخطاب إلى المُخْرَمِينَ.

(٢) قوله: صيد البحر وطعامه، قال أبو هريرة: طعامه ما لفظه ميتاً، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم مرفوعاً وموقوفاً، وقال أبو بكر الصديق: صيده ما حوت عليه وطعامه ما لفظه عليك، أخرجه أبو الشيخ، وفي رواية عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عنه: صيد البحر ما نصطاده بأيدينا، وطعامه ما لائه البحر، ومثله أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس. وفي الباب آثار أخر مذكورة في «الدر المشور».

(٣) بعده: ﴿مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا﴾^(١)

(٤) أي إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة.

(٥) بيان للمرسل به أي بهذا الحكم.

(٦) بكسر الخاء أي المتأخر.

(٧) أي انكشف عنه ونضب وغار.

(٨) قوله: إنما يُكره من ذلك الطافي، لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوا: وما مات فيه وطفأ فلا تأكلوه. وأعله البيهقي بإسناد يحيى بن سليم، وقال: إنه كثير الوهم سييء الحفظ، وقد رواه غيره موقوفاً، وردّه العيني بأنه =

(١) سورة المائدة: الآية ٩٦.

قول^(١) أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله .

٩ - (باب السمك يموت في الماء)

٦٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد

الجاري بن الجار^(٢).....

أخرج له الشيخان وهو ثقة، وزاد الرفع، وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: ما اصطدموه وهو حيّ فكلوه وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه . وفي رواية الطحاوي في «أحكام القرآن»: ما جزر عنه البحر فكلّ وما ألقى فكل، وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل .

(١) قوله: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو قول جابر وعليّ وابن عباس وسعيد بن المسيّب وأبي الشعثاء والنخعي وطاوس والزهري، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإباحة الطافي عن أبي بكر وأبي أيوب، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذاً من إطلاق حديث: هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته، وحديث: أحلتّ لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال، أخرجه ابن ماجه وأحمد وعبد بن حميد والدارقطني وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابنا بأن ميتة البحر ما لفظه البحر أو انحسر الماء عنه ليكون موته مضافاً إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير آفة وطفاء على الماء، كذا في «البنية» و«الدراية»^(١).

(٢) قوله: عن سعيد الجاري بن الجار، هكذا وجد في نسخ عديدة، وفي «موطأ يحيى» عن سعيد الجاري مولى عمر بن الخطاب، وذكره السمعاني في اسمه سعد بغير ياء، حيث ذكر أن الجاري نسبة إلى الجار بليدة على الساحل بقرب المدينة النبوية، والمتسبب إليها سعد بن نوفل الجاري، كان عامل عمر،

(١) انظر: بذل المجهود ١٦/١٤١.

قال: سألت ابنَ عمرَ عن الحَيْثَانِ^(١) يَقْتُلُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيَمُوتُ صَرْداً^(٢) — وفي أصل ابن الصَّوَّافِ: ^(٣) وَيَمُوتُ^(٤) بَرْداً — قال: ليس به بأس. قال: ^(٥) وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ. إذا ماتت^(٦) الحَيْثَانُ من حَرٍّ أو بَرْدٍ أو قَتْلٍ^(٧) بَعْضُهَا بَعْضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت مَيْتَةً^(٨) نَفْسِهَا قَطَّقَتْ^(٩) فهذا يُكْرَهُ من السمك، فأما سوى ذلك فلا بأس به.

روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر، وعنه زيد بن أسلم. انتهى. وكذا سماه ابن الأثير الجزري في «جامع الأصول».

(١) بكسر الحاء جمع الحوت.

(٢) بفتحيتين أي برداً.

(٣) أي في نسخة «الموطأ» لابن الصَّوَّاف وهو من المشايخ.

(٤) أي مكان: ويموت صرداً^(١).

(٥) أي سعيد الجاري.

(٦) في البحر.

(٧) مصدر مضاف معطوف على حَرٍّ أو فعل ماضٍ وما بعده فاعل معطوف على فعل سابق.

(٨) بكسر الميم أي ماتت من غير آفة خارجة، بل بموته نفسه.

(٩) أي علت على الماء.

(١) قال الباجي: ما قتل بعضه بعضاً من الحيتان أو مات صرداً يجوز أكله، وهو مما اتفق عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنه مات بسبب. انتهى. قلت: وكذلك عند أحمد. أوجز المسالك ١٧٤/٩.

١٠ - (باب ذكاة^(١) الجنين^(٢) ذكاة أمه)

٦٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُحِرَت النَّاقَةُ فَذَكَاءُ مَا فِي بَطْنِهَا^(٣) ذَكَائُهَا^(٤) إذا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ^(٥) وَنَبَتَ شَعْرُهُ، فإذا^(٦) خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا دُبْحٌ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

٦٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قُسَيْطٍ^(٧)،

(١) بمعنى الذبح.

(٢) هو الولد ما دام في بطن أمه.

(٣) من الولد. في «موطأ يحيى»: فذكاة ما في بطنها في ذكاتها.

(٤) لأنه جزء منها، فذكاتها ذكاة لجميع أجزائها.

(٥) أي في أجزائها.

(٦) قوله: فإذا خرج، حملة القاري على خروجه حالة الحياة حيث قال:

فإذا خرج من بطنها أي حيّاً ذبح أي اتفاقاً حتى يخرج الدم أي دم المذابحة من جوفه أي جوف الجنين الشامل لحلقه وأوداجه. انتهى. والظاهر ما ذكره الزرقاني حيث قال: فإذا خرج من بطن أمه دُبْحٌ أي ندباً كما يفيد السياق حتى يخرج الدم من جوفه، فذبحه إنما هو لأنقائه من الدم لا لتوقف الحل عليه، وهذا جاء بمعناه مرفوعاً: روى أبو داود والحاكم عن ابن عمر مرفوعاً: «ذكاة الجنين إذا أشعر ذكاة أمه» ولكنه يُذْبَح حتى ينصاب ما فيه من الدم، ويعارضه حديث ابن عمر رفعه: ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر، لكن فيه مبارك بن مجاهد ضعيف، ولتعارضهما لم يأخذ بهما الشافعية، فقالوا: ذكاة الجنين ذكاة أمه مطلقاً، ولا الحنفية فقالوا: لا مطلقاً، ومالك ألغى الثاني لضعفه وأخذ بالأول لاعتضاده بالموقوف، فقيّد به حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه. انتهى.

(٧) بصيغة التصغير.

عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: ذكاة ما كان في بطن الذبيحة ذكاةً أمه إذا كان قد نبت شعره وتمّ خلقه^(١).

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا تمّ^(٢) خلقه، فذكأته في ذكاة أمه فلا بأس بأكله. فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حياً

(١) في أعضائه.

(٢) قوله: إذا تمّ، يعني إذا خرج من بطن الذبيحة جنينٌ ميت فإن كان تامّ الخلق نابت الشعر يؤكل، وإن لم يكن تامّ الخلقة فهو مضغة لا تؤكل، وبه قال مالك والليث وأبو ثور، وقال أحمد والشافعي بحله مطلقاً، وقال أبو حنيفة: لا يؤكل مطلقاً، وبه قال زفر والحسن بن زياد، فإن خرج حياً ذُبِح اتفاقاً، ودليل من قال بالحلّ مطلقاً أو مقيداً بتمام الخلقة حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه رواه أحد عشر نفساً من الصحابة، الأول: أبو سعيد الخدري، أخرجه حديثه باللفظ المذكور أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان وأحمد. والثاني: جابر، أخرجه حديثه أبو داود وأبو يعلى. الثالث: أبو هريرة، أخرجه حديثه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، وفي سننه عبد الله بن سعيد المقبري متفق على ضعفه، والدارقطني وفي سننه عمرو بن قيس ضعيف. الرابع: ابن عمر، أخرجه حديثه الحاكم والدارقطني وسننه ضعيف. الخامس: أبو أيوب، أخرجه حديثه الحاكم. السادس: ابن مسعود، أخرجه حديثه الدارقطني، ورجاله رجال الصحيح. السابع: ابن عباس، أخرجه الدارقطني. الثامن: كعب بن مالك، حديثه عند الطبراني. التاسع والعاشر: أبو أمية وأبو الدرداء، حديثهما عند البزار والطبراني. الحادي عشر: علي رضي الله عنه، حديثه عند الدارقطني، وقال ابن المنذر: لم يُروَ عن أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم أن الجنين لا يؤكل إلا باستيناف الذكاة إلا عن أبي حنيفة ولا أحسب أصحابه وافقه، وفيه نظر، فقد وافقه من أصحابه زفر والحسن وشيخه إبراهيم النخعي. واختار هذا القول أيضاً ابن حزم الظاهري. وقال: لا يترك القرآن وهو قوله =

فَيَذَكِّي^(١)، وكان^(٢) يَرْوِي عن حماد^(٣) عن إبراهيم أَنَّهُ قال^(٤): لا تكون ذكاة نفسٍ ذكاةً نَفْسَيْنِ.

= تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ بالخبر^(١) المذكور وأجاب في «المبسوط» بأن حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه لا يصح، وفيه نظر، فإن الحديث صحيح وَضَعَفَ بعض طرقه غير مضرٍّ، وذكر في «الأسرار» أن هذا الحديث لعله لم يبلغ أبا حنيفة فإنه لا تأويل له ولو بلغه لما خالفه، وهذا حسن، وذكر صاحب «العناية» وغيرها أنه روي «ذكاة الجنين ذكاة أمه» بالنصب فهو على التشبيه أي كذكاة أمه كما يُقال: لسانُ الوزير لسانُ الأمير وفيه نظر، فإن المحفوظ عن أئمة الشأن الرفع، صُرِّحَ به المنذري، ويوضحه ما ورد في بعض طرق أبي سعيد الخدري قال السائل: يا رسول الله إِنَّا ننحر الإبل والناقة ونذبح البقر فنجد في بطنها الجنين أفنلقيه أم نأكله؟ فقال: كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه. وبالجمله فقول من قال بموافقة الحديث أقوى. هذا ملخص ما ذكره العيني في «البنية».

(١) أي يذبح.

(٢) أي أبو حنيفة.

(٣) ابن أبي سليمان.

(٤) هذا استبعاد بمجرد الرأي، فلا عبرة به بمقابلة النصوص، ولعلها لم تبلغه أو حملها على غير معناها.

(١) بسط تخريج هذه الروايات كلها الزيلعي في نصب الراية: وقال: وقال عبد الحق في «أحكامه»: هذا حديث لا يُحتج بأسانيده كلها، وأقره ابن القطان عليه. انظر: أوجز المسالك ١٤٠/٩.

١١ - (باب أكل الجرّاد^(١))

٦٥٢ - أخبرنا مالك، حدّثنا^(٢) عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الجرّاد؟ فقال: وَدِدْتُ^(٣) أَنْ عِنْدِي قَفْعَةٌ^(٤) مِنْ جَرَادٍ فَأَكُلُ مِنْهُ.
قال محمد: وبهذا^(٥) نأخذ. فجراد ذُكِّي^(٦) كلّهُ لا بأس بأكله إن

(١) قوله: باب أكل الجرّاد، بفتح الجيم حيوان معروف، ذكر الترمذي في «نواره» أنه خُلِقَ من الطينة التي فَضُلَتْ من خلق آدم، ومن ثَمَّ ورد أن أول الخلق هلاكاً الجرّاد، أخرجه أبو يعلى وغيره. الكلام فيه مبسوط في «حياة الحيوان».

(٢) في نسخة: أخبرنا.

(٣) أي تمنيت.

(٤) بفتح القاف وسكون الفاء، فعين مهملة، شيء شبيه بالزنبيل، قاله القاري.

(٥) قوله: وبهذا نأخذ، قال الدميري في «حياة الحيوان»: قالت الأئمة الأربعة بحله^(١) سواء مات حتف أنفه أو بذكاة أو باصطياد مجوسي أو مسلم قُطِعَ منه شيء أو لا، وعن أحمد إذا قتلَهُ البرد لم يؤكل، وعن مالك إن قطع رأسه حلّ وإلا فلا. والدليل على عموم حلّه حديث: أَجَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ الْكَبِدُ وَالطَّحَالُ وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ، رواه الشافعي والبيهقي والدارقطني.

(٦) ذُكِّي كلّهُ أي مذبوح كلّهُ أي في حكمه.

(١) وقد نقل النووي الإجماع على جَلِّ أكل الجرّاد، وخصّه ابن العربي بغير جرّاد الأندلس لما فيه من الضرر المحض. وملخص مذهب مالك إن قطع رأسه حلّ وإلا فلا. تنسيق النظام ص ١٩٥.

أُخِذَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، وهو ذَكِيٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ
مِنْ فَقَهَائِنَا.

١٢ - (بَابُ ذَبَائِحِ^(١) نَصَارَى الْعَرَبِ)

٦٥٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ زَيْدِ الدَّيْلِيِّ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ^(٢) بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ ذَبَائِحِ^(٣) نَصَارَى الْعَرَبِ؟ فَقَالَ:

(١) ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ حَلَالَ، حَرِيئًا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا، عَرِيئًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «الْكَافِ الشَّافِ»
فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ: «هَذَا مُنْقَطِعٌ لِأَنَّهُ ثَوْرًا لَمْ يَلِقْ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَهُ
عَنْ عِكْرَمَةَ فَحَذَفَهُ مَالِكٌ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّوا ذَبَائِحَ بَنِي تَغْلِبَ وَتَزَوَّجُوا نِسَاءَهُمْ.

(٣) قَوْلُهُ: عَنْ ذَبَائِحِ نَصَارَى الْعَرَبِ، أَيِ الْعَرَبِ الَّذِينَ تَنَصَّرُوا وَمِنْهُمْ قَوْمٌ
مَعْرُوفُونَ بِبَنِي تَغْلِبَ، وَإِنَّمَا سَأَلَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ
أَوْثَرُوا الْكِتَابَ جِلًّا لَكُمْ﴾^(١) أَيِ ذَبَائِحِهِمْ عَامًّا لِأَنَّ نَصَارَى الْعَرَبِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ فَكَانَ
مَقْظَنُهُ أَنَّ لَا يَحِلُّ ذَبَائِحَهُمْ، فَأَجَابَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا أَخْذًا مِنْ عَمُومِ الْآيَةِ،
وَقَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذِهِ
الْآيَةِ إِلَى الْعَرَبِ، وَغَرَضُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ أَنَّ مَنْ تَوَلَّى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ
الْعَرَبِ وَأَخَذَ بِشَرَائِعِهِمْ وَعَمِلَ حَسَبَ عَمَلِهِمْ فَهُوَ مِنْهُمْ فَنَصَارَى الْعَرَبِ إِذَا تَدَيَّنُوا بِدِينِ
النَّصَارَى صَارُوا مِنْهُمْ حَكْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ حَقِيقَةً، فَدَخَلُوا فِي عَمُومِ الْآيَةِ =

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: الْآيَةُ ٥.

لا بأس بها، وتلا هذه الآية^(١) ﴿ومن يتولّهم منكم فإنه منهم﴾ .
قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة.

١٣ - (باب ما قُتل الحجر^(٢))

٦٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع قال: رميت طائرين بحجر^(٣)
وأنا بالجُرُف^(٤)، فأصبتُهما، فأما أحدهما فمات^(٥)، فطرحه^(٦)
عبد الله بن عمر، وأما الآخر فذهب^(٧) عبد الله

= المذكورة، وبهذا ظهر سخافة ما قال الزرقاني^(١): لعل مراده بتلاوتها أنها وإن جاز
أكل ذبائحهم لكن لا ينبغي للمسلم أن يتخذهم ذبّاحين لأن في ذلك موالاة لهم.
انتهى. فإن هذا التوجيه يقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حدة.
(١) تمامها: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم
أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنه منهم﴾^(٢).

(٢) أي بسبب ثقله عليه.

(٣) في نسخة: بحجرين.

(٤) بضم الجيم وضم الراء وسكون الراء موضع بقرب المدينة.

(٥) أي قبل ذبحه.

(٦) لأنه صار ميتة^(٣) فإن الحجر أصابه بثقله.

(٧) أي أراد أن يذبحه.

(١) الزرقاني . ٨٢/٣ والأوجز . ١٣١/٩ .

(٢) سورة المائدة: الآية ٥١ .

(٣) قال الخرقى: لا يؤكل ما قتل بالبنق أو الحجر، لأنه موقوذ، قال الموفق: يعني الحجر
الذي لا حد له، فأما المحدد كالصوان فهو كالمعارض إن قتل بحدّه أبيع وإن قتل بعرضه
أو ثقله فهو وقيد لا يباح، وبهذا قول عامة الفقهاء. أوجز المسالك . ١٤٤/٩ .

يَذْكِيهِ بِقُدُومِ^(١) فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَذْكِيَهُ فَطَرَحَهُ أَيْضاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ. ما رُمي به الطير، فُقُتِلَ به قبل أن تُذَرَكَ^(٢) ذَكَاتُهُ لم يؤكَلْ، إلا أن يَخْرُقَ^(٣) أو يُبَضَّعَ فإذا خرق وبَضَّعَ فلا بأس بأكله وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١٤ - (باب الشاة وغير ذلك

تَذْكِي^(٤) قبل أن تموت)

٦٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن أبي مُرَّة^(٥)

أنه سأل^(٦)

(١) بفتح القاف وضم الدال: آلة مشهورة للنجار.

(٢) بصيغة المجهول، فما بعده مرفوع. أو بالمعروف فما بعده منصوب.

(٣) من الخرق. بمعنى القطع وهو بالراء المهملة، وفي بعض النسخ خرق^(١) بالمعجمة، وفي بعضها خزف بالمعجمة آخره فاء.

(٤) أي تذبح.

(٥) بضم الميم وتشديد الراء هو مولى أم هانئ، ويقال: مولى عقيل بن أبي طالب.

(٦) قوله: أنه سأل أبا هريرة عن شاة، قال القاري: هي كانت مريضة أو مضروبة ونحوها. انتهى. وهذا مجرد احتمال لا يشفي^(٢) العلليل، وحقيقة الواقعة في المتردية، ففي رواية عند ابن عبد البر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال: كانت عناق كريمة، فكرهت أن أذبحها فلم ألبث^(٣) أن ترددت، فذبحتها، فركضت = (١) أي طعن.

(٢) في الأصل: لا يسقى وهو تحريف.

(٣) في الأصل: فلم ألبس وهو تحريف.

أبا هريرة عن شاةٍ ذبحها فتحرك^(١) بعضُها؟ فأمره^(٢) بأكلها، ثم سأل زيد ابن ثابت فقال: إن الميتة لتتحرك^(٣)، ونهاه^(٤).

قال محمد: إذا تحركت تحركاً: أكبر الرأي فيه و^(٥) الظن أنها حيّة^(٦) أكلت^(٧)، وإذا كان تحركها شبيهاً بالاختلاج^(٨)، وأكبر الرأي والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل.

= برجلها (فتحرك بعضها) فأمره أبو هريرة أن يأكلها، ذكره الزرقاني^(١).

(١) أي بعد ذبحها.

(٢) قوله: فأمره بأكلها، أي لأن الحركة دليل الحياة فيكون مذكي، ويوافقه ما أخرجه ابن جرير عن علي قال: إذا أدركت ذكاة الموقوذة والمتردية والنطيحة وهي تتحرك يداً أو رجلاً فكلها.

(٣) فلا يفيد ذبحها.

(٤) قوله: ونهاه، أي عن أكلها. قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من الصحابة وافق زيداً على ذلك. وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر.

(٥) عطف تفسيري.

(٦) أي كانت حيّة قبل الذبح.

(٧) أي جاز أكلها.

(٨) أي باضطراب الأعضاء.

(١) ٨٣/٣ وكذا في الأوجز ١٣٧/٩.

١٥ - (باب الرجل يشتري اللحم
فلا يدري^(١) أذكي هو أم غير ذكي)

٦٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه^(٢) أنه قال
سُئِلَ رسول الله ﷺ فقيل^(٣): يا رسول الله إن ناساً^(٤) من أهل البادية
يأتون^(٥).....

(١) أي لا يعلم أن ذلك اللحم من الحيوان المذبح الشرعي أم لا.
(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام. قوله: عن أبيه أنه قال... إلخ،
لم يختلف عن مالك في إرساله، وتابعه الحمّادان وابن عينة ويحيى القطان عن
هشام، ووصله البخاري في «الذبائح» من طريق أسامة بن حفص المدني، وفي
«التوحيد» من طريق أبي خالد سليمان الأحمر، وفي «اليوم» من طريق الطفاوي
محمد بن عبد الرحمن والإسماعيلي من طريق عبد العزيز الدراوردي وابن أبي شيبة
عن عبد الرحيم بن سليمان والبخاري من طريق أبي أسامة، الستة عن هشام عن أبيه
عن عائشة، قال الدارقطني: وإرساله أشبه بالصواب يعني لأن رواه أضعف وأحفظ،
وأجيب بأن الحكم للوصل إذا زاد عدد من وصل على من أرسل واحتقّ بقرينة
تقوّي الوصل كما ههنا إذ عروة معروف بالرواية عن عائشة، والأولى أن يقال: إن
هشاماً حدثه به على الوجهين مرسلًا وموصولًا، كذا في «شرح الزررقاني».

(٣) بيان للسؤال. قوله: فقيل، عند البخاري في الذبائح: إن قوماً قالوا
للنبي ﷺ: إن قوماً يأتوننا باللحم، وفي آخره قالت عائشة: وكانوا أي القوم
السائلون حديثي عهد بالكفر.

(٤) عند النسائي: إن ناساً من الأعراب.

(٥) قوله: يأتون بلحمين بضم اللام جمع لحم، وفي روايتنا: يأتوننا.

بَلَحْمَانٍ فَلَا نَدْرِي هَلْ سَمُّوا^(١) عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ قَالَ^(٢): فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: سَمُّوا^(٣) اللَّهَ عَلَيْهَا، ثُمَّ كُلُّوْهَا.

(١) أي عند الذبح.

(٢) الضمير إلى عروة.

(٣) أي عند الأكل. قوله: سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهَا، قال الطُّيْبِيُّ في «حَوَاشِي
الْمَشْكَاة»: هَذَا مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ لَا تَهْتَمُوا بِذَلِكَ، وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ
وَالَّذِي يَهْمُكُمْ الْآنَ أَنْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ. انْتَهَى. وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ
مِنْهُ أَنْ تَسْمِيْتَهُمْ عَلَى الْأَكْلِ قَائِمَةً مَقَامَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ، بَلْ طَلَبَ التَّسْمِيَةَ الَّتِي
لَمْ تَفُتْ وَهِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ. انْتَهَى. وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ
التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِلْحَلِّ^(١) حَتَّى لَوْ تَرَكْنَا التَّسْمِيَةَ عَامِداً حَلًّا، فَإِنَّهُ
لَوْ كَانَتِ التَّسْمِيَةُ شَرْطاً لَمَا أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَكْلِ عِنْدَ الشُّكِّ فِيهَا، وَأَجَابَ عَنْهُ
الْعَيْنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دَلِيلٌ لَنَا، فَإِنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا عَنْ حَالَةِ
اللَّحْمِ الَّذِي شُكَّ فِي التَّسْمِيَةِ فِيهِ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ اشْتِرَاطُ التَّسْمِيَةِ
وِإِلَّا لَمَّا سَأَلُوهُ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْأَكْلِ إِشْعَاراً بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الذَّابِحِ الْمُسْلِمِ أَنَّ لَا يَدْعُ
التَّسْمِيَةَ، فَكَانَ قَالَ: إِنَّكُمْ لَسْتُمْ بِمَأْمُورِينَ لِحَصُولِ التَّيَقُّنِ وَالتَّجَسُّسِ لِإِبْرَائِهِ إِلَى
الْوَسْوسَةِ وَالْحَرَجِ، فَسَمُّوا اللَّهَ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَكُلُّوا وَلَا تَلْقُوا أَنْفُسَكُمْ فِي الشُّكِّ
وَالْوَسْوسَةِ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ: اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا شَرْطاً فِي حَلِّ الْأَكْلِ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ وَهِيَ رِوَايَةٌ
عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ: أَنَّهَا سَنَةٌ فَمَنْ تَرَكَهَا عَمداً أَوْ سَهواً لَمْ يَقْدَحْ فِي حَلِّ الْأَكْلِ، وَذَهَبَ أَحْمَدُ
فِي الرَّاجِحِ عَنْهُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَجَعْلِهَا شَرْطاً فِي حَدِيثِ عَدِيٍّ، وَذَهَبَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْجَوَازِ لِمَنْ تَرَكَهَا سَاهِياً لَا عَمداً، لَكِنْ
اِخْتَلَفَ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ هَلْ تَحْرُمُ أَوْ تَكْرَهُ؟ وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ تَحْرُمُ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْعَمْدِ ثَلَاثَةٌ
أَوْجُهُ، أَصَحُّهَا يَكْرَهُ الْأَكْلَ. انْظُرْ فَتْحُ الْبَارِيِّ ٦٠١/٩.

قال^(١): وذلك في أول الإسلام^(٢).

قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة إذا كان الذي يأتي بها^(٣) مسلماً أو من أهل الكتاب^(٤)، فإن أتى بذلك مجوسي^(٥)، وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب لم يُصدَّق^(٦) ولم يُوكَّل بقوله.

(١) الضمير راجع إلى مالك كما صرح به في «موطأ يحيى». قال مالك: وذلك في أول الإسلام.

(٢) قوله: وذلك في أول الإسلام، كأنه يشير إلى أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح، فإنه كان في أول الإسلام قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسَقٌ﴾^(١) وقال ابن عبد البر: هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يُعرف وجهه، والحديث نفسه يردّه لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل، فدل على أن الآية كانت قد نزلت، وأيضاً اتفقوا على أن الآية مكّية، وأن هذا الحديث بالمدينة وأن المراد أهل باديتها. انتهى. أقول: في الوجه الأول نظر فإن الآية لا تدل على التسمية عند الأكل بل على التسمية عند الذبح فلا دلالة لسياق الحديث على ما ذكره، والحق أن سياق الحديث لا يثبت ما أثبتوه من عدم اشتراط التسمية بل اشتراطه كما ذكرنا.

(٣) أي باللحمان.

(٤) أي من اليهود والنصارى.

(٥) وكذا الوثني وغيره من الكفار غير أهل الكتاب.

(٦) قوله: لم يُصدَّق، أي ذلك الكافر في قوله ولم يُوكَّل المذبوح بمجرّد قوله فإن قول الكافر غير مقبول في باب الديانة والحلّ والحرمه.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

١٦ - (باب صيد الكلب المَعْلَم)

٦٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان

يقول: في الكلب^(١) المَعْلَم: كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، إِنْ قَتَلَ^(٢) أَوْ لَمْ يَقْتُلْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ. كل ما قُتِل وما لم يُقْتَل إذا ذَكِّيْتَهُ^(٣) ما لم يأكل منه، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُل^(٤) فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ. وكذلك^(٥) بلغنا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

(١) قوله: في الكلب المَعْلَم، بصيغة المفعول من التعليم، وهو الذي إذا رُجِرَ انزجر، وإذا أُرْسِلَ أطاع، والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَجِلْ لَكُمْ الطِّيَّاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١).

(٢) لكن إذا لم يُقْتَل وأدركه صاحبه حيّاً يحتاج إلى التذكية.

(٣) متعلّق بما إذا لم يقتل أي ذبحته.

(٤) قوله: فلا تأكل، وهو أصح قولي الشافعي لما في «الصحيح»: وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه. ورخص بعضهم في الأكل: منهم ابن عمر وسلمان الفارسي وسعد، وبه قال مالك والشافعي في رواية. والمسألة مبسطة بتفاريحها ودلائلها في «الهداية» وشروحها.

(٥) قوله: كذلك بلغنا عن ابن عباس، فإنه قال: آية المَعْلَم من الكلاب أن يُمَسَّكَ صيده فلا يأكل منه حتى يأتيه صاحبه. وقال أيضاً: إذا أكل الكلب فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه، أخرجهما ابن جرير، ذكره السيوطي في «الدرّ المشور»، ويوافقه من المرفوع حديث عدي بن حاتم عند الأئمة الستة، وفيه قال النبي ﷺ: =

(١) سورة المائدة: الآية ٤. ذكر شيخنا في الأوجز حول هذه الآية عدة أبحاث فارجع إليه. ١٥٥/٩.

٦٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم،

= إن أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه. ويخالفه حديث أبي ثعلبة الخشني عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال رسول الله: إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل، قال: وإن أكل، قال: وإن أكل^(١). وهو حديث معلول أعلاه البيهقي، كذا ذكره الحافظ في «التلخيص».

(١) قوله: باب العقيقة^(٢)، هي الذبيحة عن المولود يوم السابع، وقد اختلف فيه، فعند مالك والشافعي هو سنة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد روايتان أشهرهما أنها سنة، والثانية أنها واجبة واختارها بعض أصحابه. وهي عن الغلام شاتان، وعن الجارية واحدة، وقال مالك: عن الغلام أيضاً شاة وهو في اليوم السابع بالاتفاق، ولا يُمس رأس المولود بدم العقيقة بالاتفاق. وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا تكسر عظام العقيقة، بل يُطبخ أجزاءها تفاقلاً بسلامة المولود، كذا في «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة». وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة تدل على مشروعتها واستحبابها. من ذلك حديث عائشة: أمرنا رسول الله أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة، أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي واللفظ لابن ماجه. ومن ذلك حديث سمرة مرفوعاً: الغلام مرتين بعقيقة يُذبح عنه في اليوم السابع ويُحلق رأسه ويسمى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي من حديث الحسن عن سمرة، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق. وفي رواية لهم: ويُدَمَّى. قال أبو داود: يُسمى أصح ويُدَمَّى غلط من همّام. ومن ذلك حديث أم كرز مرفوعاً: عن الغلام شاتان =

(١) قال الجمهور: إذا قتل الكلب وأكل منه فهو حرام، وبه قال الحنفية، وهو أصح قولي أحمد وأصح قولي الشافعي، وعند مالك يجوز لحديث أبي ثعلبة. انظر هامش بذل المجهود ٩٨/١٣.

(٢) في العقيقة عشرة أبحاث لطيفة. انظر أوجز المسالك ٢٠٣/٩ - ٢٢٣.

= وعن الجارية شاة، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان. وله طرق عند الأربعة والبيهقي. ومن ذلك حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه: كنا في الجاهلية إذا وُلِدَ لأحد غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطخه بزعفران، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عائشة. ومن ذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسن كَبْشاً كَبْشاً، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد، ورواه البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة: اليوم السابع وسَمَّاهما، وأمر أن يُمَاطَ عن رؤوسهما الأذى، وصححه ابن السكن بأتَمَ من هذا، وفيه: وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً. ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح، والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والطبراني في «المعجم الصغير» من حديث قتادة عن أنس، والبيهقي من حديث فاطمة، والترمذي والحاكم من حديث علي. هذا ملخص ما أورده الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»: وقال تلميذه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السُّخَاوي المصري في كتابه «ارتياح الأكباد بأرياح فقَد الأولاد» بعد ذكر حديث: الغلام مرتَهَنَ بعقيقته: ذكر البيهقي عن سليمان بن شرحبيل نا يحيى بن حمزة قال: قلت لعطاء الخراساني: ما مرتَهَنَ بعقيقته؟ فقال: يحرم شفاعته ولده. وكذا قال الإمام أحمد: إنه مرتَهَنَ عن الشفاعة لوالديه، واستحسنه الخطابي حيث قال: تكلَّم الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد أن هذا في الشفاعة يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه. وقيل: معناه أنه مرتَهَنَ بشعره. انتهى. وفي الباب أخبار وأحاديث أخر أيضاً مذكورة في مظانها وهي كلها تشهد بمشروعته العقيقة، بل بعضها يدل على الوجوب، وبه استدل من قال به، لكن أكثرها يدل على خلافه، فإن لم يكن واجباً فلا أقل من أن يكون مستحباً بل سنة ولعلها لم تبلغ إمامنا حيث قال: إنها مباحة وليست بمستحبة، ولعل لكلامه وجهاً لست أحصله. وستطلع =

عن رجل^(١) من بني ضَمْرَةَ عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عن العَقِيقَةِ؟
قال: لا أَحَبُّ^(٢) العَقُوقَ، فكأنه^(٣).....

= على زيادة التفصيل عن قريب.

(١) قوله: عن رجل من بني ضَمْرَةَ عن أبيه، قال ابن عبد البر: لا أعلمه رُوي معنى الحديث عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود والنسائي. قال: وأصل العقيقة كما قال الأصمعي وغيره: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تذبح عنه عقيقة لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، قال أبو عبيد: فهو من تسمية الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه^(١). قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث كراهية ما يقبح معناه من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ يحب الاسم الحسن، قال: وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يُقال لذبيحة المولود نسيكة، ولا يقال عقيقة، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك، ولا قال به وأظنهم تركوا العمل به لما صحَّ عندهم في غيره من الأحاديث من لفظ العقيقة. انتهى.

كذا في «تنوير الحوالك على موطأ مالك» للسيوطي، وقال الزرقاني في «شرحه»: لعل مراد ابن عبد البر من العلماء: المجتهدون، وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية يستحبّ تسميتها نسيكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عَتَمَةً.

(٢) قوله: قال لا أحب العقوق، قال الخطّابي في «شرح سنن أبي داود»: وليس فيه توهين العقيقة ولا إسقاط لوجوبها، وإنما استُبشِعَ الاسم، وأحب أن يسمّى بأحسن منه كالنسيكة والذبيحة. انتهى.

(٣) قوله: فكأنه... إلخ، هذا قول بعض الرواة يعني أنه لم يرد بقوله «لا أحب العقوق» كراهة العقيقة بدليل أنه رَغِبَ إليه بقوله: من وُلِدَ له وَلَدٌ فأحب أن يَنسُكَ عن ولده فليفعل، بل إنما كره الاسم أي إطلاق لفظ العقيقة فإنه يُنبئ =

(١) شرح الزرقاني ٩٦/٣.

إنما كره الاسم، وقال^(١): من وُلد له وَلَدٌ فَأَحَبُّ^(٢).....

= عن العتوق، وهو مستعمل في العصيان وترك الإحسان ومنه عتوق الوالدين. وهذا كما كره النبي ﷺ تسمية العشاء بالعتمة وتسمية المدينة النبوية بيشرب، وحيثُذ فلا يمكن أن يَسْتَدِلَّ به أحد على نفي مشروعية النسيكة للمولود أو على نفي استحبابها. أو على أنها كانت من عمل الجاهلية ثم نسخ، كيف وهناك أخبار كثيرة قد مرَّ نَبَذُ منها تدل على مشروعيتها والترغيب إليها.

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) قوله: فأحب أن ينسك، استدل به جماعة من أصحابنا الحنفية منهم صاحب «البدائع» وغيره على أن العقيقة ليست بسنة لأنه علق العَقَّ بالمشيئة، وهذا إمارة الإباحة وردّه علي القاري بقوله: لا يخفى أن المشيئة تنفي الفرضية دون السنية. انتهى. وأقول: هذا الحديث نظير حديث «من أراد منكم أن يضحِّي فلا يأخذن من أظفاره وشعره شيئاً حتى يضحِّي، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وقد استدل به الشافعية على عدم وجوب الأضحية بأنه علق الأضحية على الإرادة والمشيئة ولو كان واجباً لما فعل كذلك، وأجاب عنه أصحابنا منهم صاحب «الهداية» و«البناية» وغيرهما بأنه ليس المراد به التخيير بين الترك والفعل، بل القصد فكأنه قال: من قصد منكم أن يضحِّي، وهذا لا يدل على نفي الوجوب كما في قوله: من أراد الصلاة فليتوضأ، وقوله: من أراد الجمعة فليغتسل، ولم يرد هناك التخيير، فكذا هذا. إذا عرفت هذا فلنائل أن يقول مثل ذلك في هذا الحديث بأنه ليس المراد بقوله من أحب أو من شاء كما في بعض الكتب التخيير والتعليق على المشيئة، بل المراد به القصد، وحيثُذ فلا يكون له دلالة على نفي الوجوب أيضاً فضلاً عن نفي السنية أو الاستحباب، وأيضاً لنائل أن يقول: ليس المراد بالحبِّ الحبِّ الطبيعي والمشيئة التخييرية، بل المراد به الحب الشرعي، فالمعنى من وُلد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده اتباعاً للشرعة فليفعل، وحيثُذ لا دلالة له على نفي السنية، على أنه لو سلمنا أنه دالٌّ على نفي السنية فليس له دلالة على نفي =

= الاستحباب الشرعي بوجه من الوجوه، فإنه معلق بالمشيئة البتة إذ لا حرج في تركه فلا يثبت به الإباحة المعرأة عن الاستحباب، ومع عزل النظر عن ذلك كله نقول: هذا الحديث إن دلّ على نفي الاستحباب والسنية دلّ عليه بإشارته، وغيره من الأحاديث دلّ على الاستحباب بعبارة بل بعضها يدل على الوجوب والاستئذان كما مرّ ذكرها، ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة. ومن النصوص الدالة على الاستحباب ما أخرجه الطبراني في «معجمه الأوسط» في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس أنه قال: سبع من السنة في الصبي يوم السابع: يسمّى، ويختنن، ويُمَاط عنه الأذى، ويثقب أذنه، ويُعقّ عنه، ويُحلق رأسه، ويلطّخ بدم عقيقته، ويَتَصَدَّق بوزن شعره ذهباً أو فضة. فإن قلت: فيه رواد بن جراح وهو ضعيف كما ذكر ابن حجر، قلت: لا بأس، فإن الضعيف يكفي في فضائل الأعمال، فإن قلت كيف يقول: ويُمَاط عنه الأذى مع قوله يُلطّخ بدم؟ قلت: لا إشكال فيه، فلعل إماطة الأذى يقع بعد التلّطّخ، والواو لا يستلزم الترتيب قاله الحافظ في «التلخيص»: فإن قلت: ذكر في هذا الحديث التدمية؟ والجمهور على منعها، قلت: قد ذُكر ذلك في بعض الأخبار المرفوعة أيضاً، ففي «سنن أبي داود» من طريق همام قال: نا قتادة عن الحسن البصري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: كل غلام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم السابع ويُحلق رأسه ويُدَمَّى. فكان قتادة إذا سُئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذُبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود^(١): هذا وهم من همام: ويُدَمَّى. ثم أخرج من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: كل غلام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمّى. ثم قال أبو داود: يسمّى أصح، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دغفل وأشعث عن الحسن. انتهى كلامه. =

(١) بذل المجهود ١٣/٨٤.

أن يَنْسِكَ^(١) عن ولده فليفعل^(٢).

٦٥٩ — أخبرنا مالك، أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه

لم يكن^(٣) يسأله أحد من أهله.....

= وقد ردَّ عليه الحافظ في «التلخيص» بقوله: قال أبو داود: يُدْمَى غلط من همام، قلت: يدل على أنه ضبطها أن في رواية بهز عنه ذكر الأمرين التسمية والتدمية، وفيه أنهم سألوا قتادة عن هيئة التدمية فذكرها لهم، فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يضبط أنه سأله عن كيفية التدمية. انتهى. ولعل هذا هو منشأ ذكر ابن عباس التدمية من جملة السنن، وإنما لم يأخذ الجمهور بهذا لما مرَّ من حديث عبد الله بن بريدة أنه كان من أعمال الجاهلية وترك ذلك في الإسلام، ولرواية ابن ماجه من حديث يزيد المزني أن رسول الله ﷺ قال: يعق عن الغلام ولا يُمَسَّ رأسه بدم.

(١) بضم السين أي يُذبح.

(٢) وفي رواية أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلينسك عن

الغلام شاتين مكافئتين وعن الجارية شاة.

(٣) قوله: إنه لم يكن يسأله... إلخ، أي لم يكن يسأله أحد من أهل بيته ذبيحة

عقيقة ليذبح بها في يوم العقيقة إلا أعطاها إياه، وكان ابن عمر يعق عن ولده

— بفتحنتين أو بضم الأول — أي من أولاده الذكور والإناث بشاة شاة قياساً على

الأضحية واتباعاً لما روي أن النبي ﷺ ذبح عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً، وبه

قال مالك. وقال غيره: عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة. ثبت ذلك عن

رسول الله ﷺ بطرق عديدة قولاً كما مرَّ ذكرها، واختلف في فعله فروي عنه في عقيقة

الحسين الواحد، وروي الاثنان^(١)، فالمرجح يكون هو التعدد للغلام ولهذا قال =

(١) أخرج النسائي من حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس: عق عن الحسن والحسين

بكشين كبشين. الجوهر النقي ٢/٢٢٣، وفتح الباري ٩/٥٩٠.

عقيقة إلا أعطاه^(١) إياه، وكان يعقّ عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى .
 ٦٦٠ — أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر^(٢) بن محمد بن علي، عن
 أبيه أنه^(٣) قال:

= ابن رشد المالكي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب، لما صححه الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ أمر أن يُعقّ عن الغلام شاتان، وعن الجارية بشاة، نقله الزرقاني، وقال القاري: لا يخفى أن الاكتفاء بواحد لا ينافي فضل التعدد.

(١) ذكر الضمير اعتباراً لما يُذبح منه، وفي رواية أعطاهما.

(٢) قوله: جعفر بن محمد... إلخ، هو الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق الهاشمي المدني بن محمد المعروف بالباقر بن علي المعروف بزين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب، كان من سادات أهل البيت وعُباد أتباع التابعين، وُلد سنة ٨٠ هـ بالمدينة، ومات سنة ١٤٨ هـ بالمدينة، روى عن أبيه وعطاء وعروة وجماعة، وعنه مالك وأبو حنيفة ويحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة والسفيانان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، كذا في «إسعاف السيوطي». وأبوه محمد الباقر ثقة فاضل سُمي بالباقر لأنه تَبَقَّر في العلوم أي توسَّع، مات بالمدينة سنة ١١٨ هـ، وقيل سنة ١١٩ هـ، كذا في «التقريب» و«جامع الأصول».

(٣) قوله: أنه قال، هذا حديث مرسل، فإن محمداً الباقر لم يدرك ذلك، ولا لقي فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكذلك رواه أبو داود في «المراسيل» وأخرجه البيهقي فزاد عن أبيه عن جده، ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي قال: عَقَّ رسولُ الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدّقي بزنة شعره فضة فوزّناه، فكان وزنه درهماً أو بعض درهم، وعند الحاكم من حديث علي: أمر رسول الله ﷺ فاطمة، فقال: زني شعر الحسين وتصدّقي بوزنه فضة وأعطي القابلة رجُل العقيقة، ذكره الحافظ في «التلخيص».

وزنت^(١) فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين^(٢) رضي الله عنهما وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزن ذلك فضة.

٦٦١ - أخبرنا مالك، أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن،

(١) قال ابن عبد البر: أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع العقيقة أو دونها^(١).

(٢) قوله: شعر حسن وحسين، روى أحمد عن علي قال: لما وُلد الحسن سميته حرباً، فجاء رسول الله ﷺ، فقال: أروني ابني ما سمَّيته، قلنا: حرباً، قال: بل هو حسن، فلما وُلد الحسين، فذكر مثله، فقال: بل هو حسين، فلما وُلد محسن ذكر مثله، فقال: بل هو محسن، ثم قال: سمَّيتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومُبشِّر^(٢) وإسناده صحيح. ومحسن - بضم الميم وكسر السين المشددة - مات صغيراً، وزينب بنت فاطمة وُلدت في حياة جدِّها، وكانت لبيبة عاقلة تزوجها عبد الله ابن عمِّها جعفر فولدت له علياً وأم كلثوم وعوناً وعباساً ومحمداً، وأم كلثوم بنت فاطمة ولدت قبل وفاة جدِّها ﷺ وتزوجها عمر بن الخطاب، فولدت له زيدا ورقية، ثم تزوجها بعد موته عون بن جعفر ثم مات فتزوجها أخوه محمد، ثم مات فتزوجها أخوهما عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج أختها زينب. وكان وزن فاطمة شعر الحسن والحسين بأمر أبيها ﷺ، ووزن شعر زينب وأم كلثوم يحتمل أن يكون بأمره، ويحتمل أنها قاست ذلك على أمره لها في الحسن، كذا في «شرح الزرقاني».

(١) وقال الموفق: إن تصدَّق بزنة شعره فضة فحسن، وقال ابن عابدين: يُستحب لمن وُلد له ولد أن يسميه يوم أسبوعه، ويحلِّق رأسه ويتصدق عند الأئمة الثلاثة بزنة شعره فضة أو ذهباً. وفي «المحلِّي» عن «الرسالة» لابن أبي زيد أنه يُستحب التصدَّق بوزنه من ذهب وفضة. أوجز المسالك ٢١٤/٩.

(٢) في الأصل: بسر وهو تحريف.

والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» رقم الحديث ٧٦٨، والهيتمي في «مجمع الزوائد» ٥٢/٨، قال في «اللسان» ٣٩٣/٤: شبر وشبير ومبشِّر: معناها: حسن وحسين ومحسن.

عن محمد بن علي بن حسين أنه^(١) قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين فتصدقته بوزنه فضة.

قال محمد: أما العقيقة^(٢) فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام ثم نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله ونسخ صوم

(١) هذا أيضاً مرسل ووصله بعضهم، فقال: عن ربيعة عن أنس، وهو خطأ والصواب ما في «الموطأ» قاله ابن عبد البر.

(٢) قوله: أما العقيقة... إلخ، كأنه يشير إلى عدم مشروعية العقيقة الآن أو إلى كراهته كما تفيده عبارته في «الجامع الصغير» حيث قال: لا يُعَقُّ لا عن الغلام ولا عن الجارية. انتهى. وحاصل كلامه ههنا أنه بلغه أن العقيقة كانت في الجاهلية وفعلت في ابتداء الإسلام، ثم صار منسوخاً، وأن مشروعية الأضحى نسخت كل ذبح كان قبله، ومشروعية صوم رمضان نسخت كل صوم كان قبله، ونسخت فرضية غسل الجنابة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كانت قبلها. وبلاغه الأول قد أخرجه في «كتاب الآثار» عن إبراهيم ومحمد بن الحنفية حيث قال محمد: أنا أبو حنيفة، عن حماد عن إبراهيم: كانت العقيقة في الجاهلية فلما جاء الإسلام رفضت. محمد أنا أبو حنيفة نا رجل عن ابن الحنفية أن العقيقة كانت في الجاهلية فلما جاء الإسلام رفضت، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. انتهى كلامه. وبلاغه المشتمل على حديث النسخ أخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن المسيب بن شريك عن عقبة بن اليقظان عن الشعبي عن مسروق عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: نسخت الزكاة كل صدقة، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخ الأضحى كل ذبح. وضعفاه. قال الدارقطني: المسيب بن شريك وعقبة متروكان، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» في أواخر النكاح موقوفاً على علي رضي الله تعالى عنه، كذا ذكره العيني في «البنية» والزيلعي وابن حجر في «تخريجيهما» لأحاديث الهداية. وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال»، والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» حديث علي مرفوعاً من =

= رواية الدارقطني في ترجمة المسيب بن شريك بن سعيد الكوفي، وذكرنا أن يحيى قال في حقه: ليس بشيء، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: متروك، وقال محمود بن غيلان: ضرب ابن معين وأحمد وأبو خيثمة على حديثه، وقال الساجي: متروك الحديث، له مناكير. انتهى.

إذا عرفت هذا كله فاعلم أن في المقام أبحاثاً عديدة، الأول: أنه ماذا أريد من كون الحقيقة في الجاهلية وكونها متروكة مرفوضة في الإسلام؟ إن أريد أنها كانت واجبة ولازمة في الجاهلية وكان أهل الجاهلية يوجبونها على أنفسهم فلما جاء الإسلام رفض وجوبه ولزومه فهذا لا يدل على نفي الاستحباب أو المشروعية أو السنية، بل على نفي الضرورة فحسب، وهو غير مستلزم لعدم المشروعية أو الكراهة، وإن أريد أنها كانت في الجاهلية مستحبة أو مشروعة، فلما جاء الإسلام رفض استحبابها وشرعيتها، فهو غير مسلم. فهذه كتب الحديث المعتبرة مملوءة من أحاديث شرعية الحقيقة واستحبابها، كما ذكرنا نبذاً منها. الثاني: الأحاديث الدالة على استحبابها وشرعيتها، لاشك أنها واقعة في الإسلام وهي معارضة لما بلغه من قول النخعي وابن الحنفية، ومن المعلوم أن أحاديث النبي ﷺ أحق بالأخذ من قول غيره كائناً من كان. الثالث: أنه لو كان مطلق مشروعية الحقيقة مرتفعة عن الإسلام لما عوق النبي ﷺ عن الحسن والحسين، فإن ادعى أن ذلك كان في بدء الإسلام احتيج إلى ذكر ما يدل على رفع كونه مشروعاً بعد ما كان مشروعاً في الإسلام وإذ ليس فليس. الرابع: أنه لو كانت مشروعيتهما المطلقة مرتفعة لما اختارها أصحاب النبي ﷺ بعده، وقد اختاروها كما مر من رواية نافع عن ابن عمر، وفي «موطأ يحيى»: مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة شاة. الخامس: أن مراد ابن الحنفية وإبراهيم من كون الحقيقة مرفوضة يحتمل أن يكون رفض حقيقة الجاهلية فإنهم كانوا يذبحون ذبيحة ويلطخون صوفه في دمه، ويضعونها على رأس الصبي حتى تسيل عليه قطرات الدم، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم بزعفران ونحوه، وعلى هذا لا يدل كلامهما على نفي مشروعيتهما المطلقة بل على نفي الطريقة الخاصة، =

شهر رمضان كل صوم كان قبله، ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان (١) قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة (٢) كان قبلها. كذلك بلغنا.

وبالجملة الحكم بنفي مشروعيتها في الإسلام مطلقاً غير صحيح. وترك الأحاديث الصريحة المرفوعة والموقوفة الواردة في هذا الباب بقول محتمل غير متأصل غير نجح. السادس: أن البلاغ الثاني لا يثبت من طريق محتج به حتى يحتاج به. السابع: بعد تسليم ثبوته ظاهره يدل على منسوخية وجوب العقيقة ونحوها فإن معناه نسخ الأضحى لزوم كل ذبح كان قبله كالعقيقة، وكالعتيرة وكالرجبية، وكاننا في الجاهلية فإنهم كانوا إذا ولدت الناقة أو الشاة ذبحوا أول ولد، فأكل وأطعم، وكان بعضهم ينذر بأنه إذا بلغ شاته كذا ذبح من كل عشرة شاة، وكانوا يذبحون شاة لتعظيم شهر رجب، ويدل عليه ضمه بنسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله فإنه كان صوم يوم عاشوراء وأيام البيض فرضاً، فلما نزل صوم رمضان نسخ وجوب ذلك على ما بسطه الحازمي في «كتاب التاسخ والمنسوخ»، فكما أن نسخ صوم رمضان لما قبله لم يدل إلا على عدم لزومه، لا على عدم مشروعيته وانتفاء فضيلته، كذلك نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله لا يدل على انتفاء استحبابه وشرعيته. وقال صاحب «البدائع»: ذكر محمد في «الجامع الصغير»: ولا يُعَقَّ لا عن الغلام ولا عن الجارية، وإنه إشارة إلى الكراهة لأن العقيقة كانت فضيلة ونسخ الفضل، فلا يبقى إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة فإنهما كانتا من الفرائض، فإذا نسخت الفرضية يجوز التنفل بهما. انتهى. وردّه القاري بقوله: فيه بحث لأن الفضيلة إذا انتفت تبقى الإباحة لأن النسخ ما توجه إلا إلى زيادة. وهذا على تقدير أنه كان فضيلة، وإلا فالظاهر من ذكرها مع الصوم والصدقة أنها على متوالهما في كونهما واجبة. انتهى. فليتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام، وانظم ما ذكرنا في هذا البحث في سلك نظائره التي لم يقف عليها الأعلام.

(١) قال القاري: لم أعرفه.

(٢) قال القاري: هذا أيضاً غير معروف. انتهى. قلت: هو ما روي عن =

.....

ابن عباس أنَّ قبل فرض الزكاة كانت صدقة الفاضل من المال فرضاً حتى نسخ،
أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم على ما في «الدر المنثور».

آخر المجلد الثاني
ويتلوه المجلد الثالث، وأوله:
(كتاب الدييات)

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة	مطلب
٥	٧٦ - باب الوتر
٧	٧٧ - باب الوتر على الدابة
٨	٧٨ - باب تأخير الوتر
١١	٧٩ - باب السلام في الوتر
٢١	٨٠ - باب سجود القرآن
٢٥	٨١ - باب المأز بين يدي المصلي
٣٢	٨٢ - باب ما يُستحب من التطوع في المسجد عند دخوله
٣٤	٨٣ - باب الانفتال في الصلاة
٣٩	٨٤ - باب صلاة المُغمى عليه
٤٠	٨٥ - باب صلاة المريض
٤١	٨٦ - باب النخامة في المسجد وما يُكره من ذلك
٤٣	٨٧ - باب الجُنُب والحائض يعرفان في ثوب
	٨٨ - باب بدأ أمر القبلة وما تُسخ من قبلة
٤٤	بيت المقدس
	٨٩ - باب الرجل يصلي بالقوم وهو جُنُب أو على
٤٨	غير وضوء
٥٢	٩٠ - باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه
٥٧	٩١ - باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء
	٩٢ - باب المرأة تكون بين الرجل يصلي وبين القبلة
٥٩	وهي نائمة أو قائمة

مطلب	صفحة
٩٣ - باب صلاة الخوف	٦١
٩٤ - باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة	٦٥
٩٥ - باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٦٧
٩٦ - باب الاستسقاء	٧٣
٩٧ - باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه	٧٨
٩٨ - باب صلاة التطوع بعد الفريضة	٧٩
٩٩ - باب الرجل يمس القرآن وهو جنب أو على غير طهارة	٨١
١٠٠ - باب الرجل يجز ثوبه والمرأة تجز ذيلها فيعلق به قذروما كره من ذلك	٨٤
١٠١ - باب فضل الجهاد	٨٧
١٠٢ - باب ما يكون من الموت شهادة	٨٩

(أبواب الجنائز)

١ - باب المرأة تغسل زوجها	٩٨
٢ - باب ما يكفن به الميت	١٠٣
٣ - باب المشي بالجنائز والمشي معها	١٠٥
٤ - باب الميت لا يتبع بنار بعد موته أو مَجْمَرَة في جنازته	١٠٨
٥ - باب القيام للجنائز	١٠٩
٦ - باب الصلاة على الميت والدعاء	١١١
٧ - باب الصلاة على الجنائز في المسجد	١١٥
٨ - باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه أو يغسله هل ينقض في ذلك وضوءه	١١٧

- ٩ — باب الرجل تدركه الصلاة على الجنائز وهو
على غير وضوء ١١٨
- ١٠ — باب الصلاة على الميت بعدما يُدفن ١١٩
- ١١ — باب ما روي أَنَّ الميتَ يعذبُ بيبكاء الحي ١٢٥
- ١٢ — باب القبر يُتخذ مسجداً أو يصلَّى إليه أو يُتوسَّد ١٢٧

(كتاب الزكاة)

- ١ — باب زكاة المال ١٣٠
- ٢ — باب ما يجب فيه الزكاة ١٣٢
- ٣ — باب المال متى تجب فيه الزكاة ١٣٦
- ٤ — باب الرجل يكون له الدين هل عليه فيه زكاة ١٣٨
- ٥ — باب زكاة الحلي ١٤٠
- ٦ — باب العُشُر ١٤٣
- ٧ — باب الجزية ١٤٥
- ٨ — باب زكاة الرقيق والخيل والبراذين ١٥٠
- ٩ — باب الركاز ١٥٥
- ١٠ — باب صدقة البقر ١٥٨
- ١١ — باب الكنز ١٦١
- ١٢ — باب من تحلَّ له الزكاة ١٦٢
- ١٣ — باب زكاة الفطر ١٦٣
- ١٤ — باب صدقة الزيتون ١٦٥

(أبواب الصيام)

- ١ — باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته ١٦٧
- ٢ — باب متى يُحرم الطعام على الصائم ١٦٩
- ٣ — باب من أفطر متعمداً في رمضان ١٧٢

مطلب	صفحة
٤ - باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جُنُب	١٧٥
٥ - باب القُبلة للمصائم	١٨٥
٦ - باب الحجامة للمصائم	١٩١
٧ - باب المصائم يَذَرَعُهُ الْقِيءُ أَوْ يَتَقَيَّأُ	١٩٤
٨ - باب الصوم في السفر	١٩٥
٩ - باب قضاء رمضان هل يفرق	١٩٩
١٠ - باب من صام تطوعاً ثم أفطر	٢٠١
١١ - باب تعجيل الإفطار	٢٠٣
١٢ - باب الرجل يفطر قبل المساء ويظن أنه قد أمسى	٢٠٥
١٣ - باب الوصال في الصيام	٢٠٧
١٤ - باب صوم يوم عرفة	٢٠٩
١٥ - باب الأيام التي يُكْرَهُ فِيهَا الصَّوْمُ	٢١٣
١٦ - باب النِّتَةِ فِي الصَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ	٢١٦
١٧ - باب المداومة على الصيام	٢١٨
١٨ - باب صوم يوم عاشوراء	٢٢٠
١٩ - باب ليلة القدر	٢٢٣
٢٠ - باب الاعتكاف	٢٢٤

(كتاب الحج)

١ - باب المواقيت	٢٣٠
٢ - باب الرجل يُحْرَمُ فِي ذُبُرِ الصَّلَاةِ وَحَيْثُ يَتَبَعَثُ بِهِ بَعِيرُهُ	٢٣٨
٣ - باب التلبية	٢٤١
٤ - باب متى تُقَطَّعُ التَّلِيَّةُ	٢٤٤
٥ - باب رفع الصوت بالتلبية	٢٥٠
٦ - باب القرآن بين الحج والعمرة	٢٥٢

مطلب	صفحة
٧ - باب من أهدى هدياً وهو مقيم	٢٦٥
٨ - باب تقليد البُذْن وإشعارها	٢٦٩
٩ - باب مَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ	٢٧٣
١٠ - باب مَنْ سَاقَ هَدِيًّا فَعَطِبَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ نَذَرَ بَدَنَهُ	٢٧٨
١١ - باب الرجل يسوق بُدْنَهُ فيضطرُّ إلى ركوبها	٢٨٧
١٢ - باب الْمُحْرَمِ يَقْتُلُ قَمَلَةً أَوْ نَحْوَهَا أَوْ يَتَنَفَّشُ شِعْراً	٢٩٠
١٣ - باب الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرَمِ	٢٩٢
١٤ - باب الْمُحْرَمِ يُغْطِي وَجْهَهُ	٢٩٣
١٥ - باب الْمُحْرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ، أَيْغْتَسِلُ	٢٩٥
١٦ - باب مَا يُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ	٣٠١
١٧ - باب مَا رُخِّصَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَقْتُلَ مِنَ الدَّوَابِّ	٣٠٩
١٨ - باب الرجل يفوته الحج	٣١٢
١٩ - باب الْحَلْمَةِ وَالْقُرَادِ يَنْزَعُهُ الْمُحْرَمُ	٣١٥
٢٠ - باب لُبْسِ الْمِنْطَقَةِ وَالْهِمْيَانِ لِلْمُحْرَمِ	٣١٨
٢١ - باب الْمُحْرَمِ يَحْكُ جِلْدَهُ	٣١٩
٢٢ - باب الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ	٣٢٠
٢٣ - باب الطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ	٣٢٤
٢٤ - باب الْحَلَالِ يَذْبَحُ الصَّيْدَ أَوْ يَصِيدُهُ، هَلْ يَأْكُلُ الْمُحْرَمُ مِنْهُ أَمْ لَا	٣٢٨
٢٥ - باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحجَّ	٣٣٨
٢٦ - باب فضل العمرة في شهر رمضان	٣٤٠
٢٧ - باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي	٣٤١
٢٨ - باب الرَّمْلُ بِالْبَيْتِ	٣٤٤
٢٩ - باب المَكِّيِّ وَغَيْرِهِ يَحُجُّ أَوْ يَعْتَمِرُ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّمْلُ	٣٤٥

مطلب	صفحة
٣٠ - باب المُعتمر أو المُعتمرة ما تجب عليهما من التقصير والهدي	٣٤٧
٣١ - باب دخول مكة بغير إحرام	٣٥٠
٣٢ - باب فضل الحلق وما يُجزىء من التقصير	٣٥٢
٣٣ - باب المرأة تَقْدُمُ مَكَّةَ بِحِجٍّ أو بعمرة فتحيض	
قبل قدومها أو بعد ذلك	٣٥٥
٣٤ - باب المرأة تحيض في حَجِّها قبل أن تطوف	
طواف الزيارة	٣٦١
٣٥ - باب المرأة تريد الحج أو العمرة فتلد أو تحيض	
قبل أن تُحرم	٣٦٦
٣٦ - باب المستحاضة في الحج	٣٦٧
٣٧ - باب دخول مكة وما يُستحب من الغسل قبل الدخول	٣٧٠
٣٨ - باب السعي بين الصفا والمروة	٣٧٣
٣٩ - باب الطواف بالبيت ركباً أو ماشياً	٣٧٧
٤٠ - باب استلام الركن	٣٨١
٤١ - باب الصَّلَاة في الكعبة ودخولها	٣٨٧
٤٢ - باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير	٣٨٩
٤٣ - باب الصَّلَاة بمنى يوم التروية	٣٩٤
٤٤ - باب الغسل بعرفة يوم عرفة	٣٩٥
٤٥ - باب الدَّفْع من عرفة	٣٩٥
٤٦ - باب بطن محسّر	٣٩٧
٤٧ - باب الصَّلَاة بالمزدلفة	٣٩٨
٤٨ - باب ما يَحْرُمُ على الحاج بعد رمي جمرة العقبة	
يوم النحر	٤٠١
٤٩ - باب من أي موضع يُرمى الجمار	٤٠٥
٥٠ - باب تأخير رمي الحجارة من عِلَّةٍ أو من غير	
عِلَّةٍ وما يُكره من ذلك	٤٠٧

مطلب	صفحة
٥١ - باب رمي الجمار راكباً	٤٠٩
٥٢ - باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين	٤١٠
٥٣ - باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده	٤١٢
٥٤ - باب البيئوتة وراء عقبة منى وما يكره من ذلك	٤١٣
٥٥ - باب من قدم نُسكاً قبل نُسك	٤١٤
٥٦ - باب جزاء الصيد	٤١٧
٥٧ - باب كفارة الأذى	٤١٩
٥٨ - باب مَنْ قَدَّمَ الضَّعْفَةَ من المزدلفة	٤٢٠
٥٩ - باب جلال البدن	٤٢٢
٦٠ - باب الْمُحْضَر	٤٢٥
٦١ - باب تكفين المُحْرَم	٤٢٨
٦٢ - باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة	٤٢٩
٦٣ - باب من غربت له الشمس في النفر الأول وهو بمنى	٤٣٠
٦٤ - باب مَنْ نَفَرَ ولم يحلق	٤٣٢
٦٥ - باب الرجل يجامع قبل أن يفيض	٤٣٢
٦٦ - باب تعجيل الإهلال	٤٣٤
٦٧ - باب القُفُول من الحج أو العمرة	٤٣٥
٦٨ - باب الصَّدْر	٤٣٦
٦٩ - باب المرأة يُكره لها إذا حَلَّت من إحرامها أن تمشط حتى تأخذ من شعرها	٤٣٨
٧٠ - باب النزول بالمحْضَب	٤٣٩
٧١ - باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت	٤٤١
٧٢ - باب المُحْرَم يحتجم	٤٤٢
٧٣ - باب دخول مكة بسلاح	٤٤٤

(كتاب النكاح)

- ١ - باب الرجل تكون عنده نسوة، كيف يقسم بينهن ٤٤٧
- ٢ - باب أدنى ما يتزوج الرجل عليه المرأة ٤٥٢
- ٣ - باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها في النكاح ٤٥٥
- ٤ - باب الرجل يخطب على خطبة أخيه ٤٥٧
- ٥ - باب الثيب أحق بنفسها من وليها ٤٥٨
- ٦ - باب الرجل يكون عنده أكثر من أربع نسوة
فيريد أن يتزوج ٤٦٠
- ٧ - باب ما يوجب الصداق ٤٦٣
- ٨ - باب نكاح الشغار ٤٦٥
- ٩ - باب نكاح السر ٤٦٧
- ١٠ - باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة وأختها
في ملك اليمين ٤٦٩
- ١١ - باب الرجل ينكح المرأة ولا يصل إليها لعلة
بالمرأة أو بالرجل ٤٧٣
- ١٢ - باب البكر تستأمر في نفسها ٤٧٦
- ١٣ - باب النكاح بغير ولي ٤٧٩
- ١٤ - باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض لها صداق ٤٨٢
- ١٥ - باب المرأة تزوج في عذتها ٤٨٨
- ١٦ - باب العزل ٤٩٥

(كتاب الطلاق)

- ١ - باب طلاق السنة ٥٠٣
- ٢ - باب طلاق الحرة تحت العبد ٥٠٧

- ٣ - باب ما يكره للمطلقة المبتوتة والمتوفي عنها من الميت
في غير بيتها ٥١١
- ٤ - باب الرجل يأذن لعبده في التزويج ، هل يجوز
طلاق المولى عليه؟ ٥١٣
- ٥ - باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطاها
أو أقل ٥١٥
- ٦ - باب الخلع كم يكون من الطلاق ٥١٧
- ٧ - باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق ٥١٨
- ٨ - باب المرأة يطلقها زوجها تطليقةً أو تطليقتين فتزوّج
زوجاً ثم يتزوجها الأول ٥٢١
- ٩ - باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها ٥٢٢
- ١٠ - باب الرجل يكون تحته أمة فيطلقها ثم يشتريها ٥٢٩
- ١١ - باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق ٥٣٠
- ١٢ - باب طلاق المريض ٥٣٣
- ١٣ - باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل ٥٣٦
- ١٤ - باب الإيلاء ٥٣٨
- ١٥ - باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ٥٤٢
- ١٦ - باب المرأة يطلقها زوجها فتزوّج رجلاً فيطلق قبل الدخول ٥٤٣
- ١٧ - باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها ٥٤٥
- ١٨ - باب المتمعة ٥٤٦
- ١٩ - باب الرجل تكون عنده امرأتان فيؤثر إحداهما
على الأخرى ٥٥٠
- ٢٠ - باب اللعان ٥٥٢
- ٢١ - باب متعة الطلاق ٥٥٤
- ٢٢ - باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة ٥٥٦

٢٣ -	باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء عدتها	
٥٥٨	من موت أو طلاق	
٥٦٦	باب عدة أم الولد	
٥٦٩	باب الحلية والبرية وما يشبه الطلاق	
٥٧١	باب الرجل يولد له فيغلب عليه الشبه	
٥٧٣	باب المرأة تسلم قبل زوجها	
٥٧٥	باب انقضاء الحيض	
٢٩ -	باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً يملك الرجعة فتحيض	
٥٨٢	حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها	
٥٨٨	باب عدة المستحاضة	
٥٨٩	باب الرضاع	

(كتاب الضحايا وما يُجزى منها)

١ -	باب ما يُكره من الضحايا	٦١٤
٢ -	باب لحوم الأضاحي	٦١٧
٣ -	باب الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحي	٦٢١
٤ -	باب ما يُجزى من الضحايا عن أكثر من واحد	٦٢٣
٥ -	باب الذبائح	٦٢٦
٦ -	باب الصيد وما يُكره أكله من السباع وغيرها	٦٣١
٧ -	باب أكل الضب	٦٣٣
٨ -	باب ما لُقِطَ البحر من السمك الطافي وغيره	٦٤٠
٩ -	باب السمك يموت في الماء	٦٤٢
١٠ -	باب ذكاة الجنين ذكاة أمه	٦٤٤
١١ -	باب أكل الجراد	٦٤٧

مطلب	صفحة
١٢ - باب ذبائح نصارى العرب	٦٤٨
١٣ - باب ما قُتل الحجر	٦٤٩
١٤ - باب الشاة وغير ذلك تُذَكِّي قبل أن تموت	٦٥٠
١٥ - باب الرجل يشتري اللحم فلا يدري أذَكِّي هو أم غير ذَكِّي؟	٦٥٢
١٦ - باب صيد الكلب المعلم	٦٥٥
١٧ - باب العقيقة	٦٥٦

